

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## رَسَائِلِ الْعَالَمَةِ

# الْمُعَلَّمُ الْكُوَزَانِيُّ

بُرَهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَنٍ الْكُرْدِيِّ الْمَدِينِيِّ الشَّافِعِيُّ  
الْمُبْتَوَى فِي سِنَّةِ ١١٥٠ هـ

يَصْنَعُ هَذَا الْمَجْمُوعُ عِشْرِينَ رَسَالَةً مُخْتَارَةً مِنْ رَسَائِلِهِ  
الَّتِي يُطْبِعُ عَلَيْهَا أَوَّلَ مَرْتَه مُقَابَلَةً عَلَى عِدَّةِ نُسُخٍ حَظِيرَةٍ

مُحَمَّدُ بَرَّ كَاتِبٌ  
دُعَى مُحَمَّدُ زَيْنُو سَارِيَةٌ فَايِزُ عَجْلُونِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



بِسْمِ اللَّهِ  
رَحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْكُوْرَانِي

المتوافق سنة ١١٠١ هـ

(٣)

# حُقُوقِ الطِّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٩ هـ - ٢٠٢٠ م

يُمْتَنَعُ طباعَهُ هَذَا الْكِتَابُ أَو ترجمَتْهُ أَو تصوَّرَهُ ورقاً أَو كِتْرُونِيًّا  
إِلَّا بِإِذْنِ خَطِيٍّ مِّنَ الدَّارِ النَّاهِرَةِ  
تحتِ المُسَاءِلَةِ الْدُّنْيَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ



دار اللباب

للدراسات وتأصيل التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlimi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

[Www.allobab.com](http://Www.allobab.com)

اسطنبول - تركيا

00905454729850

00902125255551

[info@allobab.com](mailto:info@allobab.com)



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

# مَجْمُوعُ رَسَائِلِ الْعَالِمَةِ الْمُهَاجِرِ الْكُوَزَانِيِّ

بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَنٍ الْكُرْدِيِّ الْمَدَنِيِّ الشَّافِعِيُّ  
الْمُتَوَفِّى سِنَّةً ١١٠١ هـ

يَصْنُمُ هَذَا الْمَجْمُوعُ عِشْرِينَ رِسَالَةً مُخْتَارَةً مِنْ رَسَائِلِهِ  
الَّتِي يُطْبِعُ عَالِمًا أَوْلَ مَرَّةً مُقَابَلَةً عَلَى عَدَدٍ شَسَحٍ حَاطِئٍ

تَحْفِيقُ وَتَعْلِيقُ

مُحَمَّدُ بُرْكَاتٍ

دُ. عَلَيْ مُحَمَّدِ زَبْنَوْ سَارِيَةٌ فَايِزُ عَجْلُونِي

الْحَسْلَدُ الْثَالِثُ

دَارُ الْكِتَابِ

# هَذَا الْمَجَلٌ

فِي

## الصفحة

## الموضوع

الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقرب بالتوافل ..... ٥
الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات ..... ٣٧
الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار ..... ١٢٣
الرسالة رقم (١٣): تكميلة العوامل الجرجانية ..... ٢١٧
الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله ..... ٢٧٩
الرسالة رقم (١٥): مدا الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كُمُثِلُهُ شَيْءٌ﴾ ..... ٢٩٣
الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال ..... ٣٠٥
الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار ..... ٣٤٧
الرسالة رقم (١٨): المتممة لمسألة المهمة ..... ٤٣٥
الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة لمسألة المهمة ..... ٤٨٧
الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار ..... ٥٠٩

\*\*\*

الرسالة رقم: (١٠)

مُجْهَّمُ الْبَلَانِيُّ الْمَعْلَمُ الْكُوَزَانِيُّ

# إِيقَاظُ الْقَوَابِلْ لِتَقْرُبِ بِالنَّوَافِلْ

تألیف العلامہ

الْمَعْلَمُ الْكُوَزَانِيُّ

طبع محققًا على تلذّث شيخ عظيم

تحقيق وتعليق  
محمد بركات

كتاب الباب

一

الغواص

لِرَفَاعَةِ الْقَوَافِلِ لِشِحْخِ إِبْرَاهِيمِ السُّنْدُونِيِّ

•

مکتبہ رشید افندی (ر)

مکتبہ شستربتی، (ش)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمد لله حمدَ الذاكرين الشاكرين، والصلوة والسلام على سيد الأولين  
وآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل» للعلامة المحقق  
برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي المدني الشافعي، وهي رسالة  
لطيفة مختصرة، جمع فيها أهم الأذكار والأعمال التي يتقرب بها الإنسان إلى  
ربه من النوافل، ويمثل أمر الله تعالى في قوله: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَيْرًا١٤﴾ وَسَيِّحُوهُ  
بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، قوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَنَثِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله  
عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ: «وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه».

وقد ساق المصنف لكل دعاء أو ذكر دليلاً من حديث أو آية، ورتبتها على  
الأوقات صباحاً ومساءً، وكذلك ما كان من الأعمال الصالحة من الصيام، فذكر ما  
يكون في كل شهر، وما يكون في الأيام الفاضلة، كصوم عاشوراء ومحرم ورجب.  
ولا تخلو بعض هذه الأحاديث من ضعف، أو ضعف شديد، وقد خرجت هذه  
الأحاديث وبيّنت حال إسناد كل منها من الصحة أو الضعف.

كما أن المصنف أورد بعض الأدعية والأذكار التي كان بعض مشايخ الصوفية

يتعاهدونها، مثل ابن عربي الطائي والشّعراني وغيرهما، فنقل بعضها من «الفتوحات المكية» لابن عربي، و«التجليات» له.

هذا وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي: نسخة رشيد أفندي ورمزها (ر)، ونسخة عاطف أفندي ورمزها (ع)، ونسخة تشتتربتي ورمزها (ش).

أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويعفو عما وقع منا من خطأ أو زلل، إنه تعالى سميع قريب مجيب الدعاء، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المحقق

\* \* \*

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

### وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم<sup>(١)</sup>

الحمدُ لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، وأشهدُ أن لا إله إلا الله الأحُد الصمدُ الغنيُ الذي إليه يفتقرُ كُل ما في الكون طولاً وعرضاً، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبدُه ورسولُه، الفاتحُ الخاتُم، المبعوثُ بدين الحق ليُظْهِرُه على الدين كُلُّه، فأباهُ فَرِضاً ونفلاً، صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَتَابُعِيهِم بِإِحْسَانٍ وَسَلَّمَ صَلَاةً وَسَلَامًا فَائِضِي الْبَرَكَاتِ يَمْلَأُنِ سَمَاءً وَأَرْضًا.

أما بعد:

فقد قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسِيمِونَهُ بِكَرَّهَةٍ وَأَصِيلًا»

[الأحزاب: ٤٢ - ٤١].

وقال تعالى: «وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ بُكْرَهَ وَأَصِيلًا» [الإنسان: ٢٥].

وقال تعالى: «وَأَذْكُرْ رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهَرِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا لِغَدْرِ وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ» [الأعراف: ٢٠٥]؛ أي: فيما بين ذلك، وإنما يتحقق ذلك بالحضور مع الله سبحانه وتعالى في جميع تقلباته في الأشغال والمهمات. وأقل درجات ذلك: أن يستحضر - عندما يتوجّه لفعل ما هو مطلوب الفعل

(١) «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم» ليس في (ع).

فرضًا أو سنةً - أنَّ الله تعالى أَمَرَ بِهذا وَجَوبًا أو نَدِيًّا، وَعِنْدَ تَرْكِهِ مَا هُوَ مطلوبُ التَّرْكِ  
محرَّمًا أو مكروهًا - أنَّ الله تعالى نَهَى عن هذا، وَعِنْدَ المُبَاحِ أَنَّ الله أَبَاحَهُ هذا، وَلَوْلَا أَنَّهُ  
أَبَاحَهُ لَمَّا فَعَلْتُهُ، فَإِنْ ضَمَّ إِلَى هَذَا نِيَّةً صَالِحةً أُخْرَى فَهُوَ أَزْكَى، وَتَنْفَاقُ الدرجاتُ  
في ذَلِكَ عَلَى حِسْبِ تَفَاقُوتِ مَرَاتِبِ الْهِمَةِ وَالْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ سَبَّحَهُ، فَتَفَاقُوتُ ذَلِكَ  
دَرَجَاتُ كَمَالِ الْاتِّبَاعِ، فَكَامِلٌ وَأَكْمَلٌ.

قالَ رَبِّيَّهُ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارِكُ وَتَعَالَى: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ  
إِلَيَّ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزُالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحَبَّهُ، فَإِذَا أَحَبَبْتُهُ  
كُنْتُ سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبَصِّرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي  
يَمْشِي بِهَا»<sup>(١)</sup>.

زاد في غيرِ رواية البخاري: «وَفَوَادَهُ الَّذِي يَعْقُلُ بِهِ، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
والمرادُ بالنَّوَافِلِ: جَمِيعُ مَا يُنْدِبُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، فَعَلَى طَالِبِ الْحَقِّ  
سَبَّحَهُ أَنْ يَسْلُكَ - يَعْدُ أَدَاءَ مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ - طَرِيقَ التَّقْرِبِ بِالنَّوَافِلِ، بِالتَّزَامِ مَا يُطِيقُهُ  
مِنْ مَنْدُوبَاتِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ بِخَالِصِ الْعُبُودِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُتَّجِّعُ الْمَحْبَةُ الْإِلَهِيَّةُ الْمُنْتَجَةُ  
لِمَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ، فَمَنْ أَرَادَ الْعَمَلَ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِالذِّكْرِ بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ، وَأَنْ  
لَا يَكُونَ مِنَ الْغَافِلِينَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ عَنْدَ تَقْلِيبَتِهِ فِي الْأَشْغَالِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البزار في «مسندته» (٩٩ / ١٨)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٧) من حديث عائشة،  
وإسناده واؤه، فيه عبد الواحد بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك،  
وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأئمَّات، يحدث عن عروة ما ليس من حديثه.

(٣) في (ع): «الاشغال».

**وأفضلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لِحَدِيثٍ: «أَفْضَلُ مَا قَلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»<sup>(١)</sup>.**

فَإِنْ كَانَ مَتْجَرًّا عَنِ الْأَسْبَابِ فَلَيُنْقِطَعُ لِلذِّكْرِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَسْبَابِ فَلْيُجَعَّلْ مِنْهُ وِرْدًا بِحَسْبِ الْفَرَاغِ، وَمِنْ الْوَسْطِ أَنْ يَقُولَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أَلْفًا بَعْدَ كُلِّ مِنَ الصَّبَحِ وَالْعَشَاءِ وَالْتَّهَجُّدِ، وَعِنْدِ الْعُدْرِ يَأْخُذُ بِالْعَشْرِ، وَالْاسْتَغْفَارُ مَئَةً بَعْدَ كُلِّ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْثَّلَاثَةِ، فَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ مِنْ<sup>(٢)</sup> الْاسْتَغْفَارِ، جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍ فَرِجاً، وَمِنْ كُلِّ ضَيْقٍ مَخْرِجاً، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»<sup>(٣)</sup>.

وَوَرَدَ: «إِنَّ لِلْقَلُوبِ صَدَّاً كَصَدِّ الْحَدِيدِ، جَلَاؤُهَا الْاسْتَغْفَارُ»<sup>(٤)</sup>.

**وَيَعْمَلُ بِمَضِمُونِ حَدِيثٍ: «مَنْ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمَنَاتِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَاً**

(١) آخرجه مالك في «الموطأ» (٦٢١) (رواية الزهرى)، والبيهقي في «السنن» (٨٣٩١) و(٩٤٧٣) من حديث طلحة بن عبد الله بن كريز مرسلاً. قال البيهقي: هذا مرسلاً، وقد روى عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف.

(٢) «من»: زيادة من (ع).

(٣) آخرجه أحمد وجادة (٢٢٣٤)، والنسائي في «الكتاب» (١٠٢١٧)، والحاكم (٧٦٧٧)، من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: الحكم بن مصعب فيه جهالة اهـ. وقال ابن حبان في «المجرودين» (١ / ٢٤٩): لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. اهـ.

(٤) آخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩١)، وفي «الأوسط» (٦٨٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢٧٠ و ٣٦٠) من حديث أنس، وقال الطبراني: تفرد به الوليد بن سلمة اهـ. وقال ابن عدي: غير محفوظ اهـ. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٠٧): وفيه الوليد ابن سلمة الطبراني، وهو كذاب. اهـ.

وعشرين مرّةً، كان مِنَ الظِّينَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ، وَيُرْزَقُ بِهِمْ أَهْلُ الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>، ويكونُ ذلِكَ بَعْدَ الصَّبَحِ.

ويعملُ بمضمون حديث: «مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ: أَسْتَغْفُرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرْتُ لَهُ ذُنُوبِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ»<sup>(٢)</sup>.

ويقولُ بَعْدَ الصَّبَحِ كُلَّ يَوْمٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمْتِي، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عَشْرَ مَرَاتٍ<sup>(٣)</sup>.  
وَإِنْ تَيَسَّرَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فَهُوَ أَوْلَى، فَقَدْ وَرَدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ أَيْضًا.

ويقولُ بَعْدَ كُلِّ مِنَ الصَّبَحِ وَالْعَصْرِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَسَلِّمْ عَدَدَ خَلْقَكَ بَدَوِا مِنْكَ» عَشْرًا، ويقولُ بَعْدَ الْعَاشرَةِ: وَعَلَى جَمِيعِ

(١) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢١٠) من حديث أبي الدرداء، وقال: رواه الطبراني وفيه عثمان بن أبي العاتكة، وقال فيه: حُدثت عن أم الدرداء، وعثمان هذا وثقه غير واحد، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله المسماة ثقات.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٨)، وفي «الصغير» (٨٣٩)، وابن السنى (١٣٧)، وأبو يعلى كما في «اتحاف الخيرة المهرة» (٢٢٩ / ٢)، وابن عدي (٣ / ١٦٠)، و(٦ / ١٢٠) من حديث البراء مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٠٤)، وقال: فيه عمر بن فرقن، وهو ضعيف. وقال ابن عدي: ولا أعرف لعمر بن فرقن غير هذا من الحديث، وفي حديثه نظر.  
قلت: وفي إسناد ابن السنى وأبي يعلى: عمرو بن حصين، وهو متزوك، وسعيد بن راشد وهو ضعيف.

(٣) كما ورد في «صحيحة مسلم» (٢٦٩٣) من حديث أبي أيوب، والترمذى (٣٥٣٤) من حديث عمارة بن شبيب.

الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبِهِم والتَّابعِينَ، وعلى أهل طاعتكَ أجمعينَ مِنْ أهل السماواتِ وأهل الأرضينَ، وعلينا مَعَهُمْ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، عَدَدَ خَلْقِكَ، ورضا نفسيكَ، وزِنَةَ عَرْشِكَ وَمِدَادَ كَلْماتِكَ، كَلَّمَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عن ذِكْرِكَ الْغَافِلُونَ.

وإِنْ جَعَلَ بَعْدَ كُلِّ فِرِيْضَةٍ عَشْرًا، فَهُوَ أَزْكى، وَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُمْسِي عَشْرًا، وَحِينَ يُصْبِحُ عَشْرًا، أَدْرَكْتُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَوَرَدَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَاضِيًّا، فَلْيُكْثِرْ الصَّلَاةَ عَلَيَّ». أَخْرَجَهُ الدَّيْلِمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>.

**وَالإخلاصُ بَعْدَ كُلِّ فِرِيْضَةٍ عَشْرًا، فَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**

(١) أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٢٠) وقال: رواه الطبراني بإسنادين، وإنسان أحدهما جيد، ورجاه وثقوا. اهـ.

وهو في «جامع المسانيد» (٩ / ٩٦) من حديث بقية عن إبراهيم بن محمد بن زياد، قال: سمعت خالد بن معدان يحدث عن أبي الدرداء، وإنسانه ضعيف لانقطاعه، خالد بن معدان لم يسمع من أبي الدرداء، وبقية بن الوليد ضعيف.

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٩ / ٣٢٢)، و«كتن العمال» (١ / ٥٠٤).

وأخرجه ابن عدي (٦ / ٣٢)، والسهمي في «تاریخ جرجان» (ص: ٤٠٤)، من طريق عمر بن راشد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وقال ابن عدي: عمر بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان، شيخ مجھول كان بمصر، وهذا الحديث مما لا يتابعه عليه الثقات اهـ. وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: حديث كذب وزور.

خمسينَ مرَّةً، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ خَمْسِينَ سَنَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَبَعْدَ رَكْعَتِيِ الْضَّحْئَى بِسُورَتِيهَا 《وَالشَّمْسُ وَصَحَّهَا》 《وَالشَّعْنَى》 يَقُولُ:

سَبَحَنَ اللَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حُوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ  
الْعَلِيِ الْعَظِيمِ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ، عَشْرًا.

وَ《يَسْ》 وَ《تَسَارِكَ》، كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءً، وَيُزِيدُ فِي الْمَسَاءِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ سُورَةً  
《الْمَّ》 السَّجْدَةَ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ 《يَسْ》 فِي الْلَّيلِ، فَ《الْمَ》 وَ《تَسَارِكَ》，  
فَقَدْ صَحَّ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ۝ لَا يَنْأِمُ حَتَّى يَقْرَأَ ۝ أَلْمَ تَنْزِيلَ  
السَّجْدَةَ وَ《تَبَرَّكَ الَّذِي بَيَّدَهُ الْمُلْكُ》<sup>(٢)</sup>.

وَوَرَدَ مَرْفُوعًا: «أَلْمَ تَنْزِيلَ السَّجْدَةَ تَجِيءُ لَهَا جَنَاحَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُظْلِلُ صَاحِبَهَا،  
وَتَقُولُ: لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ، لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ أَبْنَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ 《تَبَرَّكَ الَّذِي بَيَّدَهُ الْمُلْكُ》 وَ«أَلْمَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى كَمَا فِي «إِنْجَافِ الْخَيْرَ الْمَهْرَةِ» (٦ / ٣١٢)، وَالْدَّارَمِيُّ (٣٧٦٠)، وَالْمَرْوُزِيُّ فِي «مُختَصَرِ قِيَامِ الْلَّيلِ» (ص: ١٦٢) مِنْ طَرِيقِ نُوحِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ الْعَطَّارِ، عَنْ أَمْ كَثِيرِ الْأَنْصَارِيِّ،  
عَنْ أَنْسٍ. وَأَمْ كَثِيرٌ وَمُحَمَّدُ الْعَطَّارُ لَا يَعْرَفُانِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدْبَرِ الْمَفْرَدِ» (١٢٠٧)، وَأَحْمَدُ (١٤٦٥٩)، وَالْتَّرمِذِيُّ (٢٨٩٢)، وَالنَّسَائِيُّ  
فِي «الْكَبْرِيِّ» (١٠٤٧٥)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَانْقِطَاعُهُ، أَبُو الزَّبِيرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ، وَلِضَعْفِ  
لَيْثَ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، لَكِنَّ الْحَاكِمَ صَحَّحَهُ (٣٥٤٥) فَقَدْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ زَهِيرِ بْنِ مَعاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ،  
عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ جَابِرٍ. وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ لَأَنَّ مَدَارِهِ عَلَى حَدِيثِ  
لَيْثَ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عَبِيدَ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ٢٥١)، وَابْنُ الضَّرِيسِ فِي «الْفَضَائِلِ» (٢١٥) عَنْ  
الْمَسِيبِ بْنِ رَافِعٍ مَرْسَلاً.

تنزيل السجدة» بين المغرب والعشاء الآخرة فكأنما أقام ليلة القدر<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهمما يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «من صلى أربع ركعاتٍ بعد العشاء الآخرة، قرأ في الركعتين الأولىين ﴿قُلْ يَتَبَّأَهَا الْكَفِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفي الركعتين الآخريين ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيدهُ الْمُلْكُ﴾ و﴿اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا تَنْزِيلُهُ لِهِ مَنْ شَاءَ﴾ السجدة، كتب له كاربع ركعاتٍ من ليلة القدر<sup>(٢)</sup>.

وأما يس، فمن حديث أنسٍ مرفوعاً عند الترمذى وغيره: «من قرأ يس كتب الله تعالى له بقراءتها قراءة القرآن عشر مراتٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن مردوه كما في «تخيير أحاديث الكشاف للزيلعي» (٣/٨٨) من حديث ابن عمر، وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢/٤٦٢): فيه معاذ بن داود، وهو ساقط. وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣/٤٤٩) من حديث أبي بن كعب، وفي إسناده أبو عصمة نوح بن أبي مريم، وكان يضع الحديث، كذبه.

وقد روی مرسلًا ضمن حديث طويل رواه ابن الصريں في «فضائل القرآن» (٢٩٦) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فزوة، قال: (بلغنا أنَّ رسول الله ﷺ قال...)، فذكره.

وروي من قول طاووس وعطاء، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٨١٨) عن أبي يونس عن طاووس قال: «من قرأ (ألم تُنْزِيلُ السَّجْدَةَ)، و﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيدهُ الْمُلْكُ﴾ كان مثل أجر ليلة القدر»، قال (يعني أبو يونس): فمرة عطاء فقلنا لرجلٍ متَّا: ائته فاسأله، فقال: صدق، ما تركتهما منْ سمعتهما.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٠)، والبيهقي في «ال السنن» (٤١٨٨) وقال: تفرد به ابن فروخ المصري. وقال الهيثمي في «مجامع الزوائد» (٢/٢٣١): فيه يزيد بن سنان أبو فروخ الراهاوي ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين، وقال البخاري: مقارب الحديث...

(٣) أخرجه الترمذى (٢٨٨٧)، والقضاءى في «مسند الشهاب» (١٠٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٣). قال الترمذى: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجھول.

وعن حسان بن عطية مرفوعاً عند البيهقي وغيره: «من قرأ يس فكانما قرأ القرآن عشر مرات»<sup>(١)</sup>.

وعن عقبة بن عامر وابن عباس وأبي بزرة مثله<sup>(٢)</sup>.

ومن حديث أبي قلابة عند البيهقي في «شعب الإيمان»: «من قرأها فكانما قرأ القرآن أحد عشر مرة»<sup>(٣)</sup>.

ومن حديث مَعْقُل بن يسار عند أحمد وأبي داود والنسائي وغيرهم مرفوعاً: «يس قلب القرآن، لا يقرؤها عبدٌ يريده الله والدار الآخرة إلا غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٤)</sup>.

وورد «من صلَّى ستَّ ركعاتٍ بعد المغرب قبل أن يتكلَّم غُفر له بها ذنوب خمسين سنة»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (التفسير) (٧٥)، وقال البيهقي: مرسل.

(٢) انظر: «الدر المنشور» (٧ / ٣٨ - ٣٩) وقد نسبه لابن مردوخ.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٩)، وقال: هذا نقل إلينا بهذا الإسناد من قول أبي قلابة، وكان من كبار التابعين، ولا يقوله إن صح ذلك عنه إلا بлагاؤه. وفي إسناده الخليل بن مرة، وهو ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٣٠)، والنسائي في «الكبري» (١٠٨٤٧) من طريق معتمر عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن مَعْقُل مرفوعاً، وإسناده ضعيف لإبهام الرجل وأبيه.

(٥) أخرجه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٨٧) من حديث ابن عمر، وفي إسناده محمد بن غزوان، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان في «المجوρين» (٦٨١ / ٣): يقلب الأخبار، ويرفع الموقوف، لا يحل الاحتجاج به، وأورد هذا الحديث، وقال: هو من قول ابن عمر رفعه، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٧ / ٤٣٥) عن أبي زرعة قوله: هذا شبه موضوع.

وورد: «مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَإِنَّهَا مِنْ صَلَاتِ الْأَوَّابِينَ»<sup>(١)</sup>.

ويقول بعد ركعتي المغرب: مَرْحَباً بِمُلَائِكَةِ اللَّيلِ<sup>(٢)</sup>، إلى آخر الدعاء المذكور في «العوارف»<sup>(٣)</sup>.

ويُنْوِي بعد ركعتي المغرب في ركعتين منها حفظ الإيمان مع الأوابين، ويقول بعد السلام: اللَّهُمَّ سَدِّدْنِي بِالْإِيمَانِ، واحفظْنِي عَلَيْيَ فِي حَيَاتِي وَعِنْدَ وَفَاتِي وَبَعْدَ مَمَاتِي. كما وصَّى بِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينِ قَدَّسَ سُرُّهُ فِي بَابِ الْوَصَايَا مِنْ «الْفَتوَحَاتِ الْمَكِيَّةِ».

قال: يقرأ فيهما سورة الإخلاص ستَّاً، والمعوذتين مرتَّةً<sup>(٤)</sup>، وركعتين بعدهما بنية الأوابين فقط، وركعتين بعدهما بنية الأوابين مع الاستخاراة، أي: المطلقة، التي

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٥٩) من حديث محمد بن المنكدر مرسلاً، بهذا اللفظ. وآخر ابن ماجه (١٣٧٣)، وأبو يعلى (٤٩٤٨) من حديث عائشة مرفوعاً: «من صلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عَشْرَيْنِ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»، وفي إسناده يعقوب بن الوليد، قال فيه الإمام أحمد: من الكاذبين الكبار، وكان يضع الحديث.

(٢) في هامش (ر) و(ش): وتمامه كما في بعض كتب العارف بالله سيدى أبو العباس أحمد بن محمد الزاهد: مرحباً بالملكين الكريمين الكاتبين، اكتبا في صحفكمما: أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأشهد أن الجنة حق والنار حق، والحوض حق، والشفاعة حق، والصراط حق، والميزان حق، وأشهد أن الساعة لا رب لها، وأن الله يبعث من في القبور، اللهم أودعتك هذه الشهادة ليوم حاجتي إليها، اللهم احطف بها وزري، واغفر بها ذنبي يا أرحم الراحمين أهـ. ورواية «عوارف المعارف» فيها زيادة، ذكرها في الباب السابع والأربعون في آداب الانتباه من النوم والعمل بالليل. (ص). اهـ.

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (٢/ ١٧٤).

(٤) «مرة» زيادة من (ع).

يعملُها أهلُ الله كُلَّ يومٍ لأعمالِ الليلِ والنَّهارِ، قال الشِّيخ محيي الدين قدس سره: جرَّبنا ذلك فوجَدنا عليه كُلَّ خيرٍ.

ويقول في موضع الحاجة: اللهم إِنْ كنْتَ تعلُمُ أَنَّ جمِيعَ مَا أَتَحْرَكُ فِيهِ فِي حَقِّي  
وَفِي حَقِّ غَيْرِي، وَجَمِيعَ مَا يَتَحْرَكُ فِيهِ غَيْرِي فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ أَهْلِي وَوَلَدِي وَمَا  
مُلْكَتْ يَمِينِي، مِنْ سَاعِتي هَذِهِ إِلَى مَثَلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، خَيْرٌ لِي...، وَيَذَكُرُ الدُّعَاءُ  
إِلَى آخِرِهِ وَكَذَلِكَ فِي مَقَابِلِهِ.

وقد أفرَدنا في ذلك رسالَةً<sup>(١)</sup> أوضَحْنَا فيها موافقتَها لِلسَّنَةِ، كما ذَكَرَهُ المَجْدُ  
الْفَيْرُوزَآبَادِيُّ في «سفر السعادة»<sup>(٢)</sup>، والسيد السَّمْهُودِيُّ في «جواهر العقدين»<sup>(٣)</sup>  
وذكرنا الجوابَ عن اعْتراضِ الشِّيخ ابن حِجْرِ المَكِيِّ على الشِّيخ شَهَابِ الدِّين  
السُّهْرُورِدِيِّ قدس سرّه.

ويقول بعد كُلَّ فريضة: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُومُ  
وَأَتُوْبُ إِلَيْهِ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ.

ثم: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ»... إلخ.

ثم الفاتحة.

ثم: «وَإِنَّهُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَحْمَنُ الرَّحِيمُ» [البقرة: ١٦٣] ثم يقول:  
«اللَّهُمَّ إِنِّي أُقْدِمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ نَفْسٍ وَلِحظَةٍ وَلِمَحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرُفُ بِهَا أَهْلُ

(١) وسماتها: «الإسفار عن أصل استخارة عمل الليل والنَّهار»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٢) انظر: «سفر السعادة» (ص: ٢٠٣)، والفيروزآبادي: هو مجد الدين محمد بن يعقوب صاحب «القاموس»، المتوفى سنة ٨١٦هـ).

(٣) انظر: «جواهر العقدين» في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي» (١ / ٢٧٩)  
والسمهودي هو علي بن عبد الله الحسني المتوفى سنة ٩١١هـ).

السماوات وأهل الأرض، من كُلّ شيءٍ هو كائنٌ في عِلمكَ، أو قد كان، اللهم إني أُقدّم إليكَ بين يديِّ ذلك كُلّهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثم: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّ مُلَائِكَةَ إِلَاهٍ لَا هُوَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عَنْ دَارِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] فيقول بعده: وَأَنَا أَشْهُدُ بِمَا شَهَدَ اللَّهُ بِهِ، وَأَسْتَوْدُعُ اللَّهَ هَذِهِ الشَّهادَةَ، وَهِيَ لِي عِنْدَ اللَّهِ وَدِيْعَةً.

ثم يقول: ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مِنْكَ الْمُلْكُ تُؤْتِ الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ حِسَابٌ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] ثم يقول: اللهم يا رحمن الدين والآخرة ورحيمهما، أنت ترحمني، فارحمني برحمتك تغبني بها عن رحمة من سواك.

ثم يقول: سبحان الله (٣٣ مرة) والحمد لله (٣٣ مرة) والله أكبر (٣٤ مرة).

ثم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يُحيي ويميت، بيده الخير، وهو على كُلّ شيءٍ قادر، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما منعت، ولا رادٌّ لما قضيت، ولا ينفع ذا الجدِّ منكَ الجدُّ، ولا حول ولا قوَّةٌ إلا بالله العلي العظيم».

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَسَّرِيَّةَ الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوَاعَيْهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٦].

ثم يصلّي على النبي ﷺ، ثم يدعُ بما أحبَّ.

ثم يختتم بـ ﴿سُبْحَنَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصْنُونَ﴾ الآيات [الصفات: ١٨٠].<sup>(١)</sup>

(١) في (ع): «الآية».

ثم: «لا إله إلا الله» عشر مرات. هذا بعد كل فريضة.

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فاتحةَ الكتابِ، وآيةَ الكرسيِّ، والآيتينِ من آل عمرانَ: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّمَا لِإِلَهٍ إِلَّا هُوَ وَالْمَلِئَةُ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] ﴿قُلْ لَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ إلى: ﴿وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِعِزْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] مُعلَّقاتٌ بالعرشِ، ما بينهنَّ وبينَ اللهِ حِجَابٍ، قُلْنَ: يا رب تُهِبِّطُنا إلى أرضِكَ وإلى مَنْ يَعصِيكَ؟ فقال الله عز وجل: حَلَفْتُ لَا يَقْرُؤُكُنَّ أَحَدٌ مِّنْ عِبَادِي دُبُّرَ كُلَّ صَلَاةٍ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثَوًاهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، إِلَّا أَسْكَنْتُهُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ، إِلَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ بَعْينِي الْمَكْنُونَةَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ نَظَرَةً، إِلَّا قَضَيْتُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ حَاجَةً، أَدَنَاهَا الْمَغْفِرَةُ، وَلَا يُعِذِّهُ مِنَ النَّارِ وَمِنْ كُلِّ عَدُوٍّ وَنَصْرُهُ عَلَيْهِ».

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» وابن السنّي في «عمل اليوم وليلة»، وأبو منصور الشّحامى في «الأربعين»، كما في «الجامع الكبير» للحافظ جلال الدين السيوطي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «الجامع الكبير» للسيوطى (١٧ / ٧٣٦).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٢٣)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (١٢٥) والجوزقاني في «الأباطيل» (٦٨٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٤٥) من طريق محمد بن زنبور المكي، حدثنا الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، به.

وقال ابن حبان: الحارث بن عمير من أهل البصرة، كان ممن يروي عن الأئمّات الأشياء والموضوعات.

وقال ابن الجوزي: حديث موضوع تفرد به الحارث بن عمير، ونقل عن ابن خزيمة: الحارث كذاب ولا أصل لهذا الحديث.

وقال الجوزقاني: هذا حديث باطل، تفرد به عن جعفر بن محمد الحارث بن عمير.

قال: وقد سُئلَ الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ عن هذا الحديثِ فقال: رجالٌ إسنادُه وثُقُولُه المُتَقدِّمُونَ، وتَكَلَّمُ في بعْضِهِمِ الْمُتَأْخِرُونَ - وساقَ الكلَامَ في رجالِه<sup>(١)</sup> - إلى أن قال: وقد أَفْرَطَ ابنُ الجوزيَّ فَذَكَرَ هذا الحديثَ في «الموضوعات»، ولعلَّه اسْتَعْظَمَ مَا فيهِ من الثوابِ، وإلا فحالُ رواتهِ كما ترى. انتهى<sup>(٢)</sup>.

ومن حديث ابن عباس عند الحكيم الترمذى، عن جبريل عليه السلام: «إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ فِي دُبْرٍ كُلَّ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مَرَّةً وَاحِدَةً: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدِي كُلَّ نَفْسٍ وَلِمَحَّةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرُفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمِكَ، أَوْ قَدْ كَانَ، أَقْدَمُ بَيْنَ يَدِي ذَلِكَ كُلِّهِ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فإنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ سَاعَةً، لَيْسَ مِنْهَا سَاعَةٌ إِلَّا يَصْعُدُ إِلَيَّ مِنْهَا سَبْعُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ وَتَشَغَّلَ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا مما وصَّى به الشَّيخُ محيي الدين قدس سره في الباب (٥٦٠) من «الفتوحات» قال: وكذلك تقولُ في إِثْرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ إِذَا سَلَّمَتْ مِنْهَا قَبْلِ

(١) قال العراقي: وليس فيه محل نظر إلا محمد بن زنبور المكي والحارث بن عمير، وكل منهما وثقه جماعة من الأئمة، وضعف الأول ابن خزيمة والثاني ابن حبان والحاكم، انظر: «الجامع الكبير» .(٧٣٦ / ١٧).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (١٧ / ٧٣٦)، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطى (١ / ٢١٠)، و«تنزيه الشريعة» .(٢٨٧ / ١).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٥٣ - ١٥٤) (ترجمة الحارث بن عمير): والذى يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث اهـ.

قلت: وللحديث علة أخرى، وهي انقطاع الحديث، فإن زين العابدين لم يدرك عليها.

(٣) انظر: «نوادر الأصول» للحكيم الترمذى (٣ / ٢٦٧)، و«الجامع الكبير» (٢ / ٦٨٤ - ٦٨٥).

الكلام: اللهم إني أُقْدِمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدِي كُلَّ نَفْسٍ وَلِمَحَّةٍ وَلِحظَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرُفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ، وَكُلَّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمَكَ أَوْ قَدْ كَانَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أُقْدِمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدِي ذَلِكَ كُلِّهِ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إِلَى آخره<sup>(١)</sup>.

فَقِيدَ بِقُولِهِ: «قَبْلَ الْكَلَامِ»، وَزَادَ: «الْحَظَةُ» وَ«اللَّهُمَّ إِنِّي» وَذَكَرَ مَكَانَ «مِنْ» الْوَاوِ.  
فَلَيُواطِبِ الرَّاغِبُ فِي الْخَيْرَاتِ عَلَى ذَلِكَ، فَفِيهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، وَبِاللَّهِ التَّوفِيقُ.

وَعَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَابِ الشَّعْرَانِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ«الدَّلَالَةُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»: عَنْ سَيِّدِنَا الْخَضْرِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَتَهُ سَأَلَ مَنْ اجْتَمَعَ بِهِمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ اسْتِعْمَالِ شَيْءٍ يَأْمُنُ بِهِ الْعَبْدُ مِنْ سَلْبِ الإِيمَانِ، فَلَمْ يُجْبِهِ، حَتَّى اجْتَمَعَ بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ عَنْهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَأَلَ عَنْهُ رَبَّ الْعَزَّةِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ وَاضَّبَ عَلَى قِرَاءَةِ آيَةِ الْكَرْسِيِّ وَ﴿إِنَّمَّا مَنْ رَسُولُ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ إِلَى قُولِهِ: ﴿إِنَّ إِسْلَمًا﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] وَ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مَنْ لَكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ إِلَى قُولِهِ: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ حِسَابَ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] وَسُورَةُ الْإِخْلَاصِ، وَالْمَعْوَذَتَيْنِ، وَالْفَاتِحةِ، عَقِبَ كُلَّ صَلَاةٍ، أَمِنَّ مِنْ سَلْبِ الإِيمَانِ. انتهى.

فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، فَيُزِيدُ: ﴿إِنَّمَّا مَنْ رَسُولُ﴾ بَعْدَ آيَةِ الْكَرْسِيِّ، وَالْإِخْلَاصِ وَالْمَعْوَذَتَيْنِ بَعْدَ قُولِهِ: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ حِسَابَ﴾، وَالدُّعَاءِ المَذْكُورُ بَعْدِهِ.

وَيَقُولُ كُلَّ يَوْمٍ بَعْدِ الصُّبْحِ: يَا اللَّهُ، يَا وَاحِدَ، يَا حَوَادَ، انْفَحْنِي مِنْكَ بِنَفْحَةٍ خَيْرٍ، إِنَّكَ عَلَى مَا تَشَاءُ قَدِيرٌ أَحَدَ عَشَرَ مَرَّةً.

وَيَكُونُ ابْتِداَئُهُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ، بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحةِ لَعَوْثِ الثَّقَلَيْنِ قَدْسُ سُرُّهُ،

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٩ / ٣٠٩).

ومشائخ السُّلسلة من السابقين واللاحقين، كما شَرطَه المشائخُ.

قال شيخنا قدس سُرهُ: وهو عَمَلٌ غوث الثقلين<sup>(١)</sup>، وَصَلَ إلى هذا الفقيرِ مِنْ شيخه ومفتاح قُفل شأته، الأكملِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّنَاوِيِّ قدس سُرهُ. انتهى.

ويقول: يا «عزيز» كُلَّ يَوْمٍ بَعْدِ الصُّبْحِ أَيْضًاً أَحَدًاً وأربعين مرّة.

و: «يا إِلَهَ الْآَلَهَ الرَّفِيعَ جَلَالُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَرَّةً.

«يَا قَيُومَ فَلَا يَفُوتُ شَيْءٌ مِّنْ عِلْمِهِ وَلَا يَؤْوِدُهُ» سبعة وعشرون مرّة.

وإِنْ وَسَعَ الْوَقْتُ قَالَ: «سَبَحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سَبَحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» مائة مرّة<sup>(٢)</sup>.

وَوَرَدَ: «مَنْ قَالَ: سَبَحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، كُتِبَتْ كَمَا قَالَهُ، ثُمَّ عُلِّقَتْ بِالْعَرْشِ، لَا يَمْحُو هَاذِبَ عَمَلَهُ صَاحِبُهَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَهِيَ مُخْتَوِمَةٌ كَمَا قَالَهَا». رواه الطبراني عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

وَوَرَدَ: «مَنْ قَالَ: سَبَحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مائةَ مَرَّةٍ حُطِّتَ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) جاء في (ر) في حاشية تعريفاً به: «عبد القادر الجيلي».

(٢) سَبَحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ يَؤْخُرُ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَذْكَارِ فِي الصَّحِيفَةِ بَلْ فِي الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَرِدْ فِي كِتَابٍ وَلَا سَنَةً؟

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٩٩)، وإنستاده ضعيف، فيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري، وهو ضعيف، يرويه عن أبيه عمرو بن مالك، وهو صدوق له أوهام.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٩٤)، لكن نسبه للبزار، وقال: وفيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري - بضم النون - وهو ضعيف، وقال الدارقطني: صوابه يعتبر به، وبقيمة رجاله ثقات.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة.

ويصوم ثلاثة أيام من كل شهر، ومن زاد زاده الله تعالى: وصح عن علي وابن عباس وغيرهما رضي الله تعالى عنهم حديث: «صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذيبن وحر الصدر»<sup>(١)</sup>. الور: الحقد، والغيط، والغض، وما يفيده التخلية من مهمات السالك العامل على جلاء<sup>(٢)</sup> قلبه.

مع ما صح من حديث: «صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر صوم الدّهر»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: «صوم الدّهر وإفطاره»<sup>(٤)</sup>. فإن وجد من نفسه قوة فليصم من شوال ستة، وذى الحجة التسع الأوّل. وهذا ورد شيخنا قدس سره، حتى إنه ما ترك صومها في آخر سنين عمره، وكانت وفاته قدس سره في (١٩) ذي الحجة من شهور سنة (١٠٧١) الموافق لسنة (٧١) من عمره قدس سره<sup>(٥)</sup>، ولم يفطر مع كون الصوم شاقاً عليه لكبر السنّ،

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٧٠) و (٢٣٠٧٧)، وابن حبان (٦٥٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٧٥) من حديث رجل من أصحاب رسول الله، وإسناده صحيح.

وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٠٤٥) من حديث علي، و (١٠٥٧) من حديث ابن عباس، وإنساد حديث علي ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة.

(٢) في (ع): «إجلاء».

(٣) أخرجه أحمد (٧٥٧٧)، والنسيائي في «الكتاب» (٢٧٢٩) من حديث أبي هريرة، وإنساده صحيح. أخرجها ابن حبان (٣٦٥٣) من حديث قرة المزنني.

(٤) في (ر): «وكان وفاته قدس سره في تسع عشر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وسبعين من عمره قدس سره».

وَضَعْفِ الْبَدْنِ، وَحُرْارَةِ الْوَقْتِ، لِكُونِهِ وَاقِفَ صِيفَ الْحِجَازِ رَوْحَ اللَّهِ رُوحَهُ، وَأَعْلَى فِي الْمُقْرَبَيْنِ فُتوَّحَهُ أَمِينٌ.

وعن جابرٍ: «مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ كُتِبَ بِكُلِّ يَوْمٍ صومُ سَنَةٍ غَيْرَ يَوْمِ عَرْفَةَ، فَإِنَّهُ مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرْفَةَ كُتِبَ لَهُ صومُ سَنَتَيْنِ» رواه ابن النجاشي، كما في «الجامع الكبير» للسيوطى<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «مَا مِنْ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا أَحْبَبَ إِلَيَّهُ تَعَالَى أَنْ يُتَبَعَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ، يُعَدِّلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». رواه البهقهى وغيره<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهمَا: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا

(١) انظر: «الجامع الكبير» (٩/٤١٢)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٣٤٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به، وقال: غير محفوظ عن محمد بن المنكدر، لا يرويه غير محمد بن عبد الملك، ونقل عن أحمد أنه كان يضع الحديث ويكتتب. وقال البخاري: منكر الحديث عن ابن المنكدر.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٢٨)، والترمذى (٧٥٨)، والبزار في «مسنده» (٧٨١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٨٠)، وابن عدي (٧/٣٢٧) من طريق مسعود بن واصل، عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به. وإسناده ضعيف، لضعف النهاس ومسعود. وقال الترمذى: حديث غريب، لا نعرف إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فلم يعرفه من هذا الوجه مثل هذا، وقد روى عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا شيء من هذا، وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه. اهـ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا النهاس بن قهم، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس، ولا حدث به عنه إلا مسعود بن واصل، وهو رجل بصري لا بأس به. اهـ.

العمل فيهن أحب إلى الله تعالى من هذه العشر، فأكثروا فيها من التهليل والتکبير، وإن صيام يوم منها يعدل صيام سنة، والعمل فيهن يضاعف سبع مئة ضعف» رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

وشيخنا الإمام قدس سره كان يأمر أصحابه بإحياء هذه الليالي العشر، بقراءة القرآن كل ليلة عشرة أجزاء بالمدارسة، ففي كل ثلاث ليالٍ ختمة، وليلة العيد ختمة كاملة بالتقسيم.

هذا ومن الأيام الفاضلة: يوم عاشوراء، ويوم النصف من شعبان.

وورد في فضائل رجب أحاديث بأسانيد ضعيفة<sup>(٢)</sup>، لا بأس بالعمل بها، فإن وجد من نفسه قوة فليعمل بها رجاء فضل الله تعالى.

فمنها: «صوم أول رجب كفاره ثلاث سنين، والثاني كفاره ستين، والثالث كفاره سنة، ثم كل يوم شهرًا». رواه الخلال عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

ومنها: «في رجب يوم وليلة، من صام ذلك اليوم وقام تلك الليلة، كان كمن صام من الدّهر مئة سنة، وقام مئة سنة، وهو لثلاث بيّن من رجب»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٨١) من طريق يحيى بن أيوب البجلي، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، به. وإنستاده لا بأس به.

(٢) في (ش): «صحيحه ضعيفة».

(٣) أخرجه الخلال في «فضائل شهر رجب» (١٠) من طريق محمد بن عبد الله الطلاطليونسي أبي بكر الصيدلاني، عن أبي جعفر محمد بن أبي سليم المقرئ، عن محمد بن بشر، عن أبي عبد الله العقيلي، عن حمران بن أبان مولى عثمان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وهذا إسناد فيه من لا تعرف له ترجمة كالصيدلاني ومحمد بن أبي سليم والعقيلي.

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٣٠)، وابن عساكر في «فضل رجب» (١٠) و(١١)، =

ومنها: «مَنْ صَامَ سَبْعَةً أَيَّامٍ غُلِقَتْ عَنْهُ سَبْعَةُ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَّةً أَيَّامٍ فُتُّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَّةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ وَجَدَ قَوَّةً مِنْ نَفْسِهِ، فَقَدْ وَرَدَ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ صُومُ أَخِي دَاوِدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفْرُّ إِذَا لَاقَ». رواه الترمذى<sup>(٢)</sup> وغيره عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>.

والنُّكْتَةُ فِي هَذَا التَّذَكِيرَ: أَنَّ مَنْ تَعُودَ الصُّومَ بَعْدَ الْفِطْرِ وَتَكَرَّرْ مِنْهُ ذَلِكَ بِمَثَلِ صُومِ دَاوِدَ، كَانَ كَرَّارًا غَيْرَ فَرَّارٍ فِي جَهَادِ نَفْسِهِ الَّتِي هِيَ أَعْدِي عَدُوُّهُ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَفْرُّ إِذَا لَاقَ، فَيُشَيرُ الْحَدِيثُ إِلَى أَنَّ مِنْ فَوَائِدِ الثَّبَاتِ عِنْدَ الْلَّقَاءِ، وَقَدْ وَرَدَ: «الصَّائِمُ بَعْدَ رَمَضَانَ كَالْكَارِ بَعْدَ الْفَارِ». أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٤)</sup> - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

= والدليل كما في «الزيادات على الموضوعات» (٤٥٩ / ١)، من طريق خالد بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التميمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي مرفوعاً. وقال السيوطي: هياج تركوا حدبه. اهـ. ونقل ابن عراق في «تنزية الشريعة» (٦١ / ٢) عن ابن حجر أن الآفة فيه من خالد بن الهياج، وأن الحديث منكر.

(١) في (ع): «من الجنة».

وأخرج البهقي في «الشعب» (٣٥٢٠)، والخلال في «فضائل رجب» (١١)، وقام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٨٤٩)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٢)، من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه مرفوعاً. وأورده ابن حجر في «تبين العجب بما ورد في رجب» (ص: ٣٥)، وقال: وعثمان بن مطر كذبه ابن حبان، وأجمع الأئمة على ضعفه اهـ.

(٢) أخرجه الترمذى (٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٦٢) من طريق بقية بن الوليد، عن بشير بن إسماعيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو ضعيف يدلُّس ويُسوِّي، وإسماعيل بن بشير، قال العقيلي: متهم بالكذب.

## وصل

الطريق إلى التمكين في الحضور مع الله تعالى في جميع التقلبات أن يعمل على قوله عليه السلام: «أفضل الإيمان أن تعلم أن الله تعالى معاك حيث كنت»<sup>(١)</sup>.

فإن استحضار ذلك بالتعمل أولاً، والتدرج حتى يرسخ طريق إلى ترك المنهيات وفعل المأمورات، إما حياءً من الله تعالى أو تعظيمًا له.

ويشير إلى الثاني: قوله عليه السلام: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» وإلى الأول: «فإن لم تكن تراه، فإنه يراك»<sup>(٢)</sup> والأول مرقة إلى الثاني، فإنَّ مقام التعظيم أرقى لقطع مُنازعة النفس حينئذ.

وأما مقام الحياة، فقد يكون معه بعض مُنازعة النفس، فإذا عمل على ذلك حتى تمكَّن استقام بإذن الله القيوم، والاستقامة هي المَقْوُل فيها: إنَّها أكبُر كرامَة، فهي<sup>(٤)</sup> مع أنها لا مَكْرَر فيها ولا استدرج قيام بحق العبودية بمقتضى الموطن، فإنَّ هذا الموطن دار التكليف، فالعالِقُ من يعطي الموطن حقَّه من القيام بحق العبودية المطلوبة منه، والدار الآخرة موطنُ الجزاء، فلا ينبغي أن يُضيِّع الوقت بالاشغال بنتائج الأعمال ويعُلِّق الهمَّ بها، بل لا يكون هُمه إلا خالص العبودية، وأما أمرُ

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧٩٦)، وفي «الشاميين» (٥٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٢٤) من حديث عبادة بن الصامت، وقال: غريب: من حديث عروة، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن المهاجر أه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب. ووقع في غير (ع) زيادة: «من حيث لا تراه».

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ع): «إنها».

تقديم النتائج وتأخيرها فيفوّضه إلى الله، فإن قدّم شيئاً منها من غير طلب منه، كان طاهراً من الحظّ، سالماً من الآفات، والله الحمد.

وإنما كانت الاستقامة سالمة من المكّر؛ لأنّها اتباع الشرع على وجه الكمال، وفائدة الشرع الأمّن من المكّر، لأنّ الله تعالى ما بعث الأنبياء ليُمكّر بهم، بل ليُبَيِّنُوا طريق السعادة، كما قال الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَيِّنِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ﴾ [النساء: ١٦٥] فلو مكّر بهم كان للناس حجة بعد الرسل، واللازم باطل بالنصّ، فكذا المَلْزومُ.

فمن أحكّم ب بدايته، وسلك منهج الشرع القويم من غير خلطٍ ببدعةٍ بحسب الوضع، ثم انفعَ عن همته شيء، كان مَصْحوباً بالسعادة والأمن من المكّر، وأما الإِهمم المؤثرة من غير إحكام البدايات بالأوامر الشرعية، فيَصْحُبُها المكّر، ونعود بالله من ذلك.

قال الشيخ نَفَعُ الله تعالى به في الباب (٤٦٣): وليست الكرامة في عُرْفِ هذا اللسان إلا خَرْقَ العوائد مع الاستقامة في الحال، أو تُتَنَجَّج الاستقامة في الفُور، لا بدّ من ذلك عندهم، وسببُ هذا التحدِيد: أن خَرْقَ العادة قد لا يكون كرامة من الله تعالى للعبد<sup>(١)</sup>.

كما قال في «موقع النجوم»: إنَّ الكرامات من حيث هي كرامات لأهل الوصول المحققين أهل العناية، ومن حيث هي خَرْقٌ عوائد قد ينالها الممكور به المستدرج<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٨/ ١٢٣).

(٢) انظر: «موقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار» لابن عربي (ص ١١٥).

وقال في الباب (١٨٤): الكرامة على قسمين: حسية، ومعنوية.

فالعامة ما تعرف الكرامة إلا الحسية، مثل الكلام على الخاطر، والإخبار بالمخبيّات الماضية والائنة الآتية، والأخذ من الكون، والمشي على الماء، واختراق الهواء، وطي الأرض، والاحتجاب عن الأبصار، فالعامة لا تعرف الكرامة إلا مثل هذا.

وأما الكرامة المعنوية، فلا يعرفها إلا الخواص من عباد الله، وهي أن يحفظ عليه آداب الشريعة، وأن يوفق لإثبات مكارم الأخلاق واجتناب سفسافها، والمحافظة على أداء الواجبات في أوقاتها، والمسارعة في الخيرات، وإزالة الغل والحقى من صدره للناس، والحسد وسوء الظن، وطهارة القلب من كل صفة مذمومة، وتحليته بالمراقبة مع الأنفاس، ومراعاة أنفاسه في خروجها ودخولها، فيتقاها بالأدب إذا ورأت عليه، ويخرجها عليها خلعة الحضور، فهذه كلها عندنا كرامات الأولياء المعنوية، التي لا يدخلها مكر ولا استدرج، بل هي دليل على الوفاء بالعهود، وصحة العقدين، والرضا بالقضاء في عدم المطلوب وجود المكرور، ولا يشارك في هذه الكرامات إلا الملائكة المقربون، وأهل الله المصطفون الآخيار.

وأما التي ذكرنا أنّ العامة تعرفها، فكلها يمكن أن يدخلها المكر الخفي، ثم إنّ فرضناها كرامات، فلا بد أن تكون نتيجةً عن استقامة، فإنّ الحدود الشرعية لا تنصب جبالة للمكر الإلهي، فإنّها عين الطريق الواضحة إلى نيل السعادة.

إذا ظهر شيءٌ عليه من كرامات<sup>(١)</sup> العامة ضجَّ إلى الله تعالى منها، وسأل الله

(١) في (ع): «الكرامات».

أن يستره بالعوايدين، وأن لا يتميّز عن العامة بامر يُشار إليه ما عدا العلم، لأنَّ العلم هو المطلوب، وبه تقع المنفعة. انتهى الغرض منه هنا<sup>(١)</sup>.

وقال قدس سُرُّه في «التجليات» من «تجلّي الوصيّة» ما هذا نصّه: أوصيكَ في هذا التَّجْلِي بالعلم، وتحفظَ من لذاتِ الأحوالِ، فإنها سُمومٌ قاتلة، وحُجُّ مانعةٌ، فإنَّ العلم يستبعدُكَ له تعالى، وهو المطلوبُ منك، ويُحضركَ معه، والحال يسودُكَ على أبناءِ الجنسِ، فيستبعدُهم لكَ قهر الحال، فتسلّط عليهم بنعوتِ الربوبيةِ، وأين أنتَ في ذلكَ الوقتِ مما خُلقتَ له؟ فالعلم أشرفُ مقامٍ، فلا يفوتك. انتهى<sup>(٢)</sup>، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم.

\* \* \*

## وصل

ورد في الصحيح مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَائِكَةً يَطْوِفُونَ فِي الْطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى تَنَادَوْا: هَلْمُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ، فَيَحْفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - مِنْهُمْ: مَا يَقُولُ عَبْدِي»، وساق الحديث إلى أن قال: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: فَأَشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، فَيَقُولُ مَلَكُ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فَلَانُ لَيْسُ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ»<sup>(٣)</sup>. وفي رواية: «فَيَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِمْ فَلَانًا الْخَطَّاءَ، لَمْ يُرِدُهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٥٥٣).

(٢) انظر: «التجليات الإلهية» لابن عربى (ص: ١٣٥ - ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذى (٣٦٠٠)، وأحمد (٨٧٠٤) من حديث أبي هريرة.

وفي رواية: «يقولون: رب، فيهم فلان عبد خطاء، إنما مر فجلس معهم»<sup>(١)</sup>.

قال: «هم الجلساء»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «هُمُ الْقَوْمُ لَا يُشْقَى بِهِمْ جَلِيلُهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: «لَا يُشْقَى لَهُمْ جَلِيلُهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

زاد في رواية: «وله قد غفرت لهم القوم» إلخ<sup>(٥)</sup>.

إِنَّمَا مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ مُنْذُنُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ حَالِهِمْ  
 فَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَاعْتِنَائِهِ بِأَهْلِ الذِّكْرِ يغْفِرُ لَمَنْ جَالَسَهُمْ  
 صُورَةً وَلَيْسَ مِنْهُمْ حَقِيقَةً، بَلْ إِنَّمَا لَا يَبْسُطُهُمْ بِمَجَالِسِهِ صُورِيَّةً، فَكَيْفَ إِذَا جَالَسَهُمْ  
 وَشَارَكُوهُمْ فِي الذِّكْرِ؟

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ مَحْبَبَهُمْ، وَالْحَرَصَ عَلَى الْاقْتِداءِ بِهِمْ، وَاقْتِفاءِ آثَارِهِمْ،  
 وَالتَّخْلُقُ بِأَخْلَاقِهِمْ بِحَسْبِ الْوُسْعِ وَالْوَقْتِ، وَالْإِيمَانُ بِمَا وَهَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ  
 الْعُلُومِ الإِلَهِيَّةِ الْمُفَاضَّةِ عَلَيْهِمْ بِإِرْكَاتِ التَّقْوَى وَالْإِتْبَاعِ لِلسُّنْنَةِ الْمُطَهَّرَةِ، مِمَّا هِيَ  
 فَوْقَ طُورِ الْعُقُولِ مِنْ حِيثُ أَفْكَارُهُمْ، لَا مِنْ حِيثُ قَبْوُلُهُ لِلْفَيْضِ الإِلَهِيِّ، فَإِنَّهُ حَرِيُّ  
 بِأَنْ يَلْحُقَ بِهِمْ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً.

\* \* \*

(١) أخرجهها مسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨).

(٣) أخرجهها مسلم (٢٦٨٩).

(٤) أخرجهها الترمذى (٣٦٠٠).

(٥) أخرجهها مسلم (٢٦٨٩).

## خاتمة

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ:

﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُوْنَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾<sup>(١٧)</sup> وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيَّاً

وَحِينَ تُظْهِرُونَ<sup>(١٨)</sup> يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ﴾ إِلَى «وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ» [الروم: ١٧ - ١٩]<sup>(١)</sup>

أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكُ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمْسِي أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ». رواه أبو داود في «سننه»<sup>(٢)</sup>، وسكت عليه.

قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدت للحديث شاهداً بسندٍ معارضٍ لا يأس  
برؤاته، ثم ساق سنته إلى محمد بن واسع قال: «من قال حين يصبح ثلاث  
مراتٍ: ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُوْنَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] إلى آخرها، لم يفتهُ  
خيرٌ كان قبله من الليل، ولم يدركه<sup>(٣)</sup> يومه شرٌّ، ومن قالها حين يُمسِي مثله،

(١) في (ر) و(ع): «الآية كلها» بدل من «يخرج الحي من الميت إلى وكذلك تخرجون». والمثبت من (ش)، و«سنن أبي داود».

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٦)، وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وأبوه ضعيفان، وفيه سعيد بن بشير النجاري وهو مجاهول.

وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣٩٢ / ٢): الحديث ضعيف.

(٣) في (ع): «يدرك».

وكان إبراهيم خليل الرحمن يقول لها ثلاث مراتٍ إذا أصبح، وثلاث مراتٍ إذا أمسى»<sup>(١)</sup>.

ثم قال ابن حجر: ولبعض حديثه شاهدٌ بسنده ضعيف أيضاً، مصريح برفعه، ثم ساق سنده إلى سهل بن معاذ بن أنس الجوني، عن أبيه رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بما سمي الله خليله الذي وفي؟ لأنَّه كان يقول كلَّما أصبح: ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُسْوِنَ وَجْهَنَ تُصِّحُونَ﴾ [الروم: ١٧]» انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال في «الأذكار» وروينا في كتاب ابن السنّي عن ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال إذا أصبح: «اللهم إني أصبحت منك في نعمةٍ وعافيةٍ وسُرْتُ، فأتمَّ نعمتك علىي وعافيتك وسُرْتُك في الدنيا والآخرة، ثلاث مراتٍ إذا أصبح وإذا أمسى، كان حَقّاً على الله أن يُتَمَّ عليه»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: ووُجِدَتْ لحديث ابن عباس شاهداً. وساق سنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: صليت خلفَ رسول الله ﷺ الصبح، فسمعته دعا بهذا الدُّعاء: «اللهم إني أصبحت منك في نعمةٍ وعافيةٍ، فأتمَّ علي نعمتك وعافيتك، وارزقني شُكرَكَ، اللهم بُنُورَكَ اهتديتُ، وبفَضْلِكَ اسْتَغْنَيْتُ، وبنعمتك أصبحت وأمسيت»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٣)، وقال: ولم أره مصرياً برفعه، لكن مثله لا يقال بالرأي.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر: «الأذكار» (ص: ٨٣)، وأخرجه ابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٥٥)، وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١١): عمرو بن الحصين متوكٌ باتفاقهم، واتهمه بعضهم بالكذب، والله المستعان.

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١٢ - ٤١٣)، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا =

سبحان ربيك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

= اللفظ، ورواته موثقون، إلا حبيب بن أبي حبيب، فإنه متزوك، ورماه بعضهم بالكذب.

(١) جاء في خاتمة النسخة (ع) ما نصه: «قال المؤلف حرس الله مهجته: تم ليلة الأحد (١٧) رجب سنة (١٠٧٩)، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وسلم».

وجاء في خاتمة النسخة (ر): «تم الإلحاد ليلة الأحد ست عشر رجب، سنة تسعة وسبعين وألف، عمّها الله بالخيرات والبركات والأمن بفضلـه. آمين».





# إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرِّوَايَاتِ

في بيان حديث

((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ))

تألیف العلامة

المُؤْلِّفُ الْكَوَافِرِ

طبع محققًا على نسختين مختلفتين

تحقيق وتقديم

ساريّة فايز عجلوني

كتاب الكتاب



مُحَمَّدُ رَبِيعُ الْجَانِيُّ الْمُؤْلِّفُ الْكَوَافِرِ

الرسالة رقم: (١١).....



نات شفاعة من العزم ايات عات النفس تتصدر المركبة  
لما تضمنت اشارات اليها في اقسامها مرتديه (من يدعوه) <sup>الله</sup>  
لما اراده تقدما لها (دلت على المقصود) <sup>الله</sup>  
بنفس بد الاصح سارعها (المعنى المقصود) <sup>الله</sup>  
الافتراض يعكس مفهوم الكتابانية من الاعمال المطلوبة  
والارادة ما تشهي (لات مفهوم ارادت على من يدعوه)  
حالاً ملائمة لبيان المقصود (بيان المقصود)  
لان اصلها وثابتها (المعنى المقصود)  
وذلك لأن كلامه اعني كل حمله  
لابد بالبيان (المعنى المقصود)  
ما بال عليه يطير (المعنى المقصود)  
الله ومحض الارادة (المعنى المقصود)  
المعنى لا تشكي (المعنى المقصود)  
والاعتقاد (المعنى المقصود)  
ويتحقق (المعنى المقصود)  
المعنى المقصود (المعنى المقصود)  
حيث مرضه باذنه وتشخيصه (المعنى المقصود)  
محض ارادته (المعنى المقصود)  
المعنى المقصود (المعنى المقصود)  
وغير الارادة (المعنى المقصود)  
الارادة (المعنى المقصود)  
الارادة (المعنى المقصود)  
الارادة (المعنى المقصود)  
الارادة (المعنى المقصود)

مكتبة المسجد النبوي (ب)

السوق والادارة بذاته كما دارعة مترتبة على افضل اخبارها  
السازن في الانسان وغورن على الميلوارات ذات الفتن تدور على الارض  
والاشتافت اليها بانيا بشيء من المفاسق فهم يحيطون بما لا اراده  
تصدرهم وليعلمون ما يحيطون به ذات اراده متوجهون الى ما يهدى لهم  
وازاجهم رارجاهم اذ انما ما ارداه ملوك الفتن وهم يحيطون بالاسباب  
الاساسية لادارتهم وادارتهم واصحه عادات متراءه على  
معنوي واحد اعمدهم الهمة وسمعته القلب يكتبه المران وهم اهل  
سرعهم ينادون اهلها وسرعهم ينادي الملل ينتهي الله شفرا ودفعه  
اداده نجاحا سهل المغير وذكره وذكرت احترازى انه اهل الامان  
امور عدوه ورداره لادارته لادارته لادارته لادارته  
الذئب اهل اعلمه بغيره ثم دارعه اداره واصحه العادات  
القلب المدار على اهلها واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
في اقبالها واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
اليمامة والاهمية تنتهي الهمة واصحه العزم ابا اهلها وليلها  
الذئب في نسوك الشيئ واقفالها دارعه اداره واصحه العزم ابا اهلها  
خواصها وليلها وليلها وليلها وليلها اعن اخرها زاده  
الست اداره واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
الله زاده اداره واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
الاعتماد على اهمها واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
في اداره واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
الذئب في اداره واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها  
الذئب في اداره واصحه العزم ابا اهلها وليلها وليلها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ بَاعَثِ النَّيَّاتِ فِي قُلُوبِ عَبَادِهِ، وَمُسِيرٌ سُبُّلُ الْخَيْرَاتِ إِلَى خَواصِّ  
خَلْقِهِ، فَأَلْهَمَهُمُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحةَ الَّتِي تَرْزُكُ بِهَا حَيَاتِهِمْ، وَتُهَاجِرُ مِنْ خَلَالِهَا أَفْئَدُهُمْ  
مِنْ شَوَائِبِ الْأَغْيَارِ إِلَى مَرَاقِي رَحْمَةِ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَطُوِيَتْ لَهُ الْبَلَاغَةُ، وَلَيْسَ مِنْ  
أَجْلِهِ الْعِبَارَةُ، وَعَلَى آلِهِ الْبَرَّةُ، وَصَحَابَتِهِ الْخَيْرَةُ، وَمَنْ اقْتَفَى أَثْرَهُمْ، وَاسْتَنَّ بِسُتُّهُمْ  
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنَ الْخَصَائِصِ النَّبُوَيَّةِ الَّتِي أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَعْلَى بِهَا شَانَهُ، أَنْ  
أُورَدَ عَلَى لِسَانِهِ الشَّرِيفِ الْكَلِمَاتِ الْقَلِيلَةِ مِنْ حِيثِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبْنَى، وَالْجَلِيلَةِ فِي  
الْتَّصْوِيرَاتِ وَالْمَعَانِي، فَاشْرَأَبَتْ أَعْنَاقَ صَحَابَتِهِ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى تَلْقِفِهَا عَنْهُ،  
وَحِفْظِهَا وَرَوَايَتِهَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدِهِ، فَغَدَّتِ السُّنْنَةُ الْمَطَهَّرَةُ الْمَعِينَ الَّذِي لَا يَنْضَبُ لِكُلِّ  
سَالِكٍ لِشَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَبْرِزُهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالنَّيَّاتِ»،  
هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَبَيْنَ فَضْلِهِ الْأَئِمَّةُ الْفُحُولُ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ

مِنْ كُلِّيَّاتِ عَامَّة، وَنُكَيْتِ هَامَّة، حَتَّى إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاء نَصَّ عَلَى أَنَّهُ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ،  
وَقِيلُ: رَبْعُهُ، بَلْ وَقِيلُ: نَصْفُهُ!

وَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ النَّيَّةِ بِتْلُكَ الْمَزِيَّةِ وَالْأَهْمَيَّةِ، اعْتَنَى كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ  
بِشَرْحِهِ فِي مُطَوَّلَاتِهِمْ، وَالتَّوْسُّعُ فِي تِبْيَانِ مَدَارِكِهِ وَأَحْكَامِهِ، فَأَفْرَدَهُ عَدْدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ  
بِالْتَّصْنِيفِ؛ مِنْ ذَلِكَ.

- ١ - الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لَابْنِ تِيمِيَّةِ، وَهُوَ لَيْسُ بِرِسَالَةٍ  
مُسْتَقْلَّةٍ، بَلْ مُدَرَّجٌ ضَمِّنَ «مَجْمُوعِ الْفَتاوِيِّ»، وَلَكِنَّهُ أُفْرِدَ بِالطبعِ.
- ٢ - «شَرْحُ حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفِ  
الْكَرْمَانِيِّ.
- ٣ - «نِهايَةُ الْأَمْنِيَّاتِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لَابْنِ  
خَطِيبِ دَارِيَا.
- ٤ - «رِسَالَةُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لَابْنِ  
حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ يَنِيِّ جَامِعِ السَّلِيمَانِيَّةِ بِرَقْمِ (١١٨١)، وَلَعِلَّهُ  
مُسْتَلِّ مِنْ «فَتْحِ الْبَارِيِّ».
- ٥ - «خَلَاصَةُ الْأَقْوَالِ فِي حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِلْكَافِيِّيِّ.
- ٦ - «مِنْتَهِيُ الْآمَالِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ» لِلسَّيُوطِيِّ، وَقَدْ نُقِلَّ  
الْكُورَانِيُّ عَنْهُ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعُ.
- ٧ - «تَقْيِيدُ عَلَى حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الْأَبَنَاسِيِّ.
- ٨ - «شَرْحُ حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِلْبِرِّكَوِيِّ.

- ٩ - «شرح على حديث: إنما الأعمال بالنيات» ليوسف بن محمد خان القره باعجي.
- ١٠ - «بلغ الأممية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لشهاب الدين المرحومي.
- ١١ - «شرح ترجمة بدء الولي مع حديث: إنما الأعمال بالنيات» من صحيح البخاري، لعبد القادر بن أحمد الفاسي.
- ١٢ - «بلغ الأممية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لأبي بكر البناي.
- ١٣ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لمحمد بن أحمد بن حامد الشافعي.
- ١٤ - «تبلغ الأممية في حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد بن أحمد الرباطي.
- ١٥ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لأحمد جلبي بن خضر بيك.
- ١٦ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لعبد الله الطرابلسي الشافعي.
- ١٧ - «الذخائر الخفية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد عارف الدمشقي.

وكان من أولئك الذين نالوا شرف شرحه والتَّعلِيق عليه: العلامة الفقيهُ المتفننُ، برهان الدين، إبراهيم بن حسن الكوراني الشهير زوري رحمه الله تعالى، وسمى رسالته التي بين أيدينا بـ«إعمال الفكر والروايات في بيان حديث: إنما الأعمال بالنيات»، وهي رسالة لطيفة الحجم، جمة الفوائد، ظهر في طياتها تمكُّن الكوراني من الفقه وأصوله، مع كثير من الفرائد الحسنة، والمباحث المفيدة.

\* ابتدأ المصنف رسالته بمقدمة موجزة أطال النفس فيها:

**الأولى:** في حقيقة النية لغةً وشرعاً: حيث أورد القوى وتقسيماتها، ثم انطلق من خلالها إلى تعريف النية، مختاراً تعريف الإمام البيضاوي من أنَّ النية تنقسم إلى لغويةٍ وشرعيةٍ، وأنَّها محمولةٌ في الحديث على المعنى اللغوي لا الشرعي، فما وردَ في الشَّرْعِ مِنْ ترتيبٍ حُكْمٍ خاصٍ على بعض الأفراد؛ فهو يدلُّ على أنَّ صاحبَها مأجورٌ، وأنَّ العملَ الصَّادرَ منه مقبولٌ.

**الثانية:** في أنَّ النية هل تدخل تحت الاختيار أم لا؟  
ذكر فيه قول الغزالىٰ من أنها غير داخلةٍ تحت الاختيار، وناقش بعض الاعتراضات الواردة عليه.

ثم أتبع المقدمتين بتدليل، أوضح فيه إطلاق الإمام الغزالى للهم على العَزْمِ وجُزْمِ النية.

هذا ورجح الكورانيُّ قول بعضهم بأنَّ العبد لا يُثابُ ولا يُعاقبُ حتى يعمل، وردَّ قول الباقلانيٰ والسبكيٰ ومن قال بقولهما من أنَّ العبد إذا عزم على السيئة كُتِّبت عليه وإنْ لم يفعلها، واستفاضَ في ذلك، وناقش قول القاضي عياض بأنه قول الجماهير من السلف والخلف.

ثم شرع في فحوى الرسالة، فأورد إسناده في حديث «إنما الأعمال بالنيات» من طريق شيخه صفي الدين القشاشيٰ، ثم حلَّاه بعض الفوائد الحديثية المتعلقة بإسناد الحديث وتخربيجه، ثم شرح ألفاظ الحديث، وتطرق إلى مسألة دخول القول في حد العمل، ورجح أنَّ العمل إذا أطلقَ ولم يُقابلِ القول، ودللت قرينة على إرادة جميع أنواعه، فإنه يشمل الجميع مِنْ قول و فعل، وإذا أطلقَ في مقابلة القول، فيراد به حركات الجوارح ما عدا اللسان بقرينة المقابلة، فلا يشمل الأقوال، وكذلك الترك

إن قُوِّيَ الفعل والعمل به؛ فلا يشتملُ العمل حينئذ بقرينة المقابلة، وإن أُطلقَ العمل أو الفعل بلا مُقابلةٍ بالترْكِ، وكانت ثَمَّة قرينة العموم، شملَهِ مِثْلُ هذا الحديث.

ثم توسيع في مسألة دخولِ أفعال القلوب في الأفعال، ورجح دخولها فيها، وناقَش الإمام ابن حجر في قوله بأنَّ أعمال الكفار لا تدخل في مُسمى الأفعال.

ثم ناقَشَ الْكُورانِيُّ مسائلَ في فروعِ فقهِيَّةٍ تنفرَّغُ عَمَّا قرَرَهُ في رسالته، مع مناقشة كُلِّ ذلك بالتفصيل، وذكرَ الخلافَ بين الشافعية والحنفية في اشتراط النية في الوضوء والغسل، وناقَشَ أدلةَ الحنفية أصولياً وفقهياً، وتعرَّضَ لِمَا ذكرَهُ ابن الصلاحِ من أنَّ جميعَ ما في الصحيحينِ من غير الأحاديث المنتقدة قطعياً، ثم شرح باقتضابٍ تَمَّةَ ألفاظِ الحديث.

والإمامُ الْكُورانِيُّ في جميعِ ذلك مُسْتَشَهِدٌ بمختلفِ الأدلةِ مِن مقوِّلٍ ومعقولٍ، مُورِّدٌ بعضَ القواعدِ الأصوليَّةِ في مناقشاته، ويظهرُ بوضوحٍ إن صافَهُ في عرضِ المسائلِ، ومُدارستها مُدارسةً علميَّةً بعيدةً عن التَّعَصُّبِ، أو الحِجَّةِ في العبارةِ، ومُكثِّراً مِن إيرادِ الإشكالاتِ والإجابةِ عنها.

وبالجملة، ففي الرسالةِ مُناوشاتٌ نفيسةٌ، وإيراداتٌ قيِّمةٌ، تُنَشَّطُ ذِهْنَ الطَّالِبِ اللَّيِّبِ، وتوسِّخُ ما ثَبَّتَ عندِ العالِمِ الحَصِيفِ، وتُتَبَّعَ التَّطْبِيقُ العمليُّ لِمَا هو نَظَريٌّ مِن قواعدِ أصوليَّةٍ وفقهِيَّةٍ.

\* وممَّا ينبغي الإشارةُ إليه: أنَّ الإمامَ الصَّنْعانيَّ قد اطَّلعَ على هذه الرسالة، وتعقبَها في عددٍ من المواقع في «حاشيته على شرح العمدة» لابن دقيق العيد، وقال في «التنوير شرح الجامع الصغير» (١٧٩/١): وقد أفردَ الكلامَ على هذا الحديث جماعةً مِن الأئمَّةِ بتأليفِهِ، منهم: شيخُ شيخِنا الشَّيخُ إبراهيمُ الْكُردِيُّ

الْكُورَانِيُّ، أَفَرَدَه بِتَأْلِيفِ سَمَّاهُ: «إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرِّوَايَاتِ فِي حَدِيثِ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، سَمِعْنَاهُ مِنْ شِيخِنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الغَيْثِ خَطِيبِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَورَةِ.

وَمِمَّنْ أَثَبَتَ الرِّسَالَةَ إِلَى الْكُورَانِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- تلميذه مصطفى بن فتح الله الحموي في «فوائد الارتحال» (٥٩/٣)، وقال: أجاد فيها كل الإجاده، وحقق الكلام فيها غاية التحقيق.
- تلميذه عبد القادر بن أبي بكر في فهرسٍ جمع فيه مؤلفات شيخه الكوراني، منه نسخة في مكتبة جامعة الرياض برقم (٣٨٨١).
- جعفر بن حسن البرزنجي في «التقاط الزهر» (ص: ٧٢).
- الشوكاني في «البدر الطالع» (١٢/١)، وقال: وأنا أروي - أي: مؤلفات الكوراني - عن يوسف بن محمد بن علاء الدين، عن أبيه، عن جده، عنه بالسماع.
- والبغدادي في «إيضاح المكتون» (٣/١٠٥) ، و«هدية العارفين» (٣/١٠٥).
- \* وقد تعددت موارد الكوراني في رسالته، فنقل عن عدد من المؤلفات، وأكثر عن بعضها، وهذا سردها تبعاً لحروف المعجم:

- «إحياء علوم الدين» للغزالى.

- «الأذكار» للنووى.

- «إرشاد الساري» للقسطلانى.

- «البحر الرائق» لابن نجيم.

- «تحفة المحتاج» للهيثمي.

- «الحلبيات» للتقى السبكيّ.
  - «شرح التلويع على التوضيح» للفتاازانيّ.
  - «شرح النووي على مسلم».
  - «عدمة القاري» للعينيّ.
  - «غنية المتملّي» لإبراهيم الحلبيّ.
  - «فتح الباري» لابن حجر العسقلانيّ.
  - «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيثميّ.
  - «القاموس المحيط» للفيروزآباديّ.
  - «مقدمة ابن الصلاح».
  - «مُتهى الآمال» للسيوطىّ.
  - «منع الموانع» للتاح السبكيّ.
  - «نتائج الأفكار في تحرير أحاديث الأذكار» لابن حجر العسقلانيّ.
  - «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميريّ.
  - «الهداية في شرح البداية» للمرغينيانيّ.
- ويُضاف إلى ذلك: كتب الصّحاح والسنّ، كالكتب التّسعة، ومصنّفات ابن أبي الدنيا، وهو في كثيرٍ من الأحيان ينقل عنها بالواسطة، عن طريق «كتنز العمال» للمتقى الهندي، فإذا ما وقع وهم أو خطأ في العزو تابعه الكوراني على ذلك، وقد أشرتُ إلى كل منها في موضعه، وكذلك نقل بعض الأحاديث عن «فتح الباري» لابن حجر.

\* وقد اعتمدْتُ بحمد الله تعالى في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطبيتين:

الأولى: من مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، برقم (٢٣)، ورمز لها بـ(ب).

الثانية: من مكتبة شهيد علي باشا التابعة للمكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم

(٢٧٢٢)، ورمز لها بـ(ع).

وتم الاستئناس بنسخة مكتبة أسعد أفندي، برقم (١٤٥٣)، ورمز لها بـ(أ).

هذا ولا بد من التنوية إلى أن الرسالة طُبعت سابقاً في دار الكتب العلمية بتحقيق الأستاذ أحمد رجب أبو سالم، ويأتي طباعتها بحلة جديدة متقدمة التحقيق والتعليق ضمن هذا المجموع المبارك لمؤلفات الكوراني رحمه الله تعالى.

وفي الختام: الله أَسْأَلُ القبول، ومنه أرجو الوصول، وأن يجعلها في ميزان حسنات مؤلفها والمعتنى بها، وأن يحقق لقارئها حُسْنَ الانتفاع، وخير الثواب، إنه ولِيُ ذلك والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

## المحقق

\* \* \*

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي مِنْهُ يُطَلَّبُ تَوْفِيقُ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي الْأَعْمَالِ، وَبِيَدِهِ أَزِمَّةُ الْقُلُوبِ  
وَمَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ فِي جَمِيعِ الشُّؤُونِ وَالْأَحْوَالِ.

أَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ عَلٰى جَمِيعِ نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا  
لَمْ أَعْلَمْ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلٰهٌ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ  
الْمُصَطَّفِي الْأَكْرَمُ، بَشَّارَ اللّٰهُ، وَعَلٰى آلِهِ وَاصْحَابِهِ الْهُدَاءِ الْمُهَتَّدِينَ صَلَّاتُهُ وَسَلَامًاً فَائِضًاً  
الْبَرَكَاتُ عَلٰى الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ، مُتَجَدِّدِينَ عَلٰى الْاسْتِمْرَارِ عَدَدَ خَلْقِ اللّٰهِ بِدَوَامِ اللّٰهِ  
الْمَلِكِ الْمُهَمَّيْمِ الدَّائِمِ الْخَلَاقِ.

أَمَا بَعْدُ:

فَهَذِهِ ثُبُّذَةُ أَبْدُؤُهَا بِإِذْنِ اللّٰهِ تَعَالٰى: «إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرِّوَايَاتِ فِي بَيَانِ  
حَدِيثِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَمِنْ اللّٰهِ الْهُدَايَا وَالتَّوْفِيقِ، وَبِيَدِهِ الْمُلْكُ  
وَمَلَكُوتُ التَّحْقِيقِ.

\* \* \*

(١) فِي (ب) بَدَلَ هَذِهِ الْجَمْلَةَ: «وَبِهِ ثُقْتَنِي».

## مُقدَّمة

فيها تنبيهان<sup>(١)</sup>:

الأول: في حقيقة النية لغة وشرعًا:

اعلم أولاً أنَّ للإنسان كغيره قُوَّى فاعِلَةً ومُحرِّكَةً على معنى أنَّ لها مَدْخَلاً في الحركة؛ إِمَّا بِالْتَّحْرِيكِ، أَوِ الإِعَانَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وتنقسم إلى: قُوَّةُ الْبَاعِثَةِ عَلَى الْحَرْكَةِ، وَقُوَّةُ مُحرِّكَةِ مُباشِرَةِ التَّحْرِيكِ.

أما الْبَاعِثَةُ، وَتُسَمَّى شَوْقَيَّةً وَنُزُوعَيَّةً؛ فَإِمَّا لِجَلْبِ النَّفْعِ، وَتُسَمَّى شَهْوَيَّةً، وَإِمَّا لِدَفْعِ الْضُّرِّ، وَتُسَمَّى غَصَبَيَّةً.

فالشَّوْقَيَّةُ الْمُنْبَعِثَةُ عَنِ الْقُوَّى الْمُدْرِكَةِ ذَاتُ شُعُبَتَيْنِ:

- شَهْوَانِيَّةً: جُبِلْتُ<sup>(٢)</sup> لِجَلْبِ الْمُلَائِمِ طَلَبًا لِلنَّدَةِ، وَتَبَعَتُ عَنِ الاعتقادِ الْمُلَاءِمَةِ فِي الشيءِ، مُطابِقًا كَانَ أَوْ لَا.

- وَغَصَبَيَّةً: خُلِقْتُ لِدَفْعِ مَا لَا يُلَائِمُ بِحَسِبِ الاعتقادِ، مُطابِقًا كَانَ أَوْ لَا.

وَأَمَّا الْمُحرِّكَةُ؛ فَهِيَ الَّتِي تُبَاشِرُ التَّحْرِيكَ لِلأَعْضَاءِ بِالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ، وَهَذِهِ الْقُوَّةُ

(١) في (ع): «تبنيهات».

(٢) في (ب): «جلبت».

هي المبدأُ القريبُ للحركة، والمبدأُ البعيدُ هو التَّصوُّرُ، وبينهما الشَّوْقُ والإرادةُ<sup>(١)</sup>. فهذه مبادئُ أربعةٍ مُترتبةٍ للأفعال الاختياريَّة الصَّادرة عن الإنسان وغيره من الحيوانات، فإنَّ النَّفَسَ تتصوَّرُ الحركة أولاً، فتشتاقُ إليها ثانياً، بِناءً على اعتقادٍ تَقْعُدُ فيها، فترى فيها ثالثاً إرادةً قَصْدٍ إليها وإيجادٍ لها بإذن الله، فتُوجَدُ الحركة بتَمْديداً للأعصاب وِإِرْخائِها رابعاً.

قال الإمام أبو حامد الغزالى قدس سره في (كتاب النية) من «الإحياء»: اعلم أنَّ النية والإرادة والقصد عبارات متواردة على معنى واحد، وهو حالة وصفة للقلب يكتنفها أمران: عِلْمٌ، وعَمَلٌ؛ العلم يتقدمُها لأنَّه أصلُها وشرطُها، والعمل يتبعُها لأنَّه ثمرتها وفرعها<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لأنَّ كلَّ عملٍ -أعني: كلَّ حركةٍ وسُكونٍ اختياريٍّ- فإنه لا يتمُّ إلا بثلاثة أمورٍ: عِلْمٌ، وقدرة، وإرادة؛ لأنَّه لا يُريدهُ الإنسانُ ما لا يَعْلَمُه، فلا بدَّ أنْ يعلَم، ولا يَعْمَلُ ما لا يُريده، فلا بدَّ مِنْ إرادةً.

ومعنى الإرادة: ابتعاث القلب إلى ما يراه مُوافقاً للغرض؛ إما في الحال، أو في المال.

وساق الكلام إلى أنْ قال: العُضُوُّ لا يتحرَّكُ إلا بالقدرة، والقدرة تتَّضَرُ الداعية الباعثة، والداعية تتَّضَرُ العلم والمعرفة، أو الظنَّ والاعتقاد، وهو أنْ يَتَّقَوِي في نفسه كونُ الشَّيءَ مُوافقاً له، فإذا جزَّمت المعرفة بِأنَّ الشَّيءَ مُوافقٌ له، ولا بدَّ أنْ يُفعَل،

(١) انظر تقسيم القوى في: «تهافت الفلسفية» للغزالى (ص: ٢٥٤)، و«شرح المقاصد» للفتازانى (٢٦/٢).

(٢) كما في جميع النسخ، والذي في «الإحياء» قوله: «العلم يُقدمه؛ لأنَّه أصلُه وشرطُه، والعمل يتبعه لأنَّه ثمرته وفرعه» بضمير التذكير في جميعها، فالتأنيث بإعادة الضمير على النية، والتذكير بعوده على العمل، وهو الأَولى، والله أعلم.

وَسَلِمْتُ عَنْ مُعَارِضَةِ بَاعِثِ آخَرَ صَارَفِ عَنْهُ؛ انبَعَثَتِ الإِرَادَةُ، وَتَحَقَّقَ الْمَيْلُ، فَإِذَا  
انبَعَثَتِ الإِرَادَةُ انتَهَضَتِ الْقُدْرَةُ لِتُحرِيكَ الْأَعْضَاءِ، فَالْقُدْرَةُ خَادِمَةٌ لِلإِرَادَةِ، وَالإِرَادَةُ  
تَابِعَةٌ لِحُكْمِ الْاعْتِقَادِ وَالْمَعْرِفَةِ.

فَالنَّيْنَيُّ عَبَارَةٌ عَنِ الصَّفَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَهِيَ الإِرَادَةُ، وَانبَعَاثُ النَّفْسِ بِحُكْمِ الرَّغْبَةِ،  
وَالْمَيْلِ إِلَى مَا هُوَ مُوَافِقُ لِلْغَرَضِ: إِمَّا فِي الْحَالِ، وَإِمَّا فِي الْمَالِ. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ (١).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: النَّيْنَيُّ عَبَارَةٌ عَنِ  
انبَعَاثِ الْقَلْبِ نَحْوَ مَا يَرَاهُ مُوَافِقًا لِغَرَضٍ مِنْ جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعٍ ضُرًّا حَالًا أَوْ مَالًا،  
وَالشَّرُعُ خَصَّصَهَا بِالإِرَادَةِ الْمُتَوَجِّهَةِ نَحْوَ الْفَعْلِ لِابْتِغَاءِ رَضْيِ اللَّهِ تَعَالَى وَامْتَشَالِ  
حُكْمِهِ، وَالنَّيْنَيُّ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى الْلُّغُوِيِّ لِيَحْسُنَ تَطْبِيقُهُ عَلَى مَا  
بَعْدِهِ، وَتَقْسِيمُ أَحْوَالِ الْمُهَاجِرِ، فَإِنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَ . انتهى (٢).

أَقُولُ: هَذَا التَّعْرِيفُ لِلنَّيْنَيِّ الشَّرِعِيِّ جَامِعٌ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ النَّيْنَيِّ الْمَأْجُورِ صَاحِبُهَا،  
فَإِنَّ التَّوَجُّهَ الْقَلْبِيَّ نَحْوَ الْفَعْلِ لِابْتِغَاءِ رِضْوَانِ (٣) اللَّهِ تَعَالَى وَامْتَشَالِ حُكْمِهِ أَعْمَمُ مِنْ  
أَنْ يَحْصُلَ بِهِ ذَلِكُ الْفَعْلُ الْمُتَوَجِّهُ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْفَعْلِ  
أَوْ لَا، فَيُدْخُلُ فِيهِ النَّيْنَيُّ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَمَلِ الْمَأْجُورِ عَلَيْهَا، الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي نَحْوِ  
حَدِيثِ أَبِي عُمَرِ الْجَوْنِيِّ عِنْ أَبِي الدِّنَيَا، قَالَ: يُنَادِي الْمَلَكُ: اكْتُبْ لِفَلَانِ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالى (٩/٢٠ - ٢١).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوى (١١ - ١٩ / ٢١)، وعنه نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٣).

(٣) فِي (ع): «رضي».

كذا وكذا، فيقول: يا ربّ، إنه لم يَعْمَلْهُ، فيقول: إنه نوَاهٌ<sup>(١)</sup>.

وحدث: «رجل آتاه الله مالاً وعلماً، فهو يعمّل بعلمِه في ماله، ويُنفّعه في حَقّه، ورجل آتاه الله علماً ولم يُؤْتَه مالاً وهو يقول: لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمّل، فهمَا في الأجر سواء» الحديث<sup>(٢)</sup>.

ويدخل فيه نية الصوم الواجب وقوعها في الليل بلا تكليف.

وأمّا ما نقله الكمال الدميري عن الماوردي من أن النية شرعاً: قصد الشيء مقترباً بفعله، فإن قصده وترابطه عنه فهو عزّم. انتهى<sup>(٣)</sup> = فليس تعريفاً جاماً لجميع الأفراد؛ لعدم شموله لنية الصوم والنية المجردة عن العمل:  
أما الأوّل؛ فظاهر.

واما الثاني؛ فلأنّ الاقتران بالفعل فرع وجود الفعل، فحيث لا فعل لا اقتران للنية بالفعل، وهو ظاهر.

ثم المراد بالنية في هذا الحديث كما أنه المعنى اللغوي الأعم، كذلك المراد بها في حديث عمر مرفوعاً عند ابن أبي الدنيا: «إنما يبعث المُقتَلُون على النِّيَاتِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٥٣٥) من طريق ابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣١٣) مرسلًا عن أبي عمran الجوني، وعزاه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/١٠) إلى كتاب «الإخلاص» لابن أبي الدنيا، ولم أقف عليه في طبعاته المختلفة.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٨٠٤٤)، والترمذى (٢٢٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٥٠)، و«المعجم الكبير» (٨٦٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٦٥)، من حديث أبي كبيرة الأنباري رضي الله عنه. قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (١/٣١٣).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسند» كما في =

وَحْدِيْثٌ أَمْ سَلَمَةَ عَنْ التَّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهُ: «إِنَّهُمْ يُبَعَّثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وَحْدِيْثٌ جَابِرٌ عَنْهُمَا أَيْضًا: «يُحَشِّرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

وَحْدِيْثٌ عَائِشَةَ عَنْ ابْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ يُبَعَّثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وَحْدِيْثٌ عَائِشَةَ أَيْضًا عَنْ مُسْلِمَ: «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

وَحْدِيْثٌ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَحْمَدَ: «رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَيْنِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ»<sup>(٥)</sup>.

«المطالب العالية» لابن حجر (١٩٢٩)، ومن طريقه: ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/٣٨٥)، جميعهم بلفظ «إنما يبعث المقتلون يوم القيمة على النبات». ورواه أبو العباس الأصم في «جزئه» (٤١٠)، وليس فيه قوله: «يوم القيمة»، وتماماً في «فوائد» (٢٣٦) بلفظ: «إنما يبعث المسلمون على النبات».

وفي إسناده عمرو بن شمر، وهو منكر الحديث، ومتهم بالوضع، وساق له الذهبي هذا الحديث من جملة أحاديثه المنكرة في «ميزان الاعتدال» (٣/٢٧٣).

(١) رواه الطیالسي في «مسنده» (١٧١٦)، والإمام أحمد (٢٦٤٧٥)، والترمذی (٢١٧١)، وابن ماجه (٤٠٦٥)، والفاکھي في «أخبار مكة» (٧٥٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦٩٢٦). وقال الترمذی: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روی هذا الحديث عن نافع بن جبير، عن عائشة أيضاً عن النبي ﷺ. قلت: وسيأتي تخریجه.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٣٠) بإسناد حسن العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء» (٣)، ولم أقف عليه عند الترمذی من حديث جابر رضي الله عنه، على الرغم من رمز صاحب «كنز العمال» إليه، فلعله وهم منه تابعه عليه المصنف رحمه الله.

(٣) رواه البخاري (٢١١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٢٨٨٤).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٠٣)، والإمام أحمد (٣٧٧٢)، من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعة أن أبا محمد أخبره - وكان من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه - حدثه عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر الحديث. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٥٦١): رواه أحمد هكذا، ولم أره ذكر ابن

وَحَدِيثُ عُبَادَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ: «مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي إِلَّا عِقَالًا فِلَهُ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا يَتَعَسَّرُ حَضُورُهُ.

فَالشَّرْعُ قَدْ اعْتَبَرَ الْقَصْدَ الْأَعْمَ، وَرَتَبَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا دُنْيَوِيَّةً وَأُخْرَوِيَّةً، فَمَا مَرَّ مِنْ التَّخْصِيصِ بِالْإِرَادَةِ الْمُتَوَجِّهَةِ نَحْوَ الْفَعْلِ لِابْتِغَاءِ رَضْيِ اللَّهِ وَامْتِثَالِ حُكْمِهِ إِنَّمَا هُوَ تَعْرِيفٌ لِبَعْضِ أَفْرَادِ النِّيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي يُؤْجِرُ صَاحْبُهَا عَلَيْهَا وَعَلَى الْعَمَلِ الصَّادِرِ مِنْهَا، أَخْذًا مِنْ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَابْتُغَيَّ بِهِ وَجْهُهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَالشَّرْعُ رَتَبَ عَلَى هَذَا الْفَرْدِ حُكْمًا خَاصًا، وَهُوَ أَنَّ صَاحْبَهَا مَأْجُورٌ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْعَمَلَ الصَّادِرَ مِنْهَا مَقْبُولٌ؛ لَا أَنَّ مَا عَدَاهَا هَذَا الْفَرْدَ مِنْ بَقِيَّةِ أَفْرَادِ النِّيَّةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ لَا حُكْمٌ لَهَا شَرْعًا دُنْيَوِيَّةً أَوْ أُخْرَوِيَّةً، فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ اعْتَبَرَهَا وَجَعَلَ صُورَ الْأَعْمَالِ تَابِعَةً لَهَا فِي الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ، فَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُ الصُّورِ<sup>(٣)</sup> بِالْخِتَالِفِ نِيَّاتِهَا. أَمَّا الدُّنْيَوِيَّةُ: فَكَمَا يَخْتَلِفُ أَحْكَامُ صُورَةِ الْقَتْلِ بِالْخِتَالِفِ كُونِهِ عَمْدًا أَوْ خَطَّأً

مسعود، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل، ورجاله ثقات. وللحافظ توضيحاً لما استشكله البهشمي، فقد ذكره في «فتح الباري» (١٩٤/١٠) بلفظ «أنه حدثه»: والضمير في قوله: «أنه» لابن مسعود، فإنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مَسْنَدِ ابنِ مَسْعُودٍ، ورَجَالُ سَنَدِهِ مُوْتَقِّنُونَ.

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٦٩٣)، والنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبْرَى» (٤٣٣٢)، وَالْدَّارَمِيُّ فِي «سَنْتَهُ» (٢٤٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرَكَ» (٢٥٢٢) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَيْهِ إِسْنَادٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكِبْرَى» (١٢٩٠٨). قَالَ ابْنُ الْقَطَانِ فِي «بَيْانِ الْوَهْمِ وَالْإِيَّامِ» (٤/٣٣٩): وَسَكَتَ عَنْهُ - أَيِّ النَّسَائِيِّ - مَصْحَحًا لَهُ، وَحَسَنَهُ الضَّيَاءُ فِي «المُخْتَارَةِ» (٤٣٥).

(٢) رواه النَّسَائِيُّ (٣١٤٠). وَجَوَدَ إِسْنَادُهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فتح الباري» (٦/٢٨).

(٣) فِي (ع): «فَتَخْتَلِفُ الْأَحْكَامُ».

أو شِبْهَ عَمْدٍ، وكما يختلفُ حُكْمُ أَخْذِ الدَّائِنِ<sup>(١)</sup> مِنْ مَالِ الْمَدِينَ بِالْخِلَافِ قَصْدِهِ  
الاستيفاء وغَيْرِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنْ الْفُرُوعِ الْمُفَصَّلَةِ فِي مَظَانِهَا.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ: فَلَا تَنْهَمُ يُعَثِّنُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ مَعَ اخْتِلَافِهَا، فَيُجَازِرُونَ بِحَسْبِهَا<sup>(٢)</sup>؛  
كَمَا يُوضَّحُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا  
بَعْثَكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًّا مُكَاثِرًا، بَعْثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًّا مُكَاثِرًا، عَلَى أَيِّ  
حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بَعْثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ع): «الدِّين».

(٢) ناقش العلامة الصناعي القول بتقسيم النية إلى لغوية وشرعية في «حاشيته على شرح العمدة» ١/٢٩ - ٣٤ بعد أن نقل موضع من رسالة الكوراني هذه، ثم قال ما ملخصه: إن الشارع لم ينقلها، ولم يخصصها. وإنما جاء الشارع ببيان أن الداعي والباعث لهذه النية إن كان ابتغاء مرضاة الله وابتاع أمره، فهي التي طلبها الله من عباده، فكان صاحبها مأجوراً، وإن كان الباعث غير ذلك، فإن كان ما نهى عنه تعالى كالرياء والسمعة، كان مأزوراً، وإن كان ما أباحه الله كالغزو لقصد الغنية كان له ما نوى.

ثم قال: فالقول بأن حديث: «يبعث المقتولون على نياتهم» ونحوه ورد على المعنى الأعم غير صحيح، بل ورد على بيان اختلاف أحوال القتلى في الجزاء على حسب اختلاف الدواعي والباعث، وإنما عبر بالنيات في هذا، وفي حديث الباب أيضاً، تعبيراً عن السبب باسم المسبب مجازاً، ومن ثم كان الأصل الحقيقة، فالصارف ما ذكرناه من الصرائح.

ثم قال: وبهذا عرفت أن النية غير منقسمة إلى شرعية ولغوية، وعرفت أنه لا وجه لجعل النية ذات أفراد وتقسيمات ورسوم متغيرات تقضي بتغيير ماهيتها، وأعم وأخص، فالنية شيء واحد تعددت أحکامها إلى إثابة وعقوبة بالنظر إلى تعدد البواعث، ومن هنا علمت أن المراد بالنية في حديث الباب هو هذا المعنى اللغوي.

إلى غير ذلك من المناقشات النفيسة تجدها بتمامها في الموضع المشار إليه.

(٣) رواه أبو داود (٢٥١٩)، ومن طريقه البهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٥٩)، والحاكم في =

وحدث أبى هريرة عند مسلم: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى عَلَيْهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ». الحديث بطوله، وفيه: «فُيُقَالُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنَّ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ تعلَّمَ الْعِلْمَ وَقَدْ قَرَا الْقُرْآنَ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعْلَمَتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأَتِ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ وسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ»<sup>(١)</sup>.

وحدث أبى هريرة أيضاً عند أَحْمَدَ وَأَبِي دَاؤِدَ وَابْنِ مَاجَةَ: «مَنْ تَعْلَمَ عِلْمًا يُبَغِّى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ لَا يَتَعْلَمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا؛ لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

وحدث كعب بن مالك عند الترمذى: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يُجَاهِي بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ أَدْخِلَهُ اللَّهُ النَّارَ»<sup>(٣)</sup>.  
إلى غير ذلك من الأحاديث، وبالله التوفيق، ولا قوَّةَ إِلَّا بالله.

\* \* \*

= «المستدرك» (٢٤٣٧) وصححه. وفي إسناده حنان بن عبد الله بن خارجة، مجهول، وبه أعلى ابنقطان الحديث في «بيان الوهم والإيهام» (٤/٣٦).

(١) رواه مسلم (١٩٠٥).

(٢) رواه الإمام أحمد (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبان في «صححه» (٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٨) وقال: حديث صحيح سنته، ثقات رواته، على شرط الشيختين ولم يخرجاه.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٦٦) ولَيْنَ إسناده، والدارقطني في «العلل» (٢٠٨٧) وقال: والمرسل أشبه بالصواب.

(٣) رواه الترمذى (٢٦٥٤) وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذلك القوي عندهم، مُتَكَلِّمٌ فيه من قبل حفظه.

التَّبَيِّنُ الثَّانِي: فِي أَنَّ النَّيَّةَ هُلْ تَدْخُلُ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ أَمْ لَا؟

قال الإمام أبو حامد الغزالى في (كتاب النية) من «الإحياء»: بيان أنَّ النية غير داخِلَةٍ تحت الاختيار... إلى أن قال: إنما النية انبعاث النفس وتوجهها وميلها إلى ما ظهرَ لها أَنَّ فيه غَرَضَها إِمَّا عاجلاً أو آجلاً، والميْلُ إِذَا لم يكن لا يُمْكِنُ اختراعُه واكتسابُه بِمُجَرَّدِ الإِرَادَةِ؛ أي: بِمُجَرَّدِ تَخْيُلِ الإِرَادَةِ، بل ذلك كقول الشَّبَعَانِ: (نويتُ أَنْ أَشْتَهِيَ الطَّعَامَ وَأَمِيلَ إِلَيْهِ)، أو قول الفارغِ: (نويتُ أَنْ أُعْشَقَ فُلَانًا وَأُحِبَّهُ وَأَعْظَمَهُ بِقَلْبِي)؛ فذلك مُحالٌ، بل لا طرِيقٌ إِلَى اكتساب صِرْفِ القلبِ إِلَى الشَّيْءِ وَمَيْلِهِ إِلَيْهِ وَتَوْجِهِهِ نَحْوَهِ إِلَّا باكتسابِ أَسْبَابِهِ، وَذَلِكَ مَا قَدْ يُقْدَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ. إِلَى آخر ما فَصَّلَ تفصيلاً شافياً<sup>(١)</sup>.

فإنْ قلتَ: قد صرَّحَ في (كتاب شرح عجائب القلب) مِنْ «الإحياء» بِأَنَّ الْهَمَّ فَعْلُ اختِيَارِيُّ للقلبِ، وَسَمَاهَ قَصْدًا وَنِيَّةً حِيثُ قَالَ: وَأَمَا الرَّابِعُ، وَهُوَ الْهَمُّ بِالْفَعْلِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَاخِذُ بِهِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنْ تَعَوَّقَ الْفَعْلُ بِعَائِقٍ، أَوْ تَرَكَهُ بَعْدَرٍ، لَا خَوْفًا مِنَ اللهِ؛ كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، فَإِنَّ هَمَّهُ فَعْلٌ مِنَ الْقَلْبِ اخْتِيَارِيٌّ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهو صريحٌ في خلاف ما قرَرَه في (كتاب النية).

قلتُ: الذي يُفَهَّمُ مِنْ كلامه في (شرح عجائب القلب): أَنَّ الإِرَادَةَ عِنْدَهُ هي الشَّوْقُ الْمُتَأَكِّدُ، وَأَنَّ تَأْكِيدَهُ قَدْ يَحْصُلُ بِفَعْلِ اخْتِيَارِيٍّ، فَقَدْ يَكُونُ تَسْمِيَّةُ اخْتِيَارِيًّا باعتبار حُصُولِهَا مِنْ سَبَبِهَا الْاِخْتِيَارِيُّ الْبَعِيدُ.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالى (٤٧/٩).

(٢) المصدر السابق (١٤٩/٥ - ١٥٠).

وإيضاً ذلك: أنه قال عند الكلام على مبادئ الأفعال الاختيارية: الرابع: تصميم العزم وجُنْمُ النِّيَّةِ، وهذا مما نُسَمِّيهُ هَمَّا بالفعل وقصدًا، وهذه الْهِمَّةُ قد يكون لها مَبْدأً ضعيفًا، ولكن إذا أصغى القلب إلى الخاطر الأول حتى طالت مُحَادَثَتُه<sup>(١)</sup> للنفس؛ تأكَّدَ وصارت إرادةً مجزومةً، فإذا انجزَمت الإرادة؛ فربما يندمُ بعد الجَزْمِ فيتُرك العمل، وربما يَغْفُلُ لعارضٍ ولا يَعْمَلُ بها، وربما يعوقه عائقٌ فيتعدُّ عليه العمل. إلى هنا كلامُه<sup>(٢)</sup>.

قولُه: ولكن إذا أصغى القلب إلى الخاطر الأول تأكَّدت... إلخ؛ يدلُّ على أنَّ الإرادةَ عنده هي الشَّوْقُ المُتَأكِّدُ الذي سَمَاه هَمَّا ونِيَّةً وقصدًا، وأنَّ هذا التَّأكِّد قد يحصلُ بِاصغائه إلى الخاطر الأول، والإصغاءُ فعلٌ اختياريٌّ للقلب؛ لإمكانِ إعراضِه عن الخاطر الأول، وتركِ التفاتِه إليه في الجُملة، وإنْ كان بعض الأوقاتِ يكونُ الخاطرُ قاهرًا بِإذن الله لا يُمْكِنُ مُدافعتُه، وإذا كان الإصغاءُ اختياريًّا؛ كانت الإرادةُ التي هي تأكُّدُ الْهِمَّةِ الْضَّعِيفَةِ ناشئةً عن اختياريٍّ، فإنَّ الإصغاءَ به يتراجُح اعتقادُ الملاعنةِ فيما خطرَ له، فينبِعُ منه الشَّوْقُ الْضَّعِيفُ ثم المتأكُّدُ حتى تنصيرِ الإرادة<sup>(٣)</sup> مجزومةً، فيكون تسميتها اختياريًّا باعتبار حصولها من سببِها اختياري البعيدِ الذي هو الإصغاءُ المُوجِبُ لِترجُحِ اعتقاد الملاعنة المُنبَعِثُ منه الشَّوْقُ، المُنبَعِثُ منه الإرادةُ التي هي تأكُّدُ الشَّوْقِ، فوافقَ ما ذكرَه في (كتاب النِّيَّةِ)، وباللهِ التَّوفيقُ.

(١) في «الإحياء»: «مجاذبته».

(٢) المصدر السابق (٤٧/٥).

(٣) في (ب): «إرادة».

وعلى هذا؛ فيكون التَّكْلِيفُ بها في العبادات باعتبار سَيِّها الاختياريُّ المُحَصَّلٌ لها؛ كما قالوا في التَّكْلِيفِ بالإيمان بناءً على ما هو المشهورٌ من أَنَّه التَّصْدِيقُ الذي هو أَحَدُ قِسْمَيِ الْعِلْمِ، وهو مِنْ مقوله الْكَيْفِ عَلَى الْأَصَحِّ مَعَ أَنَّه لا تَكْلِيفٌ إِلَّا بِفَعْلٍ.

لَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ التَّصْدِيقَ فِعْلٌ لِلنَّفْسِ؛ لَأَنَّه كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسْنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: قَوْلُ فِي النَّفْسِ يَتَضَمَّنُ الْمَعْرِفَةَ<sup>(١)</sup>؛ أَيْ: تَكَلُّمُ لِلنَّفْسِ بِمَا يَدْلُلُ عَلَى صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوِ الْكَلَامُ مُسْبُوقٌ بِالْمَعْرِفَةِ، وَتَوْضِيْحُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّفَصِيلِ مُسْتَوْعَبٌ فِي كَتَابِنَا: «فَصُدُّ السَّبِيلِ إِلَى تَوْحِيدِ الْحَقِّ الْوَكِيلِ»، فَمَنْ وَجَدَهْ فَلِيُّ اِجْعَهْ، فَإِنِّي أَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمَطْلَبِ نَحْوَ سَتَّةِ أَشْهِرٍ حَتَّى حَرَرْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوْضَحَ تَحْرِيرًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ذِي الْطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ.

\* \* \*

(١) ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُونِيَّمِيَّةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ص: ١١٩) نَقْلًا عَنْ أَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوَيْنِيِّ فِي كَتَابِهِ «الْإِرْشَادِ» (بَابٌ: ذَكْرُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ)، وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ بِلِفَاظِهِ فِي الْمُطَبَّعِ مِنْهُ. وَانظُرْهُ أَيْضًا فِي: «الْمَسَامِرَةِ فِي شَرْحِ الْمَسَايِّرِ» لِابْنِ أَبِي شَرِيفٍ (ص: ٣٠٠).

## تذليلٌ

**إطلاق الإمام أبي حامد الهمّ على تصميم العزم وجَرم النية موافق لِأحاديث  
الهمّ التي منها:**

حديث ابن عباس في «الصحيحين» وغيرهما: «من هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإنْ هم بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسناً إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، وإنْ هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإنْ هم بها فعملها كتب لها سيئة واحدة»<sup>(١)</sup>.

ومنها: حديث أبي هريرة عند الترمذى وصححه مرفوعاً إلى الله سبحانه: «إذا هم عبدى بحسنة فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها بعشر أمثالها، وإذا هم بسيئة فلا تكتبوا لها، فإن عملها فاكتبوها لها حسنة» الحديث<sup>(٢)</sup>.

ومنها: حديث أنس عند أبي يعلى مرفوعاً: «من هم بحسنة فلم يعملها كتب لها حسنة، فإن عملها كتب لها عشرة، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملها كتب لها عليه سيئة»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: حديث أبي ذر عند الطبراني في «المعجم الصغير» مرفوعاً: «من هم بحسنة فلم يعملها كتب لها حسنة، فإن عملها كتب لها عشرة أمثالها إلى سبع مئة

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

(٢) رواه مسلم (١٢٨)، والترمذى (٣٠٧٣) واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) رواه يعلى بن عباد في «جزئه» (٣٢٤)، والحارث بن أبيأسامة في «مسنده- بغية الباحث» (١٠٥٠)، وأبو يعلى الموصلى في «مسنده» (٣٤٥١). قال الهيثمى في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٧): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح.

وسبع أمثالها، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملاها كتبت عليه سيئة، أو يمحوها الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك، وذلك لأنه لم يذكر بعد الهم إلا العمل مصدراً بالفاء التعقيبية، فدل على أن الهم هو الذي يعقبه العمل إن فعل ولم يترك، والذي يعقبه الفعل هو العزم لا ما قبله.

ويوضحه: أن الكلام إنما سبق في بيان ما يكتب عليه وما لا يكتب عليه، فلو كان المراود بالهم ما قبل العزم، وكان العزم على السيئة يكتب سيئة؛ كما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(٢)</sup>، ومن قال بقوله كالنفي السبكي<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>؛ كان مقتضى السياق التنصيص علىه، لا على العمل، فإنه قبل العمل، فكان ينبغي أن يقال: ومن هم بسيئة فلم يعزم عليها؛ كتبه الله - أي: همه - حسنة كاملة، لكن لم يقل إلا: «لم يعملها»، وقال: «كتبها الله»، بعود الضمير إلى السيئة المهموم بها.

ويوضحه: حديث البخاري في (كتاب التوحيد) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوا لها عليه حتى ي عملها، فإذا عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجل لي فاكتبوها له

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٦): رجاله ثقات.

(٢) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٢٨١)، والقطسطلاني في «إرشاد الساري» (٩/٢٨١).

وسيأتي مزيد الكلام على قوله.

(٣) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للنقاشي السبكي (ص: ١٥٦ - ١٧٤).

(٤) مثل قاضي القضاة تقى الدين بن رزين. انظر: المصدر السابق. وعزاه القاضي عياض إلى عامة السلف كما سيأتي.

حسنةً، وإذا أراد أنْ يعمَل حسنةً فلم يعمِلها فاكتُبُوها له حسنةً، فإنْ عملَها فاكتُبُوها له بعشرِ أمثالِها إلى سبعِ مئةٍ ضعْفٍ»<sup>(١)</sup>.

وذلك أنه جعلَ غايةَ عدمِ الكتابةِ العملَ لا العَزْمَ؛ حيثُ<sup>(٢)</sup> قال: «فلا تكتُبُوها عليه حتى يعمَلها»، ولم يقل: حتى يعزِّم، فدلَّ على أنَّ ما قَبْلَ العملِ لا يُكتَبُ عليه شيءٌ منه أصلًا، حتى<sup>(٣)</sup> العَزْمُ الذي هو الإرادةُ.

ثم رأيتُ في «فتح الباري» في شرح هذا الحديثِ ما نصُّه: واستدَلَّ بمَفهوم الغايةِ في قوله: «فلا تكتُبُوها حتى يعمَلها»، وبمفهوم الشرطِ في قوله: «إذا عملها فاكتُبُوها له بِمِثْلِها» من قال: إنَّ العَزْمَ على فعلِ المعصية لا يُكتَبُ سيئةً حتى يقع العملُ ولو بالشُّروع. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وهو<sup>(٥)</sup> استدلالٌ واضحٌ عند الالتفاتِ والإنصافِ. واللهُ أعلمُ.

ثم ظاهُرُ حديثُ أنسٍ وأبي ذِرَّةِ السابقين<sup>(٦)</sup>: أنَّ التَّارِكَ لا يُكتَبُ عليه شيءٌ لا العَزْمُ، ولا السَّيِّئَةُ المعزوَمُ عليها إذا كان التَّرْكُ بشرطِه المذكور في حديث أبي هريرة عند البخاريّ، وهو أنْ يكون التَّرْكُ مِنْ أجلِ اللهِ تعالى، حيثُ قال: «وإنْ ترَكَها من أجلِي».

(١) رواه البخاري (٧٥٠١).

(٢) في (ب): «لأنه».

(٣) في (ب): «فدخل فيه» بدل: «حتى».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٤٧٠).

(٥) في (ع): «وهذا».

(٦) في (ب): «السابق»، وفي (ع) و(أ): «السابقان»، والمثبت هو الأصح والأولى. والحديثان تقدم تخرِيجهما.

ووَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِّنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ: «وَإِنْ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسْنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَائِي»<sup>(١)</sup> بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ياءُ المتكلّم، وهي بمعنى: من أجيلى.

وَذَلِكَ لِمَا تَقْرَرَ أَنَّ النَّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفْبِدُ الْعُمُومَ.

ولكنَّ حديثَ أَبِي هَرِيرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلُهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمَلَهَا كُتِبْتُ»<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يَدْلِلُ عَلَى دُمُّعَةِ السَّيِّئَةِ الْمَعْزُورَةِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا نَفْسُ الْعَزْمِ فَمَسْكُوتُّ عَنْهُ فِيهِ، وَمُقْتَضِيُّ قَاعِدَةِ: (أَنَّ تَخْصِيصَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِالذِّكْرِ لَا يُخَصِّصُ الْعَامَ) هُوَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ أَنْسٍ وَأَبِي ذَرٍ عَلَى عُمُومِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُخَصِّشُ مِنْهُ إِرَادَةُ الْإِلْحَادِ فِي الْحَرَمِ إِذَا فُسِّرَ بِالْمَعْصِيَةِ وَالْإِصْرَارِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِلَّا يَةُ وَالْأَحَادِيثُ التِّي فِي مَعْنَاهَا.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ دُمُّعَةَ الْكِتَابَةِ مُشْرُوطٌ بِالْتَّرْكِ<sup>(٣)</sup>، وَصَاحِبُ الْإِصْرَارِ غَيْرُ تَارِكٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمْ نَقَلُوا عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيْبِ الْبَاقِلَاتِيِّ أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَوَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَيْهَا يَائِمُّ، وَاحْتَاجَ عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ: «إِذَا تَقَرَّ الْمُسْلِمُ بِسَيِّئَهِمَا فَالْقَاتُلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتُلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»<sup>(٤)</sup>، فَعَلَّلَ بِالْحِرْصِ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْهَمَّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يُوَطِّنْ نَفْسَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَإِنَّمَا مَرَّ

(١) رواه مسلم (١٢٩) من طريق همام بن محبة.

(٢) رواه مسلم (١٣٠).

(٣) في (ع): «في الترك».

(٤) رواه البخاري (٣١)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

ذلك بِفَكْرِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْرَارٍ، وَيُسَمِّيُ هَذَا هَمَّاً، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْهَمِّ وَالْعَزْمِ. انتهى<sup>(١)</sup>.  
 قلتُ: قال في «فتح الباري»: قال المازري<sup>(٢)</sup>: وخالقه كثيرٌ من الفقهاء والمحدثين  
 والمتكلّمين، ونَقَلَ ذلك عن نَصِّ الشافعي<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ: وَيُؤْيِدُهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ  
 هَمَّامٍ عَنْهُ بِلِفْظِ: «إِنِّي<sup>(٤)</sup> أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا»<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَمَلِ:  
 عَمَلُ الْجَارِحَةِ بِالْمَعْصِيَةِ الْمَهْمُومُ بِهَا. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وأُجِيبَ عَنِ احتجاجِهِ بِمَا تَحْرِيرُهُ: أَنَّ الْلَّقَاءَ وَإِشْهَارَ السَّيْفِ فَعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ نَشَأَ  
 مِنْ حِرْصِهِ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ، فَلَمْ تَكُنِ الْمُؤَاخِذَةُ إِلَّا بِالْعَمَلِ النَّاشِئِ عَنِ الْحِرْصِ  
 عَلَى الْقَتْلِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْحِرْصِ، وَإِنَّمَا عَلَّهُ بِالْحِرْصِ تَنبِيهًآ عَلَى أَنَّ الْلَّقَاءَ وَإِشْهَارَ  
 السَّلَاحِ لَمْ يَكُنْ بِقَصْدٍ دَفْعَ الصَّائِلِ، بَلْ بِقَصْدٍ الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ، فَيَكُونُ فَعْلًا اخْتِيَارِيًّا  
 بِرَزَّ بِنْيَةً سَيِّئَةً، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْيَنَاتِ.

وَأَمَّا حَمْلُهُ الْهَمَّ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى مَا قَبْلَ الْعَزْمِ؛ فَفِيهِ مَا مَرَّ: مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ لَوْ  
 كَانَ هُوَ هَذَا لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنَّ  
 الْعَزْمَ الْمُجَرَّدَ لَوْ كَانَ مُؤَاخِذًا بِهِ كَانَ مُقْتَضِي السَّيْاقِ التَّنْصِيصَ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الْعَمَلِ  
 الَّذِي هُوَ بَعْدُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيَانِ مَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ وَمَا يُعْفَى عَنْهُ.

(١) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١)، و«شرح النووي على مسلم» (١٥١/٢)،  
 و«الكتاب الدراري» للكرماني (١٤٣/١)، و«اللامع الصبيح» للبرماوي (٢١٣/١) وغيرها.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١).

(٣) في (ع): «إِنِّي»، والذى في «مسلم»: «فَأَنَا».

(٤) تقدم تخریجه.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٧/١١).

وأيضاً: يلزم أنَّ مَنْ هَمَ بِسَيِّئَةٍ فعِمَلَهَا أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتٍ، هَمَا: الْعَزْمُ، وَالْعَمَلُ الْمُعْزَمُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ الْلَّازِمَ بِاطْلُعْ بِالنَّصْرِ عَلَى أَنَّ الْمَكْتُوبَ وَاحِدَةً، وَهِيَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ، وَمُقْتَضاهُ أَنْ لَا يُكْتَبَ عَلَيْهِ الْعَزْمُ، وَأَنْ لَا تُضَاعِفَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ كَمَا تُضَاعِفُ الْحَسْنَةُ، وَهَذَا الثَّانِي صَرَّحَ بِهِ رَوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ خُرَيْمَ بْنِ فَاتِلِكَ مَرْفُوعًا: «وَمَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ وَاحِدَةٌ، وَلَمْ تُضَاعِفْ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> الْحَدِيثُ.

وَمِنْ هَنَا يُظَهِّرُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَّامِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ مِنَ الْخَلَلِ؛ فَإِنَّهُ مَعَ ذَهَابِهِ فِي «الْحَلَلِيَّاتِ» عَلَى أَنَّ الْعَزْمَ يُؤَاخِذُ بِهِ، وَأَنَّ الْهَمَّ اسْمُ لِمَا قَبْلَ الْعَزْمِ لَا نَفْسُ الْعَزْمِ، قَالَ فِيهَا: وَالْأَصَحُّ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفَعْلُ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، وَأَنَّ الْهَمَّ مَرْفُوعٌ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وَكِيفَ يَصِحُّ القَوْلُ بِأَنَّ الْعَزْمَ غَيْرُ الْهَمِّ، وَأَنَّهُ يُؤَاخِذُ بِهِ، مَعَ القَوْلِ بِأَنَّهُ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْفَعْلُ<sup>(٣)</sup> وَحْدَهُ؟! فَإِنَّ مُقْتَضى هَذِهِ الْوَحْدَةِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْفَعْلِ حَتَّى الْعَزْمُ مَعْفُواً عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ الْهَمُّ هُوَ الْعَزْمُ الَّذِي يَعْقِبُهُ الْفَعْلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواه الإمام أحمد (٣١/٣٨٣) بِإِسْنَادِ حَسْنٍ.

(٢) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للتقى السبكى (ص: ١٦٠)، ونقله عنه السيوطي في «الأشباه والناظر» (ص: ٣٤)، وابن حجر الهيثمي في «الفتح المبين» (ص: ٥٩٠) وقال: تناقض فيه كلام السبكى، وذلك لأنَّه خالف قوله الذي في «شرح المنهاج» فقال: إنَّه ظهر له المؤاخذة من إطلاق قوله بِكِيلَة: «أَوْ تَعْمَلُ»، ولم يقل: أَوْ تَعْمَلَهُ، فَيُؤَاخِذُ مِنْهُ تحرير المشي إلى معصية - وإنْ كان المشي في نفسه مباحاً - لانضمام قصد الحرام إليه، وإنْ كان كُلُّ مِنَ المشي والقصد لا يحرم عنده انفراده؛ لأنَّهما إذا اجتمعا كان مع الهم عملاً لما هو من أسباب المهموم به، فاقتضى إطلاق: «أَوْ تَعْمَلُ» المؤاخذة به.

(٣) في (ب): «يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفَعْلُ» بدل: «لَمْ يُكْتَبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْفَعْلُ».

وإنْ أرَادَ أَنَّ العَزْمَ يُؤَاخِذُ بِهِ إِذَا لَمْ تُعْمَلِ السَّيِّئَةُ؛ فَهَذَا لَا دَلِيلٌ عَلَى هُوَ نَقِيقُهُ، وَهُوَ أَنَّ لَمْ يَعْمَلُهَا؛ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ [كَمَا هُوَ مَنْطُوقُ حَدِيثِ أَبِي يَعْلَى، وَالْطَّبَرَانِيُّ<sup>(١)</sup>، وَمَفْهُومُ حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ كَمَا مَرَّ]<sup>(٢)</sup>.

**وَيُوَضِّحُهُ:** حَدِيثُ أَبِي هَرِيرَةَ مَرْفُوعًا عَنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكُلُّ»<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ عَنِ الْإِنْصَافِ فِي أَنَّ مَنْهِيَاتِ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ مِنَ<sup>(٤)</sup> الْأَرْكَانِ وَاللِّسَانِ إِذَا حَدَثَتْ بِهَا النَّفْسُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِصُورَهَا الْذَّهَنِيَّةِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهَا الْمُحَدَّثُ بِإِبْرَازِهَا مَا لَمْ يُبَرِّزْهَا إِلَى الْخَارِجِ بِاللِّسَانِ أَوِ الْأَرْكَانِ، وَإِذَا تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ صُورَةِ الْمَنْهِيِّ الْذَّهَنِيَّةِ؛ فَبِالْأَوَّلِيَّ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنِ الْعَزْمِ عَلَيْهَا؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعَزْمَ مِنْ حِيثُ هُوَ عَزْمٌ لَيْسَ سَيِّئًا، وَإِنَّمَا يَتَضَمَّنُ سَيِّئًا إِذَا تَعْلَقَ بِالسَّيِّئَةِ، فَإِذَا تَجَاوَزَ اللَّهُ عَمَّا هُوَ سَيِّئَةٌ بِالْأَصَالَةِ؛ فَبِالْأَوَّلِيَّ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَمَّا هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَيْهَا.

فَظَاهَرَ أَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ وَاضْعَفَ عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَ الْعَمَلِ وَالتَّكَلُّمِ فِي الْخَارِجِ قَدْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ مُطْلَقاً، فَدَخَلَ فِيهِ الْعَزْمُ، كَمَا دَخَلَ فِيهِ الصُّورَةُ الْذَّهَنِيَّةُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ الْمُتَحَدَّثُ<sup>(٥)</sup> بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ولِدِهِ التَّاجِ السُّبْكِيِّ فِي «مَنْعِ الْمَوَانِعِ»: أَنَّ عَدَمَ الْمُؤَاخِذَةِ بِحَدِيثِ النَّفْسِ وَالْهَمِّ لَيْسَ مُطْلَقاً، بل بِشَرْطِ عَدَمِ التَّكَلُّمِ وَالْعَمَلِ، حَتَّى إِذَا عَمِلَ يُؤَاخِذُ

(١) تقدم تخریج الحدیثین، وهو قول النبي ﷺ: «وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلُهَا؛ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

(٢) في (ب): «كما هو منطق أبي يعلى» بدل مما بين المعکوفین.

(٣) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٤) في (ب): «في».

(٥) في (ب): «المحدث».

بشيئين: همّه و عمله، ولا يكون همّه مغفوراً و حدث نفسيه إلا إذا لم يعقبه العمل كما هو ظاهر الحديث. انتهى<sup>(١)</sup>.

ففيه: أنّ حديث: «إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكُلُّمْ بِهِ» ليس معناه أنّ تحديث النفس مغفوٌ عنه بشرطه المذكور حتى يلزم منه أنه إذا انتفى الشرط يؤاخذ بشيء؛ وذلك لأنّ «ما» ليست مصدرية حتى يكون المعنى: إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنْ تَحْدِيثِ أَنفُسِهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكُلُّمْ بِهِ، فيكون إذا انتفى عدم العمل أو التكلُّم يلزم ما ذكره؛ وذلك لأنّ ضمير «به» عائد على «ما»، والمصدرية لا عائد عليها؛ كما صرّح به في «معنى الليب»<sup>(٢)</sup>، بل موصولة عباره عن المنهي بمعونة قرينة التجاوز، والمعنى: إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنْ المنهي الذي حدث به أنفسها مما له صورة خارجية، فعلاً كان أو قوله، ما لم يتحقق منهم إظهاره بالأركان أو باللسان.

وإذا دلَّ الحديث على أنَّ المنهي المُتَحَدَّثَ به قوله أو فعلًا قد تجاوز الله عنه ما لم يظهر في الخارج؛ فقد دلَّ على أنَّ ما قبل العمل كله مغفوٌ عنه، فدخل فيه العزم، كما دخل فيه الوجود الذهني للمنهي المُتَحَدَّثَ به، فلا دلالة في الحديث لامتناعه ولا مفهوماً على المؤاخذة بتحديث النفس.

ثمَّ إنْ أراد بحديث النفس والهمّ ما قبل العزم، فيلزم القول بأنَّ من عمل سيئة يكتب عليه ثلاثة: الهمّ، والعزم، والفعل، وإنْ أراد به العزم؛ يلزم القول باثنين، ولا دليل تاماً على شيء منهما كما ترى.

(١) انظر: «منع الموانع عن جمع الجواب» للتابع السبكي (ص: ٢٧٥)، ونقله عنه وناقشه السيوطي في «الأشباه والنظائر» (ص: ٣٤)، والهيثمي في «الفتح المبين» (ص: ٥٩١).

(٢) انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٧٣٧).

وأما ما نقله الإمام النووي عن القاضي عياض من أن عامَة السَّالِفِ مِن الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر؛ لكثرة الأحاديث الدَّالَّة على المؤاخذة بأعمال القلوب، واستحسنه وأيده بقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُجْبِنُونَ أَن تَشَيَّعَ الْفَحْشَةُ فِي الَّذِينَ أَمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [النور: ١٩]، وقوله تعالى: «أَخْتَنُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّمَا» [الحجرات: ١٢].

قال: وقد تظاهرت نصوصُ الشَّرِيعَةِ وإجماعُ العلماءِ على تحريم الحسدِ، واحتقار المسلمين، وإرادة المكرور بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب. انتهى<sup>(١)</sup>. فأورد عليه بما تحريره: أن ذلك لا ينتهض حجَّةً على أن العَزْمَ المُجَرَّدُ يؤاخذُ به؛ لأنَّ أعمال القلوب مطلقاً أفعالاً اختياريةً لها مسبوقة بمبادئها التي منها العَزْمُ عليها كسائر الأفعال اختيارية، مُسْتَقَلةً بكونها طاعاتٍ، أو معاصي، أو مباحثٍ؛ لكونها مُتَحَقَّقةً في الباطن على التَّمام والكمال، فكون الشَّخصِ آثِماً بفعل ما كان منها من المعاصي كالمحظيات بالإجماع؛ لا يقوم<sup>(٢)</sup> حجَّةً على كونه آثِماً بمجرد العَزْمِ على سُيَّئةِ الجوارح؛ للفرق الظاهري بين الوسيلة والمقصود بالذَّات؛ أي: بين العَزْمِ وال فعلِ التَّامِ المسبوق بالعَزْمِ.

والحاصلُ: أنَّ محلَ النَّزاعِ إنما هو العَزْمُ على المَتَهِيَاتِ الْخَارِجِيَّةِ فعليةً كانت أو قولهً، وأمَّا عملُ القلبِ الاختياريُّ فإنه عملٌ تامٌ مسبوقٌ بالعَزْمِ، لا نفسُ العَزْمِ، فلا يكون محلَ النَّزاعِ. وبالله التَّوفيقُ.

ثمَّ إرادةُ المكرورِ بالMuslim إن رجعتُ إلى معنى الحسدِ فهي من أعمال القلوب، وإن أُريدَ بها العَزْمُ على إيصال الأذى إليهم فهو محلُ النَّزاعِ لا الإجماعِ،

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٥١ - ١٥٢).

(٢) في (ع): «يكون».

وعلى فرض الإجماع على حرمتها، لا ينافي الحديث الدال على التجاوز عنه، بل يوْضُحُه. والله أعلم.

واستشكلاً: بأنَ العَزَمَ إِذَا اعْتَبَرَ في حُصُولِ الحسنة المهموم بها، فكيف لم يُعْتَبَرَ في حُصُولِ السَّيِّئَةِ المهموم بها؟

أقول: ولعلَ الحِكْمَةَ في ذلك: أنَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ حِيثُ إِنَّهُ الشَّكُورُ الذي يُجَازِي بِالْيُسِيرِ الْكَثِيرَ، ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، اعْتَبَرَ الحسنة المهموم بها في وجودها الْذَّهْنِيُّ، وكتَبَها واحِدَةً كاملاً؛ أي: كتبَها كحسنةٍ مَعْمُولَةٍ في الخارج، موجودةٍ خارجاً وذُهْنَاً، وهذا معنى كمالِه؛ لأنَّهَا تُضَاعَفُ كَمَا قيلَ، ومنْ حِيثُ إِنَّهُ تَعَالَى عَفْوٌ غَفُورٌ يُحِبُّ الْعَفْوَ، لَمْ يَعْتَبِرْ السَّيِّئَةَ المَهْمُومَ بها في وجودها الْذَّهْنِيُّ سَيِّئَةً، بل عفا عنها فلم يكتبها لا كاملاً ولا ناقصةً، وزادَ منْ فضله: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كتبَها حسنةٌ كاملاً؛ أي: بالمعنى السَّابِقِ. واللهُ أَعْلَمُ.

ثم نقولُ: ظاهِرُ قوله: «كتَبَهَا اللَّهُ حَسَنَةً»، وقوله: «فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً» يقتضي أَنَّ الذي يُكْتَبُ حسنةً هو السَّيِّئَةُ المتروكَةُ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، المكافوفُ عنْهَا بَعْدَ الْهَمَّ بِهَا، وَأَمَّا نَفْسُ الْكَفْفَ فَمَسْكُوتُّ عنْهَا هُنَا، لَكِنَّهُ أَفْصَحَ عنْهُ فِي حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدْقَةٌ»، قَالُوا: إِنْ لَمْ يَفْعُلْ؟ قَالَ: «فَلِيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ إِنَّهُ صَدْقَةٌ»<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يقتضي أَنَّ نَفْسَ الْإِمْسَاكِ الَّذِي هُوَ الْكَفُّ صَدْقَةٌ، وَوِجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ هُوَ الْكَفُّ، وَهُوَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ.

(١) رواه البخاري (١٤٤٥)، ومسلم (١٠٠٨)، ولفظ البخاري: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدْقَةٌ»، قَيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدِيهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدِّقُ»، قَالَ: قَيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَعْيَنُ ذَالِّ الْحاجَةَ الْمَلْهُوفَ»، قَالَ: قَيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا بِالْمُنْكَرِ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعُلْ؟ قَالَ: «يَمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ إِنَّهَا صَدْقَةٌ».

وفي «القاموس»: (كَفَتْهُ عَنْهُ دَفَعْتُهُ وَصَرَفْتُهُ)، فـ(كَفَّ) هو لازمٌ ومُتَعَدِّدٌ.  
انتهى<sup>(١)</sup>.

واللَّازِمُ أَثْرُ الْمُتَعَدِّدِي وَحَاصِلُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كَانَ مَعْرُوفًا، وَكُلُّ  
مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ إِذَا تَحَقَّقَ الْكَفُّ؛ انتَفَى الْمَنْهَى عَنِ الْمَهْمُومِ بِهِ، فَانْتَفَأْوَهُ  
مُتَرَبِّطٌ عَلَى الْكَفُّ الْمَقْدُورِ، فَيَكُونُ مَقْدُورًا باعتبار سبِّهِ الْمَقْدُورِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ هَنَا  
يَكْتُبُ السَّيِّئَةَ الْمَتَرُوكَةَ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ حَسْنَةً مَعْمُولَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ التَّرْكُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ اللَّهِ، بَلْ لِأَمْرٍ آخَرَ؛ كَالْخُوفُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ:  
فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى التَّرْكِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ خَوْفِ الْمَخْلُوقِينَ عَلَى  
خَوْفِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ.

وَأُورَدَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ التَّقْدِيمَ قَدْ يَكُونُ لِكُونِهِ يَرْجُو الْعَفْوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَرْجُوهُ  
مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَاجِهِ: «يَا رَبِّ، رَجُوتُكَ  
وَفَرِقْتُ النَّاسَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٨٤٩).

(٢) رواه الحميدي في «مسند» (٧٥٦)، ومن طريقه البهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٠٨)، وكذلك الإمام أحمد (١١٢١٤)، وعبد بن حميد في «مسند» (٩٧٤)، وأبي ماجه (٤٠١٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسند» (١٠٨٩)، وتمامه: «إِنَّ اللَّهَ لِيَسَأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَقُولَ: مَا مَنَعَكَ إِذ  
رَأَيْتَ الْمُنْكَرَ أَنْ تَنْكِرَهُ؟ فَإِذَا لَقِنَ اللَّهُ عَبْدًا حَجَّتِهِ، قَالَ... الْحَدِيثُ». وجَوَّد إِسْنَادُهُ الْعَرَابِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» (ص: ٦٩٤).

وَفَرِقْتُ: مِنْ (الْفَرَقَ)، وَهُوَ الْخُوفُ وَالْفَزْعُ. انظر: «النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الأَثِيرِ (مَادَةُ: فَرْقٌ).

وقد قيل فيه: إِنَّهُ لِقَنَ حُجَّتَهُ.

أقول: الأشمل والأوضح أن يقال: إنَّ الْكَفَّ فَعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ، فِي خِتْلِفٍ بِاخْتِلَافِ النَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، فَإِنْ كَانَ الْكَفُّ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كَانَ حَسَنَةً، أَوْ لِغَرَضٍ نَفْسِيٍّ مُبَاحٍ كَانَ مُبَاحًا، أَوْ لِغَرَضٍ مُحَرَّمٍ آخَرَ كَانَ الْكَفُّ سَيِّئَةً، وَعَلَى التَّقَادِيرِ كُلُّهَا لَا تُكْتَبُ عَلَيْهِ السَّيِّئَةُ الْمَهْمُومُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْهَا، وَإِنْ كُتِّبَ عَلَيْهِ سَيِّئَةُ الْكَفُّ عَلَى التَّقَادِيرِ الْآخِرِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* \* \*

## وصلٌ

وإذا تمهدَ هذا؛ فنقولُ: كُلُّ فعلٍ اختياريٌ وإنْ كان لا يصدرُ إلَّا عن نيةٍ قطعاً؛ لأنَّها أحدُ مبادئِ الأربعة، لكنْ لَمَّا لم تكنْ كُلُّ نيةٍ معتبرةً شرعاً في أنْ يصيرَ بها صورةً العملِ عبادةً يؤجِّرُ عليها العاملُ، بل لا بدَّ فيها من نيةٍ خاصةٍ، هي ما مرَّ، أعني: الإرادة المُتوجِّهةُ نحوَ الفعلِ لابتغاءِ رضى الله تعالى وامتثالِ حُكْمه؛ كما يوْضُحُه التفصيلُ الآتي في الهجرة في آخرِ الحديثِ، وكانت الصُّورَةُ الواحدَةُ مِنَ الأعْمَالِ تظاهرُ مِنْ شخصين، أو مِنْ شخصٍ واحدٍ في زمانين بِنِيَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وتظاهرُ الصُّورَةُ الواحدَةُ مِنَ الْعِباداتِ بِنِيَّاتٍ عدِيدَةٍ تارِيَّةً، وبِنِيَّةً واحِدَةً أخرى = كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى بيان حالِها في حُكْمِ الشَّرْعِ، وأنَّ العِبْرَةَ فيه: هل هي بالصُّورِ<sup>(١)</sup> أو بالنيَّاتِ؟

فإنَّ اشتراكَ الصُّورَ بينُ أمورٍ مُخْتَلِفَةٍ كعادةٍ وعبادةٍ ربما يُوجِّبُ التباساً، فيُنوي العاملُ بصورةٍ مُشْتَرَكةٍ بينَ عبادةٍ ومباحٍ مثلاً حظاً عاجلاً، ثم يَظُنُّ أنه كسبَ طاعةَ<sup>(٢)</sup> نظراً إلى وحدةِ الصُّورَةِ فيهما حسَّا، فيطمعُ في ثوابها، مع أنه لم يَنْوِ بها إلَّا حظاً عاجلاً، أو يُنوي بصورةٍ مُشْتَرَكةٍ بينَ أنواعِ مِنَ الْعِباداتِ عبادةً مخصوصةً منها، ثم يَظُنُّ أنه كسبَ الْكُلَّ نظراً إلى وحدةِ الصُّورَةِ فيها حسَّا، فيطمعُ في ثوابِ الجميعِ<sup>(٣)</sup>، مع أنه لم يَنْوِ بها إلَّا بعضَها.

قال النبيُّ ﷺ إرشاداً إلى أنَّ المدارَ في الشرعِ على النِّيَّاتِ لا على صُورِ الأعْمَالِ، بل الصُّورُ تابعةٌ لها في الحُكْمِ، ما رَوَيْناه في مشاهيرِ الكتبِ المعتبرةِ بطُرُقٍ عديدةٍ:

(١) في (ب): «بالصُّورَةِ».

(٢) في (ع): «الْكُلُّ».

(٣) في (ع): «في ثوابها».

منها: ما أخبرنا به شيخنا الإمام العالم الكامل المكمّل الذائق الوارث المحمدّي عوْث الأنام في زمانه سيدى الشّيخ صفي الدين أحمـد بن محمدـ بن يوـسـعـ الملـقب بـعـدـ النـبـيـ بنـ وـلـيـ اللهـ أـحـمـدـ بنـ عـلـيـ المـقـدـسـيـ المـحـتـدـ، الدـجـانـيـ المـدـنـيـ المـولـدـ، الأـنـصـارـيـ المعـرـوـفـ بـالـقـشـاشـيـ<sup>(١)</sup>، رـوـحـ اللهـ رـوـحـهـ، وـأـعـلـىـ فـيـ أـعـلـىـ الـمـقـرـيـنـ قـتوـحـهـ، وـأـعـادـ عـلـيـنـاـ مـنـ بـرـكـاتـهـ، آـمـيـنـ، فـيـ كـتـابـ «ـالـأـذـكـارـ»، عـنـ شـيـخـهـ الـمـحـقـقـ أـبـيـ الـمـوـاهـبـ أـحـمـدـ بنـ عـلـيـ بنـ عـبـدـ الـقـدـوسـ الـعـبـاسـيـ الشـنـاوـيـ ثـمـ الـمـدـنـيـ قـدـسـ سـرـهـ، عـنـ الشـمـسـ مـحـمـدـ بنـ أـحـمـدـ بنـ حـمـزـةـ الرـمـلـيـ، عـنـ شـيـخـ إـلـسـلـامـ زـكـرـيـاـ بنـ مـحـمـدـ الـأـنـصـارـيـ، عـنـ الـحـافـظـ أـبـيـ الـفـضـلـ أـحـمـدـ بنـ عـلـيـ بنـ حـبـرـ الـعـسـقـلـانـيـ، قـالـ فـيـ «ـتـخـرـيـجـ أـحـادـيـثـ الـأـذـكـارـ»<sup>(٢)</sup>: أـنـاـ بـجـمـيـعـ الـكـتـابـ الشـيـخـ الـإـلـمـامـ الـعـلـامـ مـسـنـدـ الـقـاهـرـةـ أـبـوـ إـسـحـاقـ إـبـراهـيـمـ بـنـ أـحـمـدـ بنـ عـبـدـ الـواـحـدـ بـنـ عـبـدـ الـمـؤـمـنـ التـنـوـخـيـ الـبـغـلـيـ ثـمـ الـدـمـشـقـيـ، نـزـيلـ الـقـاهـرـةـ، عـرـوـفـ بـالـبـرـهـانـ الشـامـيـ قـرـاءـةـ عـلـيـ رـحـمـهـ اللهـ وـأـنـاـ أـسـمـعـ لـبـعـضـهـ وـإـجـازـهـ لـسـائـرـهـ، قـالـ: أـنـاـ الشـيـخـ الـإـلـمـامـ الـعـلـامـ أـبـوـ الـحـسـنـ عـلـيـ بـنـ إـبـراهـيـمـ بـنـ دـاـوـدـ الـعـطـّارـ الـدـمـشـقـيـ فـيـ كـتـابـهـ، قـالـ: أـنـاـ شـيـخـ إـلـسـلـامـ مـحـيـيـ الدـينـ يـحـيـيـ بـنـ شـرـفـ بـنـ مـرـيـيـ النـوـوـيـ رـحـمـهـ اللهـ قـرـاءـةـ عـلـيـ وـأـنـاـ أـسـمـعـ لـجـمـيـعـ كـتـابـ الـأـذـكـارـ، قـالـ فـيـهـ: أـخـبـرـنـاـ شـيـخـنـاـ إـلـمـامـ الـحـافـظـ أـبـوـ الـبـقـاءـ خـالـدـ بـنـ يـوـسـفـ بـنـ سـعـدـ بـنـ الـحـسـنـ بـنـ الـمـفـرـجـ<sup>(٤)</sup> بـنـ بـكـارـ الـمـقـدـسـيـ النـبـلـيـيـ ثـمـ الـدـمـشـقـيـ، أـنـاـ أـبـوـ

(١) للإمام الكوراني ثبت جمع فيه أسانيده ومورياته، وقد طبع -ولله الحمد- في هذا المجموع المبارك، فاكتفيت بتراجم رجال الأسانيد الواردة هناك عن تكرارها في هذه الرسالة.

(٢) في (ب): «تحرير».

(٣) انظر: «نتائج الأفكار في تحرير أحاديث الأذكار» لابن حجر (١٥/١).

(٤) الذي في «الأذكار»: خالد بن يوسف بن الحسن بن سعد بن الحسن بن المفرج.

اليمِنِ الْكِنْدِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْأَنْصَارِيُّ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلَيٌّ الْجَوْهَرِيُّ، أَنَا أَبُو الْحُسْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ، أَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عُبَيْدُ بْنُ هَشَامِ الْحَلَبِيُّ، أَنَا ابْنُ الْمَبَارِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ الْلَّثَيْيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>.

(ح): وأَخْبَرَنِي شِيخُنَا الْإِمَامُ قُدْسَ سِرُّهُ أَعْلَى مِنْ هَذَا بِلَاثِ درجاتٍ مِنْ روَايَةٍ، وأَرْبَعٍ مِنْ أُخْرَى، عَنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ الرَّمْلَيِّ بِالإِجازَةِ الْعَامَةِ عَنِ الْقَاضِي زَكْرِيَّا، عَنْ قَاضِي الْحَرَمَيْنِ سَرَاجِ الدِّينِ أَبِي الْمَكَارِمِ عَبْدِ اللَّطَيْفِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ الْحَسَنِيِّ الْفَاسِيِّ الْمَكِّيِّ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: أَذْنَنَا لَنَا قَاضِي الْقُضَايَا الْإِمَامُ الْعَالَمُ الْحَافِظُ بْنُ الْحَافِظِ وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو رُزْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ الْعَرَقِيِّ، ثُمَّ الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَنَا شِيخُنَا<sup>(٢)</sup> أَبُو الْحَرَمَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَلَانِسِيِّ، إِمامُ أَهْلِ الْأَدِبِ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نُبَاتَةَ رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِقِرَاءَةِ الْدِيْنِ تَغْمَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ وَأَنَا حَاضِرٌ، وَإِجازَةً، قَالَ: أَنَا غَازِيُّ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْحَلَوِيُّ، قَالَ الثَّانِي: وَأَنَا حَاضِرٌ.

(ح): قَالَ السَّرَاجُ الْحَنْبَلِيُّ: وَأَبَاحَ لَنَا عَالِيًّا بِدَرْجَةِ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي عُمَرَ فِي إِذْنِهِ

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٦). والحديث متفق عليه، رواه البخاري (١)، واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) في (ب): «قال الشیخان» بدل من «أنا شیخنا».

العام، وسليمان المحرم في كتابه، قالا: أنا علي بن أحمد المنصورى، قال سليمان: إذنًا، قال<sup>(١)</sup>: أنا عمر بن محمد بن معمراً بن طبرزد، قال: أنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، [قال: أنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن عيلان]<sup>(٢)</sup>، قال: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى، ثنا عبد الله بن روح المدائى، ومحمد بن رحب البرار، قالا: ثنا يزيد بن هارون، قال: ثنا يحيى بن سعيد الأنباري، عن محمد بن إبراهيم: أنه سمع علقة بن وقارا يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو حرجه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهو حرجه إلى ما هاجر إليه». حديث صحيح متفق عليه، وهو غريب باعتبار أول إسناده، ومشهور باعتبار آخر إسناده.

قالوا<sup>(٣)</sup>: لم يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولا عنه إلا من رواية علقة، ولا عنه إلا من رواية الترمي،

(١) في (ع): «قالا».

(٢) ما بين معاوقيتين من المصادر، وهو الصواب، وذلك لأن ولادة هبة الله بن محمد بن الحصين كانت سنة (٤٣٢هـ)، ووفاة محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى سنة (٤٣٥هـ)، أي: بين ولادة الأول ووفاة الثاني ٧٨ عاماً، فلا بد من سقط في السندي.

وهذا الإسناد مع إثبات السقط: رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٩/٥١)، والأربعون البلداية» (١)، والبكري في «الأربعون» (ص: ٦٠)، واليونيني في «مشيخته» (ص: ١٣٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١/١٥٧)، وابن نقطة في «إكمال الإكمال» (١/٩٣)، ورواه هكذا ابن طبرزد - وهو تلميذ ابن حسين - في «أحاديثه» (٣).

(٣) في (ع): «قال».

ولا عنه إلا مِن رواية<sup>(١)</sup> يحيى بن سعيد، رواه عنه الجمُّ الغَفِيرُ سبعُ مئةِ رجلٍ<sup>(٢)</sup> فيما قاله الحافظ أبو موسى المديني<sup>(٣)</sup>.

رواہ الجماعة فی کتبهم مِن طریق، منها لمسلم عن محمد بن عبد الله بن نعیم<sup>(٤)</sup>، ولابن ماجة عن أبي بكر بن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، كلاهما عن يزيد بن هارون به، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» عنه<sup>(٦)</sup>، فوقع لنا موافقةً له عاليًا، وبدلاً لآخرين عاليًا عاليًا، والحمد لله رب العالمين.

(١) في (ب): «حديث».

(٢) في (ب): «رجل لمسلم».

(٣) ذكره عن المديني العراقي في «طرح التربیة» (٢/٥)، وابن حجر في «فتح الباري» (١١/١)، والعینی في «عدمة القاري» (١١/٢٠) حيث قال: قال الحافظ أبو موسى الأصبغاني: سمعت الحافظ أبا مسعود عبد الجليل بن أحمد يقول في المذكرة: قال الإمام عبد الله الأنباري: كتبت هذا الحديث عن سبع مئة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، وقال الحافظ أبو موسى المديني وشيخ الإسلام أبو إسماعيل الهرمي: إنه رواه عن يحيى سبع مائة رجل.

وастبعد ذلك ابن حجر، فقال: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبع طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المتشورة منذ طلبت الحديث إلى وقتى هذا، فما قدرت على تكميل المائة، وقد تتبع طرق غيره، فزادت على ما نقل عن تقدم.

ثم قال في «التلخيص الحبير» (٩٢/١): تتبعته من الكتب والأجزاء، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعت أن أكمل له سبعين طریقاً، هذا ما كنت وقعت عليه، ثم رأيت في «المستخرج» لابن منه عدة طرق، فضمتها إلى ما عندي، فزادت على ثلاثة مائة.

(٤) رواه مسلم (١٩٠٧) من طريق عبد الله بن مسلمة بن قنبر، ومحمد بن رفح بن المهاجر، وأبو الربيع العتكي، ومحمد بن المثنى، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله بن نعيم، ومحمد بن العلاء الهمданاني، وابن أبي عمر.

(٥) رواه ابن ماجه (٤٢٢٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن رمح.

(٦) رواه الإمام أحمد (٣٠٠).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في أول «مُنتهى الآمال»: قال مالك رحمه الله تعالى في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن: أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التميمي، قال: سمعت علقمة بن أبي وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ مانوي، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو هجرة إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيدها أو امرأة يتزوجها فهو هجرة إلى ما هاجر إليه»<sup>(١)</sup>.

ثم قال: قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: هذا الحديث أخرجه الأئمة المشهورون إلا «الموطأ»، ووهم من زعم أنه في «الموطأ» مغترًا بتخريج الشَّيْخِين له والنَّسَائِيِّ من طريق مالك<sup>(٢)</sup>.

قال: قلت: لم يَهِمْ، فإنه وإن لم يكن في الروايات الشَّهيرَة، فإنه في رواية محمد بن الحسن أورده كما سُقطَتْ منه في آخر (باب النَّوادر) قبل آخر الكتاب بثلاث ورقات، وتاريخ النسخة التي وقفت عليها مكتوبة في صفر سنة أربع وسبعين وخمس مئة، وقد رأيت فيها أحاديث يسيرة زائدة على الروايات المشهورة، وهي خالية من عدَّة أحاديث ثابتة فيسائر الروايات. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إنه مُتواتر، وحمل على التَّوَاثُر بالمعنى، فقد قال السيوطي في «مُنتهى

(١) رواه الإمام مالك في «موطأ محمد بن الحسن الشيباني» (٩٨٣). وانظر: «مُنتهى الآمال» للسيوطى (ص: ٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١١).

وقد رواه من طريق مالك البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم (١٩٠٧)، والنَّسَائِي (٣٤٣٧) وغيرهم.

(٣) انظر: «مُنتهى الآمال» للسيوطى (ص: ٣٨).

الآمالٍ»: ورَدَ في مُطلق النِّيَةِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصٍ هَذَا الْلَّفْظُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جَدًّا تَزِيدُ عَلَى عَدْدِ التَّوَاتِرِ. ثُمَّ ساقَهَا<sup>(١)</sup>.

وقيل: إِنَّ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ أَرَادَ التَّوَاتِرَ فِي آخِرِ السِّنَدِ مِنْ عَنْدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup>.

قلتُ: وَمَعَ تَوَاتِرِهِ بِالْمَعْنَى كَمَا قِيلَ، فَصِحَّتُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا سِيجِيُءُ نَقْلُهُ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي عُمَرٍ وَعُثْمَانَ بْنَ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُوِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَمَ بِهِ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمُ بَصِحَّتِهِ فِي كِتَابِيهِمَا مُجْتَمِعَيْنَ وَمُنْفَرِدَيْنَ - سَوْيَ مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمُ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحُفَاظِ - مَقْطُوعٌ بَصِحَّتِهِ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنَ الْمُمْتَقَدَّةِ؛ فَهُوَ كَالْمُتَوَاتِرُ لِفَظًا فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ، وَمَا أُورِدَ عَلَيْهِ سِيجِيُءُ دَفْعُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَمَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ يَكُونُ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ النَّاسِ مَرْدُودًا لِكُونِهِ فَرْدًا؟ لَيْسَ كَمَا قَالَ، لَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأَتَّى فِي فَرِيدٍ لِمَ يُصَحِّحُهُ الشَّيْخَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا سَالِمًا عَنِ النَّقْدِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا أَصَّلَهُ أَبُو الصَّلَاحِ رَحْمَهُ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَرِجُعُ إِلَى شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَنَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -

«إِنَّمَا»: لِإِفَادَةِ قَصْرٍ وُجُودِ الْأَعْمَالِ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرِعِيَّةِ - مِنْ كُونِهَا طَاعَاتٍ، أَوْ مَعَاصِيَ، أَوْ مُبَاحَاتٍ - عَلَى النِّيَاتِ قَصْرًا إِضَافِيًّا، بِالإِضَافَةِ إِلَى صُورِ الْأَعْمَالِ.

«الْأَعْمَالُ»: جَمْعُ (عَمَلٍ)، وَفَسَرَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرشادِ السَّارِيِّ»: بِحَرْكَةِ

(١) انظر: المُصْدِرُ السَّابِقُ (ص: ٤٤).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/١٦١)، و«طرح التثريـب» للعرـاقي (٥/٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٨).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٩).

البَدْن بِكُلِّهِ أَو بِعِصْمِهِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مُوافِقٌ لِمَا فِي «القاموس» مِن تفسير العمل بالفعل، وَتفسير الفعل بحركة الإنسان<sup>(٢)</sup>، فَيُشَمَّلُ القول كَمَا يُشَمَّلُ فِعْلًا سَائِرِ الْجَوَارِحِ؛ لِأَنَّ القول أَحَدُ أَنْوَاعِ الْعَمَلِ بِهَذَا الْمَعْنَى، لَكِنَّ الْعَمَل إِذَا أُطْلِقَ لَا فِي مُقَابِلَةِ القولِ، وَدَلَّتْ قرینَةٌ عَلَى إِرَادَةِ جَمِيعِ أَنْوَاعِهِ؛ شَمَلَ الْجَمِيعَ؛ كَهَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَمْ تُذَكَّرْ فِي مُقَابِلَةِ الْأَقْوَالِ، وَكُونُهَا تَخْتَلِفُ بِالْخَتْلَافِ بِالنِّيَّاتِ قرینَةٌ دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْعُمُومِ.

وَمِنْ أَدَلَّةِ اختلافها بِالختلافِ النِّيَّاتِ: مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ: «وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالُ: هُوَ قَارئٌ، فَقَدْ قِيلَ». الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ أَنْسٍ عِنْدَ ابْنِ النَّجَّارِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كُلُّمَةٌ عَظِيمَةٌ كَرِيمَةٌ عَلَى اللَّهِ، مَنْ قَالَهَا مُخْلِصًاً اسْتَوْجَبَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَهَا كَاذِبًاً عَصَمَتْ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَكَانَ مَصِيرُهُ إِلَى النَّارِ»<sup>(٤)</sup>.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ.

وَعَنْ أَبِي ذِرَّةِ الدَّيْلَمِيِّ وَغَيْرِهِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَثَةَ مَرَّةٍ، إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لِيَلَةَ الْبَدْرِ، وَلَمْ يُرَفَّعْ لِأَحَدٍ يَوْمَئِذٍ عَمَلٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: عمل و فعل).

(٣) رواه مسلم (١٩٠٥). وتقديم في أوائل هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن النجاشي في «ذيل تاريخ بغداد» (٤٥٩)، وفي إسناده أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ غَالِبِ الْمَعْرُوفِ بْغَلَامِ الْخَلِيلِ، كَذَابٌ يَرِى وَضَعُّ الْحَدِيثِ. انظر: «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (٢٨٢/١٣).

(٥) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٠٢١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وهذا الحديث وأمثاله صريحة في إطلاق العمل على القول.

هذا، وإذا أطلق في مقابلة القول، فيراد به حركات الجواز ما عدا اللسان بقرينة المقابلة، فلا يشمل الأقوال، وذلك مثل حديث ابن مسعود موقوفاً عند ابن أبي الدنيا: لا ينفع قول إلا بعمل، ولا ينفع قول وعمل إلا بنية، ولا ينفع قول وعمل وزنية إلا بما وافق السنة<sup>(١)</sup>.

ومثل الحديث علي رضي الله عنه مرفوعاً عند ابن ماجه: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٩٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٦ / ١٠): رواه الطبراني، وفيه عبد الوهاب بن الصحاح، وهو متروك.

(١) عزاه ابن أبي الدنيا وضعف إسناده ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١ / ٧٠)، ولم أقف عليه في مؤلفاته المطبوعة، وقد استدركه محقق «الإخلاص والنية» لابن أبي الدنيا من نقل ابن رجب السابق عنه.

ورواه الآجري في «الشريعة» (٢٥٧)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٠٨٩) موقوفاً على علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهم، ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو يعلى الفراء في «أمالية» (١١).

وروي كذلك عن سعيد بن جبير، وسفيان الثوري، والحسن وغيرهم، وروي مرفوعاً.

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، والدولابي في «الكتني والأسماء» (١١٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٣ / ٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٥٤) و(٨٥٨٠)، والآجري في «الأربعين» (١٢)، وابن ثرثال في «جزئه» (٢٤٢)، وتمام في «فوائد» (٧٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦)، جميعهم من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلة الهروي، عن علي الرضا، عن موسى الكاظم، عن جعفر الصادق، عن محمد الباقر، عن علي زين العابدين، عن الحسين، عن علي رضي الله عنهم.

والحديث حكم عليه بالوضع جماعة من الأئمة، كابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٢٨)،

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان، فتدخل الأقوال، قال ابن دقيق العيد: وأخرج بعضهم الأقوال، وهو بعيد، ولا تردد عندى في أنَّ الحديث يتناولها<sup>(١)</sup>، وأمَّا التُّرُوكُ؛ فهي وإنْ كانت فعل كفٌ، لكن لا يطلق عليها لفظ العمل.

وقد تُعقب على من سمى القول عملاً لكونه عمل اللسان: بأنَّ من حلف لا يعمل عملاً، فقال قوله لا يحيث.

وأجيب: بأنَّ مرجع اليمين إلى العُرُفِ، والقول لا يسمى عملاً في العُرُفِ، ولهذا يُعطف عليه، والتحقيق أنَّ القول لا يدخل في العمل حقيقةً، ويدخل مجازاً، وكذا الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوا﴾ بعد قوله: ﴿رُخْرُقَ الْقَوْلِ﴾ [الأنعام: ١١٢]. انتهى<sup>(٢)</sup>.

أقول: إذا كان الأصل في الإطلاق الحقيقة، فلا يُعدل عنها إلا لضرورة، وقد أطلق العمل على القول في الأحاديث الكثيرة. منها: ما مرّ.

ومنها: عَدُّ التَّكْبِيرِ وَالْتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالاسْتَغْفَارِ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ؛ كما في حديث أبي ذرٍ عند مسلم والشافعي وغيرهما<sup>(٣)</sup>، وقد عدَ

= والسيوطى في «اللآلئ المصنوعة» (١/٣٧)، وساقه ابن حبان في «المجروحين» (١٢/٨١) ضمن الأحاديث المستنكرة التي رواها علي الرضا.

(١) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/٤٨ - ٤٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٣).

(٣) رواه الإمام أحمد (٢١٤٧٣)، ومسلم (٧٢٠)، والبزار في «مسنده - البحر الزخار» (٢٩١٧) وغيرهم، ولم أقف على رواية الإمام الشافعى التي ذكرها المصنف رحمه الله.

الصَّدَقَةُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ كَمَا سَيَّأَتِي، وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةِ.

وَمِنْهَا: مَا وَرَدَ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكُمْ أَعْمَلُ صَلَحًا فِيمَا تَرَكُتُ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١٠٠]، قَالَ: أَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ» عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا ضَرُورَةٌ هُنَا لِلْعُدُولِ عَنْهَا، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى دُعُوَيِّ دُخُولِهِ فِي الْعَمَلِ مَجازًا.

وَبِزِيْدِهِ تَأْيِيدًا: أَنَّ الْأَقْوَالَ الَّتِي هِيَ حَسَنَاتُ أَوْ سَيِّئَاتُ مُحْصَنَاتٍ مُكتَوِيَّةً فِي صَحَافَتِ الْأَعْمَالِ بِلَا شُكُّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رِيقَبَ عَتِيدٍ﴾ [ق: ١٨] أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَكْتُبُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، لَا يَكْتُبُ: يَا غَلَامُ أَسْرِجِ الْفَرَسَ، يَا غَلَامُ اسْقَنِيَ الْمَاءَ. أَخْرَجَهُ جَمَاعَةً - مِنْهُمُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ - مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ<sup>(٣)</sup>، فَيَشْمَلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يَغُادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كِبِيرَةً إِلَّا أَخْصَنَهَا﴾ [الْكَهْفَ: ٤٩]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدُّسِيِّ: «إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيَهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوْفِيَكُمْ إِيَّاهَا»<sup>(٤)</sup>.

وَوَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَنْسِي مَرْفُوعًا: «فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: وَعِزَّتِكَ مَا كَتَبْنَا إِلَّا مَا

لِفَظُ مُسْلِمٍ: «يَصْبَحُ عَلَى كُلِّ سُلَامٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلْ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلْ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلْ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلْ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيَجِزُّ مِنْ ذَلِكَ رُكْعَاتٌ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الصَّحْيَّ».

(١) فِي (ب): «روي».

(٢) رواه البهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٣٠)، والضياء في «المختار» (٣٠٧).

(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

عَمِيلَ»<sup>(١)</sup>، فَأَطْلَقَ الْأَعْمَالَ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ مَحْصُبٌ مَكْتُوبٌ، وَمِنْهَا الْأَقْوَالُ، بَلْ وَفِي آخر الآية: «وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حاضِرًا»، وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّا كَانَ أَنَسَنَسْخَةً مَا كَنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [الجاثية: ٢٩]، «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الْزِبْرِ» [القمر: ٥٢]، وَقَالَ: «فَإِنْ فَعَلْتَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ» [يوسف: ١٠٦].

وَأَيْضًا: إِنَّ الْأَقْوَالَ لَا شَكَّ أَنَّهَا تُوزَنُ، وَلَا تُوزَنُ إِلَّا الْحَسَنَاتُ وَالسَّيَّئَاتُ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْحَسَنَةُ عَلَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عِنْ دِينَابَنْ أَبِي الدِّنَيَا فِي «فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الْبَيْهَقِيِّ: أَنَّ الْحَسَنَاتِ بَعْدَ الْوَزْنِ تُوَضَّعُ فِي الْجَنَّةِ عَنْدَ مَنَازِلِهِ، ثُمَّ يُقَالُ: الْحَقُّ بِعِمَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي السَّيَّئَاتِ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٣)، وتمامه: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَيِّءَ بِالْأَعْمَالِ فِي صُفَّ مُخْتَمَّةٍ، فَيَقُولُ تَبَارِكَ وَتَعَالَى: اقْبِلُوا هَذَا وَدُعُوا هَذَا، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: وَعَزَّتْكَ مَا كَنْتَ بِإِلَّا مَا عَمَلْتَ، قَالَ: صَدَقْتَمْ، إِنَّ عَمَلَهُ كَانَ لِغَيْرِ وَجْهِيِّ، فَإِنِّي لَا أَقْبِلُ الْيَوْمَ إِلَّا مَا كَانَ لِوَجْهِيِّ».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٣٩٦): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، ورجال أحدهم راجل الصحيح.

(٢) في (ب): «فضل الإله». ولم أقف على اسم بهذا العنوان لابن أبي الدنيا. والأثر رواه الإمام أحمد (٥١٣)، والطبراني في «تفسيره» (١٥ / ٢٧٥)، والبزار في «مسنده» - البحر الزخار» (٤٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦٠)، والضياء في «المختارة» (٣٢٣) أنه قيل لعثمان: ما الباقيات الصالحة؟ قال: هنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. قال ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص: ١١٠): هذا حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٧) من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من أوهى الطرق عنه. الكلبي متوفى، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وأيضاً: أُطْلِقَ الباقيات الصالحةُ على الكلمات المعروفة، ووردَ: «وَعَكِمُوا  
الصَّكَلَ حَتَّىٰ»، وبالله التوفيق.

ثم أقول: إنَّ التَّرْكَ إذا أُرِيدَ به كفُ النَّفْسِ فهو فِعْلٌ اختياريٌّ، فإنْ قُوِيلَ الفعلُ  
والعملُ<sup>(١)</sup> به؛ فلا يشتملُ العملُ حينئذ بقرينة المقابلة، وإنْ أُطْلِقَ العملُ أو الفعلُ بلا  
مقابلة بالترک، وكانت ثمة قرينة العموم شملَه مثلُ هذا الحديثِ؛ لأنَّ الكفَ فعلٌ  
اختياريٌ للنفسِ، وكلُّ فِعْلٍ اختياريٍ يختلفُ باختلاف النِّيَاتِ، وقد صَحَّ: «إذا أراد  
عبدِي أنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً» إلى قوله: «وإنْ ترَكَها منْ أَجْلِي فاكتُبُوها له حسنةً»، وفي لفظِ  
«وإنْ ترَكَها فاكتُبُوها له حسنةً، إنما ترَكَها منْ جَرَأِي»<sup>(٢)</sup>، ومفهومُه أنه إذا لم يترُكْها  
منْ أَجْلِ الله لا يُكتَبُ له حسنة، وهو كذلك كما قال الغزالِيُّ وغيرُه<sup>(٣)</sup>.

ووردَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمُرِئِ تَرُكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

فنقولُ: الْكَفُ إِنْ كَانَ تَرْكًا لِلشَّرِّ لَهُ خَيْرٌ، وإنْ كَانَ تَرْكًا لِلخَيْرِ<sup>(٥)</sup> بلا عُذْرٍ  
فهو شَرٌّ، والعملُ قد أُطْلِقَ على الخير والشَّرِّ، قال تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ  
ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ»<sup>(٦)</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»<sup>(٧)</sup> [الزلزلة: ٧-٨].

(١) في (ب): «بالعمل».

(٢) تقدم تخریجهما.

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/٤١)، و«طرح التشريیب» للعرّاقی (٨/٢٣١)، و«فتح الباری» لابن حجر (١١/٣٢٦).

(٤) رواه الترمذی (٢٣١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(٢٣١٨) مرسلاً عن علي بن الحسين.

ورواه الإمام أحمد (١٧٣٣) عن الحسين بن علي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٨): رواه  
أحمد والطبراني في ثلاثة بالرواية الأولى - أي: رواية الحسين -، ورجال أحمد والكبير ثقات.

(٥) في (ب): «خير تعين» بدل من «للخير».

**وَيُوَضِّحُهُ:** أَنَّ الْكَفَّ قَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَدَقَةٌ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ: «كُفَّ شَرَكَ عَنِ النَّاسِ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». رواه ابن أبي الدنيا في «الصَّمْت»<sup>(١)</sup>.

وَفِي حَدِيثِ معاذِ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ حِفْظُ اللِّسَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وَحَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ: «يُكُفُّ شَرَهُ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ». رواه ابن السنّي في «الطبّ»، وأبو نعيم في «الحلية»<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَصْلُ فِي الإِلْطَاقِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا صَارَفَ، وَلَا سِيمَاء وَقَدْ وَرَدَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٤)</sup>، وَتَرَكُ الشَّرُّ وَالْأَذَى مِنَ الْمَعْرُوفِ بِلَا شُبُهَةٍ.

وَالصَّدَقَةُ قَدْ عُدَّتْ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ

(١) رواه هكذا مختصرًا ابن أبي الدنيا في «الصَّمْت» (٦٨). ورواه بأطول منه مسلم (٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢١١).

(٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٣) بلفظ: «أفضل الصدقة صدقة اللسان الشفاعة، بها تحقن الدماء، وبها يفك الأسير» من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وقد عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٧٥٢)، والمتقني الهندي في «كنز العمال» (٣/٥٥٤) إلى «مسند الفردوس» من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. قال المناوي في «فيض القدير» (٢/٤٠): رمز المصنف لضعفه، ووجهه أن فيه حبيب بن جحدر. قال الذهبي: كذبه شعبة والقطان.

(٣) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٥)، وفي «حلية الأولياء» (٨/٣٠٧).

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٥٧٤)، والمتقني الهندي في «كنز العمال» (٦/٤٣٤) إلى ابن السنّي في «الطب».

(٤) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

والتكبير، ثم الصدقة، ثم الصيام<sup>(١)</sup>، فالكافر عن الأذى والشر من أفضل الأعمال، فالترك من الأعمال، وهو المطلوب، وفي الحديث دليل أيضاً على أن القول من الأعمال، فتبين له.

ويزيد<sup>(٢)</sup> وضوحاً: حديث أبي جعيف رفعه: «إن أحبت الأعمال إلى الله حفظ اللسان». أخرجه أبو الشيخ في كتاب «الثواب»، والبيهقي في «الشعب»<sup>(٣)</sup>. قال القسطلاني: وقد أطلق - أي: العمل - على حركة النفس؛ فعلى هذا يقال: العمل إحداث أمر قوله كان أو فعل بالجراحة أو بالقلب. انتهى<sup>(٤)</sup>.

أقول: إذا جعل الحركة المأخوذة في تعريف الفعل المفسر به العمل أعم من الحسية والمعنوية؛ كانت أفعال القلوب كلها داخلة في الأعمال، ويدلُّ لكونها أعم من الحسية والمعنوية: أنه ورد<sup>(٥)</sup> الأمر بالتفكير في خلق الله، والنهي عن التفكير في ذات الله في غير ما حديث<sup>(٦)</sup>، وأنه تعالى قال: ﴿ قُلِّ انظروْمَاذِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

(١) رواه بهذا اللفظ الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٧)، وفي أوله: «أفضل العبادة».

(٢) في (ع): «ويزيدك».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٩٩)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١٠٢/١)، وابن حجر في «الإمتناع» (ص: ٥٦)، وعزاه في «فتح الباري» (٣٠٩/١١) إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ والبيهقي في «الشعب». وحسن إسناده المناوي في «التسهير» (٣٨/١).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٥) في (ع): «ورود» بدل من «أنه ورد».

(٦) من ذلك ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من حديث ابن عمر يرفعه: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله».

وروى أبو الشيخ في «العظمة» (٤) من حديث أبي ذر يرفعه: «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا»، وفي الباب أحاديث مرفوعة، وأثار موقعة أخرى. قال السخاوي في «المقاديد =

[يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَاعْتَرُوا﴾ [الحشر: ٢]، وأنه تعالى أثني على أولى الأباب الذين يتفكرُون في خلق السموات والأرض<sup>(١)</sup>، وورد الوعيدُ في قوله ﷺ: «ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها». رواه جماعةٌ من حديث عائشة، منهم ابن حبان<sup>(٢)</sup>.  
والتفكيرُ: حركةٌ معنويةٌ في المعقولات؛ كما هو معلومٌ مقررٌ.

وفي «القاموس»: الفَكْرُ - بالكسر - ويفتح: إعمال النَّظرِ في الشيء<sup>(٣)</sup>.  
وقال: (أعملَ رأيه)؛ عملَ به، وقد فسرَ العملَ بالفعل، وال فعل بالحركة<sup>(٤)</sup>، فهو أعمُّ من الحِسْيَة والمعنوية، والله أعلم.

والفكُّ يختلفُ باختلاف النِّيَاتِ، فإنَّ اللهَ كما أثني على الذين يتفكرُون في خلق السماوات اعتباراً، ذمَّ مَن تفَكَّرَ في أمر القرآن ليطعنَ فيه، حيث قال: ﴿سَأْتَهُمْ صَعُودًاٰ إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَرَ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَالَ إِنَّهُ دَاهِرٌ بِغَيْرِ ثُرُورٍ﴾ [المدثر: ١٧ - ٢٤].

وأيضاً: إنَّ الإنسانَ ليس مجرَّدَ البدنِ، بل مجموعَ القلبِ والقالبِ، وهو مُخاطبٌ بالتكليفِ بجملتهِ، وأفعالُ القلبِ وإنْ كانت كُلُّها للقلبِ مِن وجهٍ؛ لأنَّها

= الحسنة (١/٢٦١): وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوَّةً، والمعنى صحيح.  
(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْيَالِهِ لَذِكْرٌ لِأَنَّهُمْ بِهِمْ يَذَكُّرُونَ أَللَّهُ أَكْبَرُ وَقَوْدَأَوْعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَكَبَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].

(٢) رواه مطرُولًا الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٤٦١٨)، وابن حبان في «صحيحة» (٦٢٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٦٦)، وعزاه السيوطي في «الدر المنشور» (٤٠٩/٢) أيضاً إلى عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في «التفكير»، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن عساكر، وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: فكر).

(٤) المصدر السابق (مادة: عمل و فعل).

بإشارته كما يدل عليه: «ألا إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسْدُ كُلُّهُ» إلى قوله: «ألا و هي القلب»<sup>(١)</sup> = لكنَّ القلب له أفعالٌ تخصُّه، وتقبلُ الاختلافَ باختلاف النَّيَّاتِ في الجُمْلة، فلا وجه لإخراجها من عُموم الأعمال. ويزيدُه وضوحاً وتأييداً:

حديثُ أبي هريرةَ في «الصَّحِيفَ»: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
و الحديثُ ماعز عندَ أَحْمَدَ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ»<sup>(٣)</sup>.  
و الحديثُ رجلٌ من خَثْعَمَ عندَ ابْنِ عَدَىٰ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللهِ إِيمَانٌ بِاللهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث التعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)، ولفظ البخاري: أن النبي ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».

(٣) رواه الإمام أحمد (١٩٠١٠)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» (٢٦٣٦)، وفي «الجهاد» (٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٨١١). لفظ أَحْمَدَ: أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة بَرَّةً تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس إلى مغربها». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٧/٣): رجال أَحْمَد رجال الصَّحِيفَ.

(٤) رواه ابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» (٢٩٠١)، وأبو يعلى في «مسند» (٦٨٣٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصَّحِيفَ غير نافع بن خالد الطاحي، وهو ثقة. وتوقف فيه ابن حجر في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦٧/١) فقال: هذا إسناد فيه مقال، نافع ما علمته، ولم أره في شيءٍ من كتب الجرح والتعديل، وباقٍ رجال الإسناد ثقفات على شرط مسلم. قلت: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٨)، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في «الثقة» (٢١٠/٩).

وقد عزا المصنف رحمة الله للحديث إلى ابن عدي متابعاً بذلك تفرُّد المتقى الهندي في «كتنز العمال» (١٥/٨٢٢) بحسبته إليه، ولم أقف عليه في «الكامل» أو غيره من مؤلفاته، والله أعلم.

وَحَدِيثُ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْطَّبَرَانيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَحُسْنَ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانٌ بِاللهِ وَتَصْدِيقُهُ»<sup>(١)</sup>.

وَحَدِيثُ أَبِي ذِرٍّ فِي «الصَّحِيفَةِ»: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجَهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك.

وأماماً قول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وأماماً عمل القلب؛ كالنية، فلا<sup>(٣)</sup> يتناولها الحديث؛ لئلا يلزم التسلسل والمعرفة، وفي تناولها نظر. قال بعضهم<sup>(٤)</sup>: هو محال؛ لأنَّ النية قصد الممنوي، وإنما يقصد المرأة ما يُعرِفُ، فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة. انتهى<sup>(٥)</sup> = ففيه نظر:

**أَمَّا أَوَّلًا:** فلأنَّ النِّيَّةَ ليست مِنَ الْأَفْعَالِ الْأُخْتِيَارِيَّةِ لِلْقَلْبِ كَمَا مَرَّ بِيَانُهُ فِي  
الْمُقْدِمَةِ، وَأَنَّ تَسْمِيَتَهَا اخْتِيَارِيَّةً بِاعتِبَارِ سَبِيلِهِ الَّذِي هُوَ فَعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ؛ كَالإِصْغَاءِ  
إِلَى الْخَاطِرِ الْأَوَّلِ - وَالْحَدِيثُ يَشْمَلُهُ كَمَا مَرَّ - فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالْخِتَافَاتِ، فَإِن

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٧١٧)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٥٢)، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (٤٩)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٥٤)، والفاكهـي في «فوائد» (١٩٦)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٥٩٩)، والبيهـي في «شعب الإيمان» (٩٦٥٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠١): رواه أحمد، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٢) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

(٣) في النسخ الثلاث: «فالنية، ولا»، والتصويب من «فتح الباري».

(٤) كالصريري في «التعين في شرح الأربعين»، وابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٧٢/٢).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

الخاطر قد يكون سيئاً وقد يكون حسناً، فالإصغاء بحسبه، ولا يلزم تسلسل؛ إذ لا يلزم من توقيف نية بعض الأعمال إلى تحصيلها بالتفكير أن يكون نية كل فعل اختياري كذلك؛ لجواز أن الله يلقي خاطر فعل في النفس، ثم يخلق بعده اعتقاداً للنفع فيه، ثم شوقاً إليه، ثم إرادة له منتهية إلى الفعل، كل ذلك بلا معارضة خاطر آخر؛ كما يجوز أن يلقي خاطراً آخر معارضًا للأول، وهكذا حتى ينتهي إلى الفعل الأول، أو ما شاء الله منها، ولا شك أن هذا هو الواقع، فانتفي لزوم التسلسل.

وأما ثانياً: فلأن المعرفة إما أن يُراد بها التصور أو التصديق، وأياً ما كان فلا دور؛ إذ المطلوب تحصيله لا بد أن يكون معلوماً من وجيه إذ طلب المجهول مطلقاً مُحَالٌ، ومجهولاً من وجيه لأن المعلوم من كل وجيه حاصل، وتحصيل الحاصل مُحَالٌ، وكلما كان كذلك لم يلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة.

وأيضاً: قد مر آنا بينا أن التصديق فعل اختياري مسبوق بالمعرفة، لا نفس المعرفة، وكل فعل اختياري لا بد له من النية، ولا دور؛ لأن العاقل عند بلوغ دعوة النبي إليه إن صدقة ابتداء بلا نظر لشرح الله صدره بقذف النور الكاشف لصدق دعوى النبي؛ كان، وإلا فالنظر في أمره عند بلوغ الدعوة أرجح بمقتضى العقل من الإعراض وتكتذيبه بلا بينة؛ لأن مظنة هلاك؛ لاحتمال صدقه، وتوجيه القصد إلى النظر إلى أمره لا خطأ فيه عقلاً، لأن إما صادق؛ ففي تصديق الفوز، وإنما كاذب؛ ففي انكشاف حاله الرّاحة من القلق الحاصل من احتمال الصدق، وكلما كان النظر أرجح كان سبباً لانبعاث القصد إلى النظر في أمره، المؤدي إلى العلم بصدقه، المؤدي إلى تصديق فيما جاء به بإذن الله تعالى.

وهذا التَّقْرِيرُ أُوفِيَ مَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ عَنْ شِيخِ السَّرَاجِ الْبُلْقِينِيِّ فِي رَدِّ الثَّانِي  
كَمَا يُظَهِرُ بِالْمَرَاجِعَةِ<sup>(١)</sup>، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «الْأَعْمَالُ» تَقْتَضِي عَامِلَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: الْأَعْمَالُ  
الصَّادِرَةُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ، وَعَلَى هَذَا: هَلْ تَخْرُجُ أَعْمَالُ الْكُفَّارِ؟

الظَّاهِرُ إِلَّا خُرُجُ؛ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ أَعْمَالُ الْعِبَادَةِ، وَهِيَ لَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ  
وَإِنْ كَانَ مُخَاطِبًا بِهَا، مُعَاقِبًا عَلَى تِرْكِهَا، وَلَا يَرُدُّ الْعِتْقُ وَالصَّدَقَةُ؛ لَأَنَّهُمَا بَدْلَلٍ آخَرَ.  
انتهٰى<sup>(٢)</sup>.

أَقُولُ: وَهَذَا عَجِيبٌ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ وَمِنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ؛ إِذَا دَلَّلَ  
فِي الْحَدِيثِ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ أَعْمَالُ الْعِبَادَةِ؛ لَأَنَّ الْأَعْمَالَ جَمْعٌ مُحَلَّ  
بِ(أَلِّ)، وَهُوَ مِنْ صِيَغِ الْعُمُومِ، فَيُعْمَلُ كُلُّ فَعْلٍ اخْتِيَارِيًّا طَاعَةً كَانَ أَوْ مُعَصِيَّةً أَوْ مُبَاحًا،  
مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ، وَلَا مُخَصَّصٌ لَهَا بِالْعِبَادَاتِ، لَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنْفَصِلًا،  
وَلَا سِيمَى أَنَّ الْحَافِظَ رَحْمَةُ اللَّهِ قَدْ نَقَلَ عَنِ الْبَيْضَاوِيِّ: أَنَّ النِّيَّةَ فِي الْحَدِيثِ مُحَمَّلَةٌ  
عَلَى الْمَعْنَى الْلُّغُوِيِّ لِيَحْسُنَ تَطْبِيقُهُ عَلَى مَا بَعْدِهِ، وَتَقْسِيمُهُ أَحْوَالَ الْمَهَاجِرِ، فَإِنَّهُ  
تَفْصِيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انتهٰى كَمَا مَرَّ النَّقْلُ عَنْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/١): وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسألاً، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا؛ لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق له تكنية حيئتذ محالاً.

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

(٣) في (ع): «عجب».

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٣/١)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١٩/١ - ٢١).

فإنَّ المناسبَ لعموم النِّيَّةِ عمومُ الأعْمَالِ، وأيضاً كَمَا أَنَّ أهْلَ الجَنَّةِ تتفاوتُ درجاتُهم بالأعمال، كذلك أهْلُ النَّارِ تتفاوتُ درجاتُهم بالأعمال، قال تعالى: ﴿لَمَّا سَبَعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

وفي حديث سُمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عند ابن أبي حاتم: قال ﷺ: «إِنَّ مِنْ أهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى حُجْزَتِهِ»<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى تَرَاقِيهِ، مَنَازُلُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وعن قتادة قال: فهـي والله منازل أعمالـهم<sup>(٣)</sup>.

ولاشك أنَّ أعمالـهم تختلف باختلاف النـيـاتـ كـأعمالـ المسلمينـ، فلا وجـهـ لإـخـراجـها مـنـ شـمـولـ الـأـعـمـالـ لـهـاـ، وـشـمـولـ النـيـاتـ لـنـيـاتـهـاـ، فـإـنـهـ تـخـصـيـصـ مـنـ غـيرـ مـحـصـصـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

فتلخَّصَ مـا تـقـرـرـ: أـنـهـ لـاـ شـيـءـ مـنـ الـأـعـمـالـ التـيـ هـيـ الـأـفـعـالـ الـاـخـتـيـارـيـةـ؛ لـأـنـهـ التـيـ تـخـتـلـفـ باختلافـ النـيـاتـ، سـوـاءـ كـانـتـ أـيـ: الـأـعـمـالـ - بـالـأـرـكـانـ أوـ الـلـسـانـ أوـ الـجـنـانـ، طـاعـاتـ كـانـتـ أوـ مـعـاـصـيـ أوـ مـبـاحـاتـ، مـنـ أـيـ<sup>(٤)</sup> مـكـلـفـ كـانـ مـؤـمـنـ أوـ كـافـرـ = تـوـجـدـ فـيـ ذـوـاتـهـاـ وـفـيـ مـرـاتـبـهـاـ الشـرـعـيـةـ مـنـ كـوـنـهـاـ طـاعـاتـ أوـ مـعـاـصـيـ أوـ مـبـاحـاتـ إـلـاـ «ـبـالـنـيـاتـ»؛ أـيـ: بـنـيـاتـهـاـ الصـادـرـةـ هـيـ عـنـهـاـ.

(١) الحـجزـةـ: مـوـضـعـ شـدـ السـراـوـيلـ. انـظـرـ: «ـغـرـبـ الـحـدـيـثـ» لـابـنـ الجـوزـيـ (١٩٣ـ/ـ١).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/٢٢٥٧)، ورواه مسلم «٢٨٤٥» وغيره دون ذكر للآية، وهذا يرجع أن ذكر الآية مدرج من أحد الرواية، والله أعلم.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (١١)، والطبرى في «تفسيره» (١٤/٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٢٣٩٢).

(٤) في (ب): «ـكـلـ».

فالجائز والمجرور ظرفٌ مُستقرٌ متعلّق بفعلٍ مُقدَّر عامٌ هو: (تَوْجِد)، و(أَلْ خَلَفُ) عن الصَّمِير، والباء لـالسَّبَبَيَّةِ، ويحتملُ المصاحبة، فإنْ كانت النِّيَّاتُ نِيَّات طاعاتٍ كانت الأعمال طاعاتٍ، وإنْ كانت نِيَّات معاصٍ كانت الأعمال معاصيًّا، وإنْ كانت لا كذا ولا كذا؛ كانت الأعمال مُباحاتٍ.

فظَهَرَ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ كَمَا قَالُوا: إِنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ قَدْ يَوْجُدُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ نَفْيُ أَحْكَامِهَا كَالصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ، لَكِنَّ الْحَمْلَ عَلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ أَوْلَى، إِلَى آخرِ مَا ذُكِرُوا فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرَادَ بـ«الْأَعْمَال» هُوَ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ مُطْلَقاً، وـ«النِّيَّاتُ» هُوَ الْقَصْدُ الْأَعْمَ الشَّاملُ لِقَصْدِ الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَعْلُومِ الْمُقْطُوعِ بِهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ يَوْجُدُ فِي حَدَّ ذَاتِهِ بِلَا نِيَّةٍ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَبَادِئِهَا كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ<sup>(١)</sup> فِي الْمُقدَّمةِ وَآخِرِ الْحَدِيثِ؛ لِكُونِهِ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرِعِيَّةِ إِلَّا بِنِيَّاتِهَا، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَتبَةِ كُونِهَا عِبَادَاتٍ إِلَّا بِنِيَّاتِ الْعِبَادَاتِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ تَفْصِيلٌ لِإِجْمَالِ أُولَئِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ تَخْتَلِفُ صُورُهَا فِي كُونِهَا عِبَادَاتٍ أَوْ غَيْرِهَا بِالْخَتْلَافِ النِّيَّاتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرِعِيَّةِ مِنْ كُونِهَا عِبَادَاتٍ أَوْ مَعَاصِيَ أَوْ مُبَاحَاتٍ إِلَّا بِنِيَّاتِهَا، فَتَقْيِيدُنَا بِوْجُودِ الْأَعْمَالِ - أَيِّ: الْفَعْلُ الْعَامُ الْمُقدَّرُ الَّذِي هُوَ مُتَعَلَّقُ الظَّرْفِ - بِقَوْلِنَا: فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرِعِيَّةِ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِمَا اقْتَضَاهُ آخِرُ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ الْمَرَادُ، لَا لِتَوْقُفِ إِجْرَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلَيْهِ.

(١) فِي (ع): «كَمَا تَقْرَرَ».

فإن قلتَ: قالوا: يقع الطلاق بتصريحه بلا نية لإيقاع الطلاق.

قال النووي في «شرح مسلم»: وإن نوى بالصريح غير مقتضاه؛ دين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يقبل منه في الظاهر. انتهى<sup>(١)</sup>.

قلتُ: وقوع الطلاق عند التكلم بصريحة وغير نية الإيقاع ليس فعلاً اختيارياً له، بل أمر رتبه الشرع على فعله الاختياري، وهو التلفظ بالصريح، وكل فعل اختياري لا بد له من نية، لِمَا تقرَّرَ أنه<sup>(٢)</sup> من مبادئه، والمفروض أنه لم ينوي به الإيقاع، فلا بد من نية أخرى.

وعبارة النووي صريحة في ذلك حيث قال: «إن نوى بالصريح غير مقتضاه»، ولم يقل: وإن لم ينوي بالصريح شيئاً، وإذا كان التلفظ بالصريح هو الفعل الاختياري<sup>(٣)</sup> الذي لا بد له من نية؛ فهو بحسب النية الصادر هو عنها: إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ، وإن مباحاً فمباح.

وأما وقوع الطلاق فأمر رتبه الشرع على صدور الصريح بأي نية كان، كما رتبه على صدوره من السكران مع أنه لا يفهم الخطاب ولا قصد، فهو من باب خطاب الوضع وربط الأحكام بالأسباب؛ كترتيل الدية على القتل خطأ مع عدم كون قتل الإنسان متنياً بالررمي، فإنما الأعمال بالنيات على كليتها، فلا شيء من الأفعال الاختيارية توجد في مراتبها الشرعية - من كونها طاعات أو معاصي أو مباحات - إلا بنياتها الصادرة هي عنها.

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٣/٥٤).

(٢) في (ب): «أنها».

(٣) في (ع): «العمل» بدل: «الفعل الاختياري».

ومنه يظهر أنَّ ما في شرح البخاري المسمى «عمدة القاري» للعلامة أبي محمدٍ محمود بن أحمد العينيٍّ من أنَّ الحديث عامٌ مخصوصٌ في أداء الدين، ورَدَ الودائع، والأذان، والتلاوة، والأذكار، وهداية الطريق، وإماتة الأذى، فإنَّها عباداتٌ كلُّها تصحُّ بلا نيةٍ إجماعاً<sup>(١)</sup> = كلامٌ غير محرَّرٍ.

وكذلك ما في «فتح الباري» نقاً عن ابن عبد السلام مِنْ أَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تُشترطُ في العبادات التي لا تتميز بنفسها، وأما ما يتميّز بنفسه فإنه ينصرفُ بصورته إلى ما وُضِعَ له؛ كالآذكار والأدعية والتلاوة؛ لأنَّها لا ترددُ بين العبادة والعادة. انتهى<sup>(٢)</sup>.

أما الثاني<sup>(٣)</sup>: فلأنَّها أفعالٌ اختياريةٌ، فلا بدَّ لها مِنْ نيةٍ<sup>(٤)</sup>، [وـ] ما يكون صورته غير مترددةٌ بين العبادة والعادة جازٌ أنْ يُرائي بها النَّاسَ لغرضٍ نفسِيٍّ مُحرَّمٌ أو مباحٌ، ولا شكَّ أنها حينئذٍ صورٌ عباداتٍ، لا عباداتٌ حقيقةٌ، وإنما الأعمالُ بنياتها لا بصورها، وإلاً لكانَ الهجرةُ إلى دنيا أو امرأةٍ عبادةً<sup>(٥)</sup>، ولللازمُ باطلٌ بالنَّصِّ، وإنْ لم يُرَاءِ<sup>(٦)</sup> بها النَّاسَ صاحبُها، والمفروضُ أنَّها صورةٌ<sup>(٧)</sup> عبادةٌ، فتكون صادرةً بنيةٍ عبادةٍ، ولا بدَّ لامتناعِ صدورِها بلا نيةٍ أصلاً - لِمَا مَرَّ - مِنْ توقيفِ كُلِّ فعلٍ اختياريٍ على نيةٍ، والمفروضُ انتفاءُ الرياءِ والعادةِ.

(١) انظر: « عمدة القاري » للعيني (١/٣١، ٣١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٤).

(٣) يعني: القسم الثاني من كلام ابن حجر، وسيأتي بعده تعقب القسم الأول من كلامه.

(٤) في (ع): «فَلَأْنَهَا أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ نِيَّةٍ».

(٥) في (ب): «عبادات».

(٦) في (ع): «يرائي» بدل: «لم يرَاءِ».

(٧) في (ب): «صور».

وأما الأوّل: فلأنَّه إنْ أرادَ أنَّها عباداتٌ بلا نِيَّةٍ تُصِيرُها عباداتٍ، فدعوى الإجماع في ذلك ممنوعةٌ؛ للقطع بانَّها إذا رأى بها لا تكون عباداتٍ.

والعجبُ من دعوى هذا الإجماع مع العِلم بِصَحَّةِ نحو: «ولكنَّكَ قرأتَ القرآنَ لِيقالُ: هو قارئٌ، فقد قيلَ»<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ، إيصالُ الحقوق إلى أصحابِها - وإنْ لم يُقصَدْ به إبراءُ الذمة امتثالاً للأمر - يسقطُ به المطالبةُ، وصحتُه - بمعنى سقوطِ المطالبةِ - لا تستلزمُ صحةَ كونِه عبادةً إذا لم يَنْوِ به ما يُصِيرُه عبادةً؛ لأنَّ سقوطَ المطالبةِ لا يتوقفُ على إيصالِ يكونُ عبادةً بالإجماع، لكنَّ وقوعَه في مرتبةِ كونِه<sup>(٢)</sup> عبادةً لا بُدَّ فيه من نِيَّةٍ خاصَّةٍ تُصِيرُه عبادةً؛ إذ لا شيءٌ مِنَ الأفعالِ توجَّدُ في مرتبة الطَّاعةِ إلا بنِيَّتها؛ كما مرَّ من دلالة آخرِ الحديث عليه تفصيلاً، وأوَّله إجمالاً، وبالله التَّوفيقُ.

ومنه يظهرُ أيضاً أنَّه لا حاجةَ إلى ارتکابِ مجازٍ ولا تقديرِ مضافيٍ كما يقتضيه التَّقديرُ المذكورُ في كُتُبِ الحنفيةِ، ومنها «شرحُ البخاريٍّ» للعلامة أبي محمدِ محمودِ بنِ أحمدَ العينيِّ رحمه الله حيث قال: ثُمَّ التَّحقيقُ في هذا المقامِ هو أنَّ الكلامَ لَمَّا دَلَّ عَقلاً على عدمِ إرادةِ حقيقته؛ إذ قد يحصلُ العملُ مِنْ غيرِ نِيَّةٍ، بل المرادُ بالأفعالِ حُكْمُها باعتبارِ إطلاقِ الشَّيءِ على أثرِه وموجِبه.

**والحُكْمُ نوعان:**

نوعٌ يتعلَّقُ بالآخرة، وهو الثَّوابُ في الأفعالِ المُفقرة إلى النِّيَّةِ، والإثمُ في الأفعالِ المُحرَّمة.

(١) رواه مسلم (١٩٠٥)، وقد تقدم.

(٢) في (ع): «كونها».

ونوعٌ يتعلّقُ بالدُّنيا، وهو الجوازُ، والفسادُ، والكرامةُ، والإساءةُ<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك. والتوّاعن مُختلِفان؛ بدليلٍ أنَّ مَبْنَى الأوَّلِ على صِدقِ العَزِيمَةِ وخلوصِ النِّيَّةِ، فإنْ وُجِدَ وُجْدَ الثَّوَابِ، وإلا فَلا، ومَبْنَى الثَّانِي على وُجودِ الأركانِ والشَّرائطِ المُعْتَبَرَةِ في الشرعِ، حتَّى لو وُجِدَتْ صَحَّةً، إلا فَلا.

وإذا صار اللَّفْظُ مَجازًا عن النَّوَاعين المُخْتَلِفينِ؛ كان مُشْتَرَكًا بينهما بحسبِ الوضِعِ النَّوْعِيِّ، فلا يجوز إرادُهُما جميًعاً، أمَّا عندنا؛ فلأنَّ المُشْتَرَكَ لا عُومَ له، وأمَّا عند الشَّافعيِّ؛ فلأنَّ المَجازَ لا عُومَ له، بل يجُبُ حَمْلُهُ على أحد النَّوَاعين.

فَحَمَلَهُ الشَّافعيُّ على النَّوْعِ الثاني؛ بِنَاءً على أنَّ المقصودَ الأَهَمَّ مِنْ بعثةِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَابِنِ الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ وَالصِّحَّةِ وَالْفَسَادِ وَنَحْوِ ذَلِكِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الفَهْمِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ صِحَّةَ الْأَعْمَالِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ الوضُوءُ بِدُونِهَا.

وَحَمَلَهُ أبو حنيفةَ على النَّوْعِ الأوَّلِ؛ أي: ثَوَابُ الْأَعْمَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِوجهَيْنِ:

**الأَوَّلُ:** أَنَّ الثَّوَابَ ثَابَتُ اِنْقَاقًاً؛ إِذ لَا ثَوَابَ بِدُونِ النِّيَّةِ، فَلَوْ أَرِيدَ الصِّحَّةَ أَيْضًا يَلْزُمُ عُومُ المُشْتَرَكِ أوِ المَجازِ.

**الثَّانِي:** أَنَّهُ لَوْ حُمِيلَ عَلَى الثَّوَابِ لِكَانَ باقِيًّا عَلَى عُومِهِ؛ إِذ لَا ثَوَابَ بِدُونِ النِّيَّةِ أَصْلًا، بِخَلَافِ الصِّحَّةِ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِدُونِ النِّيَّةِ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وَذَلِكَ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ صِحَّةِ إِجْرَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَاسْتَغْنَى عَنِ ارتكابِ

(١) في النسخ الخطية: «الإباءة»، والمثبت من «عمدة القاري».

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/٣٠ - ٣١)، و«شرح التلويع على التوضيح» للفتاازاني (١/١٧٥ - ١٧٦).

مجازٍ أو تقدير المُضَافِ، وحيثئذٍ فلا يتهُّضُ أصلًا لِمَا فرَّعُوهُ عليه مِن ترجيح عدم اشتراط النِّيَّة في الْوَضْوَءِ، على أَنَّهُ عَلَيْهِ مُؤَاخِذَاتٌ كثيرةً أورَدَهَا عَلَيْهِ بعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ مِن الشَّافِعِيَّةِ، وبعضاً مِنها بعْضُ الْحَنْفِيَّةِ، لَا يتهُّضُ الْجَوابُ عَنْهَا أَوْ عَنْ بعْضِهَا إِلَّا بِالتَّكْلُفِ، وَبَعْدِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيرِ، لَا حاجَةٌ إِلَى التَّطْوِيلِ بِنَقْلِهَا.

ثُمَّ ما قَرَرْنَاهُ فِي بِيَانِ الْحَدِيثِ - مَعَ أَنَّ فِيهِ<sup>(١)</sup> إِجْرَاءَ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ - يَتَضَمَّنُ النَّوْعَيْنِ بِلَا تَكْلُفٍ وَلَا لُزُومٍ مَهْذُورٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى: لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوَجُّدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنَيَّاتِهَا الصَّادِرَةِ عَنْهَا؛ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِقَوْلِنَا: لَا عَمَلٌ يَوْجَدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنَيَّاتِهَا الطَّاغِيَّةِ، وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا انتَفَى نَيَّاتِهَا، انتَفَى كَوْنُهَا طَاعَةً شَرْعًا، وَإِنْتَفَاءُ كَوْنُهَا طَاعَةً شَرْعًا هُوَ إِنْتَفَاءُ صِحَّتِهَا شَرْعًا، وَذَلِكَ يَسْتَلزمُ انتَفَاءَ ثَوَابِهَا؛ إِذَا لَا ثَوَابٌ شَرْعًا لِطَاعَةٍ لَا وِجْدَانٌ لَهَا، وَلَا صِحَّةٌ لَهَا شَرْعًا بِالْأَتْقَاقِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ لِلْمَهِيمِنِ الْخَلَاقِ.

ثُمَّ الْمَذَكُورُ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ الَّتِي وَقَفَنَا عَلَيْهَا: أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي التَّوْضِي<sup>(٢)</sup> بِسُورِ الْحِمَارِ وَبَيْزِ التَّمْرِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، بِلَ سُنْنَةً.

قال العلّامة الحلبّي في «غُنية المُتمملي»: قال في «الخلاصة»: وُيُجزِئُ الْوَضْوَءُ وَالْغُسْلُ بِغَيْرِ النِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْكَرْخِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْوَضْوَءَ بِغَيْرِ النِّيَّةِ لَيْسَ الْوَضْوَءَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِذَا لَمْ يَنْتُ فَقَدْ أَسَاءَ وَأَخْطَأَ وَخَالَفَ وَضْوَءَ السُّنْنَةِ، وَهَكُذا قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ لَا يُثَابُ وَلَا يُصِيرُ مُقِيمًا لِلْوَضْوَءِ الْمَأْمُورِ بِهِ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ب): «أَنَّهُ فِي».

(٢) كذا في النسخ الثلاث، وهو من الأخطاء اللغوية الشائعة، والصواب أن يقال: (الْتَّوْضِي). انظر: «درة الغواص» للحريري (ص: ١١٥).

(٣) انظر: «غُنية المتمملي في شرح منية المصلي» للحلبي (ص: ٥٤).

وملخص ما ذكره في عدم اشتراط النية فيه أمران:

أحدُهما: أنَّ الوضوء له جهتان: جهة كونه عبادةً، ومن هذه الحقيقة لا بدَّ له من النية، وجهة كونه شرطاً للصلوة كطهارة الثوب ونحوها، ومن هذه الحقيقة لا يفتقرُ إلى النية؛ لأنَّ كونه شرطاً لا يشترط فيه كونه عبادةً؛ إذ الصلاة موقوفة على وجوده، لا على كونه عبادةً.

والثاني: أنَّ آية الوضوء ليس فيها ما يشعر بالنية، فتجرى على إطلاقها، فاشتراطها بخبر الواحد يُؤدي<sup>(١)</sup> إلى رفع الإطلاق وتقييده، وهو نسخ، والنَّسخ للمتواتر بخبر الواحد لا يجوز، وهو مبني على أصلِهم: أنَّ الزِّيادة على النَّصْ نسخ.

وفي كُلِّ منها بحثٌ:

أمَّا في الأوَّلِ: فلأنَّ الوضوء قد يكون عبادةً مُستقلةً؛ كما يدلُّ عليه حديث أبي هريرة عند أبو داود والترمذِي وابن ماجه مرفوعاً: «من توَضأَ على طهيرٍ كتب له عشر حسناتٍ»<sup>(٢)</sup>، وقد يكون له جهتان كما ذكرتم، لكنَّ جهة كونه شرطاً لا تنفكُ عن جهة كونه عبادةً؛ لحديث عليٍّ عند أبي داود وابن ماجه والدارقطني<sup>(٣)</sup>، وحديث أبي سعيد عند الترمذِي وابن ماجه: «مفتاح الصلاة الطهور»<sup>(٤)</sup>، وحديث أبي مالك الأشعريٌّ عند مسلمٍ وغيره: «الطهور شطر الإيمان»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب): «لا يجوز» بدل: «يؤدي».

(٢) رواه أبو داود (٦٢)، والترمذِي (٥٩)، وابن ماجه (٥١٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذِي: إسناده ضعيف. ولم أقف عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود (٦١)، وابن ماجه (٢٧٥)، والدارقطني في «سننه» (١٣٥٩).

(٤) رواه الترمذِي (٣)، وابن ماجه (٢٧٦).

(٥) رواه ابن أبي شيبة (٣٧)، والإمام أحمد (٢٢٩٠٢)، ومسلم (٢٢٣).

فالظهورُ الذي هو الشرطُ والمفتاحُ للصلوة هو الذي حُملَ عليه شطْرُ الإيمان حَمْلَ مواطأةِ المُسْتَلزمِ لكونه عبادةً، فلا ينفكُ شرطِيَّه للصلوة المُسمَّاة بالإيمان عن شطريَّةِ الإيمان، وبالاتفاق لا عبادة توجَدُ إلَّا بِنَيَّةٍ، فلا وُضوءٌ يوجدُ إلَّا بِنَيَّةٍ، وهو المطلوبُ.

ومن وجوه المناسبة لكونه شطْرُ الإيمان: أنَّ الظهورَ تطهيرٌ للظاهرِ عن أمرٍ معنويٍّ هو الحدثُ، والإيمانُ الذي هو التَّصدِيقُ تطهيرٌ للباطنِ عن أمرٍ معنويٍّ هو حدثُ الباطنِ مِن الشَّرُكِ والكُفرِ، فإنَّ «كُلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرة»<sup>(١)</sup>. والله أعلمُ. وقياسه على ستر العورة وغيره مِن شروط الصَّلاة؛ كما في «البحر الرائق» حيث قال: إنَّ الشَّرطَ مقصودُ التَّحصيلِ لغيره لا لذاته، فكيف حصلَ حصلَ المقصودُ، وصارَ كستر العورة، وبافي شروط الصلاة لا يفتقرُ اعتبارُها إلى أنْ تُنوى. انتهى<sup>(٢)</sup>= قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ ستر العورة لكونه ستر المحسوسِ يكفي فيه حصولُه في الحِسْنِ بِأَيِّ قصْدٍ كان؛ كطهارة الثوب والبدن والمكان وغيرها مِن الحِسَيات.

وأما الوضوءُ؛ فإنَّما شرع ليكون رافعاً لل蔓عِ من الصلاة الذي هو الحدثُ، وهو أمرٌ معنويٌّ، فلا يحصلُ التطهيرُ عنه إلَّا بِقصدهِ الخاصِّ، فإنه الرَّابطُ المُحَقِّقُ لوصولِ أثرِ الحِسْنِ إلى المعنى؛ كما أنَّ النُّطقَ بكلمة التَّوْحِيدَ المَحْسُوسَةَ بِحِسْنِ السَّمْعِ التي هي صُورَةُ الإيمانِ لا يكونُ مُظهراً للباطنِ عن حدثِ الشَّرُكِ والكُفرِ إلَّا عند التَّصدِيقِ القلبيِّ بمَضمونِها، وأما التَّكذيبُ بمَضمونِها كما هو شأنُ المنافقِ؛ فهو على حدِّه، فإنه في الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِن النَّارِ، ونَعُوذُ باللهِ في الإعلانِ والإِسرارِ.

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) انظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم (١/٢٧).

ومنه يظهر أنَّ دعوى كون الوضوء من جملة الأفعال العاديَّة الطبيعية دعوى لا دليل عليها، وهي ما ذكره في «غنية المتمملي» حيث قال: إنما النزاع الحقيقى في أنَّ الطهارة الحكميَّة: هل هي عبادةٌ ليس غيرُ، أو هي من جملة الأفعال العاديَّة الطبيعية التي تتحقق حسًّا، فإن وجد فيها نية القرابة كانت عبادةً يُثابُ عليها، وإلا فلا، مع تتحققها كما في سائر الحركات والسكنات والأفعال والتُّرُوك التي لها تحقق في الوجود حسًّا؟

فقالوا: هي عبادةٌ ليس غيرُ؛ لأنَّها إنما وجَبت بحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى؛ لأنَّ المَحَلَ المَغْسُول طاهرٌ حقيقةٌ ليس عليه شيءٌ يقتضي العقل أو العادة غسله، فكان إيجاب غسله استبعاداً مُحضاً.

وقلنا: بل نَفْسُ غَسلِ الْبَدَنِ أو بعضاً في ذاتِه من الأفعال التي تقتضيها الطبيعة عادةً، فإنه نظافةٌ وتحسينٌ؛ كلبسِ الثوب ونحوه، وإيجابه في بعض الأحوال لا يُخرجه عن هذه الحقيقة؛ كإيجاب أخذِ الزينة - وهو ستر العورة - في بعض الأحوال، فكما أنَّ لبسَ الثوب ستر العورة إذا نوى به القرابة يكون عبادةً وإن لم ينوي به القرابة؛ فالصلةُ به صحيحةٌ لوجودِه حقيقةً، والشروطُ توابعٌ، إنما يُراد وجودُها، لا وجودُها قصداً، فكذا الوضوء والغسل. انتهى<sup>(١)</sup>.

بل الدليل على نقاصها؛ لما بينَ أنَّ الوضوء قد يكون عبادةً مقصودةً لا وسيلةً إلى غيره، وقد يكون له جهتان، لكن جهة شرطيه لا تنفك عن جهة كونه عبادةً، فلا يكون من الأمور العاديَّة الطبيعية، وقد بينَ أنَّ القياس إلى ستر العورة قياسٌ مع الفارق، على أنَّه إذا فرضَ الكلامُ فيمن نظَفَ بدنه بأقصى ما أمكنه من التنظيف، ثمَّ

(١) انظر: «غنية المتمملي» للحلبي (ص: ٥٣).

أحدَثَ على الفَوْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْرُأَ شَيْءٌ يُغَيِّرُ تِلْكَ النَّظَافَةَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ غَسْلَ الْبَدَنِ أَوْ بَعْضِهِ حِينَئِذٍ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْضِيهَا الطَّبِيعَةُ نَظَافَةً وَتَحْسِيْنًا؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهَا فِي أَقْصَى مَرَاتِبِهَا حِينَئِذٍ، مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ يُوجِبُ الوضُوءَ حِينَئِذٍ بِالْأَنْفَاقِ، وَمُوافَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كُونِهِ عِبَادَةً دَائِمًاً. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِيِّ: فَلَمَّا نَقَولُ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَا سُلْمٌ أَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ لَيْسَ فِيهَا مَا يُشَعِّرُ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تُدْلُّ عَلَى إِيجَابِ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ الْمُذَكَّرِينَ فِيهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَكَانُوا مُحْدِثِينَ صَحِيحِينَ مُقْيَمِينَ؛ بَدْلِيلٍ: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا» إِلَى آخرِ الآيَةِ [المائدة: ٦]، وَإِيجَابُهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يُشَعِّرُ بِأَنَّهُمَا لِأَجْلِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» [التَّحْلِيل: ٨٩]؛ أَيِّ: لِأَجْلِ الْقِرَاءَةِ، وَلَهُذَا قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: لَلَّا يُوْسُوْسَكَ فِي الْقِرَاءَةِ<sup>(١)</sup>.

وَكَمَا يُقَالُ: (إِذَا رَأَيْتَ الْأَمِيرَ فَقُمْ)؛ أَيِّ: إِكْرَامًا لَهُ، وَإِشْعَارُهُ بِذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِلإِشْعَارِ بِكُونِ الْحَدِيثِ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ، وَكُونِ الْوُضُوءِ رَافِعًا لَهُ مُبِحًا لِلصَّلَاةِ، فَكَانَهُ قَالَ: فَاغْسِلُوهُ... إِلَخْ؛ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ الْمَانِعِ، أَوْ لِاستِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَهَذَا عَيْنُ الْإِشْعَارِ بِالنِّيَّةِ.

فَإِنْ قَلَتْ: قَالَ فِي «عُنْيَةِ الْمُتَمَلِّيِّ»: فَإِنْ قِيلَ: فِي آيَةِ الْوُضُوءِ مَا يُدْلُلُ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ، وَهُوَ كُونُ الْأَمِيرِ بِالْغَسْلِ خَرَجَ مَحْرَاجَ الْجَزَاءِ، فَيَتَقَيَّدُ بِهِ، فَكَانَهُ قَيلَ: اغْسِلُوهُ هَذِهِ الْأَعْصَاءَ لِأَجْلِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَكَانَ نَظِيرُ قُولِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ قَنَلَ مُؤْمِنًا حَكَمَهُ فَتَحَرَّرَ رَبَّهُ» الآيَةِ [النِّسَاءِ: ٩٢]، حِيثُ يُشَتَّرِطُ التَّحْرِيرُ بِنِيَّةِ هَذِهِ الْكُفَّارِ، فَكَذَا هَنَا.

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/٢٤٠).

قلنا: هذا مُسْلِمٌ فيما كان حُكْمًا مُسْتَقْلًا غير شرطٍ تابعٍ؛ لأنَّ الشَّرْطَ يُرَايَى وجوده مُطْلَقاً، لا وجوده قَصْداً؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية [الجمعة: ٩]، لا يُشْرَطُ في السَّعْيِ أَنْ يكون بِنَيَّةِ الجمعة إِجْماعاً، فكذا هذا. انتهى<sup>(١)</sup>.

قلتُ: قياسُه على السَّعْيِ قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ السَّعْيَ إِنَّما أوجَبَه الشَّرْعُ؛ لأنَّ الجمعة في المكان الذي تُقامُ فيه تتوَقَّفُ على الحضور ثَمَّة<sup>(٢)</sup> الموقوف على السَّعْيِ لِمَنْ لم يكن فيه إِذ ذاك، والحضور لا يتوقفُ على السَّعْيِ بِنَيَّةِ الجمعة، بل يتحقَّقُ بالسَّعْيِ إلى مكانها بِأَيِّ نِيَّةٍ كانت، فإذا انتفى كونُه بِنَيَّةِ الجمعة؛ انتفى كونُه امثِنَالاً للأمر، لا كونُه مُحَصَّلاً للحضور في المكان، وذلِك بخلاف الوضوء، فإنَّه - كما مرَّ - إنَّما شُرِعَ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ الذي هو المانِعُ المعنويُّ، فلا يكفي فيه وجودُ صورته في الحسْنِ بلا نِيَّةٍ خاصَّةٍ به، فلا يوجدُ إِلَّا عبادةً، فهو كالحُكْمِ المُسْتَقْلِّ من حيثُ إِنَّه لا يكون إِلَّا عبادةً، وإنْ كان مِنْ وجْهِ آخرٍ شرطاً، فآيَةُ الوضوءِ كَايَةُ التَّحريرِ لَا كَايَةُ السَّعْيِ إلى ذِكْرِ اللهِ، وباللهِ التَّوْفِيقُ في كُلِّ تَبْيَهٍ وانتباهٍ.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ الرِّيادةَ على النَّصِّ مع أنه ليس بنَسْخٍ عند الشَّافعية - لأنَّ حَمْلَ المُطْلَقِ على المُقَيَّدِ عندهم بِيَانٍ للمطلوب؛ أي: دَالٌّ على أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ المُطْلَقِ كَانُ هو المُقَيَّدُ، لَا جوازَ الامثال بِمُطْلَقِه حتَّى يكون المُقَيَّدُ نَسْخَاً لَه - لَا يَتَضَعُ وجْهُ كونِه نَسْخَاً عند الحنفية أيضاً، فإنَّ العَالَمَةَ التَّفتازانِيَّ بعدَ أَنْ قَرَرَ في «التَّلْوِيحِ» قولَ صاحبِ «التَّوْضِيحِ»<sup>(٣)</sup> أَنَّ المُطْلَقَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِه بِقولِه: يعني: أَنَّ الإِطْلَاقَ

(١) انظر: «اغنية المتملي» للحلبي (ص: ٥٣).

(٢) في (ب): «ثم».

(٣) هو العالمة عبد الله بن مسعود المحبوبى، المشهور بصدر الشريعة.

معنى مقصود له حُكْم معلوم، هو الجواز بما ينطُقُ عليه الاسم، وإن لم يشتمل على القيد، وحُكْم المُقيَّد الجواز بما اشتمل على المقيَّد<sup>(١)</sup>، ويستلزم عدم الجواز بدونه، فثبوت حُكْم أحدِهما يُوجِب انتفاء<sup>(٢)</sup> حُكْم الآخر، فيكون تَسْخَاً.

قال: وفيه بحث؛ لأنَّه إنْ أرادَ أنَّ المقيَّد يستلزم عدم الجواز بدون القيد بحسب دِلَالَةِ اللَّفْظِ؛ فهو قولٌ بمفهوم المُخالفةِ؛ أي: وهو ليس بحُجَّةٍ عندَهُمْ، وإنْ أراد بحسب العَدَمِ الأصْلِيِّ فهو لا يكون حُكْمًا شرعيًا. انتهى<sup>(٣)</sup>.

على أنَّ التَّقْيِيدَ لو لم يكن بِيَانًاً لِلمُرادِ بل تَسْخَاً لِحُكْمِ الْمُطْلَقِ مِنْ جَوازِ الْإِمْتَالِ بِمُطْلَقِهِ؛ لَكَانَ كُلُّ تَخْصِيصٍ بِمَعْنَى قَصْرِ الْمَقَامِ عَلَى الْبَعْضِ تَسْخَاً، وَاللَّازِمُ باطِلٌ اتفاقاً.

وَمَعَ هَذَا، فَإِنَّهُ أُورِدَ عَلَيْهِمِ الْقَعْدَةُ الْأُخِيرَةُ، فَإِنَّهَا فُرِضَتْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ ظَنِّيُّ التَّبُوتِ، فَلَا يُبَثِّتُ بِهِ إِلَّا الْوَاجِبُ، لَا الْفَرْضُ عَنْهُمْ؛ إِذَا الْفَرْضُ عَنْهُمْ مَا ثَبَّتَ لِزَوْمِهِ بَدْلِيلٍ قَطْعِيٍّ.

**فَأُجَيِّبُ:** بِأَنَّ الصَّلَاةَ مُجْمَلَةٌ فِي حَقِّ مَا تَتِيمُ بِهِ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ بِأَنَّ تَامَاهَا بِأَيِّ شَيْءٍ تَقْعُ، فَاحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ، وَقَدْ بُيَّنَ بِالْحَدِيثِ، فَالْفَرْضُ ثَبَّتَ بِالْكِتَابِ، وَالْحَدِيثُ التَّحَقَّقَ بِهِ بِيَانًاً لِمُجْمَلِهِ.

**فَأُورِدُ:** أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَلْتَحِقَ خَبْرُ الْفَاتِحةِ كَذَلِكَ حَتَّى تَكُونَ فَرْضًاً بِالْكِتَابِ، وَالْحَدِيثُ التَّحَقَّقَ بِهِ بِيَانًاً.

(١) في النسخ الثلاث: «القيد»، والمثبت من «شرح التلويع».

(٢) في النسخ الثلاث: «انتهاء»، والمثبت من «شرح التلويع».

(٣) انظر: «شرح التلويع على التوضيح» للفتاوازاني (٧٤/٢).

**فَأَجِيبَ:** بِأَنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِي أَمْرِ القراءةِ، بَلْ هُوَ خَاصٌ، فَخَبَرُ الفاتحةِ مَا يُثْبِتُ إِلَّا وَجْوَبَهَا، لَا فَرِصْبِيَّتَهَا.

**فَأَوْرِدَ:** أَنَّكُمْ إِذَا زِدْتُمُ الفاتحةَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ؛ فَقَدْ زِدْتُمْ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُزَادَ بِهِ، وَهُوَ الْوَجُوبُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

**فَأَجِيبَ:** بِأَنَّ زِيادَتَهَا عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَائِمُ تَارِكُهَا مَعَ إِجْرَاءِ الْأَصْلِ لَوْلَا الفاتحةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ الْكِتَابِ، وَلَا يُمْكِنُ مِثْلُ هَذَا فِي الْوَضْوَءِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ<sup>(١)</sup> لِلصَّلَاةِ، فَلَوْ قَلَّنَا بِوْجُوبِ النِّيَّةِ فِيهِ كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا تَصْحُ<sup>(٢)</sup> الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا، فَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدْمُ إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

**فَأَوْرِدَ عَلَيْهِ:** لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ وَاجِبَةً؟ بِمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي آتِيًّا إِذَا تَرَكَهَا فِي الْوَضْوَءِ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ؛ كَمَا فِي تَرْكِ الفاتحةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ النَّسْخُ؟ فَتَلَخَّصَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الفاتحةُ فَرِضًا كَالْقَعْدَةِ الْآخِيرَةِ؛ أَوْ تَكُونَ النِّيَّةُ فِي الْوَضْوَءِ وَاجِبَةً كَالْفاتحةِ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا ثالِثًا: فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ظَنِّي التَّبُوتِ كُسَائِرُ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي فِي غَيْرِ «الصَّحِيحَيْنِ»؛ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّالِحِ رَحْمَهُ اللَّهُ: مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمُ بِصَحَّتِهِ فِي كَتَابِيهِمَا مُجْتَمِعُينَ وَمُنْفَرِدِينَ - سُوَى مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمُ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحُفَاظِ - مُقْطَوْعٌ بِصَحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَلَقَّتْ كَتَابَيهِمَا بِالْقَبُولِ، سُوَى مَنْ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِ وَوِفَاقِهِ فِي الإِجْمَاعِ، وَالْأُمَّةُ مَعْصُومَةٌ فِي إِجْمَاعِهَا بِخَبَرِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ كَالْمَتَوَاتِرِ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (بِ): «يُشَرِّطُ».

(٢) فِي (عِ): «تَصْلِحُ».

(٣) رواه الترمذى (٢١٦٧) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما، وأبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي =

وحاصل استدلاله في صورة الشكّل هكذا: كُلُّ ما صَحَّحَاه - سُوِي المُتَنَقِّدِ - أجمعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> أَسَانِيدَهَا فِي الدَّرْجَةِ الْعُلِّيَا مِن الصَّحَّةِ، وَكُلُّ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَكُونِهَا مَعْصُومَةً فِي إِجْمَاعِهَا ظَنُّهَا مَا يُخْطِئُ، فَيَتْسُجُ مِن الشَّكْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّحَاه - سُوِي المُتَنَقِّدِ - فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعًا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَمَا أُورِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي لَمْ تَتَوَاتِرْ إِنَّمَا تُفِيدُ الظَّنَّ، وَتَلَقَّى الْأُمَّةُ بِالْقَبْوِلِ إِنَّمَا أَفَادَنَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا إِجْمَاعُهَا عَلَى أَنَّ مَا أَسْنَدَ فِيهِمَا - غَيْرَ الْمُسْتَشْنَى الْمذُكُورُ - مَقْطُوعٌ بِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ. انتهى<sup>(٢)</sup> = يَظْهَرُ اندفاعُهُ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا

= مالك الأشعري رضي الله عنه، وابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه، والحديث ورد بطرق كثيرة مرفوعة وموقوفة، وقد ضعفه جماعة من الأئمة، كالنووي في «شرح مسلم» (٦٧ / ١٣)، وابن كثير في «تحفة الطالب» (ص: ١١٩) وغيرهما. قال السخاوي بعد أن أورد طرق الحديث: وبالجملة، فالحديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره. انظر: «المقاديد الحسنة» (ص: ٧١٦)

(١) في (ب): «الكون».

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٨)، وقد أورد الكوراني غالباً كلامه بالمعنى مع زيادة إيضاح. قلت: وقد تعقب النوويُّ ما ذكره ابن الصلاح، فقال: وخالقه المحققون والأكثرُون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. انظر: «التقريب» (ص: ٥٥).

وتوسيع السيوطني في إيراد المسألة، ونسقه بتمامه لأهميته ونفاسته: قال - أي: النووي - في «شرح مسلم» [٢٠ / ١]: لأن ذلك شأن للأحاديث، ولا فرق في ذلك بين الشيوخين وغيرهما، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد واجب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل =

مبنيٌ على إجماعها على ظنٍ أنَّ ما فيهما كلامُ النَّبِيِّ ﷺ، وابنُ الصَّلاحِ إنَّما استدَلَ بالإجماع الثَّانِي لا الأوَّل، والإجماع الثَّانِي يُثْبِتُ مُدَعَاهُ كما تبيَّنَ مُقْحَاهُ عند كُلِّ مَن سَلَكَ مَسْلَكَ الإِنْصَافِ، وبِاللهِ التَّوْفِيقُ وَلِيُّ الإِسْعَافِ.

وإذا ظهرَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَالْمُتَوَاتِرِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ؛ لَمْ يَكُنْ الزِّيادَةُ عَلَى النَّصْ - عَلَى فَرْضِ تَسْلِيمِ كُونِهِ تَسْخَاً - مِنْ بَابِ السَّنْدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَمِنْهُ يَظْهُرُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي اسْتِدَالَال صَاحِبِ «الْهَدَايَا» بِالْحَدِيثِ عَلَى اسْتِرَاطِ الْنِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ كُلُّهَا<sup>(١)</sup>، مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْأَصْوَلِ: إِنَّ حَدِيثَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

بـ= حتى ينظر فيه ويوجـد فيه شروطـ الصحيحـ، ولا يلزمـ من إجماعـ الأمةـ على العملـ بماـ فيـهماـ إجماعـهمـ علىـ القطـعـ بأنـهـ كـلامـ النـبـيـ ﷺـ. قالـ: وـقدـ اـشـتـدـ إـنـكـارـ اـبـنـ بـرهـانـ عـلـىـ مـنـ قـالـ بـماـ قـالـ الشـيخـ- أـيـ: اـبـنـ الصـلاحـ- وـبـالـغـ فـيـ تـغـلـيـطـهـ. اـنـتـهـيـ.

وكذا عـابـ اـبـنـ السـلامـ عـلـىـ اـبـنـ الصـلاحـ هـذـاـ القـولـ، وـقـالـ: إـنـ بـعـضـ الـمـعـتـزـلـةـ يـرـوـنـ أـنـ الـأـمـةـ إـذـاـ عـمـلـتـ بـحـدـيـثـ اـقـضـىـ ذـلـكـ الـقـطـعـ بـصـحـتـهـ، قـالـ: وـهـوـ مـذـهـبـ رـدـيـعـ. وـقـالـ الـبـلـقـبـيـ: مـاـ قـالـ الـنـوـويـ وـابـنـ عـبدـ السـلامـ وـمـنـ تـبـعـهـمـ مـمـنـعـ، فـقـدـ نـقـلـ بـعـضـ الـحـفـاظـ الـمـتـأـخـرـينـ مـثـلـ قـولـ اـبـنـ الصـلاحـ عـنـ جـمـاعـةـ مـنـ الشـافـعـيـةـ، كـأـبـيـ إـسـحـاقـ، وـأـبـيـ حـامـدـ إـسـفـراـيـنـيـ، وـالـقـاضـيـ أـبـيـ الطـيـبـ، وـالـشـيخـ أـبـيـ إـسـحـاقـ الشـيرـازـيـ، وـعـنـ السـرـخـسـيـ مـنـ الـحـنـفـيـةـ، وـالـقـاضـيـ عـبدـ الـوهـابـ مـنـ الـمـالـكـيـةـ، وـأـبـيـ يـعـلـىـ، وـأـبـيـ الـخطـابـ، وـابـنـ الزـاغـونـيـ مـنـ الـحنـابـلـةـ، وـابـنـ فـورـكـ، وـأـكـثـرـ أـهـلـ الـكـلـامـ مـنـ الـأـشـعـرـيـةـ، وـأـهـلـ الـحـدـيـثـ قـاطـبـةـ، وـمـذـهـبـ السـلـفـ عـامـةـ أـنـهـمـ يـقـطـعـونـ بـالـحـدـيـثـ الـذـيـ تـلـقـتـ الـأـمـةـ بـالـقـبـولـ، بـلـ بـالـغـ اـبـنـ طـاهـرـ الـمـقـدـسـيـ فـيـ «ـصـفـةـ التـصـوـفـ»ـ، فـأـلـحقـ بـهـ مـاـ كـانـ عـلـىـ شـرـطـهـمـ، وـإـنـ لـمـ يـخـرـجـاهـ.

وقـالـ شـيخـ الـإـسـلـامـ [ابـنـ حـجـرـ]: مـاـ ذـكـرـهـ الـنـوـويـ فـيـ «ـشـرـحـ مـسـلـمـ»ـ مـنـ جـهـةـ الـأـكـثـرـينـ، أـمـاـ الـمـحـقـقـوـنـ فـلاـ، فـقـدـ وـافـقـ اـبـنـ الصـلاحـ أـيـضاـ مـحـقـقـوـنـ. وـقـالـ اـبـنـ كـثـيرـ: وـأـنـ مـعـ اـبـنـ الصـلاحـ فـيـماـ عـوـلـ عـلـيـهـ وـأـرـشـدـ إـلـيـهـ. قـلتـ- أـيـ: السـيوـطـيـ-: وـهـوـ الـذـيـ أـخـتـارـهـ، وـلـأـعـتـقـدـ سـوـاـهـ. انـظـرـ: «ـتـدـرـيـبـ الرـاوـيـ»ـ لـلـسـيـوطـيـ (١٤٢ـ ١٤٣ـ).

(١) انـظـرـ: «ـالـهـدـاـيـةـ فـيـ شـرـحـ الـبـداـيـةـ»ـ لـلـمـرـغـيـنـيـ (١٢٩ـ ١).

مِنْ قَبِيلِ ظَنَّيِ التُّبُوتِ<sup>(١)</sup> وَالدَّلَالَةِ يُفِيدُ السُّنْنَةَ وَالاستحبَابَ لَا الْفَرْضِيَّةَ؛ كَمَا اسْتَشَكَّلَهُ فِي «البَحْرِ الرَّائِقِ»<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَبِيلِ قَطْعِيِ التُّبُوتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَقِيَ هَا هَنَا شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي «البَحْرِ الرَّائِقِ»: إِنَّمَا فُرِضَتِ النِّيَّةُ فِي الْعَبَادَاتِ بِآيَةٍ: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينِ﴾ [البينة: ٥]، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِخْلَاصَ الَّذِي هُوَ عَبَارَةٌ عَنِ النِّيَّةِ حَالًا لِلْعَابِدِينَ، وَالْأَحْوَالُ شَرْطٌ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وَعَلَى هَذَا، فَيُلَزِّمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الْوُضُوءِ أَيْضًا؛ لِمَا بَيَّنَ أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةً دَائِمًا لَا عِادَةً، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ كُونِهِ عِبَادَةً فِي ذَاتِهِ وَسِيلَةً وَشَرْطاً لِعِبَادَةٍ أُخْرَى كَمَا مَرَّ، وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي الْعَبَادَاتِ مُطْلَقاً، فَيَكُونُ شَرْطاً فِي الْوُضُوءِ أَيْضًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيَ التَّحْرِيرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ نَرْجِعُ وَنَقُولُ: قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدٌ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرِعِيَّةِ إِلَّا بِنِيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعَبَادَاتِ تَوْجُدٌ شَرْعًا إِلَّا بِنِيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَسْتَلِزُمُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لِشَيْءٍ مِنَ الْعَبَادَاتِ إِلَّا بِنِيَّاتِهَا.

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ اعْتَبَارُ الشَّيْءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ غَيْرَ اعْتَبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ شَيْءٍ آخَرَ عَلَيْهِ، أَوْ تَرْتِيبِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ؛ لِتَفَاؤُتِ مَرَاتِبِ وَضُوحِ الْفَهْمِ فِي ذَلِكَ؛ أَرَادَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَنْ يُصَرِّحَ بِمَا اسْتَلَرَمْتُهُ الْجَمْلَةُ الْأُولَى؛ إِيْضَاحًا لِمَا هُوَ مَظِنَّةُ التَّبَاسِ مُزِيدًا إِيْضَاحًا، فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «وَإِنَّمَا» الْحَاقِلُ «لِكُلِّ امْرِئٍ» مِنْ صُورَةِ الْعَمَلِ الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا «مَا

(١) انظر: «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١/٨٤)، و«غمز عيون البصائر» لشهاب الدين الحموي (١/٥٦).

(٢) انظر: «البَحْرِ الرَّائِقِ» لابن نجيم (١/٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

نوى»؛ أي: ما نواه بها، لا مالم ينوي بها مما يصح أن ينوى بتلك الصورة، فلا يحصل ثواب العبادة من الصورة المترددة بين عبادة وعادية، البارزة بنية العادة؛ لأن ترتيب الشواب على صورة عمل يتوقف على كونها عبادة، وهو موقف على النية المعتبرة فيها شرعاً، فإذا انتفت انتفى كونه عبادة، فانتفى ترتيب الشواب.

فـ«إنما»: للقصر الإضافي لا الحقيقي، فإنها لقصر الحال لـكل أمرٍ من صورة العمل المشترك بين أمرين فصاعداً، على ما نواه بها من تلك الأمور، بالإضافة إلى مالم ينوي بها منها، لا مطلقاً، فصريح الجملة الثانية من لوازم صريح الجملة الأولى.

فمن قال: إن الثانية تُفيد غير ما أفادته الأولى؛ إن أراد أن المستفاد من صريح هذه غير المستفاد من صريح تلك؛ فهو كلام صحيح؛ لأن مفاد الأولى: أن وجود الأعمال في مراتبها الشرعية مقصور على النيات، ومفاد الثانية: أن الحال لـكل أمرٍ من صورة العمل المتردد بين أمرين فصاعداً هو ما نواه بها منها، لا مالم ينوي بها، وإن كانت الصورة قابلاً لأن ينوي بها، ولا خفاء في معايرتهم.

ومن قال: إن الثانية توكيده للأولى؛ إن أراد أنها توكيده لما هو مستفاد<sup>(١)</sup> من معناها الالتزامي؛ فصحيح أيضاً؛ لما تبين.

وأما غير هذين القولين؛ فلا حاجة إلى نقل أكثرها<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ذكر الشيخ ابن حجر المكي في «الفتح المبين» من قوله: استُفيده من هذه الجملة دون التي قبلها وجوب التعيين في نية ما يلتبس دون غيره؛ كالطهارة،

(١) في (ع): «لما يستفاد».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٤/١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٨/٩).

والزَّكَاةِ، والكُفَّارَةِ، والنُّسُكِ؛ للخبر الصَّحِيحِ - خِلَافًا لِمَنْ طَعَنَ فِيهِ - أَنَّهُ سَمِعَ رجلاً يُبَيِّنُ بالحجَّ عَنْ رَجُلٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنِ الرَّجُلِ»<sup>(١)</sup>.

(١) الحديث روی مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهمما.

أما المرفوع، فرواه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن خزيمة في «صحيحة» (٣٠٣٩)، وأبو يعلى في «مسند» (٢٤٤٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٧)، وابن حبان في «صحيحة» (٣٩٨٨)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٤٨)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما. قال الدارقطني: هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال: إن الحسن بن عمارة - أحد رواة الحديث - كان يرويه، ثم رجع عنه إلى الصواب، فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس، وهو مت卓وك على كل حال.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ثمامة بن عبيدة.

ورواه أبو يعلى في «مسند» (٤٦١١)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٦)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ورواه موقوفاً على ابن عباسٍ رضي الله عنه الإمام الشافعي في «مسند» (٩٢٥ - سنجر)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٨).

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/١٦٩): من أبي القول بهذا الحديث علله بأنه قد روی هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول: ليك عن شُبُرْمَة... الحديث، لم يذكر فيه النبي ﷺ، وبعضهم يرويه عن قتادة عن سعيد بن جبير لا يذكر عَزْرَةَ، والذي قبله يحتاج بأن الذي رفعه حافظ قد حفظ ما قصر عنه غيره، فوجب قبول زيارته.

وللخَّصَنَ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٢٦/٢) التزاع في قبول الحديث فقال: رجع عبد الحق وابن القطان رفعه، وأما الطحاوي فقال: الصحيح أنه موقوف، وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ، وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

ووجه فهم ذلك من هذه الجملة الثانية: أن أصل النية فيما يأتيس قد علمنا من الجملة الأولى، ومنع الاستنابة في النية علم من الجملة الثانية.

نعم، قد يُستثنى منه نية الوكيل في تفرقة الزكاة إذا فوضت إليه؛ لأنها حيتى تابعة، ومن ثم لو استنابه غيره<sup>(١)</sup> في نية الزكاة وحدتها لم يصح كما هو ظاهر، وإنما اعتبرت نية الولي عن الصبي للنسك، وال حاج عن غيره، ومغسل نحو المجنونة؛ لعدم تأهل المنوي عنهم لها، فأقيمت نية الناوي عنهم مقام نيتهم. انتهى<sup>(٢)</sup>.

ففيه بحثٌ:

أما أولاً: فلأن الجملة الأولى دالة على أنه لا عبادة موجودة شرعاً إلا بنية معتبرة شرعاً، وما يفتقر إلى التعيين مما يأتيس لا يكون نية معتبرة شرعاً إلا إذا كانت مسْتَجْمِعَةً لجميع شرائط الاعتبار التي منها التعيين، فوجوب التعيين فيما يأتيس مستفاداً من الجملة الأولى.

وأما ثانياً: فلما مر أن القصر إضافي لا حقيقى، وبالإضافة إلى ما لم ينوه، لا<sup>(٣)</sup> ما نوه غيره مطلقاً، وحيثى فلا دلالة في الجملة الثانية على منع الاستنابة أصلاً.

نعم، إذا دل الدليل على صحة الاستنابة في بعض العبادات؛ كالحج من حج عن نفسه، فإنه إذا نوى به عن الغير وقع عن ذلك الغير؛ إذ إنما لكل أمرٍ ما نوى، وقد نوى عن الغير.

وأما ثالثاً: فلأن التعليل بعدم تأهل المنوي عنهم للنية لا يتم في الحاج عن غيره

(١) في «الفتح المبين»: «استناب غيره».

(٢) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيثمي (ص: ١٢٨).

(٣) في (ع): «ينو لا إلى» بدل: «ينوه لا».

مُطلقاً، فإنَّ المُعْضُوبَ<sup>(١)</sup> أهُلُّ لِلنِّيَّةِ؛ بَدْلِيلٍ صِحَّةِ سائرِ عبادَاتِهِ مُباشِرَةً.  
 بل قال في «التحفة»: إذا كان بينه وبين مكَّةَ أقْلُّ مِنْ مسافةِ القَصْرِ لم يُجُزْ له  
 الإنابةُ مطلقاً، بل يُكَلِّفُهُ بِنَفْسِهِ، فإنَّ عَجَزَ حُجَّ عنَّهُ بَعْدِ موتهِ مِنْ تَرِكَتِهِ. انتهى<sup>(٢)</sup>.  
 وهو صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ مُباشرَتِهِ الحجَّ بِنَفْسِهِ كُسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

وأَمَّا رابعاً: فَلَانَّ القَصْرَ لَوْ كَانَ حَقِيقِيًّا أَوْ إِضَافِيًّا، وَكَانَ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا نَوَاهُ  
 غَيْرُهُ مُطلقاً وَلَوْ عَنْهُ؛ كَانَ الْكَلَامُ دَالِّاً عَلَى عدمِ حُصُولِ مَا نَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُهُ لَهُ مُطلقاً  
 سَوَاءً كَانَ أَهْلًا لِلنِّيَّةِ أَوْ لَا، وَاللَّازِمُ باطِلٌ؛ لَأَنَّ الدَّلَائِلَ الشَّرِعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى حُصُولِ  
 أَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ لِمَنْ يَنْوِي عَنْهُ، فَالقصْرُ إِضَافِيٌّ، وَبِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَمْ يَنْوِي كَمَا مَرَّ، وَبِاللهِ  
 التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حِجْرِ الْمَكِيُّ: وأَوْقَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الطَّلاقَ وَالنَّذْرَ بِالنِّيَّةِ  
 الْمُجَرَّدةَ عَمَلاً بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ وَظَائِفِ اللِّسَانِ لُغَةً  
 وَعُرْفًا، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا النِّيَّةُ الْمُجَرَّدةُ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وَفِيهِ بَحْثٌ: لَأَنَّ «ما» فِي «ما نَوَى» مُوصولةٌ عَبَارَةً عَنِ الْعَمَلِ، لَا مُصْدَرِيَّةٌ،  
 وَمِنَ الْمُعْلُومِ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ صُورَةُ عَمَلٍ عَنْدِنِيَّةِ الطَّلاقِ وَالنَّذْرِ الْمُجَرَّدةِ حَتَّى يُقْسِرَ  
 الْحَاصِلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَنْوِيهُ بِهَا، وَمُجَرَّدُ النِّيَّةِ لَيْسَ صُورَةً عَمَلٍ، فَلَا يَشْمَلُهَا عُمُومُ  
 الْحَدِيثِ أَصْلًا، فَلَا يُحْتَاجُ فِي رَدِّهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ... إِلَخ.

(١) المُعْضُوبُ: هُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ لِزَمَانَةِ، أَوْ كَسْرٍ، أَوْ مَرْضٍ لَا يَرْجِى زَوَالَهُ، أَوْ كِبْرٍ بِحِيثِ لَا  
 يَسْتَمِسُكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشْقَةٍ شَدِيدَةٍ. انظر: «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ» لِلنَّوَى (٤/٢٥).

(٢) انظر: «تحفة المحتاج» للهيثمي (٤/٣٠).

(٣) انظر: «الفتح المبين» للهيثمي (ص: ١٢٩).

نعم، إنْ أراد ذلك البعض أنَّ الطَّلاقَ والنَّذْرَ يقعان بالكلام النَّفسيِّ عند النَّيَّةِ الجازمةِ كما يقعان باللَّفظيِّ؛ كان الإيقاعُ حينئذٍ بالعمل القلبيِّ المقرُون بالنيَّةِ الجازمةِ - أعني: تكلُّمُ النَّفْسِ بِأَنَّهَا طالقٌ مثلاً -، فإنَّ التَّكُلُّمَ فعلٌ للنَّفْسِ اختياريٌّ، وإنْ كان الكلامُ بمعنى المُتَكَلِّمِ به كَيْفًا لا بالنيَّةِ المُجَرَّدةِ كما أفهمَتْهُ عبارَتُهُ، وعلى هذا اندراجُ التَّكُلُّمِ النَّفسيِّ تحتَ عمومِ الأعمالِ واضحٌ؛ فـيحتاجُ في إخراجه عن العموم إلى ما ذكرَه مِنْ أَنَّهُمَا مِنْ وظائفِ اللِّسانِ لغَةً وعُرْفًا، فإنَّ تَمَّ هذا تمَّ قولُ الأكثرينِ، واللهُ أعلمُ.

ولَمَّا كانت القواعدُ الكلية تصيرُ مُوضحةً بغيرِ مثالٍ مِنْ جُزئياتِها، وكان مقتضى الحال الإيضاح؛ لأنَّ اشتراكَ الصُّورَةِ وتردُّدهَا بين نيتَيْنِ فصاعداً مَظِنةً للتَّباسِ؛ فرَأَى عَلَى القاعدتينِ مثلاً يُوضِّحُهُمَا، وَخَصَّ مِنْ جُزئياتِهما الهجرةُ بالتمثيلِ بها؛ لأنَّ صُورَتَها في ذلك الوقت قد صدرَتْ بنيَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: نَيَّةُ عِبادَةِ مِنْ جُمُهورِ المهاجرينِ، ونَيَّةُ عادَةِ مِنْ بعضِهم؛ كما قال الحافظ ابنُ حجرٍ: قال ابنُ دقيقِ العيدِ: نقلوا أنَّ رجلاً هاجرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى المدينةِ لا يُريدُ بذلك فضيلةَ الهجرةِ، وإنَّما هاجرَ ليتزوجَ امرأةً تُسمَّى أمَّ قيسٍ؛ فلهذا خَصَّ في الحديثِ ذِكْرَ المرأةِ دون سائرِ مَا يُنَوِّي به. انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الحافظُ: ولمْ نقفْ على تسميَّتهِ، ونقل ابنُ دُخْيَةَ أنَّ اسمَها (قَيْلَة) بقافٍ مفتوحةٍ، ثمَّ تَحْتَانِيَّةٍ ساكنَةٍ<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظُ: وقصَّةُ مُهاجِرِ أمَّ قيسٍ رواها سعيدُ بنُ منصورٍ، قال: حدَّثنا أبو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن شقيقٍ، عن عبدِ الله - هو ابنُ مسعودٍ - قال: مَنْ هاجرَ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١)، و«شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (٦٢-٦٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٧/١).

يُبَتَّغِي شَيْئاً فَإِنَّمَا لَهُ ذَلِكُ، هَاجَرَ رَجُلٌ لِيَتَزَوَّجَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ قَيْسٍ، فَكَانَ يُقَالُ لَهُ:  
مُهَاجِرٌ أُمُّ قَيْسٍ<sup>(١)</sup>.

ورواه الطَّبرانيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْأَعْمَشِ بِلِفَظِ: كَانَ فِينَا رَجُلٌ خَطَبَ امْرَأَةً  
يُقَالُ لَهَا: أُمُّ قَيْسٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ حَتَّى يُهَاجِرَ، فَهَاجَرَ، فَتَزَوَّجَهَا، فَكُنَّا نُسَمِّيهِ:  
مُهَاجِرٌ أُمُّ قَيْسٍ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ حَدِيثَ  
الْأَعْمَالِ سَيِّقَ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

قال: وَلَمْ أَرْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْطُّرُقِ مَا يَقْتَضِي التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

قال السُّيوطِيُّ فِي «مِتْهَى الْآمَالِ»: قَلْتُ: قَدْ رَأَيْتُهُ مُصَرَّحاً بِهِ فِي بَعْضِ الْطُّرُقِ.  
ثُمَّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ لَمْ يَرِ مَا ذُكِرَهُ الْمُهَلَّبُ مِنْ كَوْنِهِ<sup>عَلَيْهِ الْمَهْلَكَةُ</sup>  
خَطَبَ بِهِ أَوَّلَ مَا هَاجَرَ مَنْقُولًا<sup>(٤)</sup>، قَالَ: قَلْتُ: قَدْ وَقَفْتُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِكَوْنِهِ خَطَبَ  
بِهِ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي بَعْضِ الْطُّرُقِ، وَعِجِّبْتُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ كَيْفَ لَمْ يَسْتَحِضْرُهُ.

قال الزُّبَيرُ بْنُ بَكَارٍ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ»: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنِ  
مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وقد رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٥٩٠) من طريقه وبالإسناد الذي ذكره الحافظ.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني، ولم يُعْزِّزاً إلَيْهِ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعِلُومِ وَالْحُكْمِ» (ص: ٧٤). انظر: الحاشية السابقة.

وروى الأثر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٠١٤)، وعزاه ابن الأثير أيضاً في «أسد الغابة» (٦ / ٣٨٠)، وابن حجر في «الإصابة» (٨ / ٤٥٤) إلى ابن منده.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ١).

(٤) المصدر السابق.

أبيه، قال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؛ وَعَلَى أَصْحَابِهِ، وَقَدِمَ رَجُلٌ فَتَزَوَّجَ امْرَأً كَانَتْ مُهَاجِرَةً، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّسَاءِ - ثَلَاثَةً - فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يَطْلُبُهَا أَوْ امْرَأَةٌ يَخْطُبُهَا فَإِنَّمَا هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدِيهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ انْقُلْ عَنِ الْوَبَاءِ» ثَلَاثَةً، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: أَتَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِالْحُمَّى؛ فَإِذَا بَعْجُوزٍ سَوْدَاءَ مُلْبَيَّةً<sup>(١)</sup> فِي يَدِي الَّذِي جَاءَ بِهَا، فَقَالَ: هَذِهِ الْحُمَّى، فَمَا تَرَى فِيهَا؟ فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: «اجْعَلُوهَا بَخْمًّا»<sup>(٣)</sup>.

قال السيوطي: فهذه الطريق صرخ فيها بذكر سبب الحديث، ويكونه خطب به حين قدم المدينة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: مربوطة باللَّبَبِ، وهو ما يشد على صدر الدابة أو الناقة، وهنا فيه مجاز. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/٧٣٢).

(٢) في «متهى الآمال»: «قتلت».

(٣) كتاب «أخبار المدينة» للزبير بن بكار في عداد المفقود. والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٤١/٤١٥) أيضاً إلى هناد في «الزهد»، ولم أقف عليه فيه. وفي إسناده محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، من التابعين، فالحديث مرسل، وفيه محمد ابن الحسن المعروف بابن زبالة، منكر الحديث. انظر: «تهذيب الكمال» للمزمي (٢٤/١٣٠)، (٢٥/٦٠).

وقوله: «بخم» قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/١٤٧): بضم الخاء المعجمة وتشديد الميم: اسم غيبة بين الحرمين، قريباً من الجحفة، لا يولد بها أحد فيعيش إلى أن يحتل إلا أن يرحل عنها؛ لشدة ما بها من الوباء والحمى بدعة النبي ﷺ، وأظن (غدير بخم) مضافاً إليها.

(٤) انظر: «متهى الآمال» للسيوطى (ص: ٥٢ - ٥٣).

فكان التمثيل بها أوفق لمقتضى<sup>(١)</sup> الحال؛ تنبئهاً لمهاجر أمّ قيسٍ على أنه لم يهاجر الهجرة المطلوبة، فلا يطمع في ثواب المهاجرين إلى الله ورسوله، وتنفيراً لغيره عن مثل قصده في عمله، فقال عَزَّوَجَلَّ: «فَمَنْ كَانَ هِجْرَتُهُ..».

قال الحافظ: **الهِجْرَةُ: التَّرْكُ، وَالهِجْرَةُ إِلَى الشَّيْءِ: الانتِقَالُ إِلَيْهِ** عن غيره.

وفي الشرع: تركُ ما نهى الله عنه.

وقد وقعت في الإسلام على وجهين:

**الأول:** الانتقال عن دار الخوف إلى دار الأمان؛ كما في **هِجْرَتِي الْحَبْشَةِ**، وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

**الثاني:** الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقرَ عَزَّوَجَلَّ بالمدينة، وهاجر إليه من أمنكه ذلك من المسلمين، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة إلى أن فتحت مكة، وانقطع الاختصاص، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وذُكر في «مُتْهَى الْأَمَالِ» للحافظ السيوطي رحمه الله ثمانية أقسام للهجرة<sup>(٣)</sup>:  
**الأولى:** الهجرة الأولى إلى الحبشة عندما آذى الكُفَّارُ الصَّحَابَةَ؛ أي: وكانت في رجب سنة خمس من المبعث.

**الثانية:** الهجرة الثانية إلى الحبشة؛ أي: فإنَّهم أقاموا في الحبشة شعبانَ

(١) في (ع): «به أوفق بمقتضى» بدل: «بها أوفق لمقتضى».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٦/١).

(٣) انظر هذا التقسيم أيضاً عند ابن دقيق العيد في «شرح العمدة في الأحكام» (١/٦٠)، والعراقي في «طرح التثريب» (٢/٢٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١/٢٩).

ورمضان، وبلغ أرض الحبشة أنَّ أهلَ مَكَّةَ أسلموا؛ لِمَا أَنَّهُم سجدوا مع رسول الله ﷺ في رمضان عند قراءة النَّجْمِ، فقالوا: عشائرُنا أحبُّ إلينا، فخرجوا راجعين<sup>(١)</sup>، وقدِمُوا في شوَّالٍ مِّن السَّنَةِ المذكورة، فلما اشتَدَّ عَلَيْهِمْ قومُهُمْ، أذِنَ لَهُمْ ﷺ إِلَى أرض الحبشة مَرَّةً ثَانِيَّةً.

**الثالثة:** مِن مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

**الرَّابِعَةُ:** هِجْرَةُ الْقَبَائِلِ إِلَى رسول الله ﷺ لِتَعْلِمُ الشَّرَاعَ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى الْأَوْطَانِ، وَيُعَلَّمُونَ قَوْمَهُمْ.

**الخامسَةُ:** هِجْرَةُ مَنْ مَسَّ مَكَّةَ لِيَأْتِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ.

**السَّادِسَةُ:** هِجْرَةُ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِبَلَادِ الْكُفَّرِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِظْهَارِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ يُجْبِي عَلَيْهِ أَنْ يُهَاجِرَ إِلَى بَلَادِ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا<sup>(٢)</sup>.

**السَّابِعَةُ:** الْهِجْرَةُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عَنْ ظُهُورِ الْفِتْنَةِ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتَكُونُ هِجْرَةً بَعْدِ هِجْرَةٍ، فِي خَيْرٍ أَهْلِ الْأَرْضِ الْزَّمِيمِ مُهَاجِرًا إِبْرَاهِيمَ، وَيَقْبِي فِي الْأَرْضِ شَرَارًا أَهْلِهَا» الْحَدِيثُ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه بتمامه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٠٦/١)، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن العمارث بن هشام.

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (١٩/٢٦٤)، و«أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤/٢٠٤)، و«معنِي المحتاج» للشريبي (٦/٥٥)، ونصوص الشافعية في هذه المسألة متکاثرة.

(٣) رواه الإمام أحمد (٦٨٧١)، وأبو داود (٢٤٨٢)، وتمامه: «تلفظهم أَرْضُوهُمْ، تقدُّرُهُمْ نَفْسُ اللهِ، وتحشرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقَرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/٣٨٠): أخرجَهُ أَحْمَدُ، وَسَنَدَهُ لَبَاسُهُ بِهِ. قَلْتَ: وَفِي إِسْنَادِهِ شَهْرَ بْنُ حُوشَبَ، قَالَ عَنْهُ فِي «التَّقْرِيبِ»: صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ. تقدُّرُهُمْ: تكرهُهم. نَفْسُ اللهِ بِسُكُونِ الْفَاءِ: ذَاهِهٌ.

قال صاحب «النهاية»: يريدهُ به الشَّام؛ لأنَّ إبراهيمَ لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْعَرَقِ ماضٍ إلى الشَّامِ، وأقامَ به<sup>(١)</sup>.

الثامنة: هجرةُ ما نهى اللهُ تعالى عنه.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: ومعنى الحديثِ وحُكْمُهُ يتناولُ الجميعَ، غيرَ أنَّ السَّبَبَ السَّابِقَ للحديثِ يقتضي أنَّ المرادَ بالحديثِ من مَكَّةَ إلى المدينةِ. انتهى<sup>(٢)</sup>.  
«إلى الله ورسوله»: في نِيَّتِهِ.

«فِهِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ»: شَرْعاً، فيكون عبادةً؛ لِتَحْقِيقِ النِّيَّةِ المُعْتَبَرَةِ شرعاً فيها.

«وَمَنْ كَانَ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا»: بضمِ الدَّالِّ، وحَكَى ابنُ قُتْبَيَةَ كَسْرَهَا، وَلَفْظُهَا مقصورٌ غَيْرُ مُنَوَّنٍ، وَحَكَى تنوينَهَا. كذا في «الفتح»<sup>(٣)</sup>.  
«يُصِيبُهَا»: أي: يُحَصِّلُها.

«أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا»: في نِيَّتِهِ.

«فِهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هاجرَ إِلَيْهِ»: في حُكْمِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا يَكُونُ عبادةً، وإنْ كانت الصُّورَةُ قابلةً لها؛ لِعدَمِ تَحْقِيقِ النِّيَّةِ المُعْتَبَرَةِ فيها شرعاً.

قال الحافظُ ابنُ حِيرٍ: قد تواتَرَ التَّقْلُلُ عن الأئمَّةِ في تعظيمِ قَدْرِ هذا الحديثِ، واتفَقَ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ المَهْدِيِّ<sup>(٤)</sup>،.....

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: هجر).

(٢) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/٦٢)، و«متهى الآمال» للسيوطى (ص: ١٣١ - ١٣٢).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٤٢٥)، وعنه نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٦).

(٤) مما ينقل عنه قوله: هذا الحديث يدخل في ثلاثة باباً من العلم. وقوله: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. انظر: «السنن الأبين» لابن رشيد (١/٣٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/١١).

والشافعي في مما نقله البويطي عنه<sup>(١)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، وعلي بن المديني<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والدارقطني<sup>(٥)</sup>، وحمزة الكتاني<sup>(٦)</sup> على أنه ثُلُث الإسلام، ومنهم من قال: ربعة، واختلفوا في تعين الباقي.

(١) روى البيهقي في «الكبرى» (٢٢٨٧) عن البويطي يقول: سمعت الشافعي رحمة الله عليه يقول: يدخل في حديث: «الأعمال بالنيات» ثُلُث العلم. انظر: «الأربعين الطائية» لأبي الفتوح الطائي (ص: ٤٠)، و«المشيخة البغدادية» للأموي (ص: ٤٦).

وروى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الرواية» (١٨٨٨) عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه. انظر: «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/٨٥)، و«شرح النووي على مسلم» (١٣/٥٣).

(٢) روى ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والخوجاني في «جزئه» عن أحمد بن سهل النيسابوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وحديث «الحلال بين والحرام بين».

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١/٦٦٢): نقل - أي: أبو بكر الخفاف - عن ابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي أن مداره على أربعة أحاديث: «الأعمال بالنيات»، و«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»، و«بني الإسلام على خمس»، و«البينة على المدعى، واليمين على من أنكر». (٤) سبأني قوله فربما.

(٥) نقل السفيري في «شرح البخاري» (١/١٠٨) عن الدارقطني قوله: أصول أحاديث الإسلام أربعة: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من حسن إسلام المرأة تركه ما لا يعنيه»، وحديث «الحلال بين والحرام بين»، وحديث «ازهد في الدنيا يحبك الله». وقد نظم العلامة أبو الحسن الإشبيلي هذه الأربعة، فقال:

أربعٌ قالهن خيرُ البريَّة	عُمدةُ الدّين عندنا كلماتٌ
ليسَ يَعْنِيكُ، وَازْهَدْ مَا	أَتَقِ الشُّبهَاتِ، وَاعْمَلْ بَنِيَّة

وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (١/٦٦٢).

(٦) انظر قوله بأن الحديث ثُلُث الإسلام في «المتقى شرح الموطأ» للباجي (٧/٢١٢).

ووجه البيهقي كونه ثلث الإسلام بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه، فإن النية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها؛ لأنها قد تكون عبادةً مستقلةً، وغيرها يحتاج إليها، ومن ثم ورد: «نية المؤمن خير من عمله»<sup>(١)</sup>.

وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاثة التي تردد إليها جميع الأحكام عنده، وهي هذا، و«من عمل عملاً ليس

(١) انظر: «السنن الصغرى» للبيهقي (٥)، وفي عبارة الحافظ اختصار غير مخلل.  
والحديث رواه الطبراني في «الكبير» (٥٩٤٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٥)، وكذلك الخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد» (٤٧٦٤)، والدیلمي في «الفردوس» (٦٨٤٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه. ضعفه العراقي في «تخریج أحادیث الایماء» (١٧٣٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الروائد» (٢١٢): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجُرجشى، لم أر من ذكر له ترجمة.

ورواه الشهاب القضايعي في «مسند» (١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٤٥)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف.  
ورواه القضايعي في «مسند» (١٤٨) من حديث التواب بن سمعان رضي الله عنه. وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (٤/٢١٩).

ورواه ابن ودعان في «أربعينيته الموضعية» (ص: ٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٥٢) مرسلاً عن ثابت البُناني، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣٢٦) موقوفاً عليه.  
قال السخاوي: وهي وإن كانت ضعيفة، فبمجموعها يتقوى الحديث، وقد أفردت فيه وفي معناه جزءاً. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٢).

قلت: طبع هذا الجزء ضمن «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (ص: ٣٤٥-٣٥٢)، فليراجع.

عليه أمرنا فهو ردد<sup>(١)</sup>، و«الحلال بین<sup>٢</sup>، والحرام بین<sup>٣</sup>» الحديث<sup>(٤)</sup>. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي داود قال: نظرت في الحديث المسند، فإذا هو أربعة آلاف حديث، ثم نظرت، فإذا مدار الأربعه ألف حديث على أربعة أحاديث:

حديث النعمان بن بشير: «الحلال بین<sup>٦</sup>، والحرام بین<sup>٧</sup>».

وحيث عمر: «إنما الأعمال بالنيات».

وحيث أبي هريرة: «إن الله طيب<sup>٨</sup>، لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين»<sup>(٩)</sup>.

وحيث: «من حسنه إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»<sup>(١٠)</sup>.

قال: وكل حديث من هذه رباع العلم. انتهى<sup>(١١)</sup>.

وهذا آخر ما أذن الله ببرازره، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا  
أن هدانا الله، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشَهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ  
إِلَيْكَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ عَدَدَ خَلْقِهِ<sup>(١٢)</sup>

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١١).

(٤) رواه مسلم (١٠١٥).

(٥) تقدم تخرجه.

(٦) رواه عن أبي داود الخطابي في «معالم السنن» (٤/٣٦٦)، والخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد» (١٩٦/٢٢)، وابن عساکر في «تاریخ دمشق» (١٩٦/٢٢)، وابن الجوزي في «المتنظم» (١٢/٢٦٩).

(٧) في (ع): «خلق الله».

بدوام الله، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمَرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال المؤلّف عفا الله عنه: تم تسويده يوم الاثنين سنة ...<sup>(١)</sup> بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) كذا في النسخة جاء في (ب) «تم «إعمال الفكر والروايات في شرح حديث «إنما الأعمال بالنیات»» كذا من غير نص على سنة كتابته.

(٢) وجاء في النسخة (ع): «قال المؤلّف: تم تسويده يوم الأحد الثاني عشر من شهر شوال سنة ١٠٧٣ هـ) بمنزل بي بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى. ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآلّه».



الرسالة رقم: (١٢)

مُجْمِعُ الْمَعَالِدِ الْكُوَرَانِيِّ

# الإِسْفَار

عَنْ أَصْبَلِ

## اسْتِخَارَةُ أَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

تأليف العلامة

المعلم الكنوراني

طبع محققًا على تأكيد شيخ خطبة

تحقيق وتعليق

جمال عبد الرحيم الفارس

دار الكتاب

مکتبہ شہید علی باشا (ش)

مكتبة أسعد أفندي (أ)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدًا كثيرًا، والصلوة والسلام على من أرسله الله بشيرًا ونذيرًا،  
وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة ألفها العلامة الشیخ إبراهیم بن حسن الكورانی رحمه الله تعالى في انتقاد العلامة ابن حجر الهیتمی رحمه الله في ردّه لصلة استخارۃ أعمال اليوم واللیلة، التي تُصلّی فی وقت معین لأعمال اليوم کله، من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الآخر.

وذلك أن العلامة السهروردي ذكر في «عوارف المعرف» أنَّ من الأعمال التي يقوم بها المسلم في أول يومه أن يجلس بعد صلاة الصُّبح فيذكر الله تعالى إلى طلوع الشَّمس وارتفاعها، ثم يصلّي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذه من شرور يومه وليلته، ثم يصلّي ركعتين بنية الاستخارة لكل عملٍ يعمله في يومه وليلته.

ثم قال: وهذه الاستخارة تكون بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإنما فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي يصلّيها أمام كل أمير يريدُه. انتهى<sup>(۱)</sup>.

(۱) انظر: «عوارف المعرف» للسهروردي (۲ / ۴۳۱).

فتعقبه العلامة ابن حجر الهيثمي في «تحفة المحتاج» فقال: وهذا عجيب منه مع إمامته في الفقه أيضاً، وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية مخترعة لم يردها أصل في السنة، ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة.

نعم، إن نوى مطلق الصلاة، ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعادة أو استخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس. انتهى<sup>(١)</sup>.

فألف الشیخ إبراهیم الكورانی هذه الرسالۃ منتصرا للسهروردي على ابن حجر الهیتمی، وساق الأدلة أن هذه الصلاة تدرج تحت أصل، ولها مستند من السنة، فليست بمبتدعة.

ونحن إذ نقوم بتحقيق هذه الرسالۃ ونشرها لا نوافق على هذه الطريقة في اتباع أحكام الدين من الاستنباطات البعيدة التي لا حاجة لها، ولو كانت مطلوبة لما ترك الشرع المتمثل بالقرآن والسنة بيانها، ولما أحوجنا إلى التكلف في الاستنباط، مع زيادات في بعض الأدعية لم ترد في شيء من الشرع، وإنما مصدرها بعض مشايخ التصوف كالشيخ ابن عربي والسهروردي وغيرهما، ولنا في هذا المقام كلام العلامة ابن حجر الهيثمي المتقدم في تعقبه على السهروردي: وهذا عجيب منه مع إمامته في الفقه أيضاً، وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية مخترعة لم يردها أصل في السنة.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيثمي (٢/٢٣٨).

لكنها تبقى وجهة نظر لطائفه من الناس، كما أن الرسالة ليست فقط في بحث هذه المسألة، بل حوت بياناً شاملأ لصلة الاستخارة ودعائهما ومرورياتهما في السنة، وفي ثناياها ذكر فوائد وتحقيقـات مهمـة، نحو ما ذكرـه من مسألـة الكسب. ورتب المصـنـف رسـالتـه عـلـى: مـقـدـمة، ومقـاصـد، وختـامـة.

حيـث قـدـم لـرـدـه بـمـقـدـمة مـهـمـة أـخـذـت حـيـزاً مـن الرـسـالـة، ذـكـر فـيهـا أـربـعـة تـنـبـيـهـات، وبنـى عـلـى هـذـه التـنـبـيـهـات كـلـامـه خـلاـل بـحـثـه، وـكـان يـحـيل عـلـيـها، فـيـقـول مـثـلاً: «ذـكـرـناـها فـي التـنـبـيـهـ الأول»، و«لـمـا مـرـ في التـنـبـيـهـ الثـالـث»، و«كـمـا مـرـ في التـنـبـيـهـ الثـانـي»... وهـذـه التـنـبـيـهـات هـي:

التـنـبـيـهـ الأول: فـي الـأـمـورـ الـتـيـ هـيـ مـحـلـ الـاسـتـخـارـةـ.

التـنـبـيـهـ الثـانـي: فـي سـرـدـ بـعـضـ أـحـادـيـثـ الـاسـتـخـارـةـ.

التـنـبـيـهـ الثـالـث: فـي نـدـبـ الـاسـتـعـانـةـ بـالـصـلـاةـ فـي النـوـائـبـ وـالـمـهـمـاتـ.

التـنـبـيـهـ الرـابـع: فـي أـنـ صـلـاةـ الـاسـتـخـارـةـ هـلـ تـكـرـهـ فـي الـأـوـقـاتـ الـمـكـروـهـةـ أـوـ لـاـ تـكـرـهـ؟

ثم شـرـعـ فـي بـيـانـ مـقـاصـدـ رسـالتـهـ، وـهـذـهـ المـقـاصـدـ:

المـقـصـدـ الأول: التـكـلـمـ عن أـصـلـ اسـتـخـارـةـ الـيـومـ وـالـلـيـلـةـ، وـأـنـ الشـيـخـ اـبـنـ عـرـبـيـ هوـ مـنـ أـوـاـئـلـ مـنـ ذـكـرـهـاـ، ثـمـ ذـكـرـ مـسـتـنـدـ هـذـهـ الصـلـاةـ مـنـ السـنـةـ.

المـقـصـدـ الثـانـي: مـسـائـلـ فـي صـلـاةـ الـاسـتـخـارـةـ.

المـقـصـدـ الثـالـث: دـعـاءـ الـاسـتـخـارـةـ، وـبـيـانـ مـعـانـيـهـ.

المـقـصـدـ الرـابـع: ماـ يـفـعـلـهـ بـعـدـ دـعـاءـ الـاسـتـخـارـةـ.

خاتمة: في الرُّؤيا بعد الاستخاراة.

وهذه الرّسالة تقدم صورة عن دقة المصنف رحمه الله في تناول المسائل، وقدرته في الرد والتبسيط والمناقشة، وهي مثال عن أدب العلماء مع مخالفتهم لسيئماً ممّا سبقهم، فتجد المصنف يردُّ ردوداً علمية دون الإساءة ولو بكلمة واحدة على من يردُّ عليه.

رحم الله علماءنا السابقين، وهدانا إلى الصراط المستقيم، اللّهم أرنا الحقّ حقاً وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واهدنا لِمَا اختلف فيه من الحقّ بإذنك، آمين.

هذا وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرّسالة على ثلات نسخ خطية:

الأولى: نسخة شهيد علي باشا، رمزت لها بـ(ش)، وهي نسخة واضحة.  
الثانية: نسخة أسعد أفندي، رمزت لها بـ(أ)، وتکاد تكون نسخة مطابقة لنسخة شهيد علي باشا، فالفارق بينهما قليلة.

الثالثة: نسخة نور عثمانية، رمزت لها بـ(ن)، كتبت بخطٍ جميلٍ واضح، وفيها خلافٌ وزياداتٌ عن النسختين السابقتين، وفيها تصحيفٌ كثيرٌ للكلمات وتحريف، أشرت للمهم منها فقط، لكنّها مع ذلك في بعض المواضع يكون الصواب فيها، فلا غنى عنها في تصحیح الكتاب.

وهذه الرّسالة ثابتة النسبة إلى العلّامة الكوراني الكردي، كما ثبت اسمه على النسخة (أ) و(ش)، وقد ذكر هذه الرّسالة الألوسي في كتابه: «غرائب الاغتراب» وعزّاها إلى الكوراني<sup>(١)</sup>، ونقل كثيراً ممّا جاء فيها، وذكرها الباباني

(١) «غرائب الاغتراب» للألوسي (ص: ١٨).

في «هدية العارفين» (١ / ٣٥)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (٣ / ٧٩).

والحمد لله على ما أنعم، والصلوة والسلام على نبيه الأكرم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

## المحقق

\* \* \*



# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## وَبِهِ نَسْتَعِيْنَ

وَصَلَّى عَلٰى اللّٰهِ عَلٰى سِيّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَعَلٰى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ  
وَالْمَرْسِلِينَ، وَآلِهِمْ وَالْتَّابِعِينَ، عَدَدُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ بِدَوَامِ اللّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ الْقَدِيرِ، الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، وَيَلِهِمُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ  
أَنْ يَفْوُضَ أَمْرَهِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَرْكَةٍ وَاسْتِقْرَارٍ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ الْغَفُورُ<sup>(١)</sup> الْوَدُودُ، الْفَعَالُ لِمَا يَرِيدُ، الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ.  
وَأَشْهَدُ أَنْ سِيّدِنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْفَاتِحُ الْخَاتَمُ، نَبِيُّ الرَّحْمَةِ، الْمُصْطَفَى  
الْمُخْتَارُ، الْمَرْوُيُّ عَنْهُ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «مَا خَابَ مَنِ اسْتَخَارَ، وَلَا نَدَمَ مَنِ اسْتَشَارَ»<sup>(٢)</sup>، صَلَّى اللّٰهُ عَلٰيهِ وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْهَدَاةُ الْمَهْتَدِينَ الْبَرَّةُ الْأَخِيَّارُ، صَلَاةُ  
وَسَلَامُ مَتَجَدِّدِي الإِفَاضَةِ بِالْخَيْرَاتِ عَلٰى الْعَوَالِمِ فِي الإِعْلَانِ وَالإِسْرَارِ، فَائِضُ  
الْبَرَكَاتِ عَلٰى الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ عَدَدُ خَلْقِ اللّٰهِ بِدَوَامِ اللّٰهِ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ.

(١) فِي (ن): «الْقَدِيرُ».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٢٧)، و«المعجم الصغير» (٩٨٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومن طريقه: القضاوي في «مسند الشهاب» (٧٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٠٣).

قال الطبراني: «لم يره عن الحسن إلا عبد القدس، تفرد به ولده عنه».

قال الهيثمي في «مجامع الزواائد» (٨/٩٦): «وكلاهما ضعيف جداً».

أَمَّا بَعْدَ:

فَهَذَا أَيُّهَا الطَّالِبُ الرَّاغِبُ - مَا يَتَعَلَّقُ بِالاستخارةِ الْمُعْرُوفَةِ، الَّتِي تُعْمَلُ لِأَمْرٍ مُعَيَّنٍ إِذَا هُمْ بِهِ، وَالْإِسْتِخَارَةِ الَّتِي يَصْلِيهَا أَهْلُ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ لِأَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مُثْلِهِ مِنْ يَوْمٍ آخَرَ، وَبِيَانِ أَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي السُّنْنَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَجْدُ الْفِيروزَابَادِيُّ، وَتَبَعَهُ الشَّرِيفُ السَّمْهُودِيُّ<sup>(١)</sup> رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

\* \* \*

(١) سيدرك المصطفى نصَّ كلامهما في هذه الرّسالة. والسمهودي (٩١١ - ٨٤٤هـ): علي بن عبد الله بن أحمد، الشريفي، يصل نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، القاهري الشافعي نزيل الحرمين، مؤرخ المدينة ومتفيها، وله تصانيف منها: «جواهر العقدتين»، و«اقتفاء الوفا بأخبار المصطفى»، و«خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«طيب الكلام».

انظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٢٨٠ / ٢)، و«الضوء اللامع» (٥ / ٢٤٧) كلاماً للسحاوي، و«سلم الوصول» لكاتب جلبي (٣٦٨ / ٢)، و«شندرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ٧٣).

### [الداعي لتأليف هذه الرسالة]

دعا إلى ذلك اعتراض الشّيخ ابن حجر الهيثمي<sup>(١)</sup> في «التحفة»<sup>(٢)</sup> على الإمام السُّهُروردي قُدْس سُرُّه في «عوارف المعرف»<sup>(٣)</sup> بأنَّ الاستعاذه والاستخارة اللتين ذكرهما في «العوارف» لا أصل لهما في السنّة.

(١) ابن حجر الهيثمي (٨٩٩ - ٩٧٤هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي - نسبة إلى محله الهيثم من إقليم الغربية بمصر - المككي المصري، مفتى الشافعية، كان إماماً متقدناً حافظاً، برع في علوم متعددة، وله تصانيف كثيرة منها: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«شرح العباب»، و«شرح الشمائل»، وغيرها. انظر: «سلم الوصول» لكاتب جليبي (١ / ٢٣٠)، و«شدرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ٥٤٢).

تبنيه: ابن حجر الهيثمي - بالباء - ويقال له: المككي، وهو غير الحافظ نور الدين الهيثمي - بالباء -

(ت: ٨٠٧هـ) المتقدّم عليه، صاحب «مجمع الروائد»، شيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وجاء على الصواب في (أ)، وفي (ش) و(ن): «الهيثمي» هنا وفي مواضع أخرى.

(٢) انظر كلامه في «تحفة المحتاج» (٢ / ٢٣٨)، وسيذكره المصنف في هذه الرسالة.

(٣) السُّهُروردي (٥٣٩ - ٦٣٢هـ): شهاب الدين أبو حفص، وقيل: أبو نصر، وقيل: أبو عبد الله، عمر بن محمد بن عبد الله بن عبد الله عموميه، ينتهي نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان فقيهاً شافعياً المذهب شيئاً صالحاً ورعاً كثير الاجتهاد في العبادة والرياضة وتخرج عليه خلق كثير من الصوفية في المجاهدة والخلوة، قدم بغداد فاستوطنه، وكان له فيها مجلس وعظ، كما تولى بها عدة ربط للصوفية، من مصنفاته: «عوارف المعرف» وهو أشهرها، و«بغية البيان في تفسير القرآن»، و«المناسك»، و«رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية».

انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣ / ٢٩٠)، و«تاريخ إربيل» لابن المستوفي (١ / ١٩٢)،

و«عقود الجمان» للموصلي (٤ / ١٩٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣ / ٤٤٨)، و«تاريخ

الإسلام» للذهبي (١٤ / ٧٨)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨ / ٣٣٨).

وسَمَّيْتَهَا بِ:

## «الإِسْفَارُ عَنْ أَصْلِ اسْتِخَارَةِ أَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»

وَهُوَ مَرْتَبٌ عَلَىٰ: مَقْدِمَةٍ، وَمَقَاصِدٍ، وَخَاتَمَةٍ.

\* \* \*

أما المقدمة فيها تنبهات:

### الأول

في الأمور التي هي محل الاستخارة

اعلم أنَّ ما من شأنه أن يُراد ينقسم أولاً إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يُعلم كونه خيراً قطعاً، كالواجب المضيق.

الثاني: ما يُعلم كونه شرًّا قطعاً، كالمحرم المجمع على تحريميـه الذي لا رخصة في فعله إذ ذاك.

الثالث: ما لا يُعلم على القطع خيريته ولا شريته في وقت مخصوص، كالواجب الموسوع، والمندوب المضيق الذي يعارضه مندوب آخر في ذلك الوقت من غير ظهور رجحان لأحدهما، والمباحات كلها.

ولمَّا كان معنى الاستخاراة طلب خير الأمرين: من الفعل في وقت معين أو تركه فيه = لم يكن الواجب المضيق ولا الفعل المحرم المذكور محل للاستخاراة؛ لأنَّ الأول لا رخصة في تركه، والثاني لا رخصة في فعله، فالأول خير قطعاً، والثاني شر قطعاً.

فلم يبق ما يكون محل للاستخاراة<sup>(١)</sup> إلَّا فعل الواجب الموسوع، والمندوبيـن المذكورين، والمباح<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ن): «لك استخارة».

(٢) وجعله غيره منحصراً في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أحهما يبدأ به ويقتصر عليه، نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٨٤ / ١١) عن ابن أبي جمرة في قوله عليه السلام في حديث الاستخارـة: «في الأمور كلها».

فالمراد من «الأمور» في حديث جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلّها»<sup>(١)</sup>: هي الأمور التي هي محل للاستخارة، لا مطلقاً، إما لأنّ (ال) للعهد، أو هو عامٌ مخصوصٌ<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»: في قوله: «في الأمور كلّها»: يتناول العموم العظيم من الأمور والحقير، فربّ حقيرٍ يتربّ عليه الأمر العظيم<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وقال الشّيخ ابن حجر الهيثمي في «حاشية الإيضاح»: يلحق بالعزم على الحجّ: العزم على كلّ واجبٍ أو مندوبٍ موسعٍ، بل ينبغي ندب الاستخارة حتى في المباح. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وذلك لأنّ مقتضى هذا الاعتناء التّامّ من النبي ﷺ بالاستخارة المفهوم من حديث جابر: «كما يعلّمنا السّورة من القرآن»: هو أنّ العبد إذا استخار الله في الأمور كلّها لا يختار الله له منها إلّا ما هو للعبد فيه الخير، كما يوضّحه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند أحمد مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخارة الحق والرضي بقضاءائه، وشقاوة ابن آدم في ترك الاستخارة وعدم الرّضي بقضاء الحق»<sup>(٥)</sup>، كذا أورده المجدُ في «سفر السّعادة»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٢) في (ن): «مخصوص».

(٣) في (أ) و(ش): «أمر عظيم». وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤).

(٤) انظر: حاشية ابن حجر الهيثمي على «الإيضاح في مناسك الحج» للإمام النووي، المسمّاة: «من الفتاح شرح حقائق الإيضاح» (ص: ١٩).

(٥) لفظ الإمام أحمد أقرب إلى اللفظ الآتي الذي أورده المصنف عن السيوطي.

(٦) انظر: «سفر السّعادة» للفيروزابادي (ص: ١٠١).

ولفظه عند الترمذى والحاكم عن سعد رضي الله عنه: «من سعادة ابن آدم استخارته الله، ومن سعادة المرأة رضاه بما قضى الله، ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارته الله، ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضى الله»<sup>(١)</sup>، كذا أورده الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله في «جامعه»<sup>(٢)</sup>.

وكلما كان سعادة ابن آدم في استخارة الحق كان جميع حركاته وسكناته في الخير إذا استخار الله في جميعها، ولهذا قال عليه السلام: «ما خاب مَنْ استخار...» الحديث<sup>(٣)</sup>; إذ لو خاب مستحيّر لم تكن سعادته في استخارة الحق على الإطلاق، لكن سعادته في الاستخارة؛ لحديث سعيد السابق، وإسناده حسن كما في «فتح الباري»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٤)، والترمذى (٢١٥١)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٠٣)، وقال الترمذى: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المدينى، وليس هو بالقوى عند أهل الحديث». وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٨٤ / ١١): «أخرجه أحمد وسنه حسن وأصله عند الترمذى».

وله طريق آخر من غير طريق محمد بن أبي حميد، فقد تابعه عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمد، رواه البزار في «مسنده» (١٠٩٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠١)، ورجحه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠٤ / ٢) على رواية الترمذى فقال: «وهذا المتن وإن أخرجه الترمذى فإن في طريقه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف، وطريق أبي يعلى أولى منها». لكن قال محققون «المسند»: «وعبد الرحمن لين منكر الحديث، ومتابعته لابن أبي حميد لا يفرج بها».

(٢) انظر: «الجامع الصغير» للسيوطى (١٢٠٧٩).

(٣) تقدم تحريرجه في المقدمة.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وقد نقلنا كلامه عند تحرير الحديث.

فما خابَ مستخِيرٌ، فقوله ﷺ: «ما خابَ مَنِ استخارَ...» الحديث الذي رواه الطَّبرانيُّ عن أنسٍ رضي الله عنه، وإن كان ضعيفاً للإسناد، كما قال الحافظ ابن حجر حيث قال في «فتح الباري»: حديث أنسٍ رفعه: «ما خاب من استخار...» الحديث، أخرجه الطَّبرانيُّ في الصَّغِير بسندٍ واهٍ جداً. انتهى<sup>(١)</sup>.

لكنَّ ضعفه من جُبُرٍ بشواهده التي منها حديث سعيد السَّابق، الذي قال: «إسناده حسن» كما مرَّ؛ إذ تبيَّن أنَّ كون سعادة العبد في استخاراة الحق يُستلزم ألا يخيب مستخِيرٌ، وبالله التَّوفيق.

ولِنُسُقْ سند الطَّبرانيُّ قال الطَّبرانيُّ في «الصَّغِير»: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان بن حمَّاد بن سليمان بن الحسن بن أبيان بن النعمان بن بشير الأنباري بدمشق، حدَّثنا عبد القُدوسٍ بن عبد السلام بن عبد القُدوس، حدَّثني أبي، عن جدي عبد القُدوس بن حبيب، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا خَابَ مَنِ استخارَ، وَلَا نَدَمَ مَنِ استشارَ، وَلَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ». ثم أخرج بإسناده هو حديثاً آخر.

ثم قال في آخرهما: لم يروهُما عن الحسن إلَّا عبد القُدوس، تفرَّد بهما ولده عنه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «تخریج أحاديث الأذكار»: أخبرني الزَّین عمرُ بن محمد بن أحمد بن سليمان<sup>(٣)</sup>، وكتب إلينا أحمد بن خليل من بيت المقدس،

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ١٨٤).

(٢) انظر: «المعجم الصَّغِير» للطَّبراني (٩٨٠)، و(٩٨١).

(٣) في (ن): «سلمان».

كلاهما عن أبي محمد بن الحسين الأنصاري قال أحمد: سماعاً، أنا إبراهيم بن خليل، أنا يحيى بن محمود، أنا محمد بن أحمد وفاطمة بنت عبد الله قالا: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، أنا سليمان بن أحمد بن أيوب. هو الطبراني، ثم ساق سنته والحديث كما مرّ.

ثم قال: قلْتُ: وعبد القدس بن حبيب ضعيف جدًا. انتهى.

رويناه عن شيخنا الإمام سيدي صفي الدين أحمد بن محمد المقدسي الدجاني المدنبي الأنباري المعروف بالقشاشي قدس سره، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشناوي ثم المدنبي، عن الشمس محمد بن أحمد الرملي، عن القاضي ذكرياء، عن الحافظ ابن حجر بسنده السابق.

\* \* \*

[تقوية حديث: «ما خاب من استخار...» بشهاده]

قلْتُ: السَّنَدُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَكَنَّهُ يَتَقَوَّى بِشَوَاهِدِهِ فِي قِطْعَةِ الْثَّلَاثِ:

أَمَّا الْقِطْعَةُ الْأُولَى: فَقَدْ مَرَّ مِنْ شَوَاهِدِهِ مَا فِيهِ الْكَفَايَةُ.

وَأَمَّا الْقِطْعَةُ الثَّانِيَةُ: فَمَنْ شَوَاهِدَهُ مَا فِي الْجَامِعِ لِلصَّيْوَاطِيِّ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاورَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَهَ اللَّهُ لِأَرْشِدِ أَمْوَرَهُ». عَزَاهُ الْطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأُوْسَطِ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِسْتَرِشدُوا الْعَاقِلَ تَرْشِدُوا، وَلَا تَعْصُوهُ فَتَنْدِمُوا». عَزَاهُ إِلَى الْخَطِيبِ فِي «رَوَاهُ مَالِكٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٤٩٨)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (١٢٦٤)، والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٣٣)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن النضر بن عربى إلا ابن علاته، تفرد به: عمرو بن الحصين».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٦ / ٨): «فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٣٢٧٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (١٨١٨)، والحديث روى من طرق لا يصح منها شيء، فقد رواه القضايعي في «مسند الشهاب» (٧٢٢)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٢٤٣)، والدارقطني في «غرائب مالك» - كما في «لسان الميزان» (٤ / ٣١) - وقال: «هذا حديث منكر».

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢١٩ / ٢) ترجمة سليمان بن عيسى بن نجح السجزي من طريق المترجم المذكور، وقال: «غير صحيح»، وسليمان بن عيسى بن نجح السجزي، قال عنه ابن عون وغيره: هالك. قال الجوزجاني: كذاب مصرح. قال أبو حاتم: كذاب. قال ابن عدي: يضع الحديث، له «كتاب تفضيل العقل» جزآن».

ورواه الحارث في «مسنده» (٨٣٩) من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنته داود بن المحبر، ضعيف، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انظر: «ديوان الضعفاء» للذهبى (ص: ١٢٧).

وعن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ، وَالْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمِنٌ». عزاه إلى العسكري في «الأمثال»<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أنَّ مَنْ وَفَقَهُ اللَّهُ لِأَرْشِدِ أَمْوَارِهِ وَكَانَ مُعَانًا مِنْ عَنْدِهِ تَعَالَى مَا نَدَمَ.

ومنها: ما رويناه بالسند السابق إلى الحافظ ابن حجر في «تخریج أحاديث الأذكار» في (المجلس السبعين بعد الخامس منه)، قال: قرأتُ على أبي بكر بن أبي عمر بن أحمد الحموي الأصل، عن جده أبي عبد الله محمد بن إبراهيم سماعًا، أنا مكي بن علان في كتابه عن الحافظ أبي طاهر السلفي، أنا أبو غالب الباقلاني، أنا أبو العلاء الواسطي، أنا أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن، أنا أبو الخير العبيسي، أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا حماد بن سلمة، عن السري - هو ابن يحيى - عن الحسن - هو البصري - قال:

---

وروى الخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد» (٣٦٥ / ٨) عن الدارقطني قوله: «كتاب العقل وضعه أربعة؛ أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحرر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي ر جاء، فركبه بأسانيد آخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتاى بأسانيد آخر».

ورواه الخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد» (٢٠ / ١٧) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: «وهذا الحديث رواه كلهم ثقات، والحمل فيه على عمر بن أحمد البغدادي فإنه منكر المتن».

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٧٤٢٤)، وكذا عزاه السحاوي في «المقاديد الحسنة» (ص: ٦٠٤) إلى العسكري.

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في سياق حديث، رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ٣٧٠)، وابن عساكر في «تاریخ دمشق» (٥٨ / ٤١٠).

ولشطره الثاني: «والمستشار مؤمن» شواهد كثيرة منها رواه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذى (٢٨٢٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذى: «حديث حسن».

وَاللَّهُ مَا اسْتَشَارَ قَوْمٌ قُطُّ إِلَّا هُدُوا لِأَفْضَلِ مَا بِهِ حُضُورُهُمْ. ثُمَّ تَلَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُوَرَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].<sup>(١)</sup>

قال الحافظ: هذا موقوف عن الحسن، وسنه حسن، أخرجه الطبراني في التفسير من طريق إيس بن دغفل - بمعجمة وفاء وزن جعفر - عن الحسن، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عمرانقطان عن الحسن بنحوه، وقال فيه: إِلَّا عَزَّمَ اللَّهُ لَهُمْ بِالرُّشْدِ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ هُدِيَ لِأَفْضَلِ مَا بِهِ حُضُورُهُ، وَعَزَّمَ اللَّهُ لَهُ بِالرُّشْدِ مَا يَنْدِمُ.  
وَتَلَوُّتُهُ الْآيَةُ اسْتَشَهَادُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ ذَكَرَهُ فِي سِيَاقِ الشَّنَاءِ عَلَيْهِمْ،  
فَلَوْلَمْ يَكُنْ التَّشَاؤُرُ بَيْنَهُمْ مُتَضِّمِنًا لِهَدَايَتِهِمْ إِلَى الأَفْضَلِ وَالْأَرْشَدِ لَمْ يَذْكُرْهُ  
فِي سِيَاقِ الشَّنَاءِ.

ولهذا ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: ما رأيْتُ أحداً قطُّ  
أكثَرَ مشاورَةً لأصحابه من رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>. أسنده الحافظ ابن حجر في «تخریج  
الأذكار»، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَشَاءُوْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(١) بهذا السندي رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٨).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٠١ / ٣). قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٤٠ / ١٣): «أخرجه البخاري في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسندي قوي».

ورواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٢٧٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١١٦).

(٣) رواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٨)، والإمام الشافعي في «الأم» (٩٥ / ٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٣٠٣) من طريق الشافعي.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩٢٨)، وابن حبان في «صحيحة» (٤٨٧٢) ضمن حديث الفتح. وعلقه الترمذى (١٧١٤).

ثم حديث الحسن شاهد لحديث ابن عباس عند الطبراني السابق، فينجبر به ضعفه<sup>(١)</sup>.

وبالسند إلى الحافظ ابن حجر في «تخریج الأذکار» قال: قرأت على أم يوسف بنت محمد بن عبد الهادي الصالحية بها، عن أبي نصر الفارسي، أنا عبد الحميد بن عبد الرشید في كتابه، أنا جدي لأمي أبو العلاء الحافظ، أنا الحسن بن أحمد، أنا أبو نعيم الحافظ، أنا الطبراني في «الأوسط»، ثنا موسى بن ذكرياء، ثنا عمرو بن الحصين، ثنا محمد بن عبد الله بن علامة - بضم المهملة وتحقيق اللام ثم مثلثة - ثنا النضر بن عربي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد أمراً فشاور فيه امرأً مسلماً وفقه الله لأرشد أموره». قال الطبراني: لم يروه عن النضر إلا ابن علامة، تفرد به عمرو بن الحصين<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: وهو ضعيف جداً، وفي شيخه، وشيخ شيخه، والراوي عنه مقال. انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: لكنه يتقوى بشواهده التي منها ما مر<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا قال، وهذا غريب منه كيف يجبر حديثاً منكراً شديداً لضعف بقول تابعي!

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٣)، ورواه ابن حبان في «المجرودين» (٢/٢٧٩) في ترجمة ابن علامة، وقال فيه: «كان من يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الأئمّات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدر فيه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٩٦): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «تخریج أحادیث الأذکار».

(٤) قد علمت أن سندًا في هذه الطامات لا يصلح لأن يتقوى، والله أعلم.

وفي «الدر المنشور» للحافظ السيوطي في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُوَّرَى بَنِيهِمْ﴾ [الشوري: ٣٨]: عزاه إلى عبد بن حميد والبخاري في «الأدب» وابن المنذر عن الحسن بلطفه: ما تشاور قومٌ قطٌ إِلَّا هُدُوا، وأُرْشِدَ أُمُّهُمْ، ثُمَّ تلا: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُوَّرَى بَنِيهِمْ﴾ [الشوري: ٣٨]<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما أخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاعَرَ فِيهِ وَقَضَى هُدًى لِأَرْشَدَ الْأُمُورَ». انتهى<sup>(٢)</sup>.  
إلى غير ذلك.

وأما القطعة الثالثة: فيشهد له ما في «الجامع الكبير» أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه: «مَا عَالَ مَنْ اقْتَصَدَ». عزاه للإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٣)</sup>.  
وعن طلحة رضي الله عنه: «مَنْ اقْتَصَدَ أَغْنَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَوَاضَعَ رَفَعَهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَجْبَرَ قَصَمَهُ اللَّهُ». عزاه للبزار<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الدر المنشور» للسيوطى (٣٥٧/٧)، وقد تقدم قريباً تخریج هذا الأثر.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٢)، وقال: «لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ».

(٣) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٥٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (١١٨٨٥).

والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١١٨)، و«المعجم الأوسط» (٥٠٩٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٥٢): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير والأوسط، وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهمجي، وهو ضعيف».

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٧٣٣)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (١٢٢٤٣).

والحديث رواه البزار في «مسنده» (٩٤٦)، وقال: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ بِرَوْيِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ نَسْمَعْ إِلَّا مِنْ عُمَرَانَ بْنَ هَارُونَ».

قال العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء» (٢/٨٩٧): «رواه البزار، وشيخه فيه عمران بن هارون البصري قال الذهبي: شیخ لا یعرف حاله أتی بخبر منکر؛ أي: هذا الحديث».

وعن جرير: «الرّفُقُ بِهِ الزَّيادَةُ وَالْبَرَكَةُ، وَمَنْ يُحَرِّمُ الرّفُقَ يُحَرِّمُ الْخَيْرَ». عزاه للطبراني<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها: «إذا أراد الله بعيد خيراً رزقهم الرفق في معاشهم، وإذا أراد بهم شرّاً رزقهم الخرق في معاشهم». عزاه للبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك، والله أعلم.

\* \* \*

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (٦٩٠٣). والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨/٨): «رواه الطبراني، وفيه عمر بن ثابت وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (٦٩٠٣). وال الحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٤١).

ورواه أيضًا معمراً بن راشد في «جامعه» (٢٠٢١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «ما كان الرفق في قومٍ قط إلا نفعهم، ولا كان الخرق في قومٍ قط إلا ضرّهم».

ورواه معمراً بن راشد في «جامعه» (١٩٥٣٨) عن الزهرى يرفعه، ولفظه: «عن الزهرى، أن النبي ﷺ قال لعائشة: إن الله إذا أراد بقوم خيراً رزقهم الرفق في معيشتهم، وإذا أراد الله بهم سوءاً أو غير ذلك سلط عليهم الخرق في معيشتهم».

وأصله عند مسلم (٢٥٩٤) بلفظ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه».

## التَّنْبِيهُ الثَّانِي

### في سرد بعض أحاديث الاستخاراة

وبالسَّنْدِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَمْرَاءَ، بِأَسَانِيدِهِ التِّي مِنْهَا:

عَنِ النَّجَمِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَمْوَيِّ، عَنِ الْحَجَّارِ، عَنِ الزَّبِيدِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَقْتِ، عَنِ الدَّاؤِدِيِّ، عَنِ السَّرَّخِسِيِّ، عَنِ الْفِرَبِرِيِّ، عَنِ رَئِيسِ الْحَفَاظِ الْمُتَقَنِّينَ<sup>(١)</sup> الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيِّ - شَكَرَ اللَّهُ سَعِيهِ - أَنَّهُ قَالَ فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى) مِنْ «صَحِيحِهِ»: ثَنَا قُتْبَيْهُ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ أَبِي الْمَوَالِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأَمْوَارِ كُلِّهَا، كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحْدُوكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلٍ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شُرُّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلٍ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حِيثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ»، قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ فِي (كِتَابِ الدَّعَوَاتِ)، (بَابِ الدُّعَاءِ عِنْدِ الْاسْتِخَارَةِ): حَدَّثَنَا مُطَرْفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبْوَ مُصَبِّعٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنَ بْنُ أَبِي الْمَوَالِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَنْكَدِرِ، عَنْ

(١) فِي (ن): «الْمُتَقَنِّينَ»، وَلِعُلُلِ الصَّوَابِ: «الْمُتَقَنِّينَ».

(٢) رواه البخاري (١١٦٦).

جابر بن عبد الله رضي الله عنهمما قال: كان النبي ﷺ يعلمُنا الاستخارَةَ في الأمورِ كُلّها، كَسْوَرَةً<sup>(١)</sup> من القرآن: «إِذَا هَمَ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكعْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِرُكَ...». وساق الدُّعَاءَ، وقال في آخرِه: «ثُمَّ رَضَّنِي بِهِ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وقال في (كتاب التوحيد) في (باب قوله تعالى: ﴿فَلْ هُوَ الْفَارِدُ﴾ [الأنعام: ٦٥]): حَدَثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمَنْذِرِ<sup>(٣)</sup>، حَدَثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا بْنَ الْمَنْكَدِرَ يَحْدُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرْنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَمِيُّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الْإِسْتِخْرَةَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهَا كَمَا يَعْلَمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَ أَحْدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِرُكَ بِعِلْمِكَ - إِلَى «عَلَامِ الْغُيُوبِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْعَظِيمُ» - اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ - ثُمَّ تَسْمِيهِ بِعِينِهِ - خَيْرًا لِي فِي عَاجِلٍ أَمْرِي وَآجِلِهِ - قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلٍ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرُفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حِيثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وقد أفصح عبد الرحمن بن أبي الموالى بالواقع في حال تحمله، ولم يتصرّف فيه بأن يقول: (حدثني)، ولا: (أخبرني).

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «البخاري»: «كالسورة».

(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «المنكدر»، والتوصيب من «صحيف البخاري».

(٤) في (ن): «و».

(٥) رواه البخاري (٧٣٩٠).

وساق الكلام إلى أن قال: وتقديم حديث الباب في (صلاة الليل) وفي (الدعوات) من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي المواتي، ذكره في كلّ منهما بالعنونة، قال: (عن محمد بن المنكدر)، لم يقل: (سمعتُ)، ولا: (حدثنا)، وكذا أخرجه الترمذى والنسائيُّ، وهو جائزٌ لأنَّها صيغة محتملة، فأفادَتْ هذه الرواية تعينَ أحد الاحتمالين، وهو التصریح بسماعِه، ولهذا نزل فيه البخاريُّ درجة؛ لأنَّه عنده بواسطَةٍ واحدةٍ عن عبد الرحمن، وهنا وقعَ بينَه وبينَ عبد الرحمن اثنان، لكن سهلَ عليه النزول تحصيل فائدةِ الاطلاع على الواقع، وفيها تصریح عبد الرحمن بالسماع في موضع العنونة، فأمنَ ما يخشى من الانقطاع الذي تحتمله العنونة.

وقد وقع لي من رواية خالد بن مخلدٍ، عن عبد الرحمن قال: سمعتُ ابن المنكدر يحدُث عن جابرٍ، أخرجه ابن ماجةٌ<sup>(١)</sup>.

وأحاديث من شيوخ البخاريٍّ، فيحتمل ألا يكون سمع منه هذا الحديث، مع أنه لم يصرّح بما صرّحت به الرواية النازلةُ من تسمية المقصود بالتّحدیث، وهو عبد الله بن الحسن. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وعبد الله هذا هو ابن الحسن بن الحسن<sup>(٣)</sup> بن عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنهم، وهو من التابعين، روى عن عم جده<sup>(٤)</sup> عبد الله بن جعفر، وله رواية عن أمّه

(١) رواه ابن ماجه (١٣٨٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٧٦).

(٣) في النسخ الثلاث: (الحسين)، والمثبت من «فتح الباري» وكتب التراجم كـ«التقريب» وـ«التهذيب».

(٤) كما في النسخ الثلاث والمطبوع من «فتح الباري»، والصواب: «عن ابن عم جده»، وكذا جاء على الصواب في «التهذيب». فجده هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله هو ابن جعفر بن أبي طالب، فالحسن وعبد الله أبناء عمومة.

فاطمة بنت الحسين وعن غيرها، ماتت في حبس المنصور سنة (١٤٣)<sup>(١)</sup>. كذا في «فتح الباري».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: قال الترمذى بعد أن أخرجه: حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلّا من حديث ابن أبي الموالى، وهو مدنى ثقة، روى عنه غير واحد، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ: قلت: وجاء أيضًا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر:  
فحديث ابن مسعود أخرجه الطبرانى، وصححه الحاكم.

و الحديث أبى أيوب أخرجه الطبرانى، وصححه ابن حبان والحاكم.

و الحديث أبى سعيد وأبى هريرة أخرجهما ابن حبان في «صحيحه».

و الحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبرانى عن<sup>(٣)</sup> إبراهيم بن أبى عبلة، عن عطاء عنهما. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى في «المعجم الصغير»:  
ثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي الحمصي بحمص، ثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي، ثنا إسماعيل بن عياش، عن المسعودي، عن الحكم بن عتبة وحماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود قال:  
كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا أراد

(١) في النسخ الثلاث: «١٣٤»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «جامع الترمذى» الحديث (٤٨٠).

(٣) في (ن): «من طريق».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وسيأتي المصنف بيان ما ذكره الحافظ ابن حجر من الأحاديث الشواهد.

أَحْدُوكُمْ أَمْرًا فَلِيقلُّ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقِدُكَ بِقَدْرِ تَكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، إِنَّكَ تَقْدِرُ لَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ لَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْأَمْرِ خَيْرٌ<sup>(١)</sup> فِي دِينِي وَدُنْيَايِّ وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدِرْهُ لِي، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ خَيْرًا لِي، فَسَهَّلْ لِي الْخَيْرَ حِيثُ كَانَ، وَاصْرَفْ عَنِّي الشَّرَّ حِيثُ كَانَ، وَرَضِّنِي بِقَضَائِكَ». لَمْ يَرُوهُ عَنِ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَسْعُودِيُّ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

رَوَيْنَا بِالسَّنْدِ السَّابِقِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى الطَّبَرَانِيِّ.

منها: عن فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي، عن محمد بن عبد الحميد، أنا إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العز، قال: قرئ على فاطمة بنت أبي الحسن ونحن نسمع، عن فاطمة الجوزذانية سمعاً قالت: أنا أبو بكر بن ريدة<sup>(٣)</sup>، أنا أبو الفاسد اللخمي هو الطبراني - ذكره.

وقال العلامة أبو محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي في شرحه للبخاري المسماً «عمدة القاري»: وأما حديث ابن مسعود فآخرجه الطبراني في «الكبير» من روایة صالح بن موسى الطلحي<sup>(٤)</sup>، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: علمنا رسول الله ﷺ الاستخاراة فقال: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقلّ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِرُكَ بِعِلْمِكَ...»، ولم يقل: «العظيم». وقال: «فإن كان هذا الذي

(١) في (ن): «خير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (ن): «زيد».

(٤) في النسخ الثلاث: «مدنس الطائي» بدل: «موسى الطلحي»، والتوصيب من «المعجم الكبير» و«عمدة القاري».

أُريدُ خيراً<sup>(١)</sup> في ديني وعاقبة أمري في سرّه لي، وإنْ كانَ غيرُ ذلك خيراً لي<sup>(٢)</sup> فاقدِرْ لِي الخيرَ حيثُ كانَ» يقولُ: «ثُمَّ يعزم»<sup>(٣)</sup>. ورواه الطبراني<sup>(٤)</sup> من طرقٍ أخرى. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وبه إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي رحمه الله تعالى، في كتابه «موارد الظمان» إلى زوائد ابن حبان» قال: (باب الاستخارة) أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا يونس بن عبد الأعلى<sup>(٦)</sup>، ثنا ابن وهب، أخبرني حيوة: أنَّ الوليد بن أبي الوليد أخبره: أنَّ أويوب بن خالد بن أبي أويوب<sup>(٧)</sup> الأنباريَ حدَّثه عن أبيه، عن جده أبي<sup>(٨)</sup> أويوب رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اكتُمُ الخطبةَ، ثمَّ توضَّأْ فأحسِنْ وضوءَكَ، ثمَّ صَلِّ ما كَتَبَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ احْمَدْ رَبَّكَ وَمَجَدْهُ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فلانةً - تسمِّيها باسمها - خيراً في ديني ودنياي وأخرتي فاقدرْها لي، وإنْ كانَ غيرُها خيراً لي منها في ديني ودنياي وأخرتي فاقضِ لي ذلك»<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ش): «خيراً لي».

(٢) «لي» ليس في (ش).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٠١٢).

(٤) كذا في النسخ الثالث، وفي «عمدة القاري»: «طريق».

(٥) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/٢٢٢).

(٦) في النسخ الثالث: «عبد الله»، تبعًا لـ«موارد الظمان»، والتصويب من «صحيف ابن حبان».

(٧) في النسخ الثالث: «أبي الوليد»، والتصويب من «صحيف ابن حبان»، وـ«موارد الظمان».

(٨) في (ن): «عن أبي أويوب».

(٩) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٥). وسيأتي تتمة تخرجه والكلام عليه قريباً.

أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ [بْنِ عُمَرَ] <sup>(١)</sup> بْنِ عَطَاءَ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَلِيقلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقَدْرِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا [لِلْأَمْرِ الَّذِي يَرِيدُ] <sup>(٢)</sup> خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدُرْهُ لِي وَيُسَرْهُ لِي وَأَعْنِي عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا - لِلْأَمْرِ الَّذِي يَرِيدُ - شَرًّا لِي فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاصْرِفْهُ عَنِّي، ثُمَّ اقْدُرْهُ لِي الْخَيْرَ أَيْنَمَا كَانَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» <sup>(٣)</sup>.

أَخْبَرَنَا الْحَسِينُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيُّ، ثَنَا حَمْزَةُ بْنُ طِلْبَةَ، ثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلَةَ، ثَنَا أَبُو الْمَفْضَلَ <sup>(٤)</sup> بْنُ الْعَلَاءَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَلِيقلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقَدْرِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا خَيْرًا لِي فِي دِينِي، وَخَيْرًا لِي فِي مَعِيشَتِي، وَخَيْرًا لِي فِي عَاقِبَةِ أَمْرِي، فَاقْدُرْهُ لِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ خَيْرًا لِي فَاقْدُرْهُ لِي الْخَيْرَ حِيثُ كَانَ وَرَضَّنِي بِقَدْرِكَ» <sup>(٥)</sup>.

(١) «ابن عمرو» من مصدرى التخريج.

(٢) ما بين معکوفتين من مصدرى التخريج.

(٣) رواه ابن حبان في «صحیحه» (٨٨٥)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٦). وسيأتي تتمة تخريجه والكلام عليه قريباً.

(٤) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتوصيب من مصدرى التخريج.

(٥) رواه ابن حبان في «صحیحه» (٨٨٦)، وانظر: «موارد الظمان» للهیشمي (٦٨٧).

قال أبو حاتم - وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة (٤٤٠)<sup>(١)</sup> - أبو المفضل<sup>(٢)</sup> اسمه شبل، مستقيم الأمر في الحديث. انتهى نقل «موارد الظمان»<sup>(٣)</sup>.

وعزا الحافظ السيوطي حديث أبي أيوب إلى الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني وأبي نعيم والبيهقي والضياء المقدسي في «المختارة» وابن عساكر<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهر من سوق سند ابن حبان أنه رواه من طريق شيخه ابن خزيمة.

(١) وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة (٤٤٠) من (ن).

(٢) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتوصيب من مصدري التخريج.

(٣) انظر: «موارد الظمان» للهيثمي (٦٨٧ - ٦٨٥) (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٢٦٩).

والحديث رواه الإمام أحمد في «المسنن» (٢٢٥٩٦)، وابن خزيمة في «صححه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صححه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١١٨١، ٢٦٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٠١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٤٢٤)، والبيهقي في «ال السنن الكبرى» (١٣٩٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤ / ١٦)، وذكره الضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٢٠٤٤)، ولم أقف عليه في «الأحاديث المختارة» له.

قال الحاكم: هذه سُنّة صلاة الاستخارة عَزِيزَةٌ تَفَرَّدُ بها أهل مصر، ورواته عن آخرهم ثقافتُ، ولم يُخْرِجَاه.

قلت: أبيوب بن خالد قال الحافظ في «التقريب»: فيه لين. وخالد بن أبي أيوب الأنباري ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٢٢ / ٣) ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولم يوثقه غير ابن حبان. انظر: «الثقات» (٤ / ١٩٨).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشهادته».

وعزاً حديث أبي سعيد الخدري إلى ابن أبي الدنيا وأبي يعلى وابن حبان  
والبيهقي والضياء<sup>(١)</sup>، وعزاً أيضاً إلى الطبراني عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، واللفظ كرواية ابن  
حبان إلى: «عَلَامُ الْغَيْبِ»، وبعده: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا - مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي تَرِيدُ<sup>(٣)</sup> -  
خَيْرًا فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَيُسْرِه لِي، وَإِلَّا فَاصْرُفْهُ عَنِّي وَاصْرُفْنِي عَنْهُ، ثُمَّ  
أَقْدُرُ<sup>(٤)</sup> لِي الْخَيْرَ أَيْنَمَا كَانَ، وَلَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ». انتهى<sup>(٥)</sup>.

وعزاً حديث أبي هريرة بعد ابن حبان إلى المخلصي في «أماليه»، وابن  
النّجّار<sup>(٦)</sup>.

وبالسند إلى الشّمس محمّد الرّملي عن علي بن ياسين الطّرابلسي الحنفي،  
عن الحافظ السّخاوي<sup>(٧)</sup> أَنَّهُ قال في «كتاب الابتهاج بأذكار المسافر الحاج»: ولابن

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والبيهقي في  
«شعب الإيمان» (٢٠٢).

ورواه أيضًا الطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٤ / ٥٦). قال  
الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (أ) و(ن): «ترید لي».

(٤) في (ن): «قدر».

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

(٦) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١٢).

والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وابن المخلص في «المخلصيات» (٢٩٦٧)، وفي  
«أماليه» (٦).

ورواه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٦).

السُّنْنِي من حديث إبراهيم بن البراء بن النَّضر بن أنس بن مالك، عن أبيه، عن جده أنَّ رسول الله ﷺ قال لأنسٍ رضي الله عنه: «إذا هممتَ بأمرٍ فاستخرْ ربَّكَ فيه سبع مرَّاتٍ، ثمَّ انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك، فإنَّ الخيرَ<sup>(١)</sup> فيه». انتهى<sup>(٢)</sup>. وزاد السُّيوطي عزوه إلى الدَّيلمي في «مسند الفردوس» أيضًا<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) في (أ) و(ش): «الخبرة».

(٢) رواه ابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (٥٩٨). قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١١): «إسناده غريب، فيه من لا أعرفهم».

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي تعقبه على النووي في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٩ - ٧٠) فقال: «قال شيخنا في «شرح الترمذى»: هم معروفون، لكنَّ فيهم راوٌ معروف بالضعف الشديد، وهو إبراهيم بن البراء، فقد ذكره في الضعفاء العقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم، وقالوا: إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات، زاد ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه... فعلى هذا فالحديث ساقط، والثابت عن النبي ﷺ أنه كان إذا دعا دعا ثلاثة».

(٣) انظر: «مسند الفردوس» للدَّيلمي (٨٤٥١)، و«جامع الأحاديث» (٤٤٧٢٩).

### النَّبِيُّ الْثَالِثُ

#### في ندب الاستعانة بالصلوة في النوائب والمهمات

قال الله تعالى هادياً: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَاةِ...﴾ الآية [البقرة: ٤٥].

أطلق الصابر، ولم يقيّد بآنه على ماذ؟ ولا عن ماذا؟ فشمل الصابر بقسميه؛ أعني:

- المتعدي بـ(عن)، وهو الصابر عن المعصية.

- والمتعدي بـ(على)، بقسميه، وهو الصابر على المصيبة، والصابر على الطاعة. وكذلك أطلق الصلاة، ولم يقيّد بأمر دون أمر، فشمل مهمات العبد كلها، فالصلوة مندوب إلى الاستعانة بها عند المهمات، من حصول المرغوب، واندفاع المكروره.

فدخل صلاة الاستخارة في القسم الأول؛ أي: التي يستعان بها عند الهم بمرغوب.

ودخل صلاة الاستعادة في القسم الثاني؛ أي: التي يستعان بها عند التحفظ عن مكروره.

عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَاةِ﴾ قال: إنّهما معونتان من الله، فاستعينوا بهما. عزاه السيوطي لعبد بن حميد<sup>(١)</sup>.

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة. عزاه السيوطي لأحمد وأبي داود وابن جرير<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الدر المتشور» للسيوطى (١/١٥٩).

(٢) انظر: «الدر المتشور» للسيوطى (١/١٦٣). والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، والطبرى في «تفسيره» (١/٦١٨ - ٦١٩) واللفظ له.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/١٧٢): «أخرجه أبو داود بإسناد حسن».

وعن صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كانوا - يعني: الأنبياء - يفزعون إذا فزعوا إلى الصلاة». عزاه لأحمد والنسائي وابن حبان<sup>(١)</sup>.

وعن حذيفة رضي الله عنه: لقد رأينا ليلة الأحزاب ونحن صافون قعوداً...، وساق الحديث إلى أن قال: فرجعت إلى رسول الله ﷺ وهو مشتمل بشملة يصلّي، وكان إذا حزبه أمر صلّى...، الحديث بطوله، عزاه للحاكم - وصححه - وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأنَّ الصلاة من أقرب الوسائل إلى رضوان الله وفتح باب رحمته تعالى، فقد ورد: «ما من حالة يكون عليها العبد أحب إلى الله تعالى من أن يراه ساجداً يغفر وجهه في التراب»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الدر المثبور» للسيوطى (١٦٣ / ١). والحديث رواه بإسناد صحيح الإمام أحمد في «المسنن» (١٨٩٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٣٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٧٥). ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٨٠)، والمرزوقي في «الصلاحة» (٢٠٩)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨ / ٥٩).

(٢) انظر: «الدر المثبور» للسيوطى (٦ / ٥٧١). والحديث رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٣٢٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣ / ٤٥١ - ٤٥٤)، و«شعب الإيمان» (٢٩١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣). وصححه الحاكم. وليس عنده وعند أبي نعيم موضع الشاهد.

ورواه أيضاً أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٨٤٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٧٥). وذكر حدثاً آخر ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم، تفرد بهما عثمان بن الهيثم».

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٦٦): «عثمان هذا هو ابن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات».

قال الهيثمي في «مجامع الزوائد» (١ / ٣٠١): «رواه الطبراني في الأوسط من طريق عثمان بن =

وورد: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ سَاجِدٌ»<sup>(١)</sup>.

وورد: «إِنَّ الْمُصَلِّي لِيَقْرَعَ بَابَ الْمَلِكِ، وَإِنَّهُ مَنْ يُدْمِمْ قَرْعَ الْبَابِ يُوشِكُ أَنْ يُفْتَحَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وورد: «مَفَاتِيحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup>.

القاسم عن أبيه، وقال: تفرد به عثمان. قلت: وعثمان بن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرفع في نسبة وأبوه فلم أعرفه».

وقد نبهَ الألباني إلى أنه قد تحريف اسم (الهيثم) إلى (القاسم) عند المنذري والهيثمي، وذكر له علة أخرى وهي الراوي عنه: (محمد بن عثمان بن أبي سعيد الذراع)، فهو أسوأ حالاً منه، قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٣٠٤): «حدث عن الثقات ما لم يتبع عليه، وكان يُفْرَأُ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم، ويُقلّب الأسانيد عليه فيُفْرَأُ به... فكان يشَبهُ عليه، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، وأنثني عليه أبو خليفة؛ لأنَّه عرفه في أيامه، فسمع منه». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤ / ٧٢٤ - ٧٢٦).

قلت: ويشهد له ما بعده.

(١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه القضايعي في «مسند» (١١٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٨٦): «يحيى بن صالح الأيلبي، روى عنه يحيى بن بكير مناكير، قاله العقيلي»، وعدّ منها هذا الحديث.

ورواه أبو داود في «الزهد» (١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٩٦، ٨٨٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقعاً عليه. قال الهيثمي في «مجمع الروايات» (٢ / ٢٥٧): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٦٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٦، ٢٤٥٥). ورواه أيضاً أبو داود الطیالسي في «مسند» (١٨٩٩)، والترمذی (٤). وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه، وسلیمان بن قرم وثقة أحمد وغيره. وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، وخرج له في الصحيح. قال الحاكم: أخرج له مسلم شاهداً، وقد غمز بالغلو وسوء الحفظ جميعاً. وقال ابن حبان: رافقه غال =

والجنة مستقر الرّحمة، فالصلة مفتاح الرّحمة.

وورد: «من صلّى ركعتين لم يسأل الله تعالى شيئاً إلّا أعطاه إيه عاجلاً أو آجلًا»<sup>(١)</sup>.

يقلب الأخبار. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٣/٤٤٩ - ٤٥٠).

وقال العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء» (١/١٧٤): «رواه أبو داود الطیالسي من حديث جابر، وهو عند الترمذی، ولكن ليس داخلاً في الروایة».

قلت: لعل ذلك لأنّه جاء به كالشاهد للحديث الذي قبله: «مفتاح الصلة الظهور، وتحريمها التکبر، وتحليلها التسلیم»، فقد قال الترمذی عقب هذا الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقیل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه... وفي الباب عن جابر، وأبي سعید»، ثم ساق حديث جابر رضي الله عنه.

(١) بهذا اللفظ ذكره السیوطی كما في «جامع الأحادیث» (٧/٢٥٥) من حديث أبي الدرداء، ولفظ الطبرانی في «المعجم الأوسط» (٥٠٢٦): «ما من مسلم يذنب ذنبًا فيتوضأ، ثم يصلی ركعتين أو أربعًا، مفروضة أو غير مفروضة، ثم يستغفر الله إلّا غفر الله له»، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلّا بهذا الإسناد، تفرد به: صدقة بن أبي سهل».

ورواه أحمد في «المسنن» (٢٧٤٩٧) (٢٧٥٤٦)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثانی» (٤٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ قريب.

قال ابن حجر في «نتائج الأفکار» (٢/٣١٦): «آخرجه أحمد والطبرانی، وسنه حسن». وقريب من لفظ الأصل ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٣١)، والحارث في «مسندہ» كما في «بغية الباحث» (١٨٩) من حديث صلة بن أشیم مرسلًا، ولفظ ابن أبي شيبة: «من صلّى ركعتين لم يحدث نفسه فيما بشيء من الدنيا، لم يسأل الله شيئاً إلّا أعطاه إيه». قال البوصیری في «الإتحاف» (٢/٢٥٦): «رواه الحارث مرسلًا ورجله ثقات».

قال ابن حجر في «الإصابة» (٣/٤٦٣): «صلة بن أشیم بوزن أحمد بمعجمة وتحنانية أبو الصھباء العبدی تابعی مشهور أرسل حديثاً ذكره بن شاهین وسعید بن یعقوب في الصحابة - وذكر الحديث - وذكره في التابعين البخاری وابن أبي حاتم وابن حبان».

كما وورد: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوضوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَدَعَا رَبَّهُ، كَانَتْ دُعَوْتَهُ مُسْتَجَابَةً، مَعْجَلَةً أَوْ مَؤْجَلَةً»<sup>(١)</sup>.

وورد: «الصَّابِرُ ضِيَاءُ، وَالصَّلاةُ نُورٌ»<sup>(٢)</sup>.

وورد: «صَلَاتُ الرَّجُلِ نُورٌ فِي قَلْبِهِ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلِيُنُورْ قَلْبَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وورد: «الصَّلاةُ قُرْبَانُ الْمُؤْمِنِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٨٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه: عطاء بن عجلان وهو ضعيف». ورواه أحمد في «المسندة» (٢٧٤٩٧) بلفظ: «من تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الوضوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَتَمَهَّماً، أُعْطِاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ مَعْجَلًا أَوْ مَؤْخَرًا». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٨): «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي: لا يُعرف». وانظر تخریج الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٣) ذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٧٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٥١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «إِنْ صَلَاتُ الرَّجُلِ نُورٌ فِي بَيْتِهِ فَمَنْ شَاءَ فَلِيُنُورْ بَيْتَهُ»، في ترجمة حكيم بن خذام الأزدي، وقال: «وَهُوَ مَنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ».

لكن قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٨): «كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، مُنْكِرُ الْحَدِيثِ».

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠٣): «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

وروى بلفظ: «الصلوة نور المؤمن»، وسيأتي في تخریج الحديث الآتي.

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٢١٦) من حديث أنس رضي الله عنه، بلفظ: «إِنَّ الصَّلَاةَ...»، في ترجمة علي بن إبراهيم البصري، وقال: «رُوِيَ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْبَوَاطِيلِ»، وساق هذا الحديث ثم قال: «وَهُذَا باطِلٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ وَبِهَذَا الْلَّفْظِ، وَأَظْنَهُ أَرَادَ الَّذِي عَنْهُ الْأَسْجَحُ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ عَنْ عَيْسَى بْنِ مَيسِرَةَ (هُوَ ابْنُ أَبِي عَيْسَى) عَنْ أَبِي الزَّنَادِ عَنْ أَنْسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلَاةُ نُورٌ» =

و: «الصَّلاة قربان كُلْ تقيٌ»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «فليركع ركعتين، ثم يقول...» الحديث: هو ظاهر في تأثير الدُّعاء عن الصَّلاة. أي: لأنَّه قال: «ثم يقول» بلفظ (ثم) المفيدة للتَّراخي.

ثم قال: قال ابن أبي جمرة: الحكمة في تقديم الصَّلاة على الدُّعاء: أنَّ المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدنيا والآخرة، فيحتاج إلى قرع باب<sup>(٢)</sup> الملك، ولا شيء لذلك أنجع ولا أرجح من الصَّلاة؛ لِمَا فيها من تعظيم الله، والثناء عليه، والافتقار إليه قالاً وحالاً. انتهى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

= المؤمن» فتوهمه حفظاً فاختطاً أو تعمد في الإسناد والمتن...».

وحديث: «الصلاحة نور المؤمن» رواه ابن ماجه (٤٢١٠)، والبزار في «مسنده» (٦٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦٥٥)، وأبو سعيد الأشجع في «حدبه» (٦٦). قال أبو بصير في «مصابح الزجاجة» (٤/٢٣٩): «هذا إسناد فيه عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف».

وله طريق أخرى رواها المروزوي في «الصلاحة» (١٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٩٢)، وفيها يزيد الرقاشي ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/٤١٨).

(١) رواه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص: ١٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً. وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٠١٠) إلى القضاعي، ورمز لضعفه.

(٢) في النسخ الثلاث: «قربان» بدل «قرع باب»، والمثبت من «فتح الباري».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٨٦).

### التَّنْبِيهُ الرَّابعُ

من المقرر في محله أنَّ كُلَّ صلاة لها سببٌ متقدم على فعلها أو مقارنٌ لفعلها، فهي لا تكره في الأوقات المكرورة، وكلَّ صلاة لا سبب لها أو لها سبب<sup>(١)</sup> متأخرٌ فهي مكرورة.

ومثلوا للقسم الأول بالفائمة والكسوف والتَّحِيَّةِ.

وللثاني بصلاة التَّسْبِيحِ.

وللثالث برکعتي الاستخارة والإحرام.

قال الرَّافعِي في «العزيز» في القسم الأول: ومنها صلاة الاستسقاء، وفيها وجهان عَبَرَ عنْهُما المصنف بالتردد:

أحدهما: إنَّها تكره؛ لأنَّ الفرض منها الدُّعاء والسؤال، وهو لا يفوته بالتأخير، فأشبَهَتْ صلاة الاستخارة، وهذا هو الذي ذكره صاحب «التهذيب» وأخرون.

وأظهرهما: إنَّها لا تكره؛ لأنَّ الحاجة داعية إليها، موجودة في الوقت، ومن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضًا. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال البدر الزَّركشي في «الخادم»<sup>(٣)</sup>: وما حاوله من طرد الخلاف في صلاة

(١) «أو لها سبب» ليس في (ن).

(٢) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعِي (١ / ٣٩٨).

(٣) كتاب «خادم الرافعِي والروضَة» للزركشي، ويظهر من اسمه أنه اعتمد بكتاب «العزيز شرح الوجيز» للرافعِي، و«روضَة الطالبيين» للنووي.

ومصنفه: الإمام محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، والزركشي نسبة إلى الزركش، كلمة فارسية معربة تعني الحرير المنسوج بالذهب أو الفضة، لقب بذلك لأنَّه تعلم هذه =

الاستخارة هو قضية كلام الإمام<sup>(١)</sup>، فإنه صرَّح بأنَّها كرْكعَتِي الإحرام، ويؤيِّدُه ما أشار إليه الرَّافعِي أنَّ سببها متقدِّمٌ، فإنه التَّرْدُدُ أو العزم على المختار فيه، وذلك أمام الحاجة. انتهى.

وإنما كان تصريح الإمام بأنَّها كرْكعَتِي الإحرام مقتضيًّا لطرد الخلاف فيها؛ لأنَّ ركعتي الإحرام فيهما وجهان:

قال الرَّافعِي في «العزيز»: وهل تُتحقَّق ركعتا الإحرام بهذه الصلوات؟ - يعني: التي لها سبب متقدِّم - فيه وجهان:

أحدُهما: نعم؛ لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحجّ أو العمرة.

وأصحُّها وهو المذكور في الكتاب: لا؛ لأنَّ سببَهما الإحرام، وهو متأخِّرٌ عنهما. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال الزَّركشي في «الخادم»: تابعه في «الروضة»<sup>(٣)</sup>، وخالفه في «شرح المهدب»<sup>(٤)</sup>، فجعل عدم الكراهة هو القويُّ، ومنع قول الرَّافعِي أنَّ السبب الإحرام، وهو متأخِّرٌ، وقال: بل السبب إرادته، وهو متقدِّمٌ. انتهى.

قال الشَّيخ ابن حجر الهيثمي ثم المكيُّ في «التحفة»: وذات السبب

= الصنعة في صغره، وله مصنفات كثيرة منها: «اللائئ المنشورة في الأحاديث المشهورة»، و«شرح صحيح البخاري»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد».

(١) يقصد: إمام الحرمين، أبو المعالي الجوني.

(٢) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعِي (١ / ٣٩٨).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١ / ١٩٣).

(٤) انظر: «المجموع شرح المهدب» للنووي (٤ / ١٧٠).

المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الإحرام، وتوزع فيه بأنّ سببها إرادته لا فعله، ويُردّ بمنع ذلك، بل هو السبب الأصليُّ، والإرادة من ضروريّات وقوهه.  
انتهى<sup>(١)</sup>.

أقول - وبالله التوفيق - الذي يظهر لي أنّ ما قوّاه النّوويُّ رحمه الله في «شرح المذهب» هو القويُّ في رکعتي الاستخارة؛ لقيام الدليل عليه من الحديث الصحيح، وهو قوله عليه السلام: «إذا هم أحذكم بالأمر فليركع رکعتين...»<sup>(٢)</sup> الحديث الصحيح، فوقع الأمر بالرّکعتين جزاءً ومسبياً عن الهمّ الذي هو شرطٌ وسببٌ، فالهمّ بالأمر الذي هو العزم عليه والإرادة له هو السبب لمطلوبية الصلاة التي يُستخار بعدها.

وقول ابن حجر الهيثمي في «حاشية الإيضاح» كالصريح في ذلك، فإنه لما نقل عن النّووي تصریحه بحصولهما بالفرض والتأفل قال: واضح أنّ الكلام فيما من تقدّم همه على الشروع في الصلاة؛ لأنّه لا يخاطب بسنة الاستخارة إلا حينئذ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

فإنّه إذا تحقق كونه مخاطباً بسنة الاستخارة عند تحقق الهمّ بالأمر كان الهمّ هو السبب لمشروعية الصلاة.

ولا شكّ أنه متقدّم على الصلاة؛ إذ لا شكّ أنّ هذا الهمّ بالأمر غير قصد فعل الاستخارة المتأخر عن الصلاة؛ لأنّ ذلك متعلق بالأمر المستخار لأجله، وهذا متعلق بالتلفظ بالدّعاء.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيثمي (٤٤٣ / ١).

(٢) رواه البخاري (١١٦٦)، وتقديم تخريجه.

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ١٩).

وأمّا قول ابن حجر في «التحفة»: إنَّ السَّبَبَ الأُصْلَىً هو الفعل، فدعوى لم يثبتها بدليل.

وأمّا قوله: والإرادة من ضروريَّات وقوعه، فلا تقريب فيه؛ إذ لا منافاة بين كون الإرادة سبباً للصلوة، وبين كونها من ضروريَّات الوقع، ولا يلزم [من] <sup>(١)</sup> كونها من ضروريَّات الوقع أن يكون الفعل هو السبب الأصليّ لِلإرادة<sup>(٢)</sup>، فيحتاج إلى دليل يثبت مدعاه، ولم يأتِ بشيء.

وأمّا قول النَّوْوي فقد عرفَ أَنَّه مؤيد بالحديث الصَّحِّيف، وقد صحَّ عن الشَّافعِي واشتهر قوله: إذا صَحَّ الحديث فهو مذهب<sup>(٣)</sup>. وبالله التَّوفيق.

\* \* \*

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ن): «لا الإرادة سبباً للصلوة».

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» للنووي (١/٩٢)، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/١٠٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٣٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/٣٨٦) بلفظ قريب.

### تذليل

قال الشيخ ابن حجر في «التحفة»: صَحَّ من طرِقِ متعدِّدةٍ أَنَّهُ نَهَى عن الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ - أَيِّ: الْمَكْرُوهَةُ الْمُذَكُورَةُ فِي الْمُتَنِّ - مَعَ التَّقْيِيدِ بِالرُّمُوحِ وَالرُّمَحِينِ فِي رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمَ فِي «مَسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، لَكِنَّهُ مُشَكِّلٌ بِمَا يَأْتِي فِي (الْعِرَايَا) أَنَّهُمْ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْخَمْسَةِ وَالدُّونِ أَخْذُوا بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ احْتِيَاطًا، فَقِيَاسُهُ هُنَا امْتِدَادُ الْحَرْمَةِ لِلرُّمَحِينِ لِذَلِكَ.

وَقَدْ يُجَابُ أَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَا تَحَقَّقَ مِنْعُهُ، وَحَرْمَةُ الرِّبَا إِلَّا مَا تَحَقَّقَ حِلُّهُ، فَأَئْتُ الشَّكَّ هُنَا الْأَخْذُ بِالزَّائِدِ، وَثَمَّةَ الْأَخْذُ بِالْأَقْلَ عَمَلاً بِكُلِّ مِنَ الْأَصْلِيْنِ، فَتَأْمَلُهُ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

أقول: وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ انتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ إِذَا بَرَّ قَرْصُ الشَّمْسِ عَنِ الْأَفْقِ بِحِيثِ يَرَى السَّمَاءَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَفْقِ، وَذَلِكُ لِحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ... الْحَدِيثُ<sup>(٤)</sup>.  
وَطَلُوعُهَا: بِرُوزُهَا عَنِ الْأَفْقِ بِتَمَامِ قِرْصِهَا، بِحِيثِ تُرَى السَّمَاءُ - وَلَوْ مَقْدَارٌ عَرْضٌ أَصْبَعٌ مُثْلَّاً - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَفْقِ.

وَيَوْضُحُهُ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ عَنْ أَبْنَ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي (بَابِ صَفَةِ إِبْلِيسِ وَجَنْوَدِهِ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى

(١) رواه أبو نعيم في «مستخرجه» (١٨٧٧)، وأصل الحديث رواه مسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «الأصل».

(٣) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيثمي (٤٤١ - ٤٤٢).

(٤) رواه البخاري (٥٨٤).

تبرّز...» الحديث<sup>(١)</sup>، فإنَّ البروز المحقّق التَّامَ يتحقّق بمجرَد أنْ تُرى السَّماء بينها وبين الأفق.

ويوافقه حديث البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن الصَّلاة بعد الصُّبْح حتَّى شُرُق الشَّمْسِ<sup>(٢)</sup>.

على وزن (تَقْرُب) من الشُّروق، يُقال: شَرَقَتِ الشَّمْسُ؛ أي: طلعت.  
ويروى بضمّ أَوْله من: أَشْرَقَتْ، بمعنى: ارتفع وأضاءتْ.

وهذه الرِّواية موافقة لحديث ابن عمر رضي الله عنهمما عند «البخاري» أيضًا:  
«إذا طلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوْا الصَّلاةَ حتَّى ترتفَعَ»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: ويُجمعُ بين الحديدين بأنَّ المراد بالطلوع: طلوع مخصوصٌ؛ أي: حتى تطلع مرتفعة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلْتُ: وعلى ما أَصَلَهُ الشَّيخُ ابنُ حجر الهيثميُّ في «التحفة» يصحُّ أنْ يُجمع بينهما بأنَّ المراد بالارتفاع هو الارتفاع عن الأفق، فيوافق رواية: «حتى تطلع»، و«حتى تبرز»، و«حتى شُرُقَ» من الشُّروق، لا من الإشراق، بل هذا أولى؛ بناءً على الأصل المذكور.

وذلك لأنَّ رواية: «حتى تطلع»، و«حتى تبرز»، و«حتى شُرُقَ» - من المجرَد لا المزيد<sup>(٥)</sup> - صريحةٌ في أنَّ الحرمة إنَّما تمتدُ إلى بروز تمام القرص وارتفاعها

(١) رواه البخاري (٣٢٧٢)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) رواه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦).

(٣) رواه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/٥٩).

(٥) في (أ) و(ش): «من المجرد المزيد»، وفي (ن): «من المجرد لأنَّ المزيد»، والصواب المثبت.

عن الأفق، بحيث يُرى بينها وبين الأفق السّماء ولو مقدار عرض أصبع، وكلما كان كذلك لم يتحقق المنع من جواز الصّلاة إلى الارتفاع مقدار رمح؛ لجواز أن يكون ظاهر هذه الرواية هو المراد ببيان أصل الجواز، ورواية: «حتى ترتفع» مقيداً بالرُّمح والرُّمحين، ك الحديث: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال»<sup>(١)</sup> لبيان مراتب الكمال والأكمليّة، والله أعلم.

وكلما لم يتحقق المنع لوجود هذا الاحتمال كان مقتضى الأصل المذكور - أي: إنَّ الأصل جواز الصّلاة إلَّا ما تحقق منعه - أنْ يؤخذ بالأقل الذي هو ارتفاع قرص الشّمس بكمالها عن الأفق، فإنَّ هذا المقدار هو الذي يتحقق المنع منه، وأمّا ما فوقه فلا؛ لوجود الاحتمال المذكور. والله أعلم.

ثمَّ الجمع بين الحديدين على هذا الوجه الذي قررناه دليلاً لِمَا ذكره في «الروضة» عن الأصحاب: أنَّ وقت الصُّحى من الطُّلوع<sup>(٢)</sup>.

وإنْ قال الأذرعي<sup>(٣)</sup>: إنَّ غريب، أو سبق قلم<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

\* \* \*

(١) رواه مسلم (٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ٣٣٢).

(٣) في (أ) و(ش): «الأوزاعي» وهو خطأ. والأذرعي: هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي (٧٨٣هـ)، له: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح»، وله شرح على «منهج الطالبين» للنووي، أحدهما سماه «القوت»، والآخر: «الغنية». انظر: «كشف الظنون» ل حاجي خليفة (٩٢٩/ ٢) (١٨٧٥).

انظر ترجمة الأذرعي في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٤١)، و«إنشاء الغمر» (٢/ ٦١)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٤٥) لابن حجر العسقلاني.

(٤) انظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لزكريا الأنصاري (١/ ٢٠٤).

## المقصد الأول

أخبرني شيخنا الإمام قُدْسَ سِرُّه بسنده السَّابق إلى الحافظ ابن حجر، عن القطب الشَّيخ إسماعيل الجبرتي، وأبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، كلاهما عن الحافظ القاسم بن مظفر بن عساكر، عن الإمام محبي الدين محمد علي بن العربي قدَّسَ اللهُ سِرَّه وأعاد علينا من بركاته أَنَّه قال: في (الباب ٤٩) من «الفتوحات المكية»: فصل في صلاة الاستخارة، ورد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يعلَمُ أصحابه الاستخارة كما يعلَمُهم السُّورة من القرآن<sup>(١)</sup>.

وورد أَنَّه كان يأمر أن يصلِّي لها ركعتين، ويُوَقِّع الدُّعاء عقب<sup>(٢)</sup> الصَّلاة من الركعتين اللَّتين يصلِّيهما من أجلها.

ثم قال: يفعل ذلك في كُلِّ حاجة مهمَّة يريد فعلها أو قضاءها، ثُمَّ يشرع في حاجته، فإنْ كان له فيها خير سهلَ اللهُ أسبابها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتها محمودة، وإنْ تعذَّر الأسباب ولم يتَّفق تحصيلها فيعلم أَنَّ الله قد اختار [له] تركها، فلا يتألمُ لذلك، وسيحمد عاقبتها تركاً كان أو فعلًا<sup>(٣)</sup>.

قلْتُ: وذلك لِمَا مَرَّ من حديث: «ما خابَ مَنْ استخارَ...»، وحديث: «مِنْ سعادة ابن آدم استخارته الله». [١]

ومقتضى ذلك: أَنْ يُستجاب دعاؤه، ومن دعائه: «فاقتدره لي ويسره لي»، فإذا وجد التَّيسير<sup>(٤)</sup> دَلَّ على أَنَّ الله قد اختار له ذلك الأمر، ف تكون عاقبته

(١) تقدم تخریجه.

(٢) في (ن): «عقيب».

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (١ / ٦٥٣).

(٤) في (ن): «التيسر».

محمودةً كما تقتضيه استجابة دعائه المتضمن خيرية العاجل والأجل، وإن تعذر الأسباب ولم يتحقق تحصيلها فيعلم أنَّ الله قد صرف ذلك الأمر عنه، واختار له تركه بمقتضى استجابة الله دعاءه المتضمن لصرف ما هو شرٌّ عنه، وسيحمد عاقبة ذلك، والله أعلم.

ثمَّ قال: وينبغي لأهل الله أن يصلوا صلاة الاستخاراة في وقت معين لهم من ليل أو نهار في كُلِّ يوم، فإذا قالوا الدُّعاء يقولون في الموضع الذي أمرَ أن يسمَّى حاجته المعينة، يقول: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تعلُّمُ أَنَّ جمِيعَ مَا أَتَحَرَّكَ فِيهِ فِي حَقِّيْ وَفِي حَقِّ غَيْرِيْ، وَجَمِيعَ مَا يَتَحَرَّكَ فِيهِ غَيْرِيْ فِي حَقِّيْ وَفِي حَقِّ أَهْلِيْ وَوَلْدِيْ وَمَا ملَكْتُ يَمِينِيْ، مِنْ سَاعَتِيْ هَذِهِ إِلَى مُثْلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ = خَيْرٌ لِيْ... وَيُذَكَّرُ بِبَاقِي<sup>(١)</sup> الدُّعَاءِ.  
وَإِنْ كُنْتَ تعلُّمُ أَنَّ جمِيعَ مَا أَتَحَرَّكَ فِيهِ فِي حَقِّيْ وَفِي حَقِّ غَيْرِيْ، وَجَمِيعَ مَا يَتَحَرَّكَ فِيهِ غَيْرِيْ فِي حَقِّيْ وَفِي حَقِّ أَهْلِيْ وَوَلْدِيْ وَمَا ملَكْتُ يَمِينِيْ، مِنْ سَاعَتِيْ هَذِهِ إِلَى مُثْلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ = شَرٌّ فِي دِينِيْ... وَيُذَكَّرُ بِبَاقِي الدُّعَاءِ.

فَإِنَّهُ لَا يَتَحَرَّكُ فِي حَرْكَةٍ وَلَا يُتَحَرَّكُ فِي حَقِّهِ كَمَا ذُكِرَ إِلَّا كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ خَيْرٌ بلا شَكٍّ، يَفْعُلُ هَذَا كُلَّ يَوْمٍ فِي وَقْتٍ معيَّنٍ، وَجَرَبَنَا ذَلِكَ وَرَأَيْنَا عَلَيْهِ كُلَّ خَيْرٍ. انتهى<sup>(٢)</sup>.  
فَإِنْ قُلْتَ: الدُّعَاءُ لِيْسَ فِيهِ إِلَّا ذَكْرُ التَّحْرُكِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْاسْتِخَارَةِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حَرْكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ فِي الْخَيْرِ.

قُلْتُ: الدُّعَاءُ مُتَضْمِنٌ لِلْفَعْلِ وَالْتَّرْكِ، فَإِنَّ كُلَّ فَعْلٍ هُوَ خَيْرٌ قَدْ شَمَلَهُ الْحَرْكَةُ الْمَطْلُوبُ تِيسِيرُهَا، وَكُلَّ تَرْكٍ هُوَ خَيْرٌ قَدْ شَمَلَهُ صِرْفُ الْحَرْكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِخَيْرٍ، فَإِنَّهُ

(١) «بَاقِي» لِيْسَ فِي (نِ).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (٦٥٣ / ١).

إذا صرَفَ التَّحْرُكَ فِي الشَّرَّ فَلَا بُدَّ إِمَّا أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي الْخَيْرِ أَوْ يَسْكُنَ فِيهِ أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَكُونُ التَّحْرُكَ فِيهِ شَرًّا يَكُونُ السُّكُونَ عَنْهُ خَيْرًا.

وبالسَّنْدِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ عَنْ قاضِي الْيَمَنِ مُجَدِ الدِّينِ أَبِي طَاهِرِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبِ الشِّيرازِيِّ الْفِيروزَابَادِيِّ، قَالَ فِي كِتَابِهِ «سَفَرُ السَّعَادَةِ» مَا نَصُّهُ: وَالَّذِي قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَشَايخِ الْكَبَارِ: يُسْتَحْبِطُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَقْتًا مَعِيَّنًا يَصْلِي صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...

وَسَاقَ الدُّعَاءَ إِلَى أَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحَرَّكُ فِيهِ فِي حَقِّيْ... وَفِي حَقِّيْ غَيْرِيْ...

وَذَكَرَ الدُّعَاءَ بِنَحْوِ عِبَارَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِيِّ الدِّينِ ثَمَّ قَالَ فِي آخِرِ الدُّعَاءِ: وَالْاسْتِخَارَةُ عَلَى هَذِهِ الْكِيفِيَّةِ وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّ الْعَمَلَ بِهَا مُوافِقٌ لِحَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ، وَمُنَاسِبٌ لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ. اِنْتَهَى<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْعَالَمُ الْفَاضِلُ<sup>(٢)</sup> السَّيِّدُ الْشَّرِيفُ أَبُو الْحَسْنِ نُورُ الدِّينِ عَلَيْهِ الْبَرَكَاتُ<sup>(٣)</sup> الْقاضِي جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّمْهُودِيُّ ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ ثُمَّ الْمَدْنِيُّ<sup>(٤)</sup> رَحْمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ «جَوَاهِرُ الْعَقَدَيْنِ»<sup>(٤)</sup> فِي (آدَابِ الْعَالَمِ فِي درْسِهِ) مَا نَصُّهُ: إِذَا عَزِمَ عَلَى مَجْلِسِ التَّدْرِيسِ تَطَهَّرَ...

(١) انظر: «سَفَرُ السَّعَادَةِ» لِلفِيروزَابَادِيِّ (ص: ١٠١ - ١٠٢).

(٢) فِي (ن): «الْعَامِلُ».

(٣) تَقْدَمَتْ تَرْجِمَتِهِ.

(٤) كِتَابُ «جَوَاهِرُ الْعَقَدَيْنِ» فِي فَضْلِ الشَّرَفَيْنِ، فَضْلِ الْعِلْمِ الْجَلِيِّ، وَالنَّسْبِ الْعُلَيِّ» وَطَبَعَ فِي الْعَرَاقِ بِاعْتِنَاءِ الدَّكْتُورِ مُوسَى بَنَى الْعَلِيِّيِّ، مَطْبَعَةِ الْعَانِيِّ، بَغْدَادُ، عَام: ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م.

إلى أن قال: ثم يصلّي ركعتي الاستخاراة إن لم يكن وقت كراهة، ففي «مسند أحمد» من روایة سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخاراة الحق والرّضا بقضاءيه، وشقاوة ابن آدم في ترك الاستخاراة وعدم الرّضا بقضاء الحق»<sup>(١)</sup>.

قال: قلْتُ: وينبغي أن يعبر في استخارته بما يعم حركاته، وما ينطوي به من وقته ذلك إلى مثله، فقد نقل المجد<sup>(٢)</sup> عن بعض المحققين من المشايخ الكبار أنه قال: يُستحب للشخص أن يجعل في كل يوم وقتا معيناً يصلّي فيه صلاة الاستخاراة، ويقول: اللهم، إني استخيروك....

وساق الدّعاء بنحو سياق الشّيخ محبى الدين.

ثم قال في آخر الدّعاء ما نصه: وهذه الكيفية وإن لم تكن في الأحاديث، لكنّها موافقة لإطلاق ما جاء في الحث على الاستخاراة، ك الحديث: «إذا هم أحذكم بالأمر فليركعوا رکعتين من غير الفريضة...» الحديث. انتهى<sup>(٣)</sup>.

فإنْ قلتَ: من أين يظهر أنَّ العمل بهذه الكيفية موافق لأحاديث الاستخاراة، ومناسب لاتّباع السُّنّة كما أدعاه المجد الفيروزابادي والسيد السمهودي رحمهما الله، وأحاديث الاستخاراة تدل على أنَّ الاستخاراة إنما تُنذَب لأحدنا إذا هم بالأمر، والهم بحركات الليل والنهار في الوقت المعين الذي تصلّي فيه هذه الاستخاراة على التفصيل غير متحقق؛ فإنَّهـ بالشيء إنما يتَأتَّى بعد تصوّره، وأحدنا لا يحيط علمًا بما يصدر منه في ذلك اليوم من الأعمال، فكيف يهم بها؟

(١) تقدم تخرّيجه.

(٢) يعني بـ(المجد): الفيروزابادي، وقد تقدّمت ترجمته، والنّقل عنه من كتابه «سفر السعادة».

(٣) انظر: «جواهر العقدين» للسمهودي (ص: ٢٧٧ - ٢٧٩).

وإذا انتفى الهم بها انتفى ندب الاستخارة لها، فانتفى<sup>(١)</sup> كون العمل بها موافقاً لأحاديث الاستخارة، ومناسباً لاتباع السنة.

قلت: قد تبين فيما تقرر في (التبية الأولى) ندب الاستخارة لكل<sup>(٢)</sup> واجب موسَّعٍ ومندوبٍ ومباحٍ، ومن المعلوم أنَّ صلاة الاستخارة لكل جزء من الأعمال على التفصيل متعددةٌ، وقد قال ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٣)</sup>; أي: وجوباً في الواجب، وندباً في المندوب.

فسقط التكليف وجوباً وندباً بما لا يُستطاع، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ فَسَأِلًا إِلَّا وُسَعَهَا﴾ [آل عمران: ٢٨٦]، وإذا تعذر العمل بها لكل جزء من الحركات مفصلاً، وقد تقرر ندبها لكل منها، لم يبق في المستطاع إلَّا العمل بها في وقت معينٍ لطائفٍ من الأعمال، ولا خفاء أنَّ العامل بهذه الكيفية يقصد إلَّا يصدر منه إلَّا ما كان له فيه خير، فعلاً كان أو تركاً، فله هم بفعل الخير والكف عن الشر على الإجمال من كل ما يتوجَّه عليه من الأعمال ليجري عليه في تلك المدة.

والهم بها إجمالاً - لتعذر التفصيل - كافٍ هاهنا؛ فإنَّ الأمر إذا ضاقَ أَسع، إذ مقتضى كونها مندوبةً لكل ما هو محل للاستخارة من الأمور التي ذكرناها في التبية الأولى - وقد تعذر التفصيل - هو الاكتفاء الإجمالي<sup>(٤)</sup> بلا شبهةٍ - كما مرَّ - ظاهر بأدنى تأملٍ، والله أعلم.

(١) في (ن): «فامتنع».

(٢) في (ن): «الحل».

(٣) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ن): «بالإجمال».

وعلى هذا فالهم في أحاديث الاستخارة يعمّ الهم بأمر معين، والهم بأمور متصورة بعنوان كلي إجمالاً في مدة معينة.

وكذلك الأمر في قوله: «إذا هم أحذكم بالأمر...»، وكذلك الاستخارة في قوله ﷺ: «سعادة ابن آدم في استخارة الحق»، وفي لفظ: «سعادة ابن آدم في استخارته لله»<sup>(١)</sup>، يعم الاستخارة لأمر معين ولأعمال ليل ونهار، فإنه مفردٌ مضافٌ، وهو من صيغ العموم، والله أعلم.

وبما تقرّر يظهر اندفاع اعتراف الشّيخ ابن حجر الهيتمي في «التحفة» على الشّيخ الكبير الشّيخ شهاب الدين أبي حفص عمر بن محمد السّهروردي حيث قال: وقع في «عوارف المعرف» للإمام السّهروردي أنَّ من جلس بعد الصُّبح يذكر الله تعالى إلى طلوع الشّمس وارتفاعها كرمٍ يصلّي بذلك ركعتين بنية الاستعاذه بالله من شرور يومه وليلته، ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عملٍ يعملُه في يومه وليلته.

قال: وهذه تكون<sup>(٢)</sup> بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإنَّ فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي تُفعَّل أمام كلِّ أمرٍ يريدُه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضاً، وكيف راجَ عليه صحة وحلٌ صلاة بنية مختربةٍ لم يرِد لها أصلٌ في السنّة، ومن استحضر كلامَهم في ردّ صلواتٍ ذُكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصحُّ هذه الصّلوات بتلك النّيات التي استحسنها الصّوفية من غير أن يرَد لها أصلٌ في السنّة.

(١) تقدم تخریج هذه الأحادیث.

(٢) في (ن): «وهذا يكون».

(٣) انظر: «عوارف المعرف» للسّهروردي (٤٣١/٢).

نعم إن نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعادة أو استخارة مطلقة، لم يكن بذلك بأس. انتهى<sup>(١)</sup>.

ووجه اندفاعه: أنَّ النِّيَّةَ المذكورة لتبنيك الصَّلاتين ليست بنية مختربعة لم يرُد لها أصل في السُّنَّة، بل لها أصلٌ في السُّنَّة.

أمَّا الاستخاراة فلِمَا تبيَّنَ أَخْدًا من السُّنَّة الصَّحِيحَةِ مِنْ أَنَّ الْاسْتِخَارَةَ إِذَا كَانَتْ مطلوبةً لِكُلِّ عَمَلٍ هُوَ مَحْلٌ لِلْاسْتِخَارَةِ، وَقَدْ امْتَنَعَ لِكُلِّ مِنْهَا عَلَى التَّفَصِيلِ، كَانَ تَصْوِيرُ أَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِالْوِجْهِ الْكُلِّيِّ الْإِجمَالِيِّ كَافِيًّا لِمَنْ<sup>(٢)</sup> لَا يَرِيدُ أَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا الْخَيْرَ فِي الْاسْتِخَارَةِ لَهَا فِي وَقْتٍ مُعَيْنٍ، فَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحْرَكَ فِيهِ فِي حَقِّيْ وَفِي حَقِّ غَيْرِي... إِلَى آخرِ الْعِبَارَةِ الَّتِي سَبَقَتْ، فَإِنَّهَا شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ مَا يَرِيدُ التَّحْرُكُ فِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ، فَيَشَاهِدُهَا جَمِيعًا بِهَذَا الْعَنْوَانِ الْكُلِّيِّ، وَيَطْلُبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى أَنْ يَخْتَارَ لَهُ مَا فِيهِ الْخَيْرُ لِهِ مِنَ الْفَعْلِ وَالتَّرَكِ مِنْهَا فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ.

وقد قال صَاحِبُ الْكِتَابِ: «ما خَابَ مَنِ استخار». .

وصحَّحتهُ التجربة، ووُجِدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الصَّحِيحَةِ مَصْدَاقُهُ كَمَا مَرَّ، وَعَلَى فَرْضِ عدمِ الشَّوَاهِدِ فَتَجْرِيَةُ مِثْلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ مِنَ الْعَارِفِينَ بِاللهِ الْوَاقِفِينَ مَعَ الْآدَابِ الشَّرِعِيَّةِ ظَاهِرًا وَبِاطِنًا بِإِنْتَاجِهَا الْخَيْرَ حِيثُ قَالَ كَمَا مَرَّ: وَجَرَبْنَا ذَلِكَ وَرَأَيْنَا عَلَيْهِ كُلَّ خَيْرٍ = كَافِيَّةٌ لِكَوْنِهِ موافِقًا لِلْسُّنَّةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيثمي (٢٣٨ / ٢).

(٢) «المن» من (ن).

(٣) كذا قال، وليس التجربة من مصادر التشريع في هذا الدين! ولو فتح مثل هذا الباب لقال مَنْ شاء ما شاء مدعياً أنه موافق للسنة، ولضاع الدين على أيدي الجهلة أو الفاسقين المتربصين به شرّا.

وذلك لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرَنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وفي لفظٍ عند الدارقطنيٍّ: «مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرَنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أنَّ المردود لا يُتَّجِّعُ خَيْرًا، فَكُلُّ مَا أَنْتَجَ خَيْرًا فَهُوَ غَيْرُ مَرْدُودٍ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَعْلَيْهِ أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مِنْ دِينِهِ وَأَمْرِهِ، فَيَكُونُ موافِقًا لِلْسُّنْنَةِ، وَهُوَ الْمَطُوبُ.

وأمَّا الاستعاذه فِلِمَا مَرَّ فِي التَّبَيِّهِ الثَّالِثِ عَنْ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَزَعَ إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>.

وفي «القاموس»: حزبه الأمرُ: نَابَهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، أَوْ ضَغَطَهُ<sup>(٣)</sup>. والنَّوْبُ: نزولُ الأمرِ<sup>(٤)</sup>.

أي: إذا نزل به الأمرُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ، عَمَلاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبَرِ وَالصَّلَاةِ» [البقرة: ٤٥]، بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي (الثَّالِثِ) مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ مَنْدُوبٌ إِلَى الْاسْتِعَانَةِ بِهَا فِي الْمَهْمَاتِ كُلُّهَا، فَوْقَ الْفَزْعِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ مُسَبِّبًا عَنْ حَزْبِ أَمْرٍ وَنَزْوَلِ أَمْرٍ شَدِيدٍ دَاعِ إِلَى الصَّلَاةِ لِدَفْعِهِ.

والصَّلَاةُ بَنِيَّةُ دُفَعَ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ هِيَ الصَّلَاةُ لِلْاسْتِعَاذهُ مِنْهُ وَفِي مَعْنَاهَا، كَمَا أَنَّ القَحْطَ

(١) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه الدارقطني في «سننه» (٥ / ٤٠٦).

وهذا رد على المؤلف لا له.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: حزب).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: نوب).

هو الحامل على الصلاة لرفع القحط، والصلاة للقحط<sup>(١)</sup> هي الصلاة لطلب الغيث، المعتبر عنه بالاستسقاء، فكما أن الاستسقاء سبب يضاف إليه الصلاة مع أن الحامل عليه هو القحط، كذلك الاستعاذه، وإن كان الداعي إليها الخوف من تلك الشروط.

ومن المقرر أن النافلة التي لها سبب هي كالفرض في اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها<sup>(٢)</sup>، وهو في مثل هذا بالإضافة إلى السبب كالاستسقاء وغيرها.

فظهر أن كلَّ من حزبه الخوف من شرور يومه وليلته ففرغ إلى الصلاة عند ذلك بنية الاستعاذه بالله من حلولها به كان عاملاً بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّالِوة﴾ [البقرة: ٤٥]، ومتبعاً لسنة رسول الله ﷺ في أنه كان يفرغ إلى الصلاة إذا حزبه أمرٌ.

وكُلُّ ما كان كذلك فهو من دينِ رسول الله ﷺ، وعليه أمرُه ﷺ، وهو المطلوب<sup>(٣)</sup>، وبالله التوفيق.

وأمّا قوله: علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية... إلخ.

فجوابه الإجمالي الالتفُّ بها لهذا المقام: هو أنَّ قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّالِوة﴾ [البقرة: ٤٥] دالٌ على مطلوبية الاستعاذه بالصلاه عند المهممات من حصول المرغوب واندفاع المكرود، كما مرَّ في (التَّنبِيهِ الثَّالِث)، وكلُّ ما استحسنَه الصوفية من النيات لا يخرجُ من هذين القسمين، والتقييد بنية خاصة من المهممات

(١) في (ن): «والصلاه بنية رفع القحط».

(٢) في (ن): «وتعيينها».

(٣) وفي كل هذا نظر، كما تقدم.

عند الاستعانة بالصلة أتم في الاستعانة، وأبلغ في التضرع والاستكانة، وأليق بمقام العبودية، وكونها غير النيات المعروفة الواردة بخصوصها في السنة لا يستلزم كونها مخالفه للسنة، ومن البدع المردودة المذمومة؛ إذ ليس كل ما لم يرد بخصوصه بدعةً مردودةً مطلقاً، بل إذا لم يكن عليه أمر رسول الله ﷺ ولم يكن من دينه بوجهٍ.

وتفصيل ذلك: ما نقله هو<sup>(١)</sup> في «الفتح المبين» عن الشافعي رضي الله عنه وشَكَر سعيه أنه قال: وما أحدثَ وخالفَ كتاباً أو سنتاً أو إجماعاً أو أثراً فهو البدعة الضالة، وما أحدثَ من الخير ولم يخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة<sup>(٢)</sup>.

وقال: والحاصل: أنَّ البدع الحسنة مُتفق على ندبها، وهي ما وافق شيئاً مما مرَّ ولم يلزم من فعله محظوظٌ شرعاً، والبدع السيئة ما خالف شيئاً من ذلك صريحاً أو التزاماً. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقول الشافعي هذا تفصيل<sup>(٤)</sup> أيضاً لإجمال حديث: «من سنَّ سنةً حسنةً...» الحديث<sup>(٥)</sup>، فإنَّ حسنَها إنَّما يَتَمُّ بموافقةٍ شيءٍ من الأصول المذكورة، ولا شَكَّ أنَّ الصلاة بمقتضى الخبر الصحيح: «الصلة خيرٌ موضوعٌ، فاستكثِرْ منها أو أقلَّ من الخير»<sup>(٦)</sup>.

(١) «هو» أي: ابن حجر الهيثمي.

(٢) رواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٧٩٦)، وفي «المدخل» (ص: ٢٠٦)، وروى نحوه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/١١٣).

(٣) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢٢٤).

(٤) في (ن): «التفصيل».

(٥) رواه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٦) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٨٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والبزار في =

ومجرد تقييدها بنية خاصة من المهمات لم تردد بخصوصها في السنة لا محدود فيه، إلا إذا خالف شيئاً من الأصول المذكورة، أو استلزم محدوداً، لكنه لم يخالف؛ لأن دراجه تحت شمول قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، مع عدم ورود ما يخالفه، وعدم استلزماته محدوداً شرعاً.

وقد تبيّن من قول الشافعي الذي هو مضمون الحديث المذكور: أن كون المحدث بحيث لا يخالف أصلاً من المذكورة، ولا يستلزم محدوداً شرعاً، كافي في كونه بدعةً محمودة، بل هي سنة حسنة كما سماها في الحديث السابق.

ثم نرجع ونقول: إنهم لم يصلوهما - أي: الاستخاراة والاستعاذه - في يوم لآيام؛ لأن العمل بهما كل يوم جديد في وقت معين إلى مثله من اليوم الآخر، أو في أول كل نهار وليلة هو المناسب لرعاية الأدب مع الحكمة الإلهية؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

= «مسنده» (٤٠٣٤)، وابن حبان في «صححه» (٣٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٤١٦٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: السعدي ليس بثقة. ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩): «ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: تفرد به أبو مودود. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤٩): «فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف». قلت: وأبو مودود هو عبد العزيز بن أبي سليمان المدنى الفاصل رأى أبا سعيد وسمع السائب بن يزيد وعثمان بن الصبحاك، قال عنه الذهبي في «الكافش» (١/ ٦٥٥): وثقوه.

وقد روی له أبو داود والترمذى والنمسائى، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود وابن المدىنى وابن نمير، وذكره ابن حبان في «الثقفات»، وأخطأ الحافظ فى «التقريب» فقال فى حقه: مقبول، وهي لفظة يطلقها على الذى لا يقبل حدثه إلا فى المتابعات والشواهد.

والاليوم يطلق على:

- الآن، وقد فسر به في الآية.

- وعلى النهار فقط.

- وعلى مجموع الليل والنهار.

ومن الأخير قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ شَتِي عَشْرَةِ رَكْعَةً بْنِ اللَّهِ لَهُ بَيِّنًا فِي الْجَنَّةِ؛ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظَّهَرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظَّهَرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ». عَزَّاهُ السُّيوْطِيُّ لابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

حيث عدَ الرَّكعتين بعد المغرب وبعد العشاء من الركعات التي تصلَّى في يوم. والمعاني الثلاثة وإن صَحَّ إرادتها في الآية، لكن العمل بها على الإطلاق الأوَّل متعدِّر، وأمَّا الآخران فالعمل على الثَّالث أجمعٌ لِلَّهِمَّ وأضبَطُ للانتشار، وأقربُ إلى أَلَا تفوَّهَ المواظِبُ عليها، والعمل على الثَّانِي أكثرَ عملاً، والكلُّ حسنٌ، والأوَّل الأضبَطُ. والله أعلم.

وعن عبد الله بن مُنْبِيْ قال: تلا علينا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٧٩٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (١٢٤٤٧)، وقد عزَّاه إلى ابن أبي شيبة وابن ماجه.

والحديث رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩٨٢)، ومن طريقه رواه ابن ماجه (١١٤٢)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١ / ١٣٨): «هذا إسناد فيه ابن الأصبhani وهو ضعيف». وروى نحوه مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، ولفظه: «مَنْ صَلَّى شَتِي عَشْرَةِ رَكْعَةٍ فِي يَوْمٍ وَلِيلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بَهْنَ بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ»، وليس فيه محل الشاهد.

شَانِ﴾ [الرحمن: ٢٩] فقلنا: يا رسول الله، ما ذلك الشَّأن؟ قال: «أَنْ يغْفِرَ ذنْبًا ويفرِجَ كُرْبَاً، ويُرْفَعَ قومًا ويُضْعَفَ آخرين». عزاه السُّيوطيُّ في «الدُّرُّ» لجماعة منهم البزار والطَّبرانيُّ وابن منه وابن عساكر وغيرهم<sup>(١)</sup>. وعن أبي الدرداء وابن عمر مرفوعاً نحوه<sup>(٢)</sup>.

وهذا الشَّأن:

على المعنى الأول لليوم أمرٌ واحدٌ، وتجلٌّ ينطبقُ على مراتب العالم كله أعلاه وأسفله، فيتعدد بتعديدها، كما يشير إليه قوله تعالى: «وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَحْدَهُ كَمْيَحٍ بِالْبَصَرِ﴾<sup>(٣)</sup> [القمر: ٥٠].

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الدر المنشور» للسيوطى. والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الأحاديث المثنوي» (٢٣١٦)، والبزار في «مسند» (٢٢٦٦) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦١٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٨١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٧): رواه الطبراني في «الكبير» و«ال الأوسط» والبزار، وفيه من لم أعرفهم. قال البوصيري في «مصابح الرجاجة» (١/ ٢٧): هذا إسناد حسن لتقاصر الوزير - ابن صَبِّح - عن درجة الحفظ والإتقان.

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه رواه ابن ماجه (٢٠٢)، والبزار في «مسند» (٤١٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٩)، وعلقه البخاري في «صححه» موقوفاً على أبي الدرداء رضي الله عنه قبل حديث (٤٨٧٨). وانظر: «تعليق التعليق» لابن حجر (٤/ ٣٣٢).

وحدث ابن عمر رضي الله عنه رواه البزار في «مسند» (٦١٧٤). فيه عبد الرحمن بن البيلمانى قال الذهبي في «الكافش» (١/ ٦٢٣): «قال أبو حاتم: لين، وذكره ابن حبان في الثقات». وعنه ابنه محمد بن عبد الرحمن بن البيلمانى، قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (١/ ٣٦١): «ضعفه الدارقطنى وغيره، وقال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة كلها موضوعة».

(٣) في النسخ الثلاث: «أو هو أقرب»، وهذا خلط بين آيتين؛ الآية التي في الأصل وبين قوله تعالى: «وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا كَمْيَحَ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ» [النحل: ٧٧].

وعلى الآخرين واحدٌ كُلُّى أفراده آحاد التَّجْلِي بالمعنى الأوَّل المتعَدِّد بتعَدُّد المراتب، الذي بعض تفاصيلها ذُكِرْتُ في حديث عبد الله بن منيب وأبي الدرداء وابن عمر وغيرهم.

وَدَلَّ حديث ابن عباس وأنس على أَنَّ اللَّهَ يُحِدِّث تفاصيل هذا الشَّأن عند نظراتٍ ينظرها في اللَّوح المحفوظ.

فعن أنس: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْحًا، إِحدى وجوهه ياقوتةُ، وَالوَجْه الثَّانِي زَمَرَدَةُ خَضْراءُ، قَلْمَه النُّورُ، وَفِيهِ يَخْلُقُ، وَفِيهِ يَرْزُقُ، وَفِيهِ يُحِيِّي، وَفِيهِ يُمِيتُ، وَفِيهِ يُعِيدُ، وَفِيهِ يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ فِي (١) كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةً».

عزاه الحافظ السُّيوطي رحمه الله في «الجامع الكبير» إلى الأزدي في «الضعفاء»، وأبى الشيخ في «العظمة»، قال: وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ السُّيوطي في «التعقبات على الموضوعات»: حديث أنس رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ لَوْحًا أَحَدٌ وَجَهِهِ دَرَّةٌ...» أَعْلَمُه -يعني ابن الجوزي- بمحمد بن عثمان الحراني متروك<sup>(٣)</sup>.

قلت: صَحَّ من غير هذا الطَّريق؛ أخرجه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً<sup>(٤)</sup>، وله حكم الرَّفع.

(١) «في» ليس في (ن).

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٩/٢٢٤)، والحديث رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/٤٩٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/١١٧).

(٤) سينأتي قريباً، وليس سنته بصحيح كما ذكر.

وأخرجه الطّبرانيُّ وابن أبي شيبة في «كتاب العرش» من وجه آخر عن ابن عَبَّاس<sup>(١)</sup>، وفيه ليث بن أبي سليم. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عَبَّاس في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ قال: إِنَّ مَمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا محفوظًا من درة بيضاء، دفاته من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السَّماء والأرض، ينظر فيه كُلَّ يوم ثلاط مئة وستين نظرة، يخلق في كُلَّ نظرة ويرزق، ويحيي ويميت، ويعزُّ ويضُلُّ، ويذلُّ ويفكُّ، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾. عزاه الحافظ السيوطي رحمه الله في «الدر المنشور» إلى جماعة منهم الحاكم والبيهقي<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان الله سبحانه وتعالى مع آنه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩] إنما يُحدِّث في الكون ما أشار الحديث إلى تفاصيله كُلَّ يوم عند تلك النَّظارات في اللَّوح المحفوظ، ويجدُّد النَّظارات فيه كُلَّ يوم مع غناه<sup>(٤)</sup> وإحاطة علمه ونفوذه بصره؛ حكمةً من الله

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٥١١) عن عثمان بن أبي شيبة، وهو من طريق ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، ورواه من طريق آخر (١٠٦٠٥) عن ابن عباس موقوفا، ورجاله ثقات كما قال البهيمي في «مجموع الزوائد» (١٩١ / ٧).

(٢) انظر: «اللائى المصنوعة» للسيوطى (١ / ٢٥).

(٣) انظر: «الدر المنشور» للسيوطى (٧ / ٦٩٩). ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٧١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٢٨). وصححه الحاكم، وخالقه الذهبي فقال: «اسم أبي حمزة ثابت - الشمالي - وهو واهٍ بمرة».

(٤) في (ن): «غناه».

العزيز الحكيم، الذي ﴿يَتَرَأَّسُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءَ رَبِّكُمْ تُوقَنُونَ﴾ [الرعد: ٢]، فالعبد ينبغي أن يكون كل يوم جديدا في شأن من وظائف العبادات يجددها كل يوم؛ أبداً مع الله، وإظهاراً للفقارة والعبودية والذلل الذي هو من أقرب وسائل التقرُّب إلى الله تعالى.

ويناسب ما تقرر حديث: «ليس من يوم إلا وهو ينادي: يا ابن آدم، أنا خلقُ جديد، وأنا فيما تعمل في عليك شهيد، فاعمل في خيراً أشهد لك به، فإني لو مضيت لم ترني...» ويقول الليل مثل ذلك. عزاه السيوطي لأبي نعيم عن معقل بن يسار<sup>(١)</sup>.

وحديث: «ما طلعت شمسٌ من المشرق في يوم إلا ومعها ملئ ينادي: ألا متزوجٌ مني خيراً، فإني لن أرجع إليه إلى أن تقوم الساعة، فكل يوم شاهد على العبد بما كسبت يده». عزاه إلى الدليلي عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

وهو الأوفى للاطّاب الوارد في أدعية الصّباح والمساء، وتكرارها كل يوم وليلة مع أنّ في بعضها العموم مثل قوله: «أسألكَ خير هذه الليلة وخير ما بعدها، وأعوذ بك من شرّها وشرّ ما بعدها»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٩٥١٢). والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢ / ٣٠٣)، وقال: «غريب من حديث معاوية - بن قرة - تفرد به عنه زيد - العمي - ولا أعلمه رويا مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٢٤)، وفي «كلام الليالي والأيام» (٢٢)، من قول الحسن

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٤٨). والحديث في «مسند الفردوس» للدليلي (٦٢٣٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

إِذَا كَانَ الاتِّبَاعُ فِي التَّكْرَارِ فِي مِثْلِهِ فَفِي غَيْرِهِ أُولَى، نَحْوُ قَوْلِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِحِ الْلَّيْلَةَ كُلَّ حَاجَةٍ لِي، وَلَا تَزْدُنِي فِي دِينِي، وَلَا تُنْقُضْنِي فِي آخِرِي، إِذَا أَصْبَحَ قَالَ مثْلَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

\* \* \*

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٥٧) من حديث عليٌّ رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١١٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث الأعور وهو ضعيف».

## المقصد الثاني

قال النَّوْوَيُّ فِي «الإِيْضَاح»: مَنْ أَرَادَ الْاسْتِخَارَةَ يَصْلِي رُكُعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيْضَةِ.

قال الشَّيْخُ ابْنُ حَجْرِ الْمَكِيِّ فِي «حَاشِيَةِ الإِيْضَاح»: أَيْ: فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ إِلَّا بِحَرْمِ مَكَّةَ<sup>(١)</sup>.

أَقُولُ: هُوَ مُبْنَىٰ عَلَى أَنَّ صَلَاتَةَ الْاسْتِخَارَةِ مِنْ ذَوَاتِ السَّبِبِ الْمُتَأْخِرِ الَّذِي هُوَ الْاسْتِخَارَةُ، وَقَدْ مَرَّ فِي (الْتَّنْبِيهِ الرَّابِعِ) أَنَّ الرَّاجِعَ مِنْ حِيثِ الدَّلِيلِ هُوَ أَنَّ سَبَبَهَا الْهُمُّ بِالْأَمْرِ الَّذِي هُوَ سَابِقٌ عَلَى فَعْلِ الصَّلَاتَةِ قَطْعًا، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى التَّقْيِيدِ بِغَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ التَّقْيِيدُ بِرُكُعَتَيْنِ، وَبِكُونِهِمَا مِنْ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ الْفَرِيْضَةِ، مُصْرَّحُ بِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ عَنْ الدِّيْنَارِ كَمَا مَرَّ.

وَقَالَ النَّوْوَيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: وَتَكُونُ الصَّلَاتَةُ بِرُكُعَتَيْنِ مِنَ النَّافِلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَحْصُلُ بِرُكُعَتَيْنِ مِنَ الْسُّنْنِ الرَّوَاتِبِ وَبِتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهَا مِنَ النَّوَافِلِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ»: قَالَ النَّوْوَيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: لَوْ دَعَا بِدُعَاءِ الْاسْتِخَارَةِ عَقِيبَ رَاتِبَةِ الظُّهُورِ - مَثَلًاً - أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاطِنِ الرَّاتِبَةِ وَالْمَطْلَقَةِ - سَوَاءً اقْتَصَرَ عَلَى رُكُعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ - أَجْزَأًا، كَذَا أَطْلَقَ، وَفِيهِ نَظْرٌ.

وَيَظْهُرُ أَنْ يُقَالُ: إِنْ نَوَى تِلْكَ الصَّلَاتَةَ بِعِينِهَا وَصَلَاتَةَ الْاسْتِخَارَةَ مَعًا أَجْزَأًا،

(١) انظر: «حَاشِيَةِ الإِيْضَاحِ» لابن حجر الهيثمي (ص: ١٩).

(٢) «مِنْ» لِيُسْ فِي (ن).

(٣) انظر: «الْأَذْكَارِ» للنَّوْوَيِّ (ص: ١٢٠)، ت: الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَادِرِ الْأَرْنَاؤُوطُ، دَارُ الْفَكْرِ.

بخلافِ ما إذا لم ينِو، وتفارق صلاة<sup>(١)</sup> تحيَّة المسجد؛ لأنَّ المراد بها شُغل البقعة بالصَّلاة، والمراد بصلة الاستخارة أن يقع الدُّعاء عقبها أو فيها، ويَبعد الإجزاء لمن عرَض له الطَّلب بعد فراغ الصَّلاة؛ لأنَّ ظاهر الخبر أن تقع الصَّلاة والدُّعاء بعد وجود إرادة الأمر. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الشَّيخ ابن حجر المكي في «حاشية الإيضاح»: وصرَّح المصنف في غير هذا الكتاب بحصولهما بالفرض والنَّفل كالرَّاتبة والتَّحْيَة، واعتراضه بعض المتأخِّرين وأطال فيه، ويُجاذب عنه بأنَّ المراد بحصولهما: سقوط الطلب، أمَّا حصول الثَّواب فلا بدَّ فيه من النِّيَّة، نظير ما ذكروه في تحيَّة المسجد ونحوها، فقوله: (من غير الفريضة) للكمال، لا للاشتراط.

وواضحُ أنَّ الكلام فيمَن تقدَّم هُمه على الشُّروع في الصَّلاة؛ لأنَّه لا يُخاطب بسُنَّة الاستخارة إلَّا حينئذٍ، فهذا هو الذي يُترَدَّد فيه بينَ حصولها بفرضٍ أو نفلٍ آخر، أمَّا لو خطرَ له الهمُّ في<sup>(٣)</sup> أثناء الصَّلاة فلا يحصلُ له شيءٌ مطلقاً.

وشمل قوله: (والنَّفل) أكثر من ركعتين، والحصول به على التَّفصيل المذكور ظاهِرٌ، نظير ما ذكروه في تحيَّة المسجد، مع أنَّ في حدِيثها التَّعيينَ بركتعين أيضاً والرَّكعة، والوجهُ عدم الحصول بها، نظير التَّحْيَة أيضاً، وخبرُ: «ثُمَّ صَلَّى ما كتبَ اللهُ لك»<sup>(٤)</sup> يشملُها وأكثر منها، لكنَّ استُنبط منه معنى خصَّصه بغيرها، ولا يخصَّصه

(١) في النسخ الثلاث: «الصلاحة»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٨٥).

(٣) «في» ليس في (ن).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسنن» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صححه» (١٢٢٠)، وابن حبان =

حديث الرَّكعتين؛ لأنَّه مِن ذِكْرِ بعض أفراد العامِّ الذي هو: «ما كتبَ اللَّهُ لَكَ»، وهو لا يخصُّص. انتهى<sup>(١)</sup>.

أقول: إذا كان المراد بصلوة الاستخارة أنْ يقع الدُّعاء عقبَها كما قال الحافظُ، وهو الظَّاهر من سياق الأحاديث، ليكون أقربَ إلى الاستجابة، لكون الصَّلاة من أقرب الوسائل إلى فتح باب رحمته تعالى، كما مرَّ في (التَّبَيِّنَةِ الثَّالِثَةِ) = فالأنَّمُ في هذا القصد أن تكون ركعتين<sup>(٢)</sup> من غير الفريضة بهذه النِّيَّةِ؛ إذ بذلك تصير من أقرب وسائل التَّقْرُب إلى الله في هذا القصد الخاصّ، أعني الاستخارةَ بعدها.

وأمَّا حصولُ الثَّواب وعدمُه فليس ملحوظًا هنا، وإنْ كان حاصلًا عند النِّيَّةِ، وإنَّما الملحوظ التَّقْرُب إلى الله بأقرب الوسائل في هذا القصد الخاصّ؛ ليختار له ما يستخيره فيه من الأمر الذي تعلَّق به المهم أو غيره، وهذا يحتاج إلى نِيَّةٍ تخصُّه، كما هو ظاهر.

فقول الشَّيخِ ابنِ حِيرٍ: (المراد بحصولهما سقوط المطالبة) إنْ أراد: أنَّه إذا صلَّى صلاةً مَا فرَضَها أو نفَّلَها بعد تحققِ الْهَمَّ بالأمر من غير نِيَّةِ الاستخارة، ثم بعد الفراغِ خطرَ له أن يدعُو بدعاء الاستخارة بعدها، فقد وُجد صورة وقوع الدُّعاء بعد الصَّلاة في الجملة، والدُّعاء في هذه الحالة أقرب إلى الاستجابة من الدُّعاء في وقتِ لم يسبقْه صلاةً مَا مطلقاً، فسقطَ الْتَّلْبُ لإيقاع الدُّعاء بعد الصَّلاة = فهو قريب.

= في «صحيحة» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٩٨) من حديث أبي أيوب الأنباري رضي الله عنه. وصححه الحاكم. وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ١٩).

(٢) في (ش): «الرَّكعتين».

وإن أرادَ: أَنَّه يحصل بها التَّقْرُب في هذا القصِيدِ الْخَاصُّ عند عدم نِيَّةِ تَحْصُّه<sup>(١)</sup>، كما يحصل بها<sup>(٢)</sup> إذا نوى بها الاستخارَة = فظاهرُه أَنَّه لا يَتَمُّ، والله أعلم.

ثم قوله: (ويخصّصه حديث الرَّكعتين...) إلخ؛ إشارة إلى ما في قول الحافظ في «فتح الباري» مِنْ أَنَّ قوله ﷺ: «فليركع ركعتين» يقيّد حديث أبي أُيوب حيث قال: «صَلَّى ما كتب الله لك»، قال: ويمكن الجمعُ بِأَنَّ المراد أَلَا يقتصر على ركعةٍ واحدةٍ؛ للتنصيص على الرَّكعتين، ويكون ذكرُهما على سبيل التَّنبيه بالأدنى على الأعلى، فلو صَلَّى أكثر من ركعتين جاز. انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال التَّووِيُّ في «الأذكار» وغيره: ويقرأ في الرَّكعة الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وفي الشَّانية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ في «فتح الباري»: وأفادَ التَّووِيُّ أنه يقرأ في الرَّكعتين الكافرون والإخلاص، قال شيخنا في «شرح التَّرمذِي» -يعني الحافظ زين الدين العراقي-: لم أقف على دليل ذلك، ولعلَّه ألحَّقَهَا بِرَكعتي الفجر والرَّكعتين بعد المغرب.

قال: ولهمما مناسبة بالحال؛ لِمَا فيها من الإخلاص والتَّوحيد، والمستخِيرُ يحتاج لذلك.

(١) في (ن): «تحصصه».

(٢) «بها» ليس في (ن).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٨٥).

(٤) انظر: «الأذكار» (ص: ١٢٠)، والإيضاح» كلاماً للإمام النووي (ص: ٤٧).

قال شيخنا: ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ هُنَّ الْخَيْرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال الحافظ: قلتُ: والأكمel أن يقرأ في كلٍّ منهما السورة والآية، الأولين في الأولى، والأخرين في الثانية. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ في «تخریج أحادیث الأذکار» في آخر (المجلس السابع بعد المئة): وأمّا القراءة في رکعتی الاستخارۃ فلم أقف عليها في شيء من الأحادیث.

وقد ذكر شيخنا في «شرح الترمذی» کلام النّووی، وقال: سبقه إليه الغزالی في «الإحياء»، ولم أجده لذلك أصلًا، ولكنه حسنٌ؛ لأنَّ المقام يناسبُ الإخلاص، وهو ما سورتا الإخلاص.

وقال: ولو قرأ فيهما بمثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وبمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٦] لكان مناسباً.

قال الحافظ: قلتُ: قرأتُ في كتاب جماعة الحافظ أبو المحاسن عبد الرزاق الطبّسي - بفتح الطاء المهملة وبالباء الموحدة بعدها سين مهملة ثم ياء النسب - فيما يقرأ في الصّلوات: أنَّ الإمام أبا عثمان الصّابوني ذكر في «أمالیه» عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، عن أبيه زین العابدین أنه كان يقرأ في رکعتی الاستخارۃ بسورة الرَّحْمَن وسورة الحشر.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١٨٥).

قال الصَّابُونِيُّ: وَأَنَا أَقْرَأُ فِيهِمَا: ﴿سَيِّحَ أَسْعَرَكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]; لَأَنَّ فِيهَا: ﴿وَيُسِّرَكَ لِلْيُسْرَى﴾ [الأعلى: ٨]، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]; لَأَنَّ فِيهَا: ﴿فَسَيِّسِرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧].

قال الطَّبَسيُّ: وَحَكَى شِيخُنَا طَرِيفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحِيرِيُّ عَنْ بَعْضِ السَّلْفِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَّرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٦ - ٣٧].

وَلَمْ يَذْكُر الصَّابُونِيُّ وَلَا الطَّبَسيُّ لِمَا كَانَ يَقْرُئُهُ زِينُ الْعَابِدِينَ مُنَاسِبَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِحَظَّ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأُولَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ [الرَّحْمَن: ٢٩]، وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى الَّتِي فِي آخِرِهَا لِيَدْعُوا بِهَا فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَرِيدُهُ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. انتهى<sup>(١)</sup>.

أَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ مِنْ هُؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ رِعَايَةَ الْمُنَاسِبَةِ مُشْرُوعَةٌ مُنْدُوبٌ إِلَيْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ لِيَتَمَّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ، وَهِيَ الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ، الْقَوْلَيَّةُ وَالْفَعْلَيَّةُ، وَهِيَ أَنْ تَعْاملَ كُلَّ شَيْءٍ بِمَا يُلْيقُ بِهِ مَمَّا يَحْمِدُهُ مِنْكُمْ، فَالْأَوْضَاعُ الشَّرْعِيَّةُ كُلُّهَا عَلَى الْمُنَاسِبَةِ إِمَّا ظَاهِرَةً أَوْ خَفِيَّةً، وَمِنَ الْوَاضِحَاتِ أَمْرُهُ ﷺ أَنْ تَصْلِي رَكْعَتِي الْضُّحَى بِسُورَتِهِمَا بِ(الشَّمْسِ وَضَحاَهَا)، وَ(الضُّحَى)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/٤٩٥).

(٢) رواه الروياني في «مسند» (٢٤٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وذكره البيهقي في «السنن الصغرى» (٨٢٩)، ونبأ أن في سنته ابن لهيعة. وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/٥٥) إلى الحاكم. وليس في «المستدرك».

وإذا علم العبد أنَّ الله أَنْزَلَ الكتاب والميزان، وأنَّ ذلك يفيد العلم بالموطن والأحوال، فالموفق من لا يخرج شيئاً عن مقتضى ما تطلبه الحكمة الإلهيَّة المنزَلة على رسوله، فإنَّ فيه الشفاء؛ قال الله تعالى: ﴿وَتَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فالتأخُّلُ به والوقوف عنده يزيل المرض النفسيَّ ولا بُدَّ، تحقيقاً لمعنى كونه شفاءً ولكنْ للمؤمنين، ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ [التغابن: ١١].

ثم نقول: قال **الشيخ أبو الحسن البكري** رحمه الله في كتابه «فتح المالك بشرح ضياء المسالك»: قال بعضهم: ولو تعذرَت عليه صلاة الاستخارة اقتصرَ على الاستخارة بالدُّعاء. انتهى.

والظَّاهِرُ أَنَّه لا يُشترط التَّعْذُرُ، بل ولا التَّعْسُرُ، فيحصل أصل الاستخارة بالدُّعاء، وكمالها بالصَّلاة ثم الدُّعاء، وأكملها بالصَّلاة بنيتها ثم الدُّعاء.

وفي خبر أبي يعلى ما يشهد بحصول الاستخارة بلا صلاة، وهو قوله عليه السلام: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...»<sup>(١)</sup>، وذكر نحو ما مرَّ من دعاء الاستخارة. انتهى كلام **البكري**<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وقال **الشيخ ابن حجر** في «حاشية الإيضاح»: ومن تعذرَتْ عليه الصَّلاة

= في سند الروياني: (مجاشع بن عمرو) قال يحيى بن معين: قد رأيته أحد الكذابين. وقال العقيلي: حدثه منكر. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٥ / ١٥).

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صححه» (٨٨٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) نقله الألوسي في «غرائب الغرب» (١ / ١٥).

استخار بالدُّعاء المذكور، وظاهره عدم حصولها بمجرد الدُّعاء مع تيسير الصلاة، إلَّا أن يُقال: المراد عدم حصول كمالها؛ لظاهر خبر أبي يعلى: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...»، وذكر نحو الدُّعاء السَّابق. انتهى<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢١).

### المقصد الثالث

إذا فرغ المستخِرُ من الصَّلاةِ فليَدْعُ بما وردَ من الدُّعاءِ.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في قوله: «فليرَكِعْ ركعتين ثم يقول اللَّهُمَّ...» إلخ: هو ظاهرٌ في تأخير الدُّعاء عن الصَّلاة -أي: لِمَا تقتضيه لفظة: (ثم) -قال: فلو دعا به في أثناء الصَّلاة احتمل الإجزاء، ويحتمل التَّرتيب على تقديم الشُّروع في الصَّلاة قبل الدُّعاء، فإنَّ مواطن الدُّعاء في الصَّلاة السُّجود أو التَّشَهُّد. انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: قال المصنف<sup>(٢)</sup>: ويُسْنُ افتتاح هذا الدُّعاء وختمه بالحمد لله والصَّلاة على رسول الله ﷺ؛ أي: كسائر الأدعية، ويُسْنُ الصَّلاة عليه ﷺ في أثناء الدُّعاء إنْ كرَرَه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

أقول: وقد مرَّ في حديث أبي أُبيوْب بعد قوله: «ثُمَّ صَلَّى ما كتبَ لك»: «ثُمَّ احمدْ رَبِّكْ وَمَجَّدْهُ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ... إلخ»<sup>(٤)</sup>.

فلافتتاحه بالتحميد دليلان؛ خاصٌ به وعامٌ له ولسائر الأدعية.

ومن العام قولُه ﷺ: «إذا صَلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصلِّ على النَّبِيِّ، ثم ليَدْعُ بما شاء». عزاه السُّيوطي لأبي داود والتَّرمذِي وابن حبان والحاكم والبيهقي عن فضالة بن عبيد<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٨٦).

(٢) «قال المصنف» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ١٩).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحة» (٤٠٤٠)، وقد تقدم.

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٢٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (٦٥٠).

ثم الدّعاء ورد بالفاظ مختلفة كما مرّ في (التّنبيه الثاني).

ولنُورِدُهُ أيضًا<sup>(١)</sup> لشرح ما تيسّر منها إتمامًا للمرام.

فنقول وبالله التّوفيق:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ»؛ أي: أطلبُ منك خيرَ الأمرينِ من فعلِ الأمرِ المهموم به وتركِه.

«بعلمه»: قال الحافظ ابن حجر: الباء للتّعليل؛ أي: لأنّك أعلم، وكذا هي في قوله: «بقدرتك». انتهى<sup>(٢)</sup>.

أي: بسبب علّمك بذلك؛ لإحاطة علمك بالأشياء من جميع وجوهها، ومنها: خيريةُ الأمر المهموم به بالنسبة إلى فعلاً وتركًا.

ويحتمل أن تكون الباء للملابسة؛ أي: خيريةً ملتبسةً بعلمه؛ أي: يكون خيراً في علمك المحيط، لا في علمي القاصر؛ إذ قد يظنُ الإنسانُ خيريةً شيءٍ لوجهٍ ما، وهو شرٌّ من وجهٍ آخر لا علم له به.

«وأستدركك»: قال الحافظ ابن حجر: أي: أطلبُ منك أن تجعلَ لي على ذلك قدرة. انتهى<sup>(٣)</sup>.

= رواه الإمام أحمد في «المسنّد» (٢٣٩٣٧)، وأبو داود (١٤٨١)، والترمذى (٣٤٧٧)، والنسائي (١٢٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٩٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٩٣).

(١) «أيضاً» من (ن).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٨٦).

(٣) المصدر السابق.

«بقدرتك»؛ أي: بسبب أنك قادر على كل شيء لذاتك، ولا قدرة لغيرك على شيء إلا بك.

قال العلامة العيني: وفي رواية النسائي في (النكاح): «وأستعينك بقدرتك»<sup>(١)</sup>.

«وأسألك» ما سألك من خير الأمرين والقدرة عليه.

«من فضلك العظيم» المأمور بالسؤال منه في قولك العلي: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

قال العيني: وللطبراني في «الأوسط» في حديث ابن مسعود: «واسألك من فضلك الواسع»<sup>(٢)</sup>.

«فإنك تقدر»؛ أي: تتصف بالقدرة لذاتك.

«ولا أقدر»: لا تتصف بالقدرة لذاتي، وإنما تتصف بها- إذا تصفت بشيء منها- بجعلك وإدارك، فلهذا استقدرتك.

«وتعلم»: تتصف بالعلم لذاتك.

«ولا أعلم»: ولا تتصف بالعلم لذاتي، وإنما تتصف به إذا تصفت بشيء منه بإفاضتك وتعليمك، فلا علم لي بخير الأمرين من غير إعلامك؛ فإنه غيب عنّي.

«وأنت علام الغيوب»: كلّها التي منها خيرية أحد الأمرين لي، ولا علم لي بالغيب إلا بإعلامك، ولهذا استخررتك بعلمك.

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/٢٢٣)، وهذه الرواية عند النسائي (٣٢٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/٢٢٣)، وهذه الرواية عند البزار في «مسند» (١٨٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: قوله: «إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ» إشارة إلى أنَّ العلم والقدرة لله وحده، وليس للعبد من ذلك إلَّا ما قدرَ الله له. انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا فيه إشارة إلى توحيد الصِّفات؛ أي: إنَّ الكمالات كُلَّها لِله بالذَّات، وإنَّما للعبد ما قدرَ الله له منها، وهو موافق لقول الإمام أبي حامد الغزالى في «جواهر القرآن» في (باب المحبة): لا قُدْسَ ولا قُدْرَةً ولا عِلْمًا إلَّا للواحد الحقُّ، وإنَّما لغيره القدرُ الذي أعطاه... إلخ<sup>(٢)</sup>.

وهذا أصلٌ مَنْ عَلِمَهُ على وجه الإثبات أَتَضَحَ له مسألة الْكَسْبِ وانحلَّ عنه إشكالاتها؛ فإنَّ مسألة<sup>(٣)</sup> توحيد الأفعال مع إثبات الْكَسْبِ على وجه يستقر<sup>(٤)</sup> في مستقر التَّحقيق ما يتمُّ إلَّا بالبناء على هذا الأصل؛ أي: توحيد الصِّفات، ولبسط ذلك مقام آخر<sup>(٥)</sup>.

وإيرادُ البخاريُّ حديث الاستخارة في (باب: ﴿قُلْ هُوَ أَفَقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]) من (كتاب التَّوْحِيد) إشارة إلى ذلك، فإنَّ الآية بمقتضى تعريف الخبر دالَّةً على قصر القدرة على الله تعالى.

و«أَسْتَقْدِرُكَ» في الحديث يدلُّ على أنَّ العبد تَحَصَّلُ له القدرة على الفعل من إفاضة الحقِّ عليه ما شاء من قدرته.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «جواهر القرآن»، ونحوه في «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٠٥).

(٣) «مسألة» من (ن).

(٤) في (ن): «ليستقر».

(٥) «آخر» ليس في (ن).

فيتحصل من مجموع الآية والحديث: توحيد القدرة مع إثبات الکسب.

فالکسب: تحصيل العبد بقدرته المُفاضة عليه من قدرة الله المؤثرة بإذن الله ما تعلقت به مشيئته التَّابعَةُ لمشيئه الله.

فبقيد التأثير تميّز عن الجبر تميّزاً واضحاً.

وبقيد الإذن وتبغية المشيئه تميّز عن قول أهل الاعتزال، الذي هو الإيجاد بالاستقلال، وأنَّ الله يشاءُ ما لا يفعلونه، ويفعلون ما لا يشاءُ الله من الأفعال.

وانكشفَ توسيطه بين طرفي تقصير الجبر وغلو الاستقلال انكشافاً جلياً،  
بإذن الله العزيز الحميد الكبير المتعال.

قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: كأنَّ حكمة تقديم القدرة هنا على العلم عكس الأوَّل: أنَّ الباعث على الاستخارَة شهودُ أنَّ علمَه تعالى محيطٌ بسائر الكليات والجزئيات، فكان تقديم العلم ثمَّ أنسَب، وأمَّا هنا فوقع سؤال الفضل، وشهاد القدرة على المسؤول أكملُ من شهود العلم به؛ إذ هي المتكفلة بنيل المطلوب، فقدَم في كُلٍّ من المقامين ما هو الأنسب، وإن احتاج إلى شهودِ كُلٍّ من العلم والقدرة في كُلٍّ من المقامين. انتهى<sup>(١)</sup>.

وتوضيُّحه مع تتميم أنَّ العلم يتعلَّق بالفعل والتَّرك؛ أي: بما وجودُه مطلوبٌ، وبما<sup>(٢)</sup> عدمُه مطلوبٌ، والقدرة إِنَّما تُطلب لتحصيل المعدوم، فإذا كان العلم قد تعلَّق بأنَّ الخيرَ له في تركه فلا يحتاج إلى سؤال القدرة لتحقسيله، فلهذا قدَّم العلم

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢٠).

(٢) «بما» من (ن).

على القدرة، فكأنه يقول: إن كان فيما سبق به علمك أن تحصيل ما طلبه خير لي فإني أستقدر على تحصيله.

ولمّا سأله من الفضل - وهو وجود محتاج في تحصيله إلى القدرة - قدم القدرة وذكرها متصلة به؛ يعني: إنك بعد ما أعطيتني مسؤولي من فضلك وأقدرتني على تحصيله فاختر لي بعلمك المحيط تحصيله على خير الوجوه.

«اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرُ»؛ أي: إن كان علمك الأزلية المحيط بكل شيء من جميع وجوهه تعلق بأن هذا الأمر... إلخ.

«ويسمى حاجته»: هنا، وهي الأمر الذي استخار لأجله، فإن كان أمراً واحداً خاصاً كالحجّ نص عليه، كما قال النووي في «الإيضاح»: (أن ذهابي إلى الحجّ في هذا العام)<sup>(١)</sup>، وإن كانت أموراً عديدة كأفعاله في اليوم والليلة فيسمى بها عبارة شاملة لها، كما مر في قول الشّيخ محيي الدين قدس سره في (المقصد الأول).

«خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وأجله»: وفي رواية الطّبراني في «الصّغير»: «في ديني ودنياي وعاقبة أمري»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ابن حبان في حديث أبي أيوب: «في ديني ودنياي وآخرتي»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٦).

(٢) هذه الرواية عند الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤)، و«المعجم الأوسط» (٣٧٢٣). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦١): «من طريق إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير الشاميين ضعيفة، وهذا منها».

(٣) هذه الرواية عند الإمام أحمد في «المسنن» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١١٨١).

وفي حديث أبي سعيد: «في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري»<sup>(١)</sup>.

وقال في «حاشية الإيضاح» وفي رواية: «ومعاشي ومعادي»<sup>(٢)</sup>.

والنَّوْوَى أورده في «الإيضاح» بلفظ: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله»<sup>(٣)</sup>.

قال الشَّيخ أبو الحسن البكري في «فتح المالك»: الجمع<sup>(٤)</sup> بين قوله: «وعاقبة أمري» وما بعده لم يرُد في البخاري، إلَّا أَنَّ الرَّاوي شَكَ، فجمع -أي: النَّوْوَى- في الأصل بينهما احتياطًا؛ للإتيان بالوارد. انتهى.

وقال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: جمع المصنف بين الكلمتين احتياطًا، ومنه تُؤَخَذ قاعدة حسنة، وهي أَنَّ كُلَّ ذِكْرٍ جاء في بعض ألفاظه شَكٌ من الرَّاوي يُسَنُّ الجمع بينها كُلُّها؛ ليتحقق الاتيان بالوارد، ثم رأيت ما يأتي في (كثيراً كبيراً)<sup>(٥)</sup>

(١) هذه رواية أبي يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صححه» (٨٨٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهي كذلك رواية الترمذى (٤٨٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمى (ص: ٢٠)، وفيه: «ومعادي ومعاشي». وهذه الرواية عند أبي داود (١٥٣٨)، وابن حبان في «صححه» (٨٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الإيضاح» للنَّوْوَى (ص: ٤٧).

(٤) «الجمع» ليس في (ن).

(٥) روى البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) واللفظ له عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُوهُ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ذَلِكَ كَثِيرًا - وَقَالَ قَتْبِيَّةَ: كَثِيرًا - وَلَا يغْفِرُ الذُّنُوبُ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عَنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنْكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

قال النَّوْوَى في «الأذكار» (١٤٧٥): «فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ: كَثِيرًا كَبِيرًا».

في (دعا عرفة)، وهو يؤيّد ما ذكره. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال في (دعا عرفة): قوله: (ظلمًا كثيراً) روى بالمثلثة والموحدة، قال المصنف: فينبغي أن يجتمع في دعائهما؛ لأنَّه حينئذ يتيقَّن النُّطق بمنطق به بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وزيادة لفظة على الوارد-للاحتياط<sup>(٢)</sup> - لا تخرجه عن كونه نَطَق بالوارد، وبذلك يندفع قول ابن جماعة: ليس فيما ذكره إتيان بالسُّنة؛ لأنَّه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لم ينطق بهما، وإنَّما الذي ينبغي أن يدعوا مرَّةً بالمثلثة ومرَّةً بالموحدة؛ لنطقه حينئذ بالوارد يقيناً. انتهى.

على أنَّ ما قاله المصنف فيه إتيان بالوارد يقيناً في كلٍّ مرَّةً، بخلاف ما ذكره ابن جماعة فإنَّه ليس فيه إتيان به في مرَّةٍ من كُلِّ مرتين.

فإنْ قلتَ: لا يحتاج إلى ذلك، ويُحمل<sup>(٣)</sup> اختلاف الرِّوايتين على أنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ نطق بكلٍّ منهما، فالنُّطق بكلٍّ سُنةٌ وإنْ لم ينطق بالأخرى، فلا يحتاج للجمع، ولا أن يقول هذا مرَّة وهذا مرَّة.

قلْتُ: هو محتملٌ، لكن ما ذكراه<sup>(٤)</sup> أحوطُ فقط؛ لاحتمال أنَّ أحد الرِّوايتين بالمعنى، وإنْ كان بعيداً. انتهى<sup>(٥)</sup>.

أقول: إنَّ أراد ابنُ جماعة النُّطق بالوارد يقيناً<sup>(٦)</sup> من غير خلطٍ شيءٍ به من غير

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢٠).

(٢) «لل الاحتياط» ليس في (ش).

(٣) في (ن): «ويكمل».

(٤) في النسخ الثلاث: «ذكره»، والمثبت من «حاشية الإيضاح».

(٥) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٦) «يقييناً» من (ن).

الوارد لم يرِد عليه ما في سياق العلاوة<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ عدم إتيانه بالوارد يقيناً إلَّا في أحد المرتدين لا يقدح فيما قصده.

وما قاله النَّوْوَيُّ وإنْ كان فيه إتيان بالوارد يقيناً كُلَّ مرَّة، لكن لم يتجرَّد عن غير الوارد في مرَّةٍ مَا.

فهل الإتيان بالوارد يقيناً كُلَّ مرَّة وإنْ خُلِطَ بغيره للاحتجاط أولى، أم الاتيان بالوارد يقيناً مرَّة واحدة، لكن مجرَّداً عن غير الوارد؟

وللنظر فيه مجال؛ إذ على تقدير أَنَّه ﷺ لم ينطق إلَّا بأحد هما، كما يرِدُ أَنَّه لم ينطق بهما جميعاً في مرَّة واحدة، كذلك يرِدُ أَنَّه ﷺ لم يدعُ بالدُّعاء مرتدين مرَّة بالمثلثة ومرَّة بالموحدة، وعلى تقدير أَنَّه ﷺ نطق بكلِّ منهما فيكون النُّطق بكلِّ سُنة.

فإن كان الجمع للاحتجاط لاحتمال الرِّواية بالمعنى فهو جاري في القولين، وإن كان لكون المعلوم من السُّنة تكرار الدُّعاء في بعض المواطن، فإن لم يترجح قول ابن جماعة بهذا الوجه فلا ينحط به أَيضاً كما يظهر بالالتفات، والله أعلم.

وها هنا فائدة حديثية ينبغي التنبيه عليها: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في حديث بدء الولي: قول خديجة لورقة: (يا ابن عم<sup>(٢)</sup>)، هذا النداء على حقيقته، ووقع في مسلم: (يا عم<sup>(٣)</sup>)، وهو وهم؛ لأنَّه وإنْ كان صحيحاً لجواز إرادة التَّوقير،

(١) يعني بالعلاوة ما عقب به الهيثمي على ابن جماعة بقوله: «على أنَّ ما قاله المصنف فيه إتيان بالوارد يقيناً في كُلَّ مرَّة...».

(٢) رواه البخاري (٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (١٦٠).

لَكَنَّ الْفَصَّةَ لَمْ تَعُدَّ، وَمَخْرُجُهَا مُتَّحِدٌ، فَلَا يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهَا قَالَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ، فَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَإِنَّمَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضِيَ فِي الْعَبْرَانِيِّ وَالْعَرَبِيِّ؛ أَيْ: فِي قَوْلِ الرَّاوِي عَقِيلٍ فِي وَصْفِ وَرْقَةَ: (فِي كِتَابِ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَبْرَانِيَّةِ)، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ وَمُعْمَرِ: (بِالْعَرَبِيَّةِ)؛ لَأَنَّ<sup>(١)</sup> كَلَامُ الرَّاوِي فِي وَصْفِ وَرْقَةَ، وَأَخْتَلَفَتِ الْمُخَارِجُ، فَأَمْكَنَ التَّعُدُّدَ، وَهَذَا الْحَكْمُ يَطْرُدُ فِي جَمِيعِ مَا أَشْبَهَهُ. اِنْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

وَحَدِيثُ الْاسْتِخَارَةِ قَدْ اخْتَلَفَتِ مُخَارِجُهُ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ مُسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هَرِيرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ بْلَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرَ كَمَامَرَ، فَأَمْكَنَ التَّعُدُّدَ، بَلْ هُوَ الْوَاقِعُ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ الْخَطَابُ لِلْجَمْعِ وَإِبْهَامِ الْأَمْرِ، وَحَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فِيهِ تَخْصِيصُ الْخَطَابِ بِهِ، وَتَعْيِينُ الْأَمْرِ بِخَيْرِيَّةِ فَلَانَةٍ، فَتَكُونُ الْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلِفَةُ نَطِقُ بِهَا<sup>(٣)</sup> ﴿بِكَلِيلٍ﴾ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدِّدةٍ، وَحَمَلَ عَنْهُ كُلُّ صَاحِبٍ مَا سَمِعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«فَاقْدِرْهُ لِي»: بِضمِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا؛ أَيْ: اجْعَلْهُ مَقْدُورًا لِي، وَمَكْنُونِي مِنْ تَحْصِيلِهِ.  
وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَعْمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ التَّيسِيرِ أَوِ التَّعْسِيرِ زَادَ قَوْلُهُ:  
«وَيُسِرْهُ لِي»: بِتَيسِيرِ الْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ مِنَ الْمَعْوَنَةِ، وَلَهُذَا قَالَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ دَائِرَةِ حَبَّانَ وَغَيْرِهِ: «وَأَعْنِي عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي (ن): «لَأَنَّهُ مِنْ».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/٢٥).

(٣) «بِهَا» لَيْسَ فِي (ن).

(٤) كَذَا عِنْدَ دَائِرَةِ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٨٥)، وَالْطَّبرَانِيُّ فِي «الْدُّعَاءِ» (٤) (١٣٠٤).

ولَمَّا كَانَ تَمَامُ النِّعْمَةِ بَعْدَ الْحَصُولِ بِوْجُودِ الْبَرَكَةِ فِيمَا مَكَّنَهُ اللَّهُ مِنْ  
تَحْصِيلِهِ قَالَ:

«ثُمَّ بَارَكَ لِي فِيهِ»: لَتَسْمَ النِّعْمَةِ.

«اللَّهُمَّ»: أَثْبِتْهُ الْبَخَارِيُّ فِي رَوَايَتِهِ الْأُخْرِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ [بْنِ  
الْمَنْذَرِ بِسَنْدِهِ إِلَى] ابْنِ الْمَنْكَدِرِ<sup>(١)</sup>.

«وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرُ»: وَفِي رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ [بْنِ  
الْمَنْذَرِ بِسَنْدِهِ إِلَى] ابْنِ الْمَنْكَدِرِ: «أَنَّهُ» بِالضَّمِيرِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسْنِ الْبَكْرِيُّ: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْتُفِي بِعُودِ الضَّمِيرِ عَلَى مَا مَرَّ، وَلَا  
يَسْمِي حَاجَتَهُ لِلَاكْتِفَاءِ بِمَا سَبَقَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْمِي حَاجَتَهُ فِي الشَّقَيْنِ، وَالظَّاهِرُ  
أَنَّهُ أَكْمَلُ. انتهى.

«شُرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ»: قَالَ  
الشَّيْخُ ابْنُ حِجْرٍ فِي «حَاشِيَةِ الإِيْضَاحِ»: وَيَنْبَغِي التَّفْطُنُ لِدِقَيْقَةِ قَدْ يُغْفَلُ عَنْهَا، وَلَمْ  
أَرَ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ الْوَاوَ فِي الْمَتَعَاطِفَاتِ الَّتِي بَعْدَ «خَيْرٍ» عَلَى بَابِهَا، وَفِي التِّي  
بَعْدَ «شُرٌّ» بِمَعْنَى: (أَوْ)، لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ تِيسِيرُهُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مِنْ أَحْوَالِهِ  
الْمَذَكُورَةِ - مِنَ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَالْعَاجِلِ وَالْأَجْلِ، وَغَيْرِهَا - خَيْرًا، وَالْمَطْلُوبَ صِرْفُهُ  
يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ الْمَذَكُورَةِ شَرًّا، وَفِي إِيقَاءِ الْوَاوِ عَلَى حَالِهِ فِيهِ

(١) رواه البخاري (٧٣٩٠). وقد زدنا ما بين المعموقتين ليستقيم الكلام، وسند البخاري: «حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنذر».

(٢) انظر التعليق السابق.

إيهام أنه لا يطلب صرفه إلا إذا<sup>(١)</sup> كانت جميع أحواله - لا بعضاًها - شرّاً، وليس مراداً كما هو ظاهر. انتهى<sup>(٢)</sup>.

أقول: في «القاموس»: الشر - ويضمُ: نقىض الخير. انتهى<sup>(٣)</sup>.

فالمعنى: وإن كنتَ تعلم أنَّ هذا الأمر ليس خيراً لي في ديني وما عطف<sup>(٤)</sup> عليه من الأمور؛ أي: ليس خيراً في هذه المتعاطفات، وهذا صادق بانتفاء خيريته بالنسبة إلى فردٍ ما من المتعاطفات، كما هو صادق بانتفاء خيريته في الكلّ، فلا حاجة إلى صرف الواو عن بابها. والله أعلم.

«فاصرفة عنِّي»: فإني استحضرتُه<sup>(٥)</sup> في خاطري، فاتصف بالوجود الذهني، فلا تجعله حاكماً على بظهور عينه في الخارج.

«واصرفه عنِّي»؛ أي: حُلْ بيني وبين وجوده في خاطري، واجعل بيني وبينه الحجاب الذي بينَ الوجود والعدم، حتى لا أستحضره ولا يحضرني.

«وأقدر لِي الخير حيث كان»؛ فإنك أعلم بالأماكن التي لي الخير فيها.

وفي رواية: «حيثما كان»<sup>(٦)</sup>.

وفي رواية: «أينما كان»<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ن): «إن».

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢٠).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شر).

(٤) في (ن): «عطفت».

(٥) في (ن): «استخرته».

(٦) رواه ابن ماجه (١٣٨٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٧) رواه أبو يعلى (١٣٤٢)، وأبن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي رواية للنسائي كما في «شرح الإيضاح»: «حيث كنتُ»<sup>(١)</sup>.

«ثمَ رَضِّنِي بِهِ» بالتشديد، وفي رواية للبخاري: «ثم أرضني به» بالهمزة<sup>(٢)</sup>؛ أي: أجعلني به راضياً.

قال البكري: والرضا: سكون النفس<sup>(٣)</sup> إلى القضاء.

وقال غيره: أجعل عندي السرور والفرح بحصوله أو بتركه وعدم حصوله من أجل ما اخترته لي في سابق علمك.

وفي رواية للنسائي وغیره كما في «حاشية الإيضاح»: «ثم أرضني بقضائك»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية الطبراني: «ورضني بقضائك»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية ابن حبان وغيره: «ورضني بقدرك»<sup>(٦)</sup>.

وفي رواية له في آخر الدعاء زيادة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»<sup>(٧)</sup>، وفي ذكرها فوائد:

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).

(٢) رواه البخاري (١١٦٢).

(٣) في (ن): «وارضني بسكون» بدل: «والرضى سكون النفس».

(٤) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٢٣)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) هذه الزيادة عند أبي يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

**الأَوَّلُ:** أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِقَائِلَهَا: «أَسْلَمَ عَبْدِي وَاسْتَسِلْمَ»<sup>(١)</sup>، وَمَقَامُ الْاسْتِخَارَةِ مَقَامُ الْاسْتِسْلَامِ.

**الثَّانِي:** وَرَدَ: «إِنَّهَا تَدْفَعُ عَنْ قَائِلَهَا تِسْعَةً وَتَسْعِينَ بَابًا مِنَ الْصُّرُّ، أَدْنَاهَا الْهَمُّ»، وَفِي رِوَايَةَ: «سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الشَّرِّ، أَدْنَاهَا الْهَمُّ»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ يَكُونُ الْمُسْتَخِيرُ إِذَا صُرِفَ عَنْهُ مَا تَعْلَقَ خَاطِرَهُ بِتَحْصِيلِهِ قَبْلَ الْاسْتِخَارَةِ يَحْصُلُ لَهُ الْهَمُّ، فَذِكْرُهُ يَدْفَعُ هَذَا الْهَمَّ الْحاَصِلَ مِنَ الصَّرْفِ.

(١) روى الإمام أحمد في «المسنن» (٧٩٦٦)، والبزار في «مسنده» (٩٦٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا أَدْلُكُ عَلَى كَلْمَةٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟ تَقُولُ: لَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَسْلَمْ عَبْدِي وَاسْتَسِلْمَ».

(٢) روى نحوه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٢٨)، والترمذمي (٣٦٠١) عن مكحول من قوله. ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٥٤١)، و«المعجم الصغير» (٤٣٨) مرفوعاً من حديث جابر رضي الله عنه. وضعفه العقيلي ببلهط بن عباد، وقال: «مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ ولا يتبع عليه».

وقال الطبراني: «لَمْ يَرُوهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ إِلَّا بِلَهْطِ بْنِ عَبَادِ الْمَكِيِّ وَهُوَ عَنِي ثَقَةٌ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ وَلَا يَرُوِي عَنْ جَابِرٍ إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَا يَحْفَظُ بِلَهْطِ حَدِيثًا غَيْرَ هَذِهِ». ورواه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفيه عمرو بن شمر وهو الجعفي قال عنه يحيى كما في «الميزان»: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: زائف كذاب. وقال ابن حبان: يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات.

ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/١٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعفه ببشر بن رافع النجراني، ونقل عن النسائي قوله: ليس بالقوى، وعن الإمام أحمد قال: ليس بشيء هو ضعيف الحديث.

ثم قال: وهو مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجده له حديثاً منكراً.

**الثالث: التَّكْلُمُ بِهَا بِالذِّكْرِ اللّسانيِّ وَالْقُلُوبِيِّ جَمِيعًا بِالْحُضُورِ عِنْدَ النُّطُقِ**  
**بِهَا نَوْعٌ إِكْثَارٌ لِهَا، وَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ مِنْ فَعْلِهَا نَظَرَ اللّهَ إِلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ اللّهَ إِلَيْهِ**  
**أَصَابَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»، عَزَّاهُ السُّيُوطِيُّ لَابْنِ عَسَاكِرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ**  
**رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.**

**قال البكريُّ: وَفِي خَبْرٍ ضَعَفَهُ التَّرمذِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْأَمْرَ**  
**قَالَ: «اللَّهُمَّ خَرُّ لِي وَاخْتُرْ لِي»<sup>(٢)</sup>، وَالْأُوْجَهُ تَأْخِيرُ ذَلِكَ عَنْ دُعَاءِ الْاسْتِخَارَةِ.**  
**انتهى.**

\* \* \*

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٣٢٩)، و«الجامع الصغير» للسيوطى (٤٧٠-٤٧٣).

والحديث رواه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١/٤٧٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/١٢٥). وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألبانى (٢٨٨٣).

(٢) رواه الترمذى (٣٥١٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل بن عبد الله العرفى، وكان يسكن عرفات، وتفرد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه».

## المقصد الرابع

إذا فرغ من الدُّعاء فليمضِ - كما قال النَّوْيُ - لِمَا انشرَحَ صدْرُه<sup>(١)</sup>.

قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: فإنْ لم ينشرَحْ صدْرُه لشيء فالذِّي يظهرُ آنَّه يكرَرُ الاستخارةَ بصلاتِها ودعائِها حتَّى ينشرَحْ صدْرُه لشيءٍ وإنْ زادَ على السَّبع.

والتَّقييد بها في خبر أنسٍ: «إذا هممتَ بأمرٍ فاستَخْرُجْ رِبَكَ فيه سبع مراتٍ، ثمَّ انظر إلى الذي سبقَ إلى قلبِكَ، فإنَّ الخيرَ فيه»<sup>(٢)</sup>، لعلَّه جرى على الغالب أنَّ شرح الصَّدر لا يتأخَّر عن السَّبع، على أنَّ الخبرَ إسنادُه غريبٌ، كما في «الأذكار»<sup>(٤)</sup>.

ومن ثَمَّة قيل: الأَولى قول ابن عبد السلام: إنَّه يفعل بعدها ما أراد؛ إذ الواقع بعدها هو الخير<sup>(٥)</sup>، ويؤيِّده أنَّ في خبرٍ أقوى من ذلك بعد دعائِها: «ثم يعزم»<sup>(٦)</sup>؛ أي: على ما استخارَ عليه.

وفيه نظر؛ إذ ما ألقى في النَّفس نوعٌ من الإلهام الموافق للشرع، فاعتماده والتعويل عليه أولى، ومن ثَمَّ لم يعتدَ بانشراح نسأ عن هُوَ أو ميلٍ إلى الفعل قبل الاستخارة.

(١) انظر: «الإيضاح» للنَّوْي (ص: ٤٧).

(٢) رواه ابن السنِّي في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٥٩٨)، وإسناده ساقط، وقد تقدم.

(٣) في (ن): «انشراح».

(٤) انظر: «الأذكار» للنَّوْي (ص: ١٢٠). وقد تقدم مع الحديث في أول الكتاب.

(٥) كذا نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٧) قول ابن عبد السلام.

(٦) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢)، و«الدُّعاء» (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه. وقد تقدم في أول الكتاب.

وقد قال ابن جماعة: ينبغي أن يكون قد جاهد نفسه حتى لم يبق لها ميل إلى فعل ذلك الشيء ولا تركه؛ ليستخير الله تعالى وهو مسلم له، فإن تسليم القياد مع الميل إلى أحد القسمين خيانة في الصدق.

وأن يكون دائم المراقبة لربه سبحانه وتعالى من أول صلاة الاستخاراة إلى آخر دعائه، فإن من التفت عن ملوك يناجيه حقيق بطرده ومقتنه، وأن يقدم على ما اشرح له صدره، فإن توقيه ضعف وثوق منه لخيرية الله تعالى. انتهى.

ولو فرض أنه لم ينشرح صدره لشيء وإن كرر الصلاة، فإن أمكن التأخير آخر، وإلا شرع فيما يُسر له؛ فإنه علامه الإذن والخير إن شاء الله. انتهى كلام «حاشية الإيضاح»<sup>(١)</sup>.

أقول: قال الحافظ ابن حجر في «تواتي التأسيس بمعالي ابن إدريس» في (فصل بيان إخلاص الشافعي في تصنيف الكتب ومخالفته من كان قبله): قال البيهقي: قرأت في كتاب ذكريابن يحيى الساجي فيما حدثه المصريون: أن الشافعي رحمه الله إنما وضع الكتاب على مالك أنه بلغه أن بالأندلس قلنوساً لمالك يستسقى بها، وكان يقال لهم: (قال رسول الله ﷺ)، فيقولون: (قال مالك)، فقال الشافعي: إن مالكاً بشر يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه معه، وكان يقول: استخرت الله في ذلك سنة. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على تكراره الاستخاراة حتى يجد الانشراح ليمضي، ولا يبعد أنه زاد على السبع؛ لطول المدة، وتعلق الهمة بذلك<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيثمي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «تواتي التأسيس بمعالي ابن إدريس» لابن حجر العسقلاني (ص: ١٤٧).

(٣) «بذلك» ليس في (ن).

ثم أقول: يمكن الجمع بين حديث أنسٍ وبين الخبر الذي فيه بعد دعائهما: «ثم يعزّم»، وهو حديث ابن مسعود عند الطّبراني في «الكبير» فيما ذكره العلامة العيني في «شرحه للبخاري» كما مرّ: بأنّ حديث أنسٍ لمن يكون مراقباً لقلبه، مميّزاً بين خواطره، ضابطاً يفرّق بين الخاطر الأوّل وما بعده، لا يتبس عليه الأمر؛ لكونه صافياً قلبه، حاضراً مع الله، فإنَّه ﷺ قال له: «ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فإنَّ الخير فيه»، فأمره بالنظر إلى الخاطر الأوّل الذي يسبق إلى القلب بعد الاستخارة والعمل عليه.

وقد قالت الصُّوفية: الخاطر الرباني هو أوّل، وهو لا يخطئ أبداً. انتهى.  
ومن ليس بمرّاقبٍ تحرّير<sup>(١)</sup> في الخواطر لا يعرف السّابق من اللاحق، فلا يتأتّى له العمل على الخاطر الأوّل.

والخبر الذي هو أقوى المذكور فيه بعد الدّعاء: «ثم يعزّم» لمن ليس بمتمكّن في المراقبة، وضبطِ الخواطر، ولا يميّز بين الخاطر الأوّل والثّاني، فمثُله ينبغي أن يعزّم بعد الاستخارة على الشُّروع في حاجته التي استخار لأجلها، فإنْ كان له فيها خيرٌ سهل الله له<sup>(٢)</sup> أسبابها إلى أن تحصل، ف تكون عاقبتها محمودة، وإنْ تعذرَت الأسباب ولم يتفق<sup>(٣)</sup> تحصيلها، فيعلم أنَّ الله قد اختار تركها فلا يتأنّم<sup>(٤)</sup> لذلك، وستُحمد عاقبتها تركاً كان أو فعلًا، كما مرّ عن الشّيخ محبي الدين قدس سره.

(١) في (ن) رسمت أقرب إلى كلمة «تميز»، وتحتمل «تحير» ولعلها الصواب، وقد تكون «مميّز» ويصح سياق الكلام بها أيضاً.

(٢) «له» ليس في (ن).

(٣) في (ن): «يتتحقق».

(٤) في (ش): «يتأنّم».

وهذا التَّفصِيل مأخوذه من مضمون الدُّعاء؛ فإنه يتضمن تيسير ما فيه الخير، وصرف ما فيه الشَّرُّ، فإنْ تيسَّرت الأسباب فهو خيرٌ، وقد استجَيبَ دعاوَه في التَّيسير، وإنْ تعذَّرَت الأسبابُ فهو شَرٌّ، وقد استجَيبَ دعاوَه في الصَّرف.

والحاصل: أنَّ المقصود من الاستخارة أن يختار اللهُ للعبد ما فيه الخيرُ له، ولا عِلمَ للعبد بما اختاره اللهُ له إلَّا بإعلام الله، وقد بيَّنَ لنا رسول اللهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَبَرَّاهُ أنَّ إعلامه تعالى<sup>(١)</sup> تختلفُ درجاته باختلاف درجات النَّاسِ:

- فالمرأقبُ المميَّز الضَّابط للخاطر الأوَّل: إعلامه بما يسبق إلى قلبه بعدها.

- وغيره: بتيسير الأسباب وتعسيرها، اللَّذين هما من آثار مضمون الدُّعاء.

ومنه يظهر قولُ من قال بأولويَّة ما قاله ابن عبد السلام إذا حُمِّلَ كلامُه على التَّفصِيل السَّابق في كلام الشَّيخ محيي الدين قدس سره، كما يُشعر به قوله: (إذ الواقع بعدها هو الخير)<sup>(٢)</sup>.

وذلك بحمله على أنَّه أراد أنَّه أولى لمن لم يتمكَّن في تميُّز الخاطر الأوَّل السَّابق إلى القلب، الذي هو الخاطر الرَّبَانِيُّ الذي لا يخطئ، وهو الأكثر لا مطلاً، فلا منافاة بينه وبين القول بالاعتماد على ما يُلقَى في النَّفس؛ لأنَّه ليس عاماً لكلٍّ أحدٍ، بل خاصٌ بالمميَّز الصَّافي القلب. والله أعلم.

\* \* \*

(١) بعدها في (ش): «فيما».

(٢) انظر قول ابن عبد السلام في: «فتح الباري» (١١ / ١٨٧).

## الخاتمة

هذا الذي اعتاده السادة الصوفية - نفع الله بهم - من الاعتماد على الرؤيا التي يرونهما في النوم بعد الاستخاراة أيضًا موافق لقولهم: يمضي بعد الاستخارة لما ين shrُّح له صدره؛ وذلك لأنَّ مستند المضيٍّ لما ين shrُّح له الصدر هو حديث أنسٍ السابق<sup>(١)</sup>، كما دلَّ عليه كلام الحافظ زين الدين العراقيٍّ فيما نقله عنه الشيخ البكريٌّ في «فتح المالك»<sup>(٢)</sup>، وقد تبيَّن أنَّ الذي يسبق إلى القلب هو الخاطر الأول.

والخاطر: ما يَرِد على القلب من الخطاب ربانيًّا كان أو غير ربانيًّا.

وقد ورد: «رؤيا الأنبياء وحيٌ»<sup>(٣)</sup>، والوحيُ: هو الكلامُ الخفيُّ.

(١) تقدم قريباً وفي أول الرسالة، وذكرنا ثمة عن العراقي أن إسناده ساقط.

(٢) وكذا نقله عنه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٧٠)، وعبارته: «قال شيخنا - أي: زين الدين العراقي -: وما ذكره قبل هذا من أنه يمضي لما ين shrُّح له صدره، كأنه اعتمد فيه على هذا الحديث. وليس بعمدة».

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦١٣) وصححه، من قول ابن عباس رضي الله عنهما. وورد مرفوعاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٢١ / ١٠).

ورواه البخاري (٨٥٩)، والطبراني في «تفسيره» (٥٨٢ / ١٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٢٠)، من قول عبيد بن عمير.

وورد: «رؤيا المؤمن كلام يكلّم به العبد ربّه في المنام». أخرجه الطّبراني والضّياء في «المختار» عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

أقول: ويشهد له حديث: «رؤيا المؤمن الصالح بشرى من الله». رواه الحكيم والطّبراني من حديث العباس بن عبد المطلب بإسناد صحيح، كما في «السراج المنير»<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأنَّ البُشري هو الخبر السَّار، وهو نوعٌ من الكلام. والله أعلم.

ومرَّ أنَّ المقصود من الاستخاراة: أن يختار الله للعبد ما فيه الخير، وأنَّ إعلام الله تعالى له درجاتٍ تتفاوتُ بتفاوتِ درجات العباد، وهذا من درجات الإعلام؛ لأنَّ الرُّؤيا كلام يكلّم به العبد ربّه في المنام، كما مرَّ في لفظ الحديث، فهو مِنْ قسم المضيِّ لِمَا ينُشَرَّحُ لِهِ الصَّدْر؛ لرجوعه -أي: الانشراح- إلى الخطاب الربّانيّ، لكن في حالة اليقظة، والرُّؤيا أيضًا خطابٌ ربّانيٌّ لكن في حالة المنام، كما دَلَّ عليه الحديث المذكور، والله أعلم.

وبالله التَّوْفِيقُ النُّورُ الْهَادِيُّ الْمُبِينُ الشَّكُورُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كُنَا لِنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

(١) رواه الضّياء المقدسي في «المختار» (٣٣٧)، ورواه أيضًا ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦)، والدولابي في «الأسماء والكنى» (١٥٣٢). قال الهيثمي في «معجم الزوائد» (٧ / ١٧٤): «رواية الطّبراني، وفيه من لم أعرفه».

(٢) رواه الطّبراني في «الأوسط» (٥٨١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾<sup>(١٦٠)</sup> وَسَلَّمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(١٦١)</sup> وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الصفات: ١٨٠].

قال مؤلفه زاده الله سنًا: تم قبيل العصر، من يوم الثلاثاء (١٨) من شهر رمضان المبارك، سنة (١٠٧٣) بمنزل بي بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى <sup>(١)</sup>.

ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وآلِهِ وَسَلَّمَ <sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) من قوله: «قال المؤلف» إلى هنا ليس في (ن).

(٢) «ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم. وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وآلِهِ وَسَلَّمَ» ليس في (أ) و(ن).



الرسالة رقم: (١٣)

مُجْمِعُ الْعِلَامَةِ  
المُهَاجِرُ الْكُوَرَانِي

# تَكْمِلَةُ الْعَوَالِمِ الْجُرْجَانِيَّةِ

تألِيفُ العِلَامَةِ  
المُهَاجِرُ الْكُوَرَانِي

طبعٌ مُعْنَىٰ عَنْ نسخةٍ مُطَبَّقَةٍ وَاهْدَىٰ

تحقيقٍ وَعَتْلِيقٍ  
ساريَّةٌ فَايزٌ عَلَوْنِي

ذَلِيلُ الْكِتَابِ

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ رَبِّكَ**

ا) (١) الَّذِي لَا يُشَدُّ عَصْمَهُ وَلَا يُجْعَلُ بِرْ قَاسِ، وَأَنْزَلَ  
قُلُونَاعَيْنَ إِلَيْنَا وَرَتَّهُ كَوْشَنَاهُهُدَىٰ بِالْأَنَّا لِلْأَنَّ، وَأَعْيَدَ لَنَا الْأَلَّ  
الْأَلَّ الَّذِي يُجَنِّي السَّقَمَ الْمُرْغَبَ وَجَهَّمَ الْمُسْبِدَاً وَالْمُضْلِلَ الْمُرْفَعَ  
فَلَا يَسْبِطُهُ وَنَفَّثَ عَلَيْنَا الْجَنَّالَ الرَّوْبَاجِيَّ وَأَنَّادَ، وَأَهْدَانَ سَيْدَنَا  
مُحَمَّدَ الْعَزَّةِ وَهَرَسَهُ الْمَغْرِبَ عَنْ سَيْدَنَا جَوْتَهُ خَبَرَ كَنْتَنِيَا وَأَدَمَ  
بَنَنِ الرَّنْخَ وَالْمَسَدَ - الْفَاعِنَ لِلْأَنَّ وَالشَّفَاعَيْنَ يَارَذَنِ اللهُ  
خَاتَمَ النَّبِيِّنَ فَلَا يَنْبَغِي بَعْدَهُ وَلَا رَسُولَ إِلَيْ الْأَبْدَ، مَكَلِّيَّ الْعَلِيِّينَ  
وَكَلَّمَ صَلَّاهُ وَسَلَّامًا فَإِنَّ الْبَرَكَاتِ فِي الْكَنْكَاتِ وَالْمُرْكَاتِ  
عَلَى الْمَائِنَةِ وَالْمَيَادِ، وَقَلَّ الْبَرُّ وَأَهْبَرَ بَرًا بَعِينَ وَرَمَّيَ عَوْصَمَ  
مِنْ كُلِّ عَاقِلٍ سَمَا وَأَعْيَسَا لَفَظَتِهِ مَعْنَى وَدَطْقَتِهِ بَدْرَ اَمَاهَهُ  
الْمَكَنَجِيَادَا بَدْرَا، نَهَدَهُ الْمَوَالِ الْمُجَاهِيَّةَ أَصْبَنَتِ الْكَلَّ  
الْمُهَمَّةَ الْمُلْتَاطَرَنَهُ الْمَهَنَّا مَا تَرَكَ فَهَمَّهَا مَهَنَّا وَالْمَهَنَّا مَهَنَّا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ لله الذي انتَصَرَ لجلاله كُلُّ الكائنات، وانكَسَرَتْ إِلَيْهِ عظائِمُ  
المخلوقات، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، مَنْ انجَزَمَتْ عَلَى  
محبَّتِهِ الْقُلُوبُ، ووصلَتْ بِفَعْلِ بُرْكَتِهِ إِلَى عَلَامِ الْغُيُوبِ، وعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ  
وَمَنْ اقْتَفَى بِسُسْتِهِ مَا ارْتَفَعَ فَاعِلٌ، وَأَثْرَ مَعْمُولٌ فِي عَامِلٍ.

أَمَّا بَعْدُ:

«فَإِنَّمَا مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى؛ أَحَبَّ رَسُولَهُ مُحَمَّداً ﷺ، وَمَنْ أَحَبَّ الرَّسُولَ  
العَرَبِيَّ؛ أَحَبَّ الْعَرَبَ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ؛ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي بِهَا نَزَّلَ أَفْضَلُ الْكِتَابِ  
عَلَى أَفْضَلِ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ عَنِيَّ بِهَا وَثَابَرَ عَلَيْهَا، وَصَرَفَ  
هِمَّتَهُ إِلَيْهَا، وَالْإِقْبَالُ عَلَى تَفْهِمِهَا مِنَ الدِّيَانَةِ؛ إِذْ هِيَ أَدَاءُ الْعِلْمِ، وَمَفْتَاحُ التَّفَقُّهِ  
فِي الدِّينِ»<sup>(۱)</sup>.

وفي أثناء نزول الشريعة الإسلامية كان العرب فيما بينهم يتحدثون بالعربية  
على سلبيتهم مع الإثبات بها على الوجه الصحيح المنضبط دون تكلفٍ أو بذلٍ  
جهدٍ، إِلَّا أَنَّهُ بعْدَ دُخُولِ كثيرٍ من الأعاجم في الإسلام، فشَّتِ الْعُجمَةُ تدريجيًّا بين

(۱) من مقدمة الشعالي لكتابه «فقه اللغة» (15/1).

العرب، ودخلَ إلى كلامهم ما ليس فيه، وكثُرَ الخطأُ واللَّحنُ، ممَّا دعا علماءَ العربيةَ الغَيُورِينَ على لغتهم وثقافتهم إلى وضع قواعدَ عامَّةٍ، وضوابطَ مُحدَّدةٍ، تُعينُ المتعلمَ على النُّطق الصَّحِيفَ، والتَّدوين الفَصِيحَ.

ثم توَسَّعَتْ تلك القواعد، وتشكلَتْ مِنْ خاللها علومٌ مُستَقِلَّةٌ تبعًا للأبحاث المشتركة بين العِلْمِ نفْسِهِ، فانصبَّتْ جهودُ بعضِهم إلى النَّظر في حال أو آخر الكلمة العربيةَ، وتغييرُ حركتها لِتَغييرِ المؤثِّرات التي دخلتْ عليها، فتكوَّنَ بذلك ما يُسمَّى: (علم النحو).

وبالاستقراء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب مِنْ أشعارهم ومتشورهم ومنطوقهم ومكتوبهم، ظهرَ أنَّ للجملة العربية نظامًا لا ينفكُ مِنْ حيث التَّأثُّر والتَّأثيرُ على الكلمات فيما بينها، عن طريق علاقَةٍ بيِّنةٍ قد تكون لفظيَّةً أو معنوَّةً، فنشأ لدينا مصطلح: (العامل)، و(المعمول).

ففي قولنا مثلاً: « جاء زيدٌ »، و« مررت بزيدٍ »، نلاحظ أنَّ (زيداً) تغييرٌ حرَّكة آخرِهِ، فمرةً جيءَ به مضموماً، ومرةً مجروراً، والسببُ في ذلك أنَّ عاملًا لفظيًّا سبقَه في المثالين أدى إلى ذلك التَّغيير، ففي الأول كان الفعلُ، وفي الثاني: حرف الجر، وهكذا دواليك.

وهذا المصطلح -أعني: (العامل)- لم يكن وليدَ العصوِّرِ المتأخرة، بل ظهرَتْ ملامحُه من بدایات القرن الثاني الهجري، إذ يُنسبُ إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠ هـ) كتابُ «العوامل»<sup>(١)</sup>، ونجد في مواضعٍ مُتفرِّقةٍ مِنْ «الكتاب» لسيبويه (ت: ١٨٠ هـ) تداولاً لِمُصطلَحِي (العامل) و(المعمول)، ومن بعده المبرُّدُ في

(١) قال عنه القسطني في «إنباء الرواة» (١/ ٣٨١): منحول عليه.

«المقتضب» (ت: ٢٨٦هـ)، والزَّجَاجُ في «معاني القرآن» (ت: ١١٣هـ)، وابن السَّرَاجِ (ت: ١٦٣هـ) في «الأصول في النحو»، فضلاً عنهم تلاميذ العلماء والمصنفين.

وقد نسج على الطراز الذي تقدم جمعٌ من الأئمة، فصنفوا في العوامل، وناقشوا مسائلها، واعتنوا بشهادتها وشواردها، نذكر منهم على سبيل المثال دون الحصر:

- أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت: ١٨٩هـ): صنف كتاباً في حدود الحروف العوامل والأفعال، واختلاف معانيها.

- أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): «العوامل في النحو».

- مكيٌّ بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «الذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل».

- عليٌّ بن فضال المُجاشعِي (ت: ٤٧٩هـ): «العوامل والهوامل في النحو».

- محمد بن بير علي البركيوي (ت: ٩٨١هـ): «العوامل»، وهو من أشهر كتب العوامل عند المؤخرين.

إضافةً إلى ما أدرجه بعض العلماء في مصنفاتهم؛ كال IDRIZI في «المصباح»، والسيوطري في «همم الهوامع»، حيث خصص الباب الرابع منه لبحث العوامل.

وتعذر كتب حروف المعاني والأدوات مصدرًا أساسياً في بحث العوامل، وهو ما نجده جليًّا في «معنى الليب» لابن هشام، و«الجني الداني» للمرادي، ومن قبلهما الرُّمَانِي في «منازل الحروف»، والهروي في «الأزهية»، وأكثرها مطبوعٌ متداولٌ.

ومن أبرز كتب العوامل وأكثرها انتشارًا - ولا سيما في بلاد العجم - ما خطته يراع العلامة النحرير، شيخ العربية، وإمام البلاغة، عبد القاهر الجرجاني

(ت ٤٧١ هـ)، فصنف «العوامل المائة» في رسالة صغيرة الحجم، لطيفة الفوائد، قام بشرحها والتعليق عليه كثرة وافرة من العلماء، بل إنها اعتمدت في السُّلْطَن الدُّرَاسِيِّ للكثير من المعاهد والمدارس الشرعية في بلاد العرب والعجم.

وبعد متصف القرن الحادي عشر الهجري صنف العلامة الفقيه المشارك، الملا إبراهيم بن حسن الكوراني رسالته هذه شرحاً على «العوامل المائة» للجرجاني، توسع في إيراد المعاني المختلفة للأدوات التي ذكرها الجرجاني على حسب التيسير دون قصد الشمول والاستيعاب، وأكمل بعض المباحث بمختصراتٍ موجزة، وأكثر من الشواهد الشرعية منها والشعرية.

ابتداً الكوراني رسالته بتمهيدٍ مقتضبٍ في تعريف النحو والكلمة والكلام والعامل، ثم قسم العوامل -تبعاً للجرجاني- إلى مئة عامل، وأنها تنقسم إلى لفظية ومعنوية، واللفظية منها السَّماعيُّ الذي لا ضابطٌ لحضرته، ومنها القياسيُّ الذي ينضبط ويُقاسُ عليه غيره.

ثم قسم العوامل السَّماعيَّة إلى ثلاثة عشر نوعاً:

**الأول:** حروف الجر، وعد منها سبعة عشر، وهي: الباء، من، إلى، حتى، في، اللام، رُبَّ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، حاشا، عدا، خلا، وألحَقَ به تكميلَةً فيما يُستثنى من متعلق حروف الجر.

**الثاني:** الحروف المشبهة بالفعل، وهي: إنَّ، أَنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ.

**الثالث:** «ما» و«لا» المُشَبِّهتان بـ«ليس»، وأتبعه بتتمة في «لا» النافية للجنس، وبذيلٍ في «إنَّ» العاملة عمل «ليس».

**الرابع:** حروفٌ تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعيّة، وـ«إلا» للاستثناء، وـ«يا» وـ«أيا» وـ«هيا» وـ«أي» والهمزة التي للنداء.

**الخامس:** حروفٌ تنصب المضارع، وهي: أُنْ، لُنْ، كِي، إِذْنْ.

**السادس:** حروفٌ تجزم الفعل المضارع، وهي: إِنْ، لَمْ، لَمَّا، لا الناهية، لام الأمر.

**السابع:** أسماءٌ تجزم الفعل المضارع، وهي: مَنْ، مَا، أَيْ، مَتِي، مَهْمَا، أَيْنْ، حِيشَما، إِذْمَا، أَنِي.

**الثامن:** أسماءٌ تنصب النَّكِيراتِ على التَّمييز، وهي: الأعدادُ من «أحد عشر» إلى «تسِعٍ وتسعين»، وـ«كم» الاستفهاميّة، وـ«كَائِنٌ» التَّكثيريّة، وـ«كَذَا» كناية عن العدد.

**التاسع:** أسماء الأفعال: وذكر منها تسعاً، ستة منها ناصبةٌ، وهي: «رُوِيدَ»، وـ«بَلَهَ»، وـ«دُونَكَ»، وـ«حَيَّهَلَ»، وـ«عَلِيكَ»، وـ«هَا»، وثلاثة منها رافعةٌ، وهي: «هِيهَاتَ»، وـ«سُرْعَانَ»، وـ«شَتَّانَ».

**العاشر:** الأفعال الناقصية، وهي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحي، ظلَّ، بات، ما زال، ما بِرَحَ، ما فتَئَ، ما انفكَ، ما دام، ليس.

**الحادي عشر:** أفعال المقاربة والشروع والرجاء، وذكر منها سبعةً، وهي: عسى، كاد، طِقَّ، جعل، كَرَبَ، أخذ، أوشكَ.

**الثاني عشر:** أفعال المدح والذمٌ، وهي: «نعم»، وـ«بئس»، وـ«ساء»، وـ«حَبَّدا».

**الثالث عشر:** أفعال القلوبِ، وهي: ظنَّ، حسِبَ، خالَ، علِمَ، رأى، وجَدَ، زعم.

**ثُمَّ** فصل في العوامل القياسية، وعدّ منها سبعةً، وهي: الفعل، والمصدر، واسم

الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمضاف، والممّيّز للتمييز.

وختّم رسالته بالعوامل المعنوية، وهي العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

والعلامة الكوراني في كل ذلك يُكثّر من الاستشهاد بالأيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشّعر والنشر العربي، وهو باستشهاده بالأحاديث وعدّها حُجَّةً في علوم العربية متابعاً لجمهّرةٍ من المتأخّرين؛ كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيّان.

كما ينقل الكوراني باستفاضة عن ابن هشام في «معنى الليب»، حتى يخيّل للناّاظر أن الرسالة مُستللة بتمامها منه، مع اختصارٍ شديدٍ في مواضع، أو نقلٍ حرفيٍّ في أكثر المواضع، من غير إشارةٍ إلى اقتباسها أو نقلها، ولا عجب في ذلك، فإن هشام هو فارسُ الميدان، والمقدّم في ذا الشأن، وكلُّ من جاء بعده، فهو عالٌ عليه.

وأمّا نسبة الرسالة إلى الكوراني؛ فثابتة للأدلة التالية:

أــ ذكر المرادي في «سلك الدرر» (١ / ٥)، وتبّعه كحالة في «معجم المؤلفين» (٢١ / ٢١) أنّ من جملة مؤلفات الكوراني شرحاً على العوامل الجرجانية.

بــ جاء في غلاف النسخة الخطية المعتمدة في التّحقيق: «تكميلة العوامل الجرجانية» لشيخنا الإمام الأوحد العالم المحقق سيدنا المُتّلإ إبراهيم بن حسن الكوراني الشهير زوري الشهري، حفظه الله ورعاه، ونفع المسلمين بوجوده، آمين، آمين».

يدلّنا هذا على: أن النسخة كُتبت في حياة الكوراني، وأنها بخط أحد تلاميذه.

ولا يتعارض هذا مع ما نقلته عن المرادي قبل؛ لسبعين: الأولى: أن المرادي ذكر بأنَّ للكوراني شرحاً على العوامل ولم يسمه.

الثاني: أن مضمون الكتاب - كما تقدَّم - هو شرحاً للعوامل مع بعض الأبحاث التكميلية، فيصلح أن يسمى تكملاً له، وقد أشار المؤلف لهذا بقوله: «فهذه «العوامل الجرجانية» أضيف إلى المشهور المتداول من رسالتها ما تركَ فيها من معانٍ وأحكامها».

ج - قول المصنف في مقدمته: «صلاة وسلاماً فائضي البركات في السكناة والحرَّكات على الحاضر والبادِ»، والعبارة بتمامها أوردها الكوراني في غير ما مصنف له، من ذلك مقدمة كتابه «إعمال الفكر والروايات»<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمدت في تحقيق الرسالة على نسخة خطية وحيدة مما احتفظت به مكتبة عاطف أفندي التابعة للمكتبة السليمانية باسطنبول برقم (٢٤٤١)، وهي نسخة جيدة في الجملة، إلا أنَّ فيها بعض السقوطات، رمتُها من خلال المصادر المنصوص عليها في مواضعها، أو بما يُناسبُ السياق، وأضفتُ على الرسالة عناوين للموضوعات بُعْدية الإيضاح والتسهيل، مميَّزاً لها بإشارة المعkovين [ ].

وفي الختام: الله أَسأَلُ القَبُولَ، ومنه أرجو الوصول، والحمدُ لله بدءاً وختماً، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّداً وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

## المحقق

\* \* \*

---

(١) وهي مطبوعة في هذا المجموع المبارك من تحقيق المعنتي بهذه الرسالة.



# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَا يُشَغِّلُهُ سَمْعٌ عَنْ سَمْعٍ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ قِيَاسٌ، وَأَنْزَلَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا  
نُورًا وَرَحْمَةً وَشِفَاءً وَهُدًى وَبِلَاغًا لِلنَّاسِ.

وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ الَّذِي بَنَى السَّقْفَ الْمَرْفُوعَ<sup>(١)</sup>، وَجَعَلَهَا سَبْعًا شِدَادًا،  
وَخَفَضَ الْأَرْضَ فِرَاشًا بَسِيطًا، وَنَصَبَ عَلَيْهَا الْجَبَالَ الرَّوَاسِيَّ أَوْتَادًا.

وَأَشْهُدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولَهُ، الْمُعْرِبُ عَنْ مُبْتَدَأِ تُبُوتَهُ خَبْرُ: «كُنْتُ  
نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»<sup>(٢)</sup>، الْفَاتِحُ لِيَابِ الرَّحْمَةِ وَالشَّفَاعةِ بِإِذْنِ اللّٰهِ، خَاتَمُ  
النَّبِيِّينَ، فَلَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ وَلَا رَسُولٌ إِلَى الأَبْدِ، صَلَى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً وَسَلَامًا  
فَائِضَيِّ الْبَرَكَاتِ فِي السَّكَنَاتِ وَالْحَرَكَاتِ عَلَى الْحَاضِرِ وَالْبَادِ، وَعَلَى أَلِهِ وَأَصْحَابِهِ  
وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ نَحْنُ نَحْوَهُمْ مِنْ كُلِّ عَامِلٍ سَمَاعًا وَقِيَاسًا، لَفْظًا وَمَعْنَى، عَدَدَ خَلْقِ اللّٰهِ  
بِدَوَامِ اللّٰهِ الْمَلِكِ الْجَوَادِ.

(١) قوله: «بني» و«المرفوع» وما سيأتي بعده من مفرداتٍ نحوئيةٍ يُعدُّ من براءة الاستهلال وحسن الابتداء، وهو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المقصود إجمالاً.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٦٢٣)، والترمذى (٣٦٠٩) وحسنه. ولفظ المصنف رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٣) وغيره بإسناد صحيح.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذه «العوامل الجرجانية»<sup>(١)</sup> أُضِيفَ إلى المشهور المتداول مِن رسالتها ما  
تُرِكَ فيها مِن معانيها وأحكامها على حَسْبِ التَّيسير لا الاستيعاب، واللهُ المسئول  
أنْ ينفعَ به الطُّلَابُ، إِنَّه ولِي النَّفْعِ والإِمْدادِ فِي كُلِّ بَابٍ، وَهُوَ حُسْبِي وَنَعْمَ الوَكِيلُ،  
وإِلَيْهِ المرجعُ والمَآبُ.

\* \* \*

(١) انظر: مقدمة التحقيق.

## تَفْهِيدٌ

**النَّحُو:** عِلْمٌ بقواعدِ يُعرَفُ بها كيفيةُ ترَكِيبِ الكلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ المعنى.

**وغايتها:** الاحترازُ عن الخطأ في التَّرَكِيبِ.

**وموضوعُه:** الكلماتُ مِن حيث وقوعُها في التَّرَكِيبِ.

**الكلِمةُ:** لفظٌ وُضِعَ لِمعنَى مُفَرِّدٍ، وهي: اسمٌ، وفِعلٌ، وحرفٌ؛ لأنَّ معناها إنَّ استَقلَّ بالمعنىَةِ مِن لفظِها؛ فإِنَّما مع عدمِ الاقترانِ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ؛ وهو الاسمُ، أو مع الاقترانِ؛ وهو الفِعلُ، وإنْ لم يستَقلَّ - لِتَوَقِّفِه على ذِكرِ ما هو حالَةُ له - فهو الحرفُ.

**الكلامُ:** قولٌ مُفِيدٌ بالقصدِ، ولا يتحققُ إِلَّا في اسمَينِ، أو في فعلٍ واسمٍ؛ نحوَ:  
«قامَ زيدٌ»، و: «زيدٌ قائمٌ»، والجملةُ أعمُّ.

**والاسمُ:** مُعَرَّبٌ، ومَبْنِيٌّ؛ لأنَّهَ:

- إنَّ وقَعَ في التَّرَكِيبِ بحيثَ يتحقَّقُ معه عاملُه، ولمْ يُناسبْه مَبْنِيُّ الأصلِ الذي هو الحرفُ والماضيُ والأمرُ بغيرِ اللَّامِ<sup>(١)</sup>؛ فهو المُعَرَّبُ، وحُكْمُهُ: أنْ يختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) أي: الأمرُ بغيرِ لامِ الأمرِ الداخلةِ على المضارعِ؛ نحو «ليرتِي الناجحُ»، فإنَّ الفعلَ فيه مُعَرَّبٌ لا مَبْنِيًّا.

- وإن لم يقع في التركيب كذلك، أو وقع ناسب مبني الأصل؛ فهو المبني، ويلزم ما بني عليه، فلا يختلف آخره باختلاف العوامل.

**والعامل**: ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلِمِ على وجهِ مخصوصِي.

والعوامل في النحو على ما ألفه الشَّيخُ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ - رحمهُ اللهُ عليه - مئةُ عاملٍ: لفظيَّة، ومعنىَّة.

واللَّفظيَّةُ منها على ضربين:

- سَماعيَّة: لا ضابطةٌ لعلِّمهَا يُقاسُ بها عليها ما لم يُسمَعُ.

- قِياسِيَّة: لعلِّمهَا ضابطةٌ يُقاسُ بها عليها ما لم يُسمَعُ.

فالسَّماعيَّةُ منها: أحدُ وتسْعَون عاملًا.

والقياسيَّةُ: سبعةُ عواملٍ.

والمعنويَّةُ منها: عدداً.

وتتنوعُ السَّماعيَّةُ منها على ثلاثة عشرَ نوعاً:

[**حروفُ الجرِّ**]

**النَّوعُ الأوَّلُ**: حروفُ تجوُّزِ الاسمِ فقط، وتُسمى: حروفُ الإضافة، وحروفُ الجرِّ.

إعلم أنَّ الجارَ مع المجرورِ يُسمى: ظرفاً؛ تشبيهاً له بالظرفِ المصطلَحِ - الذي هو ما فعلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ - لاحتياجه إلى الفعل أو معناه احتياجَ الظرفِ إليه.

### ثم الظرفُ:

- إِمَّا مُسْتَقِرٌ: وهو ما تعلق بعاملٍ مُقدَّرٍ، وكان له محلٌ من الإعراب؛ نحو: «زيدٌ في الدار»؛ أي: مُستقرٌ، أو استقرَ، و«الْخَرْبَةُ بِالْحَرْبِ» [البقرة: ١٧٨]؛ أي: مقتولٌ، أو يقتلُ.

فالظرفُ في المثالين مرفوعٌ الم محل على أنه قائمٌ مقام فاعلٍ مرّ.

ومثالٌ ما تعلق بمقدرٍ؛ نحو: «بِاسْمِ اللَّهِ»، والتَّقْدِيرُ: أبتدئُ بِاسْمِ اللَّهِ، أو: أبتدئُ مُتَيَّمِّنًا بِاسْمِ اللَّهِ، فالظرفُ في التَّقْدِيرِ الأوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بـ«أبتدئُ»، وال مجرورُ هو منصوبٌ الم محل على أنه مفعولٌ لـ«أبتدئُ»، والتَّقْدِيرُ الثَّانِي بـ«مُتَيَّمِّنًا»، والجائز والمجرورُ ظرفٌ مُسْتَقِرٌ منصوبٌ الم محل على أنه حالٌ من فاعل «أبتدئُ»؛ لِسَدِّه مَسَدَّ عاملِه المقدَّر الواقع حالاً؛ أعني: «مُتَيَّمِّنًا».

- وظرفٌ لغُوٌّ: من حيث تعلقه به، فكُلُّ ما حصل لِمَجْمُوعِه محلٌ، فلمجرورِه محلٌ آخرٌ منه بهذا العاملِ.

ويظهرُ محلُ المجرور بما إذا وضعَ موضعَ عاملِه اللازمِ المُتَعَدِّي بالحرف عاملٌ متَعَدِّدٌ بنفسِه يُناسبُه تراداً أو لزوماً؛ كما تقول في «مررتُ بزيده»: جاوزتُ زيداً، أو لا بُسْته بالمرورِ به، وفي «مَرَّ بعمرو»: جُوْزَ<sup>(١)</sup> عَمْرَا، ولُوْبِسَ هو بالمرورِ به، وفي «بِاسْمِ اللَّهِ» على التَّقْدِيرِ الأوَّلِ: ألا بُسْ اسم اللَّهِ بالابتداء به، وفي التَّقْدِيرِ الثَّانِي: أبتدئُ مُلابِسًا اسم اللَّهِ بالتيَّمِّنِ به.

وإنما سُميَ لغُوا؛ لِوقوعِه فضلةً في الكلام غالباً، فكانَه لغُوا.

\* \* \*

(١) وهو المبني للمجهول من «جاوز» لا «جُوْز»، ووقع في الأصل: «وجوز»، ومع الواو لا يصح تقدير الكلام.

## ثُمَّ الْحُرُوفُ الْجَارَةُ سَبْعَةُ عَشَرَ حُرْفًا:

١ - الْبَاءُ:

**أ - لِلإِلْصَاقِ:** وهو:

حَقِيقِيٌّ نَحْوَ: «بِهِ دَاءٌ»، و«أَمْسَكْتُ بِزِيَدٍ» إِذَا قَبَضْتَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ أَوْ ثُوِّيهِ، فَالإِلْصَاقُ لَا يَقْتِضِي الْاسْتِعَابَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» [المائدة: ٦] الْاسْتِعَابُ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلإِلْصَاقِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، لَا لِلتَّبْعِيسِ، وَلَا زَائِدَةً.

وَمَجَازِيٌّ نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزِيَدٍ» و«مُرَّ بِعَمِّرٍ».

**ب - وَلِلْتَّعْدِيَةِ:** نَحْوَ: «ذَهَبْتُ بِزِيَدٍ» و«انْطَلَقْتُ بِعَمِّرٍ»، وَمِنْهُ: «أَحْسَنْ بِزِيَدٍ» عند الأخفش<sup>(١)</sup>.

**ج - وَلِلْاسْتِعَانَةِ:** نَحْوَ: «كَتَبْتُ بِالْقَلْمَنْ».

**د - وَلِلصَّبَبِيَّةِ:** نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّكُمْ ظَلَمْنَمْ أَنْفَسَكُمْ بِاِتَّخَادِكُمُ الْعِجْمَ» [البقرة: ٥٤]، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي نَحْوِ: «لَقِيتُ بِزِيَدٍ أَسْدًا»<sup>(٢)</sup>.

**ه - وَلِلمُصَاحَبَةِ وَالْمُلَابَسَةِ:** نَحْوَ: «دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ»، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

(١) صيغة التعجب «أَفْعِلُ» عند الأخفش أمرٌ لفظاً ومعنى، فتكون الباء إما للتعدية أو زائدة. انظر: «الكافية» لابن الحاجب (ص: ٤٩)، و«معنى الليبب» لابن هشام (ص: ١٥٤). والأخفش إذا أطلق في كتب النحو؛ فيراد به الأخفش الأوسط سعيد بن مسعة، من أكابر علماء البصريين.

(٢) التَّجْرِيدُ فِي الْبَلَاغَةِ: أَنْ تَنْتَزَعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صَفَةٍ آخَرَ مِثْلَهُ فِيهَا؛ مِبَالَغَةً لِكَمَالِهَا فِيهِ، فَنِي مَثَلُ الْمَصْنَفِ: «لَقِيتُ بِزِيَدٍ أَسْدًا» أَنَّ زِيَدًا بَلَغَتْ بِهِ الشَّجَاعَةُ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَصْحُّ مَعَهُ اسْتِخْلَاصُ أَسْدِهِ! وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ. انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (٢٥٦/٢).

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغْيِ  
بِمُسْتَلِئِ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ<sup>(١)</sup>  
و- وللظُّرْفِيَّة: نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرْتُكُمْ أَمَّا اللَّهُ بِنَدِيرٍ وَأَنْتُمْ أَذَلُّهُ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿بَجَيْتُهُمْ  
بِسَحْرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

ز- وللبَّدَلِيَّة: كقول الحَمَاسِيّ: «فليت بهم قوماً»<sup>(٢)</sup>.

ح- وللمُقاَبَلَة: نحو: «اشترите بألفٍ».

ط- وللمُجاَوزَة<sup>(٣)</sup>: نحو قوله تعالى: ﴿فَسَأَلَنِيهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إن لم يعلق بـ«خيরًا»، ولا ضمنَ السُّؤَالِ معنى الاعتناء.

والتضمينُ: أنْ يُقصَدَ بـلفظِ فعلٍ معناه الحَقِيقِيُّ، ويُلاحظَ معه معنى فعل آخرٍ يُناسبُهُ، ويُدلَّ عليه بـذِكرِ شيءٍ من متعلقاتِ الآخرِ، فتارةً يُجعلُ المذكورُ أصلًا في الكلام، والمُحذوفُ قيَّداً على أنه حالٌ، وتارةً يُعَكِّسُ، والأولُ أولٍ، فالتقديرُ في الآية: فاسأْلُ مُعْتَيَا به، أو فاعْتَنِ به سائلاً.

(١) البيت في «ديوان ذي الرّمة» رواية ثعلب (١٤٩٩). وفيه: (المُدَجَّل) بدل: (الْمُرَحَّل).

وـ«المُدَجَّل» - على هذه الرواية - أي: مطلبي بالقطران. وـ«الشَّوْهَاء»: هي من الخيل: الطويلة الرائعة، أو المفرطة رحب الشدقين والمنخرتين، وكل منها صفة محمودة في الخيل. وـ«صارخ الْوَغْيِ»؛ أي: مستغيث في الْوَغْيِ، وهو الحرب. «بِمُسْتَلِئِ»: أي: لابس لأمة، وهي الدرع. وـ«الْفَنِيقِ»: الفحل المكرّم عند أهله. وـ«الْمُرَحَّل»: من «رَحِلَ البعير»: إذا أشخصه عن مكانه وأرسله. انظر: «الأطول» لعصام الدين الحنفي (٤١٨/٢).

(٢) قطعة من بيت لقرطيط بن أنيف العنيري، ذكره أبو تمام - وهو المقصود بالحماسي - في «الحماسة»: (٥٧/١)، وتمامه:

فليت لي بِهِمْ قوماً إِذَا رَكَبُوا شَدُّوا الإِغْرَارَةَ فَرَسَانًا وَرُكْبَانًا

(٣) يعني: بمعنى «عن».

ي - وللإسْتِعْلَاءِ: كقوله:

أَرَبْ يَوْلُ الشُّعْلَبَانُ بِرَأْسِهِ !؟!

ك - وللتَّبَعِيسِ: نحو قوله تعالى: ﴿عَنِّنَا يَشَرُّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، إن لم يُضْمِنْ معنى الشرب الالتذاذ.

ل - وللقَسْمِ: ولكونها أصل حروفه خصت بجواز ذكر الفعل معها؛ نحو: «أقسم بالله ليفعلن»، ودخولها على الضمير؛ نحو: «بك لافعلن»، واستعمالها في القسم الاستعطافي [نحو<sup>(٢)</sup>] قوله:

بِعِيشِكِ يا سلمى ارحمى ذا صَبَابَةٍ<sup>(٣)</sup>

م - ولانتهاء الغاية: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِـ﴾ [يوسف: ١٠٠]، إن لم يُضْمِنْ معنى: لطف.

ن - وللتَّقْدِيدِ: نحو: «بأبي وأمّي».

(١) شطُّرُبَيْتُ لراشد بن عبد ربه وكان قد أسلم، فيما رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٦٨)، ونسبة إليه الhero في «التنبيه» (ص: ٣١١)، والنويري في «نهاية الأرب» (١٨/٢٤).

وقال ابن منظور في «لسان العرب» (١/٢٣٧): قاله غاوي بن ظالم السُّلْمَيُّ. وقيل: هو لأبي ذر الغفاري. وقيل: هو لعباس بن مرداد السُّلْمَيُّ رضي الله عنهم. وعجز البيت:  
لقد ذلَّ مَنْ بَالَّتْ عَلَيْهِ الشَّالِبُ

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ذكره ابن هشام في «معنى الليب» (٧٢٥)، وناظر الجيش في «شرح التسهيل» (٦/٩٨)، والسيوطي في «همع الهوامع» (٤٨٦/٢) من غير نسبة، والشطر الثاني منه:  
أبى غير ما يُرضيك في السر والجهر

س - وللتوّكيد، أو نحو التَّزِين، أو لَهُما، على ما يُستفاد بحسب خصوصي المقام، وهي الزَّائدة سماعاً في الفاعل:

- وجوباً في نحو: «أَحْسِنْ بِزِيدٍ» في قول الجمهور أنَّ الأصل: أحسنَ زيدُ؛  
معنى: صار ذا حُسْنٍ، ثم عُيِّرْتْ صِيغَةُ الخبرِ إلى الطلب.

- غالباً في نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

- وضرورةً في نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقْتُ لَبُونُ بْنِي زِيَادٍ<sup>(١)</sup>

وقيل: الباء متعلقة بـ«تنمي»، وفاعل « يأتي» مضمر راجع إلى [النَّبَأٌ]<sup>(٢)</sup>؛ بناً على مذهب البصريين في التَّنَازُع.

وفي المفعول؛ نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكثُرْتُ في مفعول «عَرَفْتُ» ونحوه، وفي المبتدأ؛ نحو: «بِحَسْبِكَ زيدُ»،  
و«خَرَجْتُ إِذَا بَزِيدٍ»، و«كَيْفَ بِكَ إِذَا كَانَ كَذَا»، وفي الخبر الموجِّب؛ نحو:  
«حَسْبُكَ زيدُ» و«بِحَسْبِكَ زيدُ» على قولٍ.

وقياساً في الخبر في الاستفهام بـ«هل»؛ نحو: «هل زيدُ بقائمٍ؟»، والنَّفي  
بـ«ليس»؛ نحو: «ليس زيدُ براكيب»، وبـ«ما»؛ نحو: «ما زيدُ بجاليسٍ»، وبـ«لا»  
التَّبَرِئةُ؛ نحو: «لا خيرٌ بخِيرٍ بعده النَّارُ»<sup>(٣)</sup> إذا لم تُحمل على الظَّرفية.

(١) البيت لقيس بن زهير الغبسي. انظر: «شعر قيس بن زهير» لعادل جاسم البياتي (ص: ٢٩).

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق، وموافقة لما في «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (ص: ٢٢٤)، وأمالي ابن الشجري (ص: ١٣٠)، والتقدير: ألم يأتِك النَّبَأُ والأنبَاءُ تَنْمِي بما لاقت؟

(٣) العبارة من قول أبي بكر رضي الله عنه في إحدى خطبه، رواها مطولاً أبو عبيد في «الخطب والمواعظ» (١٢١)، والطبراني في «تاریخه» (٢٢٥/٣).

٢ - و «مِنْ» :

أ - لابتداء الغاية: وتقع في المكان؛ نحو: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، وفي الزَّمان؛ نحو: «مُطَرِّنَا مِنِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وفي غيرهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سَلَيْمَنَ﴾ [النمل: ٣٠]، ونحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ أي: التَّجْزِيَّةُ إِلَيْهِ مِنْهُ.

وقد يقصد إلى كون مدخولها مبداً الأمِّ مِنْ غير ملاحظةٍ مُنتَهٍ وغيره، فلا تقع بعدها «إلى»، فتكون لمجرد الابتداء؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد يلاحظ مع ذلك -أي: مَنْشَئَةٌ مدخولها لأمِّ مِنْ غير ملاحظةٍ مُنتَهٍ -:

- اتصال ذي المبداً بالمبداً، فتسمى: «اتصالية»؛ نحو قوله عَزَّوجلَّ: «أَنْتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِنْ موسى»<sup>(١)</sup>.

- أو تجريد أمِّ يُماثل المدخل في صفتة منه مُبالغة، فتسمى: «تجريدية»؛ نحو: «رأيتُ منكَ أَسَدًا».

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) واللفظ له.

وزيادة في إيضاح المسألة، أورد ما ذكره الألوسي في «روح المعاني» (٢٢٢/٧) حيث قال: وتسميتها اتصالية؛ لأنَّه يفهم منها اتصال شيء بمجرورها، وهي ابتدائية، إلا أنَّ ابتدائتها باعتبار الاتصال؛ كما في حواشي شرح المفتاح الشريفي، يعني: أنَّ مجرورها ليس مبدأً أو منشأً لنفس ما قبلها، بل لاتصاله، فإذاً أنَّ يقدر متعلقتها فعلًا خاصًّا؛ كما قاله الجلال السيوطي في بيان الخبر من أن «مني» فيه خبر المبتدأ، و«من» اتصالية، ومتعلق الخبر خاصًّا، وبالباء زائدة، بمعنى: أنت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى، وإنما أنَّ يقدر فعل عام؛ كما ذهب إليه الشريف هناك؛ أي: منزلته بمنزلة كائنةٍ وناشئةٍ مني كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

- أو زيادة شيء آخر عليه إما في الارتفاع، أو في الانحطاط، وتسمى: «تفضيلية»؛ نحو: «زيد أفضل من عمرو، وأحقر من بكر».

وبما نبهنا عليه من عدم ملاحظة الممتهن في هذه الأقسام الأربع المستلزم لعدم وقوع «إلى» بعدها؛ ظهر ضعف ما زعمه ابن مالك من أن «من» التفضيلية للمجاوزة؛ بناءً إلى أنه لا يقع [بعدها إلى]<sup>(١)</sup>، على أنه رُدَّ لأنها لو كانت للمجاوزة لصحّ في موضعها «عن».

ب - وللتبيين: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسُونَ ثَابِاتًا حُصْرًا مِنْ سُنُدُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿فَاجْتَنِبُوا الْجَحَّـكَ مِنَ الْأَوْثَـنِ﴾ [الحج: ٣٠].

ج - وللتبييض: نحو: «أخذت من المال».

د - وللتعليل: نحو قوله تعالى: ﴿مَا خَطَا يَاهُمْ أَغْرِقُوا﴾<sup>(٢)</sup> [نوح: ٢٥].

ه - وللبذل: نحو: ﴿أَرَضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ أَلْآخِرَةٍ﴾ [التوبه: ٣٨]، ومنه: «ولا ينفع ذا الجدّ منكَ الجدّ»<sup>(٣)</sup> على وجه<sup>(٤)</sup>.

و - وبمعنى «عن»: نحو: «انفصلت منه».

ز - وبمعنى «في»: نحو: ﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/١٣٤ - ١٣٥)، و«معنى الليب» (ص: ٤٢٣). وما بين معكوفتين منهما.

(٢) كذا في الأصل: «خطاياهم»، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وقراءة الباقيين: «خطيبتهم». انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٦٥٣).

(٣) هو قطعة مما كان يدعو به النبي ﷺ دبر كل صلاة، رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧١).

(٤) أي: على تقدير أنّ معناه: لا ينفع ذا الحظّ من الدنيا حظه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو: بدل حظك. والوجه الآخر: تضمين «ينفع» معنى «يمعن». انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٤٢٢).

ح - وبمعنى «على»: نحو: ﴿ وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنياء: ٧٧].

ط - وللفصل: نحو: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ أَمْقِسَدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقد تزداد إذا تقدمها نفي أو نهي أو استفهم بـ«هل» جارًّا لـنكرة فاعلٍ أو مفعولٍ به أو مبتدأ:

- إِمَّا لِتَنْصِيصِ عَلَى الْعُمُومِ: نحو: «ما جاءني مِنْ رَجُلٍ»، ومنه: ﴿ وَمَا نَسْقُطَ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و«ما رأيْتُ مِنْ رَجُلٍ»، ومنه: ﴿ مَا أَنْخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَيْرٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، «وَلَا يَقُولُ مِنْ رَجُلٍ»، «وَلَا تَضْرِبُ مِنْ رَجُلٍ»، و«هَلْ جَاءَكَ مِنْ رَجُلٍ؟»، و﴿ هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣]، و﴿ هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

- وإِمَّا لِتُوكِيدِ الْعُمُومِ: نحو: «ما جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، و«ما رأيْتُ مِنْ أَحَدٍ خَيْرٍ مِنْكَ»، و«لَا يَقُولُ مِنْ أَحَدٍ»، و«لَا تَضْرِبُ مِنْ أَحَدٍ»، و«هَلْ عَادَ مِنْ أَحَدٍ»، و«هَلْ رَأَيْتَ مِنْ أَحَدٍ؟»، و«هَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ».

وأجارَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي نَحْوِ: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطْرِ»، و«الْأَخْفَشُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي إِلَهٍ مُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و«تَأَوَّلُ» [المخالفون] بِأَنَّ التَّقْدِيرَ: قَدْ كَانَ هُوَ؛ أَيْ: كَائِنٌ مِنْ جِنْسِ الْمَطْرِ، وَلَقَدْ جَاءَكَ هُوَ؛ أَيْ: جَاءَ مِنْ الْخَبَرِ كَائِنًا مِنْ نَبَأِ الْمَرْسِلِينَ<sup>(١)</sup>.

٣ - و«إِلَى»:

(١) انظر: «التذليل والتكميل» لأبي حيان (١٤٤ / ١١ - ١٤٥)، و«معنى الليب» لابن هشام (ص: ٤٢٩) وما بين معقوفتين منه.

أ- لانتهاء الغاية: نحو: «سِرْتُ مِن البَصْرَة إِلَى الْكُوفَة، وَمِن الظَّهَر إِلَى الْعَصْر»، و«قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ»<sup>(١)</sup>.

ب- وبمعنى «مع»: نحو: «الَّذُودُ إِلَى الَّذُودِ إِلَيْلُ»<sup>(٢)</sup>.

ج- وللتبيين: نحو: «رَأَيْتَ السِّجْنَ أَحَبَّ إِلَيَّ» [يوسف: ٣٣].

د- وبمعنى اللام: نحو: «وَالْأَمْرُ إِلَيْكُ» [النمل: ٣٣]، إنْ لَمْ يُعَلَّقْ بِنَحْوِهِ: موكل.

هـ- وبمعنى «في»: نحو: «لِيَجْمِعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ» [الأنعام: ١٢]، إنْ لَمْ يُعَلَّقْ بِنَحْوِهِ: مُفْضِّلَينَ.

و- وللابتداء: كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها:  
أيسقى فلا يرى<sup>(٣)</sup> إلى ابن أحمر؟!<sup>(٤)</sup>

ز- قيل: وبمعنى «عند»: كقوله:

(١) أشار بالأمثلة إلى الحالات الثلاث التي ذكرها قبل في معنى ابتداء الغاية لـ«من»، وهي على الترتيب: المكان والزمان وغيرهما.

(٢) هو من الأمثال السائرة، ويراد به أن القليل إذا جمع إلى القليل كثُر وزاد، والذُودُ: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٤٦٢/١).

(٣) في الأصل: «يسقى فلا يرى»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للمصادر الآتية.

(٤) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي؛ فيما نسبه إليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ٥١١) - مكتفيًا بعجزه - وابن مالك في «شرح التسهيل» (١٤٣/٣)، والمرادي في «الجني الداني» (ص: ٣٨٨)، وهو في ديوان ابن أحمر (ص: ٨٧).

والكور بالضم: الرَّحْلُ؛ أي: وتقول هذه الناقة وقد وضعت الكور عليها: إن ابن الأحمر لا يروى مني من سفر، ولا يعدل عنِّي إلى غيري، إنما يركبني دون إبله. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (١٣٢/٢).

أشهـى إلـيّ مـن الرـحـيق السـلـسل ؟ !<sup>(1)</sup>

ح- وقيل: بل هي للتبيين وللتوكييد<sup>(٢)</sup>، وهي الزائدة؛ نحو قوله تعالى: (فاجعل أفعلاً من الناس تهوى إليهم) فيمَن قرأ بفتح الواو<sup>(٣)</sup>.

٤ - و «حتى»:

أ- لـاتـهـاءـ الـغاـيـةـ: عـلـىـ وـجـهـ التـقـضـيـ شـيـئـاـ فـشـيـئـاـ، وـمـنـ ثـمـ لـمـ يـصـحـ: «كـتـبـتـ حـتـىـ زـيـدـ»، بـخـلـافـ «إـلـىـ»، فـضـعـفـتـ فـيـ مـعـنـىـ الـاتـهـاءـ، وـمـنـ ثـمـ لـاـ يـقـابـلـ بـهـ الـابـتـادـ، فـلاـ يـقـالـ: «سـرـتـ مـنـ الـبـصـرـةـ حـتـىـ الـكـوـفـةـ»؛ كـمـاـ يـقـالـ: «إـلـىـ الـكـوـفـةـ».

وتحتَّص بالظَّاهِرِ، خِلَافًا لِكُوْفَيْنِ وَالْمُبَرَّدِ<sup>(٤)</sup>، وَبِكُونِهِ<sup>(٥)</sup> آخِر جُزَءٍ مِنْ شَيْءٍ؛  
نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا»، أَوْ مُلَاقِيَا لَهُ؛ نَحْوَ: «قُمْتُ الْبَارَحةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»،  
وَبِوُقُوعِ الْمُضَارِعِ الْمَنْصُوبِ بـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَهَا، وَحِينَئِذٍ:

**بـ- فَإِمَّا لِلانتهاءِ: نحو:** ﴿لَنْ تَبْرُحْ عَلَيْهِ عَنْكَفَيْنَ حَتَّىٰ تَرْجِمَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١].

(١) البيت لأبي كير الهذلي - واسمه عامر بن الحَلَيْس - كما في «ديوان الهذليين» (٢/٨٨)، و«الألفاظ» لابن السكينة (ص: ٢٦٩)، و«أدب الكتاب» لابن قتيبة (ص: ٥١٢).

(٢) إفحام «بل» زيادةً لا داعي لها، وفيها إيهامٌ إضرابٌ كلامٍ يسبقُها، ولو قال: وقيل: للتبين والتوكيد؛  
لكان أوليٌ، والله أعلم.

(٣) تُنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/٧٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٠)، و«البح المحيط» لأبي حيان (٦/٤٤٨).

(٤) انظر: «الحنفية الدانة»، للمرادي (ص: ٥٤٣)، و«معنى اللبس» لابن هشام (ص: ١٦٦).

(٥) في الأصل: «ولكونه»، والمثبت هو الصواب تماشياً مع السياق.

ج - وإنما للتعليق: نحو: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

د - أو للاستثناء: نحو:

ليس العطاء من الفضول سماحةٌ<sup>(١)</sup> حتى تجود وما لديك قليلٌ

وليس الداخلة على الماضي بجارةٍ، خلافاً لابن مالك، ولا الداخلة على  
«إذا»، خلافاً للأخفش وله، بل هي ابتدائيةٌ<sup>(٢)</sup>.

ويُستأنف بعدها الجملُ؛ كالداخلة على المضارع المرفوع والاسمية، ويدخلُ  
ما بعدها فيما قبلها غالباً لا وجوباً، بعكس «إلى».

٥ - و «في»:

أ - للظرفية: إنما حقيقة مكانية؛ نحو: «لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ»  
[التوبة: ٢٥]، و «المال في الكيس»، أو زمانية؛ نحو: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي يَوْمَ الْقَدْرِ» [القدر: ١]،  
و «الصوم في اليوم»، وإنما مجازية؛ نحو: «وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَاةٌ» [البقرة: ١٧٩]  
و «يَدْرُؤُكُمْ فِيهِ» [الشورى: ١١].

ب - وللمصاحبة: نحو: «أَدْخُلُوا فِي أُمَّرِ» [الأعراف: ٣٨].

ج - وللتعليق: نحو: «إِنَّ امْرَأَ دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسْتَهَا»<sup>(٣)</sup>.

د - وللاستعلاء: نحو: «وَلَا أَصِلَّبُنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» [طه: ٣١].

(١) نسبة المبرد في «الفاضل» (ص: ٣٩) إلى العتبى، وفيه: «الكثير» بدل: «الفضول».

ونسبة المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص: ١٢١٧)، وابن حمدون في «الذكرة الحمدونية» (٢/٣٠٠)، والمستعصمي في «الدر الفريد» (٩/٥٣) إلى المعنى الكندى.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/١٦٦)، و «معنى الليب» لابن هشام (ص: ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، ولفظه: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها».

هـ- وبمعنى «إلى»: نحو: ﴿فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

وـ وللمقاييسة: وهي الداخلة بين مقصول سابق وفاصل لاحق؛ نحو: ﴿فَمَا  
مَتَّعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قِيلُ﴾ [التوبه: ٣٨].

زـ وللتوكيد: وهي الزائدة:

ـ في الضرورة؛ نحو قوله:

أنا أبو سعدٍ إذا الليل دجا  
تَخَالُ فِي سُوادِهِ يَرْنَدِجاً<sup>(١)</sup>  
إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى التَّجْرِيدِ.

ـ وفي السعة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَرْكَبُوهَا﴾ [هود: ٤١]، إن لم يُقدر  
لـ ﴿أَرْكَبُوا﴾ مفعول؛ أي: الماء، ولا فسر بمعنى: ادخلوا، أو سيرروا.

٦ـ واللام:

ـ للاستحراق: نحو: «الحمد لله».

ـ وللإخلاص: نحو: «الجنة للمؤمنين» و«أدوم لك ما تدوم لي».

ـ وللملك: نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]، وقد يكتفى  
بالإخلاص عن الآخرين.

ـ وللتتميلك: نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

ـ ولشبيه التتميلك: نحو: «جعل لكم من أثني عشر زوجاً».

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٦٦)، و«التدليل والتمكيل» لأبي حيان (١١/٢١٨)، و«شرح أبيات المعنى» للبغدادي (٤/٨١). واليرنداج: الجلد الأسود.

و - وللتَّعلِيلِ: نحو: «صَرْبُتُهُ لِلتَّأْدِيبِ»، ﴿وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [الحل: ٤٤]، ومنه الثانية في نحو: «يَا لَرَيْدِ لِعَمِرو».

ز - ولتوكيـد النـفيـ: وـتـسمـىـ: لـامـ الجـحـودـ؛ نحوـ: «ما كانـ زـيدـ لـيـفـعـلـ»؛ أيـ: ما كانـ قـاصـداـ لـاـنـ يـفـعـلـ، وـ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

ح - وبمعنى «إلى»: نحوـ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

ط - وبمعنى «على»: نحوـ قولهـ:

وَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدِينِ وَلِلْفَمِ<sup>(١)</sup>

ي - وبمعنى «في»: نحوـ: «مضـى لـسـبـيلـهـ».

ك - وبمعنى «عند»: وـتـسمـىـ: لـامـ التـارـيخـ؛ نحوـ: «كـتبـهـ لـخـمـسـ خـلـونـ».

(١) عجز بيت لجابر بن حني التغلبي، كما في «المفضليات» للمفضل (ص: ٢١٢)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/٢٨٦)، وصدر البيت هكذا:

تناوله بالرمـحـ ثـمـ اـتـىـ لـهـ

ونسبـهـ ابنـ درـيدـ فـيـ «تعليقـ منـ أـمـالـيـهـ» (ص: ٧١) إـلـىـ رـجـلـ مـنـ بـنـيـ أـسـدـ، وـصـدرـ الـبـيـتـ فـيـهـ هـتـكـتـ بـصـدـرـ الرـمـحـ جـبـ قـبـصـهـ

ونسبة البكري في «فصل المقال» (ص: ٣١٣) إلى عصام بن المقشعـرـ، أو شريحـ بنـ أـوـفـيـ العـبـسيـ، أو الأشتـرـ النـحـيـ، وـصـدرـهـ: هـتـكـتـ لـهـ بـالـرـمـحـ حـضـنـيـ قـبـصـهـ وـتـنـسـبـ إلىـ غـيرـهـ بـسـيـاقـاتـ مـتـعـدـدـةـ، وـالـصـوـابـ أـنـ شـطـرـ هـذـاـ الـبـيـتـ صـبـيـغـ عـلـىـ لـسانـ أـكـثـرـ مـنـ شـاعـرـ، وـذـلـكـ لـأـنـ قـولـهـ: «لـلـيـدـيـنـ وـلـلـفـمـ» عـبـارـةـ مـشـهـورـةـ خـرـجـتـ مـخـرـجـ الأمـالـ، وـتـقـالـ عـنـدـ الشـمـانـةـ بـسـقـوطـ إـنـسـانـ، وـمـثـلـهـ يـكـثـرـ عـلـىـ الـأـلـسـنـةـ، وـيـتـعـدـدـ قـائـلـهـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ. انـظـرـ: «جمـهـرـةـ الأمـالـ» للعـسـكـريـ (٢٠٧/٢).

لـ وبمعنى «مع»: نحو قوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنَّنِي وَمَا لِكَ  
لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نِبْتُ لِيلَةً مَعًا<sup>(١)</sup>

مـ وبمعنى «من»: نحو: «سمعت له صرacha».

نـ وللتبلیغ: نحو: «قلت له»، و«أذنت له».

سـ وبمعنى «عن»: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْكَانَ خَيْرًا  
مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

عـ وللصّيرورة: وتسّمى: لام العاقبة، ولا مال؛ نحو:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ<sup>(٢)</sup>

فـ وللقسم والتعجب معًا: ويختص باسم الله؛ كقوله:

الله يبقى على الأيام ذو حيد<sup>(٣)</sup>

(١) البيت لمتمم بن نويرة، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢).

(٢) البيت منسوب إلى أبي العاتية، كما في «الحماسة البصرية» (٤٢٧/٢)، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٦)، وإلى محمود الوراق في «المحب والممحوب» للسري (ص: ١٦٠)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (١٠/٣٣١)، وإلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٣)، ونسب إلى كثيرين غيرهم شعراً ونثراً، حتى تُسبَّ إلى الملائكة!

(٣) شطر بيت تُسبَّ إلى ساعدة بن جويبة الهذلي، كما في «أشعار الهذلين» (١٩٣/١)، و«المقصور والممدود» للقالبي (ص: ٩١)، وفيه: «تالله» بدل: «الله»، وعليه فلا شاهد في البيت. ونسبه ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/٥٧)، وابن سيده في «المحكم والمحيط» (٤٢٨/٣) إلى مالك بن خالد الخناعي، وفيه «تالله»، ونسبه سيبويه في «الكتاب» (٤٩٧/٣)، وابن السراج في «الأصول» (٤٣٠/١)، وابن سيده في «المخصص» (٤/٧٢) لأمية بن أبي عائذ. ومعنى «ذو حيد»: أي: وَعِلْ في قرنه أنابيب ملتوية.

ونحو: «لِلَّهِ! لَا يُؤَخِّرُ الْأَجْلُ».

ص - وللتَّعْجِبُ فقط: نحو: «يَا لَلْمَاءِ!»، و«يَا لَلْعَشْبِ!»، ونحو: «يَا لَكَ رجَلًا عالِمًا!» - «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا!»، و:

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدًا<sup>(١)</sup>!

ق - وللتَّعْدِية: نحو: «مَا أَضَرَّ بَ زِيدًا لِعَمِّرِهِ!»، وكذا مثلَ لها ابنُ هشام<sup>(٢)</sup>، وجعلَ الطَّيِّبِيُّ منها قولَ أبي هُرَيْرَةَ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»<sup>(٣)</sup>؛ أي: جعلنا مُصلَّين وراءَه.

ر - وللتَّبَيِّنِ: وهي إِنْ تَعَلَّقْتُ:

- بمذكورِ من فعلِ تعجبٍ أو اسمِ تفضيلٍ مُفْهَمَيْنِ حُبًّا أو بُغْضًا؛ نحو: «مَا أَحَبَّنِي لِفَلَانِ!»، و«زِيدٌ أَحَبُّ مِنْ عَمِّي وَلِبَكِّرٍ»، فهي لِتَبَيِّنِ مفعوليَّة مجرورِها مِنْ فاعِلِيَّتهِ.

- أو بمَقْدُورِ: فهي:

إِمَّا لِتَبَيِّنِ مفعوليَّة مجرورِها؛ نحو: «سَقِيَا لِزِيدِ!»، و: «جَدْعًا لَهِ!»<sup>(٤)</sup>.

(١) عجزُ بيتٍ للأعشى كما في «ديوانه» (ص: ١٧) من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ، وصدره: شبابٌ وَسَيِّبٌ وَافتقارٌ وَثَرْوَةٌ

(٢) انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبيبي (٣/١٠٨١). والحديث رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)، ولفظ البخاري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، فلا شاهد حينئِل.

(٤) الجَدْعُ: القطعُ في الألف والأذن ونحوهما، فقولهم: «جَدْعًا لَهُ» دعاءً على الإنسان بأن يقطع الله أنفه وما شابه ذلك. انظر: «المحكم والمحيط» لابن سيده (١/٣٠٦).

أو فاعلٍّته؛ نحو: «تَبَّا لِزِيدٍ!» و: «وَيْحًا لَهُ!».

شـ - تُزادُ للتوكيـد: وهي أنواعـ:

- منها: الدّاخلة على مفعول الفعل المـتـعـدي مـذـكـورـاً بـعـدهـ؛ نحوـ قولهـ: «أـجـارـ لـمـسـلـمـ وـمـعاـهـدـ»<sup>(١)</sup>، وـمنـهـ: «رـدـفـ لـكـمـ» [النـملـ: ٧٢ـ]ـ، إـنـ لـمـ يـضـمـنـ معـنىـ: اقتـرـبـ.

إـنـ أـبـاهـاـ وـأـبـاـ أـبـاهـاـ<sup>(٢)</sup>

- وـمنـهاـ: المـعـتـرـضـةـ بـيـنـ المـتـضـاـيـفـيـنـ، وـتـسـمـىـ: المـقـحـمـةـ؛ نحوـ: «يـاـ بـؤـسـ لـلـحـرـبـ»ـ، وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـ: «لـاـ أـبـاـ لـزـيدـ»ـ، وـ«لـاـ أـخـالـهـ»ـ، وـ«لـاـ غـلـامـيـ لـهـ»ـ عـلـىـ قـوـلـ سـيـبـوـيـهـ: إـنـ اـسـمـ «لـاـ»ـ يـضـافـ<sup>(٣)</sup>ـ، وـأـمـاـ عـلـىـ قـوـلـ مـنـ جـعـلـ الـاسـمـ شـبـيـهـاـ بـالـمـضـافـ وـالـظـرـفـ صـفـةـ لـهـ، وـعـلـىـ قـوـلـ مـنـ جـعـلـهـ مـفـرـداـ عـلـىـ لـغـةـ مـنـ قـالـ:

وـجـعـلـ حـذـفـ النـوـنـ عـلـىـ وـجـهـ الشـذـوذـ، وـجـعـلـ الـظـرـفـ خـبـرـاـ؛ فـالـلـامـ لـلـاختـصـاـصـ<sup>(٤)</sup>.

- وـمنـهاـ: لـامـ الـمـسـتـغـاثـ عـنـدـ الـمـبـرـدـ؛ نحوـ: «يـاـ لـزـيدـ»ـ، وـهـيـ عـنـدـ اـبـنـ جـنـيـ مـعـلـقـةـ

(١) قـطـعـةـ مـنـ بـيـتـ لـابـنـ مـيـادـ الرـماـحـ بـنـ أـبـرـدـ، يـمدـحـ فـيـهاـ عـبـدـ الـواـحـدـ بـنـ سـلـيـمـانـ، كـمـاـ فـيـ «دـيـوـانـهـ»ـ (صـ: ١١٢ـ)، وـهـذـاـ تـامـاـهـ:

وـمـلـكـتـ مـاـ بـيـنـ الـعـرـاقـ وـيـشـرـبـ مـلـكـاـ أـجـارـ لـمـسـلـمـ وـمـعاـهـدـ

(٢) هـذـاـ الرـجزـ يـنـسـبـ إـلـىـ رـؤـيـةـ، كـمـاـ فـيـ «دـيـوـانـهـ»ـ (صـ: ١٦٨ـ)، وـيـنـسـبـ إـلـىـ أـبـيـ النـجـمـ العـجـليـ، وـهـوـ فـيـ «دـيـوـانـهـ»ـ (صـ: ٤٥٠ـ)، وـيـنـسـبـ إـلـىـ رـجـلـ مـنـ بـنـيـ الـحـارـثـ، وـإـلـىـ رـجـلـ مـنـ الـيـمـنـ. انـظـرـ: «شـرـحـ التـصـرـيـحـ»ـ لـلـوـقـادـ (١/٦٣ـ)، وـ«الـمـقـاصـدـ الـنـحـوـيـةـ»ـ لـلـعـيـنـيـ (١/١٩٠ـ)، وـ«خـزانـةـ الـأـدـبـ»ـ لـلـبـغـدـادـيـ (٧/٤٥٥ـ).

(٣) انـظـرـ: «الـكـتـابـ»ـ لـسـيـبـوـيـهـ (٢/٢٧٨ـ).

(٤) انـظـرـ: «مـغـنـيـ الـلـبـبـ»ـ لـابـنـ هـشـامـ (٢٨٦ـ).

بـحـرـف الـدـاءـ، وعـنـدـ الـأـكـثـرـينـ بـفـعـلـهـ، فـإـنـ كـسـرـتـ فـتـعـلـيـلـيـةـ؛ لـأـنـ مـدـخـولـهـ مـسـتـغـاثـ لـأـجـلـهـ، وـالـمـسـتـغـاثـ مـحـذـوفـ.

فـإـنـ قـلـتـ: «يـاـ لـكـ» فـالـوـجـهـانـ، أـوـ: «يـاـ لـيـ»؛ فـكـذـلـكـ عـنـدـ اـبـنـ حـنـيـ(١).

ـ وـأـمـاـ لـامـ التـقـوـيـةـ؛ فـلـهـاـ مـنـزـلـةـ بـيـنـ الزـائـدـةـ الـمـحـضـةـ وـالـمـنـعـدـيـةـ الـمـحـضـةـ، وـمـنـ ثـمـ صـحـ تـعـلـقـهاـ بـالـعـاـمـلـ، وـاطـرـادـ حـدـفـهـاـ، ثـمـ ضـعـفـ العـاـمـلـ؛ إـمـاـ بـتـأـخـرـهـ نـحـوـ: «إـنـ كـثـرـ لـرـءـ يـأـتـعـرـفـوـنـ» [يوسف: ٤٣]، أـوـ بـكـوـنـهـ(٢) فـرعـاـ فـيـ الـعـمـلـ نـحـوـ: «ضـرـبـيـ لـزـيدـ حـسـنـ»، وـ: «أـنـتـ ضـارـبـ لـعـمـرـوـ»، وـنـحـوـ: «مـصـدـقـاـ لـمـاـ مـعـكـمـ» [البـقـرـةـ: ٤١]، وـ«فـعـالـ لـمـاـ يـرـيدـ» [الـبـرـوـجـ: ١٦]، وـ«نـزـاعـةـ لـلـشـوـىـ» [المعـارـجـ: ١٦].

٧ - وـ«رـبـ»:

أـ.ـ لـلـتـقـلـيلـ:ـ نـحـوـ: «رـبـ رـجـلـ جـوـادـ فـيـ الدـارـ، أـوـ لـقـيـتـهـ، أـوـ لـقـيـتـ»، وـ«رـبـ رـجـلـ كـرـمـ أـبـوـهـ(٣)ـ فـيـ الدـارـ، أـوـ لـقـيـتـهـ، أـوـ لـقـيـتـ»، وـ«رـبـ رـجـلـ أـبـوـهـ عـالـمـ فـيـ الدـارـ، أـوـ لـقـيـتـهـ، أـوـ لـقـيـتـ».

بـ- وـيـسـتـعـمـلـ لـلـتـكـثـيرـ كـثـيرـاـ فـيـ مـقـامـ الـاـفـتـخـارـ كـقـوـلـهـ:

فـيـاـ رـبـ يـوـمـ قـدـلـهـوـتـ وـلـيـلـةـ بـاـنـسـةـ كـانـهـاـ خـطـ خـطـ تـمـثـالـ(٤)

حـ- وـالـتـخـوـيفـ:ـ نـحـوـ قـوـلـهـ عـلـيـهـ: «رـبـ كـاسـيـةـ فـيـ الدـنـيـاـ عـارـيـةـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ»(٥).

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «بـكـونـهـاـ»، والتـصـوـيـبـ منـ «مـعـنـيـ الـلـبـبـ».

(٣) يـقالـ: «هـذـاـ رـجـلـ كـرـمـ أـبـوـهـ، وـكـرـمـ آبـاؤـهـ». انـظـرـ: «تـهـذـيبـ الـلـغـةـ» لـلـأـزـهـرـيـ (١٠ / ١٣٥).

(٤) الـبـيـتـ لـأـمـرـيـ القـيـسـ، كـمـاـ فـيـ «دـيـوانـهـ» (ص: ١٣٦). وـالـآـنـسـةـ:ـ هـيـ الـفـتـاةـ تـؤـنـسـ بـحـدـيـثـهـاـ. وـخـطـ تـمـثـالـ:ـ تـمـثـالـ مـنـقـوـشـ.

(٥) روـاهـ الـبـخـارـيـ (١١٥).

د- وَيُزَادُ «مَا» بعدها فتَكُفُّها عن العمل غالباً، والأكثرُ حينئذٍ دخولُها على الماضي؛ نحو قوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ<sup>(١)</sup>

وقد لا يكُفُّها؛ نحو قوله:

رُبَّمَا ضَرَبَةٌ بِسِيفٍ صَقِيلٍ<sup>(٢)</sup>

ـ وـ «على»:

أ- للاستعلاء: حقيقة؛ إما حسيناً؛ نحو: «زيُدُ على السطح»، أو معنوياً؛ نحو قوله تعالى: «فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» [البقرة: ٢٥٣]، أو مجازاً؛ نحو: «مات على النار».

ب- وللمصاحبة: «وَإِنَّ الْمَالَ عَلَى حِينِهِ» [البقرة: ١٧٧].

ج- وللمجاوزة؛ كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بُنْوَةُ قُشَّيرٍ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت لجذيمة الأبرش، كما في «الكتاب» لسيوط (٣/١٨)، و«النواود» لأبي زيد (ص: ٥٣٦)، و«الصالح» للجوهري (٥/١٧٤٠) وغيرها. وأوفيت: أشرفْتُ، والعلم: الجبل. وعجمْه: ترقعنْ ثوبِي شماليات

(٢) صدر بيت لعدي بن الرّعال الغساني، كما في «الأصميات» (ص: ١٥٢)، و«أمالى ابن الشجري» (٢/٥٦٦)، وتمته:

دُونَ بَصْرِي وَطَعْنَةُ نَجَلِي

(٣) صدر بيت للقحيف العقيلي، كما في «النواود» لأبي زيد (ص: ٤٨١)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٢٣٣)، وتممه:

لَعْمَرُ اللَّهُ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا

إِنْ لَمْ يُضْمَنْ مَعْنَى الْعَطْفِ، وَلَا عَلَى حَمْلٍ عَلَى نَقِيْضِهِ، وَهُوَ سَخِطٌ.

د- للتعليل: نحو: ﴿وَلَئِكَرُوا أَللّٰهَ عَلَى مَاهَدَنَكُم﴾ [البقرة: ١٨٥].

هـ- وللظرفية: نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

وـ- وبمعنى «من»: نحو: ﴿إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

زـ- وبمعنى الباء: نحو قوله: «اَرْكَبْ عَلَى اسْمِ»<sup>(١)</sup>.

حـ- وللاستدراك والإضراب: نحو: «فَلَانُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صَنْيَعِهِ، عَلَى آللّٰهِ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللّٰهِ». آللّٰهِ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللّٰهِ».

طـ- وتزاُد للتقويض: قوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَيْكَ - يَعْتَمِلْ      إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلِّمُ<sup>(٢)</sup>

أي: مَنْ يَتَكَلِّمُ عَلَيْهِ. إِنْ لَمْ يُجْعَلِ اسْتِئنَافًا.

كـ- قيل: وتزاُد لغير التّعويض: قوله:

أَبِي اللّٰهِ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ      عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهَ تَرُوقُ<sup>(٣)</sup>

ويرد: بأنّه راق عليه؛ بمعنى: زاد عليه فضلًا، وليس من (راق) بمعنى: أعجبه.

لـ- وقد يكون اسمًا بمعنى «فوق»: قوله: «غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: على اسم الله. وهي كذلك في كتب الأدب واللغة.

(٢) ذكره من غير نسبة الخليل في «العين» (٢/١٥٣)، وسيبوه في «الكتاب» (٣/٨١)، والفارابي في «ديوان الأدب» (٢/٤٦).

(٣) البيت للصحابي حميد بن ثور، كما رواه العوفي في «الدلائل» (١/٥). وهو في «ديوانه» (ص: ٤١). والسرحة: هي الشجرة العظيمة، ويقصد بها هنا امرأة. والعضاه: من أنواع الشجر.

(٤) قطعة من بيت لمُراجم العقيلي، كما في «الإبل» للأصممي (ص: ٩٨)، و«الحيوان» للجاحظ =

٩ - و «عن»:

أ- للبعد والمجاورة: نحو: «سافرت عن البلد»، و «أدَتُّ عنه الدَّيْنَ»، و «أخذتُ عنه العِلْمَ».

ب- وللبَدْلِيَّة: نحو قوله ﷺ: «صومي عن أمّك»<sup>(١)</sup>.

ج- وبمعنى «على»: نحو: «فَإِنَّمَا يَبْحَلُ عَنْ نَفْسِهِ» [محمد: ٣٨]، إنْ لمْ يُضْمَنْ معنى الإمساك.

د- وللتَّعْلِيل: نحو: «قلتُ هذا عن عِلْمٍ».

هـ- وبمعنى «بَعْدَ»: نحو قوله:

وَمَنْهَلٌ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ<sup>(٢)</sup>

و- وبمعنى «من»: نحو: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عَبَادِهِ» [الشورى: ٢٥].

ز- وللاستعانة: نحو: «رميت السَّهْمَ عن القَوْسِ».

حـ- وتُزادُ للتَّعويض: نحو قوله:

= (٤٦٥)، و «الكتز اللغوي» لابن السكيت (ص: ١٠٠). وهو بتمامه هكذا:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيزَاءَ مَجْهَلٍ

(١) في الأصل: «أبيك»، وهو خطأ، والتوصيب مما رواه «مسلم» (١١٤٨)، وكذا ذكره ابن هشام في «معني الليب» (٢٠٧).

(٢) الرجز ينسب للعجاج، كما في «شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ٢٦٧)، و «أمالی ابن الشجري» (٦١٢/٢).

وقيل: لعبد الله بن رواحة. انظر: «شرح أبيات المعنى» للبغدادي (٣/٢٩٣). والمَنْهَلُ: مورد الماء.

أَنْجَزَعَ أَنْفُسُ أَتَاهَا حِمَاهُا  
فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبِيكَ تَدْفَعُ<sup>(١)</sup>

أي: فَهَلَّا تَدْفَعُ عَنِ التِّي بَيْنِ جَنْبِيكَ.

ط - وتكون حرفًا مصدرِيًّا في عنْعَةٍ تَمِيمٍ: نحو قولهم: «أَعْجَبَنِي عَنْ تَفْعَلَ».

ي - واسمًا بمعنى «الجانب»: نحو: «رَأَيْتُهُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ».

#### ١٠ - والكافُ:

أ - للتشبيه: نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسِدِ».

ب - وللتَّعْلِيل: نحو: «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، فَيَتَجَاوِزُ اللَّهُ عَنْهُ».

ج - وللإسْتِغْلَاء: كقول بعضهم في جوابِ مَنْ قال: «كيف أصبحت؟»:  
«كَخَيْرٍ».

د - وللمُبَادَرَة: وذلك إذا اتَّصلَتْ بـ«ما» [في نحو: «سَلَمٌ كَمَا تَدْخُلُ»، و: «صَلَّ  
كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ»].

ه - وللتَّوْكِيد: وهي الزَّائدة<sup>(٢)</sup>; نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ﴾  
[الشُورى: ١١] عند الأَكْثَرِين<sup>(٣)</sup>.

(١) البيت ينسب لزيد بن رزين بن الملوح، كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطى (ص: ٤٣٦).

(٢) ما بين معاكوفتين من «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٤).

(٣) قال ابن هشام: وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: «مثل»؛ كما زيدت في: ﴿فَإِنْ مَا مَأْمُوا بِعِتْلٍ مَا أَمَمْتُ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: إنما زيدت هنا لنفصل الكاف من الصمير.  
انتهى. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت... وفي الآية  
قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد لهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل:  
بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ«مثل». انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٥).

و- وتكون اسمًا بمعنى «المِثْل» في الضرورة: كقوله:

يَضْحَكُنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِ<sup>(١)</sup>

١١ - ١٢ : و«مُذْ» و«مُنْذُ»:

أ- لابتداء الغاية في الماضي: نحو: «ما رأيته مُذْ أو مُنْذٌ يوم الجمعة».

ب- وبمعنى «في»: نحو: «ما رأيته مُذْ أو مُنْذٌ يومنا».

ج- ويكونان اسمين: بمعنى: أول المدّة، فيليهما المفرد المعرفة، أو النكرة المخصوصة؛ نحو: «ما رأيته مُذْ أو مُنْذٌ يومان أو أيام»<sup>(٢)</sup>.

١٣ - والواو: للقسم؛ نحو: «وَالْقَرْمَإِنَ الْحَكِيمِ» [يس: ٢]، فإن ولها وأو آخرى فالتألية للعطف؛ نحو: «وَالْلَّيلُ إِذَا يَشَىٰ ① وَالنَّهَارُ إِذَا نَبَغَلَ» [الليل: ١ - ٢]، وتحتتص بالظاهر، وإنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال.

١٤ - والتاء: مثلها، وتحتتص بالتعجب، وباسم الله؛ نحو: «وَتَالَّهُ لَأَكِيدَنَ أَصْنَمُكُمْ» [الأنياء: ٥٧]، وربما قالوا: «تربي» و«ترتب الكعبة»، و«تالر حمن».

١٥ - و«حاشا»:

أ- للاستثناء: نحو: «جائني القوم حاشا زيد»، وقد ينصب المستثنى بعدها على أنها فعل جامد؛ ليتضمنها معنى: «إلا»؛ كقولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعْ، حاشا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الرجز للعجاج، كما في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٨٥)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١٢٣٥ / ٣).

(٢) ويكون إعراب الاسم المرفوع بعدهما حيتنه؛ إما خبر لهما، أو فاعل لفعل محذوف. وهناك أوجه أخرى تنظر في «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٤١٩).

(٣) هو نشر، وليس بنظم كما حسبه بعضهم. ذكره عن بعض الأعراب ابن السراج في «الأصول» =

بـ - ويجيء اسمًا مُرادِفًا للتنزيه: نحو: «حاشا الله».

جـ - و فعلًا مُتَصَرِّفًا بمعنى: «أَسْتَشِنِي»: قال:

و لا أحاشي من الأقوام من أحدٍ<sup>(١)</sup>

١٦ - ١٧ : و «عدا» و «خلا»: للاستثناء: نحو: « جاءني القوم عدا زيد، و خلا

زيد».

و تنصِبان المسئلتين على أنهما فعلان جامدان؛ نحو: «قاموا عدا زيدًا، و خلا زيدًا».

\* \* \*

= في النحو» (ص: ٢٨٨)، و حكاه أبو عمرو الشيباني فيما نقله عنه الزمخشري في «المفصل» (ص: ٣٨٧)، و ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣٠٦ / ٢).

(١) عجزُ بيت للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» (ص: ١٢)، و صدره: ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه

## تكميلٌ

[فيما يُستثنى مِن مُتعلّق حروف الجر]

يُستثنى مِن قولهم: «لا بُدَّ لحرف الجر مِن مُتعلّق» ستةُ أمورٍ:

١ - الحرف الزائد.

٢ - «العلل»: في لغة عُقيلي، فإنَّ مجرورها في محل الرفع بالابداء؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية في قوله:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

٣ - «الولا»: فيمن قال: «الولاي»، و«الولاك»، و«الولاه» على قول سيبويه: إنَّ «الولا» جارَةٌ، و مجرورها ك مجرور «العلل»<sup>(٢)</sup>.

٤ - «رُبَّ»: على قول الرماني وابن طاهير، ف مجرورها مفعولٌ في نحو: «رُبَّ رجل صالح لقيتُ»، ومبتدأ إذا قلت: «لقيته» أو مفعولٌ به<sup>(٣)</sup>.

٥ - كافُ التَّشْبِيهِ: على قول الأخفش وابن عصُفُور، ورد<sup>(٤)</sup>.

٦ - حرف الاستثناء: وهو: «خلاف» و«عدا» و«حاشا» إذا خفَضْنَ؛ بناءً على أنها لِتَنْحِيَةِ الفعل عن مدخلتها، وذلك عَكْسٌ معنى التَّعْدِيَةِ.

(١) عجزُ بيت لکعب بن سعد الغنوی، كما في «سر صناعة الأعراپ» لابن جنی (٢/٨٤)، وأمالی ابن الشجري» (ص: ٣٦١)، وصدره:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهراً

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبوه (٢/٣٧٣).

(٣) انظر: «الجنى الدانى» للمرادي (ص: ٤٥٣)، و«معنى الليب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

(٤) انظر: «ارتشار الضرب» لأبي حيان (٤/١٧١٠)، و«معنى الليب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

ورُدَّ: بِأَنَّ تَعْدِيَةَ الْحُرْفِ إِيْصَالُ مَعْنَى الْفَعْلِ إِلَى الْمَجْرُورِ بِهِ عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ذَلِكُ الْحُرْفُ وَلَوْ بِالتَّسْخِيَةِ.

### [الحراف المشبهة بالفعل]

**النوع الثاني:** حروفٌ تنصِّبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وتُسمَّى: «الحراف المشبهة بالفعل»، وهي ستةُ أحرفٍ:

١ - «إِنَّ»: للتوكيدهِ دفعاً لِشَكٍّ، ورداً لِإنكارٍ؛ كقولكَ: «إِنَّ زِيداً قَائِمٌ»، و: «إِنَّ زِيداً لَقَائِمٌ»، وقد يكون التأكيدُ لغيرهما؛ كإظهارِ كمالِ العنايةِ؛ نحو: ﴿إِنَّكَ لَمْ يَرَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

وقد يرتفعُ بعدها المبتدأ، فيكون اسمُها ضمير الشأنِ ممحظواً؛ كقولهِ:  
 إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكُنِيْسَةَ يَوْمًا يُلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظِبَاءً<sup>(١)</sup>  
 وقد يُحذَفُ خبرُها في نحو: «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ ولَدًا».  
 وَتُخَفَّفُ، فتُلْغَى كثِيرًا، ويُلزَمُها اللامُ؛ نحو: «إِنْ زِيدُ<sup>(٢)</sup> لَمْ نُطْلِقُ»، و: «إِنْ كَانَ

(١) قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/١٨٥): قال السيوطي تبعاً لابن السيد في «شرح أبيات الجمل» [(ص: ٥٢)] : البيت للأخطلل، وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في ديوان الأخطلل، أقول [بغدادي]: وأنا أيضاً فتشتت ديوان الأخطلل من روایة السكري، فلم أجده فيه، والشعر أيضاً ليس من نمط شعره. قال الأعلم في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبة بعضهم إلى الأخطلل، وحمله على ذلك تشبيه بالنصرانيات؛ لأنَّه كان نصرانياً، وليس كذلك؛ لأنَّه محال أن يتغزل بنسائه في متعبه وموضع تنسكه.

قلت: والبيت ثابت في «ديوان الأخطلل» روایة السكري (ص: ٥١١)، وذلك على خلاف ما ذكره البغدادي، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «زيداً»، وهو خطأ.

زيد لكرِيمًا»، وقوله تعالى: «وَإِنَّ نَظِئُكَ لِمِنَ الْكَذِيبِ» [الشعراء: ١٨٦].

وتعمل قليلاً، وحکى سبويه: «إِنْ عَمِّرَا لَمْنُطِلِقُ»<sup>(١)</sup>، وعن الكوفيّين أنها في ذلك كُلُّه نافيه، واللام بمعنى «إلا»، ويردُّه حكاية سبويه إعمالها<sup>(٢)</sup>.

وتتحققها «ما» الكافية، فتلغى على الأصل؛ نحو: «إِنَّمَا زَيْدُ قَائِمٌ»، و: «إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ»، وقول بعضهم: «إِنَّ قَائِمٌ» أصله: إن أنا قائم، و«إن» نافيه، وسيأتي.

وهي في قوله:

إِنَّ هَنْدُ الْمَلِيحةِ الْحَسَنَاءِ<sup>(٣)</sup>

فعل الواحدة، مؤكّد بالنون الثقلية، من «وأى» بمعنى: «وعد»، «هند»: مُنادي، و«المليحة»: نعت لها على اللفظ، و«الحسناة» على المحل.

٢ - و«أن»: للتّأكيد أيضًا، وهي موصول حرفيٌّ مؤولٌ مع معموليه بالمصدر، فإنْ كان الخبرُ:

- مُشتقاً؛ فال المصدر المؤول به من لفظه؛ نحو: «بلغني أنك تنطلق، أو أنك منطلق»؛ أي: بلغني انطلاقك، ونحو: «بلغني أن زيداً أبوه منطلق، أو ينطلق أبوه، أو منطلق أبوه»؛ أي: بلغني انطلاق أبي زيد، ونحو: «بلغني أن زيداً إن تعلمه مالاً يشكّرك»؛ أي: بلغني شكر زيد عند إعطائك إياه مالاً.

(١) انظر: «الكتاب» لسبويه (٢/١٤٠).

(٢) انظر: «مغني الليب» لابن هشام (ص: ٧٠).

(٣) البيت لابن الدباغ أبو يعقوب الصقلي، كما ذكره القبطي في «إنباء الرواة» (٤/٧٠)، والصفدي في «الوافي» (١/٢٩)، والبغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/٥٧).

- وإنْ كانَ جامِدًا قُدْرًا بالكون؛ نحو: «بلغَنِي أَنَّ هذَا زِيدُ»؛ أي: بلَغَنِي كونُه زِيدًا.  
وَتُخَفَّفُ، فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنِ مُقَدَّرٍ، وَخَبْرُهَا حِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً؛  
نحو: «عِلِّمْتُ أَنْ زِيدُ قَائِمٌ، وَأَنْ سَيَقُومُ زِيدٌ، وَأَنْ سُوفَ يَقُومُ زِيدٌ، وَأَنْ قَدْ قَامَ زِيدٌ،  
وَأَنْ لَا يَقُومُ زِيدٌ».

وتَكُونُ لُغَةً فِي «العلَّ»؛ نحو: «إِنِّي السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.

### ٣ - و«كَانَ»:

أ - للتشبيه: نحو: «كَانَ زِيدًا الْأَسْدُ».

ب - وللشَّكِ والظَّنِّ: نحو: «كَانَ زِيدًا قَائِمٌ».

### ٤ - و«لَكِنَّ»:

أ - للاستدراكِ: نحو: «جَاءَنِي زِيدٌ، وَلَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِدْ»، و: «مَا قَامَ زِيدٌ، لَكِنَّ  
عَمْرًا قَدْ قَامَ»، و: «زِيدٌ حاضِرٌ، لَكِنَّ عَمْرًا غَايِبٌ».

ب - وللتوكيدِ: في نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِدْ».

وقيل: إنَّها للتوكيد دائمًا؛ كـ«إِنَّ» و«أَنَّ».

وقد يُحَذَّفُ اسْمُهَا؛ كَقولِهِ:

ولَكِنَّ زَنجِيٌّ غَلِيظُ الْمَشَافِ<sup>(٢)</sup>

(١) حكاية الخليل عن العرب. انظر: «الكتاب» لسيبوه (٣/١٢٣).

(٢) البيت للفرزدق، كما عزاه إليه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/٢٤٧)، وأبو سهل الهمروي في «إسفار الفصيح» (١/١٧٩). والمشافر: جمع «مشفر»، وهي شفة البعير، استعيرت للرجل؛ لما قصده من بشاعة خلقته.

أي: ولكنَّكَ.

وقول المتنبي:

ولكنَّ مَنْ يُبِرِّ جُفونَكَ يَعْشِقِ<sup>(١)</sup>

أي: ولكنَّه؛ أي: الشَّأنَ.

وقوله تعالى: ﴿لَذِكْنَاهُوَاللَّهُرَبِ﴾ [الكهف: ٣٨] أصلُه: لكنْ أنا، فحذفت الهمزةُ اعتباطاً، وأدغمَ النُّون، فإذا جُعلَ الضَّميرُ للشَّأنِ؛ فالكلامُ فيه ثلاثُ مُبتدَآتٍ<sup>(٢)</sup>.  
وَتُخَفَّفُ فُتْلَغَى؛ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ وَيُونَسَ<sup>(٣)</sup>.

٥ - «ليت»: للتنبئ؛ كقوله:

فيَ لِيَتِ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا  
فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ<sup>(٤)</sup>

وقد يُحدَّفُ اسْمُهَا؛ كقوله:

فَلِيَتِ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ<sup>(٥)</sup>

أي: فليتكَ، أو: فليته، أو: فليت الشَّأنَ.

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (ص: ٣٤٥).

(٢) وهي على التوالى: «أنا»، «هو»، «الله».

(٣) انظر: «الجني الداني» للمرادي (ص: ٥٨٦)، و«معنى الليب» لابن هشام (ص: ٣٦٩).

(٤) البيت لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» (ص: ٤٦).

(٥) صدر بيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، كما في «المسائل البصرية» للفارسي (١/ ٢٨٧)، و«أمالى القالى» (١/ ٦٨)، و«شرح كتاب سبويه» للسيرافي (٣/ ١٣٧) وغيرها، وعجزه:

ويلحقها «ما» الكافية، فتُلغى على الأفصح، ورويَ بالوجهين قول النَّابغة:

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا<sup>(١)</sup>

٦ - و«العلَّ»: للترجحِي: نحو: «العلَّ الحبيبِ مُواصِلٌ»، و«العلَّ المانعِ حاصِلٌ».

وُعْقِيلٌ قد مرَّ أَنَّهُم يخْفِضُونَ بِهَا الْمُبْتَدَأَ، كقوله:

لعلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

[«ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»]

**النَّوْعُ الثَّالِثُ:** حرفان يرفعان الاسمَ، وينصبان الخبرَ، وهمَا: «ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»؛ نحو: «ما زِيدٌ مُنْطَلِقاً»، و: «ما رَجُلٌ خَيْرًا مِنْكَ لِنَفْيِ الْحَالِ»، و: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ لِنَفْيِ الْاسْتِقبَالِ».

وقد يلحقها<sup>(٣)</sup> التاءُ، فتختصُّ بنَفْيِ الْأَحْيَانِ، ولا يُذَكَّرُ بعدها إلَّا أَحدٌ معمولٍ بها، والمحذوفُ هو المرفوعُ غالباً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: ولاتَ الحِينُ [حينَ]<sup>(٤)</sup> مَنَاصٍ.

وعند الأخفش أَنَّها: إِمَّا حَرْفٌ مُهَمَّلٌ، وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَمُعْمُولٌ المَحْذُوفِ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، وَإِمَّا عَامِلٌ عَمَلٌ «إنَّ»<sup>(٥)</sup>.

(١) قطعة من بيت للنَّابغة الْذِيْباني من معلقته المشهورة. انظر: «ديوان النَّابغة» (ص: ١٤)، وتمامه:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا      إلى حمامتنا ونصفه فَقَدِ

(٢) تقدَّمَ توثيقه.

(٣) أي: تتحق «لا»، فإن التاء لا تدخل على «ما»، ودخولها على «لا» فحسب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: «الْجَنِيُ الدَّانِي» للمرادي (ص: ٤٨٨)، و«مَغْنِيُ الْلَّبِيب» لابن هشام (ص: ٣٢٧).

## نَتَمَّةٌ

[«لا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ]

إِذَا أُرِيدَ بـ«لا» الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْدِأِ وَالْخَبِيرِ نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ؛ عَمِيلَتْ عَمَلٌ «إِنَّ»، وَإِلَّا عَمِيلَتْ عَمَلٌ «لِيس» عِنْدَ الْحِجَازِيْنَ، وَأَهْمِيلَتْ عِنْدَ تَمِيمٍ، فَالنَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلً «إِنَّ» إِذَا كَانَا نَكِيرَتِيْنَ، وَالْأُولَى مُتَّصِلَةٌ بِهَا، فَتُنَصِّبُ الْأَسْمَاءِ فِي نَحْوِ: «لَا عُلَامَ سَقَرٌ حَاضِرٌ»، وَ: «لَا حَسَنًا فَعْلُهُ مَذْمُومٌ»، وَ: «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ»، وَ: «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا».

وَيُبَيَّنُ عَلَى مَا يُنَصِّبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفَرَّدًا؛ نَحْوَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَأَمَّا خَبْرُهَا؛ فَمُعَرَّبٌ مَرْفُوعٌ، وَاجْبُ الذِّكْرِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِجْمَاعًا، وَإِذَا عُلِمَ؛ فَحَذْفُهُ كَثِيرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِنَوْ تَمِيمٍ وَطَيْئٍ يُلْتَرِمُونَ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا. وَقِيلَ: مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## تَذَبِّيلٌ

[«إِنْ» الْعَامِلَةُ عَمَلٌ «لِيس»]

«إِنْ» النَّافِيَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ؛ لَمْ تَعْمَلْ عِنْدِ سِيَّيْوَيْهِ وَالْفَرَاءِ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْمَبَرُّدُ إِعْمَالَهَا عَمَلٌ «لِيس»، وَالْإِهْمَالُ لِغُةُ الْأَكْثَرِيْنَ، وَعَلَيْهِ يَتَخَرَّجُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ قَائِمٌ، وَأَصْلُهُ: إِنْ أَنَا قَائِمٌ، فَعُوْمَلَ مُعَامِلَةً: «لَدِكَانَاهُوَ اللَّهُ» [الْكَهْفُ: ٣٨]، وَسُمِعَ: «إِنَّ قَائِمًا» عَلَى الإِعْمَالِ، وَسُمِعَ [مِنْ] أَهْلِ الْعَالَمَةِ:

(١) انظر: «شرح التصريح» للوقاد (ص: ٣٥٦)، و«تمهيد القواعد» لنظر الجيش (١٤٠٨ / ٣).

«إِنْ أَحَدُ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، و«إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارَّكَ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### [حروفٌ تصيبُ الاسمَ فقط]

**النوعُ الرَّابعُ:** حروفٌ تصيبُ الاسمَ فقط، وهي سبعةُ أحرفٍ:

١ - الواوُ بمعنى [«مع»]: نحو: «استوى الماءُ والخشبَةَ»، و«كفاني وزيدًا درهم»، وقال تعالى: ﴿وَذَرْنَى وَالْمُكَبَّيْنَ﴾ [المزمول: ١١]، قوله: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، قوله: ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرَكَاهُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وكقولك: «ما لك وزيدًا؟»، و: «ما شأتكَ وعمراً؟».

٢ - و«إِلَّا» للاستثناء: نحو: « جاءني القومُ إِلَّا زيدًا»، و: « جاءني إِلَّا زيدًا القومُ»، و: «ما جاءني إِلَّا زيدًا أحدُ»، و: «ما في الدَّارِ أحدٌ إِلَّا حمارًا» في الأكثر، ونحو: «ما فعلوه إِلَّا قليلاً»<sup>(٢)</sup> [النساء: ٦٦]، وُيختارُ فيه البدلُ.

ولا عملَ لها في المُفَرَّغِ؛ نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» إذا جعلَ «اللهُ» مُسْتَثِنًا من أحدٍ المُقدَّرِ المرفوع بـ«إِلَهٌ» لكونه بمعنى: «مَالُوهُ»، ونحو: «ما جاءني إِلَّا زيدُ»، و: «ما رأيتُ إِلَّا زيدًا»، و: «ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ»، و«لَا» في الشَّيْءِي بالمُفَرَّغِ؛ نحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» إنْ جعلَ «اللهُ» بدلاً من اسم «لَا» حملاً على مَحَلِّه البعيدِ الذي هو الرَّفعُ بالابتداء.

٣ - و«يا» لنداء البعيد: ويُبنَى على ما يُرَفَّعُ به إِنْ كان مُفرداً معرفةً؛ نحو: «يا

(١) انظر: «مغني الليب» (ص: ٥٣)، و«همع الهوامع» للسيوطى (٤٥٣ / ١).

(٢) هي قراءة ابن عامر، وقراءة الباقين بالرفع: «قليل». انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» للداني (ص: ٩٦).

زِيدُ، و: «يا رَجُلُ»، و«يا هَذَا»، و«يا هَؤُلَاءِ»، و«يا زَيْدَانِ»، و«يا زَيْدُونَ»، وينصب المضافَ؛ نحو: «يا عَبْدَ اللَّهِ»، والمشابِه له؛ نحو: «يا خَيْرًا مِنْ زِيدٍ»، و: «يا طَالِعًا جَبَلًا»، و: «يا رَجُلًا صَالِحًا»، والنَّكِرَةَ؛ نحو: «يا رَجُلًا، حُذْ بِيْدِي».

٤ - ٥ - و«أَيَا»، و«هِيَا» لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ: نحو: «أَيَا جَبَلَى نَعْمَانَ»<sup>(١)</sup>، و«هِيَا عَبْدَ اللَّهِ».

٦ - و«أَيُّ» لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ: نحو: «أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ».

٧ - وَالْهَمْزَةُ لِلْأَقْرَبِ: نحو: «أَعَبْدَ اللَّهِ».

\* \* \*

### [حِرْوُفٌ تَنْصِبُ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ]

**النَّوْعُ الْخَامِسُ:** حِرْوُفٌ تَنْصِبُ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ:

١ - «أَنْ» لِلْاسْتِقْبَالِ: نحو: «أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا حَيْثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله: ﴿لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْفُتُنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفَكُوكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المُنَافِقُونَ: ١٠].

٢ - و«لَنْ» لِنِفْيِ الْاسْتِقْبَالِ: قيل: مع توكيده؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَأَ أَلْأَرَضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيَا﴾ [مريم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَّتُهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

وقد يُفصَلُ بينه وبين معموله في الضرورة؛ كقوله:

---

(١) قطعة من بيت لقيس بن الملوح، كما في «ديوانه» (ص: ٨٢)، وتمامه:  
أَيَا جَبَلَى نَعْمَانَ بَاللَّهِ خَلِيلًا سَبِيلَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيْ نَسِيمُهَا

لَمَّا رأيْتُ أبا يزيـدَ مُقاتِلاً  
أَدَعَ القتـالَ، وَأَشـهـدَ الـهـيـجـاءـ (١)

و«ما» ظرفـيـةـ، و«أشـهـدـ» منصـوبـ بـ«لنـ» (٢) مـقـدـرـةـ؛ أيـ: لـنـ أـدـعـ الـقـتـالـ وـشـهـودـ  
الـهـيـجـاءـ فـي ذـلـكـ الـوقـتـ.

٣ - و«كيـ» للـتـعلـيلـ: نـحـوـ: «جـئـتـكـ كـيـ (٣) تـعـطـيـنـيـ حـقـيـ»، أوـ هيـ بـمـنـزـلـةـ «أنـ»  
معـنـىـ وـعـمـلـاـ فـيـ نـحـوـ: «جـئـتـكـ لـكـ تـكـرـمـنـيـ»، وـفـيـ نـحـوـ الـمـثـالـ الـأـوـلـ إـنـ قـدـرـ قـبـلـهاـ  
الـلـامـ، أوـ تـعـلـيـلـيـةـ جـارـةـ إـنـ قـدـرـ بـعـدـهاـ «أنـ».

٤ - و«إـذـنـ» جـوابـ وـجـزـاءـ: نـحـوـ قـوـلـكـ: «إـذـنـ أـكـرـمـكـ»، لـمـنـ قـالـ: «أـنـ آتـيـكـ».

وـقـدـ يـتـمـحـضـ لـلـجـوابـ، يـقـالـ: «أـحـبـكـ»، فـتـقـولـ: «إـذـنـ أـظـنـكـ صـادـقاـ».

وـشـرـطـ عـمـلـهـاـ: تـصـدـيرـهـاـ، وـكـوـنـ الـفـعـلـ مـسـتـقـبـلـاـ، وـاتـصـالـهـمـاـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ الـفـصـلـ  
بـالـقـسـمـ، أـوـ «لـاـ» النـافـيـةـ، وـإـذـاـ قـيـلـ: «إـنـ تـرـزـنـيـ أـزـرـكـ، وـإـذـنـ أـحـسـنـ إـلـيـكـ»؛ جـازـ الـجـزـمـ  
وـرـفـعـ وـالـنـصـبـ (٤).

\* \* \*

(١) ذـكـرـهـ مـنـ غـيـرـ نـسـيـةـ اـبـنـ جـنـيـ فـيـ «الـخـصـائـصـ» (٤/١٣)، وـابـنـ عـدـلـانـ فـيـ «الـاـنـتـخـابـ» (صـ: ٢٠)،  
وـابـنـ عـصـفـورـ فـيـ «ضـرـائـرـ الشـعـرـ» (صـ: ٢٠١)، وـالـصـحـارـيـ فـيـ «الـإـبـانـةـ» (٤/٧١٩). وـ«لـماـ» أـصـلـهـ:  
«لنـ ماـ» وـقـدـ كـتـبـتـ مـوـصـوـلـةـ لـلـإـلـغـازـ. انـظـرـ: «شـواـهـدـ الـمـغـنـيـ» لـلـبـغـدـادـيـ (٢/١٠٩).

(٢) فـيـ الأـصـلـ: «أـنـ»، وـهـوـ تـصـحـيفـ.

(٣) فـيـ الأـصـلـ: «لـكـ»، وـالـمـثـبـتـ هـوـ الـأـوـلـىـ لـمـاـ سـيـأـتـيـ مـنـ تـقـدـيرـ الـلـامـ قـبـلـهاـ.

(٤) أـمـاـ الـجـزـمـ؛ فـعـلـىـ تـقـدـيرـ الـعـطـفـ عـلـىـ الـجـوابـ الـمـجـزـومـ «أـزـرـكـ»، وـبـطـلـ عـمـلـ «إـذـنـ» لـعـدـمـ  
صـدـارـتـهـاـ، وـأـمـاـ الرـفـعـ وـالـنـصـبـ؛ فـلـأـنـ «إـذـنـ» إـذـاـ سـبـقـتـ بـالـوـاـوـ أوـ الـفـاءـ جـازـ إـعـمـالـهـاـ فـتـنـصبـ ماـ  
بـعـدـهـاـ، وـإـهـمـالـهـاـ فـيـرـفـعـ.

## [حروفٌ تجزم الفعل المضارع]

**النوع السادس:** حروفٌ تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحروفٍ:

١ - «إن» للشرط والجزاء: نحو: «إن تأتيني أكرمك»، ونحو: «إن أكرمتني أكرمك».

وقد يهمّل كـ«لو»؛ كما روی في الحديث: «إن لا تراه، فإنه يراك»<sup>(١)</sup>، أو هو على إجراء المُعْتَلَ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فإن قلت: «إن لم تفعل كذا، فكذا» فالجزم بـ«لم» لفظاً.

٢ - «لم»: لِقَلْبِ المضارع ماضياً ونفيه؛ نحو: «لم يخرج الأمير».  
قيل: يُنصبُ بها كـ«لن»؛ كقراءة بعضهم: (ألم نشرح)<sup>(٢)</sup>. وقيل: أصله: نشرَ حنْ.

٣ - «لَمَّا»: مِثْلُها، إِلَّا أنَّ أدَاء الشَّرْطِ لا تدخلُ عليها، ومنفيها متَوَقَّعٌ ثبوته، مستَمِرُ النَّفْيِ إلى الحال قريبٌ منه، جائزُ الحذفِ في السَّعَةِ، تقول: «لَمَّا خرجَ الأميرُ»، وتقول: «شارفتُ المدينةَ ولَمَّا»<sup>(٣)</sup>.

٤ - «لا»: للنَّهْيِ تحريرِها؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَنْجِدُوا عَدُوَّيْ وَعَدُوَّكُمْ أُولَئِكَ﴾ [المتحنة: ١]، أو تزييهَا: نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوَ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].  
ويكون للدعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) رواه مسلم (٩) بهذا اللفظ.

(٢) هي قراءة شاذة تنسب لأبي جعفر المنصور، كما في «المحتسب» لابن جني (٣٦٦/٢)، و«الكتاف» للزمخشري (٤/٧٧٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٤٩٦/٥).

(٣) أي: ولما أدخلها.

ولللامس؛ كقولك لِنَظِيرِكَ غَيْرَ مُسْتَعْلِ عليه: «لا تفعل كذا».

٥ - واللام: للأمر؛ نحو: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعْتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

وللداعء: نحو: ﴿لِيَقْضِ عَيْتَنَارِبَكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وللامس: كقولك لِمساويك: «لِيفْعَلْ فُلَانُ كذا» إذا لم تُرد الاستعلاء.

ودخولها على فعل المتكلّم قليل؛ نحو قوله ﷺ: «قُومُوا، فَلَا صَلَّ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَنَحْمِلْ خَطَبَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وعلى فعل المُخاطَبِ أقل؛ كقوله:

لِتُقْمِ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرِيشٍ<sup>(٣)</sup>

وقد تُحذَفُ في الشّعر؛ كقوله:

مُحَمَّدُ تَفَدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ<sup>(٤)</sup>

خلافاً للمبرّد<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٨٠).

(٢) في الأصل: ﷺ.

(٣) ذكره من غير نسبة أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» (٤٢٧/٢)، وابن هشام في «معنى الليب» (ص: ٢٩٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٣٦١/٩)، و«شرح أبيات المعنى» للبغدادي (ص: ٣٤٤/٤).

(٤) صدر بيت لم ينسبه المتقدمون لأحد، ونسبة ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب، وهو في «ديوانه» (ص: ٦١)، ونسبة الشاطبي في «المقاصد الشافية» إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه. وعجزه:

إِذَا مَا خَفَتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَ

(٥) انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٢٩٥ - ٢٩٦).

وذهب الكوفيون وأبو الحسن<sup>(١)</sup> إلى أنَّ الأصل في نحو: «قُم»: «لِتَقُم»، فُحِذِفَ اللام حَدْفًا مُسْتَمِرًا، وتَبَعَها حرفُ المضارعة، واختاره ابنُ هشام<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### [أسماء تجزُّم الفعل المضارع]

**النوع السابع:** أسماء تجزُّم الفعل المضارع على معنى «إن»، وهي تسعُة أسماء:

١ - «مَنْ»: نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقْمُ»، و«مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، وإذا قلت: «مَنْ يُكْرِمْنِي أَكْرِمْهُ»، فإنْ قَدْرَتْهَا شَرْطِيَّة؛ جَزَّمْتَ الْفَعْلَيْنِ، أو الموصولة أو الموصوفة؛ رَفَعْتَهُمَا، أو استفهاميَّة؛ رفعَتِ الْأَوَّلَ، وجَزَّمْتِ الْثَانِي.

٢ - و«ما»: نحو: «مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ»، ﴿وَمَا نَفَعُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحو: «مَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا سَقَنُوكُمْ فَأَسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبه: ٧]، تقديره: مُدَّةً استقامتهم لكم استقيموا لهم.

٣ - و«أَيَا»: نحو: «أَيَا تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا نَدْعُو أَفَلَهُ أَلَّا سَمَاءَ الْخُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا أَلَّا جَلَّتْ قَضَيْتُ فَلَا عَدُونَ عَلَى﴾ [القصص: ٢٨].

٤ - و«مَتَى»: نحو: «مَتَى تَأْتِنِي أَكْرِمْكَ».

(١) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٢) انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٢٩٧).

(٣) يلاحظ في هذه الأمثلة التي ساقها المؤلف عن «مَنْ» و«ما» الشرطيتين أن الشرط والجزاء واحد، والأمر فيهما أعم من هذا بكثير، وإنما يشترط مثل ذلك فقط في «كيفما» الدالة على الحال، فيقال: «كيفما تجلسْ أجلسْ».

٥ - و «مهما»: نحو: «مهما تفعل أ فعل»، ومعناه: ما لا يعقل<sup>(١)</sup>، غير الزَّمان، ومنه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ أَيَّتُه لَتَسْرَحَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٢٢].

وقد يكون زمانياً؛ نحو قول الشاعر:

وإنكَ مهما تعطِّ بطنكَ سُؤلَهُ  
وَفَرَجَكَ نالا مُتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعًا<sup>(٢)</sup>

٦ - و «أين»: نحو: «أين تكون أكن»، و: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧ - و «حيثما»: نحو: «حيثما تجلس أجلس»، وقل المجازاة بها بدون «ما»؛ نحو: «حيث تجد زيداً فأخبرْ مه». .

٨ - و «إذما»: نحو: «إذما تأتيني أكْرِمَكَ».

٩ - و «آنِي»: نحو: «آنِي تفعل أ فعل».

\* \* \*

### [أسماء تنصب النكيرات على التمييز]

**النوع الثامن:** أسماء تنصب أسماء النكيرات على التمييز، وهي:

١ - كلمة «عشرة»: إذا رُكِبتْ مع «واحدٍ» أو «اثنين» أو «ثلاثة» إلى «تسعة». وأيضاً: «عشرون» و«ثلاثون» إلى «تسعين»؛ نحو: «عندِي أحد عشر رجلاً»، و«عشرون درهماً».

٢ - الثاني: «كم» للاستفهام: نحو: «كم رجلاً عندك؟»، وإذا أبدل عنه اسمه؛ يقتَرِن بالهمزة، تقول: «كم درهماً مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟»، وإذا قلت: «بكم

(١) في الأصل: «يفعل»، والتصويب من «معنى الليبب».

(٢) البيت لحاتم الطائي، كما في «ديوانه» (٦٨).

درهمًا اشتريت؟»؛ جاز جُرُ التَّمَيِّز بـ«من» مُضْمَرَةً وجوابًا، لا بالإضافة.

٣ - الْثَّالِثُ: «كَائِنُ» للتَّكْثِير: نحو: «كَائِنٌ رجلاً عندك!».

والغالب أَنَّ مُمِيزَهَا مجرورٌ بـ«من» غالباً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَكَائِنٌ مِّنْ شَيْءٍ قَتَّلَ مَعْهُ رِبِّيُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

٤ - الْرَّابِعُ: «كذا»: وهي كنايةٌ عن العدد، نحو: «قَبضْتُ كذا وكذا درهمًا»، وقلَّ نحو: «عندِي كذا درهمًا».

وأجاز الكوفيون جُرَّ مُمِيزَهَا في غير تكرارٍ ولا عطفٍ، فقالوا: «كذا ثوبٌ»؛ قياساً على العدد الصَّريح<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### [أسماء الأفعال]

النَّوْعُ التَّاسِعُ: كلماتٌ تُسمَى: أسماء الأفعال، بعضها تَرْفَعُ، وبعضها تَنْصِبُ، وهي تسع كلماتٍ<sup>(٢)</sup>، النَّاصِبَةُ منها ستَّةٌ:

١ - «رُوَيْدَ»: نحو: «رُوَيْدَ زيدًا»؛ أي: أمهله.

ويُسْتَعْمَلُ مصدرًا في نحو قولهِم: «رُوَيْدَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «رُوَيْدَكَ زيدًا»؛ فالأمران.

٢ - و«بَلْهَ»: نحو: «بَلْهَ زيدًا»؛ أي: دَعْهُ، ومصدرٌ في نحو: «بَلْهَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «بَلْهَ الزَّيْدِينَ، أو المُسْلِمِينَ، أو أَحْمَدَ، أو الْهَنْدَاتِ»؛ فالأمران.

(١) انظر: «امغني الليب» لابن هشام (ص: ٢٤٨)، و«همع الهوامع» للسيوطى (٣٥٨ / ٢).

(٢) بل تزيد على ذلك بكثير، وقد أوصلها أستاذِي الدكتور أيمان الشوا في كتابه «معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية» إلى أكثر من مئة، فيما ذكره الكوراني لعله على سبيل التمثيل لا الحصر، أو أراد أكثرها تداولًا.

وإذا ارتفع ما بعده؛ فهو بمعنى «كيف»، ويُروى بالأوجه الثلاثة قوله:

**بَلْهُ الْأَكْفَّ كَأَمْهَا لَمْ تُخْلِقِ<sup>(١)</sup>**

٣ - و«دونك»: نحو: «دونك زيداً»؛ أي: خذه.

٤ - و«حيَّهَل الشَّرِيدَ»؛ أي: أتته.

وقد يتعدّى بالباء وبـ«على» وبـ«إلى»، وعن ابن مسعود: «إذا ذكر الصالحون؛ فحيَّهَل بعمرَ»، ويُروى: «على عمرَ»، و«إلى عمرَ»<sup>(٢)</sup>. و«حيَّ على الصلاة»؛ أي: أقبل.

٥ - و«عليك»: نحو: «عليك زيداً»؛ أي: إِلَزْمَهُ، و«عليك زيداً»؛ أي: استمسكْ به.

٦ - و«ها»: نحو: «ها زيداً»؛ أي: خذه، ويجوز مد الفها، ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، والممدودة تصرّف همزُّها تصارييف الكاف، ومنه: ﴿هَآئُمْ أَقْرَءُوا كَيْنِيَة﴾ [الحاقة: ١٩].

والرَّافعةُ منها: ثلاثُ كلماتٍ:

١ - «هيَّهَات»: نحو: «هيَّهَات زيدُ»؛ أي: بعدَ.

(١) عجزُ بيت لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٤٥)، وصدره: فترى الجماجم ضاحيًّا هاماً ثُها

(٢) الرواية التي وقفنا عليها هي الوجه الأول فقط، وقد رواه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (ص: ٢٦٣) وغيره. وأما تعليله بـ«إلى» و«على»؛ ففصيح لكن لم نجده في رواية مسندة. انظر: «الراهن» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسرافي (٤/ ٦٦).

وقد تزداد اللام في فاعله؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَيَّاهَا لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] على أحد الأقوال<sup>(١)</sup>.

٢ - و«سُرْعَان»: نحو: «سُرْعَانَ زِيدًّا»؛ أي: سرع.

٣ - و«شَتَّانَ»: نحو: «شَتَّانَ زِيدًّا وعُمُرًا»؛ أي: افترقا.

\* \* \*

### [«كان» وأخواتها]

**النوع العاشر: الأفعال الناقصة، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلًا:**

١ - «كان»: نحو: «كان زيد أخاك»، و«كان أخوك زيدًا»، فتجعل ما هو المعلوم عند المخاطب اسمًا، وإن كان يعلمُهما: فإن تساويا في الرتبة فأنت مُخَيَّر؛ كما إذا كانا نكرين مُخَصَّصَتَين، وإن اختلف في الرتبة؛ فالمحظى جعل الأعراف اسمًا؛ نحو: «كان زيد القائم»، إلا إذا كان أحدهما نحو «هذا»؛ فإنه يتبع للاسمية؛ نحو: «كان هذا أخاك»؛ و«كان هذا زيدًا»؛ إلا مع الضمير.

وتقول: «كان زيد قائمًا»، ولا يعكس إلا في الضرورة؛ كقوله:

و لا يكُنْ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعا<sup>(٢)</sup>

وتكون تامة؛ نحو: «كان زيد»؛ أي: وجد، و: «ما أحسن ما كان زيد».

(١) وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين. وقيل: «هيئات»: مبدأ بمعنى بعد، والجار والمجرور خبر. انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٢٩٢).

(٢) عجزُ بيت من مطلع قصيدة لعمير بن شعيم القطامي، كما في «ديوانه» (ص: ٣١)، وصدره: قفي قبل التفرق يا ضباعا

وزائدة؟ نحو: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زِيَّدًا»، و: «ما كانَ أَحْسَنَ زِيَّدًا».

وقيل: لا يُزادُ في غير الشّعْرِ.

ومُضْمِمًا فيها ضمير الشّأن؟ نحو: «كَانَ زِيَّدُ قَائِمًّا».

ويختَمِلُ الأوْجَهَ نحو: «زِيَّدَ كَانَ لَهُ مَالٌ»<sup>(١)</sup>.

٢ - و«صار»: نحو: «صَارَ زِيَّدُ غَنِيًّا».

وتكون تامةً بمعنى «ذَهَبَ»؛ نحو: «صَارَ زِيَّدُ إِلَى عُمَرَو».

٣ - و«أَصْبَحَ»: نحو: «أَصْبَحَ زِيَّدُ فَقِيرًا».

وتكون تامةً؛ نحو: «أَصْبَحَ زِيَّدُ»؛ أي: دخلَ في وقت الصَّبَاحِ.

وبمعنى «صار»؛ نحو: «أَصْبَحَ زِيَّدُ فَقِيرًا».

٤ - ٥ : و«أَمْسَى» و«أَصْحَى»: مثل «أَصْبَحَ».

٦ - و«ظَلَّ»: نحو: «ظَلَّ زِيَّدُ سَائِرًا»، وبمعنى «صار»؛ نحو: «ظَلَّ زِيَّدُ رَاكِبًا».

٧ - و«بَاتَ»: مثل «ظَلَّ».

وقلَّ مَجِيئُها تامةً؛ نحو: «ظَلَّتْ بِمَكَانِ كَذَا»، و«بِتُّ مَيِّتًا طَيِّبًا».

٨ - و«ما زَالَ»: نحو: «ما زَالَ زِيَّدُ كَرِيمًا».

٩ - و«ما بَرَحَ»: نحو: «ما بَرَحَ زِيَّدُ سَائِلًا».

١٠ - و«ما فَتَىَ»: نحو: «ما فَتَىَ زِيَّدُ يَفْعَلُ كَذَا».

١١ - و«ما انْفَكَّ»: نحو: «ما انْفَكَّ زِيَّدُ عَالِمًا».

(١) الأوْجَهُ الْثَّلَاثَةُ الْجَائِزَةُ هُنَّا أَنْ تَكُونَ «كَانَ» نَاقِصَةً، وَتَامَّةً، وَزَائِدَةً، وَمُثَلِّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَاءِعٌ﴾.

١٢ - و «ما دام»: نحو: «إِجْلِسْ مَا دَامْ زِيدُ جَالِسًا».

١٣ - و «ليس»: لِنَفِي الحال؛ نحو: «لِيسْ زِيدُ قَائِمًا إِلَآنَ»، ولنَفِي غيره بالقرينة؛ نحو: «لِيسْ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وهي في هذا شائنةٌ؛ كما في قوله:   
وليس منها شفاءً النفس مَبْذُولٌ<sup>(١)</sup>

خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا حِرْفٌ<sup>(٢)</sup>.

ويجب استثار اسمها في نحو: «جاء القوم ليس زيداً»، وأهملها بنو تميم في نحو: «لِيسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» حملأً لها على «ما»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

### [أفعال المقاربة والشروع والرجاء]

**النوع الحادي عشر:** أفعال المقاربة، ترفع الاسم، وتنصّب الخبر، وهي سبعة أفعالٍ:

١ - «عسى»: نحو: «عسى زيد أن يخرج»، و«عسى أن يخرج زيد»، وقد يُحذف «أن».

وإذا قيل: «عسى زيد قائمًا»؛ فالخبر ممحظٌ؛ أي: «يكون»؛ كما في قوله:

(١) عجز بيت ينسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرمة، كما في «الكتاب» لسيبوه (١/٧١)، و«الجليس الصالح» للمعافي بن زكريا (ص: ٢٨٢)، و«توجيه اللمع» لابن الخاز (١٤١/١)، وفيها: «الداء» بدل: «النفس»، وصدره:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

(٢) كابن السراج، والفارسي، وابن شقيق، وجماعة غيرهم.

(٣) انظر: «معنى الليب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

«إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا»<sup>(١)</sup>، وفي قوله في المثل: «عسى الغُويْرُ أَبْؤُسًا»<sup>(٢)</sup>. وهي في نحو: «عسايًّا»، و«عساك»، و«عساه»، أُجْرِيَتْ مَجْرِي «العلَّ» في العمل عند سِيَبُويَّه، وباقيةٌ على عملها والمنصوبُ مُسْتَعَازٌ للمرفوع عند الأخفش<sup>(٣)</sup>. وتكون شائنيةً؛ نحو: «عسى زيدٌ قائمٌ».

- ٢ - و«كاد»: نحو: «كاد زيدٌ يخرج»، وقد يجيء: «كاد زيدٌ أَنْ يخرج». ٣ - و«طَفَقَ»: نحو: «طَفَقَ زيدٌ يفعلُ».
- والخبر في نحو قوله تعالى: «فَطَفَقَ مَسْحَا» [ص: ٣٣] ممحظى.
- ٤ - و«جَعَلَ»: نحو: «جعلَ زيدٌ يقولُ».
- ٥ - و«كَرَبَ»: نحو: «كَرَبَ زيدٌ يخرجُ».
- ٦ - و«أَخَذَ»: نحو: «أخذَ زيدٌ يقومُ».
- ٧ - و«أَوْشَكَ»: نحو: «أَوْشَكَ زيدٌ أَنْ يخرج»، و«أَوْشَكَ أَنْ يخرجَ زيدًّا»، و«أَوْشَكَ زيدٌ يخرجُ».

(١) قطعة من بيتِ قال العيني: قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج. وقال أبو حيان: هذا البيت مجھول لم ينسبه الشراح إلى أحد. انظر: «المقاصد النحوية» (٢/٦٧٨). قلت: وهو في ملحق بـ«ديوان رؤبة» (ص: ١٨٥)، وفيه:

أَكْثَرَتَ فِي الْعَدْلِ مُلْحَانًا      لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

(٢) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيتهم به، و«الغُويْرُ»: تصغير «غارٍ»، و«الآبُؤُس»: جمع «باس». وأصله: أن قوماً حذروا عدواً لهم، فاستكثروا منه في غار، فقال بعضهم: «عسى الغويْرُ أَبْؤُسًا»، يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، حيث احتال العدو حتى دخل عليهم من فتحة كانت في قفا الغار فأسرورهم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكرى (٢/٥٠).

(٣) انظر: «مغني الليب» لابن هشام (ص: ٢١٣).

### [أفعال المدح والذم]

**النوع الثاني عشر:** أفعال المدح والذم، ترفع على الفاعلية اسم الجنس المعرف باللام، أو المضاف إلى المعرف بها، أو مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة، وبعد ذلك الفاعل يذكر المخصوص بالمدح والذم غالباً، وهي أربعة:

١ - «نعم»: نحو: «نعم الرجل زيد»، و«نعم صاحب الرجل زيد»، و«نعم رجلاً زيد»، و«نعم ضارب رجلٍ وزيد عمرو»، و«نعم حسن الوجه أنت».

وشد حذف التمييز؛ كقوله عليه السلام: «من توضأ يوم الجمعة؛ فيها ونعمت»<sup>(١)</sup>؛ أي: فيالرخصة أخذ، ونعمت رخصة.

٢ - و«بئس»: نحو: «بئس الرجل زيد».

٣ - و«ساء»: مثل «بئس».

٤ - و«حبذا»: نحو: «حبذا الرجل زيد»، و«حبذا رجلاً زيد»، و«حبذا راكباً زيد»، و«حبذا عمرو رجلاً»، و«حبذا عمرو راكباً، وحبذا بكر».

\* \* \*

### [أفعال القلوب]

**النوع الثالث عشر:** أفعال الشك واليقين، وتسمى: أفعال القلوب، تدخل على اسمين ثابتهما عبارة عن الأول، وتنصبهما جميعاً، ولا يقتصر على أحدهما إلا قليلاً، وهي سبعة أفعال، فالثلاثة الأولى للظن، والثلاثة الأخيرة للعلم، و«زعمت» تارة لشك، وأخرى ليقين:

(١) رواه الترمذى (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٠٩١).

١ - «ظَنَتْ»: نحو: «ظَنَتْ زِيدًا كَرِيمًا»، وإذا كان بمعنى «اتَّهَمْتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني، نحو: «ظَنَتْ زِيدًا».

٢ - «حَسِبَتْ»: نحو: «حَسِبَتْ أَخَاكَ كَرِيمًا».

٣ - «خَلَتْ»: نحو: «خَلَتْ زِيدًا عَاقِلًا».

٤ - «عَلِمْتُ»: نحو: «عَلِمْتُ زِيدًا فاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «عَرَفْتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو: «عَلِمْتُ زِيدًا».

٥ - «رَأَيْتُ»: نحو: «رَأَيْتُ زِيدًا قَائِمًا»، وإذا كان بمعنى «أَبْصَرْتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني، نحو: «رَأَيْتُ زِيدًا».

٦ - «وَجَدْتُ»: نحو: «وَجَدْتُ زِيدًا حَوَادًا»، وإذا كان بمعنى «صَادَفْتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو: «وَجَدْتُ الضَّالَّةَ».

٧ - «زَعَمْتُ»: نحو: «زَعَمْتُ زِيدًا فاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «قُلْتُ»؛ لم يقتضِ المفعول الثاني؛ نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ لَنْ يُبَعْثُرُوا﴾ [التغابن: ٧].

ومن خصائصها:

أ - جواز الإلغاء إذا توسلت بين مفعوليها، أو تأخرت عنهما.

ب - منها: التعليق الذي هو وجوب إبطال عمليها لفظاً لا معنى قبل الاستفهم؛ نحو: «عَلِمْتُ أَزِيدُ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو»، وقبل النفي؛ نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وقبل لام الابتداء؛ نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

ج - منها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين بشيء واحد؛ نحو: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً».

### [العواملُ القياسيَّةُ]

والقياسيَّةُ منها سبعةُ عواملٍ:

١- الفعلُ: على الإطلاق؛ نحو: «جلسَ زيدٌ»، و«ضربَ زيدٌ عمرًا»، ولا يُحذَفُ فاعله من غير نائبٍ ولا نافية.

وحذفُ المفعولِ كثيرٌ، ويُحذَفُ عامله:

- جوازاً؛ مثل: «زيداً» في جواب: «منْ ضربْتَ؟».

- ووجوباً فيما إذا فسراً؛ مثل: «زيداً ضربته»، أو قصداً لتجزير نحو: «إيَاكَ والأسد»، أو الإغراء نحو: «أخاكَ أخاكَ»، أو الاختصاص مثل: «نحن - العرب - نُكرِّمُ الضَّيفَ»، أو المدح نحو: «الحمدُ لله أهلَ الحمد»، أو الذم: «وأمَّرَاتُهُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ» [المسد: ٤]، أو التَّرْحُمُ نحو: «مررتُ بِعَلَامِكَ المُسْكِنَ».

وقد يُحذَفُ في غير ذلك؛ كقوله:

عَلَفْتُهَا تَبَنِّا وَمَاءَ بَارِدًا<sup>(١)</sup>

(١) قال العيني: هذا رجز مشهور بين القوم، ولم أر أحداً عزاه إلى راجزه. انظر: «المقاصد النحوية» . (١٠٨١ / ٣).

وقال البغدادي في «حزانة الأدب» (١٣٩ / ٣): «وأورد له العلامة الشيرازي والفضل اليماني صدرأً وجعل المذكور عجزاً هكذا:

لما حاططتُ الرحل عنْها وارداعلفتُها تبناً.....

وَجَعَلَهُ غَيْرَهُمَا صَدَرَأً وَأَوْرَدَ عَجَزَأَ كَذَا:

حَتَّى شَتَّى هَمَالَةَ عَيْنَاهَا

لا يعرف قائله، ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من «الصحاح» أنه لذى الرمة، ففتشت =

أي: وسقيتها ماءً بارداً. وقيل: بل ضمنَ «علفتها» معنى «أطعمتها».

٢ - والمصدر: نحو: «أعجبني جلوس زيدٍ»، و«أعجبني إكرامٌ عمرو بشرًا». ولا يتقدّم معموله عليه، وجوز في الظروف، ولا يلزمه ذكر الفاعل، ولا يضمّر فيه، وإذا أضيف فالأرجح أن يجعلَ تابعاً للفظه؛ نحو: «أعجبني ضرب زيد المؤدب عمرًا»، و«أعجبني ضرب فلان الفاسق الإمام».

٣ - واسم الفاعل: يعملُ عملَ فعلِه بشرطِ معنى الحال والاستقبال، والاعتماد على صاحبه؛ نحو: «زيدٌ ضارب أبوه»، و« جاء الضارب أبوه»، و« جاء رجلٌ ضارب أبوه»، و« جاء زيدٌ راكباً فرسه»، وعلى أدلة الاستفهام أو النفي؛ نحو: «أقام زيد»، و«أقام الزيدان»، و«ما قائم زيد»، و«ما قائم الزيدان».

فإنْ كان لل الماضي؛ وجبت الإضافةُ معنى؛ نحو: «زيدٌ ضاربٌ عمرو وأمسٍ»، فإنْ دخلَ اللامُ؛ فلا شرطٌ.

ويضافُ إلى معموله؛ إلا إذا كان متعدّياً، فإنه لا يضافُ إلى فاعله.

٤ - واسم المفعول: وأمرُه في العملِ والاستراطِ كأمر اسم الفاعل؛ نحو: «زيدٌ معطيًّا غلامه درهماً».

٥ - والصفةُ المُشَبَّهُ: ولا يشترطُ في عملِها الاعتمادُ على غير الموصوف<sup>(١)</sup> أو اللامُ؛ نحو: « جاءني رجلٌ حسنٌ وجهُه»، و«زيدٌ حسنٌ الوجه»، و« جاءني الحسنُ الوجه».

ديوانه، فلم أجده فيه». =

قلت: هو في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (١٨٦٢/٣)، ونسبة إلى بعض بنى أسد الصحاري في «الإبانة» (١٤٨/١).

(١) في الأصل: «الموصول»، وهو خطأ.

٦ - وكل اسمٍ أضيف إلى آخر: نحو: «غلام زيدٍ»، و«يوم الأحد»، و«علم النحو»، و«شجر الأراك»، وكل أحدٍ، وهو بمعنى اللام، ويكتفى فيها إفادة الاختصاص، ولا يلزم صحة التضريح بها. ونحو: «خاتم فضةٍ»، وهي بمعنى «من».

ونحو: «ضرب اليوم»، وهي بمعنى «في»، ووضعها في المعرفة للعهد، وقد تُستعمل للجنس والاستغراب والمعهد الذهني كاللام.

٧ - وكل اسم استغنى عن الإضافة لِتَمامِه: نحو: «عندِي راقودٌ خلاً»<sup>(١)</sup>، و«منوانٌ سمناً»<sup>(٢)</sup>، و«قفيزانٌ بُرّاً»، و«عشرون درهماً»، و«ملؤه عسلاً».

\* \* \*

### [العوامل المعنوية]

والمعنىَّةُ عدداً:

١ - العامل في المبتدأ والخبر: وهو كونه مُبتدأً وخبراً؛ نحو: «محمدٌ رسول الله».

٢ - العامل في الفعل المضارع: وهو وقوعه موقع الاسم؛ نحو: «زيدٌ يقصُ». وإلى الله تُرجع الأمور، والله الحمدُ والشُّكرُ على إتمامها، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. آمين.

\* \* \*

(١) الراقود: إناء خزف مستطيل مطلبي بالقار. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقد).

(٢) المنوان: ثانية «المنا»، وهو كل ما يوزن به. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: منا).

الرسالة رقم: (١٤)

مَعْرِفَةُ الْمُلَّا الْكُوَرَانِيِّ

عَجَالَةُ ذِي الْأَنْتِبَاةِ

بِتَحْقِيقِ إِعْرَابِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

تَأْلِيفُ الْمُلَّا الْكُوَرَانِيِّ

الْمُلَّا الْكُوَرَانِيِّ

بِطْبَعِ مُحَقَّقٍ عَلَى سَخْفَيْنِ خَطَّيْتَبَيْنِ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

مُحَمَّد طارق مغربية

ذَلِيلُ الْكِبَابِ

مکتبہ شستری (ش)

مكتبة عاطف أفندي (ع)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ، وَجَعَلَهُ عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ، وَعَلَّمَ أَمَّةَ الْإِسْلَامِ التَّوْحِيدَ، فَكَانَتْ خَيْرًا مُّخْرَجًا لِلنَّاسِ.

وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، وَالْمَعْرِبُ عَنْ مَعْنَى الدِّينِ، وَالْمَبِينُ لِأَحْكَامِهِ.

وبعد:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ دَبَّجَهَا يَرَاعُ الْمَوْلَى الْكُورَانِي رَحْمَهُ اللَّهُ فِي إِعْرَابِ كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ، أَتَى فِيهَا بِالْمَعْجِبِ الْمَفِيدِ، وَأَخْتَصَرَهَا مِنْ رِسَالَةٍ لَهُ مَطْوَلَةٍ فِي الْمَوْضِعِ وَهِيَ رِسَالَتُهُ: «إِنَّبَاهُ الْأَنْبَاهُ عَلَى تَحْقِيقِ إِعْرَابِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَلَمْ يَخْلِهَا مِنَ الْفَوَائِدِ، فَكَانَتْ مُخْتَصَرًا مَفِيدًا رَائِقًا، وَعَلَى صَغْرِهَا فَهِيَ عَامِرَةٌ بِالنَّقْوُلِ وَالْأَسْتَشْهَادَاتِ.

وَقَدْ أَكْثَرَ فِيهَا الْمُصْنِفُ مِنَ الْفَنَقَلَاتِ وَالْأَجْوَبَةِ لِمَا عَسَاهُ يَسْتَشْكُلُهُ الْمَطَالِعُ.

وَاسْتَهَلَّهَا بِكَلِمَةٍ فِي أَهْمَى كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ وَمُسْتَلِزِ مَاتِهَا، مُورِدًا الْأَحَادِيثَ، نَاقِلاً كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِمْ رَحْمَاتُ اللَّهِ تَرَى.

وَقَدْ ضَبَطْتُ لِفَظَهَا، وَوَثَقْتُ نَقْولَهَا، وَاعْتَنَيْتُ بِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ وَإِيْضَاحِهِ

ليكونَ أقربَ للفهم؛ مراعيًّا الاختصار، وأن لا تخرجَ الرسالةُ عن مقصودِ مؤلفها فقد سماها: «عجاله ذي الاتباه» واللبيبُ تكفيه الإشارةُ.

وسيجِدُ فيها المدققُ روحَ المصنفِ وشخصيَّته واضحةً على لطافةِ حجمها وقلةِ كلماتها، والله تعالى أَسْأَلُ أَن ينفعَ بها، وتكونَ ذُخْرًا لي يومَ الدينِ، ويرحمَ مؤلفها، ويجزئه عنا خير ما جزَى المحسنين، ويجمعنا به في دارِ كرامته؛ إنه سميعٌ مجيبٌ.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين هما: نسخة مكتبة شستريتي بإيرلندا رقم (٤٤٤٣)، ورمزاها (ش)، ونسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السليمانية باسطنبول رقم (٢٤٤١)، ورمزاها (ع).

والحمد لله رب العالمين

## المحقق

\* \* \*

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ وَبِهِ نَسْتَعِيْنَ<sup>(١)</sup>

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، مَالِكُ الْمُلْكِ الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ  
رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، الْأُولُّ الْآخِرُ، الظَّاهِرُ الْبَاطِنُ، الْغَفُورُ الشَّهِيدُ،  
وَأَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْفَاتِحُ الْخَاتَمُ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ بِكُلِّمَةِ  
الْتَّوْحِيدِ، صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، وَعَلَى آلِهِمْ وَصَاحِبِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا عَدَدِ  
خَلْقِ اللّٰهِ، بَدْوَامِ اللّٰهِ الْفَعَالِ لِمَا يَرِيدُ.

وَبَعْدُ:

هَذِهِ عُجَالَةٌ فِي إِعْرَابٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ عُجَلَتْ لِطَالِبٍ مُنْتَخَبَةٍ مِّنْ أَصْلِهَا الَّذِي  
اسْتَوْعَبْنَا فِيهِ وُجُوهَ إِعْرَابٍ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِتِلْكَ الْوُجُوهِ مِنَ النَّقْصِ  
وَالْإِبْرَامِ فِي تَحْقِيقِ الْمَقَامِ، وَتَوْضِيحِ الْمَرَامِ، وَبِسْطِنَا الْكَلَامَ فِيهَا بَسْطًا وَافِيًّا مَحِيطًا  
بِأَطْرَافِ الْكَلَامِ، شَافِيًّا بِإِذْنِ اللّٰهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ، وَاللّٰهُ الْمَسْؤُلُ أَنْ يَنْفَعَ بِالْأُولِ  
وَالْآخِرِ، وَفِي الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، آمِينَ.

فَنَقُولُ:

اعْلَمُ أَوَّلًا أَنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ) أَجْمَعَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى الدُّعُوَةِ إِلَيْهَا؛ قَالَ الْإِمَامُ حَجَّةُ  
الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ رَحْمَهُ اللّٰهُ فِي (كِتَابِ الْعِلْمِ) مِنْ «الْإِحْيَاءِ»: وَالَّذِي يَنْبَغِي

(١) «وَبِهِ نَسْتَعِيْنَ» مِنْ (ع).

أن يقطعَ المَحْصُلُ بِهِ وَلَا يُسْتَرِيبَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ بِالْاحْتِلَامِ أَوِ السَّنِّ  
ضَحْوَةَ نَهَارٍ مُثْلًا فَأَوْلُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ تَعْلُمُ كَلِمَتِي الشَّهادَةِ، وَفَهْمُ مَعْنَاهُمَا؛ وَهُوَ قَوْلٌ:  
(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ) <sup>(١)</sup>. انتهى الغرض منه.

وَأَسْنَدَ البَخَارِيُّ عَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا  
إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَلَا يُكْنِي أَوْلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى  
أَنْ يَوْحِدُوا اللَّهَ، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ»  
الْحَدِيثُ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَمْرَيْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ»: الْأَكْثُرُ رَوَوْهُ بِلَفْظِ: «فَادْعُهُمْ إِلَى  
شَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكُمْ بِذَلِكَ».  
وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظِ: «فَادْعُهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ».  
وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظِ: «فَادْعُهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ».

وَوَجْهُ الْجَمِيعِ بَيْنَهَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعِبَادَةِ التَّوْحِيدُ، وَالْمَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ الْإِقْرَارُ  
بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ» إِلَى التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُهُ: «فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ»؛ أَيِّ:  
عَرَفُوا تَوْحِيدَ اللَّهِ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ: الْإِقْرَارُ وَالطَّوَاعِيْنُ؛ فَبِذَلِكَ يُجْمِعُ بَيْنَ هَذِهِ  
الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْقَصْبَةِ الْوَاحِدَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ <sup>(٣)</sup>. انتهى.

أَقُولُ: النَّطْقُ بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعَ التَّصْدِيقِ بِمَضْمُونِهَا يَتَضَمَّنُ التَّصْدِيقَ  
بِوْجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّصافِهِ بِجَمِيعِ صَفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ الْثُبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ بِحَسْبِ الطَّاقَةِ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١٤/١).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٥٤/١٣).

المتفاوتِ مراتِبُها في المؤمنين والعلماء من أهلِ النظرِ والعارفِين والمحققين، فقولُ الأكثرين - و منهم الشیخُ الأشعريُّ رحمهُ اللهُ تعالى - : إنَّ أولَ واجبٍ معرفةُ اللهِ تعالى ، موافقٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ (لا إله إلا الله) تدلُّ بِمِنْطوقِهَا عَلَى قُصْرِ الْأُلوهِيَّةِ عَلَى اللهِ تعالى ، وَتُوحِيدُ الْأُلوهِيَّةَ يَسْتَلزمُ تُوحِيدَ الْأَفْعَالِ مَعَ إِثْبَاتِ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ بِالإِذْنِ ، وَهُوَ يَسْتَلزمُ تُوحِيدَ الْقَدْرَةِ الْذَاتِيَّةِ لِللهِ تعالى ؛ أيَّ قُصْرَ الْقَادِرِيَّةِ بِالذَّاتِ عَلَى اللهِ تعالى .

وَأَمَّا العَبْدُ فَلَا قُوَّةَ لَهُ إِلَّا بِاللهِ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : «مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>\*</sup> [الكهف: ٣٩] وَهُوَ يَسْتَلزمُ اتِّصافَ الْحَقِّ بِوْجُوبِ الْوُجُودِ وَجَمِيعِ صَفَاتِ الْكَمَالِ، وَتَنْزُهُهُ عَنِ جَمِيعِ مَا يَنْفَيُ الْكَمَالَ .

ولبيان ذلك مفصلاً مقامُ غيرِ هذا المقامِ والمجالِ، وهذا متضمنٌ لِجَمِيعِ مَسَائِلِ معرفةِ اللهِ تعالى إِجمَالًا؛ فلهذا قالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : «أُمِرْتُ أَنْ أَقْاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، إِنَّا قَالُوهَا» الْحَدِيثُ؛ أيَّ: حَتَّى يَقُولُوهَا عَنْ قَوْلِي وَأَمْرِي المَتَضْمِنِ لِلتَّصْدِيقِ بِ(مُحَمَّدٍ رَسُولُ اللهِ) فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهُدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ» الْحَدِيثَ<sup>(٢)</sup> .

ولما كانَ الْأَمْرُ مِنْ عَظِيمٍ شَأنٍ (لا إله إلا الله) وَجَلَالَةَ قَدْرِهَا - كَمَا أُشِيرُ إِلَيْهِ - فَيَنْبَغِي الاعتناءُ بِهَا كُلَّ الاعتناءِ، وَمِنْ ذَلِكَ معرفةُ إِعْرَابِهَا لِأَهْلِهِ .

فَنَقُولُ عَلَى وَجْهِ الإِيْجَازِ الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْبَسْطِ الْوَافِيِّ : (لا إله إلا الله) .

(١) وهو حديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

(٢) رواه البخاري (٢٥).

الأصل في (الله): إله، فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ - وهو من قصص الصفة على الموصوف - قدم الخبر فاقترب بـ(لا) وأخر المبتدأ فاقترب بـ(إلا)، لأنَّ المقصور عليه هو الذي يلي: (إلا) والمقصور هو الواقع في سياق النفي.

ومن القواعد: أن المبتدأ إذا اقترب بـ(إلا) وجَب تقديم الخبر، فقبل اعتبار النسخ لابد وأن يتحول مبتدأ من أحد قسميه؛ لأن (لا النافية للجنس) من نواسخ المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ، وحينئذ فإما أن يتحول مبتدأ من قسمه الأول؛ أي: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه، أو من قسمه الثاني؛ أي: الوصف المعتمد على نفي أو استفهام الرافع لمكتفى به عن الخبر:  
 فإن كان الأول: فيقدر له خبر عام، ثم يعتبر النسخ فيصير (إله) اسم (لا) والخبر العام المقدر خبرها، و(الله) مرفوع على أنه بدُّل من اسم (لا) حملًا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه بعد التقديم قبل اعتبار النسخ، والتقدير: لا إله موجود - أو: في الوجود - إلا الله. وهذا هو التقدير المشهور.

فإن قلت: الرفع على المحل يلزم منه اعتبار الابتداء؛ وقد زال بدخول الناسخ.  
 قلت: (الله) بدُّل من (إله) المرفوع بالابتداء، الواحد بال النوع، القابل لأن ينسخ وأن لا ينسخ، الواجب تحققه قبل اعتبار النسخ لما عرفت، والبدل لكونه من التابع - وهي: كل ثانٍ أُعْرِب بِاعراب سابقه من جهة واحدة - لا يكون بدلاً عن شيء إلا إذا كان ملتبساً بِاعرابه من جهة واحدة.

فـ(الله) لا يكون بدلاً من (إله) المرفوع بالابتداء إلا إذا كان ملتبساً بِاعرابه من حيث إنه مجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، وكلما كان كذلك كان بدلاً منه قبل اعتبار النسخ هو اعتبار لابتداء قبل زواله لا بعده.

فإن قلتَ: الخبرُ المقدَّرُ منسوبٌ إلى اسمِ (لا) بالنفي وإلى البدلِ بالإثباتِ؛ فيبينَهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ، فيلزمُ أن لا يكونَ البدلُ مقصودًا بما نسبَ إلى المتَّبعِ من الوجودِ المنفيِّ بل بنيَّضِه، وأن لا يصحَّ إحلالُه محلَّ الأولِ، وأن لا يكونَ<sup>(١)</sup> في حكمِ تكريرِ العاملِ، معَ أن الثابتَ بالاستقراءِ هو أن البدلَ تابعٌ مقصودٌ بما نسبَ إلى المتَّبعِ دونَه، وأنه لا بدَّ وأن يصلحَ لإحلالِه محلَّ الأولِ، وأنه في حكمِ تكريرِ العاملِ.

قلتُ: قد تقدَّمَ أن (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحِدُ بالنَّوعِ قبلَ اعتبارِ النَّسخِ، وكلما كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ النسخِ كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ، فإنَّ البدلَ هنا مُستثنىً، والاستثناءُ مقدَّمٌ في النية على الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ.

وذلكَ لأنَّ حقيقةَ الاستثناءِ: إخراجُ ما هو مُدخلٌ في متعدِّدٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ في حكمِه بـ(إلا) أو إحدى أخواتِها، والمرادُ بالإخراجِ: الدلالةُ على الخروجِ، وبالإدخالِ: الدلالةُ على الدخولِ.

فالمعنى: أنه الدلالةُ على خروجِ ما هو مدلولٌ على دخولِه في متعدِّدِ إلخ، فهو إعلامٌ من المتكلِّم للسامعِ بأنَّ ما دلَّ المتعدِّدُ على دخولِه فيه من المذكورِ بعدَ (إلا) أو إحدى أخواتِها خارجٌ عنه في نِيَّته<sup>(٢)</sup> من حيثُ إنه محكومٌ عليه بحكمِ نفيِ أو إثباتِ.

(١) في (ع): «وأنه» بدل: «وأن لا يكون».

(٢) في (ع): «نية».

قال الأزهري في «شرح أوضاع المسالك» عن الشاطبي: ومعنى إخراجه: أنَّ ذكره بعدَ (إلا) مبِينٌ أنه لم يُرُد دخوله فيما تقدَّم؛ فبَيْنَ ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مراداً للمتكلِّم ثم أخرَجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمَّة اللسان سبويه وغيرِه، وهو الذي لا يصحُّ غيرُه<sup>(١)</sup>. انتهى.

وكلما كان الاستثناء مقدَّماً على الحكم بالنفي والإثبات في النية كان البدل مقصودًا بما نسب إلى المتبوع؛ لأنَّ المنسوب إلى (إله) بالنفي وإلى (الله) بالإثبات هو (موجودُ) الواحدُ بالنوع القابلُ لأنْ يُنْسَب إلى ما هو في سياق النفي بالنفي، وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب.

وكلما كان الخبر واحداً بالنوع كان المنسوب إلى المتبوع بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل، غيرَ أنَّ حصَّة متبوعه بعد الحكم تكون منفيَّة، وحصة البدل تكون مثبتةً، فإنَّه إذا اعتبر الحكم ينصُّ على الخبر الواحدُ بالنوع على التابع والمتبوع انصبابةً واحدةً، فيأخذ كلُّ منها حصَّته اللاقنةَ به من نفي وإثبات حسبما يقتضيه الوضع اللغويُّ، وذلك غيرُ قادرٍ؛ إذ المتمايزةانِ هما الحصتانِ بعد الحكم لا الخبرُ الواحدُ بالنوع القائل للنسبتين من غيرِ تمييز أحداهما عن الأخرى قبل الحكم.

وكلما كان التمايزُ بعد الحكم لا قبله لم يكن بينهما مخالفةً بالإيجاب والسلب؛ لأنَّ الإبدال كالاستثناء إنما يُعتبرُ قبل الحكم لا بعده؛ فلا سلب ولا إيجاب قبل الإبدال والاستثناء، فلا مخالفة بالسلب والإيجاب.

وكلما كان كذلك فهو مقصودٌ بما نسب المتبوع، ويصحُّ أن يحل محلَّه، وفي

(١) انظر: «حاشية التصرير على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت (٥٣٧ / ١).

حُكْمِ تكرير العاملِ؛ إذ يصحُّ أنْ يُقالَ: اللَّهُ مُوْجُودٌ؛ فاندفَعَ الإشْكَالُ بِحَذَافِيرِهِ، وبِاللَّهِ فِي فَتْحِ الْمَغْلِقِ وَتَنْوِيرِهِ.

فإن قلتَ: قد ظهرَ وجْهُ صَحَّةِ الرفعِ حَمْلًا عَلَى الْمَحْلِ الْبَعِيدِ؛ فهل يجوزُ النصبُ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ كَمَا يجوزُ فِي نَحْوِ: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ»<sup>(١)</sup> [النساءٖ ٦٦] قلتُ: لا؛ وذلكَ لِأَنَّ مَدَارَ النصبِ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ إِنَّمَا هُوَ الْمُشَابِهُ بِالْمَفْعُولِ؛ إِمَّا صُورَةً فَقَطْ، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ، أَوْ فِيهِمَا جَمِيعًا.

وَأَمَّا مَا انتَفَى فِيهِ الْمُشَابِهُ صُورَةً وَمَعْنَى مَعًا فَلَا يجوزُ نصْبُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْبَصَرِيِّينَ، وَهُوَ لِاستِنادِهِ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ التَّامِ هُوَ الْمَذَهَبُ الْمُنْصُورُ، وَالْقَوْلُ الصَّحِّحُ؛ لِمَا<sup>(٢)</sup> يَبَيَّنُ مَفْصِلًا تَفْصِيلًا شَافِيًّا فِي الْأَصْلِ، وَالْمُسْتَشْنَى هُنَّا لَمْ يَشَابِهِ الْمَفْعُولَ لَا صُورَةً وَلَا مَعْنَى.

أَمَّا مَعْنَى فَلَأَنَّهُ بَدْلٌ مِّنْ مَحْلٍ (إِلَه) الْبَعِيدِ، وَهُوَ حِينَئِذٍ مُبْتَدِأٌ فِي كُونِهِ عَمَدةً لَا فَضْلَةً.

وَأَمَّا لِفْظًا فَلَأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يُذَكَّرْ بِطَرْفِيهِ؛ لِحَذْفِ أَحَدِ رَكَنَيْهِ الَّذِي هُوَ الْخَبْرُ؛ فَصَارَ الْمُسْتَشْنَى صُورَةً كَأَحَدِ رَكَنَيِ الْكَلَامِ؛ حَتَّى ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْخَبْرُ، وَإِنْ كَانَ ظَنًّا فَاسِدًا.

وَكَلَمًا انتَفَى الْمُشَابِهُ لِفْظًا وَمَعْنَى انتَفَى النصبُ وَجُوبًا وَجُوازًا؛ فَتَعِينَ الرفعُ عَلَى الإِتَّبَاعِ إِذَا خَافَضَ أَيْضًا.

(١) قرأ بحسب (قليلًا) ابن عامر، وبباقي السبعه بالرفع.

(٢) في (ع): «كما».

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ فِي الْمَطَالِبِ كُلًاً وَبَعْضًا.

فَإِنْ قَلْتَ: (الله) بَدْلٌ عَنْ مَحْلٍ (إِلَه) بَدْلٌ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَلَا ضَمِيرٌ مَعَهُ يَرْبِطُهُ  
بِالْمَبْدِلِ مِنْهُ، وَقَدْ اشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي بَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ؟

قَلْتُ: بَدْلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ قَسْمَانِ: بَدْلُ الْجَزْءِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدْلُ الْجَزْئِيِّ  
مِنَ الْكُلِّيِّ.

وَالْمُحْتَاجُ إِلَى الضَّمِيرِ لِلرِّبْطِ هُوَ الْأُولُ دُونَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْجَزْءَ إِذَا قِيسَ  
إِلَى كُلِّهِ الْوَاقِعِ فِي التَّرْكِيبِ فِي النَّظَرِ إِلَى مَجْرَدِ مَفْهُومِهِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ جَزْءٌ  
لِهَذَا الْكُلِّ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ؛ لِصَحَّةِ إِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّ ذِي أَجْزَاءٍ لِهِ ذَلِكَ الْجَزْءُ  
بِدَلَالَةِ الْاسْتِقْرَاءِ؛ فَلَا بَدْلٌ لِدَلَالِتِهِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِوَاحِدٍ مِنْهَا بِعِينِهِ مِنْ رَابِطٍ  
خَارِجِيٍّ يَخْصُّهُ بِهِ.

وَأَمَّا الْجَزْئِيُّ فَإِنَّهُ إِذَا قِيسَ إِلَى كُلِّيَّهِ فِي النَّظَرِ إِلَى مَجْرَدِ مَفْهُومِهِ مَقِيسًا إِلَى كُلِّيَّهِ  
يَفْهَمُ انْدِرَاجِهِ تَحْتَهُ، وَأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِهِ؛ لِصَدْقِ الْكُلِّيِّ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ مَرْبُوطٌ بِهِ  
رَبْطًا ذَاتِيًّا مَعْنَوِيًّا فَلَا حَاجَةٌ إِلَى رَبْطٍ خَارِجِيٍّ لِفَظِيًّّا؛ فَاعْرُفْ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ فِي  
تَنْوِيرِ كُلِّ حَالٍ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِيَّ أَيِّ: تَحُولٌ مِبْتَدِئٌ مِنْ قَسْمِهِ الثَّانِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ (إِلَه) بِمَعْنَى:  
مَأْلوِهٌ؛ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ: (لَا شَافِي إِلَّا أَنْتَ) فَيَقْدِرُ لَهُ مَرْفُوعٌ عَامٌ، ثُمَّ يَعْتَبِرُ النَّسْخُ  
فِي صِيرُورٍ (إِلَه) اسْمَ (لَا) وَ(أَحَد) الْمَقْدِرُ مَرْفُوعًا بِهِ سَادِدًا مَسْدَدًا خَبِيرِهَا، وَ(الله) مَرْفُوعٌ  
بَدْلٌ مِنْ (أَحَد).

وَإِنَّمَا صَحَّ الرَّفْعُ بِـ(الله) لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى: مَأْلوِهٌ؛ فَهُوَ اسْمٌ جَنْسٌ بِمَعْنَى  
الْمَفْعُولِ؛ كَالْكِتَابِ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ، وَكَلِمَاتِ كَذَلِكَ صَحَّ الرَّفْعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ

يرفعون بالجوامد الصرفِ التي لا تشبة<sup>(١)</sup> بالصفة قطعاً كالعرب والأب والعرفِ.

قال ابن هشام: إنهم قالوا: مررت برج أبي عشرة نفسُه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عرَفَ كُلُّه، [برفع التوكيد فيهن] فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة وأكدوه<sup>(٢)</sup> لمَا لحظوا فيها المعنى؛ إذ كانَ العربُ بمعنى الفصحاءِ، والعرفُ بمعنى الخشنِ، والأبُ بمعنى الوالد<sup>(٣)</sup>. انتهى.

فالرفعُ بنحو: (إله) أَوْلَى؛ لمشاركة الصفة في الدلالة على ذاتٍ ومعنى وضعفاً لا تأويلاً، وإن افترقا من وجہ آخر، وقد بينا في الأصلِ رجحانَ هذا التقدير على التقدير المشهورِ صناعةً ومعنى من وجوهِ عديدة، والله ولیُ التأييد.

فإن قلتَ: لو كان (إله) عاملاً الرفعَ فيما يليه لوجب إعرابُه وتنوينُه لأنَّه مشابه بالمضارف حينئذ

قلتُ: المشابه بالمضارف ما اتصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه؛ نحو: لا حسناً فعله مذمومٌ، والمرفوع بـ(إله) هنا ليس كذلك؛ لأنَّ المعنى نفيُ الألوهية عن كلِّ أحدٍ إلا عنه تعالى، لا نفيُ الألوهية كُلُّ أحدٍ عن شيءٍ آخر، فـ(أحدُ المرفوع ليس من تمامِ معنى (إله) لأنَّه المنفيُ عنه (إله) والمنفيُ عنه ليس من تمامِ معنى المنفيِّ؛ لأنَّهما طرفاً النسبة ولا شكَّ في تغايرِهما، فلم يُكن مشابهاً بالمضارف، فلم يلزم إعرابُه ولا تنوينه.

(١) في (ع): «تشبه».

(٢) في النسخ: «فرفعوا الفاعل وأكدوه بالأسماء الجامدة»، والمثبت من «المغني»، وقوله: «بالأسماء» متعلق بالفعل (رفع).

(٣) انظر: «معنى الليب» (ص: ٨٥٨) ت: د. فخر الدين قباوة، ط: دار اللباب.

وهكذا الجواب في: (لا شافي إلا أنت)، و: (لا كاشف له إلا هو) والحمد لله رب العالمين.

سبحانه لا إله إلا هو، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
وسلم تسلیماً عدداً خلقك بدوامك. آمين<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) جاء في خاتمة النسخة (ش): قال شيخنا الإمام المؤلف فسح الله في مدته وأبقاء في عافية: تم تسويده ليلة الأحد ٢٩ ربيع الأول سنة (١٠٧٠) سبعين بعد الألف رزقنا الله خيراً ووقانا ضيراً  
وال المسلمين آمين بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله  
بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين. انتهى

وجاء في خاتمة النسخة (ع): «كتبها لنفسه أفقر الخلق لغفو الله وأحوجهم لرحمة الله تلميذ المؤلف  
حفظه الله: العبد الضعيف مصطفى بن فتح الله الحموي الشافعي غفر الله ذنبه، وملا من العلم  
ذنبه، بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة  
بمصر المحروسة، سادس شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية  
على صاحبها: أفضل الصلاة والسلام. على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد الأزهري  
عفا الله عنه وعن المسلمين، آمين».

الرسالة رقم: (١٥)

مَدْلُوكَ الْكُورَانِي

# مَدْلُوكَ الْفَيِّ

فِي تَقْرِيبِ

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

تألِيفُ العَلَامَةِ

الْمَعْلَوُوكُ الْكُورَانِي

بِطْبَعِ مُحَقَّقاً عَلَى نُسُخَيْنِ فِي مَطَبَّتَيْنِ

تَحْفِيقٍ وَتَعْمِيلٍ  
ماهُرُ أَدِيبٌ جَبُوشٌ

ذَلِيلُ الْكِتَابِ

۱۵

مکتبہ شستری (ش)

گوشه ای از زندگی  
که این سایرها نداشتند  
و همچنان که این سایرها نداشتند  
و همچنان که این سایرها نداشتند

مكتبة نهر عثمانية (ن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمدُ لله العليّ الكبير، العليمِ القدير، الحكيمِ الخير، الذي جلَّ عن الشَّبيهِ والنظير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وصلَّى اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، وعلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ وَأَصْحَابِهِ النَّجِيَّاتِ الْأَخِيَّارِ.

وبعد:

فإن القرآن هو كلامُ الله الذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه، كيف وهو المعجزة العظمى لنبي الأمة المستمرة حتى قيام الساعة.

ولا زال العلماء في كلّ عصر يستلهمون من معانيه جواهر الحِكَم والأحكام، ويستخرجون من ألفاظه فنون البلاغة وأساليب الكلام، فلا يدعون حرفاً منه إلا ويقفون عنده باحثين عن وجه ذكره في مكانه، وحكمة اختياره دون غيره، ونحو هذا مما دأبَ العلماء على البحث فيه وتحريره.

ومن الآيات التي وقف عندها العلماء قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، حيث رأوا فيها وفي ألفاظها ما يحتاج إلى البيان، وحلّ الإشكال المتوجه من كون الكاف بمعنى (مثل) فما الحكمُ والوجهُ من قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾ بجمع المترادفين في كلمة واحدة؟

وقد نسب بعض العلماء - حلاً لذلك - القول بزيادة الكاف، وأن المعنى: ليس

مثله شيء، وهذا إن كان المراد به مطلق الزيادة دون وجود حكمٍ لها ففائله قد غاب عنه أن هذا الكتاب كلام الله الذي لا يذكر فيه حرفٌ إلا لحكمٍ وغاية يجب البحث عنها وبيانها مهما استطعنا لذلك سبيلاً.

ولا شك أنه ما من عالمٍ من العلماء المشهود لهم بالعلم يغيب عنه هذا الأمر، ولذلك قال البيضاوي رحمه الله: ومن قال: الكافُ فيه زائدة، لعله عنى أنه يعطي معنى: ليس مثله، غير أنه أكد لما ذكرناه.

وما ذكره رحمه الله هو وغيره من أئمة التفسير والمعاني في بيان ذلك المعنى: هو أن قوله: «مثلك لا يدخل» - فتنفي البخل عن مثله على طريق الكنایة، وأن ت يريد نفيه عن ذاته - فيه من المبالغة ما لا يوجد في قوله: أنت لا تبخّل، لأنك إذا نفيت عن عمن يسد مسده وعمن هو على أخصّ أو صافه، فقد نفيت عنـه، ونظيره لو قلت للعربي: العربُ لا تخفُرُ الذمّ، كان أبلغَ من قوله: أنت لا تخفر، فإذا علم أنه من باب الكنایة لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكنایة من فائدتها، وكأنهما عبارتان مُعتقدتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته<sup>(١)</sup>.

وقد أراد العلامة الكورانيُّ - رحمه اللهُ - أن يدلّي بدلوه في هذه الآية، ويدخل في النقاش حولها، كما هو دأبُ المحققين من العلماء الموسوعيين، حيث لا يتركون جزئية من هذا الدين في قرآنٍ أو سنةٍ إلا ولهم فيها بحثٌ واستدلال، فألف هذه الرسالة المسمّاة:

«مد الفيء في تقرير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»

(١) انظر: «الكتشاف» (٤/٢١٢ - ٢١٣)، و«تفسير البيضاوي» (٥/٧٨).

باحثًا في معانيها على تقدير عدم زيادة الكاف فيها، لكنه نحا في بحثه طريقة المنطقين وعلماء الكلام، كما يدل عليه استعماله طريقتهم في الكتابة، واقتضاؤه في المسائل على النقل عن بعض رؤوسهم كالمحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، في شرحهما لكتاب «الإشارات والنبهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا.

ويظهر فيها - على وجازتها - سعة علمه، وتنوع مصادره، وإحاطته بهذا الجانب من العلوم، كما ظهر من رسائله الأخرى تضلعه بعلم الحديث النبوي الشريف وعلم الفقه وغيرهما.

وقد اعتمدنا في تحقيقها على نسختين خطيتين هما: نسخة تشسترية ورمنا لها بـ(ش)، ونسخة نور عثمانية ورمنا لها بـ(ن).

والله الموفق إلى صوب الصواب، وإليه المرجع والمآب.

## المحقق

\* \* \*



## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينَ<sup>(١)</sup>

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد الجامع للكمالات خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلم، صلاةً وتسليماً فائضاً بالبركات عدداً حلرياً الله بكلام الله الملك الحق المبين.

أما بعد:

فهذا ما يتضمن بياناً أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ﴾ يدل على نفي المثل له تعالى على تقدير عدم زيادة الكاف، فأقول وبالله التوفيق:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ﴾ سالبة كلية؛ لورود موضوعها في سياق النفي نكرة، فإن كانت الكاف زائدةً كان المعنى: ليس مثله شيء، وإن لم تكن زائدةً كان المعنى: ليس مثل مثله شيء، فيكون نفياً لمماثلة شيء لمثله، والمقصود منه نفي مماثلة شيء له تعالى على طريق الكنية، فإن نفي مثل المثل ملزوم لنفي المثل.

بيان ذلك: أن المثل ملزوم ومثل المثل لازم؛ لأن كلاً من المثلين مثل لمثله؛ لأن المماثلة<sup>(٢)</sup> من الطرفين، وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم، فوجود المثل ملزوم لوجود مثل المثل، وكما أن وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم كذلك نفي

(١) «وبه نستعين» ليس من (ن).

(٢) في (ش): «تماثله».

اللازم ملزوم لنفي الملزوم، فنفي مثل المثل ملزوم لنفي المثل، فكلما صدق: ليس [مثل<sup>(١)</sup>] مثله شيء، صدق: ليس مثله شيء<sup>(٢)</sup>، وإلا لو جد الملزوم بدون اللازم، هذا خلف، فيصدق حينئذ: ليس كمثله شيء، كما يصدق: ليس مثله شيء<sup>(٣)</sup>، وإنما صدق نقيضه وهو: بعض ما كان شيئاً فهو كمثله، فيلزم أن يكون له مثل، لكن السالبة مفروضة الصدق، فتكون الموجبة الجزئية كاذبة، فلا مثل لمثله إذ لا مثل له. والحاصل: أن المماثلة من الإضافات التي لا يتصور تحققها إلا عند تحقق الطرفين، فعند نفي<sup>(٤)</sup> المثل لشيء لا يصدق الحكم بمماثلة شيء له؛ لانتفاء المماثلة بانتفاء المثل.

وبهذا يظهر اندفاع ما قيل<sup>(٥)</sup> من أنه: لو لم تجعل الكاف زائدة لزم انتفاءه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ لأنَّه تعالى مثل لمثله، والمقدار حينئذ انتفاء مثل المثل. انتهى. وذلك لما عرفت أن تلك الموجبة -أعني: أنه مثل لمثله -كاذبة، فهو تعالى لا يتَّصف بعقد الحمل في نفس الأمر حتى يكون سلب<sup>(٦)</sup> المماثلة لمثله عنه تعالى -لكونه فردًا من أفراد الشيء الذي هو موضوع السالبة -كاذبًا، فلا يلزم ما ذكره.

ثم قال ذلك القائل: لا يقال: لا نسلم أنه تعالى مثل لمثله، وإنما يصدق لو كان مثله موجودًا؛ لأنَّا نقول: صدق القضية ليس يتوقف إلا على وجود الموضوع،

(١) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: «صدق ليس مثله شيء» ليست في (ش).

(٣) «كم يصدق ليس مثله شيء» ليست في (ن).

(٤) في (ش): «فعد نقد»، وفي (ن): «فمع». ولعل الصواب هو المثبت.

(٥) في هامش (ن): «قائله الفاضل العلامة الرومي حسن جلبي رحمه الله».

(٦) في (ش): «سبب».

وِصِدْقٍ وصفِ المحمول<sup>(١)</sup> عليه في نفس الأمر، وهم ما متحقّقان هاهنا، وأمّا وجود متعلق المحمول فلا يتوّقفُ صدقُ القضية عليه كما لا يخفى. انتهى.

وفيه: أن وصف المحمول هنا المماثلة، وهو لا يتصدّق على الموضوع عند انتفاء المثل؛ لِمَا<sup>(٢)</sup> عرفتَ مِنْ توقُّف تحقُّق الأمر الإضافي على تحقُّق الطرفين.

على أَنَّا لا نسلّم أن المحمول هنا هو لفظُ (مثل) فقط، بل المحمول مجموع مِثْلِ مِثْلِه<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذه القضية على نحو قولهم: (أ) مساوٍ لـ(ب)، والمحمول في هذه مجموع «مساوٍ لـ(ب)» لا «مساوٍ» وحده، على ما صرّح به المحقق الطوسي في «شرح الإشارات»<sup>(٤)</sup> في غيرِ مَا موضعِ.

قال في النَّهَجِ الثامن: قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، و(ب) مساوٍ لـ(ج)، فـ(أ) مساوٍ لـ(ج)، وما يجري مجرّاه [وهو] عسر الانحلال إلى الحدود المرتبة في

(١) في (ش): «محمول».

(٢) في (ن): «كما».

(٣) في (ن): «مُثُلٌ لِمُثُلِه».

(٤) كتاب «الإشارات والتنبيهات في المتنقق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، وهو كتاب صغير الحجم، كثير العلم، مستصعب على الفهم. وله شروح، منها: شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) طعن فيه بنقض أو معارضه، وبالغ في الرد على صاحبه، ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحة: جرحاً. ومن شروحه: شرح العلامة المحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى سنة (٦٧٩هـ) وأشار فيه إلى أوجوبة بعض ما اعترض به الفاضل المذكور (يعني الرازي)، وسماه بـ«حل مشكلات الإشارات» وفرغ من تأليفه سنة (٦٤٤هـ) وهو المقصود بالنقل هنا.

وللمحقق قطب الدين محمد بن محمد الرازي، المعروف بالتحتاني، المتوفى سنة (٧٦٦هـ) كتاب: «المحاكمة» بين الشارحين الفاضلين المذكورين. انظر: «كشف الظنون» (١/٨١).

القياس المتوج لهذه النتيجة؛ لأن الجزء من محمول الصغرى جُعل موضوعاً في الكبرى.. إلخ.

ثم قال: إن قولنا: (أ) مساواً لـ(ب)، قضيةٌ موضوعها أو محمولها مساواً لـ(ب)، ولما كان مساواً لـ(ج) محمولاً على (ب).. إلخ.

وقال بعده: الباء الذي هو جزءٌ من أحد حدود القياس<sup>(١)</sup>.

وقال في النهج السابع: (ب) الذي هو جزءٌ من أحد حديّ القضية<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك.

وكذلك المحمول في نحو قولنا: الدُّرُّ في الحُقَّةِ، والْحُقَّةُ في الْبَيْتِ، مجموَعُ الظَّرْفِ الْمُسْتَقْرِ السَّادُّ مَسَدَّ عَامِلِهِ، لَا الْمَجْرُورُ وَحْدَهُ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ.

وظنَّ من ذلك أنَّ نحو قولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الْحَائِطِ فِي الْوَتْدِ، يَتَهَضَّ نَقْصاً عَلَى انعكاس<sup>(٣)</sup> السَّالِبَةِ الْكَلِيلَةِ كَنْفُسِهَا، إِذ لَا تَنْعَكِسُ إِلَى قولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الْوَتْدِ فِي الْحَائِطِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْمُولَ هُوَ حَاصِلٌ فِي الْوَتْدِ، لَا الْوَتْدُ فَقَطُّ، فَهِيَ تَنْعَكِسُ إِلَى قولنا: لَا شَيْءَ مِمَّا فِي الْوَتْدِ بِحَائِطِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وللتبيه على ذلك قال في «الإشراف»<sup>(٤)</sup> في رسم العكس المستوى: هو جعل الموضوع بكليته محمولاً، والمحمول بكليته موضوعاً..، إلى آخره.

(١) انظر: «شرح الإشارات والتبيهات» لنمير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٤٤٤ - ٤٤٧)، وما بين معقوفتين منه.

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتبيهات» لنمير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٧٩).

(٣) «انعكاس» من (ن).

(٤) في (ن): «الإشراف»، ولم أعرفه.

وقال: قولك: لا شيء من السرير على الملك، لا ينبغي أن تعكسه دون القول بالكلية، فلا تقول: لا شيء من الملك على السرير، بل: لا شيء مما على الملك بسرير<sup>(١)</sup>، فلفظُ (على) لا بد من نقلها إذ هي جزءٌ من المحمول ها هنا. انتهى.  
ولأجل الاحتراز عن نحو الأمثلة المذكورة زاد الإمام في شرحه لـ«الإشارات»<sup>(٢)</sup> قيده: بكلية.

ولأجل أنَّ التحقيق أن المحمول هو مجموع الظرف المستقر قال المحقق في شرحه لـ«الإشارات» في رسم العكس المستوى: والقيدُ الذي زاد فيه الفاضل الشارح - وهو قوله: أن يجعل المحمول بكليته.. إلى آخره - لا حاجة إليه، فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً، واشتباه المحمول بجزئه<sup>(٣)</sup> في المثال المشهور، وهو قولنا: لا شيء من الحائط في الوتد، وما يجري مجرى، لا يقع لمن له فطانة<sup>(٤)</sup>.

هذا، ومن هنا يظهر أن ما وقع في بعض العبارات - من أن قياس المساواة ما وقع متعلق محمول صغيراً موضوع الكبرى - تسامح نظراً إلى اللفظ، حيث إنَّ نحو مساوٍ و<sup>(٥)</sup> هو الجزء مجاوز<sup>(٦)</sup> من قبل التسمية الجزء باسم الكل.

(١) في (ش): «سرير».

(٢) تقدم التعريف به قريباً.

(٣) في (ن): «واشتباه المحمول بجزئيه»، وفي (ش): «والتشبيه المحمول بجزئه». والمثبت من مطبوع «شرح الإشارات» للطوسي.

(٤) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصیر الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٢١).

(٥) الواو من (ن).

(٦) في (ش): «ومجاز».

فتلخَّصَ: أن الآية دالٌّ على أنه تعالى لا مثلَ له على الوجهين: جَعْلِ الكافِ زائدةً، وَجَعْلِها غير زائدةٍ، وبالله التوفيق.

قال المؤلِّف أبقاء الله في عافية شاملةٍ بِمَنْهُ وكرمه آمين:

وكان الفراغُ من نسخِ هذه النسخة العظيمة يوم الجمعة آخر جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة أربعةٍ وتسعين وألفٍ، على يد ناسخها أفقِر العباد إلى الله تعالى المتعال أبو<sup>(١)</sup> بكرِ ابنِ المرحوم الحاج إبراهيم العطال، غفر الله له وللمسلمين آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) قوله: «أبو» كذا وقع بالرفع، وهو جائز على حمله على الحكاية، والجادَة: (أبي).

(٢) من قوله: «قال المؤلِّف أبقاء الله..» إلى هنا جاء بدلاً منه في نهاية النسخة (ن): «قال شيخنا المؤلِّف قدس الله سره العزيز وجعله في أعلى عاليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين آمين: بيض وحرر يوم (١٣) ربيع الأول سنة (٩٢١). انتهى».

الرسالة رقم: (١٦)

مَعْلَمَةُ الْكُوْرَانِيِّ

# مَسْلَكُ الْأَعْتِدَالِ إِلَى فَهْمِ آيَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ

تألِيفُ العَلَّامَةِ  
المُعَلَّمَةِ الْكُوْرَانِيِّ

طبعً محققًا على نسختين مختلفتين

تحقيق وتعليق  
د. علي محمد زرنو

ذَرَاللَّبَابِ

مكتبة فاضل باشا (ف)

**مشكلة انتدال اليمامة على الآباء**

حرارة اصرار العزم والمراد من ذلك هو توجيه الناس  
لسلوك المنهى عنه في التزويج والنكاح، وافتراض انتدال اليمامة  
لعدم تقدمه في بدءه الى تزويجه لها فما ينكر في عيوب انتدال اليمامة  
فإن العورة لله مما يهابه ويؤسفها لمن يرثيها في القلب الشائم صرف  
الله على ربنا عصيًّا على الموت بالآيات المأذنة عليه وتحريم الآيات  
والصلوات والدعوات على زواجها لخطيبها العورة الممنوعة ونحو ذلك  
وسلاماً على نبيه رحمة الله عز وجل خطيب العورات وأولئك المخالفين  
اما بعد فقد شاهدت توقيفه للملك انتدال اليمامة  
حيث لا يزال يطبق في هذه الايام انتدال اليمامة باذن  
الله تعالى ونزعه من العاصمة ومحاسبة اصحابه بالغرامات  
الكافشاني يليق بالوقوف امام الافتاء لبيان اتفاقه في بستان  
العنود صريح عليه سلفه توقيفه ونزعه لم يسوون العاملة  
لادعه رغم ادبها وذوقها العالية التي يمتلكها دعوه انتدال  
ما اصل الامر في عدم منع العدة حماية انتدال العورات  
في العدة والزفاف والنكاح فرضه في الشريعة لمنع انتدالها من المني  
بإذن الله وآدلة ضبطها ملحة وضرورة انتدالها  
الاول في ارجاع الاصوات للسماع ولعله قد اصر  
على عدوه في كلية الالام الدائمة وفرضه انتدال العورات  
الادعه انتدال عدوه لوجهة علاجها تقليل انتدال العورات ونحوها  
العنود فوسنا لذا مستحبة في اداء الصلاة ونفعها هنا اللهم

مكتبة شهيد علي، ياشا (شر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ للهُ الْهَادِي إِلَى «مُسْلِكِ الْاعْتِدَالِ» مَنْ أَسْعَدَ مِنْ الْعِبَادِ، الْمُوْفَّقٌ «إِلَى فَهُمْ» الْقُرْآنُ مَنْ أَسْلَكَهُمْ سَبِيلَ الرَّشادِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ كَانَ مَصْدَاقَ «آيَةُ خَلْقِ الْأَعْمَالِ» عَلَى السَّدَادِ، بِتَسْلِيمِهِ لِقَدْرِ اللهِ تَعَالَى مَعَ أَخْذِهِ بِالْأَسْبَابِ دُونَ اتِّكَالٍ عَلَيْهَا وَلَا اعْتِمَادٍ.

وَبَعْدَ:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ لطِيفَةٌ مَا خَطَّهُ بَنَانُ الْعَلَّامَةِ الْكَبِيرِ بُرهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ حَسْنِ الْكُورَانِيِّ الشَّافِعِيِّ عَمَّهُ اللهُ بِمَغْفِرَتِهِ، وَبَوَّأَهُ الْكَرَامَةُ فِي مُسْتَقْرِرِ رَحْمَتِهِ.

يُدْلِلُ عَنْوَانُهَا عَلَى مَضْمُونِهَا، وَيُوحِي اسْمُهَا بِمَكْنُونِهَا، يُرْدُّ فِيهَا عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ الزَّمْخَشْرِيِّ الْمُعْتَزِلِيِّ فِي «الْكَشَافِ» فِي أَثْنَاءِ تَفْسِيرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ حَلَقَكُمْ وَمَا نَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]، مُنْتَصِرًا فِيهَا لِقَوْلِ الْأَشْاعِرَةِ فِي إِثْبَاتِ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ بِإِذْنِ اللهِ، بِرَغْمِ أَنَّهُ يَتَبَنى فِيهَا قَوْلًا غَيْرَ مَعْتَمِدٍ فِي الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ يُجِيزُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةٌ مُؤْثِرَةٌ لَكِنْ بِإِذْنِ اللهِ لَا بِالْاسْتِقْلَالِ؛ حِيثُ يَرَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ مَعَ هَذَا القَوْلِ - إِلَى تَحْصِيصِ الْعُمُومَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، مَعَ إِثْبَاتِ الْكَسْبِ بِالتَّأْثِيرِ.

وبعد تمهيد مطولٍ أوردَ المؤلَفُ فيه ستَّ تنبِياتٍ تؤْصِلُ لِمَا أتَى به فِي وَصْلٍ في سردِ كلامِ الزمخشري والرَّدِّ عَلَيْهِ تفصيلاً، وفي تكميلٍ في نسبةِ الأفعال، ثم بِتتمَّةٍ في مناقشةِ المعتزلة في مسألةِ فعلِ الْأَصْلُحِ، خَتَّمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - بِتَبَصِّرَةٍ حَوْلَ نَفْيِ تعليلِ أفعالِ اللهِ بِالْأَغْرَاضِ.

وقد جادَ اللَّهُ الْلَّطِيفُ، عَلَى العَبْدِ الْمُبْعِيْفِ، بِتَحْقِيقِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَنْ نُسْخَتَيْنِ خَطَّيْنِ، إِحْدَاهُمَا قِيمَةُ بِكْتَبِ الْمُصْنَفِ عَلَى طُرُّتَهَا نِسْبَتَهَا إِلَيْهِ بِخَطْهِهِ، ثُمَّ تَلَّا النِّسْبَةُ بِإِجَازَةِ مَالِكِ النَّسْخَةِ - الَّذِي أَحْسَبَ أَنَّهُ هُوَ نَاسُخُهَا - بِرِوايَتِهَا وَالإِفَادَةِ بِهَا، وَهِيَ مِنْ مَحْفُوظَاتِ مَكْتَبَةِ فَاضِلِّ باشا باسطنبول تحت رقم (٨٢٠) وَرِمزُهَا (ف)، وَالنَّسْخَةُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ مَحْفُوظَاتِ مَكْتَبَةِ شَهِيدِ عَلِيِّ باشا فِي الْمَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ باسطنبول تحت رقم (٢٧٢٢) وَرِمزُهَا (ش).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

## المُحْقِقُ

\* \* \*

## [خطبة الرسالة]

### بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

### وَبِهِ إِيَاهُ نَسْتَعِينُ

وَصَلَى اللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الحمدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَى إِلَى تَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ فِي عِيْنِ إِثْبَاتِ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ  
بِإِذْنِ اللّٰهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، وَأَنْزَلَ: ﴿مَا شَاءَ اللّٰهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ﴾ [الْكَهْفُ: ٣٩] وَ﴿أَنَّ  
الْقُوَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعًا﴾ [الْبَقْرَةُ: ١٦٥] هَدَىٰ وَشَفَاءً لِلْمُؤْمِنِ ذِي الْقَلْبِ السَّلِيمِ، وَصَلَى اللّٰهُ  
عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ بِـ«لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ»، الدَّالُّ عَلٰى تَوْحِيدِ الذَّاتِ وَالصَّفَاتِ  
وَالْأَفْعَالِ، وَعَلٰى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهُدَاءِ الْمَهْتَدِينَ صَلَاةً وَسَلَامًاً فَائِضًاً بِالْبَرَكَاتِ عَدْدَ  
خَلْقِ اللّٰهِ بِدَوَامِ اللّٰهِ الْمَنْعَمِ الْمَتَعَالِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا - بِتَوْفِيقِ اللّٰهِ - «مُسْلِكُ الْاعْتَدَالِ إِلَى فَهْمِ آيَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ»، يُنَكِّشَفُ فِيهِ  
- إِنْ شَاءَ اللّٰهُ - إِثْبَاتُ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ بِإِذْنِ اللّٰهِ فِي عِيْنِ تَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ، وَيُظَهِّرُ مِنْهُ  
اخْتِلَالٌ مَا جَرِيَ عَلَيْهِ صاحِبُ «الْكَشَافِ» بِنَاءً عَلٰى قَوَاعِدِ الْاعْتَزَالِ<sup>(١)</sup>; لِمَا يَتَضَعُّ  
أَنَّ اللّٰهَ قَدْ أَتَى **﴿نَيَنَّهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾**<sup>(٢)</sup>، وَبَيْنَ لَهُمْ

(١) وَذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالٰى: **﴿وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَمَا كُنُّتُمْ﴾** [الصَّافَاتُ: ٩٦]; كَمَا سِيَّأَتِي فِي الْوَصْلِ بَعْدِ التَّمَهِيدِ الْمُتَضِمِّنِ سَتَّ تَنْبِيَهَاتٍ.

(٢) ضَمَّنَ الْمُؤْلِفُ مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ النُّجْلِ.

لو سمعوا أن أعمالهم لا تصدر عنهم إلا بإذن الله فلا يستقلون بها عن طوّفهم،  
 ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ جَاءَهُمْ أَبْيَانَ وَلَكِنْ أَخْتَلَفُونَ﴾<sup>(١)</sup>  
 بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ أَمْنَوْلَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ يَإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) ضمن المؤلف من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) ضمن المؤلف من الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

## تمهيد

فيه تنبیهات

الأول:

لا ريب أن الرّسُل - صلواتُ الله عليهم وسلامُه - قد أجمعوا على الدّعوة إلى  
كلمة «لا إله إلا الله»، وهي بمنطقها دالّة على توحيد الألوهية، أي: على قصرِ  
الألوهية على الله تعالى قصراً حقيقةً ضروريّاً لغةً، وقد بينا ذلك مُستوفّي في «إنباء»<sup>(١)</sup>  
الأنبياء».

ومقتضى هذا القصر: أن الله هو الذي يستحق أن يعبده كُلُّ مخلوق، ولا يكون  
ذلك إلا إذا كان الله هو النافع الضار على الإطلاق؛ لأن العبادة هي الطاعة والانقياد  
والخضوع، ومن لا يملك نفعاً ولا ضرراً - بالنسبة إلى بعض المخلوقين - لا يستحق  
أن يعبده ذلك البعض ويطيعه وينقاد له وي الخضع، وهو ظاهر.

لكن الذي اقتضاه قصرُ الألوهية على الله قصراً حقيقةً هو أن الله هو الذي  
يستحق أن يعبده كُلُّ مخلوق، فهو النافع الضار على الإطلاق، ولا يكون كذلك إلا  
إذا كان قادراً على كُلِّ شيءٍ، ولا يكون كذلك إلا إذا كانت قدرته ذاتيةٌ له، ولا يكون  
كذلك إلا إذا كان واجب الوجود لذاته، ولا يتَّضح ذلك إلا إذا كان عين الوجود

(١) في (ش): «إنباء».

الْمَحْضُ<sup>(١)</sup>؛ كما هو مذهب الشيخ الأشعري والمحققين، وقد أوضحتنا ذلك في «قصد السبيل» وغيره.

فظهر أن قصرَ الألوهية على الله تعالى يستلزم قصرَ النفع والضرر عليه، وهو يستلزم قصرَ القادرية على كل شيء عليه، وهو يستلزم قصرَ القادرية بالذات عليه، وهو يستلزم قصرَ وجوب الوجود لذاته عليه.

فلا موجود بالذات إلا الله، فلا قادر بالذات إلا الله، فلا قادر على كل شيء إلا الله، فلا نافع ولا ضار على الإطلاق - إلا الله، فلا إلا إلا الله.

الثاني:

إذا تبيّن أنه لا موجود بالذات إلا الله، فلا وجود لغيره إلا به، فما سواه مفتقر إليه في وجوده وكمالاته التابعة لوجوده، فكما أنه لا وجود للممكّن إلا بالله، فكذلك لا كمال وجودياً<sup>(٢)</sup> له إلا بالله، ومن كمالات العبد القدرة، فلا قدرة له إلا بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وفي الحديث المتواتر - كما قال السيوطي - : «لا حول ولا قوّة إلا بالله»<sup>(٣)</sup>.

(١) ليس المقصود - كما قد يتوهم - أن ذات الله تعالى هي عين ذات الموجودات التي هي مخلوقاته، بل المقصود - وسيبيّنه كلام المؤلف القادم - أنه تعالى هو عين معنى «الوجود» ومحضه، أي: أنه لا وجود حقيقياً على الاستقلال لغيره سبحانه، وأن كل موجود سواه إنما هو موجود بخلق الله له، وإيقائه له، وإلا لهلك وعدم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَرُوْلَ وَلَيْنَ زَانَ إِنْ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «لا كمال وجود»، وليس فيها قوله قبله: «فكذلك».

(٣) يُنظر: «قطف الأزهار المتاثرة في الأخبار المتواترة» الحديث (٥٥) (ص: ١٥٢)، وذكر مخارجه.

ومن المعلوم - عند الالتفات<sup>(١)</sup> - أن كُلّ وصفٍ حاصلٍ لشيءٍ بغيره فهو - في الحقيقة - ذلك الغير لا للشيء.

فلا قُدرة حقيقة إلا لله، فما حصل لغيره منها فهو من أشعةِ أنوارِ القدرة الإلهية، تعددت وتعينت - بحسب المظاهر - على وجهٍ مقدسٍ عند الراسخين في العلم - من طريق الوَهْب - عن جميع الشُبهات التي تطُرُّ على أهل الأفكار الذين لا ذوق لهم في طَريق الله، فلا يستلزم تجسيماً<sup>(٢)</sup> ولا تشبيهاً ولا تكييفاً، ولا حُلولاً ولا اتحاداً ولا تجزئة، ولا قياماً للحوادث بالقديم ولا بالعكس، ولا ما يُشاكل ذلك من شُبهات أهل الأوهام!

يُوضّحُه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القوّة الظاهرة في مظاهر الأقوياء المتعددة - بحسبهم - لله جميعاً حقيقة، لا لهم حقيقة؛ لأنها إنما حصلت لهم بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو الله؛ كما تبيّن.

وهذه الآية<sup>(٣)</sup> مع قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ من أوضح الدلائل على توحيد الصّفات لكل ذكيٍّ مُنصف!

الثالث:

إذا تبيّن لك توحيد الصّفات علمت أن تأثير قُدرة العبد - بإذن الله - لا يُنافي قَصْرَ الْخَالقِيَّةِ لـكُلّ شيءٍ على الله، ولا قَصْرَ الْقَادِرِيَّةِ على كُلّ شيءٍ على الله؛ لأن

(١) الالتفات - هنا - بمعنى توجُّه النظر العقلي إلى حقيقة المعنى، وليس المقصود من «الالتفات» معناه البلاغيُّ الذي هو العدول عن واحدٍ من الغيبة أو الخطاب أو التكُلُّ إلى غيره منها. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «تجسماً».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

العبد لا فعل له إلا بقوّة بالضرورة، ولا قوّة له إلا بالله؛ عقلاً ونقلًا وكشفاً، فلا فعل له إلا بالله، وما هو بالله فهو الله؛ كما تبيّن! فلا فعل حقيقة إلا لله.

فمكسوبُ العبد - بتأثير قدرته بإذن الله لا بالاستقلال - عينُ المخلوق لله بالعبد، فالملحوظُ لله بالعباد، والمكسوبُ للعباد بالله، متّحدان بالذات، مُختلفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قدرة واحدة بالذات، متعدّدة بالاعتبارات التي هي التعينات الحاصلة في مظاهر العباد، من غير لزوم شيءٍ من الشبهات المذكورة، فالله خالقٌ كُلُّ شيءٍ على الإطلاق، مع إثبات الكسب بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا مستقللاً، من غير منافاة.

فلا حاجة في إثبات الكسب بتأثير إلى تخصيص العمومات الدالة على أنَّ الله خالقٌ كُلُّ شيءٍ بـ«ما عدا الأفعال الاختيارية للمُكْلَفِينَ»؛ كما اختاره المحقق ابن الهمام في «المسايرة»<sup>(١)</sup>.

ولا حاجة - في الجمع بين إثبات الكسب وتوحيد الأفعال - إلى تفسير الكسب بتعلق قدرة العبد بالفعل المراد<sup>(٢)</sup> مجرّداً عن التأثير أصلاً - كما هو المشهور عن الأشاعرة - لإمكان الجمع بين القول بتأثير قدرة العبد - بإذن الله لا بالاستقلال - مع القول بتوحيد الأفعال؛ كما تبيّن وسيزدادُ وضوهاً بتوفيق الله المنعم المتعال.

إلا أن هنا نكتةً يقتضي المقام التنبية عليها، وهو: أن الله تعالى خالقٌ كُلُّ شيءٍ

(١) لا يوحى سياق «المسايرة في علم الكلام» لابن الهمام (ص: ٤٧) وما بعدها أنَّ هذا اختيار ابن الهمام، بل هو يذكر أنه قول المعتزلة والفلسفه، خصوصاً وأن المصنف سيذكر لاحقاً أنه قول المعتزلة ومن قال بقولهم من القدرة دون أن يذكر أنه اختيار ابن الهمام، والله أعلم.

(٢) أي: المراد للعبد.

كيف يشاء؛ أي: بلا واسطة، أو بواسطةٍ مع غِناه بالذات عنها، ولا محذور في ذلك<sup>(١)</sup> وإنْ تَوَهَّمَ ذلك من تَوَهَّم؛ وذلك لأنَّ قوله<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ عِنْدَ الْأَشْيَاءِ لَا بِهَا» إنْ أُريد به: أنْ فَعَلَ اللَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَسْبَابِ، بل هو غَنِيٌّ عنَّها، قادِرٌ عَلَى الإِيجَادِ بلا مَدْخَلَيَّةٍ تَوْسُطُهَا؛ بَدْلِيلٍ أَنَّ أَوَّلَ مَخْلُوقٍ خَلَقَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ بِوَاسْطَةٍ مَظَهِرٍ عَبْدِيٌّ، وَإِلَّا لِتَسْلِسَلِ الْمَظَاہِرِ! وَلَكِنَّ اللَّهَ الْعَلِيمَ الْجَوَادَ الْحَكِيمَ - مَعَ كُونِهِ غَنِيًّا عَنَّهَا - يَفْعُلُ بِهَا لِحِكْمَةٍ اقْتَضَى جُودُهُ وَرَحْمَتُهُ مُرَاعَاةً تِلْكَ الْحِكْمَةِ، لَا لِإِفْتِقَارٍ إِلَيْهَا، فَهِيَ أَسْبَابٌ عَادِيَّةٌ؛ أي: إِنَّ اللَّهَ جَرَّتْ عَادَتْ بِإِيجَادِ الْأَشْيَاءِ بِهَا لِحِكْمَةٍ مَعَ غِناهُ عَنَّهَا، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ عَنَّدَهَا لَا بِهَا؛ كَانَ<sup>(٣)</sup> قَوْلًا صَحِيحًا، وَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِنْ أُريدَ بِهِ<sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ لَا يَصُحُّ أَنْ يَفْعُلَ الْحَقُّ - سُبْحَانَهُ - بِتَوْسُطِ الْأَسْبَابِ أَصْلًا وَلَا لِمُقْتَضَى الْحِكْمَةِ مَعَ غِناهُ عَنَّهَا<sup>(٥)</sup>؛ فَهُوَ قَوْلٌ لَا يَقُولُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ تَامٌ.

وَقُولُّهُمْ: «يَلْزَمُ الْاسْتِكْمَالَ بِالغَيْرِ» شُبَهَّ تَنْكِشْفُ بِأَنَّ الْإِيجَادَ بِالْأَسْبَابِ إِنْمَا يَسْتَلِزِمُ الْإِفْتِقَارَ الْمُنَافِي لِلْغَنِيِّ الْمُسْتَلِزِمِ لِلْاسْتِكْمَالِ إِذَا تَوَقَّفَ الْفَعْلُ عَلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ حَقِيقَةً لَا عَادَةً لِحِكْمَةِ، لَكِنَّهَا<sup>(٦)</sup> عَادِيَّةٌ لِحِكْمَةٍ كَمَا تَبَيَّنَ، فَلَا إِفْتِقَارٌ، فَلَا اسْتِكْمَالٌ بِالغَيْرِ، وَبِاللَّهِ التَّوفِيقُ.

**فَاتَّصَحَّ عَنَّدَ الْإِمْمَانِ وَالْإِنْصَافِ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْخَيْرَيَّةَ لِلْعِبَادِ فِي عَيْنِ كُونِهَا**

(١) أي: في القول بأنه تعالى يخلق بواسطةٍ مع غناه بالذات عن هذه الواسطة.

(٢) يعني: الأشاعة.

(٣) جواب الشرط الواقع في قوله: «إِنْ أُريدَ بِهِ أَنْ فَعَلَ اللَّهُ».

(٤) يعني: قول الأشاعرة: «إِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ عِنْدَ الْأَشْيَاءِ لَا بِهَا».

(٥) أي: عن الأسباب.

(٦) أي: تلك الأسباب.

مكسوبةً لهم بتأثير قدرتهم بإذن الله، مخلوقه<sup>(١)</sup> لله تعالى بواسطة مظاهرهم.

فالمسوب هو المخلوق، لكن بنسبتين مختلفتين؛ فإن الله خالقهم<sup>(٢)</sup> وحالق  
أعمالهم بهم، مع غناه الذاتي عنهم، وإحاطة علمه بتفاصيل تلك الأعمال ومبادئها.  
والعباد كاسبون لأعمالهم بالله<sup>(٣)</sup>، مع فقرهم الذاتي إليه، وعدم استقلالهم بها،  
وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها، إلا ما شاء الله منها.

وقد دل شواهد الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارين، أي: أن الله يفعل  
بالأسباب - أي: بتوسيط مظاهر العباد - كما يفعل عندها، وكما يفعل بلا سبب، وأن  
العباد يعملون بالله ما شاء الله أن يعملوه بإذنه.

أما ما يدل على أن الله يفعل بالأشياء مع غناه عنها:

فقوله تعالى: ﴿قَنَّتُوْهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [التوبه: ١٤]، ولا شك أنَّ  
الذي إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: «كُنْ» فيكون لا يعذب بأيديهم إلا لحكمةٍ  
للحاجة إليهم.

وقوله ﷺ لـمَا أَسْمَعَهُ بِمَكَّةَ نَفَرَّ مِنْ مُشْرِكِي قُرِيشٍ بَعْضَ مَا يَكُرِهُ خطاباً  
لأصحابه رضوان الله عليهم: «أبِشُّوا؛ إِنَّ اللَّهَ مُظْهِرُ دِينِهِ...»، إلى أن قال: «إِنَّ  
هُؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَوْنَ مِنْ يَذْبَحُ اللَّهَ بِأَيْدِيكُمْ عَاجِلًا»، قال الراوي: فوالله لقد رأيْتُمْ  
ذبَحَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِينَا. أَخْرَجَهُ أَبُو ظَعَيمٍ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) خبر «أنَّ الأفعال الاختيارية».

(٢) هذه هي النسبة الأولى.

(٣) هذه هي النسبة الثانية.

(٤) الراوي القائل: «فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُمْ...» إِنَّهُ هو عثمانٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا فِي أَيِّ كُتُبٍ =

وقوله تعالى: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ» [البقرة: ٢٥١] و[الحج: ٤٠].<sup>(١)</sup>  
وحدث ابن مسعودٍ عند ابن ماجه: فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعّمه أبي طالب، وأما أبو بكرٍ فمنعه الله بقومه.<sup>(٢)</sup>

وقول ابن عباسٍ لعمر بن الخطاب: أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يعزّ بك الدين؟

وقوله لعمر أيضاً: مصّر الله بك الأمصار، وجبا بك الأموال، ونفّي بك العدو.  
كذا في «فتح الباري».<sup>(٣)</sup>

وقول حاطبٍ: أردتُ أن تكون لي عند القوم يدفعُ الله بها عن أهلي

= الحافظ أبي نعيم - رحمه الله تعالى - هو! وروى الخبر الدارقطني في «الأفراد» مطولاً، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٤ - ١٥).<sup>(٤)</sup>

عزاه لأبي نعيم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١/٢٤١)، ولعله في القسم غير المطبوع من «دلائل النبوة» له، وهو خبر طويل رواه أيضاً الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٤ - ١٥)، والضياء في «المختار» (٣٨٢) وقال: قال الدارقطني: هذا حديث غريبٌ من حديث عروة بن الزبير عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه تفرد به عبد الله بن عروة عن أبيه ولم يروه عنه غير ابنه سلمة تفرد به عنه ابنه عبد الله. والسائل: «فوالله لقد رأيتم...» إلخ هو عثمان رضي الله عنه.

(١) في (ش): «ولولا دفاع». وهي قراءة متواترة، فرأها في البقرة والحج نافع وأبو جعفر المدニان، وبعقرب البصري. ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/٢٣٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٠).

(٣) ينظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧/٦٥).

وقد رواه مطولاً الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٩) عن عبد الله بن عمر، وحسن الهيثمي  
إسناده في «المجمع» (٩/٧٦).

ومالي، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله<sup>(١)</sup>.

وظاهر حديث الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهم - مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ لِيَدْفَعُ  
بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ عَنْ مِئَةِ أَلْفِ بَيْتٍ مِّنْ جِيرَاهِ الْبَلَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في «الصحيح»: «أَنَا الْمَاحِي، يَمْحُوا اللَّهُ بَيْنَ الْكُفَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالاً فَهَدَاكُمُ اللَّهُ بَيْنَ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ  
فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بَيْنَ وَعَالَةَ فَأَغْنَاكُمُ اللَّهُ بَيْنَ؟»<sup>(٤)</sup>.

وحدث ابن عباس عند البخاري وغيره في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَيْنَنَا بَيْنَ أَنَّهُ﴾، قال:  
«عليينا أن تُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ». قال الحافظ ابن حجر: وفي رواية إسرائيل: «على لسانك».  
انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «لَاَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بَكَ رُجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرَ  
النَّعْمَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) « صحيح البخاري » (٣٩٨٣) عن عليٍّ في حبر حاطب بن أبي بلعة رضي الله عنهم.

رواوه البخاري (٣٩٨٣) من حديث عليٍّ ...

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٩٤٠) والأوسط» (٤٠٨٠)، وقال الهيثمي في «المجمع»  
٨/١٦٤: فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف.

(٣) « صحيح البخاري » (٣٥٣٢)، و« صحيح مسلم » (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) « صحيح البخاري » (٤٣٣٠)، و« صحيح مسلم » (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم  
رضي الله عنه.

(٥) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/٦٨٣). والحديث في « صحيح البخاري » (٤٩٢٩)، و« صحيح  
مسلم » (٤٨٨)، ورواية إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبئي - في « صحيح البخاري »  
(٤٩٢٨).

(٦) « صحيح البخاري » (٣٠٠٩)، و« صحيح مسلم » (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وحدثَتْ البَزَّار بِسْنِدٍ حَسْنٍ عَنْ جَابِرٍ رَفِعَهُ: «أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ بَعْدَ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ بِالنَّفْسِ»، قَالَ الرَّاوِي: يَعْنِي: بِالْعَيْنِ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي»<sup>(١)</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفِعَهُ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقُ الْقَدَرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ» الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>، لَكِنْ لَا شَيْءَ يَسْبِقُ الْقَدَرَ؛ لَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ بِقَدَرٍ، فَلَا تُؤْثِرُ الْعَيْنُ إِلَّا بِالْإِذْنِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا مَا يُدْلِلُ عَلَى الاعتبارِ الثَّانِي - أَيْ: أَنَّ الْعِبَادَ يَفْعَلُونَ بِاللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَفْعُلَوْهُ، لَا عَلَى الإِطْلَاقِ - فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مَا لَا نَمِلُكُهُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطِنَا مِنْهَا مَا يُرِضِيكَ عَنَّا»<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ٢٠٠). والحديثُ في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (٣٠٥٢)، وفي «مجمع الزوائد» له (٥ / ١٠٦) بلفظ: «بالأنفس». وفيهما أن المفسّر هو البزار نفسه.

(٢) «صحيف مسلم» (٢١٨٨).

(٣) أَيْ: مِنَ الْأَدْلَةِ وَالشَّوَاهِدِ.

(٤) ذَكَرَ الحافظُ الْعَرَقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» بِهَامِشِهِ (٢ / ٣٦٩) أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُسْتَغْفِرِيُّ فِي «الدُّعَوَاتِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ.

قَلْتُ: أَخْرَجَهُ تَمَامُ الرَّازِيُّ فِي «فَوَائِدِهِ» (١٤٧١)، وَابْنُ عَساَكِرٍ فِي «تَارِيخِ دَمْشِقٍ» (٣٢١ / ٣٦) كَلَامًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ دِلَهَاثِ بْنِ جَبِيرٍ بْنِهِ. وَدِلَهَاثُ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ كَمَا ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْاعْدَالِ» (٢ / ٢٨) عَنِ الْأَزْدِيِّ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عَساَكِرٍ ثَانِيًّا (٤٥ / ٥٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الدِّنَيَا أَسْنَدَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ، وَهُوَ فِي «مَحَاسِبِ النَّفْسِ» لابن أبي الدنيا (٩٣) وَالْقَائِلُ فِي مُطَبَّوِعِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومفاد الاستثناء: أن العبد يملُك ما سُئل منه من التكاليف بالله، ولا يكون ذلك إلا بتأثير قُدرته فيها بإذن الله.

وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: «قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» [الأعراف: ١٨٨]، ومن المعلوم: أن إتيان المأمورات واجتناب المنهيّات من النفع، وأن إتيان المنهيّات وترك المأمورات من الضّرّ، فإذا ملك شيئاً من ذلك بمشيئة الله؛ كان لقدرته تأثير<sup>(٢)</sup> فيه بإذن الله، لا مُستقلاً.

وقوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح: «يا داود، إن ذلك لم يكن إلا بي، ولو لا عونني ما قويت عليه»<sup>(٣)</sup>.

وحدث الطبراني في «الأوسط» عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرفوعاً حكايةً عن موسى خطاباً مع الخضر - عليهما السلام -: «الحمدُ لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمته، ولا أقدر على شكره إلا بمعونته» الحديث بطوله<sup>(٤)</sup>.

(١) معطوف على «قوله» في قوله: «فَنَحْوَ قَوْلِهِ».

(٢) في النسختين: «تأثيراً»، والصواب ما أثبت.

(٣) رواه الحاكم وصححه في «المستدرك على الصحيحين» (٣٦٢٠) موقفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) كرر في (ف) كلمة «الحديث» مرتين.

وقد روى هذا الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٣١ / ١): فيه ذكريا بن يحيى الواقار، قال ابن عدي: كان يضع الحديث. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٣٣): وقد ضعفه غير واحد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر أنه أخطأ في وصله، والصواب فيه: عن سفيان الثوري: أن رسول الله ﷺ قال، وبقية رجاله وثروا. اه. وينظر: «الثقة» لابن حبان (٨ / ٢٥٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤ / ١٧٤).

وقول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - مالي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله<sup>(١)</sup>.

وقول عليٌّ - رضي الله عنه - للسائل بالاستطاعة: قل: أملِكُها بالله الذي إن شاء ملَكَنِيهَا<sup>(٢)</sup>.

وقول أسدَ بن زُرارة في بيعة العقبة: فإنْ نَفِي فِي اللَّهِ نَفِي، وَنَحْنُ بِهِ أَسْعَدُ، إِنْ نَغْدِرْ فِي اللَّهِ نَغْدِرْ، وَنَحْنُ بِهِ أَشْفَى<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك مما أوردهنا في «المُتَمَّة» و«الإِلْمَاع» وغيرهما.

#### الرابع:

من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيز الحكيم أرسل الرُّسُل وأنزلَ الكُتُب، فأمرَ ونهى، ووَعَدَ وأوْعَدَ، وبَشَّرَ وَأَنذَرَ، ورَغَبَ وَحَذَرَ، وأسندَ إلى العِبادِ أفعالاً، ويعيدُ من الحكيم أن يأمرَ مَنْ لا يقدِرُ على الامثال، ويَنْهى مَنْ لا يقدِرُ على الاجتناب، ويرُغِّبُه فيما لا يُمْكِنُه تحصيله، ويُحذِّره عما لا يُمْكِنُه الاجتناب عنه، ويُسندُ أفعالاً إلى مَنْ لا مَدْخَلَ له في الفِعل<sup>(٤)</sup> أصلًا؛ فإنَّ الْحِكْمَةَ لَا تقتضيه!

فلا بد - بمقتضى الحِكْمَةِ - أن يكون ثمة أمرٌ به صَحَّ في الْحِكْمَةِ أمرٌ المُكَلَّفُ ونهيهُ، وإسنادُ الأعمالِ إليهِ فعلاً وتركتاً، وما يترتبُ على ذلك من المدح والذمّ، والثواب والعقاب.

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٢٢) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصححه على شرط الشيفين.

(٢) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٦ - ٤١٧) عن الإمام ياسناده إلى عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) رواه في ترجمة أسدَ بن زُرارة - رضي الله عنه - أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٩٢٧) عن الزُّهري.

(٤) في (ف): «العقل».

فاختَلَفَ النَّاسُ فِي وِجْهِ ذَلِكَ! فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْعَبْدُ مُسْتَقِلٌ بِإِيمَاجَادِ أَفْعَالِهِ؛ لَئِلَّا يَطْلُبُ التَّكْلِيفُ وَالتَّأْدِيبَ، وَيُرْتَفِعُ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعَقَابُ، وَلَا يَبْقَى لِلْبَعْثَةِ فَائِدَةٌ، وَخَصَّصُوا الْعُمُومَاتَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقٌ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلَّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ بِمَا سِوَى أَفْعَالِ الْعِبَادِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَهُمُ الْمُعْتَزِلُونَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ عَنْ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ بِالْكُلْلِيَّةِ، فَأَجْرَى الْعُمُومَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَفَى عَنِ الْعِبَادِ الْخُلُقَ وَالْكَسْبِ بِالْكُلْلِيَّةِ، وَهُمُ الْجَبَرِيَّةُ الْخَالِصَةُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَى الْعُمُومَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَثْبَتَ لِلْعِبَادِ كَسْبًا فَسَرَهُ بِتَعْلُقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْفَعْلِ الْمُرْدَادِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ، وَهُمُ جُمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ مَا هُوَ مُبْسَطٌ فِي مَحْلِهِ.

وَالَّذِي نَقُولُهُ هُنَا: إِنَّ القَوْلَ بِاستِقلَالِ الْعَبْدِ بِإِيمَاجَادِ أَفْعَالِهِ بَاطِلٌ؛ إِذَا لَا تَأْثِيرٌ إِلَّا بِقُوَّةٍ، وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ، فَلَا تَأْثِيرٌ إِلَّا بِاللَّهِ.

شُمْ لَا تَأْثِيرٌ لِقُوَّتِهِمْ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا، وَلَا يَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، فَلَا تَأْثِيرٌ لِقُوَّتِهِمْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا استِقلَالَ قَطْعًا.

وَالْجَبْرُ الْمَحْضُ بَاطِلٌ بِالْمُنْسَبِ إِلَيْهِ بِالضرُورَةِ؛ لِحَصُولِ الْفَرْقِ الْضَّرُورِيِّ بَيْنَ حَرَكَتِيِّ الصَّاعِدِ وَالسَّاقِطِ عَنِ الْعُلُوِّ.

فَالْحَقُّ هُوَ الْوَسْطُ الَّذِي هُوَ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنَ، الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ«الْكَسْب»، لَكِنْ تَفْسِيرَهُ بـ«تَعْلُقِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ بِالْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لِهَا فِيهِ أَصْلًا» لَا يَحْصُلُ بِهِ تَوْسُّطٌ شَأْنٌ؛ إِذَا لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْجَبْرِ تَمَيُّزًا يُكَشِّفُ الْغُمَّةَ عَنْ طَالِبِ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَسَأَةِ

المهمة، وكذلك التفاسير التي ذكرها العلامة التفتازاني في «شرح المقاصد»<sup>(١)</sup>!. وأما القول بأن الوسط هو: أن يكون للعبد قدرة مؤثرة، لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوّة له إلا بذاته، وما هو بالله فهو الله، فعله الله في عين إثبات تأثير قدرته بإذن الله، فهو توسط حسنٌ متميّز عن الطرفين تميّزاً واضحاً يكشف الحيرة؛ لأنّه لا حاجة معه إلى تخصيص العمومات الدالة على أنَّ الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المُزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وإثبات الكسب بالتأثير بالإذن هو الغاية القصوى في التوحيد عند الإمعان، والله المستعان.

ومنه يتضح الجمع بين قول الشيخ الأشعري في «كتاب الإبانة» - الذي هو آخر مصنفاتِه والمُعول عليه من بين كتبه - وهو أنه قال مانصه: وأنَّه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقةٌ لله مقدرة. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال قبل ذلك عن المعتزلة وأهل القدر: وزعموا أنهم يملكون الضرر والنفع لأنفسهم؛ ردًا لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمع المسلمين عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنىً عن الله عزَّ وجلَّ. إلى هنا كلامه بلغطيه<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٤ - ٢٢٦).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٣).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلاف في بعض الألفاظ.

وَظَاهِرٌ - بِأَدْنِي التِّفَاتِ - أَنَّهُ إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ رَعْمَ الْإِسْتِقْلَالِ بِمِلْكِهِمُ الْصُّرَّ  
وَالنَّفْعُ لِأَنفُسِهِمْ، وَالانْفَرَادُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ دُونَ رَبِّهِمْ، الْمُسْتَلِزِمُ لِلْغَنِيِّ  
عَنِ اللَّهِ، الْقَائِمُ عَلَى بُطْلَانِهِ دَلِيلُ الْعُقْلِ وَالنَّقْلِ وَالْكَشْفِ.  
وَإِنْكَارُ الْإِسْتِقْلَالِ لَا يُنَافِي أَصْلَ التَّأْثِيرِ بِالْإِذْنِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّأْثِيرَ بِالْإِذْنِ لَا  
يُحِوجُ<sup>(١)</sup> إِلَى تَخْصِيصِ الْعُمُومَاتِ، فَلَا مَنَافَاةٌ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ الدَّالِّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى  
أَصْلِ التَّأْثِيرِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَا خَالِقٌ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مُخْلُوقَةُ اللَّهِ مُقْدَرَّةٌ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ  
الْفَعْلُ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ مُخْتَلِفٌ بِالاعتْبَارِ؛ إِذْ مَصْدُرُهُ الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ بِالذَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ  
بِالاعتْبَاراتِ.

وَيُزِيدُهُ وَضْوَحاً قَوْلُهُ فِي «الإِبَانَةِ»: إِنَّ أَحَدًا لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يَفْعَلْ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ  
يَفْعَلَهُ اللَّهُ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنِ اللَّهِ. انتَهَى بِلِفْظِهِ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنَّهُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ يَسْتَطِعُ أَنْ يَفْعَلْ شَيْئًا بِاللَّهِ وَقَتْ فَعْلِ اللَّهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ:  
«لَا يَسْتَغْنِي عَنِ اللَّهِ» يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهُ لَا فِيقَارَهُ إِلَى اللَّهِ فِي قُدْرَتِهِ - كَأَصْلِ وُجُودِهِ وَبِقَيْمَهِ  
كَمَالَتِهِ - إِنَّمَا يَفْعَلُ بِاللَّهِ، لَا بِنَفْسِهِ مُسْتَقْلًا، فَلَا يَتَأَتَّى لِهِ الْفَعْلُ قَبْلَ فَعْلِ اللَّهِ، بَلْ حِينَ  
فَعْلِ اللَّهِ إِيَّاهُ بَعِينِ ذَلِكَ الْفَعْلُ؛ فَإِنَّ الْفَعْلَ - كَمَا مَرَّ - وَاحِدٌ بِالذَّاتِ، مُخْتَلِفٌ بِالاعتْبَارِ،  
وَمِنْهُ يَظْهُرُ مَعْنَى قَوْلِهِ: إِنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفَعْلِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اسْتِطَاعَةَ الْعَبْدِ لِلْفَعْلِ حِينَ فَعَلَ اللَّهُ إِيَّاهُ: إِيْقَاعُهُ بِاللَّهِ حِينَ

(١) فِي (ش): «يَخْرُجُ».

(٢) الْقَوْلُ لِأَبِي الْحَسْنِ الْأَشْعَرِيِّ.

(٣) يُنْظَرُ: «الإِبَانَةِ» (ص: ٢٣) بِنَحْوِهِ.

(٤) الْقَاتِلُ هُوَ عَضْدُ الدِّينِ الْإِيجِيُّ. يُنْظَرُ: «الْمَوَاقِفُ» بِشَرْحِ الْجَرجَانِيِّ (٦ / ٩٤).

إيقاع الله إِيَّاه بالعبد، وإيقاع الله بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاع العبد أيضاً بالتأثير؛ لأن التأثير واحدٌ بالذات، مختلفٌ بالاعتبار؛ لأن القدرة كذلك كما مرّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قدرة العبد بإذن الله.

فتلخّص أن حقيقة الكسب عند الأشعري - أخذًا من كلامه في «الإبانة» الذي هو المعتمد من بين كتبه وأخر مؤلفاته - هو: تحصيل العبد بقدراته المؤثرة - لا مستقلاً بل بإذن الله - ما تعلقت به مشيئته<sup>(١)</sup> التابعة في التعلق به لمشيئه الله.

فبقيّد التأثير تميّز<sup>(٢)</sup> عن الجبر تميّزاً بيناً، وبقيّد الإذن وتبعية المشيئه لمشيئه الله تميّز عن الاستقلال الذي هو قول أهل الاعتزال؛ فهو الحدُّ الوسيط بين طرفي الإفراط والتفرط بواضح الاعتدال، المحقق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيق الكبير المتعال.

#### الخامس:

جميع ما استدلّ به أصحابنا<sup>(٣)</sup> على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلًا لا يلزم منه المدعى<sup>(٤)</sup>، وإنما يلزم منه نفي الاستقلال، وذلك لأن الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف»<sup>(٥)</sup> وغيرهما مفروضة في أن العبد لو كان مستقلاً بإيجاد أفعاله لكان كذا وكذا.

(١) أي: مشيئه العبد، قوله: «ما» مفعول المصدر «تحصيل».

(٢) أي: الكسب.

(٣) يعني: الأشاعرة.

(٤) المدعى هو أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلًا.

(٥) ينظر: «شرح المقاصد» للفتاازاني (٤ / ٢٢٧ - ٢٣٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني

(٨ / ١٧٦ - ١٧٧).

أما الأربعة منها فصرح التفتازاني في «شرح المقاصد» بكونها مفروضةً في الاستقلال، وأما الواحد الذي تركه هو التصريح بفرض الاستقلال فيه صرّح فيه السيد - قدس سره - في «شرح المواقف» بفرض الاستقلال؛ فإن لفظاً التفتازاني: إن العبد لو كان مُوجِداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها، واللازم باطل... إلخ<sup>(١)</sup>، ولفظ السيد - قدس سره - لو كان العبد مُوجِداً لأفعاله بالاختيار والاستقلال لو جب أن يعلم تفاصيلها، واللازم باطل... إلخ<sup>(٢)</sup>.

فهي إن تمت<sup>(٣)</sup> لا تتهضم حجة إلا على مدعى الاستقلال!

وأما على القائل بأن العبد لا يشاء إلا أن يشاء الله، ولا تؤثر قدرته فيما يشاوه إلا بإذن الله وتمكينه، ولا يعلم شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها؛ فلا يلزم شيءٌ من تلك الوجوه، ولا وجه لزوم العلم بالتفاصيل، وذلك لأنهم ذكروا في بيان الملازمة: أن الإتيان بالأزيد والأنقص والمخالف ممكِن، فلا بد لرجحان ذلك النوع وذلك المقدار من تخصيصٍ هو القصد إليه، ولا يتصور ذلك إلا بعد العلم.

والجواب: أنَّ قصد العبد تابعٌ لمشيئة الحقّ، فإذا اتفقا في التعلق كان المخصوص حقيقةً هو مشيئة الحقّ سبحانه، وهي تابعةٌ لعلمه تعالى، وعلمه محيط بالتفاصيل، وعلم العبد لا يحيطُ إلا بما شاء الله منها، ولكن العبد - لكونه متصرّفاً

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٨).

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ١٦٦).

(٣) يعني: الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف» وغيرهما المسؤقة لإثبات أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلًا.

بالإذن لا بالاستقلال - يقصد الفعل على الوجه الذي يأذن الله له فيه ويُمْكِّنه منه، والعبد عالم به على هذا الوجه، وهو كافٍ<sup>(١)</sup> لقصدِه إليه التابع لمشيئة الله التابعة للعلم المحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقف الاستقلال على العلم بالتفاصيل بلا خفاء.

هذا، وأما قولهم: لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها، وأنه واقع بقدرة الله تعالى؛ لكونه<sup>(٢)</sup> تعالى قادرًا على جميع الممكِّنات، فلو أراد الله شيئاً وأراد العبد ضده لزم: إما وقوعهما معاً، أو عدمهما معاً، أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه، وللوازم كلُّها مُحالات. انتهى<sup>(٣)</sup>.

فكذلك لا يلزم منه<sup>(٤)</sup> إلا نفي الاستقلال، وأما التأثير بالإذن فلا! وذلك لأنَّ العبد - لعدم استقلاله - إذا شاء فعل مالم يشأ الله أن يفعَّله لم يقع ذلك الفعل، ولا يلزم شيء من المحالات المذكورة: أما الأوَّلان ظاهر، وأما الثالث فلأنَّا لم نفرض العبد مُستَقلاً وقدرًا على مالم يشأ الله وقوعه حتى يلزم خلاف المفروض، بل قلنا: إنه لا تأثير لقدرته إلا بإذن الله وتمكينه، فما لم يأذن الله له فيه لا يقع بلا لزوم مُحالٍ أصلًا، وهو ظاهر عند الالتفات، وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

(١) يعني: علم العبد غير المحيط بالتفاصيل.

(٢) يعني: فعل العبد الواقع بقدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

(٣) يُنظر: «المواقف» للإيجي بشرح الجرجاني (٦ / ٨٦ - ٨٨).

(٤) أي من افتراض كون فعل العبد واقعاً بقدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

السادس:

قال أصحابنا: جميع ما استدلّت به المعتزلة من الوجوه على مذهبهم راجع إلى أمر واحد، وهو أنه لو لا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة! وأجابوا عن ذلك بما هو مسطور في المسوطات.

والذي نذكره هنا بالإيجاز - على طرز جديٍ موافقٍ للكتاب والسنة - هو: أن لا نسلم أن التكليف يتوقف على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادرًا على الفعل المكلف به بإذن الله لا بالاستقلال؟

وهذا الجائز هو الواقع لا الاستقلال؛ كما يشهد به شواهد الكتاب والسنة: منها: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ﴾<sup>٥٤</sup> فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ<sup>٥٥</sup> وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
اللهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرة، وكلفهم بالتذكرة<sup>(١)</sup>، وعلقه على مشيئتهم، ثم لم يتربّكه كذلك حتى يتوهم الاستقلال، بل قال متصلًا به: ﴿وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ومتصلًا عنه: ﴿وَمَا شَاءَ وَنَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فعلقه على مشيئته ثانيةً.

وكلما كان المعلق على مشيئتهم معلقاً على مشيئه الحق تعالى لم يكونوا<sup>(٢)</sup> مستقلين به بالضرورة، مع أن أصل القدرة لا بد منه للتکلیف بمقتضى الحکمة اتفاقاً.

(١) في النسختين: «بالذكير». والتکلیف إنما هو بالذکر الذاتي لا بتذکیر الغیر، فمَعَنَ.

(٢) جواب الشرط «كلما كان المعلق».

فظهر أنَّ شرطَ التكليف إنما هو القادرية في الجملة، أي: القادرية بإذن الله، لا القادرية على وجه الاستقلال، وهو المطلوب، فإنَّ نسلِم أن للعبد قدرةً، وأنها تؤثُّ، لكنْ بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا بالاستقلال.

والحجَّة على ذلك قائمة: أمَّا عدم الاستقلال فلِمَا تبيَّنَ آنفًا، وأمَّا أنها مؤثرة بالإذن فلِمَا نبهنا عليه في التنبيهات السابقة.

وملخص ذلك: أن النصَّ قد دلَّ على أن العبد لا قوَّةَ له إِلا بالله، وقد تبيَّن أنَّ ما هو بالله فهو لله حقيقة، فقوَّةُ العبد في الحقيقة لله؛ كما يوضّحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وبالاتفاق أن القوَّة - التي لله حقيقة - مؤثرة بمشيئته الله، وقد مرَّ أن العبد - لكونه لا يشاء إِلا أن يشاء الله - مشيئته تابعةً لمشيئته الله.

فقوَّةُ العبد - لكونها بالله المستلزم<sup>(١)</sup> لكونها لله - مؤثرةٌ فيما تعلَّقت به مشيئته<sup>(٢)</sup> التابعةً لمشيئته الله، لا مطلقاً، كما يزعمُه المعتزلة.

وإذا صحَّ التكليفُ لغير المستقلِّ المؤثِّر قدرته بالإذن - بشهادة الشرع المعصوم - ظهرَ<sup>(٣)</sup> وجُهُ التأديب، والمدح والذم، والثواب والعقاب؛ لترتبها على صحة التكليف بالأمر والنهي، المتوقفُ<sup>(٤)</sup> على تأثير القدرة في الجملة؛ أي: بالإذن الإلهي لا بالاستقلال، وأنه متحقّق - كما تبيَّن - ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فظهرت فائدة البعثة أيضاً؛ لأنها تقع به الذكرى و﴿فَإِنَّ الْذِكْرَى

(١) أي: الكون، فقوله: «المستلزم» صفةٌ لـ«كونها بالله».

(٢) أي: مشيئته العبد.

(٣) جواب الشرط «إذا صحَّ».

(٤) صفةٌ لـ«التكليف».

نَفَعُ الْمُؤْمِنِينَ》 [الذاريات: ٥٥]، وَتَقُومُ بِهَا الْحُجَّةُ عَلَى الْآخَرِينَ؛ فَإِنَّهَا تُحْرِكُ دُوَاعِيَ الْعَبْدِ لِلْفَعْلِ وَالْتَّرْكِ، فَيَتَرَبَّ عَلَيْهَا تَعْلُقُ الْمُشَيَّةِ وَالْتَّمْكِينِ عَلَى وَقْتٍ مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ التَّابِعُ لِلْمَعْلُومِ، وَهُوَ الْمُنْتَهَى وَالْمَنْتَزِعُ لِلْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ! قَالَ اللَّهُ الْحَكِيمُ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُدَىٰ نَّكُمْ أَجَعَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَشأْ، إِذْ<sup>(١)</sup> لَمْ يَسِيقْ بِهِ الْعِلْمُ؛ إِذْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ الثَّابِتِ فِي عِلْمِ اللَّهِ الْأَزْلِيِّ<sup>(٢)</sup> أَزَلًاً مِّنْ غَيْرِ حَدْوَثٍ فِيهِ إِلَّا عَلَى طَبِيقِ مَا هُوَ الْمَعْلُومُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلِيَحْمِدِ اللَّهَ» لِأَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ بِالْإِيْجَادِ «وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَا أَبَرَزَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ - الَّذِي وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرَ الْخَيْرِ - إِلَّا لِكُونِهِ هَكَذَا كَانَ فِي نَفْسِهِ أَزَلًاً فِي عِلْمِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> التَّابِعُ لِلْمَعْلُومِ، وَالْإِظْهَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى طَبِيقِ مَا كَانَ حِكْمَةً بِالْغَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

\* \* \*

(١) فِي (ش): «إِذَا».

(٢) صَفَةُ لـ «عِلْمِ اللَّهِ».

(٣) كَمَا رُوِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ «صَحِيحُهُ» (٢٥٧٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) يَعْنِي: إِلَّا لِكُونِهِ هَذَا الْمُبَرِّزِ مِنْ غَيْرِ الْخَيْرِ هَكَذَا قَدْ كَانَ مِنْدُ الْأَزَلِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ.

## وَصْلٌ

[في سرد كلام الزَّمْخَشْرِيِّ والرَّدُّ عليه تفصيلاً]

وإذا تمهدت هذه المقدمات فنقول - وبالله التوفيق -:

قال صاحب «الكشاف» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]: يعني: خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كقوله: ﴿بِلَّرَبِّكُمْ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنباء: ٥٦]; أي: فطر الأصنام.

فإن قلت: كيف يكون الشيءُ الواحد مخلوقاً لله تعالى، معهولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعملهم عليها جميعاً.

قلت: هذا كما يقال: «عمل التجار الباب والكرسيّ»، و«عمل الصائغ السوار والخلخال»، والمراد: عمل أشكال هذه الأشياء وصورها دون جواهرها، والأصنام جواهر وأشكال، فخالق جواهرها الله، وعاملو أشكالها الذين يشغلوها بناحتهم وحذفهم بعض أجزائها حتى يستوي التشكيل الذي يريدونه.

فإن قلت: فما أنكرت أن تكون «ما» مصدراً لا موصولة، ويكون [المعنى]: «والله خلقكم وعملكم»؛ كما يقول المجررة؟

قلت: أقرب ما يطلُّ به هذا السؤال - بعد بُطْلَانِه بِحُجَّ العقل والكتاب - أنَّ معنى الآية يأباه إباءً جلياً، وينبئ عنِّه ظاهراً، وذلك أنَّ الله - عز وجل - قد احتاج عليهم بأن العابد والمعبد جمِيعاً خلق الله، فكيف يعبد المخلوق المخلوق؟! على أن العابد منهما هو الذي عمل صورة المعبد وشكله، ولو لاه لَمَّا قدرَ أن يُصوّر

نفسه ويشكّلها، ولو قلت: «والله خلقكم وخلق عملكم» لم تكن محتاجاً عليهم، ولا كان لکلامك طباق<sup>(١)</sup>.

وشيء آخر، وهو أن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] ترجمة عن قوله: ﴿مَا نَسْخَنُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، و«ما» في ﴿مَا نَسْخَنُونَ﴾ موصلة بلا مقابل فيها، فلا يعدل بها عن أختها إلا متعسف متعصب لمذهبِه من غير نظر في علم البيان، ولا تصر لنظم القرآن!

فإن قلت: أجعلها موصلة حتى لا يلزمني ما ألمت، وأريد: «وما تعملونه من أعمالكم».

قلت: بل الإلزام في عنيك لا يفكّهم إلا الإذعان للحق! وذلك أنك وإن جعلتها موصلة فإنك في إرادتك بها العمل غير محتاج على المشركين كحالك وقد جعلتها مصدريّة.

أيضاً، فإنك قاطع بذلك الوصلة بين ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَا نَسْخَنُونَ﴾ حيث تُخالف بين المرادين بهما، فتريد بـ ﴿مَا نَسْخَنُونَ﴾: الأعيان التي هي الأصنام، وبـ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: المعاني التي هي الأفعال، وفي ذلك فك النّظم وتبيّره، كما إذا جعلتها مصدريّة. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وحاصله<sup>(٣)</sup>: اختيار أن يكون «ما» في ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موصلة عباره عن الأصنام، على وزان الضمير المنصوب في ﴿فَطَرَهُبَ﴾، وإنكار أن تكون «ما»

(١) الطباق - هنا - بمعنى مطابقة الكلام لمعناه، وليس المقصود من «الطباق» معناه البلاغي الذي هو الإتيان في الكلام بمعنيين متقابلين. والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الكشف» للزمخشي مع حاشية «فتح الغيب» للطبيبي (١٣ / ١٧٠ - ١٧٤).

(٣) أي: حاصل كلام الزمخشي.

مَصْدَرِيَّةً أو موصولةً عبارةً عن الأعمال، زاعماً أن الكلام - على كُلٍّ من التقديرين - لا يقومُ حُجَّةً على المشركين، وأن الوُصلَةَ التي بين ﴿مَا تَحْتَوْنَ﴾ و﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ - من كونِ الثانية ترجمةً عن الأولى المستلزمَة<sup>(١)</sup> لكونِ ﴿مَا﴾ في الثانية أيضاً موصولةً عبارةً عن الأصنام - تنقطُ بذلك!

ولما كان الكلامُ - على التقدير الأول المختار له - دالاً<sup>(٢)</sup> على كونِ الشيءِ الواحد - أعني: الأشكال - مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم؛ حيث أوقعَ خلقَهُ وعملَهُم جميعاً على الأصنام المركبة من الجواهر والأشكال، ومعلومٌ أن خلقَ المجموع المركب إنما يتحققُ بخلقِ جميعِ أجزائه، فالخلقُ واقعٌ على الجواهر والأشكال جميعاً، وأما العملُ فلم يقع إلا على الأشكال الخاصة قطعاً واتفاقاً، فيلزمُ<sup>(٣)</sup> اجتماعُ الخلقِ والعملِ على الأشكال، المستلزمُ لكونها مخلوقةً لله في عينِ كونها معمولةً للعباد، المستلزمُ لكونِ العباد غيرَ مستقلين بالإيجاد، ولكونِ أعمالِهم<sup>(٤)</sup> - أعني: حرَكاتِهم المترتبَ عليها الأشكال - أيضاً مخلوقةً لله تعالى في عينِ كونها معمولةً لهم.

(١) في النسختتين: «المستلزم»، وما أثبتُ الجادة؛ لأن الكلمة صفةٌ لـ«الوصلة». بل «المستلزم» هو الصواب والمراد به الكون في قوله: (من كونِ الثانية)، وهو - أعني المستلزم - في محل جر صفةٌ لـ(كون).

(٢) في (ف): «المختار الا». والضمير في «له» عائدٌ على الزمخشري.

(٣) في (ش): «فلزム». وهذا اللازمُ لازمٌ من العلمِ بأن خلقَ المجموع المركب إنما يتحققُ بخلقِ جميعِ أجزائه، ووقوعه على الجواهر والأشكال جميعاً، وأنَّ العملَ لم يقع - بالاتفاق - إلا على الأشكال الخاصة.

(٤) معطوفٌ على كونِ العباد غيرَ مستقلين بالإيجاد.

وهو دليل بطلان مذهبِه - الذي هو كون العبد مؤثراً تماماً، مستقلاً بإيجاد أفعاله - [مهما] حاول التفصي من ذلك<sup>(١)</sup> بالتوزيع المذكور من كون الخالق واقعاً على الجواهر، والعمل على الأشكال؛ بناءً على الاستقلال<sup>(٢)</sup>؛ لامتناع اجتماع المؤثرين التامين<sup>(٣)</sup> على أثر واحد.

والجواب: أنا اختار أولاً أن «ما»<sup>(٤)</sup> موصولة عبارة عن الأصنام كما اختر ثموه، لكن لا حجج فيه للمعترلة إلا إذا دل دل على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تماماً على ذلك، لا من نفس الكلام<sup>(٥)</sup>، ولا من خارجه:

أما الأول: فلأن غاية ما يلزم من هذا الكلام كون الشيء الواحد - أعني: الأشكال - مخلوقاً لله تعالى، ومعهولاً للعباد، المستلزم لكون الحركات - المترتب عليها الأشكال - مخلوقة لله تعالى أيضاً، معهولة للعباد؛ كما تبيّن.

وهذا اللازم مؤيد بتصريح الحديث الصحيح المرفوع: «إن الله صانع كل صانع وصنته»<sup>(٦)</sup>، وهو دليل بطلان التوزيع لا صحته!

(١) التفصي من الأمر: الخروج منه والتخلص. يعني: مهما حاول الزمخشري التخلص من بطلان مذهبـه.

(٢) أي: ومن كون العمل واقعاً على الأشكال؛ بناءً على تفریقه المردود عليه الذي يقول: إن للعبد تأثيراً مستقلاً.

(٣) يعني: تأثير قدرة الله، وتتأثير قدرة العبد.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَهُمْ وَمَا قَمَلُوا﴾.

(٥) يعني: سياق الآية. و «لا» قبله زيادة من (ش).

(٦) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والبزار في «المسنـد» (البحر الزخار) (٢٨٣٧)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٨٥) و (٨٦)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. قال =

وأما الثاني: فلأنه لا مُوجِبٌ من خارجِ لصرفِ الكلام<sup>(١)</sup> عن ظاهرِه، وحملِه على هذا التوزيع المذكور إلا زعم<sup>(٢)</sup> كونِ العبد مُؤثِّراً تاماً، مُستَقلاً بِيأيَجادُ أفعاله، وهو - مع كونِه عينَ المُتنازعِ فيه - مُعارضٌ للعُومات الدالَّة على أنَ الله خالقُ كُلَّ شيءٍ، ولم تُثبتُوه<sup>(٣)</sup> بدلِيلٍ تامٍ يُوجِبُ تخصيصَ العمومات، ويُحُجِّ إلى هذا التوزيع؛ إذ كُلُّ ما ذكرُتموه في إثباتِه قد مرَّ أنها أمرٌ راجعةٌ إلى شيءٍ واحدٍ، وقد تبيَّنَ أنه لا يستلزمُ التأثير بالاستقلال، وإنما يستلزمُ التأثير بالإذن، وهو غيرُ مُوجِبٍ لتخصيص العمومات، وغيرُ مُحْجِجٍ إلى هذا التوزيع؛ إذ - على تقدير عدمِ الاستقلال وكونِ العبد لا قوَّة له إلا بالله ولا تُؤثِّر قدرُته إلا بإذن الله - يجوزُ اجتماعُ الخلقِ والعملِ على شيءٍ واحدٍ؛ لأنَ القدرةَ بناءً على توحيدِ الصَّفاتِ إذا كانت واحدةً بالذات، متعددةً بالاعتبارات - التي هي التعيُّنات الجُزئيَّة - كان المعمولُ عينَ المخلوقِ بالذات، وغيره بالاعتبارات؛ كما مرَّ في التنبيه الثالث.

فليس ثمةَ اجتماعُ المؤثرين التامين على أثر واحد، وإنما هو مُؤثِّر واحدٌ له اعتباران، ولا محظوظٌ في ذلك أصلًاً عندَ من آتاه الله فهُم توحيد الصَّفات سالماً من الشُّبهات.

وهذا المسلكُ - مع كونه لا يُحُجِّ إلى تخصيص العمومات - فيه إثباتُ الكسبِ بتأثير قُدرة العبد بإذن الله رَفِيع الدرجات، فيجتمعُ القولُ بتوحيد الأفعال مع القول

= الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي -

(١) يعني: سياق الآية.

(٢) خبرُ «لأنه لا مُوجِبٌ».

(٣) يعني: المُوجِبُ لصرفِ الكلام عن ظاهرِه المنفيَّ وجودُه.

بتأثير قدرة العبد فيما تعلقت به مشيئته<sup>(١)</sup> الموافقة لمشيئه الله من الأعمال، بإذن الله القيوم المتعال، وهذا هو الغاية القصوى في هذه المسألة التي حيرت الأفكار، وبالله التوفيق مقلب الليل والنهار.

ونختار ثانياً: أن «ما»<sup>(٢)</sup> موصولة عبارة عن الأعمال، أو مصدريّة، والتقدير على الأول: والله خلقكم وما تعملونه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلقكم وعملكم، والمراد بـ«العمل»: المعنى الحاصل بالمصدر - وهو ما يشاهده من الحركة<sup>(٣)</sup>؛ لأن المخلوق المعمول - لا المعنى المصدري الذي هو الإيقاع الذي لا قائل بوجوده من المتكلمين.

قولكم<sup>(٤)</sup>: إن الكلام لا يكون حججاً على المشركيين حينئذ. قلنا: بل الحجّة قائمة عند الإنفاق؛ لأنهم ما عبدوها إلا بعد حدوث الأشكال فيها بتحتيمهم، وهي من معمولاتهم باعترافكم، فكأنهم ما عبدوا إلا معمولهم؛ لأنه الباعث لهم على تخصيصها بالعبادة من بين بقية الأجسام.

إذا قيل لهم: «أتبعدون ما تنحتون والله خلقكم ومعمولاتكم التي منها الأشكال التي حملتكم على عبادة الأصنام من بين الأجسام» كانت الحجّة<sup>(٥)</sup> قائمةً، لدلالة الكلام على أنَّ الأشكال مخلوقة لله تعالى في عين كونها معهولة لهم، وليس ذلك إلا لكونهم لا قوة لهم إلا بالله، ولا تأثير لقدرتهم إلا بإذن الله؛ إذ على تقدير

(١) في النسختين: «مشيئه»، وصوبت. والمثبت أنساب بسياق الكلام.

(٢) في قوله تعالى: «خَلَقْنَاكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ».

(٣) في (ش): «الحركات».

(٤) يريد: الزمخشري.

(٥) جواب الشرط: «إذا قيل لهم».

الاستقلال يمتنع اجتماعُهُما<sup>(١)</sup>، ومن المعلوم عند العقلاة أنَّ من لا<sup>(٢)</sup> يقع العملُ منهم إلَّا به هو الحقيقُ بأن يعبدوه، لا ما هو مخلوقُ له<sup>(٣)</sup>، مُصوَّرٌ بآيديهم.

وأمَّا أنَّ ﴿وَمَا نَعْمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَا نَحْنُ مَنْجُونَ﴾ البتَّة، فيلزمُ أن تكون «ما»<sup>(٤)</sup> موصولةً عبارةً عن الأصنام؛ لئلا ينقطع الوصلَة بينهما إذا خولف بين المرادين بهما، فدعوى مجردةٌ عن البرهان؛ إذ لا دليلٌ على انحصار المراد في الترجمة حتى يلزم ما ذكره، بل هي إحدى المُحتملات الصحيحة التي تقوم الحُجَّةُ بكلٍ منها؛ لِمَا تبيَّنَ من قيام الحُجَّةِ عليهم - على تقدير كون «ما» مَصْدَرِيَّةً أو موصولةً مُرادًا بها الأعمالُ - من غير تعسُّفٍ، كقيامتها على التقدير الأولِ من كون «ما» موصولةً مُرادًا بها الأصنام، بل على وجهٍ أوضحَ من التقدير الأول؛ لكونه أصرَّ<sup>(٥)</sup> بعدم استقلالِهم بأعمالِهم المُوجِّب لمزيد تقريرِهم والإِنكارِ عليهم.

فَزَعْمُ أنها موصولةٌ مُرادًا بها الأصنام لا غير - مع قيام الحُجَّة على التقديرَين الأخيرَين بوجهٍ أوضح - هو الحقيقُ بأن يكونَ قولَ مُتعسِّفٍ مُتعصِّبٍ لمَذَهِّبه؛ إذ الوصلَة لم تتعيَّن لأنَّ تكونَ هي المرادَة حتى يلزم - على التقديرَين الأخيرَين - قطعُها.

على أن قد بيَّنا أنها - على تقدير كونها موصولةً عبارةً عن الأصنام - لا حُجَّةَ فيها للمعتزلة، بل هي لدلتَها على إيقاعِ الخلقِ والعملِ على الأشكالِ، المستلزم

(١) في (ف): «اجتماعها». والمراد: قدرتا الله تعالى والمشركين.

(٢) في (ف): «لم».

(٣) الضمير عائدٌ على المعبدِ الحقيقِ الذي لا يقع العملُ منهم إلَّا به، أي: بقدرته.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَمَا نَعْمَلُونَ﴾.

(٥) في (ق): «صرح».

لُبْطَلَانِ الْاسْتِقْلَالِ، حُجَّةً<sup>(١)</sup> عَلَى أَهْلِ الْاعْتِزَالِ، عِنْدَ الْإِنْصَافِ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ،  
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيُّ الْإِسْعَافِ وَالْإِفْضَالِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

\* \* \*

## تَكْمِلَةٌ

[في نسبة الأفعال]

دَلَّ النَّقْلُ وَالْعُقْلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ بِالذَّاتِ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ جَوَادٌ حَكِيمٌ،  
وَمُقْتَضِيٌ غَنَاءً عَنِ الْعَالَمِينَ: أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ شَيْءٍ مِنْهَا لَازِمًا لِذَاتِهِ؛ يَمْتَنِعُ  
الْانْفِكَاكُ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ؛ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْغَنِيِّ الذَّاتِيِّ، بَلْ هُوَ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ بِحِيثُ يَصْحُّ مِنْهُ  
الْفَعْلُ وَالتَّرْكُ بِالْإِرَادَةِ، لَكِنَّهُ إِذَا اقْتَضَى حِكْمَتُهُ إِيجَادًا مِنْ أَمْرٍ مَا، فَأَرَادَهُ لَا قِنْصَاءَ جُودُهِ  
إِبْرَازًا مَا اقْتَضَيْتُهُ حِكْمَتُهُ، وَجَبَ<sup>(٣)</sup> وَقْوَعُ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، لَا يَتَخَلَّفُ  
عَنِ إِرَادَتِهِ شَيْءٌ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ وُجُوبَ الْوَقْوَعِ بِالْإِرَادَةِ - عِنْدَ اقْتِضَاءِ جُودِهِ اِخْتِيَارِ إِبْرَازِ مَا  
اقْتَضَيْتُهُ حِكْمَتُهُ مَعَ صِحَّةِ التَّرْكِ بِمُقْتَضِيِ الْغَنِيِّ الذَّاتِيِّ - مَا يُحَقِّقُ الْإِخْتِيَارَ<sup>(٤)</sup> لَا مَا  
يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِرَادَةِ وَجَبَ عِنْدَ اقْتِضَاءِ جُودِهِ اِخْتِيَارَ مَا اقْتَضَيْتُهُ الْحِكْمَةُ مَعَ غَنَاءِهِ عَنِ  
الذَّاتِ.

(١) خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ «هِيَ».

(٢) خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ «وَمُقْتَضِيِ غَنَاءً». بَلْ خَبْرُهُ: «أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ...»، وَجَملَةُ «يَمْتَنِعُ الْانْفِكَاكُ...» خَبْرُ  
ثَانٍ لِلْكَوْنِ فِي قُولِهِ: «أَنْ لَا يَكُونَ صُدُورُ...».

(٣) خَبْرُ الشَّرْطِ «إِذَا اقْتَضَى حِكْمَتُهُ».

(٤) خَبْرُ «أَنَّ وَجُوبَ».

فالله - سُبْحانه - بالاختيار؛ لِغَنَاهُ، وإن كان لا يفعل إلا ما اقتضته الحِكمَةُ؛  
لِجُودِه.

وإذا كان الله فاعلاً بالاختيار فلا حُكْمٌ إلا لله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا  
لِلَّهِ﴾ [الأَنْعَام: ٥٧]، فلا واجب عليه، ولا قبيح منه؛ لأنَّه - لكونه غنياً حكيمًا - حميدٌ  
في جميع أفعاله.

وإن كان الله خالقاً لكل شيءٍ، ومن مخلوقاته أعمال العباد المُكَلَّفينَ، وهي  
تنقسمُ إلى خيرٍ وشَرٍّ، وحسَنٍ وقَبَحٍ، وعدْلٍ وظُلْمٍ، وصَلَاحٍ وفَسَادٍ؛ كما يُوضَّحُ  
الحاديُّثُ الصَّحِيحُ: «الخَيْرُ كُلُّهُ بِيْدِكَ، وَالشَّرُّ لِيْسُ إِلَيْكَ»<sup>(١)</sup>؛ إذ لا حاكمٌ عليه  
تعالى، فلا حَدَّ لأفعاله، فلا تجاوز عن الحَدَّ، فلا شَرٌّ منسوباً إِلَيْهِ ولا فَسَادٌ ولا ظلمٌ،  
بل إلى العباد؛ لأنَّه مُكَلَّفونَ، فلأفعالهم حدودٌ، فَيُتَصَوَّرُ منهم التَّجاوزُ عن الحَدَّ،  
فإِلَيْهِم يُنَسَّبُ الشَّرُّ والظُّلْمُ والفسادُ إذا تجاوزوا عن الحَدَّ، وإن كانوا لا قَوَّةَ لهم إلا  
بِاللهِ، وأنَّ الله خالقُ أعمالِهِم بِهِم.

وَكَشْفُ الغِطَاءِ عَنْ ذَلِكَ هُوَ: أَنَّ اللَّهَ - سُبْحانَهُ - إِنَّمَا يُنَسَّبُ إِلَيْهِ ذَاتُ الْفَعْلِ مِنْ  
حِيثُ هُوَ؛ أَيْ: مِنْ حِيثُ إِنَّهُ حرَكَهُ، أَوْ سَكُونٌ، أَوْ تَكْلُمٌ، أَوْ سَكُوتٌ، لَا مِنْ حِيثُ  
إِنَّهُ طَاعَةٌ أَوْ مُعْصِيَةٌ؛ مثلاً.

وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُكَلَّفُ فَإِنَّمَا يُنَسَّبُ إِلَيْهِ فِعْلُهُ الْاخْتِيَارِيُّ مِنْ حِيثُ إِنَّهُ طَاعَةٌ، أَوْ  
مُعْصِيَةٌ، أَوْ مَبَاحٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَوَجَّهُ إِرَادَتُهُ إِلَى إِبْرَازِ الْفَعْلِ مِنْ حِيثُ إِنَّهُ مُقْتَضِي  
الْحِكْمَةِ، وَلَا حَاكِمٌ عَلَيْهِ حَتَّى تُتَصَوَّرَ الْمُوافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ.

(١) رواه مسلم في «صحيحة» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاة عن عليٍّ رضي الله عنه.

وإذا كان الله له الحكم مع كونه حكماً، كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنها كلها موافقة للحكمة مع عدم صحة اتصف شيء منها بالتجاوز عن الحد.

وأما العبد فهو - لكونه مكلفاً - إنما يتوجه قصده إلى إبراز الفعل من حيث إنه موافقة للأمر أو مخالفة له أولاً<sup>(١)</sup>، فيكون طاعةً، أو معصية، أو مباحاً، فمكسوب العبد بإذن الله وإن كان بعينه مخلوقَ رب بالعبد، لكنه مختلف بالاعتبارات.

فهو - من حيث النسبة إلى الله تعالى - حسنٌ كله؛ لكونه موافقاً للحكمة من غير تجاوزٍ عن حدٍ؛ لانتفاء الحد بالنسبة إليه تعالى؛ لـما تبيّن أن الله له الإطلاق.

وأما - من حيث النسبة إلى العبد - فينقسم إلى ما وافق الأمر فيكون خيراً، وإلى ما خالفه فيكون شرّاً، وإلى ما لا ولا<sup>(٢)</sup> فيكون مباحاً، وذلك لأن العبد لا إطلاق له، بل مقيّد بالتكاليف.

ومنه يتضح الجمعُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿أَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ كَوْمٍ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وبين قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيْنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيْنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وحديث «الخير كله بيديك، والشر ليس إليك»<sup>(٣)</sup>، مع قوله تعالى: ﴿أَلَّذِي أَحَسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، وحديث «كُلُّ خَلْقِ اللهِ حَسَنٌ»<sup>(٤)</sup>، وبالله التوفيق.

\* \* \*

(١) زاد في (ف): «وإلا».

(٢) أي: لا يوافق الأمر الشرعي ولا يخالفه.

(٣) تقدم تخریجه قریباً.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسنّد» (١٩٤٧٢) في حديث الشريذ بن سويد الثقفي رضي الله عنه.

## نَتْمَة

[في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح]

إذا ثبَّتَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - مَعَ كُونِهِ حَكِيمًا خَالقُ كُلُّ شَيْءٍ، وَمِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ - الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْلوقاتِ اللَّهِ بِهِمْ - مَا يُوجِبُ<sup>(١)</sup> خَلْوَدَ فَاعِلِهِ أَوْ دُخُولَهُ فِي النَّارِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَيْسَ بِأَصْلَحٍ لِفَاعِلِهِ؛ ظَهَرَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ اللَّهَ لَا يَجُبُ عَلَيْهِ فَعْلُ الْأَصْلَحِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْأَصْلَحِ نَقْصٌ كَمَا زَعَمَ الْمُعْتَزِلَةُ؛ حِيثُ أَوْجَبُوا بِنَظَرِ عَقُولِهِمْ عَلَى اللَّهِ أُمُورًا مِنْهَا الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ، وَأَرَادُوا بِالْوَاجِبِ: مَا يُؤْدِي تَرْكُهُ إِلَى مُحَالٍ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ الْهَمَامَ فِي «الْمَسَايِّرَةِ»: إِنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِالْوَاجِبِ: مَا يَبْثُتُ بِتَرْكِهِ نَقْصٌ فِي نَظَرِ الْعُقْلِ بِسَبِيلِ تَرْكِ مُقْتَضَى قِيَامِ الدَّاعِيِّ - وَهُوَ هُنَا كَمَالُ الْغَنِيَّةِ وَالْقُدْرَةِ - مَعَ انتِفَاءِ الصَّارِفِ، فَتَرْكُ الْمُرَاعَاةِ لِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ مَعَ ذَلِكَ بُخْلٌ يَجُبُ تَنْزُهُهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَيَجِبُ وَقْوَعُ الْأَصْلَحِ؛ أَيْ: لَا يَمْكُنُ أَنْ يَقْعُدَ غَيْرُهُ؛ لِتَعَالَيهِ عَما لَا يَلْقِيُ بِهِ اِنْتِهِيَّ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي زَعَمَهُ قَائِمًا عَلَى مُرَاعَاةِ الْأَصْلَحِ غَيْرُ قَائِمٍ؛ لِأَنَّ كَمَالَ الْغَنِيَّةِ وَالْقُدْرَةِ - وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا - لَكِنَّ الصَّارِفَ عَنْ مُرَاعَاةِ الْأَصْلَحِ لِلْعَبْدِ غَيْرُ مُتَنَفِّلٍ لِوُجُودِ الصَّارِفِ الَّذِي هُوَ مُرَاعَاةٌ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ بِمُقْتَضَى الْجُودِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَرْكَ الْأَصْلَحِ بِفَعْلِ غَيْرِ الْأَصْلَحِ مُرَاعَاةٌ لِلْحِكْمَةِ - إِذَا كَانَ مُقْتَضَى

(١) أَيْ: وَبَثَّتَ أَنَّ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ مَا يُوجِبُ... إِلَخ.

(٢) جواب الشَّرْطِ «إِذَا ثَبَّتَ».

(٣) يُنْظَرُ نَقْلُ ابْنِ الْهَمَامَ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي «الْمَسَايِّرَةِ» (ص: ٨٠ - ٨١).

(٤) قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ...» تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْأَصْلَحِ نَقْصٌ».

جوده تعالى - لم يكن<sup>(١)</sup> من البخل في شيء! فترك مرااعة الأصلح لا يستلزم نقصاً؛ لأن فعل غير الأصلح لا يتصف بكونه تجاوزاً عن الحد؛ مع كونه موافقاً للحكمة بارزاً بمقتضى الجود.

وبالله التوفيق الغفور الوود فيما خفى أو بدا، وهو الجoward الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، والحمد لله رب العالمين.

\*\*\*

## تبصرة

[ حول نفي تعليل أفعال الله بالأغراض ]

إيجاد العالم وتركه سيّان بالنسبة إلى ذات الحق - سبحانه - لأنه غني بالذات عن العالمين.

وأما من حيث إنه تعالى حكيم، جoward رحيم، يقتضي جوده إبراز ما اقتضته الحِكمَةُ في وقته الالائق به، فإيجاد الأشياء هيئاً أولى من الترك، ولا استكمال في ذلك بالغير، بل هو تكميل للغير بمقتضى الجود والرحمة إظهاراً ما اقتضته الحِكمَة. والتكميل وعدمه سيّان بالنسبة إلى ذات الحق؛ لغناه، وإن كان التكميل أرجح من عدمه بالنسبة إلى الحِكمَة جوداً ورحمة، وإذا لم يكن التكميل أرجح من عدمه بالنسبة إلى الذات، فلا استكمال للذات بالغير.

فإن قلت: إذا كان التكميل أولى من حيث مرااعة الحِكمَة جوداً ورحمة كان كمالاً لهما، وهذا كمالان للحق، فكمال الكمال للشيء<sup>(٢)</sup> كمالاً لذلك الشيء.

(١) أي: ترك الأصلح.

(٢) في (ش): «وكمال الحق لشيء».

قلتُ: لكنْ لا يلزِمُ منه استكمالُ الذاتِ بالغير؛ إذ لا يعودُ من آثار التكميل أمرٌ وُجوديٌّ إلى ذاتِ الحق حتى يلزَمَ منه قيامُ الحوادث بذاتِ الحق، المتضمنُ للاستكمال بالغير؛ لأنَّ آثار التكميل إنما هو صُورُ الحقائق وكما لا تُها اللائقةُ بها بمُقتضى ﴿أَعْطَى كُلَّ شَئٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠].

وما هو من كمالاتِ الحقائق لا يكونُ كمالاً للحق من حيثُ هو، وإنما العائدُ إلى الحق - من حيثُ مُراعاةُ الحِكمةِ تفضلاً ورحمةً لا وُجوباً - نسبةٌ وإضافةٌ، وهي كونُ الحق أوجَدَ كذا بعدَ أن لم يُكُنْ أوجَدَه، وذلكُ غيرُ قادرٍ في كمالِ الحق؛ لِما في «المواقف» و«شرحه»: إن الإضافاتِ والنِّسَبَ يجوزُ تجددُها على الله اتفاقاً من العُقَلاء؛ حتى يقالُ: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعد أن لم يُكُنْ معه. انتهى<sup>(١)</sup>.

فعدَم كونِه تعالى مع العالم في الأزل كمالٌ، ثم كونُه معه بعدَ إيجادِه كمال. وكلَّما كانَ تجددُ الإضافاتِ على الله تعالى جائزًا باتفاقِ العُقَلاءِ لم يلزِمُ من اتصفِ الحق بكمالٍ إضافيٍّ بعدَ أن لم يُكُنْ استكمال<sup>(٢)</sup> بالغير، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كانَ اتصفَ الحق بامرٍ إضافيٍّ بعدَ أن لم يُكُنْ استكمالاً بالغير كانَ ما ذهبَ إليه أصحابُنا من أنَّ الله يفعَلُ لا لغَرضٍ مع إيداعِ المنافع والمصالح استكمالاً أيضاً، وذلكُ لأنَّ ما ذهبَ إليه المُعتَزلةُ من وُجوبِ تعليلِ أفعالِ الله بالغَرضِ إذا كانَ نقصاً كانَ الفعلُ لا لغَرضٍ مع إيداعِ المنافع كمالاً بلا شُبهة، وقد

(١) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/٣٦).

(٢) فاعلُ «لم يلزِم».

«كان الله ولم يكن شيء غيره»<sup>(١)</sup>، فإذا أحدث العالم فقد أتصف بكمالٍ إضافيٍ<sup>(٢)</sup> لم يكن متصفاً به، وهو أنه أوجد العالم بعد أن لم يكن، فعاد المحدود إن كان هذا استكمالاً عندهم<sup>(٣)</sup>، لكنه ليس باستكمال؛ لـما مرّ.

ويُوضّحه قول المحقق العضيد - رحمه الله تعالى - في «عقيدته الصغرى»: يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا غرض لفعله، راعى الحكمة فيما خلق وأمر تقضلاً ورحمةً لا وجوباً. انتهى<sup>(٤)</sup>.

فنص على أنه لا غرض لفعله، ومع ذلك قال: «راعى الحكمة فيما خلق وأمر تقضلاً ورحمة».

ومن المعلوم أن مرااعة الحكمة في مخلوقاته إظهارها على حسب ما تقتضيه الحكمة، فخلق كذا في وقت كذا دون غيره، وفي مكان كذا دون غيره، وعلى هيئة كذا دون غيرها، ولذلك وكذا لا لغيره... كل ذلك لما اقتضاه الحكمة، فراعها تقضلاً ورحمةً لا وجوباً؛ لغناه الذاتي عن العالمين.

ومرااعة الحكمة فيما أمر تنزيل الكتب المتضمنة للأحكام بحسب ما تقتضيه الحكمة على اختلافه في الكتب المتنزلة حسب اختلاف الأمم وأزمنتهم وأمكنتهم

(١) قاله النبي ﷺ فيما رواه البخاري في «صححه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «بكمال أو صاف».

(٣) في (ش): «استكمال عندهم». والمعنيون هم أصحابه، وهو الأشاعرة.

(٤) يُنظر: «العقائد العضدية» بشرح الجلال الدواني (٢٠٩ - ٢٠٤).

وأحوالهم، فأمر في التوراة بکذا، وفي الإنجيل بکذا، وفي الفرقان<sup>(١)</sup> بکذا.. كُلُّ ذلك مُراعاة للحكمة تفضلاً ورحمة.

فانتَصح أنه لا منافاة بين نفي تعليل أفعال الله بالأغراض وبين مُراعاة الحِكمة فيما خلق وأمر المستلزم<sup>(٢)</sup> لتعليقها بالمصالح والمنافع التي هي كمالات للحقائق من أحكامها وأثارها؛ لأن الأول<sup>(٣)</sup> من حيث الذات، والثاني<sup>(٤)</sup> من حيث مُراعاة الحِكمة تفضلاً ورحمةً مع غنى الذات عنها، وقد تبيّن أنه لا يلزم من ذلك إلا تجدد كمال إضافي للحق سُبْحانه، وأنه جائز باتفاق العقلاة<sup>(٥)</sup>.

وظهر أن مدخلات اللام<sup>(٦)</sup> - فيما ورد في الكتاب والسنّة من أنَّ الله فعل كذا لِكذا - ليست أغراضًا وأمورًا باعثة لذات الحق على الفعل؛ لغناه الذاتي، ولكنها منافع ومصالح هي كمالات للحقائق اقتضت الحِكمة إظهارها جوداً ورحمةً.

وبالله التوفيق ولِي النّعمة، والحمد لله رب العالمين

قال المؤلف سامحة الله تعالى: تم يوم الثلاثاء، أخير القعدة، سنة (١٠٧٥ هـ)<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) في (ش): «القرآن».

(٢) صفة لـ«مُراعاة الحِكمة».

(٣) يعني: تعليل أفعال الله بالأغراض.

(٤) يعني: التعليل بالمصالح والمنافع.

(٥) كما تقدّم.

(٦) يعني حرف اللام الجار الذي ظاهر معناه التعليل.

(٧) وجاء في (ش): «قال المؤلف سامحة الله تعالى: تم يوم الخميس آخر شعبان سنة (١٠٧٥ هـ)».



الرسالة رقم: (١٧)

مُجْمِعُ رسائلِ الْمُلَّا الْكُوَرَانِي

# الْمَسَكُوُّ الْمُخْتَارُ

## فِي مَعْرِفَةِ الصَّادِرِ الْأَوَّلِ وَإِحْدَاثِ الْعَالَمِ بِالْخِتَارِ

تأليف العلامة  
**الملا الكوراني**

طبع محففاً على نسختين مختلفتين

بِتَفْقِيقٍ وَتَقْلِيقٍ  
د. علي محمد زهرة

كتاب الكتاب

-99-

مکتبہ فیض اللہ (ف)

مکتبہ شستری (ش)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ لله الذي هدى الموقفين إلى سلوك «المَسْلَكُ الْمُخْتَارُ»، وتجلى فضله عليهم «في معرفة الصَّادِرِ» عن حكمته مما جرت به الأقدار، فسلّموا في «الأول» والآخر من شؤونهم للواحد القَهَّارِ، ورأوا في بَدِيعِ الْخَلْقِ «إِحْدَاثِ الْعَالَمِ» مظاهر العَزَّةِ والاقتدار، فوجّهوا وجوهَمْ نحو بارئهم «بِالاختِيَارِ»، واتّبعوا سبيلاً إمامُ الْأَبْرَارِ وقُدوةُ الْأَخْيَارِ، سيدنا محمدٌ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلَامُهُ مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

وبعد:

فهذه رسالةٌ عزيزةٌ من تراث العلَّامةِ الكبيرِ بُرهان الدينِ إبراهيمَ بنِ حسن الكوراني الشافعيِّ، تفضلَ اللهُ عليه بالمعفورة، وأنعمَ عليه بالرحمة.

تندرج هذه الرسالة تحت ما يُعرَفُ عند كثيرٍ من الباحثين بـ «التصوُّفُ الفلسفي»<sup>(١)</sup>؛ قد ناقشَ فيها الكورانيُّ - رحمه الله - قضيتَين فلسفيتَين خاصَّتين

(١) والمراد به: النظريات الفلسفية التي يحاول بها الصوفيون في وقت صحوهم تفسيرًا أو تعليلًا - ما يجدونه في وقت سكرتهم، أو في حالة وجدتهم؛ حيث لم يقف الصوفية بعد القرن الثالث عند حد الكشف والشعور بالمواجد والأدوات في أحوالهم الصوفية، بل حاولوا أن يفسروا ما يدركون ويؤولوا ما يشعرون به، ويعملُّوا ما يتذوّقونه من تلك المعاني التي هي فوق طور العقل، فكانت نتيجة شرحهم وتفسيرهم وتعليقهم أن وضعوا نظرياتهم الفلسفية، عرفوا الكشف في أحوالهم فحاولوا أن يضعوا نظرية للكشف في صحوهم: أدركوا الوحدة في الكشف والتعدد في الصحو

لِجَّةٌ بِحِرْهِمَا الْفَلَاسِفَةُ مِنْذِ الْقِدَمِ؛ هَمَا الصَّادِرُ الْأَوَّلُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَخْتِيَارُ مِنْهُ - سَبَحَانَهُ - فِي إِحْدَاثِ الْعَالَمِ وَخَلْقِ الْخَلْقِ؛ حِيثُ أَطْنَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ رَؤْيَيِ الْفَلَاسِفَةِ فِيهِمَا مَعْتَمِدًا عَلَى الْمَحَاكِمَاتِ الْعُقْلِيَّةِ مِنْ جَهَّةِ، وَعَلَى تَقْرِيرَاتِ أَكَابِرِ أَهْلِ التَّصُوفِ مِنْ جَهَّةِ ثَانَيَةٍ؛ مُحَاوِلًا جَهَدَهُ أَنْ يُذْبَّ عَنِ بَعْضِ كَلَامِ أُولَئِكَ الْأَكَابِرِ مَا قَدْ يُفْهَمُ خَطَّأً مِنْهُ، وَيَجْعَلَ كَلَامَهُمْ مُتَسِيقًا بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ؛ كُلُّ ذَلِكَ ضَمِنَ سِيَاجَ صَارِمٍ مِنَ الْاِنْضِيَاطِ وَالْاحْتِجاجِ بِالْعِقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَنَصْوَصِ الْوَحِيَّيْنِ، وَبِذَلِكَ يَنْتَضِحُ مَا تَكَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَؤَلَّفَاتِ الْكُورَانِيِّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - مَمَّا يُفِيدُ أَنَّ أَسْسَ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ هُنَّ: الْوَحْيُ، وَالْعُقْلُ، وَالْكَشْفُ الصَّحِيحُ.

فَدَعَاهُمْ ذَلِكُ إِلَى تَفْسِيرِ مَعْنَى الْوَحْدَةِ وَالْكَثْرَةِ، وَمَعْنَى الْحَقِّ وَالْخَلْقِ، وَمَعْنَى الْفَيْضِ وَالاتِّصالِ، وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِقَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمَجْمُوعَةُ تَفْسِيرَاتِهِمْ لِمَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الصَّوْفِيَّةِ هِيَ الَّذِي نَعْنِيهِ بِفَلَسْفِهِمُ الَّتِي يُمْكِنُنَا أَنْ نَلْخُصُهَا فِي ثَلَاثَ نَظَرِيَّاتٍ: نَظَرِيَّهُمْ فِي طَبِيعَةِ الْوَجُودِ، نَظَرِيَّهُمْ فِي الْمَعْرِفَةِ، نَظَرِيَّهُمْ فِي الْإِنْسَانِ وَمَرْكَزِهِ فِي الْعَالَمِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ اللَّهِ.

عَلَى أَنَّ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ الْمَتَّأْخِرِينَ مَنْ سَلَكَ مُسْلِكَ الْفَلَاسِفَةِ مِنْ بَادِئِ الْأَمْرِ، فَكَانَتْ لَهُمْ وَجَهَاتٌ نَظَرِ فَلَسْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ فِي طَبِيعَةِ الْوَجُودِ وَفِي الْإِنْسَانِ وَالْعَالَمِ، فَاسْتَعْمَلُوا الْمَنْهَجَ النَّظَرِيِّ الْفَلَسْفِيِّ وَأَسَالِيبِ الْفَلَاسِفَةِ وَاصْطِلَاحَهُمْ وَاسْتَدْلَالَهُمْ، ثُمَّ نَظَرُوا إِلَى التَّصُوفِ باعْتِبَارِهِ مَرْحَلَةً مُتَمَمَّةً لِمَذَهَبِهِمْ، كَمَا نَظَرَ الصَّوْفِيَّةُ إِلَى الرَّهْدِ باعْتِبَارِهِ مَرْحَلَةً مُتَمَمَّةً لِطَرِيقَهُمْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ وَالنَّوْعِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَضْعُونَ نَظَرِيَّاتِهِمُ الْفَلَسْفِيَّةِ فِي عَرْضِ تَأْوِيلِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ لِمَا يَشَاهِدُونَهُ فِي أَحْوَالِهِمْ وَمَوَاجِدِهِمْ؛ أَمَّا الْآخِرُونَ فَيَلْجَؤُونَ لِلْكَشْفِ وَالذُّوقِ تَوْكِيدًا وَتَحْقِيقًا لِلْمَتَّأْجَعِ الْمُنْتَجَعِيِّ الَّتِي يَصْلُونَ إِلَيْهَا بِالنَّظَرِ الْعُقْلِيِّ.

يُنْظَرُ: «التصوف الفلسفى في الإسلام» للباحث أبو العلاء عفيفي، مجلة الرسالة، العدد (١٩٦)،

وقد كانت هذه الرسالة في الأصل إجابةً على سؤالٍ وردَ المؤلفَ - رحمه الله - بطلبِ الجمع بين كلامَيْن للشَّيخَيْن مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَصَدِّرِ الدِّينِ القُوَّوَيِّ، فأجابَ إجابةً وافيةً نَبَّهَ فِي مُسْتَهْلَكَها بِواسْطَةِ نُقُولٍ عَدِيدَةٍ مِنْ كلامِ ابْنِ عَرَبِيٍّ عَلَى مَا خَذَ عِلْمَ أَهْلِ اللَّهِ، ثُمَّ نَقَلَ عَدِيداً مِنْ أقوالِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَتَلَمِيذهِ الْقُوَّوَيِّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَسْؤُلَ عَنْهَا، ثُمَّ لَخَّصَ مَا سَاقَهُ مِنَ النَّقلِ عَنِ الشَّيخَيْنِ.

أعقبَ ذَلِكَ وَصْلُّ فِي توجيهِ القَوْلِ الْمَسْؤُلِ عَنْهُ لِلشَّيخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ، وَتَمَّ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ سِينَا فِي قَوْلِهِ بِامْتِنَاعِ صَدُورِ الْكَثْرَةِ مِنَ الْمِبْدَأِ الْأَوَّلِ بِلَا وَاسْطَةٍ، ثُمَّ وَصَلَّ آخِرُ فِي تَصْرِيفِ نَصْوَصِ الشَّيخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَمَعْنَى كَوْنِ الْعَالَمِ مُحَدَّثاً، ثُمَّ أَتَى وَصَلَّ جَدِيداً فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ حُدُوثَ الْعَالَمِ تَعْطِيلٌ لِلْجُودِ الإِلَهِيِّ، تَأَتَهُ تَبْصِرَةٌ فِي عَلَاقَةِ الْعَلَةِ بِالْمَعْلُولِ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ، وَتَكَمَّلَتْ فِي الْاحْتِجاجِ لِتَأْخُرِ الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ عَنِ الْوَاجِبِ تَعَالَى تَأْخُرُهُ ذَاتِيًّا بِالْمَعْنَى الْمَرَادِ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ، ثُمَّ تَذَكَّرَهُ وَتَأْيِيدُهُ بِاعْتِرَافِ ابْنِ سِينَا بِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ الْغَيَّبَاتَ بَلْ يَقْبِلُهَا بِنُورِ الإِيمَانِ، أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ تَوجِيهُ بِبَيَانِ الْمَقْبُولِ مِنْ كلامِ الْحَكَماءِ فِي مَعْنَى الْمَعِيَّةِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمَا انْعَطَافٌ وَصَلَّ تَضْمِنَ تَوجِيهَ كلامِ آخَرَ لِلشَّيخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ، ثُمَّ وَصَلَّ جَدِيداً فِي رَدِّ نِسْبَةِ الْجَامِيِّ عَدَمِ الْمَشِيَّةِ لِلإِيجَادِ أَزْلَالاً إِلَى الصَّوْفِيَّةِ، ثُمَّ خَتَمَ الْمَؤْلُفُ هَذِهِ الرَّسَالَةَ بِخَاتَمَةٍ أَوْرَدَ فِيهَا حَدِيثاً مُسْنَداً تَبَرُّكًا وَذِكْرِي، وَتَرْغِيَّاً لِلْمُؤْمِنِ فِي الْاتِّبَاعِ وَبُشْرِيِّ.

وقد جادَ اللَّهُ الْقَدِيرُ الْلَّطِيفُ، عَلَى الْعَبْدِ الْفَقِيرِ الْضَّعِيفِ، بِتَحْقِيقِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ عَنْ نُسْخَتَيْنِ خَطَّيَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا نَسْخَةُ الْمَصْنَفِ كَتَبَهَا بِنَفْسِهِ، وَرَقَمَ عَلَى طَرْنَهَا إِجازَةً مِنْهُ لِأَحَدِ الْأَفَاضِلِ بِرَوَايَتِهِ وَالْإِفَادَةِ بِهَا. وَهِيَ النَّسْخَةُ الْمَحْفُوظَةُ فِي مَكْتَبَةِ

فيض الله باسطنبول تحت رقم (١١٧٤)، ورمزاها (ف)، والنسخة الثانية نسخة مكتبة  
شسترتي بـإيرلندا تحت رقم (٤٤٤٣)، ورمزاها (ش).

غير أنه تبيّن جلياً أنَّ المصنف عادَ فزاد في رسالته هذه أشياء كثيرةٌ  
تضمَّنتها نسخة ثانية غير بعيدة العهد ب حياته - رحمه الله - اعتمدتها مع نسخته  
في التحقيق؛ تلك الزيادات موجودةٌ كلُّها في نسخٍ ثلاثٍ أخرى غير مؤرَّخةٍ  
وقَفتُ عليها - بحمد الله تعالى - واستفدتُ منها في حلِّ مشكلاتِ أستقاطِ  
وتصحيفاتِ النسخة الثانية في عددٍ من مواضع هذه الرسالة العظيمة، فلله  
الحمدُ على نعمته العميمة.

وهذه النسخ هي:

١ - نسخة عاطف أفندي ذات الرقم (٢٧٨٩).

٢ - نسخة حميدية تحت رقم (١٤٤٠).

٣ - نسخة رشيد أفندي تحت رقم (٩٩٦).

وكل هذه النسخ هي من محفوظات المكتبة السليمانية باسطنبول.

والحمد لله رب العالمين

## المحقق

\* \* \*

## خطبة الرسالة

### بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَعَلَى أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلِّمْ

اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي مَا ينفَعُنِي، وَتَقْبِلْهُ مِنِّي آمِين

الحمدُ لله الغني بالذات عما سواه من العالمين، الجواد الرحيم العزيز الحكيم المقدم المؤخر الملك الحق المبين، وأشهدُ أن لا إله إلا الله القائل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَوْءٍ إِذَا أَرَدْنَا هَذَا نَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فبَهْ بهذه الإضافة على أن التكوين للأشياء ليس من أحدية الذات، بل من أحدية جمع الأسماء، فيها<sup>(١)</sup> ولها التصريف والإيجاد لكل ذي حركة أو سكون.

وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبدُه ورسوله الفاتحُ الخاتُمُ نبِيُّ الرحمة صاحبُ المقام المحمود الصادق الأمين، المخاطب بخطاب<sup>(٢)</sup>: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظُّلَلَ﴾ [الفرقان: ٤٥] المنبه على أن الظل والنفس الرحماني ممدود على الحقائق بحكم المشيئة والاختيار من النور ذي القوّة المتين، ﷺ صلاة وسلاماً فائضي<sup>(٣)</sup>

(١) في (ش): «فيها».

(٢) في (ش): «خطاب».

(٣) في (ف): «وتسلیمًا فائض».

البركات على الآفاق والأنفس من فضل الله الولي الحميد المُنزَل من المُزْن الماء المعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ووراثته حالاً وعلماً عدد خلق الله بدوام الله أحسن الخالقين.

أما بعد:

فإنك - أيها الناهض بهمّته لطلب الكمال، حَقَّ الله لك الآمال، وأيَّدَكَ اللهُ نور الأرض والسماء، تأييد عباده الأولياء، في عافية. آمين - قد ذكرتُم في كتابكم المكرم ما فيه الطلب للجمع بين كلامي الشَّيَخَيْن: إمام المُحَقَّقِين، ولسان المُوَحدِين، الشَّيَخ مُحيي الدين مُحَمَّد بن علي بن العَرَبِيِّ الْحَاتَمِيِّ قُدْسَ سُرُّه، وتلميذه الفرد المُحَقَّق المنقح، الشَّيَخ صدر الدين مُحَمَّد بن إسحاق الرُّوْمِيِّ القُونُوِيِّ قُدْسَ سُرُّه، ونفعنا بهما وبعلميهما والمُحبِّين. آمين؛ حيث قلتم:

\* \* \*

[السؤال الوارد في طلب الجمع بين كلامي الشَّيخين ابن عَربِيٍّ والقوتوسي  
وجوابه]:

رأيتُ في كلام حَضْرة الشَّيخ ابن العَرَبِيِّ أَنَّه ينسبُ إِلَى الجهلِ مَن يقول  
بأنَ الْوَاحِدَ لا يصدرُ مِنْهُ إِلَّا الْوَاحِدُ، وَحَضْرة الشَّيخ صدر الدين القُوَّوَسِيُّ  
يقولُ: الْحُكَمَاءُ أَصَابُوا فِي هَذَا القَوْلِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِي الَّذِي صَدَرَ أَوْلَاهُ  
فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الصَّادِرُ أَوْلًا هُوَ الْعُقْلُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ! بَلِ الصَّادِرُ أَوْلَاهُ  
الْوُجُودُ الْعَامُ.

فَإِنَّ أَحَدَ الشَّيْخَيْنِ أَنْكَرَ، وَالآخَرُ صَدَقَ وَأَنْكَرَ شَيْئًا آخَرَ! وَمَعَ هَذَا؛ الْحُكَمَاءُ  
يَقُولُونَ فِي الصَّادِرِ أَوْلًا: إِنَّهُ مِنْ<sup>(١)</sup> الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، وَالْوُجُودُ الْعَامُ لَيْسَ مِنَ  
الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ.

نرجو من لطفكم وشفقتكم - وعلى حسب وعدكم - أن تُبَيِّنَا لنا، إما بالترجيح  
أو بالتوقيق ما الصواب عندكم؟ انتهى.

[صدر الجواب]:

فأقول - وبالله التوفيق، وبيده ملکوتُ التحقيق -:

الذِي عندي أَنَّه لا خلافٌ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ - نَفَعَ اللهُ بِهِمَا - وَيُظَهِّرُ ذَلِكَ بِنَقلِ  
صُوَصَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّنبِيَّهُ عَلَى موافَقَتِهِمَا.

ولكني أَحَبَّتُ نَقْلَ كلامِ الشَّيخِ - قُدُّسَ سُرُّهُ - فِي التَّنبِيَّهِ عَلَى مَا يَحْذِفُ عِلْمُ  
أَهْلِ اللهِ وَخَاصَّتِهِ قَبْلَ الشَّروعِ فِي الْمَقصُودِ، فَأَقُولُ وَبَاللهِ التَّوفِيقُ الْحَكِيمِ  
الودود:

(١) الحرفُ «من» ليس في (ف).

[من كلام ابن عَرَبِيٍّ فِي التنبِيَّهِ عَلَى مَا خَذَ عِلْمَوْنَ أَهْلَ اللَّهِ]:

قال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينُ - قُدُّسَ سُرُّهُ - فِي الْبَابِ (١٧٢): لَا عِلْمَ إِلَّا عِلْمٌ  
الْمَأْخوذُ عَنِ اللَّهِ، فَهُوَ الْعَالِمُ - سُبْحَانَهُ - وَحْدَهُ، وَالْمُعْلَمُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ عَلَى  
الْمُتَعَلِّمِ مِنْهُ فِيمَا يَأْخُذُهُ عَنْهُ شَبَهَةً، وَنَحْنُ الْمُقْلِدُونَ لَهُ، وَالَّذِي عِنْدَهُ حَقٌّ، فَنَحْنُ فِي  
تَقْلِيدِنَا إِيَّاهُ - فِيمَا أَعْلَمْنَا بِهِ - أَوْلَى بِاسْمِ «الْعُلَمَاءِ» مِنْ أَصْحَابِ النَّظرِ الْفَكَرِيِّ الَّذِي  
قَلَدُوهُ فِيمَا أَعْطَاهُمْ، لَا جَرْمَ أَنَّهُمْ لَا يَزَّالُونَ مُخْتَلِفِينَ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَالْأَنْبِيَاءِ؛ مَعَ  
كثْرَتِهِمْ وَتَبَاعُدَ مَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْأَعْصَارِ، لَا خَلَافٌ بَيْنَهُمْ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ  
عَنِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ، وَالْمَتأخِّرُ يُصَدِّقُ الْمُتَقَدِّمَ، وَيُشَدُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًاً،  
وَلَوْلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ إِلَّا هَذَا الْكَفَى وَوَجْبُ الْأَخْذُ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

وقال في الباب الثاني: وما عندنا خلاف؛ فإن الحق الذي نأخذ العلوم عنه بخلوٌ [القلب عن] الفكر والاستعداد لقبول الواردات هو الذي يعطينا الأمر على أصلِه من غير إجمال ولا حيرة، فنعرفُ الحقائقَ على ما هي عليه، لأنتمري في شيء منها، فمن هناك هو علمنا، والحق معلمُنا ورثاً نبوياً محفوظاً معصوماً من الخلال والإجمال والظاهر. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال في الباب (٣٠٨) [من الرمل]:

وَالَّذِي قِيلَ لَهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ  
لَيَكُنْ، وَالْكَوْنُ مَا لَا يَنْقَسِمُ  
دَلَّ بِالْعَقْلِ عَلَيْهَا وَحَكَمَ

عَجَبِي مِنْ قَائِلٍ «كُنْ» لَعَدْمِ  
شَمْ إِنْ كَانَ فِلْمٌ قِيلَ لَهُ  
فَلَقَدْ أَبْطَلَ «كُنْ» قُدْرَةَ مَنْ

(١) نُظِرَ : «الفتوحات المكية» (٢٩٠ / ٢).

<sup>٢)</sup> ننظر : «الفتوحات المكية» (١ / ٥٦).

قد بناء العقل بالكشف اهدم  
 تك إنساناً رأى ثم حرم  
 فاز بالخير عيده قد عصمن  
 واتركنه مثل لحم في وصم  
 به فيه تك شخصاً قد رحمن  
 هو علم فيه فلتعتصم  
 طورك الزم؛ مالكم فيه قدم  
 ناهما من لم يقل: ما<sup>(٢)</sup> ثم لم؟  
 عن جماها رفعة سلطان «كم»  
 خط في الحق من علم القلم

كيف للعقل دليل والذى  
 فنجاه النفس في الشرع، فلا  
 واعتصم بالشرع في الكشف فقد  
 أهميل الفكر ولا تحفل<sup>(١)</sup> به  
 إن للفكر مقاماً فاعتضد  
 كل علم يشهد الشرع له  
 وإذا خالفه العقل فقل:  
 إن الله علوماً جمةً  
 جهل<sup>(٣)</sup> التكيف فيها، وانتهى  
 مثل ما قد جهل اللوح الذي  
 انتهى<sup>(٤)</sup>.

وإنما أمر أن يقال للعقل إذا خالف الشرع: «طورك الزم ما لك فيه قدم»؛  
 لقوله في مقدمة «الفتوحات»: إن للعقوبات حدّاً تتفقُ عنده من حيث ما هي  
 مفكرة، لا من حيث ما هي قابلة<sup>(٥)</sup>، فنقول في الأمر الذي يستحيل عقلاً: قد لا

(١) في (ش): «تجعل».

(٢) في (ش): «لم يقلها»، وقبله في النسختين: «يا لها»، والتوصيب من «الفتوحات المكية».

(٣) في (ش): «يجهل».

(٤) ينظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١).

(٥) في (ش): «قائلة».

يُسْتَحِيلُ نَسْبَةً إِلَهِيَّةً؛ كَمَا نَقُولُ فِيمَا يَجُوزُ عِقْلًا: قَدْ يُسْتَحِيلُ نَسْبَةً إِلَهِيَّةً. اِنْتَهَى<sup>(١)</sup>.

يُوضِّحُهُ قُولُهُ فِي الْبَابِ الْثَالِثِ: وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْمُفْكَرَةُ فَلَا يُفَكِّرُ الْإِنْسَانُ أَبْدًا إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَوْجُودَةٍ عِنْدَهُ تَلَقَّاهَا مِنْ جَهَةِ الْحَوَاسِّ وَأَوَّلَيِ الْعُقْلِ، وَمِنْ الْفَكْرِ فِيهَا فِي خِزَانَةِ الْخَيَالِ يَحْصُلُ لَهُ عِلْمٌ آخَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فَكَرَ فِيهَا مُنْاسِبَةً، وَلَا مُنْاسِبَةً بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؛ فَإِذَا لَا يَصْحُّ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ جَهَةِ الْفَكْرِ.

وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْعُقْلِيَّةُ فَلَا يَصْحُّ أَنْ يَدْرِكَهُ الْعُقْلُ؛ فَإِنَّ الْعُقْلَ لَا يَقْبِلُ إِلَّا مَا عَلِمَهُ بَدِيهَةً أَوْ مَا<sup>(٢)</sup> أَعْطَاهُ الْفَكْرُ، وَقَدْ بَطَلَ إِدْرَاكُ الْفَكْرِ لَهُ، فَقَدْ بَطَلَ إِدْرَاكُ الْعُقْلِ مِنْ طَرِيقِ الْفَكْرِ، وَلَكِنَّ مَا<sup>(٣)</sup> هُوَ عُقْلٌ، إِنَّمَا حَدُّهُ أَنْ يَعْقُلَ وَيَضْبِطَ مَا حَصَلَ عِنْدَهُ، فَقَدْ يَهْبِئُ الْحَقُّ الْمَعْرُوفَةَ بِهِ فَيَعْقُلُهَا؛ لَأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> عُقْلٌ لَا مِنْ طَرِيقِ الْفَكْرِ، هَذَا مَا لَا نَمْنَعُهُ؛ فَإِنَّ الْمَعْرُوفَةَ الَّتِي يَهْبِئُهَا الْحَقُّ لَمْنَ شَاءَ مِنْ عَبَادَهُ لَا يَسْتَقِلُّ الْعُقْلَ بِإِدْرَاكِهَا<sup>(٥)</sup>، وَلَكِنَّ يَقْبِلُهَا فَلَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا بَرْهَانٌ؛ لَأَنَّهَا وَرَاءَ طَوْرِ مَدَارِكِ الْعُقْلِ. اِنْتَهَى الغَرْضُ مِنْهُ<sup>(٦)</sup>.

[مِنْ أَقْوَالِ الشَّيْخِيْنِ اِبْنِ عَرَبِيِّ وَتَلَمِيْذِهِ الْقُوَّنَوِيِّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَسْؤُلُ عَنْهَا]:

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ الْقُوَّنَوِيُّ - قُدْسَ سُرُّهُ - فِي «النَّصْوصِ» مَا نَصُّهُ:

(١) يُنْظَرُ: «الْفَتوحاتُ الْمَكَّيَّةُ» (١/٤١).

(٢) قُولُهُ: «مَا» لَيْسَ فِي (شِ).

(٣) فِي النَّسْخِ جَمِيعَهَا: «بِمَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتوحاتُ الْمَكَّيَّةُ».

(٤) فِي النَّسْخِ جَمِيعَهَا: «بِأَنَّهُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتوحاتُ الْمَكَّيَّةُ».

(٥) فِي النَّسْخِ جَمِيعَهَا: «بِإِدْرَاكِهِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتوحاتُ الْمَكَّيَّةُ».

(٦) يُنْظَرُ: «الْفَتوحاتُ الْمَكَّيَّةُ» (١/٩٤).

غيب هوية الحق إشارة إلى إطلاقه باعتبار الالاتين، ووحدته الحقيقة الماحية جميع الاعتبارات والأسماء والصفات والنسب والإضافات عبارة عن تعلق الحق نفسه وإدراكه لها من حيث تعينه، وهذا التعلق والإدراك التعيني - وإن كان يلي الإطلاق المُشار إليه - فإنه بالنسبة إلى تعين الحق في تعلق كل متعقل في<sup>(١)</sup> كل تجلٌ تعين مطلق، فإنه أوسع التعينات، وهو مشهود الكل، وهو التجلي الذاتي، وله مقام التوحيد الأعلى.

ومبدئية الحق تعالى تلي هذا التعين، والمبدئية هي متحدة<sup>(٢)</sup> الاعتبارات، ومنبع النسب والإضافات الظاهرة في الوجود والباطنة في عرصة<sup>(٣)</sup> التعلقات والأذهان.

والمقول فيه: إنه وجود مطلق واحد واجب، هو عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية<sup>(٤)</sup> الذاتية الإلهية، والحق - من حيث هذه النسبة - يسمى عند المحقق بالمبدا، لا من حيث نسبة غيرها، ففهم هذا وتدبره فقد أدرجت لك في هذا النص أصل أصول المعارف الإلهية، والله المرشد. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقال في «تفسير الفاتحة»: إن الواحد - من حيث هو واحد - لا يكون منبعاً للكثرة من حيث هي كثرة؛ إذ لا يصح أن يظهر من شيء - كان ما كان - ما يضاده من

(١) في النسخ جميعها: «وفي» بزيادة واو، والمثبت من «الفتوحات المكية».

(٢) في (ش): «متحدة».

(٣) «العرضة»: كل بقعة واسعة بين الدور ليس فيها بناء.

(٤) في (ش): «العلية».

(٥) ينظر: «التصوص في تحقيق الطور المخصوص» للقونوي مع شرحه: «مشروع الخصوص» للمهائي (ص: ١٠٢ - ١٠٠).

حيث الحقيقة، ولا خفاء في منافاة الوحدة للكثرة، والواحد للكثير، فتعذر صدور أحدهما عن الآخر من الوجه المنافي.

لكن للواحد والوحدة نسب مُتعددة، وللكثرة أحادية [ثابتة]، فمتى ارتبطت إدعاها بالآخر - أو أثرت - وبالجامع المذكور.

وصورته - فيما ترجم بيأه - أن للواحد حكمين:

أحدُهما: كونه [واحداً] لنفسه فحسب من غير تعلق أن الوحدة صفة له، أو اسم، أو نعت، أو حكم ثابت، أو عارض، أو لازم، بل بمعنى كونه هو لنفسه<sup>(١)</sup> هو.

والحكم الآخر: هو كونه يعلم نفسه بنفسه، ويعلم أنه يعلم ذلك، ويعلم وحدته ومرتبته، وكون الوحدة نسبة ثابتة له، أو حكماً لازماً، أو صفة لا يشارك فيها، ولا تصح لسواء، وهذه النسبة هي حكم الواحد من حيث هي نسبة.

ومن هنا يعلم أيضاً نسبة الغني عن التعلق بالعالم<sup>(٢)</sup>، ونسبة التعلق به، ومن هذه النسبة انتشارات الكثرة من الواحد بموجب هذا التعدد النسبي. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقال في «التفسير» أيضاً: إن الحق - من حيث ذاته وأحاديته - غني عن العالمين لا يناسب شيئاً ولا يرتبط به، ولا يناسبه أيضاً شيء ولا يتعلق به؛ فإن

(١) في (ش): «نفسه».

(٢) في (ش): «بالعام».

(٣) يُنظر: «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» لصدر الدين القونوي (ص: ١٠٤ - ١٠٥)، ومطلع كلامه: والكثرة المشهودة في العالم مُثبتة من الأحادية المذكورة، وظاهره بها باعتبار، ولكن لا بمعنى أن الواحد من حيث هو واحد.... إلخ.

التعلق والمناسبة إنما ثبّتا من جهة المراتب بحُكم التضاعيف الثابت بين الإله والمألوه، وقد مر أن الأثر لا يصح بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلا للمناسبة، فتذكّر. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال في «مفتاح الغيب»: والحق - سُبْحانه - من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا واحد؛ لاستحالة إظهار الواحِد غير الواحِد، وذلك الواحِد عندنا هو الوجود العام المفاض على أعيان المكوّنات، ما وُجد منها وما لم يُوجَد مما سبق العلم بوجوده، وهذا الوجود مُشترَك بين القلم<sup>(٢)</sup> الأعلى الذي هو أول موجود المُسْمَى أيضاً بالعقل الأول وبين سائر الموجودات.... إلى أن قال: وليس ثمة وجودات، بل الوجود واحد، وأنه مُشترَك بين سائرها، مستفاد من الحق سُبْحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوجود الواحِد العارض للممكِنات المخلوقة ليس بمعاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المُجرَّد عن الأعيان والمظاهر إلا بحسب<sup>(٣)</sup> واعتبارات؛ كالظهور والتعيين والتعدد الحاصل بالاقتران، وقبول حُكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلتحّقه بواسطة التعلق بالمظاهر، وينبع مظاهر الوجود - باعتبار اقترانه وحضوره تجلّيه ومنزل تدليه - العماء الذي ذكره النبي ﷺ مقام التنزيل الرباني، ومُنبئُ الوجود الذاتي الرحماني عن غيب الهوية، وحجاب عزة الإنّية. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) قول القونوي الثاني ليس في (ف)، وهو في «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» له (ص: ٢١٤).

(٢) في (ش): «العلم».

(٣) في (ش): «نسب».

(٤) في النسخ كلّها: «وحجاب عن الإنّية»، قبلها فيها جميعها: «ومنبئه»، والتصوير من مصدره «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ٢١ - ٢٢).

= وما ذكره النبي ﷺ هو ما رواه الترمذى في «ال السنن» (٣١٠٩) وحسنه، وأبن ماجه في «سننه» (١٨٢)

وقال في «النصوص»: اعلم أن الحق هو الوجود المحسُ الذي لا اختلاف فيه، وأنه واحدٌ وحده حقيقة لا تُعقل في مقابلته كثرة<sup>(١)</sup>.

وقال في «الفوكوك»: والتحقيق أفاد أن تأثير كل مؤثر في كل متأثر موقف على الارتباط، ولا ارتباط بين شيئين - أو أشياء - إلا بمناسبة أو أمرٍ مشترك بينهما، ولا ارتباط بين الأحادية الذاتية من حيث تجرُّدها عن الاعتبارات وبين شيء أصلًا، فوضَّح أن مبدئية الحق ونسبة صدور شيء - أو أشياء - عنه إنما يصح من حيث الوحدانية التي هي مشرعُ الصفات والأسماء التي لها الكثرة النسبية. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال - قدس سره - في «مفتاح الغيب»: والمحبة لا تتعلق بموجود أصلًا؟ لاستحالة طلب الحاصل<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: اعلم أن للحق - سبحانه - من حيث أسماؤه الذاتية التي لا توجُّه لها إلى أمر وتأثير بدونها بحسب كل مرتبة وحقيقة قابلة اجتماعاً خاصاً وحدانياً في

من حديث أبي رزين - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء». وإسناده ضعيف، فيه وكيع بن عدُّس لا يعرف، وقد انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٣٥).

(١) ينظر: «النصوص» - مع «المشرع» - (ص: ١٩٤)، وفيه: « وأنه واحدٌ وحده حقيقة لا تُعقل في مقابلة كثرة ». ومن قوله: «وقال في «النصوص»: اعلم أن...» إلى هنا ليس في (ف). وقد تكرر في (ش) وأخواتها بعد قول «النصوص» هذا أكثر القول المنقول من «مفتاح الغيب»، ولم أجد فائدةً في إثبات ما تكرر.

(٢) ينظر: «الفوكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص» للقوني (ص: ٦٢).

(٣) ينظر: «مفتاح الغيب» للقوني (ص: ٤٠).

الظاهر لا في الباطن، مَظَهِرًا<sup>(١)</sup> من كامن سُرُّها نتيجةً خاصةً تُسمى «حُكْمًا» باعتبار، وُيُضاف إلى المُمْكِن<sup>(٢)</sup> المخصوص من حيث كونه، وفي مرتبته<sup>(٣)</sup> ظهر وتعين وبحسبه، وُتُسمى أيضًا باعتبار آخر «سورة»، وباعتبار آخر في عالم آخر «نفسًا» و«روحًا»، وفي عالم آخر «مزاجًا»، وفي الحضرات الربانية «وجهًا خاصًا» و«تجليًا خاصًا» و«ظهورًا أسمائيًا»، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: إن الاسم «الرحمن» - باعتبار استنباط نوره في الخلاء على المُمْكِنات المعلومة وظهورها به وتعينه وتعده بحسبها مع وحدته في نفسه - يُسمى عند أهل التحقيق «نَفْسًا»؛ كما نطق به النبوة تفهيمًا.

ثم قال: فالنَّفْسُ من حيث مُطلق الصورة الْوُجُودِية الظاهرة - أي: المُسمَى مرتبة العماء - أول مولود ظهر عن الاجتماع الأسمائي الأصلي المذكور من حَضْرة باطن النفس وروحه. انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «مَظَهِرًا» خبر قوله: «أَنَّ لِلْحَقِّ سُبْحَانَهُ». وقوله قبله: «اجتماعًا خاصًا» مفعول اسم الفاعل «قابلة».

(٢) في (ش): «الممكناً»، والتوصيب من مصدره.

(٣) في (ش): «مرتبة»، والتوصيب من مصدره.

(٤) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٣٨).

(٥) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٤٠ - ٤١). وأقوال القونوي الثلاثة من «مفتاح الغيب» ليست في (ف).

وعنى بـ«ما نطق به النبوة تفهيمًا» ورودَ تعبير «نَفْسُ الرَّحْمَن» في أحاديث عن النبي ﷺ من نحو ما أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٧٥) عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال ﷺ: «لَا تُسْبِّوا الريح؛ فإنها من نَفْسِ الرَّحْمَنِ عز وجل».

وماروى البزار في «مسند» (البحر الزخار) (٣٧٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨) في =

وقال الشّيخ مُحَيى الدِّين - قُدْسَ سُرُّه - في الباب (١٩٨) في معرفة النّفَس  
- بفتح الفاء -: اعلم أن الموجودات هي كلماتُ الله التي لا تنفَد...

إلى أن قال: إن الحقّ تعالي يُسمى بـ«الظاهر» وـ«الباطن»، فـ«الظاهر» للصّور  
التي يتحول فيها، وـ«الباطن» للمعنى الذي يقبل ذلك التحوّل والظهور في تلك  
الصّور، فهو عالِمُ الغيبِ من كونه الباطن، والشهادة من كونه الظاهر، وقد أعلمك  
أن العالم نسخة إلهيّة على صورة حَقّ.

ورد في «الصحيح»: «أن الله خلق آدم على صورته»<sup>(١)</sup>، وهو الإنسانُ الكامل  
المختصُّ الظاهرُ بحقائق الكون كله حدّيثه وقدِيمه، ولما ذكر اللهُ تعالي عن نفسه  
أنه الظاهر، وأنه الباطن، وأن له كلاماً، وأن له كلمات؛ ذكر أن له نفساً من الاسمِ  
«الرحمن»، فعَلِمنَا أن الله ما أخبرنا بذلك إلا لتفيقَ على حقائق الأمور بأَنَّا على  
الصورة، فتقبَّلَ جميعَ ما تنسبه الألوهية إليها على ألسنةِ رُسلها وكتُبها المنزلة، فلما  
عرَفَنا<sup>(٢)</sup> اللهُ تعالي أنه باطنٌ وظاهرٌ له نفسٌ وكلمة وكلمات نظرنا ما ظهرَ عن ذلك  
ولم نسبَ إلى ذاته النفسَ وما يحدُث منه، فقلنا: عينُ النفس هو العماءُ الذي كان له  
قبل أن يخلقَ الخلقَ، الذي ما فوقَه هواء، وما تحته هواء، فلم يكُنْ غير نفسَ الحقّ،  
فعنه تكوُنَ الهواء<sup>(٣)</sup>.

= حديث سلمة بن قُتيلٍ رضي الله عنه من قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إنِّي أَجَدْ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ هَذِهِنَا». وَمَا روَى الإِمامُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (١٠٩٧٨) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَجَدْ نَفْسَ رِبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ».

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦١٢) (١١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «عرف».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩٠ - ٣٩١).

ثم قال: وردَ في الحديث الصحيح كَسْفًا عن<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ [الغير الثابت] نقلًا عن ربِّه - عز وجل -: أنه قال ما هذا معناه: «كُنْتُ كَنْزًا فَأَحِبَّتُ أَنْ أُعْرَفُ، فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ وَتَعْرَفْتُ إِلَيْهِمْ فَعَرَفُونِي»، والحبُّ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِشَيْءٍ يَصْحُّ وُجُودُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُوْجُودٍ فِي الْحَالِ وَالْعَالَمِ مُوْهَدَثٌ، وَاللهُ كَانَ وَلَا شَيْءٌ مَعْهُ، فَأَظَاهَرَ الْعَالَمَ نَفْسُ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: لو لا وُجُودِ النَّفْسِ وَاسْتَعْدَادُ<sup>(٣)</sup> الْمَخَارِجِ مَا ظَهَرَ لِلْحُرُوفِ عَيْنَ، وَلَوْلَا التَّأْلِيفُ مَا ظَهَرَ لِلْكَلِمَاتِ عَيْنَ، فَالْوُجُودُ مُرْتَبِطٌ بِعَضِهِ بِعَضٍ<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: إِذَا عَلِمَ الْمُمْكِنُ إِمْكَانَهُ وَهُوَ فِي حَالِ الْعَدَمِ كَانَ فِي كَرْبِ الشَّوْقِ

(١) في (شن): «الصحيح بشفاعة».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/٤٠٠) والاستدراك منه.

وقد أَنْصَفَ الشَّيخُ مُحَمَّدُ الدِّينُ ابْنُ عَرَبِيٍّ بِذِكْرِهِ عَدَمِ ثَبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ نَقْلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بل قد قال العَجَلُونِيُّ فِي «كَشْفِ الْخَفَا» (٢٠١٦): «كُنْتُ كَنْزًا مُخْفِيًّا لَا أُعْرَفُ، فَأَحِبَّتُ أَنْ أُعْرَفُ، فَخَلَقْتُ خَلْقًا، فَعَرَفُوهُمْ بِي، فَعَرَفُونِي»، وَفِي لَفْظِ: «فَتَعْرَفْتُ إِلَيْهِمْ، فَبِي عَرَفُونِي»، قَالَ ابْنُ تِيمِيَّةَ: لِيَسْ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ سَنْدٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ، وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالْحَافَظُ ابْنُ حَجَرُ فِي «اللَّالَائِي» وَالسَّبِيُّوطِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

ثُمَّ نَقَلَ قَوْلُ الْعَالَمَةِ عَلَيٍّ الْقَارِيِّ فِي «الْأَسْرَارِ الْمَرْفُوعَةِ فِي الْأَخْبَارِ الْمَوْضُوعَةِ» (٣٥٣): لَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا حَاقَتْ لِلْجِنَّةِ وَالْإِنْسَانِ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦]، أَيْ: لِيَعْرَفُونِي؛ كَمَا فَسَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْمَسْهُورُ عَلَى الْأَلْسُنَةِ: «كُنْتُ كَنْزًا مُخْفِيًّا فَأَحِبَّتُ أَنْ أُعْرَفُ، فَخَلَقْتُ خَلْقًا، فَبِي عَرَفُونِي»، وَهُوَ وَاقِعٌ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الصَّوْفِيَّةِ، وَاعْتَمَدُوهُ وَبَنَوُا عَلَيْهِ أَصْوَلًا لَهُمْ. اهـ.

(٣) في (شن): «واسْتَعْداد».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/٤٥٨ - ٤٥٩).

إلى الوجود الذي يعطيه حقيقته ليأخذ بنصيه من الخير، فنفس الرحمن بنفسه هذا  
الحرج فأوجده، وكان تنفيسيه عنه<sup>(١)</sup> إزالة حكم العدم فيه، وكل موجود سوى الله  
 فهو ممكِن، فله هذه الصفة، فنفس الرحمن هو المعطى صور الممكِنات الوجود  
 كما أعطى النفس وجود الحروف، والعالم كلمات الله من حيث هذا النفس<sup>(٢)</sup>.

وقال في الباب (٣٧١): اعلم أن الله موصوف بالوجود، ولا شيء معه  
 موصوف بالوجود من الممكِنات، بل<sup>(٣)</sup> أقول: إن الحق هو عين الوجود، وهو قوله  
 عليه الصلاة والسلام: «كان الله ولا شيء معه»<sup>(٤)</sup>، يقول: الله موجود، ولا شيء من  
 العالم موجود، فذكر عن نفسه بدء هذا الأمر - أعني: ظهور العالم في عينه - وهو

(١) في (ش): «تنفيسيه عند».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤٥٩ / ٢).

(٣) «بل» ليس في (ش).

(٤) أخرجه البخاري في «صححه» (٣١٩١) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، و(٧٤١٨)  
 بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٧٦) والحاكم في  
 «المستدرك» (٣٣٠٧) بلفظ: «كان الله ولا شيء غيره»، ورواه ابن حبان في «صححه» (٦١٤٠)  
 بلفظ «كان الله وليس شيء غيره».

وقال العلامة علي القاري في «الأسرار المفروعة في الأخبار الموضوعة» (٣٣٦): لكن الزيادة  
 - وهي قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان» - من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات  
 الوجودية القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية في المرتبة الشهودية، وقد نص ابن تيمية  
 والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة. ا.هـ.

قلت: ومن نص على نحو هذا ابن عربٍ حيث قال في «الفتوحات المكية» (٥٦ / ٢): ولها ميرد  
 ما يقوله علماء الرسوم من المتكلمين وهو قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان»، فهذه زيادة مدرجة  
 في الحديث ممن لا علم له بعلم «كان»، ولا سيما في هذا الموضع. ا.هـ.

أنه تعالى أحبَّ أن يُعرف ليجودَ على العالم بالعلم به عز وجل، وعلم أنه تعالى لا يُعلم من حيث هوَّيه ولا من حيث يعلم نفسه، وأنه لا يحصل من العلم به تعالى في العالم إلا أن يعلم العالم أنه لا يعلم<sup>(١)</sup>، وهذا القدرُ يسمى «علمًا»؛ كما<sup>(٢)</sup> قال الصديقُ [من البسيط]:

### العَجْزُ عَنْ دَرَكِ الإِدْرَاكِ إِدْرَاكُ

إذ قد علم أن في الْوُجُودِ أَمْرًا لا يُعْلَمُ، وهو الله، ولا سيما للممكِنات من حيث إن لها أعياناً ثابتةً لا موجودةً مُسَاوِقةً لواحد الْوُجُودِ في الأَزَلِ.

ثم قال: فلما اتصف لنا بالمحبة، والمحبة حكم يُوجِب الرحمة، فما خرج عنه سُبْحانه - إِلا الرحمة التي وسعت كلَّ شيء، فانساحت على جميع العالم ما كان منه وما يكون إلى ما لا ينتهي، فأول صورةٍ قبل نفسِ الرحمن صورةُ العماء، فهو بُخارٌ رحmaniٌّ فيه الرحمة، بل هو عين الرحمة.

ثم قال: إن جوهر ذلك العماء قيل صور الأرواح، وهي الأرواح المَهِيمَة، ثم أيدَ واحداً من هذه الصور الروحية بتَجَلٍ خاصٍ علميًّا انتَقَشَ فيه علم ما يكون إلى يوم القيمة مما لا تعلمه الأرواح المَهِيمَة<sup>(٣)</sup>.

(١) فاعُلُّ قوله: «أنه لا يعلم» هو العالم، وليس الله تعالى، فتفطن.

(٢) قوله: «كما» ليس في (ش).

(٣) من قوله: «المَهِيمَة، ثم أيدَ إلى هنا ساقطٌ في (ش). يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٤٢٩ - ٤٣٠).

وذكر في (٤ / ٣٧٣) أن الأرواح المَهِيمَة هم أرواح ملَكَةٌ، وهم الذين لا علم لهم بغير الله، لا يعلمون أن الله خلق شيئاً سواهم، وهم الكُرُوبُونَ الْمُقرَبُونَ الْمُعْتَكِفُونَ الْمُفَرِّدونَ الْمَاخُوذُونَ عن أنفسهم بما أشهَدُهم الحَقُّ من حلاله.

ثم قال: وأما نَضْدُ<sup>(١)</sup> العَالَم عَلَى الظَّهُورِ وَالتَّرْتِيبِ فَأَرْواحُ نُورِيَّةِ إِلَهِيَّةٍ مَهِيمَةٌ  
فِي صُورِ نُورِيَّةٍ خَلْقِيَّةٍ إِبْدَاعِيَّةٍ فِي جَوَهِرِ نَفْسٍ هُوَ الْعَمَاءُ، مِنْ جُمْلَتِهَا الْعُقْلُ الْأَوَّلُ،  
وَهُوَ الْقَلْمَنْ... إِلَخَ<sup>(٢)</sup>.

وقال في الباب (١٧٧): حقيقةُ الْخِيَالِ الْمُطْلَقِ هُوَ الْعَمَاءُ وَانْتِشَارُهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ نَفْسِ  
الرَّحْمَنِ<sup>(٤)</sup>، أَيْ: لَا تَهُنَّ صُورَةُ النَّفْسِ إِذَا ظَهَرَ.

قال: وَجَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ ظَهَرَتِ فِي الْعَمَاءِ بـ«كُنْ»، أَوْ بِالْيَدِ الإِلَهِيَّةِ، أَوْ  
بِالْيَدِيْنِ، إِلَّا الْعَمَاءُ، فَظَهُورُهُ بِالنَّفْسِ خَاصَّةً<sup>(٥)</sup>.

قلت: وَعَلَى هَذَا فَالْتَّنَكِيرُ فِي «شَيْءٍ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوَّلْنَا لِشَوَّٰ إِذَا أَرَدْنَاهُ  
أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنٌ﴾ [النَّحْل: ٤٠] لِلنَّوْعِيَّةِ، أَيْ: لِشَيْءٍ<sup>(٦)</sup> يُصَوَّرُ مِنَ الْعَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال: وَلَوْلَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ «النَّفْسُ» مَا أَطْلَقَنَا مَعَ عِلْمِنَا بِهِ<sup>(٧)</sup>؛ أَيْ: لَأَنَّ إِطْلَاقَهُ  
يُوَهِّمُ مَا يُنَافِي التَّنْزِيهَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمُحْقَقِ؛ لِعِلْمِهِ<sup>(٨)</sup> بِأَنَّ الْحَقَّ لِهِ الْإِطْلَاقُ  
الْحَقِيقِيُّ الَّذِي لَا يُقَابِلُهُ تَقْيِيدٌ، فَلَا يُقَيِّدُهُ التَّجَلِّيُّ فِيمَا شَاءَ مِنَ الْقِيُودِ، فَلَا يُنَافِي التَّنْزِيهَ.

(١) في (ش): «تَصْلِ»، وَضُبِّطَتْ بفتح النون وإسكان الضاد وضم الدال في (ف)، و«النَّضْدُ» مصدر  
«نَضَدَ يَنْضَدُ» المَتَّاع: جَعَلَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، وَفِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ: ﴿لَمَّا طَلَعَنَّ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] أَيْ:  
مَنْضُودٌ، وَفِيهِ: ﴿وَطَلَحُنَّ نَضِيرٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، أَيْ: بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ.

(٢) يُنَظَّرُ: «الْفَتْوَاهَاتُ الْمَكَّيَّةُ» (٣/٤٤٣).

(٣) في (ش): «وَانْتَشَارَهُ».

(٤) يُنَظَّرُ: «الْفَتْوَاهَاتُ الْمَكَّيَّةُ» (٢/٣١٠).

(٥) يُنَظَّرُ: «الْفَتْوَاهَاتُ الْمَكَّيَّةُ» (٢/٣١٠).

(٦) في (ش): «كَلَا يَقَالُ لِلشَّيْءِ»، وَأَقْوَمُ مِنْهُ مَا فِي اثْتَيْنِ مِنَ النَّسْخِ الإِضَافِيَّةِ: «كَأَنْ يُقَالُ».

(٧) في (ش): «بِأَنَّهُ». وَيُنَظَّرُ: «الْفَتْوَاهَاتُ الْمَكَّيَّةُ» (٢/٣١٠).

(٨) في (ش): «بِعِلْمِهِ».

ثم قال: وهذا العَمَاءُ أَقْرَبُ الْمَوْجُودَاتِ إِلَى اللَّهِ الْكَائِنِ عَنْ نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>; أَيْ: لِمَا مَرَّ أَوْ صُورَةٌ قَبْلَهَا نَفْسُ الرَّحْمَنِ صُورَةُ الْعَمَاءِ.

قال: وهو الْحَقُّ الْمَخْلوقُ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ، سُمِّيَ «الْحَقُّ» لِأَنَّهُ عَيْنُ النَّفْسِ، وَالنَّفْسُ لِهِ حُكْمُ الْبَاطِنِ، فَإِذَا<sup>(٢)</sup> ظَهَرَ فِلَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ، فَهُوَ الْأَوَّلُ فِي الْبَاطِنِ، وَالآخِرُ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيهِمْ؛ فَإِنَّهُ فِيهِ ظَهَرَ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ ظَهَرَ فِي عَيْنِ هَذَا الْعَمَاءِ أَرْوَاحُ الْمَلَائِكَةِ الْمَهِيمِيَّةِ... إِلَخَ<sup>(٣)</sup>.

### [خلاصة النقل عن الشيوخين:]

وإِذَا سَمِعْتَ مَا نَقَلْنَاهُ مِنْ نُصُوصِهِمَا<sup>(٤)</sup> وَتَأْمَلْتَهَا حَتَّى ظَهَرَ لَكَ الْمَرَادُ مِنْهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ - عَلِمْتَ أَنَّهُمَا لَا خَلَافٌ بَيْنَهُمَا؛ لِدَلَالَتِهِمَا<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّهُمَا قَائِلَانِ بِأَنَّ الْحَقَّ تَعَالَى - مِنْ حِيثُ أَحَدِيَّتِهِ الْذَّاتِيَّةِ وَغَنَاهُ الذَّاتِيُّ عَنِ الْعَالَمَيْنِ - لَيْسَ عِلْمًا لِشَيْءٍ مِنْ الْعَالَمِ<sup>(٦)</sup>؛ إِذَا لَا ارْتِبَاطٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنْ تَلْكَ الْحَيْثِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَحَدِيَّةَ مَاحِيَّةٌ لِجَمِيعِ الاعتباراتِ، وَالارْتِبَاطُ بِالْعَالَمِ مِنَ الاعتباراتِ.

وَقَائِلَانِ بِأَنَّ مِبْدَئِيَّةَ الْحَقِّ تَعَالَى لِشَيْءٍ مِنِ الْعَالَمِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ حِيثُ الْواحِدِيَّةِ وَالْأَلْوَهِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَنْبَعُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَمَشْرَعُ النِّسَبِ وَالإِضَافَاتِ.

وَقَائِلَانِ بِأَنَّ الصَّادِرَ الْأَوَّلَ هُوَ النَّفْسُ الرَّحْمَانِيُّ الَّذِي هُوَ الْعَمَاءُ، وَهُوَ

(١) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣١٠).

(٢) فِي (ش): «إِذَا».

(٣) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣١٠).

(٤) فِي (ش): «إِذَا سَمِعْتَ مَا نَقَلْنَاهُ مِنْ نُصُوصِهِمَا». يَرِيدُ الشَّيْخُينَ ابْنَ عَرَبِيَّ وَالْقُونُوِيَّ.

(٥) أَيْ: دَلَالَةُ النُّصُوصِ الْمُنْقُولَةِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ. لَا لِزُومٍ لِهَذَا التَّعْلِيقِ

(٦) فِي (ش): «الْعَالَمَيْنِ».

الْوُجُودُ الْعَامُ الْمُفَاضُ عَلَى الْحَقَائِقِ، وَالرَّحْمَةُ الْوَاسِعَةُ لِلْكَائِنَاتِ، وَهُوَ الْخَيَالُ  
الْمُطْلَقُ الْمُحَقَّقُ.

وقائلان بأن هذا الْوُجُودُ الْعَامُ الْمُفَاضُ مُشَتَّكٌ بَيْنَ الْعُقْلَ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>،  
وَأَنَّ الْكُلَّ مِنْهُ تَعِينَتْ وَتَعْيَّنَ إِلَى مَا لَا يَتَاهِي؛ لِكُونِهِ صَادِرًا مِنْ أَحَدِيَّةِ جَمْعِ  
الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَالتَّقَابُلِ وَغَيْرِ ذَلِكِ، فَلِهَذَا كَانَ قَابِلًا  
لِكُلِّ صُورَةٍ.

وقائلان بأن هذا الْوُجُودُ الْعَامُ الْمُفَاضُ مُوجَدٌ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ هَذَا  
الْوُجُودُ هُوَ الْعَمَاءُ كَمَا تَبَيَّنَ! وَلَا شَكٌ فِي أَنَّ الْعَمَاءَ مُوجَدٌ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهُ

(١) قال الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١١٦): «الروح الأعظم»: الذي هو الروح الإنساني، مَظَهُرُ  
الذات الإلهية من حيث ربوبيتها، ولذلك لا يمكن أن يحوم حولها حائم، ولا يروم وصلها رائماً،  
ولا يعلم كُنهها إلا الله تعالى، ولا ينال هذه البغيضة سواه، وهو «العقل الأول»، و«الحقيقة المحمدية»،  
و«النفس الواحدة»، و«الحقيقة الأسمائية»، وهو أول موجود خالقُهُ اللَّهُ عَلَى صُورَتِهِ، وهو «ال الخليفة  
الأكبر»، وهو «الجوهر النوراني»، جوهرُه مَظَهُرُ الذات، ونُورُ ابْنِيَّه مَظَهُرٌ عِلْمُهَا، ويُسَمَّى باعتبار  
الجوهرية: «نَفْسًا وَاحِدَةً»، وباعتبار النورانية: «عَقْلًا أَوْلًا»، وكما أن له في العالم الكبير مظاهر  
وأسماء من: «العقل الأول»، و«القلم الأعلى»، و«النور»، و«النفس الكلية»، و«اللوح المحفوظ»،  
وغير ذلك، له في العلم الصغير الإنساني مظاهر وأسماء بحسب ظُهوراته ومراتبه في اصطلاح  
أهل الله وغيرهم، وهي «السر» و«الخفاء» و«الروح» و«القلب» و«الكلمة» و«الروع» و«الفؤاد»  
و«الصدر» و«العقل» و«النفس». ا.هـ.

وقال (ص: ١٥٥): «العَقَاب»: الْقَلْمَ، وَهُوَ الْعُقْلُ الْأَوَّلُ، وُجِدَ أَوْلًا عَنْ سَبِّ؛ إِذَا لَمْ يُوجِبْ  
لِلْفَيْضِ الذَّاتِيِّ الَّذِي ظَهَرَ أَوْلًا بِهَذَا الْمُوجَدِ الْأَوَّلِ غَيْرُ الْعِنَاءِ، فَلَا يُتَابَلُ طَلْبُ استِعْدَادِ قَابِلٍ قَطْعًا،  
فَإِنَّهُ أَوْلَ مُخْلُوقٍ إِيَّادِيِّ، فَلَمَّا كَانَ الْعُقْلُ الْأَوَّلُ أَعْلَى وَأَرْفَعَ مَا وُجِدَ فِي عَالَمِ الْقُدُسِ سُمِّيَّ  
بِ«الْعَقَاب»، الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ صَعْدَوْاً فِي طَيْرَانِهِ نَحْوَ الْجَوَّ مِنَ الطَّيْوَرِ. اهـ.

السَّحَابُ الرَّقِيقُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَبِيهًَا بِهِ مِنْ كُلِّ وِجْهٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ أَعُوذُ بِهِ: «مَا فِوْقَهُ هَوَاءٌ، وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، وَالسَّحَابُ فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَتَحْتَهُ هَوَاءٌ.

ثُمَّ لَيْسَ مَعْنَى عُمُومِهِ الْكُلِّيَّةِ حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ لَا يَكُونَ مُوجُودًا فِي الْخَارِجِ، بَلِ الْمَرَادُ عُمُومٌ تَعْلُقُهُ بِالْحَقَائِقِ - مَا كَانَ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ - بِالاِقْتِرَانِ بِهَا بِحَسْبِهَا عَلَى وَفْقِ مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ الْأَزْلِيُّ مِنْ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ عُمُومَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَنَافِي كَوْنَهُ مُوجُودًا فِي الْخَارِجِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ذِي الْمَعَارِجِ.

\* \* \*

(١) يُنْظَرُ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِلْخَطَّابِيِّ (٣/٢٤٢)، و«الْعَمَاءُ» فِي «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِلْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ (٨/٢).

(٢) السَّحَابُ الْأَبْيَضُ، وَفِي «تَهْذِيبُ الْلُّغَةِ» لِلْأَزْهَريِّ (٦/٢٠٠): السَّحَابُ الْمُرْتَفَعُ، وَفِي

«مَقَايِيسُ الْلُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (٤/١٣٥): السَّحَابُ الْكَيْفُ الْمُطَبِّقُ. وَهُوَ فِي كَثِيرٍ مِنِّ الْمَصَادِرِ:

السَّحَابُ دُونَ تَقْيِيدٍ بِوَصْفِهِ.

(٢) تَقْدِمُ قَرِيبًا.

## وصلٌ

[في توجيه القول المسؤول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عربى]

وأما وجهُ نسبة الشَّيخ مُحيي الدين - قدس سُره - من يقول بأنَّ الْواحدَ مِنْ كُلَّ  
وَجْهٍ لا يصُدُّ مِنْهُ إِلَّا الْواحدُ؛ إلى الجهلِ، فيظَهُرُ مِنْ نَقْلِ نُصوصِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

قال في «مقدمة الفتوحات»:

مسألة: لا يصُدُّ عن الْواحدِ مِنْ كُلَّ وَجْهٍ إِلَّا الْواحدُ، وَهُلْ ثَمَّةَ مَنْ هُوَ عَلَى هَذَا  
الْوَصْفِ أَمْ لَا؟ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ لِلمنصِفِ... .

إِلَى أَنْ قَالَ: وَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنَ الْفِرَقِ مَا تَخَلَّصَتْ لَهُمُ الْوَحْدَةُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ...  
فَإِثْبَاتُ الْوَحْدَانِيَّةِ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْأَلْوَهِيَّةِ؛ أَيْ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَدْلُولٌ  
عَلَيْهِ. انتهى<sup>(١)</sup>.

وَحَاصِلُ المقصودِ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَمَّةَ مَنْ هُوَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ مُوجِدًا لِصَحَّ  
أَنَّهُ لا يصُدُّ عَنْهُ إِلَّا الْواحدُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ عِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْحُكَمَاءَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا  
الْقَوْلِ قَائِلُونَ بِأَنَّ الْأُولَى تَعَالَى تَلَحِّقُهُ نِسْبَةً وَإِضَافَاتُ وَسُلُوبٍ، وَلَهُذَا أَلْزَمُوهُمُ الشَّيْخَ  
فِي مقدمة «الفتوحات» فقال:

مسألة: قول القائل: إنما وُجدَ مِنَ الْمَعْلُولِ الْأُولَى الْكَثِيرُ - وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا -  
لَا عِتَابَاتٍ ثَلَاثَةٍ وُجِدَتْ فِيهِ، وَهِيَ: عِلْتُهُ<sup>(٢)</sup>، وَنَفْسُهُ، وَإِمْكَانُهُ، فَنَقُولُ لَهُمْ: ذَلِكُمْ  
يَلْزَمُكُمْ فِي الْعِلْلَةِ الْأُولَى - أَعْنِي: وُجُودُ اعْتِبارَاتٍ فِيهِ وَهُوَ وَاحِدٌ - فَلِمَ مَنْعَمْتُمْ أَنْ

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

(٢) فِي (ش): «عَقْلَهُ»، وَالْكَلِمَتَانِ مَعًا فِي جَمِيعِ النَّسْخِ الْأُخْرَى، وَأَثْبَتُ مَا يَوْافِقُ مَصْدَرَهُ.

يصدر عنـه إـلا واحـد؟ فـإـما أـن تـلـتـرـمـوا<sup>(١)</sup> صـدـورـ الـكـثـرـةـ عـنـ الـعـلـةـ الـأـوـلـىـ، أـو صـدـورـ وـاحـدـ عنـ الـمـعـلـوـلـ الـأـوـلـ، وـإـنـهـ غـيرـ قـائـلـينـ بـالـأـمـرـيـنـ. اـنـتـهـىـ<sup>(٢)</sup>.

وـحـاـصـلـهـ كـمـاـ هـوـ مـذـكـورـ فـيـ الـكـتـبـ الـكـلـامـيـةـ: أـنـ هـذـهـ كـلـلـهاـ اـعـتـبـارـاتـ عـقـلـيـةـ لـاـ تـصـلـحـ عـلـةـ لـلـأـعـيـانـ الـخـارـجـيـةـ، فـإـنـ جـعـلـتـ شـرـوـطـاـ تـخـتـلـفـ بـهـاـ أـحـوـالـ الـعـلـةـ أـتـجـهـ أـنـ يـقـالـ: إـنـ<sup>(٣)</sup> مـثـلـ هـذـهـ اـعـتـبـارـاتـ مـنـ السـلـوـبـ وـإـضـافـاتـ لـاـحـقـةـ لـلـمـبـدـأـ الـأـوـلـ، فـيـلـزـمـ أـنـ يـجـوزـ بـحـسـبـهـ أـنـ يـكـونـ الـحـقـ تـعـالـىـ مـصـدـرـاـ لـأـمـرـ مـتـعـدـدـةـ، فـاعـتـبـارـ الـاعـتـبـارـاتـ شـرـوـطـاـ فـيـ الـمـعـلـوـلـ الـأـوـلـ دـوـنـ الـمـبـدـأـ الـأـوـلـ تـحـكـمـ؛ مـعـ مـاـ يـلـزـمـ مـنـ ذـلـكـ أـنـ يـكـونـ الـحـقـ تـعـالـىـ - مـنـ حـيـثـ أـحـدـيـتـهـ الـذـاتـيـةـ الـمـاـحـيـةـ لـلـاعـتـبـارـاتـ وـغـنـاهـ الـذـاتـيـ عنـ الـعـالـمـيـنـ - عـلـةـ مـوـجـبـةـ بـالـذـاتـ لـلـمـعـلـوـلـ، وـأـنـ لـاـ يـكـونـ فـاعـلـاـ بـالـاخـتـيـارـ، وـذـلـكـ مـُـحـالـ عـنـدـ الـمـحـقـقـ! فـقـدـ قـالـ الشـيـخـ - قـدـسـ سـرـهـ - فـيـ الـبـابـ (٤٤١): مـاـ أـقـولـ: إـنـ الـحـقـ عـلـةـ لـلـمـعـلـوـلـ - كـمـاـ يـقـولـهـ بـعـضـ النـظـارـ - فـإـنـ ذـلـكـ غـاـيـةـ الـجـهـلـ بـالـأـمـرـ؛ فـإـنـ الـقـائـلـ بـذـلـكـ مـاـ عـرـفـ الـوـجـودـ، وـلـاـ مـنـ هـوـ الـمـوـجـودـ! اـنـتـهـىـ.

وـإـيـضـاـحـهـ فـيـ الـمـقـدـمـةـ حـيـثـ قـالـ:

مـسـأـلـةـ: مـنـ وـجـبـ لـهـ الـكـمـالـ الـذـاتـيـ وـالـغـنـىـ الـذـاتـيـ لـاـ يـكـونـ عـلـةـ لـشـيءـ؛ لـأـنـهـ يـؤـديـ كـوـنـهـ عـلـةـ إـلـىـ التـوقـفـ عـلـىـ الـمـعـلـوـلـ<sup>(٥)</sup>؛ أـيـ: لـأـنـ الـعـلـةـ وـالـمـعـلـوـلـ مـتـضـاـيفـانـ، وـهـمـاـ مـتـكـاـيـفـانـ ذـهـنـاـ وـخـارـجـاـ، فـلـاـ غـنـىـ لـأـحـدـهـمـاـ عـنـ الـآـخـرـ.

(١) فـيـ (شـ): «ـتـلـزـمـواـ».

(٢) يـنـظـرـ: «ـالـفـتوـحـاتـ الـمـكـيـةـ» (١ / ٤٢).

(٣) فـيـ (شـ): «ـأـنـ يـقـالـ لـهـاـ».

(٤) رقمـ الـبـابـ فـيـ النـسـخـ كـلـهـ (٤٤)، وـالـتـصـوـيـبـ مـنـ مـصـدـرـهـ. يـنـظـرـ: «ـالـفـتوـحـاتـ الـمـكـيـةـ» (٤ / ٥٤).

(٥) يـنـظـرـ: «ـالـفـتوـحـاتـ الـمـكـيـةـ» (١ / ٤٢).

قال: والذَّات مِنَّهُ مُنْزَهَةٌ عَنِ التَّوْقُفِ عَلَى شَيْءٍ، فَكُونُهَا عِلْمًا مُحَالًا، لَكِنَّ الْأُلُوهِيَّةَ  
قد تَقْبَلُ الاضافات.

ثم قال: مسألة: الْأُلُوهِيَّةُ مَرْتَبَةُ الْلَّذَّاتِ لَا يَسْتَحْقُّهَا إِلَّا اللَّهُ، فَطَلَبَتْ مُسْتَحْقَّهَا مَا  
هُوَ - أَيْ: الْمُسْتَحْقُّ، وَهُوَ ذَاتُ الْحَقِّ تَعَالَى - طَلَبَهَا؛ أَيْ: الْأُلُوهِيَّةُ، وَالْمَأْلُوْهُ - أَيْ:  
الْمُتَأْثِرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الإِلَهِيَّةِ - يَطْلُبُهَا؛ أَيْ: الْأُلُوهِيَّةُ، وَهِيَ تَطْلُبُهَا، وَالذَّاتُ غَنِيَّةٌ عَنْ كُلِّ  
شَيْءٍ. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال في كتاب «الْتَّجَلِيلَاتِ» في تَجَلِّيِ الْعِلْمَةِ: رأَيْتُ الْحَلَاجَ فِي هَذَا التَّجَلِيلِ،  
فَقَلَّتْ لَهُ: يَا حَلَاجُ، هَلْ يَصْحُّ عِنْدَكَ عَلِيَّةٌ لَهُ؟ وَأَشَرَّتُ، فَتَبَسَّمَ وَقَالَ لِي: تَرِيدُ قَوْلَ  
الْقَائِلِ: يَا عِلْمَ الْعِلْمِ يَا قَدِيمًاً لَمْ يَزَلْ؟! قَلَّتْ لَهُ: نَعَمْ! قَالَ لِي: هَذِهِ قَوْلَةُ جَاهِلٍ! أَعْلَمُ  
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعِلْمَ، وَلَيْسَ بِعِلْمٍ، كَيْفَ يَقْبِلُ الْعِلْيَةَ مَنْ كَانَ وَلَا شَيْءٌ لَوْ كَانَ  
عِلْمًا لَارْتَبِطَ بِالْعَالَمِ، وَلَوْ ارْتَبَطَ لَمْ يَصْحُّ لَهُ الْكَمَالُ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ  
عَلَوًا كَبِيرًا! فَقَلَّتْ لَهُ: هَكَذَا أَعْرِفُهُ، قَالَ لِي: هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعرَفَ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال في كتاب «شجون المسجون» في سياق الرد على الفلسفه: وأنكروا أن يكون الله تعالى فاعلاً على الاختيار<sup>(٣)</sup>.

وقال بعده: لأنّ واجب الوجود عندكم عِلْمٌ، لا فاعلٌ بالاختيار<sup>(٤)</sup>. انتهى.

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢). والتفسيراتُ كُلُّها مُدرَجَةٌ من الكوراني رحمه الله.

(٢) يُنظر: «التجليات الإلهية» لابن عربي (ص: ٣٨٢ - ٣٨٤).

(٣) في (ش): «الاعتبار».

(٤) في (ش): «بالاعتبار». والخطاب للفلسفه في معرض الرد عليهم فيما ينقوله ابنُ عربٍي من ملخص  
مظفر بن سنان - ولم أعرفه - في الرد على الفلسفه. يُنظر: «شجون المسجون وفنون المفتون» لابن  
عربى (ص: ٦٩).

وقال في الباب (٥٥٨) [من الوافر]:

لَهُ حُكْمُ الإرادة فِي وُجُودِي هُوَ الْمُخْتَارُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ فِي الْبَابِ (٥٥٩): لَوْ كَانَ عِلْلَةً لِسَاوَاقَةِ الْمَعْلُولِ فِي الْوُجُودِ، وَقَدْ تَأْخَرَ،  
فَثَبَّتَ الْاسْمُ «الْمُقَدَّمُ» وَ«الْمُؤَخَّرُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ فِي الْبَابِ (٣٥٦) - بَعْدَ تَمْهِيدِهِ - وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا صَحَّ لِلْعَالَمِ ابْتِدَاءُ فِي  
الْخَلْقِ، وَكَانَ الْعَالَمُ مُسَاوِقًا لِلَّهِ<sup>(٣)</sup> فِي الْوُجُودِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ،  
وَكَانَ مَوْصُوفًا فِي الْأَزْلِ بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ، أَيْ: مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِيجَادِ الْمُمْكِنِ، لَكِنْ لَهُ أَنْ  
يَظْهُرَ فِي صُورَةِ إِيجَادِهِ وَأَنْ لَا يَظْهُرَ.

ثُمَّ قَالَ: قَدْ تَقْدَمَ الْعَدَمُ لِلْمُمْكِنَاتِ نَعْتًا نَفْسِيًّا<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّ الْمُمْكِنَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ  
الْوُجُودُ أَزَلًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَزَلَّ الْعَدَمِ... وَسَاقَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ  
قَالَ: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْإِدْرَاكُ فَقَدْ حُرِمَ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ الَّتِي أَعْطَاهَا الشُّهُودُ  
وَالْكَشْفُ. اِنْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا سَمِعْتَ مَا نَقَلْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ - فُدْسَ سُرُّهُ - وَتَأْمَلَتَهُ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الشَّيْخَ يَقُولُ  
بِأَنَّ الْحَقَّ تَعَالَى - مِنْ حِيثُ أَحَدِيَّةِ الذَّاتِ<sup>(٦)</sup> - لَيْسَ مُبَدِّلًا لِشَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، بَلْ مِنْ  
حِيثُ مَرْتَبَةِ الْأَسْمَاءِ الطَّالِبَةِ لِلْعَالَمِ لِظُهُورِ آثَارِهَا فِيهِ.

(١) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) هَذَا القَوْلُ لَيْسَ فِي (ش). وَيُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٤ / ٣٣٦).

(٣) قَوْلُهُ: «اللَّهُ» لَيْسَ فِي (ف).

(٤) فِي (ش): «نَفِيَا».

(٥) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥).

(٦) فِي (ف): «أَحَدِيَّهُ».

ومعلوم أن القائل بأنه لا يصدر من الواحد - من كل وجه - إلا الواحد قائل بأن الحق تعالى - من حيث أحديته الذاتية - علة موجبة بالذات للمعلول.

ويلزم من ذلك أن يكون الحق تعالى - من حيث الذات - مرتبطاً بالعالم، لا من حيث اعتبارات الأسماء والصفات، ويلزم من ذلك أن لا يصح له الكمال الذاتي والغنى الذاتي عن العالمين، لكن اللازم باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً! لأن الحق تعالى عند الحكماء كامل بالذات<sup>(١)</sup> أيضاً؛ فإنهم قالوا: الأول - تعالى - تامٌ فوق التمام، أما الأول فلحصول كل ما من شأنه أن يحصل له، وأما الثاني فلا فاضته على الغير كل ما يمكن حصوله بحسب استعداده. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وظاهر أن من قال في الله تعالى قوله باطل شرعاً وكشفاً - بل وعقلاً أيضاً - كان جاهلاً بما تستحقه<sup>(٣)</sup> الذات العلية من الكمال، وإن ظن أن ذلك هو الكمال التام، وبالله التوفيق ذي الجلال والإكرام.

\* \* \*

(١) في (ش): «الذات».

(٢) من قوله: «أما الأول» إلى هنا ليس في (ف).

وقد نقل الفخر الرازي قول الحكماء وشرحه في غير موضع من «تفسيره»؛ ينظر - على سبيل المثال -: «مفاتيح الغيب» (١/٢٠٠) و (٢٥/١٣١).

(٣) في (ش): «يستحق له».

## تنمية

[في الرَّدِّ على ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة

من المبدأ الأول بلا واسطة]

يتَّأْتِي إِلَزَامُ ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، وفي قوله بأن المبدأ الأول عِلَّةً موجبة بالذَّات للملوؤ؛ بما هو مذكور في كلامه: أما الأول: فلأنَّه قال في «الإشارات»: إن كل ما يعقل؛ فإنه ذاتٌ موجودة تقرر فيها الجلايا العقلية تقرُّر شيءٍ في شيء آخر<sup>(١)</sup>.

ثم قال: إن واجب الوجود لِمَا كان يعقل ذاته، ثم يلزِمُ قيوميَّته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة؛ جاءت الكثرة لازمةً متأنِّرة، لا داخلةً في الذَّات متقوِّمةً بها، وكثرة اللَّوازِم من الذَّات مباینةً [أو غير مباینةً] لا تُثْلِمُ الوحدة<sup>(٢)</sup>.

قال الشارح المُحْقِّق: والحاصل<sup>(٣)</sup>: أن الواجب واحد، ووحدته لا تزول بكثرة الصور المعقوله المترقررة فيه.

ثم قال: ولا شكَّ أن القول بتقرير<sup>(٤)</sup> لوازمِ الأول في ذاته قولٌ يكون الشيء الواحد فاعلاً وقبلاً معاً، وقولٌ تكونِ الأول موصوفاً بصفاتٍ غير إضافيةٍ ولا سلبيةٍ... إلى آخر اعترافاته<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: «الإشارات والتبيهات» بشرح الطوسي (٣ / ٢٧٥).

(٢) يُنظر: «الإشارات والتبيهات» بشرح الطوسي (٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤)، وما بين معکوفتين منه.

(٣) زاد في (ش): «فيه».

(٤) في (ش): «يتقرب»، وفي باقي النسخ: «بتقرر». وأثبتُ ما في مصدره.

(٥) يُنظر: «الإشارات والتبيهات» بشرح الطوسي (٣ / ٢٨٢ - ٢٨٣).

والمقصود: أنه تصريحٌ بأنه يلزم القول بـتعدد الجهات الغير الإضافية في الأول تعالي المستلزم لبطلان كونه واحداً من كلّ وجه، ولجواز صدور الكثرة منه تعالي بلا واسطة، بل يلزم القول بصدور الكثرة منه تعالي بالفعل دفعة؛ لأن علم الله تعالي بالأشياء دفعيٌّ، وإن كانت الأشياء بمقتضى الحكم الإلهية مترتبة في ذواتها، وقد قال في إلهيات «الشفاء»: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكرر بها في جوهره، أو يتصور في حقيقة ذاته بصورها. انتهى<sup>(١)</sup>.

أي: من غير أن تكون تلك الصور داخلة في الذات، فما نفي إلا كون الأول متصوراً في حقيقة ذاته بصورها؛ أي: كونها داخلة في الذات؛ كما نفاه في «الإشارات»، ولم ينفي<sup>(٢)</sup> ما التزم به في «الإشارات» من صحة قيام الكثرة به تعالي؛ إذا لم يتكرر بها في جوهره، فقد لزم القول بصدور الكثرة منه تعالي بلا واسطة دفعة؛ مع بقية الاعتراضات التي أوردها عليه الشارح.

فإن قلت: القول بتوافق كلاميه في «الشفاء» و«الإشارات» مخالفٌ لما حكم به الأستاذ جلال الدين الدواني من تناقضهما؛ حيث قال في «شرحه» لـ«العقائد العضدية» المسمّاة «عيون الجوادر»: ظاهر عبارات «الإشارات» يُشعر بأن الصور العلمية قائمةٌ بذات الحق تعالي، لكن قد صرّح في «الشفاء» بنفيه؛ حيث قال: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكرر بها في جوهره، أو يتصور في حقيقة ذاته بصورها... إلخ<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣).

(٢) في (ش): «ولم ينفعه».

(٣) «عيون الجوادر» للعبد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

قلتُ: ليس في هذا الكلام تصريحٌ بنفي القيام بذاته تعالى؛ إذ ليس فيه إلا نفيٌ أن يتکثّر بها في جوهره، أو يتصوّر بصورها في حقيقة ذاته، والمفهوم المتأدّر من هذه العبارة نفيٌ كونها أجزاءً، لا نفيٌ كونها لواحقاً، ولا يتضحُ هذا حقّ الاتضاح إلا بنقل ما يحتاج من كلامه في هذا الفصل.

فنقول - وبالله التوفيق -: قال في الفصل السابع من المقالة الثامنة في الإلهيات: الأول تعالى يعقلُ الأشياء دفعَةً واحِدة، من غير أن يتکثّر في جوهره بها، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها، بل تفیض عنـه صورُها معقولـة.

ثم قال: واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجُود؛ كما عَرَضَ أن أَخَذْنَا نحن عن الفَلَك بالرَّاصد والحسن صورَتَه المعقولَة، وقد تكون الصورةُ المعقولَة غير مأْخوذَة من الموجُودَة، بل بالعكس كما أَنَّا نعقل صورةً بنايَةً نختَرُّ عنها، ثم [تكون تلك الصورة المعقولَة محركَة لأعضائنا إلى أن] تُوجَدَها، فلا تكون وُجُدت فعَقْلَنَاها، ولكن عَقْلَنَاها فُوجِدَت، ونسبةُ الكل إلى العقل الأول الواجب الْوُجُود هو هذا<sup>(١)</sup>؛ فإنه يعقل ذاته وما تُوجَبَه ذاته، ويعلمُ من ذاته كيفية كون الخبر في الكل، فتتبع صورَتَه المعقولَة صورةَ الموجُودات على النَّظام المعقول عندَه، فهو عالِمٌ بكيفية نظامِ الخير في الْوُجُود وأنَّه عنه عالِمٌ بأن هذه العالِمية يفِيضُ عنها الْوُجُود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظاماً.

ثم قال: ولا تظنَّ أنه لو كانت للمعقولات عنده صورٌ وكثرة<sup>(٢)</sup>، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاءً لذاته، وكيف وهي تكون بعد ذاته؟!

(١) في (ش): «هو ذاته»، والتوصيب من مصدره.

(٢) في (ش): «صور ولا كثرة»، والتوصيب من مصدره.

ثم قال: فبقي لنا النظر في حال وجودها معقوله أنها تكون موجوده في ذات الأول كاللازم التي تلحقه، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره [كصور] مفارقة على ترتيب، [موضوعة] في صقع<sup>(١)</sup> الربوبية، أو من حيث هي موجوده في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور، أو قسمت في أيها<sup>(٢)</sup> كان، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقوله، وتكون معقوله له على أنه فيه، ومعقوله من الأول على أنها عنه، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة، بل يفيض وجوده عنه أولاً، وما المعقول منه أنه مبدأ له توسط فهو يفيض<sup>(٣)</sup> عنه ثانياً.

ثم قال: فإذا جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثير، وإن جعلتها<sup>(٤)</sup> لواحق ذاته عرض لذاته أن لا يكون عنده من جهتها واجب الوجود لملاصقته ممكِّن الوجود، وإن جعلتها أموراً مفارقه لكل ذات عرَضت الصور الأفلاطونية. أي: وأنه قد أبطلها في فصل مستقل في آخر المقالة السابقة.

وإن جعلتها موجوده في عقل ما عرض أن صدورها عن الأول تعالى ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيراً وجد<sup>(٥)</sup>؛ لأنها نفس عقله للخير، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عُقلت، وكذلك إلى ما لا نهاية له، وذلك محال فهي نفس عقله للخير.

(١) في (ش): «في صفة»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «أيهما»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): « فهو نقىض»، والتصويب من مصدره.

(٤) في النسخ: «جعلها»، والتصويب من مصدره.

(٥) في (ش): «من إنه إذا عقلها خيراً أو وجدها»، والتصويب من مصدره.

فإذا قلنا: لما عقلَها وُجِدت ولم يُكُنْ معاها عقْلٌ آخرٌ ولم يُكُنْ وجودها إلا تعقّلات؛ فإننا نكون كأننا قلنا: لأنّه عقلَها - أو لأنّها وُجِدت عنه - وُجِدت عنه. انتهى<sup>(١)</sup>.

وتحrir هذا الأخير أن يقال: وإن جعلَها موجودة في عقلٍ عَرَضَ أن صُدُورَها عن الأول ليس على ما قلنا من أنه تعالى يعقل نظامَ الخير أولاً، فتتبع صورُه المعقولة صورةَ الوجودات؛ لأنها نفسُ عقلِه للخير؛ إذ لم يُسِقْ لها صُورٌ معقولةٌ عنده حتى تكون هذه تابعةً لها، مع أنه قد تقرَّ أن الحقَّ تعالى يعقل ذاتَه وما تُوجِبَه ذاتُه، ثم يوجده، وإذا كان العقل وما فيه من الصور لم يُسِقْ لها صُورٌ معقولةٌ عنده تعالى؛ كان العقلُ وما فيه من الصور المعقولة نفسَ عقلِه للخير، فنكون كأننا قلنا: لأنَّه عقلَها عقلَها... إلخ؛ أي: يلزم تعليلُ الشيءِ بنفسِه، وهو باطل، بخلاف ما إذا سبقَ لها صُورٌ معقولةٌ عنده؛ فإنه حينئذٍ يُقال: لأنَّه عقلَها عنده على هذا الترتيب أو وجَدَها على هذا الترتيب، وهو صحيح.

وأما على القول بأنها حالَ كونِها معقولةً لا تُوجَدُ إلا في عقل، فيلزم أحد الأمرين: إما تعليلُ الشيءِ بنفسِه، أو التسلسلُ؛ لأنَّه إن لم يُسِقْ لها صُورٌ معقولةٌ فهو الأول، وإن سبقت فهو الثاني؛ لأنَّ الصورَ لا يصحُّ أن تكون في غير عقل؛ لأنَّه خلافُ الفروض، ووجودها فيه محتاجٌ إلى تعقّل آخر سابق، وهكذا إلى غير نهاية، والله أعلم، وبالله التوفيق.

ثم قال: فينبغي أن تجتهد جهْدَكَ في التخلص عن هذه الشُّبهة، وتحفظَ أن لا تکثر ذاتَه، ولا تُبالي بأن تكون ذاتَه مأخوذهً مع إضافَةٍ مَا ممكِنةُ الوجود؛ فإنها - من

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣ - ٣٦٥) والاستدراكات منه.

حيث هي علة لوجود زيد - ليست بواجية الوجود، بل من حيث ذاتها. انتهى<sup>(١)</sup>.  
 والذي يفهم من هذا الكلام هو أنه اختار الاحتمال الثاني، وهو أن تلك الصور  
 لواحد ذاته؛ لكونه تصدر للجواب عمما يرد عليه بقوله: «ولا تبال...» إلخ؛ أي: إن  
 ذلك غير مضر؛ لأنه إنما يلزم على تقدير كون الذات مأخوذة مع إضافة ما، لا من  
 حيث هي هي، فاللازم غير محظوظ والممحظ غير لازم.  
 وكلما كان مختاره هذا الاحتمال الثاني؛ كان المراد بقوله: «من غير أن يتكرر  
 في جوهره بها...» إلخ نفي الاحتمال الأول؛ أي: نفي كونها أجزاء، لأن نفي الارتسام  
 مطلقاً، ولا شك أن الصفات متاخرة عن الذات تابعة لها، فلا تتكرر الذات في جوهره  
 بها، ولا يتصور في حقيقة ذاته بصورها؛ لتحقيق الذات بدونها.

وعلى هذا فقوله: «أو يتصور...» إلخ، «أو» فيه بمعنى «الواو»؛ على حد قول الشاعر [من الكامل]:

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

بدليل أنه روي «ونصفه» - بالواو - كما في «معجم الليب»<sup>(٢)</sup>، وفي بعض النسخ هنا: «ويتصور» بالواو أيضاً، فالعطف للتفسير؛ إذ لو كان «أو» للتقسيم مراداً بإحداهما، فنفي كونها أجزاء بالآخر نفي الارتسام لزم أن يكون مختاره أحد الاحتمالين الباقيين؛ لأن حصار الحق عنده في أحد هذه، واللازم باطل؛ لأنه

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٦).

(٢) يُنظر: «معجم الليب» لابن هشام (١١ / ٤١٢ - ٤١١).

والرواية بالواو في «الأصول في النحو» لابن السراج (١ / ٢٣٣)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص: ١٥٣)، وهي كذلك رواية البيت في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٤).

أبطلَهُما: أمّا المُثُلُ الأفلاطونية ففي فصلٍ مستقلٍ معقودٍ لذلك، وأما الارتسامُ في عقلٍ ففي هذا الفصل من غير تعرُض للجواب عما يرُدُ عليهما، فظاهر أن المراد نفي كونها أجزاءً؛ كما صرَّح به فيما مرَّ نقلُه من قوله: «ولا تظنَّ أن الصورَ الكثيرة التي يعقلُها تكونُ أجزاءً لذاته...» إلخ.

وإذا بطل الاحتمالاتُ الثلاثة فلم يبقَ إلا الاحتمالُ الذي تعرَض للجواب عما يرُدُ عليه وهو الارتسام، فهو المرادُ في «الشفاء» كـ«الإشارات» وبالله التوفيقُ العلِيمُ العلام<sup>(١)</sup>.

وأما الثاني ، فلأنَّ صاحب «المصباح» نقل عنه أنه قال في «الإشارات»: الشيءُ - من حيث هو هو - إن اقتضى أمرًا معينًا يكونُ محتاجًا إليه بذاته فلا يوجدُ بدونه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقد قال في إلهيات «الشفاء»: والعلةُ لذاتها تكون موجبةً للمعلول<sup>(٣)</sup> ، والحقُّ تعالى عنده علة<sup>(٤)</sup> موجبة بالذات للمعلول الأول، فيلزم أن يكونَ كمالُه الذاتيُّ موقوفًا على المعلول، واللازمُ باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقولاً أيضاً، لِمَا<sup>(٥)</sup> تبيَّنَ أنه تعالى كاملُ بالذات، وبالله التوفيقُ نور الأرض والسماءات.

\* \* \*

(١) من قوله قبل صفحات: «فإن قلت: القول بتوافق كلاميه» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) التقل عن «الإشارات» لابن سينا في «مصابح الأنس» للفتاري (ص: ١٦٤).

(٣) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٧٣).

(٤) قوله: «علة» ليس في (ش)، وهو في أخواتها.

(٥) في (ش): «كما».

## وصلٌ

[تصريح نصوص الشَّيخ مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيِّ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ]

قد تضمنَ ما نقلناه من نصوص الشَّيخ - قُدْسَ سُرُّه - التَّصْرِيفَ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ  
في غير ما موضع:

منها قوله: إِنَّ الْمُمْكِنَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْوُجُودُ أَزَلًا، فَلَمْ يَقِنْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَزَلَّ  
الْعَدُمَ<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله: وَالْعَالَمُ مُحَدَّثٌ، وَاللَّهُ كَانَ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ، وَإِنَّهُ أَمْرٌ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ  
وَالْكَشْفُ<sup>(٢)</sup>.

أما الشرع فأقربُ ما يُستدلُّ به بهذا الحديث المذكور آنفًا، أعني: «كان الله  
ولَا شيء معه»، وهو روايةُ غير البخاريٍّ، وأما روايةُ البخاريٍّ في كتاب بدء  
الخلق من «صحيحه» فبلغه: «كان الله ولم يكن شيءٌ غيره»<sup>(٣)</sup>، وروايةُ الحافظ  
أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي في «مسندَه الصحيح» الذي  
هو «مستخرجه» على «صحيح البخاري» بلغه: «كان الله قبل كل شيء»، والمآل  
في الكل واحد.

وأما الكشفُ، فلِمَا مَرَّ من قوله: ومَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْإِدْرَاكُ فَقَدْ حُرِمَ الْعِلْمُ  
وَالْعِرْفُ الَّتِي أَعْطَاهَا الشَّهُودُ وَالْكَشْفُ<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٢٥٥).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/٣٩١).

(٣) «صحيف البخاري» (٣١٩١).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٢٥٥).

### [معنى كون العالم مُحدّثاً]

ومعنى كون العالم مُحدّثاً: أنه كان بعد أن لم تكن بعديّة زمانية متوقّمة؛ أي: بعديّة لا يُجَامِعُ الْبَعْدُ مَعَهَا الْقَبْلَ، بل يتَأخَّرُ عنَّهُ لـ<sup>(١)</sup> في زمانٍ مُحَقَّقٍ كتأخُّرِ اليوم عن الأمس.

فإن قلتَ: الزَّمان من الأشياء المُمكِنة، فإن كان عدمُه متقدّماً على وجوده تقدّماً زمانياً لزم أن يكون الزَّمان موجوداً حال عدمه، وهو محال.

قلتُ: لا يلزم ذلك إلا إذا كان عدم الزَّمان المُحَقَّق - الذي هو مقدار حركة الفلك - متقدّماً على وجوده في زمانٍ مُحَقَّق، وأما إذا كان في زمانٍ موهم فلام.

والزَّمان هنا وَهْمٌ، والدليل عليه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْفُسَهُ وَمَلَائِكَتَهُ في «صحيح البخاري»: «كان الله ولَم يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»؛ فإن الزَّمان المدلول عليه بـ«كان» هنا توْهُمي، وإلا لكان آخرُ الحديث مناقضاً لأوله؛ لأن الزَّمان المُحَقَّق شيءٌ، مع أنه مقدار الحركة المستلزم للتحريك الذي هو الفلك المستلزم للعقل الأول الذي هو عِلْتُه عندَهم<sup>(٢)</sup>، وهذه كلُّها أشياء مُغَایِرَة للحق تعالى.

وقد دلَّ الحديث على نفي الغير أَرَلًا مُطلقاً، فلو كان الزَّمان غير وَهْمٍ لزم أن لا يصحَّ نفي الغير مُطلقاً أَرَلًا؛ لوجود هذه الأشياء المغايرة، لكن اللازم باطل بنصّ من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، والوحي مُحالٌ عليه التناقض والخطأ، فالملزوم مثله، فالزَّمان المدلول عليه بـ«كان» توْهُمي، والتَّوْهُمِيُّ لا ينافي نفي الغير مُطلقاً أَرَلًا.

(١) الحرف «لا» ساقطٌ في (ش).

(٢) أي: عند الفلاسفة.

وإذا صح نفي الغير مطلقاً أولاً كان الزَّمان المُحَقَّق حادثاً بالمعنى المذكور؛ أي: إن عدمه متقدّم على وجوده لا في زمان مُحَقَّقٍ تقدُّماً يستحيل معه اجتماع المتقدّم والمتأخر بلا لزوم محدودٍ، ويلزم من حدوثه - بهذا المعنى - حدوث الحركة، والمحرك والعقل الأول أيضاً بهذا المعنى؛ لأن الكل أغيار، وبالله التوفيق مقلب الليل والنهر.

\* \* \*

## وصل

[في الرد على من زعم أن حدوث العالم تعطيل للجود الإلهي]

لا يلزم من القول بحدوث العالم حدوثاً زمانياً بالمعنى المذكور تعطيل الجود الإلهي كما يزعمه القائلون بقدم العالم؛ لأن الجود عرّفوه بأنه: إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعرض ولا لغرض<sup>(١)</sup>.

وقد تبيّن أن العالم محدث بالنص الصحيح، والكشف الصريح، المؤيد بالشرع المعصوم عن الخطأ، وهو عين الدليل على أن إفادة الوجود للعالم - فيما لا يزال - هو الجود الذي هو إفادة ما ينبغي؛ لموافقته الحكمة من حيث إن الإفاضة بحسب الاستعداد لا الإيجاد في الأزل؛ لأن العالم لو كان مستعداً في الأزل لإفاضة الوجود عليه لإفادة الحق الوجود بوجوده؛ لأنه تعالى جواد بالاتفاق، لكنه لم يوجد<sup>(٢)</sup> في الأزل شرعاً وكشفاً، فلم يكن مستعداً للوجود في الأزل.

(١) في (ش): «لعرض ولا لغرض». وينظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ٨٤).

(٢) في (ش): «يوجد».

وكلما كان كذلك؛ لا يصح أن يكون الإيجاد في الأزل جوداً؛ لأن إفاضة الوجود على غير المستعد له لا يُوافق الحكمة، فلا يصدق عليه أنه إفادة ما ينبغي لمن ينبغي، بل الجود<sup>(١)</sup> هو الإيجاد فيما لا يزال؛ لأنه الموافق لحكمة الحكيم ذي الجلال، فانقلب التعطيل عليهم، وبالله التوفيق الكبير المتعال.

\* \* \*

## تبصرة<sup>(٢)</sup>

[في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة]

ذهب المليون إلى أن العالم - وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من الجوادر والأعراض - حادث؛ أي: كائن بعد أن لم يكن بعديّة حقيقة، وهي التي لا يُجتمع القَبْلُ فيها البَعْدُ، وهذا هو المراد بـ«الحدوث الزَّماني».

ولهذا يقول المتكلمون: «العالم حادث»؛ أي: كائن بعد أن لم يكن بعديّة زمانية بالمعنى المذكور، والحق تعالى عندهم متقدم على العالم لا بالزَّمان، بل هو قسم سادسٌ من التقدُّم غير الأقسام الخمسة المشهورة<sup>(٣)</sup>، وما يُسمونه «تقدُّماً ذاتياً»، ويريدون به تقدُّماً لا يُجتمع فيه المتقدُّم المتأخر؛ لتقدُّم بعض أجزاء الزَّمان على بعض؛ فإنه تقدُّم لا يُجتمع فيه المتقدُّم المتأخر، وليس بزمانٍ؛ لعدم وقوع المتقدُّم في الزَّمان.

(١) في (ش): «الوجود».

(٢) هذه التبصرة، ثم ما بعدها؛ من التذكرة، والتأييد، والتوجيه، والتبسيئين، كلها ليست في (ف).

(٣) التقدُّم عند الحكماء خمسة: التقدُّم بالعلية، والتقدُّم بالذات، والتقدُّم بالزمان، والتقدُّم بالشرف، والتقدُّم بالرتبة. يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٦ / ٢٧٨ - ٢٨٠).

والحكماء يسمون تقدُّم الحقّ تعالى على العالم أيضاً «تقدُّماً ذاتياً»، لكن لا بالمعنى المراد للمتكلمين؛ فإن التقدُّم الذاتي عندهم يجامع المتقدُّم فيه المتأخر بالزمان، وإنما يسبقه بالذات، ولهذا قالوا بأن العالم محدث بالحداثة الذاتي، أي: إنه مسبوق بوجود الفاعل سبقاً ذاتياً، وهو تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج، وهو يستلزم تقدُّم عدمه على وجوده تقدُّماً بالذات ويقارنه بالزمان.

قال الفيلسوف أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي الملقب بـ«المعلم الثاني» في «الخصوص» ما نصه: فَصُّ: الماهية المعلولة لها عن ذاتها أن ليست<sup>(١)</sup>، ولها عن غيرها أن تُوجَد، والأمر الذي عن الذات قبل الأمر الذي ليس عن الذات، فللماهية المعلولة أن لا تُوجَد بالقياس إليها قبل أن تُوجَد، فهي محدثة لا بزمان تقدُّم. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الفيلسوف أبو علي حسين بن عبد الله ابن سينا في المقالة السادسة من إلهيات «الشفاء»: إن العلة الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب أن تكون معه لا تقدُّمه في الوجود تقدُّماً يكون زواله مع حدوث المعلول.

ثم قال: وإذا تقرَّر هذا؛ فإذا كان شيءٌ من الأشياء لذاته سبباً لوجود شيء آخر دائمًا كان سبباً له دائمًا ما دامت ذاته موجودة، فإن كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود، فيكون مثل هذا من العلل أولى بالعللية؛ لأنَّه يُمنع مطلق العدم<sup>(٣)</sup> للشيء، فهو الذي يعطي الوجود التام للشيء.

(١) في (ش): «أن نسب»، والتصويب من مصدره.

(٢) يُنظر: «خصوص الحكم» للفارابي (ص: ٥١).

(٣) في (ش): «مطلقاً لعدم»، والتصويب من مصدره.

وهذا هو المعنى الذي يُسمى «ابداعاً» عند الحُكَماء، وهو تأييسُ الشيء بعد ليسِ مُطلقاً<sup>(١)</sup>؛ فإن المعلول له في نفسه أن يكون ليساً، وأن يكون له عن عِلْته أن يكون أَيْسَاً، والذي يكون للشيء في نفسه أقدمَ عند الذهن - بالذات لا بالزَّمان - من الذي يكون من غيره، فيكون كُلُّ معلول أَيْسَاً بعدَ ليسِ بعديَّة بالذات.

فإن أطلق اسم «المُحدَث» على كل ما له أَيْسٌ بعدَ ليسِ - وإن لم تكنْ بعديَّة بالزَّمان - كان كُلُّ معلول مُحدَثاً، وإن لم يطلق بل كان شرطُ المُحدَث أن يُوجَد زمانٌ ووقتٌ كان قبلَه فبَطَل لِمجيئه بعده؛ فتكون<sup>(٢)</sup> بعديَّته بعديَّة لا تكون مع القَبْلية موجودة، بل تكون ممَايِّزة [لها] في الْوُجُود؛ لأنها زمانية، فلا يكون كُلُّ معلول مُحدَثاً، بل «المعلول»: الذي سبقُ وُجُودَه زمانٌ سبقَ<sup>(٣)</sup> وُجُودَه - لا مَحَالَة - حرَكةٌ وتغييرٌ، ونحن لا نُنَاقِش في الأَسْمَاء. انتهى<sup>(٤)</sup>.

واعتَرَضَ عليه الأستاذ جلال الدين محمد الدَّوَانِي في «حاشيته» على «الشرح الجديد للتجريد» بقوله: ويتوَجَّه عليه: أن المعلول ليسَ في نفسه أن يكون معدوماً كما ليس له من نفسه أن يكون موجوداً؛ ضرورة احتياجه في كل طرفِ الْوُجُود والعدم إلى العِلَّة. انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) «الأَيْس» و «اللَّيْس»: مصطلحان فلسفيان بمعنى الوجود والعدم، مأخوذان من قول العرب: «أَئْتَ به من حِيثُ أَيْسَ وَلَيْسَ»، أي: من حيثُ يكون ولا يكون.

(٢) في (ش): «إذ يكون»، والتوصيب من مصدره.

(٣) في (ش): «ويسبق»، وما في مصدره أمن.

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (٢٦٦ - ٢٦٧ / ١٠).

(٥) «حاشية الدواني» على «الشرح الجديد» للقوشجي لكتاب «تجريد الكلام» لنصر الدين الطوسي غير مطبوعة فيما أعلم، والله أعلم.

واعتَرَضَ عليه غَيْرُه أَيْضًا بِمَا لفْظُهُ: إِنَّ الْمُمْكِنَ مَتَسَاوِيَ النَّسْبَةِ إِلَى الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَكَمَا أَنْ وُجُودَهُ يَكُونُ مِنَ الْغَيْرِ كَذَلِكَ عَدَمُهُ أَيْضًا مِنَ الْغَيْرِ، فَلَا يَكُونُ مِنَ ذَاتِهِ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ عَدَمُهُ مَقْتَضِيًّا ذَاتَهُ لَكَانَ مَمْتَنَعًا بِالذَّاتِ، وَقَدْ فَرَضْنَا<sup>(١)</sup> مُمْكِنًا بِالذَّاتِ، هَذَا خُلْفٌ! انتهى.

والجواب: أَنْ قَوْلَهُ: «فِي نَفْسِهِ» مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: «عَنِ عِلْتِهِ»<sup>(٢)</sup>، فَلَيْسَ الْمَرَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْلُولَ - مِنْ حِيثُ - هُوَ قَابِلٌ لِلطَّرْفَيْنِ - لَهُ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا حَتَّى يَرِدَ مَا أُورَدَاهُ<sup>(٣)</sup>! بَلِ الْمَرَادُ: أَنَّهُ - بِاعتِبَارِ ذَاتِهِ وَحْدَهَا بِلَا عِلْتِهِ - لَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لَأَنَّ الْوُجُودَ لِلْمُمْكِنِ لَيْسَ ذَاتِيًّا بِالْحَسْرَةِ، بَلْ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَاجِبِ<sup>(٤)</sup>، فَإِذَا نُظِرَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ - أَيِّ: مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى الْوَاجِبِ الْمُفِيدِ لِهِ الْوُجُودَ - لَمْ يَكُنْ لَهُ<sup>(٥)</sup> وُجُودٌ، وَمُسْتَفَادٌ أَيْضًا، فَكَانَ مَعْدُومًا فِي نَفْسِهِ، أَيِّ: مُجَرَّدًا عَنِ عِلْلَةِ وُجُودِهِ.

يُوضَّحُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَقَالَةِ الثَّامِنَةِ مِنِ الْهَيَّاتِ<sup>(٦)</sup> («الشَّفَاءُ»): سَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ وَاجِبِ الْوُجُودِ لَا تَسْتَحِقُ الْوُجُودَ، بَلْ هِيَ فِي أَنْفُسِهَا وَمَعَ قَطْعِ إِضَافَتِهِ إِلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ تَسْتَحِقُ الْعَدَمَ، فَلَذِلِكَ كُلُّهَا فِي أَنْفُسِهَا بَاطِلَةٌ، وَبِهِ تَعَالَى حَقَّهُ، وَبِالْقِيَاسِ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيهِ حَاصِلَةٌ، فَلَذِلِكَ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي (ش) وَأَخْوَاتِهَا: «فَرَضْنَا»، وَوَافَقْتُ نَقْلَ الْعَلَامَةِ الْعَطَّارِ هَذَا الْقَوْلَ دُونَ نَسْبَةٍ أَيْضًا فِي «حَاشِيَتِهِ» عَلَى «شَرْحِ الْجَلَلِ الْمَحْلَلِ» عَلَى جَمِيعِ الْجَوَامِعِ (٢/٥٠١).

(٢) الْقَائلُ هُوَ ابْنُ سَيِّنَا فِي قَوْلِهِ الْمُنْقُولِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٣) يَعْنِي: مِنْ اعْتِرَاضِي الدَّوَانِيِّ وَغَيْرِهِ.

(٤) أَيِّ: مِنْ وَاجِبِ الْوُجُودِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٥) أَيِّ: لِلْمُمْكِنِ.

(٦) فِي (ش): «الْمَهَمَّاتُ»، وَصَوْبَتُ.

(٧) يُنْظَرُ: «الشَّفَاءُ» لِابْنِ سَيِّنَا (١٠/٣٥٦).

ويزيدُه وضوحاً أنه قال في أواخر المقالة الأولى من إلهيات «النجاة»: واعلم أنه كما أن الشيء قد يكون محدثاً بحسب الذات فإن المحدث هو الكائن بعد ما لم يكن، والبعديةُ كالقبلية: قد تكون بالزمان، وقد تكون بالذات، فإذا كان الشيء له في ذاته أن لا يجب له وجود، فهو باعتبار ذاته وحدها بلا علة لا يوجد، وإنما يوجد بالعلة، والذي بالذات قبل الذي من غير الذات، فيكون كل<sup>(١)</sup> معلوم في ذاته أولاً أنه ليس، وعن العلة ثانياً أنه ليس، فيكون كل معلوم محدثاً في ذاته، وإن كان مثلاً في جميع الزمان موجوداً مستفيداً لذلك الوجود عن موحد فهو محدث؛ لأن وجوده من بعد لا وجود بعديّة بالذات. انتهى<sup>(٢)</sup>.

والحاصل: أن الممكِن لـما كان وجوده من غيره، فلا شك أنه إذا قطع النظر عن الغير واعتبر ذاته من حيث هو مجرد عن العلة لم يكن له وجود قطعاً؛ فإن صريح العقل حاكم بأن وجوده إنما كان مستفاداً من الغير؛ لأجل أنه ليس بموجود في حد ذاته؛ إذ لو كان له وجود في حد ذاته لم يمكن للغير أن يوجد؛ لأن إيجاده حينئذ يكون تحصيلاً للحاصل قبل، وهو محال.

فكلامه إلى هنا لا خلل فيه، وإنما الخلل في قوله: «إن المحدث بالذات موجود في جميع الزمان، مستفيداً لذلك الوجود عن موحد»؛ فإن القول بأن المعلوم موجود بعد وجود العلة بعديّة بالذات وتقارن له بالزمان؛ لا يتم<sup>(٣)</sup> إلا إن صح استفادته<sup>(٤)</sup>

(١) في (ش): «الكل» وصوبت.

(٢) ينظر: «النجاة في المنطق والإلهيات» لابن سينا (٢/٧٥).

(٣) أي: لا يتم القول المذكور.

(٤) أي: المعلوم.

للوجود عن مُوجده أَزَلًا، وهو<sup>(١)</sup> غير صحيح؛ لأن كون المعلول مسبوقاً بوجود الفاعل سبقاً ذاتياً يستلزم سبق عدمه على وجوده سبقاً ذاتياً، والتقدُّم بالذات هو تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج، وهو منحصر في التقدُّم بالعلَّة، والتقدُّم بالطبع، وحيث لا مجال للعلَّة فهو تقدُّم بالطبع، والمتقدُّم بالطبع هو ما لا يُمكن أن يوجد المتأخر إلا وهو موجود، ويُوجد هو - وليس المتأخر - موجوداً كالواحد والاثنين، وكلما كان عدمه متقدماً على وجوده بالطبع كان جزءاً عِلْتِه التامة قطعاً، فلا يكون الواجب عِلْةً تامةً بسيطةً ومؤثراً في المعلول الأول بلا اشتراطٍ في تأثير، وهو خلاف مذهبِهم وصراحتِهم.

وما يقال من أن العِلْلة التامة: هو ما يحتاج إليه المُمكِن في وجوده، فيكون الإمكان - لكونه سبباً للاحتياج - خارجاً عن تعريف العِلْلة، وكذا الاحتياجُ والتأثيرُ والوجوب السابق؛ على ما تقرَّر عندهم من أن «المعلول»: ما أمكن فاحتاج إلى العِلْلة، فأوجَدَه العِلْلة، فوجب، [فُوجِدَ]<sup>(٢)</sup> = فمما لا يُجدي نفعاً هنا! لأن خروجها من تعريف العِلْلة لا يستلزم انتفاء اشتراطها في التأثير في نفس الأمر؛ فإن العِلْلة - وإن سُمِّيت بسيطةً بهذا الاعتبار - لا تكون مؤثرة إلا بعد ثبوت تلك الأمور.

وكلما كان كذلك؛ كان الاحتياج المعلول المقارن لعدمه سابقاً على التأثير، فكان المقارنُ لوجود العِلْلة عدم المعلول لا وجوده؛ إذ لا شكَّ أن الإيجاد مسبوق بوجود العِلْلة؛ إذ لا إيجاد إلا بعد الوجود<sup>(٣)</sup>، وجود المعلول متأخر عن الإيجاد

(١) أي: استفادة المعلول للوجود عن مُوجده أَزَلًا.

(٢) يُنظر: «حاشية الكلنبوبي على شرح الدواني للعقائد العضدية» (٦٩ / ١)، «كشاف صطلحات الفنون» للتهانوي (٢ / ١٢١٠)، والاستدراك منهما.

(٣) أي: لا يكون إيجاد العلة للمعلول إلا بعد وجود العلة نفسها.

أو مقارن له، والمتأخّر أو المقارن للإيجاد المتأخّر عن الاحتياج المقارن للعدم متأخّر عن العدم الأزلي تأخّراً حقيقة لا يُجتمعُه في الأزل، لا تأخّراً بالذات مُجتمعًا في الأزل، وإلا لكان المعلول مستفيداً للوجود في مُوجده بالفعل حالة كونه غير مستفيد منه بالفعل، وهو تناقض.

ومسار الغلط: أن المعلول - بعد استفادته الوجود من العلة - إذا قطع النظر عن عِلْته كان معدوماً في نفسه في عين زمان وُجوده من عِلْته، فيصبح أن يُقال حينئذ: إن عدمه في نفسه متقدّم على وُجوده من عِلْته بالذات، مع مقارنته له بالزمان، وأما قبل استفادته الوجود فلا مقارنة؛ إذ لا تصح الإفادة إلا حال كون المعلول معدوماً بالفعل؛ لأن تقدّم عدمه بالفعل على وُجوده من شرائط التأثير؛ إذ لو كان موجوداً بالفعل قبل الإفادة لَمْ أمكن للعِلْة إيجاده؛ لأن إيجاده حينئذ يكون تحصيلاً للحاصل، وإذا لم يصح أن يكون موجوداً بالعقل إلا حين الإفادة، والتأثير المتأخّر عن العدم بالفعل المقارن لوجود العلة لم يكن وُجوده مقارناً لوجود العلة، بل متأخّراً عنه تأخّراً حقيقة لا يُجتمعُه في الأزل، كما لا يُجتمع عدمه في الأزل، وإن كان وُجوده المستفاد من العلة مقارناً لعدمه من نفسه بعد الاستفادة بالزمان، مع تأخّره عنه بالذات، فانكشف الغطاء! وبالله التوفيق نور الأرض والسموات، والحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

## تكاملة

[في الاحتجاج لتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأحراً ذاتياً  
بالمعنى المراد عند المتكلمين]

القول بأنَّ المعلول الأول وما يقتضي بالذات - أو بالوسائل القديمة - قد يُستفيدُ الوجود من الواجب أَرَلًا مبنيٌ<sup>(١)</sup> على أنَّ جميعَ ما لا بدَّ منه في وجودِ ممكِنٍ مَا حاصلُ في الأَرْل، ولهذا جعلوا التأخيرَ عن الأَرْل مستلزمًا للحالات، وهو ممنوع.

ثم لا يجوزُ أن يكون المعلول الأول متَّخراً عن الأَرْل كائناً بعدَ أن لم يكنْ  
بعدَ ذاتيةً بالمعنى المراد عند المتكلمين.

قولكم<sup>(٢)</sup>: إن قدرة الباري تعالى أَرَليةً بالاتفاق، والعالم ممكِن الوجود في الأَرْل، وإلا لزم الانقلاب من الانتفاع الذاتي إلى الإمكان، وهو مُحالٌ بالضرورة! فيجبُ أن يكون العالم أَرَليةً؛ إذ لو تأخرَ عن الأَرْل ثم حدثَ لزماً تركُ الجود، وهو إضافةُ الوجود وما يتبعُه من الكمالات على الممكِنات مدةً غير متناهية، وهو مُحالٌ على الجواب الحقُّ الكريم مع المطلَق، ومع ذلك؛ فإما أن يحدث من غير حدوث أمرٍ آخر، فتنقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل.

قلنا: لا تعطيل للجود<sup>(٣)</sup> زماناً فرداً فضلاً عن مدة غير متناهية؛ لأنَّا لا نقولُ

(١) قوله: «مبني» خبر المبتدأ في صدر الفقرة «القول»، وقوله: «قد يُستفيدُ الوجود» خبران لقوله: «أنَّ المعلول الأول».

(٢) أيها الفلاسفة.

(٣) في (ش): «للوجود»، وصوبت من النسخ الأخرى.

بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى مدةً، لا مديدةً ولا قصيرة! وإنما نقول بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد للمتكلمين، وهذا يتحقق بأن يكون وجوده<sup>(١)</sup> تابعاً لوجود الواجب تعالى بلا بونٍ وامتداد زمانياً بينهما، ولا يتوقف على أن يكون بين الواجب تعالى وبين المعلول مدةً، لا طويلةً ولا قصيرةً، فضلاً عن مدة غير متناهية! ولا تعطيل للجود في ذلك؛ إذ التعطيل إنما يتحقق إذا استعد الممكِن للوجود الأزلي، ولا يقطع الإيجاد، وحيث لا استعداد للممكِن في الأزل -لما مر من لزوم التناقض- فلا تعطيل للوجود في ترك الإيجاد أبداً؛ كما لا تعطيل في ترك إيجاد المحال مطلقاً، وكما لا تعطيل في ترك خلق الطوفان قبل العقل الأول.

ومنه يظهر أنه لا انقلاب، ولو سُرّح أن الحادث بعد خمسين ألف سنة مثلاً ممكِنُ الوجود في الأزل؛ بمعنى أنه ممكِن في الأزل أن يوجد في وقته، لا في الأزل، ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق، فكذلك نقول في المعلول الأول: إنه ممكِن في الأزل أن يوجد في الوقت الوهمي التابع للأزل من تمام علته.

ولا يلزم<sup>(٢)</sup> التسلسل؛ لعدم احتياج الموهوم إلى مؤثر، ولا الترجُح بلا مرجح<sup>(٣)</sup>؛ لكون استعداد الممكِن مرجحاً لتعلق الإرادة بإيجاده في ذلك الوقت الموهوم التابع للأزل، ولا كون الزَّمان موجوداً حال عدمه؛ لأن الموهوم لا وجود له في الخارج، ومع ذلك يصح للعقل أن يحكم بتقدُّم بعض أجزائه على بعض؛

(١) أي: المعلول.

(٢) أي: مما نقول.

(٣) أي: ولا يلزم الترجح بلا مرجح.

على تقدير وجوده، ولا يتوقف على أن يكون له راسم موجود في الخارج؛ كما لا يتوقف الامتداد المكاني الموهوم على ذلك مع صحة حكم العقل بتقدم بعض أجزائه على بعض؛ على تقدير وجوده.

وإذا جاز تأثير المعلول الأول عن الواجب تعالى تأثيراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين من غير استلزم شيء من المحالات؛ تبيّن<sup>(١)</sup> أن المقارنة الأزلية غير واجبة عقلاً، فالجزم بوجوب المعيبة - لا بمعنى التبعية - دعوى بغير دليل تامٌ عقليٌ، وأما الشرعي فهو شاهد لنا بنص «كان الله قبل كل شيء»، والقبلية فيه هي التقدّم الذاتي بالمعنى المراد عند المتكلمين؛ بدليل رواية البخاري: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ورواية غيره: «كان الله ولم يكن شيء معه»، والشرع معصوم من الخطأ، والعقل يخطئ ويصيب!

فتبيّن أن ما ذهبنا إليه من تأثير المعلول الأول عن الواجب تعالى تأثيراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين هو الواقع في نفس الأمر، لا ما ذهبتم إليه من مقارنته للواجب تعالى في الأزل، وبالله التوفيق القائل: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلَهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، والحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

(١) قوله: «تبين» جواب الشرط «إذا جاز». لا لزوم له

## تذكرة وتأييد

[العقل لا يدرك الغيبات عند ابن سينا بل يقبلها بنور الإيمان]

قال ابنُ سينا في إلهيات «الشفاء»: يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو مقبولٌ من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشرع وتصديق خبر النبوة، وهو الذي للبدن عند البعث، وقد بسطَ الشريعة الحقة التي أتنا بها نبينا محمدً<sup>عليه السلام</sup> حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن، ومنه ما هو مُدرَك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدَّقَته النبوة، وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس اللسان للأنفس. انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا اعترافٌ منه بالحق من أن النبي <sup>صلوات الله عليه</sup> يأتي بما لا يُدرِك بالعقل من طريق الفكر والقياس، بل يقبلُ العقل ويُصدق به بنور الإيمان الكاشف له عن صدقه من غير أن يكون له عليه دليلٌ بالفكرة، وليس ذلك إلا لأنَّ الله تعالى قد آيدَ أنبياءه ورُسله بنورٍ يكشفون به ما هو فوق طور العقول من حيثُ أفكارها، ولا يُدرِكُه غيرُهم إلا من اتبعُهم اتِّباعاً كاملاً، فورَّثُهم ما شاء الله أن يُورَثُهم<sup>(٢)</sup>.

وإذا ثبت أن ثمة ما لا يُدرِك إلا بنور النبوة اختصاصاً إلهياً - أو بنور الولاية إرثًا نبوياً - فنقول: قد قال الصادق الأمين محمدٌ خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين: «إن الله كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»، رواه مسلمٌ في «صحيحة المجمع على صحَّته»<sup>(٣)</sup>، وهو نصٌ

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (٤٢٣ / ١٠).

(٢) في (ش) وأخواتها: «فورَّثُهم فيما شاء الله أن يرَّثُهم»، وما أثبتُ الصواب إن شاء الله.

(٣) «صحيحة مسلم» (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

على تأخير خلق السموات والأرض عن كتابة المقادير هذه المدة المديدة، وهذا مما لا سيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة!

فإنكم ذهبتُم<sup>(١)</sup> على أن المعلول الأول وما يصدر عنه بالذات أو بالوسائل القديمة قديم، فلهذا ذهبتُم على قدم العقول العشرة والأفلاك التسعة<sup>(٢)</sup>، ولو كان كما زعمتم لَمَا تأخرت السماوات عن العقل الأول بقليل فضلاً عن هذه المدة! لكنها متأخرة بنصٍ صحيحٍ صريحٍ لا يقبل التأويل، فيبطل قدمها.

ويزيدُه وضوحاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَتَةِ

(١) الخطابُ للفلاسفة.

(٢) في (ش): «على قدم المعقول» إلخ، وصوبت.

أما نظرية «العقول العشرة والأفلاك التسعة» فهي نظرية الفلسفة اليونانية في كيفية حصول الكثرة في العالم من الله تعالى، الذي أثبتت البراهين الفلسفية أنه واحدٌ بسيطٌ من جميع الجهات، لا كثرة فيه، لا خارجاً، ولا عقلاً، ولا وهماً، حيث ذهب أرسطو وتلاميذه - ومن تبعهم من المسلمين كالفارابي وأبي سينا - إلى أنَّ الصادر منه سبحانه واحد، وهو «العقل الأول»، وهو مشتملٌ على جهتين: جهة لعقله لمبدئه، وجهة إضافته إلى ماهيته.

بالنظر إلى الجهة الأولى صدر العقل الثاني، وبالنظر إلى الجهة الثانية صدر الفلك الأول ونفسه الذي هو «الفلك الأقصى»، وصدر من العقل الثاني لهاتين الجهتين العقلُ الثالث، والفلكُ الثاني مع نفسه، الذي هو «فلك الثوابت»، ثم صدر من العقل الثالث لهاتين الجهتين العقلُ الرابع والفلكُ الثالث مع نفسه، الذي هو «فلك زحل»، وبهذا الترتيب، صدر العقلُ الخامس والفلكُ الرابع الذي هو «فلك المشتري»، إلى أن وصل عددُ العقول إلى عشرة، وعدُ الأفلاك مع نفوسها تسعةً. وتبني المذهب الإسماعيليُّ - الذي هو مذهبُ ذو صبغةٍ فلسفيةٍ يونانيةٍ - هذه النظرية مع اختلاف يسير في التعبير لا غير، وال فكرةُ الرئيسية عندَهم واحدة. يُنظر: «بحوث في الملل والنحل» للشيخ جعفر

﴿أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفصّلها في قوله تعالى: «قُلْ أَيُّنِّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى أن قال: «وَقَدَرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ» ثم قال: «ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ» إلى أن قال: «فَقَضَسْتُهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ» [فصلت: ١١ - ١٢]، وعن مجاهد: إن يوماً من السنة أيام كألف سنة مما تعدون<sup>(١)</sup>.

وكلما كانت السماوات كذلك بطل قدمها، وإذا بطل قدمها بطل قدم الوسائل المتقدمة عليها، وإلا لاستلزم قدم بقية العقول والسموات، وقد تبيّن بطلان اللازم فكذا الملزوم، ولا قائل منكم بالفرق! فظهر أن ما ذهبتُم إليه من قدم العقول والأفلاك بالقياس الفكري ليس مما صدّقته النبوة أو سكتت عنه، بل مما كذّبت به النبوة بالنّص والالتزام، وما كذّبه الشرع المقدّس عن الخطأ باطل؛ فإن العقل يخطئ ويُصيب، والوحى مُحال عليه الخطأ، وإذا بطل قدم العقل الأول وما بعده كالسموات بطل القول بكون الحقّ تعالى موجباً بالذات، فالعالَم كله حادثٌ متأخرٌ الوجود عن وجود الحقّ تعالى تأثراً حقيقةً، والله فاعلّ بالاختيار، وبالله التوفيق في الإعلان والأسرار.

\* \* \*

(١) رواه الطبرى في «تفسيره» (١٠ / ٢٤٥).

## توجيهٌ

[المقبول من كلام الحكماء في معنى المعيّة]

إن أراد الحكماء بالمعيّة التي لا تنافي البعدية الذاتية عندَهم المعيّة بمعنى التبعيّة - أي: أن وجود المعلول الأول تابعٌ لوجود العلة حاصل بعده<sup>(١)</sup> بلا بونٍ وامتدادٍ زمانٍ بينهما؛ كما قال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَاَعَذَّبَ الْعَسْرِيِّ﴾ [الشرح: ٦]: إن معنى اصطحاب العسر واليُسر: أن العسر مردوفٌ باليُسر لا محالة، متبعٌ له. انتهى<sup>(٢)</sup> - بقرينة أن<sup>(٣)</sup> ابن سينا قال في الفصل الرابع من المقالة التاسعة من إلهيات «الشفاء» ما نصه: وجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده. انتهى<sup>(٤)</sup>؛ كانت البعدية الذاتية<sup>(٥)</sup> عندَهم كالبعدية الذاتية عند المتكلمين؛ لأن المعلول الأول إذا كانت معيته للأول تعالى بمعنى التبعيّة كان وجوده بعد وجود الواجب بعديّة لا يُجامع فيها القبيلُ الْبَعْدُ، والبعدية بهذا المعنى بعديّة زمانية في الحقيقة عند الحكماء، لكن الزَّمان هنا وهميٌّ محضٌ، وليس بالزَّمان الذي هو مقدار حركة الفلك؛ فإن الزَّمان الذي هو مقدار الحركة له راسمٌ موجود في الخارج عندَهم، وهو أن السَّيَّال<sup>(٦)</sup> المنطبق على الحركة التوسيطية راسمٌ في الخيال امتداداً باستقراره وعدم استمراره، وابن سينا لم يذكر في مقابل البعدية الذاتية إلا البعدية.

(١) أي: بعد وجود العلة.

(٢) يُنظر: «الكتشاف» للزمخشي مع «حاشية الطبي» (٤٩٩ / ١٦).

(٣) قوله: «بقرينة أن...» إلخ قيد للشرط «إن أراد الحكماء».

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٤٠٣).

(٥) قوله: «كانت البعدية الذاتية...» إلخ جوابٌ للشرط «إن أراد الحكماء».

(٦) في (ش): «السيار» وصوبت من النسخ الأخرى.

الزَّمانيَّة التي يكون فيها وُجود المعلول مسبوقاً بِوْجود زمانٍ هو مقدار حركة الفلك لا مُطلق الزَّمان الشامل لـمقدار الحركة والوهميّ المحسن، ومعلوم أنه لا يلزم من كون المعلول الأول فوق الزَّمان بمعنى مقدار الحركة أن لا يكونَ بعد الواجب بعديَّة زمانية بالزَّمان الوهميّ.

يُوضّحه<sup>(١)</sup>: أن العقل الثاني والفلك الأول معلولان للعقل الأول، فهما موجودان بإيجاده، ولا إيجاد إلا بعد الوجود، فليسَا مع العقل الأول ومقارِّنه له في الوجود، وإنما صادَرَتْ معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو موجودَين بإيجادِه قبل وُجودِه<sup>(٢)</sup>، وكلُّ منها مُحال.

فهمَا<sup>(٣)</sup> معه بمعنى التَّبعيَّة؛ لِمَا مَرَّ أنهما معلولان، فلا بد أن يكونا متَّأخرَين عنه بالبَعْدِيَّة الذَّاتيَّة بالمعنى المراد للمُتكلِّمين - أعني: التي لا يُجتمع فيها القَبْلُ الْبَعْدُ، وهي بهذا المعنى هي البَعْدِيَّة الزَّمانية عند الحُكَماء - وليس لا زمانَ حقيقياً قبل الفلك الأول والعقول، فهو زمانٌ وهميٌّ محسن، وهو الذي يقول به المُتكلِّمون، فيصير النزاع لفظياً!

فالمعلول الأول حادث، أي: كائنٌ بعد أن لم يكنْ بعديَّة حقيقة لا يُجتمع فيها القَبْلُ الْبَعْدُ، سواءً سَمَّيْناها «بَعْدِيَّة<sup>(٤)</sup> ذاتيَّة» أو «زمانية» مُراداً بالزَّمان فيها<sup>(٥)</sup> الزَّمان المohoم، وإن كانَ قبل الزَّمان بمعنى مقدار حركة الفلك وبِاللهِ التوفيقُ الحيّ القويُّ.

(١) في زعم الفلاسفة.

(٢) أي: صادرَتْ معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو لكانا - أي: العقل الثاني والفلك الأول - موجودَين بإيجاد الواجب تعالى قبل وُجود العقل الأول.

(٣) أي: العقل الثاني والفلك الأول.

(٤) في (ش): «البعدية» وصوَّرتْ من النسخ الأخرى.

(٥) أي: في البعدية الزمانية.

## تبنيهان

الأول:

قال الأستاذ جلال الدين محمد الدواني في «شرح العقائد العضدية»: استدلَّ الفلاسفة على مذهبهم بأنه لا يخلو من أن يكون جميع ما لا بدَّ منه في وجود ممكِّنٍ مَا حاصلاً في الأزل، أو لا، فإن كان الأول لزم وجود ذلك الممكِّن في الأزل؛ لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة، وإن كان الثاني فإذا حدث ممكِّنٌ [ما] فإما أن يكون حدوثه من غير حدوث أمر آخر، فيلزم وجود الممكِّن بدون تمام علته، وإما أن يكون بسبب حدوث أمر آخر، فينقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل<sup>(١)</sup>.

والجواب: أنا اختار الشق الثاني، وهو أن جميع ما لا بدَّ منه في وجود ممكِّنٍ مَا غير حاصلٍ في الأزل؛ لأن إمكان وجود الأزل - أي: استعداده لأن يكون وجوده أزلياً كإمكانية - من جملة ما لا بدَّ منه حينئذ، وهو غير متحقق؛ لـما تبيَّن أن احتياجاته المقارنة لعدمه المتقدِّم بالطبع على وجوده سابقٌ على التأثير المتأخر عن وجود المؤثر، فلو كان وجوده أزلياً لكان مقارناً لعدمه المقارن لوجود المؤثر، فإذا أثرَ فيه الفاعلُ والحالةُ هذه: إما أن يؤثر في وجود الحاصل قبل المقارن لعدمه، أو في بقائه<sup>(٢)</sup>:

فإن كان الأول<sup>(٣)</sup> لزم تحصيل الحاصل قبل<sup>(٤)</sup>، لا بهذا التحصيل.

(١) يُنظر: «شرح العقائد العضدية» للجلال الدواني (١ / ٦١ - ٦٣).

(٢) قوله: «في بقائه» معطوفٌ بالحرف «أو» على قوله: «يؤثر في وجود الحاصل».

(٣) وهو التأثير في وجود الحاصل أولاً.

(٤) وهو التأثير في بقاء الحاصل أولاً.

وإن كان الثاني<sup>(١)</sup> لزم اجتماع النقيضين، وهو استغناوه في أصل وجوده عن الفاعل مع احتياجه إليه بالضرورة.

قولكم: «إِذَا حَدَثَ مُمْكِنٌ مَا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حُدُوثُه مِنْ غَيْرِ حُدُوثِ أَمْرٍ آخَر». قلنا: بل لأمر آخر، وهو مجيء الوقت الموهوم المعين في علم الله لإيجاده فيه

بمقتضى استعداده.

قولكم: «فَيُنْقَلُ<sup>(٢)</sup> الْكَلَامُ إِلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَ التَّسْلِسِلَ».

قلنا: غير لازم؛ لأن ذلك الوقت - لكونه موهوماً محسباً - لا وجود له في الخارج، فلا يحتاج إلى مؤثر! ومع ذلك يصح للعقل الحكم بتقدُّم بعض أجزائه على بعض على تقدير وجوده، ولا يتوقف ذلك الحكم على أن يكون لامتداد الموهوم راسم موجود في الخارج، وهو الآن السائل المنطبق على الحركة التوسيعية الراسم في الخيال امتداداً، بدليل أن العقل يصح حكمه بأن الامتداد المكاني الموهوم من وراء العالم غير<sup>(٣)</sup> المُتَنَاهِي ببعض أجزائه متقدِّم على بعض؛ على تقدير وجوده، مع أنه لا راسم له ولا منشأ له خارجياً بالاتفاق.

ولما كان المُحال اللازم من التأثير الأزلي -أعني: اجتماع النقيضين أو تحصيل الحاصل - من مانعاً من التأثير الأزلي<sup>(٤)</sup>، ومعلوم أن من جملة ما لا بد منه ارتفاع

(١) في النسخ: «قيل»، ولعله تصحيف.

(٢) في (ش): «فَنَقلَ» وصوبت وفافاً لما تقدُّم، وفي مطبوع مصدره: «فَنَقلَ».

(٣) في (ش): «الغير» وصوبت. وهل ذلك خطأ حتى يصوب؟ استعملتها صاحب القاموس وغيره وأقره في التاج (غمض).

(٤) من قوله: «أعني اجتماع النقيضين» إلى هنا ساقط في (ش) واستدركته من أخواتها.

الموانع، وكان مجيء الوقت الموهوم المعين الذي يقتضيه استعداد الممكِّن رافعاً للمانع لتحقُّق التأثير الْزَّمانيِّ المصحح للتأثير؛ كان لذلك الوقت المعين الموهوم مدخلٌ في وجود الممكِّن وإن كان من الأمور المعدومة؛ إذ الأمور العدَمِية قد يكون لها مدخلٌ في وجود الأشياء كارتفاع المانع، وبالله التوفيق الأول الآخر المحيط الجامع، والحمدُ لله رب العالمين.

### الثاني :

قال شارح «التجريد» عند قول الماتن: «الفاعل مبدأ التأثير<sup>(١)</sup>، وعند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود المعلول» ما نصُّه: وإلا فلتصرُّض وجوده معه في زمان وعدمه معه في زمان آخر! فوجوده في ذلك الزَّمان إن كان لأمِّر لم يوجد في الزَّمان الآخر لم يكن مستجوماً ما فرضناه مستجوماً، وإن لم يكن لأمِّر لزم ترجح أحد المتساوين على الآخر بلا مُرجح؛ لأن الترجيح الحاصل من الفاعل مشتركٌ بين الزَّمانين، فبهذا يندفع ما يُقال من إنه لم لا يكون هذا ترجيحاً بلا مُرجح من المختار؟ وإنه جائز عند بعضهم، إنما المستحيل اتفاقاً هو الترجيح بلا مُرجح؛ لأنَّا نفترض أن إرادته أو تعلُّقها - لكونه من شرائط التأثير - موجود في الزَّمانين معاً، فلا يتصوَّر منه ترجيح مخصوص بأحد الزَّمانين، فيكون وقوع الوجود في أحدهما دون الآخر ترجيحاً بلا مُرجح، وإن باطل بديهةً واتفاقاً. انتهى.

(١) تصحّف السياق في (ش) إلى: «عند قول الحاني: الفاعل بعد التأثير» وصوّبت من النسخ الأخرى. وينظر قول نصير الدين الطوسي في متن «تجريد الاعتقاد» في «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (ص: ٤٧٦)، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للحلبي (ص: ٩٧).

ولم أدرِ من الشارح الذي ينقل عنه، وثمة على «تجريد الطوسي» شروحٌ كثيرة، والله تعالى أعلم.

والجواب: إنَّا قد بيَّنا استحالة مُقارنة وُجود المعلول لِوُجود الفاعل في الأَزَل؛  
لاستلزمِه تحصيل الحاصل أو اجتماع النقيضين.

وكلما كان كذلك؛ لم يكُن الفاعل مستجِمِعاً لشروط التأثير في الأَزَل؛ إذ  
من شرائطه إمكانُ الْوُجُودُ الْأَزْلِيُّ للْمُمْكِن، ولا إمكانَ له ثَمَة؛ لِمَا تبيَّنَ، فظهر  
أنَّ وُجودَه في الزَّمانِ الموهومِ المتأخِّر عن الأَزَل لِأَمْرٍ لم يُوجَدْ وهو استعدادُه  
المقتضي لِلْوُجُودِ في ذلكِ الوقتِ، لا قَبْلَه ولا بَعْدَه، ولا يلَزمُ ترجُّح أحدِ المُسْتَوَيَّين  
على الآخر بلا مُرجِحَة؛ لأنَّ الترجيحَ الحاصلَ من الفاعل بِتَعْلُقٍ إرادته بالتأثير فيه في  
ذلكِ الوقتِ المتأخِّر عن الأَزَل تابِعٌ للعلمِ التابِعِ لاستعدادِه غيرِ<sup>(١)</sup> المجعلُ وهو  
المُرجِحُ الْأَزْلِيُّ بِتَعْلُقِ الإِرَادَةِ بِأَحَدِ الزَّمَانَيْنِ علىِ الْخُصُوصِ.

والحاصل: أنَّ فَرَضَ العِلْمَةِ مُسْتَجِمِعَةً في الأَزَل لِلتَّأْثِيرِ الْأَزْلِيِّ فَرْضٌ مُحالٌ؛  
لتوقُّفِ التأثيرِ الْأَزْلِيِّ علىِ إمكانِ الْوُجُودِ الْأَزْلِيِّ للْمُمْكِن، وقد تبيَّنَ أنه لا إمكانَ له،  
فلا تأثيرُ أَزْلِيًّا، فلا مُقارنة لِوُجودِ المعلول معِ الفاعل.

ومنه يظهرُ الخللُ في قول «التجريد»: «ولا يجب مُقارنة العَدَم». انتهى؛  
لأنَّه يُشعرُ بِجوازِ مُقارنة وُجودِ المعلول لِوُجودِ العِلْمَةِ في الأَزَل، وقد تبيَّنَ أنه  
لا جَوازٌ لذلك.

ثم قال الشارح: لا يُقال: وُجودُ المعلول عند وُجودِ العِلْمَةِ أعمُ من أن يكون  
وُجودُ العِلْمَةِ مقارِنًا لِوُجودِ المعلول أو يكونَ مُستعِبًا له! لأنَّا نقول: إذا وُجدَ الفاعلُ  
بِجَمِيعِ ما يتَوقَّفُ عليه تأثيرُه: فإِمَّا أنَّ يوجَدُ المعلول مقارِنًا لِوُجودِ فاعله، أو بَعْدَه  
بِزَمانٍ، فإنَّ كَانَ الْأَوَّلُ ثَبِيتَ ما أَدَعَّيْناه، وإنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا شَكَّ أَنَّ الزَّمانَ ينقسمُ،

(١) في (ش): «لاستعدادِ الخير» بالباء، وفي النسخ الأخرى: «الغير»، وصوَّبَتْ. هل «الغير» خطأ؟

ويُمْكِنُ وُجُودُ المَعْلُولِ فِي بَعْضِ أَجْزَائِهِ؛ إِذَا لَا سَبِيلٌ إِلَى امْتِنَاعِهِ بَعْدِ تَمَامِ الْعِلَّةِ، وَوُجُودُهُ بَعْدَ هَذَا الرَّمَانِ مَعَ إِمْكَانِهِ قَبْلَهُ تَرْجُحٌ بِلَا مُرْجَحٍ، بَلْ نَقْوِلُ: وُجُودُهُ مَقَارِنًا لَوُجُودِ فَاعِلِهِ مُمْكِنٌ، فَوُجُودُهُ بَعْدِ وُجُودِ فَاعِلِهِ تَرْجُحٌ بِلَا مُرْجَحٍ.

وَالجَوابُ: إِنَّ عَدَمَ تَخْلُفِ المَعْلُولِ عَنِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَجِمِ لِجَمِيعِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَأْثِيرُهُ مُسْلِمٌ، لَكِنْ لَا اسْتِجْمَاعٌ لِإِيجَادِ فِي الْأَزْلِ؛ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ إِمْكَانَ أَزْلَيَّةِ وُجُودِ المَعْلُولِ مَقَارِنًا<sup>(١)</sup> لَوُجُودِ فَاعِلِهِ، بَلْ إِنَّمَا يُمْكِنُ بَعْدَ وُجُودِ فَاعِلِهِ بَعْدِيَّةً ذَاتِيَّةً بِالْمَعْنَى الْمَرَادُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِ بُونٍ وَامْتَدَادٍ بَيْنَهُمَا.

وَكَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ بَعْدِ وُجُودِ فَاعِلِهِ بَعْدِيَّةً ذَاتِيَّةً بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ تَرْجُحًا بِلَا مُرْجَحٍ، بَلْ تَرْجُحًا لِلْمُرْجَحِ هُوَ اقْتِضَاءُ اسْتِعْدَادِ الْأَزْلِيِّ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> الْمَجْعُولِ وُجُودَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمُتَأَخِّرِ عَنْ وُجُودِ فَاعِلِهِ تَأْخُرًا ذَاتِيًّا بِلَا امْتَدَادٍ بَيْنَهُمَا.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ وُجُودَ الْفَاعِلِ مُسْتَعْقِبٌ لَوُجُودِ المَعْلُولِ وَمُسْتَبِعٌ لَهِ بِالْأَخْتِيارِ التَّابِعِ لِلْعِلْمِ التَّابِعِ لِلْمَعْلُومِ، فَلَا يَكُونُ وُجُودُ المَعْلُولِ مَقَارِنًا لَوُجُودِ الْفَاعِلِ، بَلْ بَعْدَهُ بَعْدِيَّةً ذَاتِيَّةً بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَهُوَ الْغَفُورُ الشَّكُورُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّارِحُ<sup>(٣)</sup>: إِنْ قِيلَ: الْفَرْسُورَةُ قَاضِيَّةٌ بِأَنَّ إِيجَادَ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِهَا، وَوُجُودُ الْمَعْلُولِ إِمَامَارِنُ<sup>(٤)</sup> لِلْإِيجَادِ أَوْ مَتَأَخَّرُ عَنْهُ، فَيَكُونُ مَتَأَخَّرًا عَنْ وُجُودِ الْعِلَّةِ.

(١) كذا في النسخ، ولعلها: «مقارن» بالرفع.

(٢) في (ش): «الخير» بالباء، وصوابٌ.

(٣) لم أدرِ من الشارح الذي ينقل عنه، وثمة على «تجريد الطوسي» شروح كثيرة، والله تعالى أعلم.

(٤) في (ش): «مقارناً»، وصوابٌ.

قلنا: كون الإيجاد بعد وجود العلة المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه التأثير  
بعدية زمانية ممنوع. انتهى.

والجواب: أن فرض العلة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه التأثير<sup>(١)</sup> في الأزل  
يستلزم إمكان الوجود الأزلي للمعلول بالضرورة، وقد تبين أنه محال؛ لاستلزم  
اجتماع النقيضين أو تحصيل الحاصل.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن الفاعل مستجمعاً إلا عند استعداد المعلول  
للوجود، وذلك في الوقت الموهوم المعين المتأخر عن الأزل بلا بونٍ تأخراً  
 حقيقياً، لا في الأزل.

وكلما كان كذلك؛ كان الإيجاد بعد وجود العلة بعدية ذاتية بالمعنى المراد عند  
المتكلمين، وهو في معنى البعدية الزمانية، لا ما يريد الحكماء بالبعدية بالذات،  
وبالله التوفيق ذي العرش رفع الدرجات.

\* \* \*

(١) تكرر في (ش) دون أخواتها قوله قبل سطير: «بعدية زمانية ممنوع».

## انعطافٌ وَ<sup>(١)</sup> وصلٌ

[توجيهٌ كلامٌ آخرٌ للشيخ مُحيي الدين ابن عَرَبِي]

قد تضمنَ ما نقلناه من نصوص الشَّيخ - قُدْسَ سُرُّه - أنه قائلٌ بأنَّ الله تعالى فاعلٌ بالاختيار، لا عَلَّةً موجبةً بالذَّات لِلمعلول.

فإن قلتَ: فما وجهُ قوله في المقدمة:

مسألة: أقول بالحُكم الإرادِيِّ، لكنِّي<sup>(٢)</sup> لا أقول بالاختيار؛ فإن الخطاب بالاختيار الوارد إنما ورد من حيثُ النَّظر إلى المُمكِن مُعرَّى عن عِلْتَه وسبيه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: وجْهُهُ: أن «الاختيار» في اللغة: هو الانتقاء والاصطفاء للشيء على غيره<sup>(٤)</sup>، وبهذا المعنى أطلق في القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَنَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

ومقتضى الاختيار بهذا المعنى: ترجيح ذلك المختار وتقديمه على غيره، والترجح فرع الاحتمال، ولا شكَّ أن المُمكِن من حيث هو مُعرَّى عن عِلْتَه وسبيه - أي: بالنظر إلى إمكانه الذاتي مجرداً عن عِلْتَه وسبيه المرجح لوجوده على عدمه - قابلٌ للطريقين من الوجود والعدم.

وكلما كان كذلك؛ صَحَّ الترجح فصحَّ الاختيار بهذا المعنى.

(١) من قوله قبل صفحات: «تبصرة ذهب المليون إلى أن العالم» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) في (ش): «لكن».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤١).

(٤) يُنظر: «تاج العروس» للزبيدي (١١ / ٢٤١).

وأما بالنظر إليه غير مُعرَّى عن عِلْمِه وسببه، بل مأخوذًا معها - أي: بالنظر إليه من حيث سبق العلم بالوقوع أو اللايقونة - فهو إما واجب الوقوع، أو ممتنع الوقع، ولا احتمال بعد الوجوب أو الامتناع، فلا ترجيح للمحتمل، فلا اختيار بمعنى الترجيح لأحد المحتملين معبقاء الترجيح بالنظر الإرادي<sup>(١)</sup> إلى الإمكان الذاتي؛ فإنه لا يُفارِقُه.

قال الشَّيخ - قُدْسَ سُرُّه - في الباب (١٧٨): خلاف المعلوم وقوعه محال، والأمر وإن كان ممكناً بالنظر إليه فليس بممكِن بالنظر إلى علم الله فيه بوقوع<sup>(٢)</sup> أحد الإمكانيَّ وأحدية المشيئة [فيه، وما تعلَّقت المشيئة] الإلهية<sup>(٣)</sup> بكونه فلا بدَّ من كونه، وما لا بدَّ من وقوعه لا يتَّصف بالإمكان بالنظر إلى هذه الحقيقة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قال الشَّيخ - قُدْسَ سُرُّه -<sup>(٥)</sup> في الباب (٣٤٧): إن الأشياء لمَّا كان الإمكان لا يُفارِقُها طرفة عَيْنٍ ولا يصحُّ خروجها منه لم يَزَلِ المرجح معها؛ لأنَّه لا بدَّ أن تتَّصف بأحد الممكِّين من وجود وعدم. انتهى<sup>(٦)</sup>.

يُوضحه قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَسَايِدِهِ بَكُومَ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾١١﴿ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ١٩ - ٢٠]؛ أي: بممتنع<sup>(٧)</sup>.

ولا ينتفي الامتناع إلا عند إمكان الإذهاب والإitan بخلقٍ جديدٍ، لكنهما لم

(١) قوله: «الإرادي» زيادة من (ش).

(٢) في (ش): «الوقوع»، وصوبت وفاقاً لمصدره.

(٣) في (ش): «واحدته المشيئة إلا إلهية»، والتوصيب والاستدراك من مصدره.

(٤) هذا القول ليس في (ف). وينظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣٣٤).

(٥) في (ش): «و قال».

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ١٩٣).

يقعا، بل الواقع الترجيح للوجود إلى الأجل المسمى، مع النص على أن الإمكان ما فارقه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَسَّأْمِدُهُبَّكُمْ أَيْمَانًا أَنَّا أَنَّا أَنَّا وَيَأْتِ بِعَاقِرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]؛ فإن المقدوريَّة فرع الإمكان، مع أن الواقع ترجيح الإبقاء.

وقال الشَّيخ - قدس سُرُّه - في الحضرة الربَّانية من الباب (٥٥٨)<sup>(١)</sup>: وأما النظر في مصالح المُمكِّنات الذي لهذه الحضرة؛ فاعلم أن المُمكِّنات إذا نظر لها من حيث ذاتها لم يتعين لقبولها من الأطراف طرف تكون به أولى، فيكون الربُّ ينظر إلى الأصلح في حقها، فيبرز ذلك المُمكِّن فيه؛ لأنَّه لا يُبرَّزُ إلَّا لِيُسَبِّحَه<sup>(٢)</sup> ويعرفه بالمعرفة التي تليق به مما في وُسعه أن يقبلها، ليس غير ذلك، فلهذا ترى بعض المُمكِّنات تتقدَّم على بعضٍ وتتأخَّر، وتعلو وتسفل، وتتلَّون في أحوالٍ ومراتب مختلفة؛ من ولاية وعزل، وصناعةٍ وتجارةٍ، وحركةٍ وسكن، واجتماعٍ وافتراق، وما أشبهَ ذلك، وهو تقليلٌ مُمكِّنات في غير ذلك ما تقلب. انتهى<sup>(٣)</sup>.

[وقال] في الباب (٧٣)<sup>(٤)</sup>: العالم - على الحقيقة - هو الله الذي علِم ما تستحقه الأعيانُ في حال عدمها، وميَّز بعضها عن بعض بهذه النسبة الإحاطية، فعلم سُبحانه - أن ما يتقدَّم من المُمكِّنات بأمسِّ لا يمكن عنده أن يُوجَده اليوم ولا في غدٍ؛ فإنَّه من تمام خلقه تعين زمانه، وهو القدر، وهي الأقدار؛ أي: مواقيت الإيجاد،

(١) في (ش): «٥٠٨».

(٢) في (ش): «يستحقه».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/١٩٩).

(٤) هذا القول ليس في (ف)، ورقم الباب في (ش): (٣٧)، وصوبت كما في أخواتها ومصدره.

فهو - سُبْحانه - يَخْلُقُ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ قَدْرٌ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَخْلُوقَاتُ تَطْلُبُ الْأَقْدَارَ بِذَاتِهَا، فَأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ... إِلَخٌ<sup>(١)</sup>.

وقال في الباب (٣٦٤): ومن تمام المعرفة بالله ما أخبرنا به على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تحوله تعالى في الصور في مواطن التَّجَلِّي<sup>(٢)</sup>.

أي: الوارد في «الصحيحين» وغيرهما، منها رواية مسلم بلفظ: «ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوْلَ مَرَّةً»<sup>(٣)</sup>.

قال: وَذَلِكَ أَصْلُ تَقْلِبِنَا فِي الْأَحْوَالِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَكُلُّ ذَلِكَ فِيهِ تَعَالَى -أي<sup>(٤)</sup>- في النَّفْسِ الرَّحْمَانِيِّ الظَّاهِرِ بِصُورَةِ الْعَمَاءِ؛ كَمَا تَبَيَّنَ قَبْلُ - وَكَذَلِكَ تَعَالَى هُوَ فِي شَوَّافِنَ الْعَالَمِ بِحَسْبِ مَا يَقْتَضِيهِ التَّرْتِيبُ الْحَكْمِيُّ، فَشَاءَ غَدِّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي غَدِّ، وَشَاءَ يَوْمًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي يَوْمٍ، وَشَاءَ أَمْسٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا فِي أَمْسٍ؛ هَذَا كُلُّهُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ تَعَالَى -أي: مِنْ حِيثِ سَبْقِ عِلْمِهِ بِأَحَدِ الْوَجَهَيْنِ - وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الشَّأْنِ -أي: مِنْ حِيثِ النَّظَرِ إِلَيْهِ مُعَرَّىٰ عَنِ عِلْتِهِ وَسَبَبِهِ- فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ لَوْ شَاءَ الْحَقُّ -أي: لِجَوازِ الْمُشِيَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ - وَمَا فِي مُشِيَّتِهِ تَعَالَى تَخْيِيرٌ<sup>(٥)</sup> -أي: تَرجِيحُ لَأَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ بَعْدِ سَبْقِ الْعِلْمِ بِأَحَدِهِمَا - تَعَالَى اللهُ عَنِ ذَلِكَ، بَلْ لَيْسَ لِمُشِيَّتِهِ إِلَّا تَعْلُقٌ وَاحِدٌ لَيْسَ

(١) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٢/٦٠).

(٢) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٣/٣١٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) هذه الجملة التفسيرية وما يتلوها من الجمل التفسيرية المعتبرة هي من كلام الكوراني رحمه الله.

(٥) في مطبوع مصدره: «الذى تكون».

(٦) في (ش): «تخير»، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جب و لا نحير» كذا.

غيره<sup>(١)</sup>؛ لأنها لا تتعلق إلا على وفق العلم الأزلي، وقد تعين في العلم أحد الطرفين فلا تعلق لها إلا به، فتعلقها واحد ليس غيره.

ثم قال: إن الله تعالى له الأسماء الحسنى، وهي تطلب العالم، والحاصل لا يُتَغَى<sup>(٢)</sup>، فلا بد من العالم؛ لأن الحقائق الإلهية تطلبها، وقد بيَّنا لك أن معقولية كونه ذاتاً ما هي معقولية كونه إلهًا... فهو - من حيث هو - غنيٌ عن العالمين، ومن حيث الأسماء الحسنى - التي تطلب العالم لإمكانه؛ لظهور آثارها فيه - يطلب وجود العالم، فلو كان العالم موجوداً ما طلبت وجوده... فيسأله العالم لإمكانه، وتسأله الأسماء الحسنى لظهور آثارها، وما يُسأَل إلا فيما ليس له وجود... إلى أن قال: فالأسماء الإلهية لها التصريف، فيها يتصرف، ولها يتصرف، وهو غنيٌ عن العالمين في حال تصرُّفه لا بد منه، فانظر ما أعجبك في الأمر في نفسه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: ما معنى قوله - قدس سره - «ليس لمشيئته تعالى إلا تعلق واحد»<sup>(٤)</sup> مع تصريحه بانتقال حكم الإرادة من شيء إلى شيء، حيث قال في حضرة الأمان من الباب (٥٥٨): ما من وقتٍ يمُرُ عليك هنا لا يظهرُ فيه ممكِنٌ معينٌ<sup>(٥)</sup> [ثُمَّ] يظهر في الوقت الثاني إلا وبقاوه في شيئاً ثبوته<sup>(٦)</sup> مُرجحٌ في الوقت الذي لم تقم به شيئاً

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣١٥ / ٣).

(٢) في (ش): «ينبغي». وفي مطبوع «الفتوحات»: «لا ينفي».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١٥ - ٣١٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١٥).

(٥) في (ش): «يعني».

(٦) في (ش): «مشيئته ثبوته». والشيئية: هي حقيقة الوجود؛ لأنَّ كُلَّ موجود شيء.

وُجوده؛ إذ لو لم يُكُنْ مُرجحاً لِوُجود<sup>(١)</sup> في الوقت الذي قلنا: إنه مَرَّ عليه فلم يُوجَد فيه، فصار بقاء كل مُمكِنٍ مُرجحاً في حال عدمه وإن كان العَدُمُ له أَزلاً، كما أن قبوله لشيئية وُجوده مُرجح، وهذا من أَعْجَب دقائق المسائل إن فَكَرْتَ فيه!

فتوقف حُكم الإرادة على حُكم العلم، ولهذا قال: ﴿إِذَا أَرَدْتَهُ﴾ [النحل: ٤٠] فجاء بظرف الزَّمان المستقبَل في تعليق الإرادة، والإرادةُ واحِدة العين، فانتقل حُكمُها من ترجيح بقاء المُمكِن في شيء ثبوته إلى حُكمُها بترجيح ظهوره في شيء وُجوده، فهذه حركة إلهيَّة قدسيَّة مُنْزَهة، أعطتها حقيقةُ الْإِمْكَان التي هي حقيقة المُمكِن. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال في الباب (٣٦٢): وقوله تعالى: «إِنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ»<sup>(٣)</sup>: معناه: عن وُجوده [لا عن ثبوته]؛ فإن العالم - في حال ثبوته - يقع به الاكتفاء والاستغناء عن وُجوده؛ لأنَّه وفي الألوهية حقَّها بإمكانه، ولو لا طلب المُمكِنات وافتقارُها إلى ذوق الحالات وأرادت<sup>(٤)</sup> أن تذوقَ حال الْوُجُود كما ذاقت حال العَدُم، فسألت يُلسان ثبوتها واجب الْوُجُود أن يُوجَدُ أعيانَها؛ ليكون العلم لها ذوقاً، فأوجَدَها لها لا له؛ فهو الغنيُّ عن وُجودها، وعن أن يكون وُجودُها دليلاً عليه، وعلامةً على ثبوته، بل عَدَمُها في الدلالة عليه كُوْجودها! فَأَيُّ شَيْءٍ رَجَحٌ - من عدم أو وُجود - حصل به المقصودُ من العلم بالله، فلهذا عَلِمنَا أَنَّ غَنَاهُ سُبْحانَهُ - عن العالم عَيْنَ غَنَاهُ عن وُجود العالم.

(١) في (ش): «يُوجَد».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) يعني في نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٤) في (ش): «إرادة»، والمثبت من مصدره.

وهذه مسألةٌ دقيقةٌ غريبةٌ! لاتتصافِ المُمكِن بالعدم في الأَزَلِ وكون الأَزَل لا يقبل الترجيح، وكيف قبله عدم المُمكِن مع أَرْليَتِه؟ وذلك أنه - من حيث ما هو<sup>(١)</sup> مُمكِن لنفسه - يستوي في حَقِّه القَبُول للحُكْمَيْن، فما يُفْرَضُ فهو مُرجَحٌ، فالترجح ينسحب على المُمكِن أَزَلًا في حال عدمه، وأنه منعوت بـعدم مُرجَحٍ، والترجح من المُرجَح - الذي هو اسم الفاعل - لا يكون إلا بقصدِ لذلِك<sup>(٢)</sup>، والقصدُ حرَكَةً معنويةً يظهر حُكْمُها في كُلِّ قاصِدٍ بحسب ما تُعطِيه حقيقته، فإن كان محسوساً فرَغَ حِيزاً وشغلَ حِيزاً، وإن كان معقولاً أَزالَ معنىً وأثبتَ معنىً ونقلَ من حال إلى حال<sup>(٣)</sup>.

قلتُ<sup>(٤)</sup>: معناه: وحدة تعلُّقها بالشيء ما دام العلم يقتضي تعلُّقها به، فإذا اقتضى العلم انتقال حُكْمُها من ترجيح شيءٍ إلى ترجح شيءٍ آخر انتقل إليه مع وحدة تعلُّقها في المتَّقلِ إليه أيضاً.

والحاصل: أن الانتقال على وفقِ العلم اختيارٌ جازمٌ لا تردد فيه، وهو المعنى بوحدة التعلُّق، وتعددُ أفراد التعلُّقات بحسب الانتقالات المترتبة على العلم لا يُنافي الوحدة بهذا المعنى، وبالله التوفيق في كُلِّ مسیرٍ ومَغْنِي<sup>(٥)</sup>.

وإذا سمعتَ ما نقلناه من كلامِه ظهر لك أن إثبات الاختيار بالنظر<sup>(٦)</sup> إلى الإمكان الذاتي الذي لا يُفارق المُمكِن، وأن نفيه بالنظر إليه من حيث سبقُ العلم

(١) زيد في (ش): «حقه».

(٢) في (ش) وأخواتها: «لا يكون بقصدِه لذلِك».

(٣) هذا القول كله ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣٠٦ / ٣).

(٤) جواب قوله: «فإن قلت: ما معنى قوله - قدس سره -: ليس لمشيئته تعالى إلا تعلق واحد».

(٥) في (ش): «ومعنى».

(٦) في (ش): «أن الإثبات بالنظر».

الأَزْلِي بِأَمْرِ مُعِينٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وَالكُلُّ صَحِيحٌ، فَارْتَفَعَ بَيْنَ كَلَامَيْهِ التَّنَافِيِّ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ الْكَافِيُّ الشَّافِيُّ.

\* \* \*

## وصل

[رد نسبة الجامي عدم المشيئة للإيجاد أولاً إلى الصوفية]

قال العارف بالله المُحَقِّق نور الدين عبد الرحمن بنُ أَحمدَ الدَّسْتِيُّ ثُمَّ الجاميُّ - قُدْسَ سُرُّه - في «الدُّرَّةِ الْفَاخِرَةِ»: ذهب المِلْيُونَ كُلُّهُمْ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ؛ أي: يَصْحُّ مِنْهُ إِيجَادُ الْعَالَمِ وَتَرْكُهُ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا لَازِمًا لِذَاتِهِ بِحِيثِ يَسْتَحِيلُ انفِكَاكُهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْفَلَاسِفَةُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِيجَادُ الْعَالَمِ - عَلَى النَّظَامِ الْوَاقِعِ - مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَيُمْتَنَعُ خُلُوُّهُ عَنْهُ، فَأَنْكَرُوا الْقَدْرَةَ - بِالْمَعْنَى الْمُذَكُورِ - لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ تُقْصَانُ، وَأَثَبُتُوا لِهِ الإِيجَابَ؛ زَعْمًا مِنْهُمْ أَنَّهُ الْكَمَالُ التَّامُ!

وَأَمَّا كُونَهُ تَعَالَى قَادِرًا - بِمَعْنَى إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلَ - فَهُوَ مُتَفَقُّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْحُكَمَاءَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مُشَيَّةَ الْفَعْلِ - الَّذِي هُوَ الفَيْضُ وَالجُودُ - لَازِمَةُ لِذَاتِهِ كَلِزُومٍ<sup>(١)</sup> الصَّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ لَهُ، فَيَسْتَحِيلُ الْانفِكَاكُ بَيْنَهُمَا، فَمَقْدَمُ الشَّرْطِيَّةِ الْأُولَى وَاجِبٌ صَدِيقٌ، وَمَقْدَمُ الثَّانِيَةِ مُمْتَنِعٌ الصَّدِيقِ، وَكُلُّا الشَّرْطِيَّيْنِ صَادِقَتَانِ فِي حَقِّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ.

وَأَمَّا الصَّوْفِيَّةُ - قُدْسَ اللهُ أَسْرَارَهُمْ - فَيُبَيِّنُونَ لَهُ تَعَالَى إِرَادَةً زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ وَالْعِلْمِ بِالنَّظَامِ الْأَكْمَلِ، وَالْخِيَارًا فِي إِيجَادِ الْعَالَمِ، لَكِنْ لَا عَلَى النَّحْوِ الْمُذَكُورِ

(١) زيد في (ف): «سائر».

المتصور من اختيارِ الخلق الذي هو ترددٌ واقعٌ بين أمرَين كُلُّ منها ممكِن الوقوع عندَه، فيترجح عنده<sup>(١)</sup> أحدُهما لمزيدِفائدة أو مصلحةٍ يتَوَخَاها.

فِيمِثُلُّ هذا يُسْتَنَكِرُ في حَقِّه سُبْحَانَه؛ لأنَّه أَحَدُ الدَّيْنَاتِ، وأَحَدُ الصَّفَاتِ، وَأَمْرُهُ وَاحِدٌ، وَعِلْمُهُ بِنَفْسِهِ وَبِالْأَشْيَاءِ وَاحِدٌ، فَلَا يَصْحُّ لِدِيهِ ترددٌ وَلَا إِمْكَانٌ حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، بل لا يُمْكِنُ غَيْرُ ما هو المَعْلُومُ المرادُ في نَفْسِهِ.

فَالاختيارُ الإلهيُّ إنما هو بين الجبر والاختيار المفهوميَّن للناس، وإنما معلوماته -سواءً قدرُ وجودها أو لم يقدر- مُرْتَسِمَةٌ في عَرْصَةِ عِلْمِهِ<sup>(٢)</sup> أَزَلًا وأبداً، ومرتبةً ترتيباً لا أَكْمَلَ مِنْهُ في نفسِ الأمرِ، وإن خَفِيَ ذَلِكَ عَلَى الأَكْثَرِينَ! فالاولوية<sup>(٣)</sup> بين أمرَين يُتوَهَّمُ وجُودُ كُلِّ مِنْهُمَا إنما هو بالنسبة إلى المتواتِهم المتردِّد، أما في نفسِ الأمر فالواحدُ واجبُ، وما عداهُ مستحيلُ الوجود.

فإن قلتَ: قد استدَلَّ الفَرْغَانِيُّ - رَحْمَهُ اللهُ - في «شرحه» للقصيدة التائية بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَذَلَّلٌ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] ولم يُمْدَدْ على أنَّ الْحَقَّ - سُبْحَانَهُ - لَوْ لَمْ يَشَأْ إِيجادَ الْعَالَمِ لَمْ يَظْهُرْ، وكان لهُ أَنْ لَا يَشَاءَ فَلَا يَظْهُرْ<sup>(٤)</sup>.

قلتُ: قولُهُمْ: «إِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَقَعُ» صحيحٌ، وقد وقع في الحديث: «ما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»<sup>(٥)</sup>، ولكن صدق الشرطية - كما سبق - لا يقتضي صدق المقدَّم<sup>(٦)</sup>

(١) في (ش): «عند». والضمير في «عنه» عائدٌ على الخلق لا على الله تعالى.

(٢) في (ش): «في عرضه علم».

(٣) في (ش): «فالاولية».

(٤) يُنظر: «مُنتَهِيَ المَدَارِكُ فِي شِرْحِ تَائِيَةِ ابْنِ الْفَارِضِ» للفرغاني (٧٣ / ١).

(٥) ورد في حديثٍ رواه أبو داود (٥٠٧٥) عن ابنةِ النبي ﷺ.

(٦) في (ش): «القدم». وفي مطبوع مصدره: «صدق التالي».

أو إمكانه، فلا ينافيه قاعدة الإيجاب فضلاً عن الاختيار الجازم المذكور.

قولهم في الإيجاد الكلي للعالَم: «كان له أن لا يشاء فلا يظهر» إما لتفي الجبر المتصوَّه للعقل الضعيفة، وإما لأنَّه سُبْحانه باعتبار ذاتِه الأُحَدِيَّة غنِيًّا عن العالَمين.

فالصوفية متفقون مع الحُكَماء في امتناع صدق مقدَّم الشرطية الثانية، مخالفون معهم في إثبات إرادة زائدة على العلم بالنظام الأكمل لازمة له؛ بحيث يستحيل انفكاكُها عن العلم كما يستحيل انفكاكُ العلم عن الذَّات. انتهى<sup>(١)</sup>.

أقول - وبالله التوفيق -: أما ما عزاه إلى الصوفية من أنهم يُخالفون الحُكَماء في إثبات إرادة زائدة على الذَّات والعلم بالنظام الأكمل واختيار<sup>(٢)</sup> في إيجاد العالَم، صحيح.

وأما ما عزاه إليهم من أنهم يُواافقون الحُكَماء في امتناع صدق مقدَّم الشرطية الثانية - الذي هو عدم المشيئَة للإيجاد أَزَلًا - فهو لكونه مخالِفًا لنصوصهم غير صحيح!

وكأنه - قدس سُرُّه - لم يستوعب «الفتوحات» مطالعَة، أو لم يستحضر محل الشاهد منه، وإلا لم يكن يعزُّ إلى الشَّيخ وأصحابِه ما عزاه إليهم بعد رؤيته تصريحه - في غير ما موضع - بحدوث العالَم.

فإن قلتَ: قد يكون فِهم هذا من كلام القُوَّونيِّ في «النفحات» الذي نَقلَه عنه ملخصاً المذكور بعد قوله: «وأما الصوفية».. إلى قوله: «فإن قلتَ».. إلخ<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للشيخ عبد الرحمن جامي (ص: ٣٢ - ٣١).

(٢) في (ف): «واختياراً»، وقد سقط في (ش) من أواخر قول الشيخ جامي: «لازمة له؛ بحيث يستحيل انفكاكها» إلى هنا.

(٣) يُنظر: «النفحات الإلهية» للقوني (ص: ٨١ - ٨٢).

قلتُ: لا دلالة في هذا الكلام على ما عزاه إليهم؛ إذ ليس فيه إلا نفي التردد وإمكان حكمين مختلفين بالنظر إلى ما سبق به العلم الأزلي؛ حيث قال<sup>(١)</sup>: بل لا يمكن غير ما هو المعلوم المراد في نفسه.

وهو صحيح موافق لقول شيخه في «الفتوحات» وغيره؛ حيث قال في باب الحجّ: ما يكون منه تعالى إلا ما سبق به العلم<sup>(٢)</sup>.  
وقال في الباب (٣٩٤): خلاف المعلوم محال الوقوع<sup>(٣)</sup>.

ومن قوله في الباب (١٧٨): خلاف المعلوم وقوعه محال... إلخ<sup>(٤)</sup>.  
وقال في الباب (٣٦٤): وما في مشيئته تخيير<sup>(٥)</sup> تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلق واحد ليس غيره<sup>(٦)</sup>؛ كما مرّ عنه.  
ومع هذا قد قال قبيله: هذا كله بالنظر إليه تعالى، وأما بالنظر إلى الشأن فيمكن أن يكون في غير الوقت الذي يكون فيه<sup>(٧)</sup>.

وقال في الباب (٣٥٦): وكان الحقّ تعالى موصوفاً في الأزل بأنه عالمٌ قادر، أي: متمكن من إيجاد الممكّن، لكن له أن يظهر في صورة إيجاده وأن لا يظهر<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: القانوني.

(٢) هو في مطبوع «الفتوحات المكية» (١/٥٩١) في صدقة التطوع من الباب السبعين.

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٥٥٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/٣٣٤). والقولان الآخرين ليسا في (ف).

(٥) في النسختين: «تخيير»، والصواب ما أثبت، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبه ولا نحير» كذا.  
يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٣١٥).

(٧) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٣١٥)، وفي مطبوعه: «الذى تكون فيه».

(٨) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/٢٥٤).

وقال في الباب (٥٥٨):

لَهُ حُكْمُ الإِرَادَةِ فِي وُجُودِي هُوَ الْمُخْتَارُ يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ أَيْضًا<sup>(٢)</sup> فِي الْبَابِ (٥٥٨): إِنَّ الْمُمْكِنَاتِ - إِذَا نُظِرَ لَهَا مِنْ حِيثِ ذَاتِهَا - لَمْ  
يَتَعَيَّنَ لَقَبُولِهَا طَرْفٌ مِنَ الْأَطْرَافِ تَكُونُ بِهِ أَوْلَى، فَيَكُونُ الرَّبُّ يَنْظُرُ إِلَى الْأَصْلِحِ فِي  
حَقِّهَا، فَيُبَرِّزُ ذَلِكَ الْمُمْكِنَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ فِي هَذَا<sup>(٤)</sup> أَيْضًا: صَارَ بِقَاءُ كُلِّ<sup>(٥)</sup> مُمْكِنٍ مُرجِحًا فِي حَالِ عَدَمِهِ، وَإِنْ  
كَانَ الْعَدَمُ لَهُ أَزَلًا، كَمَا أَنْ قَبُولَهُ لِشَيْئَةٍ وُجُودُهُ مُرجِحٌ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾  
[النحل: ٤٠]، فَجَاءَ بِظَرْفِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ فِي تَعْلِيقِ الإِرَادَةِ . انتهى<sup>(٦)</sup> .

وَهَذَا تَصْرِيْحٌ بِاِخْتِيَارِ الْحَقِّ تَعَالَى وَحُدُوتِ الْعَالَمِ، وَبِأَنَّ مَقْدِمَ الشَّرْطِيَّةِ الثَّانِيَةِ  
وَاقِعٌ فِي الْأَزَلِ، وَقَدْ مَرَّ تَصْرِيْحُهُ فِي غَيْرِ مَا مُوْضِعٍ مِنْ «الْفَتْوَاهَاتِ» غَيْرِ هَذَا بِأَنَّ  
الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ.

وَقَالَ فِي الْبَابِ (٣٩٠): وَالتَّارِيخُ فِي ذَلِكَ مَجْهُولٌ مَعَ حُدُوتِ الْعَالَمِ بِلَا  
شَكٍّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْحُّ لَهُ رُتبَةُ الْقِدْمَ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ أَوْجَدَهُ عَنْ عَدَمِ مُرجِحٍ بِوُجُودِ  
مُرجِحٍ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ لَهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَالْتَّرْجِيحُ لَا يَزَالُ لَهُ . انتهى<sup>(٧)</sup> .

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) ليس في (ف) قوله: «أيضاً».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٩).

(٤) زيد في (ف): «الباب»، والزيادة خطأ فقوله في الباب (٣٦٠).

(٥) زيد في (ش): «شيء». وليس في مصدره.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٨٠).

(٧) هذا القول ليس في (ف). وينظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٥٤٩).

وكلما كان كذلك؛ كانت المشيئة<sup>(١)</sup> الأزلية التي ليس لها إلا تعلقٌ واحدٌ متعلقةً أزلاً بإبقاء الممكн<sup>(٢)</sup> في حالة عدمه الأصليّ الأزليّ لا بإيجاده في الأزل، فلم تكن متعلقة بإيجاد العالم إلا فيما لا يزال على الترتيب الحكميّ الموجود، والنظام الأكمل المشهود، فلا تكون الإرادة للإيجاد في الأزل لازمةً له تعالى بحيث يستحيل انفكاؤها عنه، وإن كان الواقع حين<sup>(٣)</sup> يقع واجباً، وما عداه مستحيلاً؛ فإن وجوب الواقع لا يكون إلا على وفق المشيئة.

وبعد التصرير بأن العالم محدث كشفاً وشرعاً وأن بقاء كل ممكناً في حال عدمه صار مرجحاً أزلاً لم تكن المشيئة<sup>(٤)</sup> الأزلية متعلقةً إلا بإيجاده فيما لا يزال، فالواقع واجب الوقوع فيما لا يزال<sup>(٥)</sup> في الوقت الذي عينه للوقوع العلم التابع للمعلوم الذي لم يكن مستعداً للوجود إلا فيما لا يزال.

وكلما كان كذلك؛ كان مقدم الشرطية الثانية واقعاً في الأزل لا مستحيلاً، وبالله التوفيق الفائق: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكِّرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخِذَ إِنْ رَبِّهِ سَيِّلًا﴾ [المزمول: ١٩].

وكان الجامي - قدس سره - لمنافهم من كلام القوئي في «النفحات» ما حمله على أن عزائهم ماعزاً مما نصوصهم تأبه، لم يرتضى أن يكون كلام

(١) في (ف): «المشيئية»، وفي (ش): «الشيئية»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٢) في (ف): «بإبقاء المحكي»، وفي (ش): «بإمكان الممكناً»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٣) في (ف): «حتى»، والمثبت في هامشها.

(٤) في (ف): «المشيئية».

(٥) ليس في (ش) قوله: «فيما لا يزال».

المُحَقِّقُ سَعْدُ الدِّينِ سَعِيدُ الْفَرْغَانِيُّ<sup>(١)</sup> - قُدْسَ سُرُّهُ - فِي مُقدَّمة «مُتْهَى الْمَدَارِكَ» عَلَى ظَاهِرِهِ؛ حِيثُ قَالَ<sup>(٢)</sup>: قَوْلُهُمْ: «إِنْ لَمْ يَشَأْ لِمْ يَقْعُ» صَحِيحٌ، وَلَكِنَّ صَدْقَ الشُّرُطِيَّةِ لَا يَقْتَضِي صَدْقَ الْمُقْدَمَ أَوْ إِمْكَانَهُ، فَلَا يُنَافِيهِ قَاعِدَةُ الإِيْجَابِ، فَضَلَّاً عَنِ الْاِخْتِيَارِ الْجَازِمِ الْمَذْكُورِ.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنْ مُجَرَّدَ صَدْقَ الشُّرُطِيَّةِ لَا يَقْتَضِي صَدْقَ الْمُقْدَمَ وَلَا إِمْكَانَهُ - كَمَا قَالَ - لَكِنَّهُ ثَبَّتَ بِالشَّرْعِ الْمَعْصُومَ عَنْ<sup>(٣)</sup> الْخَطَأِ، وَالْكَشْفُ الْمُؤَيَّدُ بِالشَّرْعِ، أَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ، وَهُمَا شَاهِدَا صَدِيقٍ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ القُولُ بِالْإِيْجَابِ باطِلًا، وَكَذَا القُولُ بِالْاِخْتِيَارِ الْجَازِمِ؛ إِذَا فُسِّرَ بِإِرَادَةِ الإِيْجَادِ فِي الْأَرْزَلِ.

وَأَمَّا الْاِخْتِيَارُ الْجَازِمُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى إِلَّا مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ - بَعْدَ القُولِ بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ - فَهُوَ صَحِيحٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ شَرِعًا وَكَشْفًا وَعَقْلًا.

فَمُقْدَمُ الشُّرُطِيَّةِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ بِعَصْلَانَةِ الْمَرْوِيِّ فِي «سِنَنِ» أَبِي دَاوُدِ وَغَيْرِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» وَاقِعٌ فِي الْأَرْزَلِ؛ بَدْلِيلُ قَوْلِهِ بِعَصْلَانَةِ الْمَرْوِيِّ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»<sup>(٤)</sup>.

فَقُولُ الْفَرْغَانِيِّ - قُدْسَ سُرُّهُ - إِنْ هَذَا الْمَدَّ - أَيْ: مَدَّ ظَلَّ التَّكَوِينِ عَلَى الْكَائِنَاتِ -

(١) «سعید» لقب الشیخ سعد الدين، واسمه محمد بن أحمد الكاسانی الفرغانی الصوفی. يُنظر: «تاریخ الإسلام» للذهبي (١٥ / ٩٠٩).

(٢) أي: الجامی.

(٣) في (ش): «من».

(٤) تقدم تخریج الحدیثین.

كان على سبيل الإرادة والاختيار؛ لقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾ لا بالذات<sup>(١)</sup>= على ظاهره<sup>(٢)</sup>، فالعالَمُ مُحدَثٌ، والله فاعُلُّ بالاختيار، وإن كان الحقُّ لا يكون منه إلا ما سبق به العلم الأَزْلِيُّ، وبالله التوفيق الحفي العزيز الولي.

ثم قال<sup>(٣)</sup> الجامي - قدس سره - أعلم أن المتكلمين - بل الحُكَمَاءُ أيضًا - اتفقوا على أن القديم لا يستند إلى الفاعل المختار؛ لأن فعل المختار مسبوق بالقصد إلى الإيجاد، والقصد إلى الإيجاد مُقارنٌ لعدم ما قصد إيجاده ضرورةً.

فالمتكلمون أثبتو اختيار الفاعل وذهبوا إلى نفي الأثر القديم، والحكمة أثبتوا وجود الأثر القديم وذهبوا إلى نفي الاختيار.

وأما الصوفية - قدس الله أسرارهم - فهم جوّزوا استناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار، وجمعوا بين إثبات الاختيار والقول بوجود الأثر القديم؛ فإنهم قالوا: أفاد<sup>(٤)</sup> الكشفُ الصريحُ أن الشيءَ إذا اقتضى أمراً لذاته - أي: لا بشرطٍ زائد عليه، وهو المُسمَّى «غيراً»، وإن اشتمل على شرطٍ أو شروطٍ هي عينُ الذات كالسب والإضافات - فلا يزال على ذلك الأمر ويدوم له ما دامت ذاته؛ كالقلم الأعلى؛ فإنه أول مخلوق حيث لا واسطة بينه وبين خاليه - يدوم بدوامه. انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: «متهى المدارك» للفرغاني (١/٧٣).

(٢) قول المؤلف: «على ظاهره» خبر المبدأ «قول الفرغاني».

(٣) من هنا إلى نهاية هذا الوصل ليس في (ف).

(٤) في (ش): «فإذ»، والتوصيب من مصدره.

(٥) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٣). ينقل قول الصوفية عن «مصابح الأنس بين المعقول والمشهود» للفتاري شرح «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

أقول: هذا العزو إلى الصوفية لا يساعدُه كلامُ الشَّيخ مُحيي الدين قُدْسَ سُرُّه؛ فقد مرَّ نصوصُه في «الفتوحات» في حُدُوث العالم.

وقال في «إنشاء الدوائر»: العالم لم يكن موجوداً في عينه، ثم كان من غير أن يكون بينه وبين موجده زمانٌ يتقدم به عليه فيتأخّر هذا عنه فيقال فيه: «بعد» أو «قبل»، هذا محالٌ! وإنما هو متقدّم بالوجود كتقدّم أمس على اليوم؛ فإنه من<sup>(١)</sup> غير زمان؛ لأنَّه في نفس الزَّمان<sup>(٢)</sup>، فعدَم العالم لم يكن في وقتٍ، لكن الوهم يتخيَّل أنَّ بين وجود الحق ووجود الخلق امتداداً. انتهى<sup>(٣)</sup>.

ولا شكَّ أن تقدُّم أمس على اليوم تقدُّم حقيقٌ لا يجتمعُ المتأخَّرُ فيه المتقدِّم، وهو في معنى الحُدُوث الْزَّماني عند الحُكَّماء، وإن لم يكن عند خلق المعلول الأول زمانٌ مُحَقَّقٌ، فالعالَم حادثٌ عند الشَّيخ وأتباعِه - قدس الله أسرارَاهم - كان بعدَ أن لم يكن بعدَية مُحَقَّقة، وهي بعديَّة زمانية في المعنى، لكن الزَّمان وهميٌّ لا حقيقيٌّ. ولنعلم أن ما في «شرح المواقف» لا يخالف هذا؛ فإنه قال: الله تعالى ليس بزمانٍ؛ أي: ليس وجوده زمانياً؛ أي: مما لا يمكن حصوله إلا في زمان.

ثم قال: فعلم مما ذكرنا أن تقدُّمه تعالى على العالم ليس تقدُّماً زمانياً، وإلا لزم كونه واقعاً في زمان، بل هو تقدُّم ذاتيٌّ عند الحُكَّماء، وقسمٌ سادس عندنا؛ كتقدُّم بعض أجزاء الزَّمان على بعضها. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ش) وأخواتها: «في»، والتوصيب من مصدره.

(٢) في مصدره: «لأنَّه نفس الزمان».

(٣) في (ش): «ووجود الحق امتداد. انتهى». والتوصيب من «إنشاء الدوائر» لابن عربي (ص: ١٤٥).

(٤) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ٣١ - ٣٢).

قال الأستاذ الجلال الدواني في «شرح عيون الجوادر»: ولا يبعد أن يسمى تقدماً ذاتياً انتهى<sup>(١)</sup>. لكن لا بالمعنى المراد عند الحكماء كما مر في «تبصرة».

وكلما كان بعديّة العالم عن الحقّ بعديّة حقيقة صحّ تسميّتها «زمانية»، وإن كان تقدُّم الحقّ تعالى على العالم قسماً سادساً عند المتكلّمين، أو تقدُّماً ذاتياً بالمعنى المراد للمتكلّمين.

يؤيده أنه قال في «شرح المواقف»: الحادث هو المسبوق بالعدم، أي: يكون عدمه قبل وجوده، فيكون لوجوده أولٌ هو - أي: الحادث - معدوم قبل ذلك الأول، وهذا هو المسمى بالحادث الزّمني. انتهى<sup>(٢)</sup>.

إذ لا شكّ أن العالم إذا كان متّاخرَ الوجود عن وجود الحقّ تعالى تأخّر اليوم عن أمسٍ عند المتكلّمين - كالشيخ قدس سره - كان وجوده في الدرجة الثانية من الأزل، فأولُ وجوده الدرجة الثانية اتفاقاً، وهو معدوم قبلها - أعني: في الدرجة الأولى التي هي الأزل - فصحّ الحدوث الزّمني الوهمي من غير زمانٍ مقدورٍ بينهما عند المتكلّمين أيضاً.

فتبيّن أن الصوفية موافقون للمتكلّمين في نفي الآخر القديم بالمعنى المراد للحكماء، كما أنهم موافقون لهم في إثبات الاختيار للحقّ تعالى، فما عزاه إليهم من القول بوجود الآخر القديم لا تُوافقه نصوصهم!

وأماماً ما نقله من «مفتاح الغيب» للصدر القونوي - قدس سره - و«شرحه» للشمس الفناري - رحمه الله تعالى - من قوله: «أفاد الكشفُ الصريح»... إلخ<sup>(٣)</sup>؟

(١) «عيون الجوادر» للعبد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاماً مفقود، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٤ / ٣).

(٣) يُنظر: «مصابح الأنّس بين المعقول والمشهود» للفناري (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

فإنما يُثبت أبدية نحو القلم الأعلى ودوامه لا أزليته التي عزّها إلى الصوفية، وذلك لأن الكشفَ الصريحَ أفاد أن العالم لم يكن في عينه ثم كان؛ أي: أنه متاخرُ الوجود عن وجود الحق تعلّى تأخراً حقيقةً كتأخر اليوم عن أمس؛ كما تبيّن من نصِّ صاحبِ الكشفِ الصحيحِ إمام المحققين الشّيخ مُحيي الدين قدس سره.

وكلما كان كذلك؛ كانت الإرادة متعلقةً أولاً ببقاءِ العالم في عدمه الأصلّى إلى الدرجة الثانية؛ قال الشّيخ مُحيي الدين - قدس سره - في «عقلة المستوفز»: إن الله كان ولا شيء معه، وهو يعلمُ ويريدُ بقاءَ المعدوم في العدم؛ أي: موصوفاً بالعدم. انتهى<sup>(١)</sup>.

ثم تعلق<sup>(٢)</sup> بإيجاد المعلول الأول في الدرجة الثانية، وحينئذٍ يقال: أفاد الكشفُ الصريحُ أن الشيء إذا اقتضى أمراً لذاته - أي: لا بشرطٍ وجود زائد على الذات، بل بشرطٍ أو شروطٍ هي من النسب والإضافات التي ليست زائدةً على الذات كتعلق الإرادة - كان ذلك الأمراً، ويذوم بدوام الذات، وهذا - كما ترى - ليس فيه إلا دوام نحو القلم<sup>(٣)</sup> الأعلى إذا وجد، لا أزليته وقدمه.

فما ذكره بعدُ من قوله: فإن قيل: إنّا إذا راجعنا وجداً نا ولا حظنا معنى القصد - كما ينبغي - نعلم بالضرورة أن القصد إلى إيجاد الموجود مُحال، فلا بدّ أن يكون القصد مقارناً للعدم الآخر، فيكون أثراً المختار حادثاً قطعاً. انتهى<sup>(٤)</sup> = كلامٌ صحيح<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: «عقلة المستوفز» لابن عربي (٧٨ - ٧٩).

(٢) أي: الإرادة.

(٣) في (ش): «العلم»، وصوبت.

(٤) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامعي (ص: ٣٤).

(٥) قوله: «كلام صحيح» خبر المبتدأ «ما» في قوله: «فما ذكره».

وأما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد: وكتقدم الإيجاد على الوجود في أنهم بحسب الذات فيجوز مقارنتهما في الوجود زماناً؛ لأن الم الحال هو القصد إلى إيجاد الموجود بوجود قبل، وبالجملة: فالقصد إذا كان كافياً في وجود المقصود كان معه، وإذا لم يكن كافياً فقد يتقدم عليه زماناً؛ كقصدنا إلى أفعالنا. انتهى<sup>(١)</sup>= فليس فيه<sup>(٢)</sup> - على تقدير تسليمه - إثبات المدعى؛ إذ ليس فيه إلا أن وجود المقصود لا يتوقف على شرط وجودي لا يتأخر عن تعلق الإرادة إذا تحقق التعلق، وليس فيه ما عزاه إليهم<sup>(٣)</sup> من أن تعلق الإرادة بإيجاد نحو القلم الأعلى أزلي، كيف وهذا لا يصح عند الشيخ وأتباعه - قدس الله أسرارهم - لتصريحه في «عقلة المستوفز» بأن تعلق الإرادة أزلاً إنما هو ببقاء المعدوم في عدمه كما مرّ؟!

فتعلقها بإيجاد نحو القلم الأعلى إنما هو في الدرجة الثانية عند الصوفية، وهو قول بالحدوث لا بالأثر القديم، فسبحان الله لا إله إلا هو العزيز الحكيم!

على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا إِشْتَوَى إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] يدل على أن الإيجاد بـ«كُن» حال الإرادة لا بمجرد الإرادة، وأن وجود المراد يتربّ عليه من غير تراخٍ؛ كما تفيده الفاء التعقيبية، والترتب - وإن كان من غير تراخٍ كترتب اليوم على أمسٍ تقربياً - غير المعية المراددة للحكماء.

وقد قال الشيخ - قدس سره - في «الفتوحات»:

كُلُّ عِلْمٍ يُشَهِّدُ الشَّرْعَ لَهُ هُوَ عِلْمٌ فِيهِ فُلَتَعَصِّمُ

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامعي (ص: ٣٤).

(٢) قوله: «فليس فيه» خبر المبتدأ «قوله» في قوله: «واما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد».

(٣) أي: إلى الصوفية.

وإذا خالَفَهُ العَقْلُ فَقُلْ: طَوَّرَكَ الْزَّمْ مَا لَكُمْ فِيهِ قَدَمٌ<sup>(١)</sup>

وقد مررت الأبيات في أول الكتاب، وبالله التوفيق وإليه مأب.

وقال في الباب (٤٧٢):

عَلَى السَّمْعِ عَوَّلْنَا فَكُنْتَ أُولَى النُّهَيِّ  
وَلَا عِلْمَ فِيمَا [لَا] يَكُونُ عَنِ السَّمْعِ<sup>(٢)</sup>

قال الشَّيخُ أَبُو الْحَسْنِ الْأَشْعَرِيُّ الْإِمَامُ فِي كِتَابِ «الإِبَانَةِ» - الَّذِي هُوَ آخِرُ مُصْنَّفَاتِهِ - وَنَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ قَالَ لَهُ: «كُنْ»، فَيَكُونُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوَّلْنَا لِشَوْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النَّحْل: ٤٠].

وقال فخرُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْحَسْنِ عَلَيْ بْنُ مُحَمَّدَ الْبَزْدُوِيُّ فِي «كِتَابِهِ» فِي الْأَصْوَلِ بَعْدِ إِبْرَادِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوَّلْنَا لِشَوْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النَّحْل: ٤٠]: هَذَا عِنْدَنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرِيدُ ذِكْرَ الْأَمْرِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَالتَّكَلُّمُ بِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا مِجَازًا عَنْ الْإِيْجَادِ، بَلْ كَلَامًا بِحَقِيقَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَقَدْ أَجْرَى سُتْتَهُ فِي الْإِيْجَادِ بِعِبَادِهِ الْأَمْرِ. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقال شمسُ الْأَئْمَةِ السَّرِّخْسِيُّ فِي الْآيَةِ: إِنَّ الْمَرَادَ حَقِيقَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ

(١) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣).

(٢) يُنْظَرُ: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٠٥).

(٣) يُنْظَرُ: «الإِبَانَةِ» (ص: ٢٣). وَفِي كَوْنِ «الإِبَانَةِ» آخرَ مَا كَتَبَهُ أَبُو الْحَسْنِ الْأَشْعَرِيُّ نَظَرًا، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ آخَرَ مَا كَتَبَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ هُوَ كِتَابُهُ «اللَّمْعُ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٤) يُنْظَرُ: «أَصْوَلُ الْبَزْدُوِيِّ» مَعَ شَرْحِهِ «كَشْفُ الْأَسْرَارِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ الْبَخَارِيِّ (١ / ١١٤).

عندنا، لأن يكون مجازاً عن التكوين كما زعم بعضهم؛ فإننا نستدلّ به على أن كلام الله غير محدثٍ ولا مخلوق؛ لأنَّه سابقٌ على المحدثات أجمع، وحرفُ الفاء للتعليق. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الشَّيخ مُحيي الدين - قُدُّس سُرُّه - في الباب (٧٣): والذي وصل إليه علمنَا ووافقنا الأنبياء عليه أنَّ البدْءَ - أي: افتتاح وجود المُمكِنات - عن نسبة أمر<sup>(٢)</sup>؛ إذ الخطابُ لا يقع إلا على عين ثابتة معدومة... فالتبَّسَت عند هذا الخطاب بُجوده.. إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

وقال في الباب (٩٧): أول كلام شقَّ أسماع المُمكِنات كلمة «كُن»، فما ظهر العالم إلا عن صفة الكلام... إلى آخره<sup>(٤)</sup>، وبالله التوفيق ولِي الإنعام<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) يُنظر: «أصول السرخسي» (١٨ / ١).

(٢) زاد في مطبوع مصدره هنا: «فيه رائحة جبر».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٥٥).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ١٨١).

(٥) من قوله «ثم قال الجامي - قُدُّس سُرُّه -: أعلم أن المتكلمين» إلى هنا ليس في (ف).

## خاتمة

نُورِدُ فيها حديثاً مسندًا تبرُّكاً وذِكْرى، وترغيباً للمؤمن<sup>(١)</sup> في الاتباع وبُشرى:

أنا شيخُنا العارفُ بالله صفيُ الدين أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَقْدِسِيُّ الأَصْلُ  
الْمَدْنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ - قُدْسَ سُرُّه - إِجَازَةً<sup>(٢)</sup>، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنَ الشَّمْسِ مُحَمَّدُ بْنُ  
أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ، عَنْ شِيخِ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَاَ بْنِ مُحَمَّدِ السُّنْنِيِّ الْقَاهِرِيِّ  
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ شِيخِ الْإِسْلَامِ الْحَافِظِ الشَّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَلَىِّ بْنِ حَبْرِ  
الْعَسْقَلَانِيِّ، عَنْ الْبُرْهَانِ أَبِي إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ التَّنْوَخِيِّ  
الْبَعْلَىِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ، عَنِ الْمُسِنِدِ الْمُعَمَّرِ أَبِي نَصِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَمَادِ  
مُحَمَّدِ<sup>(٣)</sup> بْنِ أَبِي النَّصْرِ مُحَمَّدِ، الْفَارِسِيُّ الْأَصْلُ الدَّمَشْقِيُّ ثُمَّ الْمِزْرِيُّ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي  
النَّصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ هِبَةِ اللَّهِ الشَّيْرَازِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلَىِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ  
هِبَةِ اللَّهِ بْنِ عَسَكِرِ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ:

قرأتُ على الشيخ أبي الحسن عبيد الله بن أبي عبد الله<sup>(٤)</sup> مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكِيرٍ

(١) في (ش): «للمؤمنين»، وقبله بقليل: «حديثاً مستندأ».

(٢) قوله: «إجازة» ليس في (ش).

(٣) قوله: «محمد» ليس في (ش).

(٤) في (ش): «عبيد الله».

أحمد بن الحسين بن عليٍّ<sup>(١)</sup> البهقي ببغداد قلت له: أخبرك جدك الإمام الحافظ أبو بكرٍ أحمد بن الحسين البهقي قراءةً عليه فأقرَّ به:

أنا أبو عبد الله الحافظ هو محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: أنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكى: نا<sup>(٢)</sup> اسماعيل بن قتيبة: نا<sup>(٣)</sup> الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

وبه إلى أبي النصر بن هبة الله الشيرازي، عن الشيخ محيي الدين محمد بن العربي قدس سره، عن الحافظ أبي طاهر السلفي، عن أبي علي الحداد، عن الحافظ أبي نعيم قال: أخبرني أبو بكر بن مالك: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي:

نا الإمام محمد بن إدريس الشافعى المطلي رضي الله عنه: نا عبد العزيز الدراوردى، عن ابن الهادى، هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادى، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن العباس<sup>(٤)</sup> بن عبد المطلب - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد<sup>ﷺ</sup> نبأً»<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «بن علي» ليس في (ش).

(٢) في (ش) هنا وفي الموضع السابق: «أنا».

(٣) في (ش): «أخبرنا».

(٤) قوله: «عن العباس» ليس في (ش).

(٥) أخرج هذا الحديث البهقي في «الأسماء والصفات» (١٢٣) بهذا الإسناد وبإسناد ثانٍ من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى عن الدراوردى به، وأخرجه الإمام أحمد في «المسندي» (١٧٧٨) عن الإمام الشافعى به.

وأَخْبَرَنَا شِيخُنَا - قُدْسَ سُرُّهُ - عالِيًّا بِدَرَجَتِينِ سَنَدِهِ<sup>(١)</sup> إِلَى الرَّئِزِ زَكْرِيَّا، عَنْ الْمُسَنِدِ عَزِّ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفُرَاتِ، عَنْ أَبِي الشَّاءِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةِ الْمَنْجِيِّ ثُمَّ الدَّمَشِقِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ شَرَفِ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلْفِ الدَّمَيَاطِيِّ، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤْيِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ: أَنَا فَقِيهُ الْحَرَامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّاعِدِيِّ الْفُرَوِيِّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارَسِيِّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى النَّيْسَابُورِيِّ الْجَلَوْدِيِّ: أَنَا الْفَقِيهُ الزَّاهِدُ أَبُو إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمُ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفِيَّانَ النَّيْسَابُورِيِّ:

أَنَا الْإِمامُ أَبُو الْحَسِينِ مُسْلِمُ بْنِ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيُّ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِيِّ وَبِشْرُ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: أَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوِرِيِّ - بِهِ مُثَلِّهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ<sup>(٢)</sup>: «وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا»<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام النوويُّ: قال صاحب «التحrir»: معنى الحديث: لم يطلب غيرَ الله تعالى، ولم يسعَ في غيرِ طريقِ الإسلامِ، ولم يسلُكْ إِلَّا ما يوافقُ شريعةَ

= ويوجَدُ في مطلع «الأسماء والصفات» المطبوع المُحقَّقِ عن نسخة للمُحقَّق الكوراني إسنادُه هذا إلى البيهقي، إلا أنَّ شيخَ الكوراني صفيَّ الدينَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ المقدسيَّ يرويه عن شيخِه العارفِ بِاللهِ أَبِي المَوَاهِبِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنَ عَبْدِ الْقَدوْسِ الْعَبَاسِيِّ الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ المَدْنِيِّ، عَنِ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ بِهِ، وَصَفِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ المقدسيَّ يروي عن الرَّمْلِيِّ بالإجازة العامة كما هو هنا، وبواسطة شيخِه أَبِي المَوَاهِبِ الشَّنَاوِيِّ أيضًا.

(١) في (ش): «بسنده».

(٢) في (ش): «الدراوردي مثله قال».

(٣) أخرجه مسلم (٣٤).

مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صَفَّتَهُ، فَقَدْ خَلَصَتْ حَلاوَةُ الإِيمَانِ إِلَى قَلْبِهِ، وَذَاقَ طَعْمَهُ. وَقَالَ الْقَاضِي عِياضٌ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: صَحَّ إِيمَانُهُ، وَاطْمَأَنَّ بِهِ نَفْسُهُ، وَخَامَرَ بِإِيمَانِهِ؛ لَأَنَّ رِضَاهُ بِالْمَذْكُورَاتِ دَلِيلٌ لِثُبُوتِ مَعْرِفَتِهِ، وَنَفَادٌ بِصَبَرَتِهِ، وَمُخَالَطَةٌ بِشَاشَةِ قَلْبِهِ. اَنْتَهَى <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) يُنْظَرُ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوْوَيِّ (٢ / ٢)، و«إِكْمَالُ الْمَعْلُومِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِياضٍ (٢٧٠ / ١).

وَأَمَّا «صَاحِبُ التَّحْرِيرِ» فَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْفَضْلِ التَّمِيمِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمُتَوْفِيُّ (٥٢٦هـ) صَاحِبُ «الْتَّحْرِيرِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَهُوَ كِتَابٌ مُفْقُودٌ أَكْثَرُ الْإِمَامِ النَّوْوَيِّ مِنَ النَّقْلِ عَنْهُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ مِنْ كِتَبِهِ.

## ختام الرسالة

اللَّهُمَّ زِينْنَا بِزِينَةِ الإِيمَانِ، واجعْلُنَا هُدَاءً مُهْتَدِينَ. آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمّي، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام الله أرحم الراحمين.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصْفُونَ ﴾١٨٠ ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾١٨١ ﴿وَلَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

قال المؤلف - عفا الله عنه وعننا <sup>(١)</sup>:-

تم يوم الجمعة (٢٣) من ذي الحجة الحرام خاتمة سنة (١٠٨٢) - حسن <sup>(٢)</sup> الله خاتامها وفاتحة ما بعدها بمنه وفضله؛ آمين - بمنزلتي بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، دائمين بدوام الله الملك العلام، والحمد لله رب العالمين. انتهى.

تم تحريره غرة محرم الحرام مفتتح سنة (١٠٨٣) يوم الجمعة، بيد أضعف العباد برهان الدين نزيل طيبة الطيبة، على مطبيها الصلوات والتسليمات، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين أجمعين، برحمتك يا أرحم الراحمين <sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «وعنا» ليس في (ف).

(٢) في (ش): «أحسن»، وليس فيها قبل قليل: «الحرام».

(٣) في (ش): «بدوام الملك العلام، والحمد لله وحده. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الاثنين (١٨) شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١١٣٥) ختمه الله تعالى بالخير، على يد الفقير داود بن سليمان بن محمد بن حسن الملقب بأبي العطا البسيوني الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين، آمين آمين، تم».



الرسالة رقم: (١٨)

مُجْعَلُ الْكُورَانِي

# المُتَمَّة لِلْمَسَالَةِ الْمُهِمَّةِ

تألِيف العُلَامَةِ  
المُؤَلَّفُ الْكُورَانِي

طبع محفقاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق  
د. علي محمد زرنو

دار الكتاب

مکتبۃ التوحید اردو

وَصَدَقَهُ فِي الْأَرْدَ وَالْمَبْرُوكِ

三

المكتبة الأزهرية (ز)

المتحدة للكتب المحمدية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أكمل الدين وأتم النعمة، والصلوة والسلام على المبعوث للرحمة، وعلى آله الأطهار أشرف الأمة، وأصحابه الأخيار نجوم الظلمة، وتابعهم والسلف الصالح البقية «المتممة»، وعلى من اعتصم بالله في كل ملة، واهتم في دينه «للمسألة المهمة»، فسلك سبيل النجاة وابتعد عن طريق الغواية والمذمة.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ مما سطَرَ قلمُ العلامة الكبير برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي، جادل فيها ونافحَ عن رأيه في جزئيةٍ من جزئيات العقيدة طالما تعرَض لها في غير مؤلفٍ من مؤلفاته، وكثُر ما تطرق إليها في عدَّةٍ من مصنفاته، وهي مسألةٌ كون القدرة واحدةٌ بالذات، متعددةٌ بالنسب والاعتبارات، وأنَّ القدرة من حيث كونها مُضافةً إلى العباد - لها تأثيرٌ في المراد بإذن الله لا على الاستقلال.

ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالتذكير بأنَّ المقرر المعلوم عند ذوي التحصيل عدم الإنكار في مسائل الخلاف المعتبر، وأنَّ كون قضيَّةٍ وحدة القدرة بالذات وتعديدها بالنسب من هذا النوع من الخلاف، ثم ذكر أنَّ مراتب التوحيد أربعٌ تجمعها كلمة «لا إله إلا الله»، ثم شرع في ترتيب مقدمات الاحتجاج لِمَا هو بصدده، ثم بسطه، واستدلَّ لموافقةٍ ما يذهب إليه في هذه القضية بقول الإمامين أبي الحسن الأشعريّ،

وأبي حامد الغزالى، وساق طرفاً من الأدلة السمعية عليها مع توجيهها، وعرّج على ضبط الخلاف في المسألة، وتحقيق رأي إمام الحرمين فيها، ثم على تأكيد التوافق مع قول الإمام أبي الحسن الأشعري، وبيان أن المعتمد عنده اتباع السلف في الانكباب عن التأويل، ثم توجيه الكسب عنده بما يتوافق مع رأي المؤلف.

ثم تصدى للرد على الزمخشري في قضية خلق الأعمال، ثم على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله، وبيان وجه نسبة الأفعال إلى العباد، ثم خلص إلى التعريف المرتضى عنده للكسب، وحشد بعد ذلك طائفه من الأدلة السمعية التي تعضد ما ذهب إليه، وقبل أن يختتم المؤلف هذه الرسالة أوصى الناظر فيها بأن يعلم أن لا علاقة لقضية وحدة القدرة بالذات وتعديدها بالنسبة بالحلول أو الاتحاد، وأنّ أهل الطريق الشرييف الموحدين هم أبعد الناس عن تلك الهرطقات.

وقد من الله الجليل، على العبد الضعيف، بتحقيق هذه الرسالة عن سختين خطيتين كتبت إحداهما في حياة المصنف بيده أحد تلامذته وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة ورمزها (ز)، والثانية: نسخة شهيد علي باشا المحفوظة بالمكتبة السليمانية باسطنبول ورمزها (ش)، والحمد لله على فضله الجزيل.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

**المحقق**

\* \* \*

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>

### [خطبة الكتاب]

الحمدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَا إِلٰهٌ إِلَّا هُوَ الْحٰيُ الْقَيُّومُ، الْقَائِلُ: ﴿ وَلَمَّا كَانَ أَنَّ رَجُلًا مُّؤْمِنًا  
أَتَاهُ اللّٰهُ مَنْزِلَةً وَمَا يُنْزِلُ لَهُ إِلَّا بِقَدْرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [الحجر: ٢١]، وَصَلَّى اللّٰهُ وَسَلَّمَ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
الَّذِي تَجَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ فَعُرِفَ مَا هُوَ الْمَكْتُومُ، وَعَلٰى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ الْكُمْلَ  
الْهُدَاةِ الْمُهَتَّدِينَ بِأَنوارِ الْعِلُومِ.

أما بعد:

### [المقرر في مسائل الخلاف المعتبر]

فإنَّه من المقرر المعلوم عند ذوي التحصيل أنَّ المسألةُ الْخِلَافِيَّةَ التي فيها  
أقوال لجماعة لا يُردُّ قولُ قائلٍ مَا منهم بمُجرَّدِ أنَّ قائلًا آخرَ قال بخلافه في  
تلك المسألة، بل العمدةُ في الرَّدِّ والقبول البرهانُ، إن لم يكن ثمةَ كشفٌ  
وعيَانٌ، فائيُّ قول منها تمَّ دليلاً سالماً من المناقضات والمُنْوَع والمعارضات،  
فذلك المرجوع إليه من بينها، كائناً ذلك القائلُ به مَنْ كان؛ كما قال عليٌّ<sup>(٢)</sup>

(١) الصلاةُ على النبي ﷺ ليست في (ش).

(٢) قوله: «علي» ليس في (ش).

ولِيُ ذِي الْجَالَلِ: «انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى مَنْ قَالَ»، أَوْ كَمَا قَالَ<sup>(١)</sup>.  
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّجَالَ تُعْرَفُ بِالْحَقِّ لَا بِالْحَقِّ بِالرِّجَالِ، وَلَكِنْ مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ  
 بِالْحَقِّ إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَأْنِ أُولَئِي الْأَلْبَابِ، وَأَمَّا مَنْ دَرَجَهُمْ فَإِنَّمَا يَمْيِلُ  
 إِلَى الْاقْتِداءِ بِمَنْ اشْتَهَرَ فَضْلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ، وَ«كُلُّ مِيسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>،  
 وَ«وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ» [الرعد: ٨]، **﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ تَعْبُرَةً لَأَوْلَى الْأَبْصَرِ﴾**  
 [آل عمران: ١٣].

[قضية وحدة القدرة بالذات وتعديدها بالنسبة من الخلاف المعتبر]:

وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُرِدَّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ، مُتَعَدِّدَةٌ  
 بِالنِّسْبَةِ وَالْعِتَيْنَارَاتِ، وَإِنَّهَا مِنْ حِيثُ كُونُهَا مُضَافَةً إِلَى الْعِبَادِ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الْمُرَادِ  
 بِإِذْنِ اللَّهِ لَا عَلَى الْاسْتِقْلَالِ - كَائِنًا الْقَاتِلُ مَنْ كَانَ - بِمُجَرَّدِ أَنَّ الْغَزَالِيَّ - مَثَلًاً - قَالَ  
 بِخِلَافِهِ، أَوْ أَنَّ الْأَشْاعِرَةَ قَالُوا بِخِلَافِهِ؛ عَلَى فَرْضِي أَنَّ ثَمَّ خِلَافًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ  
 سَيُظَهِّرُ الْوِفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

إِنَّ الْغَزَالِيَّ وَإِنْ جَرِيَ فِي «قواعد العقائد» وَمَوَاضِعَ مِنْ «الإِحْيَا» عَلَى  
 الْمُشْهُورِ مِنْ مَعْنَى الْكَسْبِ<sup>(٣)</sup>؛ لَكِنَّهُ قَدْحٌ فِيهِ وَفِي قَسِيمِهِ: (الْجَبْرُ وَالْاسْتِقْلَالُ) فِي  
 كِتَابِ التَّوْبَةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ تَحْقِيقَ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا يَتِمُّ بِكَلَامِ يُنَاطِحُ عُلُومَ الْمُكَاشَفَةِ<sup>(٤)</sup>،  
 وَهُوَ كَذَلِكَ.

(١) عَزَاهُ فِي «كَنزِ الْعَمَالِ» (٤٤٢١٨) إِلَى ابْنِ السَّمْعَانِي فِي «الدَّلَائِلِ».

(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٥٩٦) وَ (٧٥٥١)، وَمُسْلِمُ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٩) (٩) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حَصْبَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) يُنَظَّرُ: «إِحْيَا عِلُومِ الدِّينِ» (١/١١١)، وَ (٤/٢٥٣)، وَ «قواعد العقائد» (ص: ١٩٥).

(٤) يُنَظَّرُ: «إِحْيَا عِلُومِ الدِّينِ» (٤/٧).

وقد ذكر ما فيه الكفاية لذلك في كتاب الشكر، وكتاب الشوق والمحبة من «الإحياء»، وفي كتاب<sup>(١)</sup> «جواهر القرآن»؛ كما سيجيء نقله إن شاء الله تعالى. وسيظهر عند التحقيق والإمعان أنه -أي: القول بالتأثير بالإذن- كقول الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحق أصلًا<sup>(٢)</sup>.

وإنما الذي ينبغي أن يُقال: إن الدلائل التي سُيُّقت في إثباته لا تُتَمُّ، وإن دلائل غيره الذي يُقبل قوله -كائناً من كان - تامة، ودون هذا خرط القتاد!

وكشف الغطاء عن مسألتنا هذه -أعني: مسألة خلق الأفعال على وجه يستحليه أهل النظر - يقتضي بسطاً وتفصيلاً في الكلام، ربما يضيق هذا الوقت عن الوفاء به، ولكن نورد من ذلك ما يسره الله وأذن في إيراده؛ فإنه لا حول ولا قوّة إلا بالله.

[مراتب التوحيد أربع]<sup>(٣)</sup>:

فنقول أعلم أن التوحيد له مراتب أربع<sup>(٤)</sup>:

الأول<sup>(٥)</sup>: توحيد الألوهية.

الثاني: توحيد الأفعال.

الثالث: توحيد الصفات، وإن شئت قلت: «توحيد الوجوب الذاتي»؛ فإنه يستلزم سائر الصفات الكلامية؛ كما فرّعها عليه بعض المحققين.

(١) في (ش): «كتابه».

(٢) قوله: «أصلًا» ليس في (ز).

(٣) من هامش (ز)، وثمة «أربعة»، وصوبت.

(٤) قوله: «أربع» ليس في (ش).

(٥) كذا بالذكر، وجرى عليه في الإجمال والتفصيل، وهو لحن!

الرابع: توحيد الذات، وإن شئت قلت: «توحيد الوجود الحقيقي»؛ فإن المآل واحد.

أما الأول: فقد دلَّ عليه الدلائل السمعية، وانعقد عليه إجماع الأنبياء، وكلُّهم دعوا المكلَّفين أولاً إلى هذا التوحيد، ونهوُهم عن الإشراك في العبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُرِحِّي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا أَعْبُدُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَمْ أَتَخْذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا قُلْ هَاتُوا بِرُهْنَتُكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقُّ فِيهِمْ مُعَرِّضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤ - ٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلِئَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونَ﴾ [النحل: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الظَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأما الثاني: فكذلك دلت عليه الدلائل السمعية؛ مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرَّمَر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ومثل قوله ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعته». أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» والحاكم والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن حذيفة رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٨٥) و(٨٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧) رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكوفي وهو ثقة. أ.ه. قلت: قد رواه البزار في «المسندي» (البحر الزخار) (٢٨٣٧).

وأما الثالث: فإن الدلائل السمعية دالة عليه أيضاً، مثل قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَنْعَمُ الْفَقَرَاءِ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛ فإنه حصر الغنى فيه تعالى؛ كما يدل عليه تعريف الخبر وضمير الفصل<sup>(١)</sup>، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجب الوجود؛ فإن الممكِن فقير بلا شك، وإذا كان واجب الوجود كان متصفًا بجميع الكمالات؛ فإنه يستلزمها كما بين في محله.

وإن شئت قلت: ولا يكون كذلك إلا إذا كان متصفًا بجميع صفات الكمالات؛ إذ لو كان كمالاً مال الغير له يثبت له الغنى المطلق، ولا يثبت فقر الناس إليه مطلقاً. وهو ظاهر، لكن الغنى المطلق له تعالى، والفقير المطلق للممكِن إليه تعالى حاصلان، فيكون - سبحانه - متصفًا بجميع صفات الكمال منحصرة فيه بالذات، وهو المطلوب.

ومثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الجديد: ٣]؛ فإن حصر الأولية فيه يستلزم وجوده وجوده، فإن الممكِن ثانٍ في رتبة الوجود للواجب؛ فإن وجوده مستفاد من الواجب، فلا يصح للممكِن الأولية أصلاً، فما ثبت له الأولية مطلقاً يكون واجب الوجود، والحق تعالى هو الأول، فهو الواجب الوجود لذاته، وقد مر أنه يستلزم سائر صفات الكمال، فانحصر صفات الكمال فيه تعالى بالذات، وهو المطلوب.

أو نقول: إذا ثبت أولية الواجب للممكِن، فلا شك أن الممكِن مفتقر إليه في أصل وجوده، وجميع كمالات المترتبة<sup>(٢)</sup> على وجوده، والمفید لا يفيد إلا ما عنده

(١) أما الخبر فهو «الغني»، وأما ضمير الفصل فهو «هو».

(٢) في (ش): «المترتبة».

البَتَّةَ، وَقَدْ أَوْجَدَ الْمُمْكِنَ مُتَصَفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ<sup>(١)</sup>، فَدَلَّ عَلَى ثُبُوتِهَا لِلأَوَّلِ عَلَى  
وَجْهِ الْانِحْسَارِ فِيهِ بِالذَّاتِ، وَهُوَ الْمُطْلُوبُ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ السَّمِعِيَّةُ أَيْضًا؛ مُثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «هُوَ  
الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ» [الْحَدِيدِ: ٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِلَّا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ»  
[نَصْلَتِ: ٥٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ مَعْلُومٌ بِأَنَّمَا كُنْتُمْ» [الْحَدِيدِ: ٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «اللَّهُ  
شُوَّرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [النُّورِ: ٣٥]، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَمُثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ أَعُوذُ بِهِ: «أَصَدَقُ كَلْمَةً قَالَتِ  
الْعَرَبُ كَلْمَةً لَّبِيَدَ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بِاطِلٌ»<sup>(٢)</sup>

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ أَعُوذُ بِهِ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدهِ، لَوْ أَنْكُمْ دَلَّتِمْ بِحَبْلٍ إِلَى الْأَرْضِ  
السُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللَّهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»  
[الْحَدِيدِ: ٣] أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٣)</sup>... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَسَنا  
الآنَ بِصَدَدِ الْاسْتِقْصَاءِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ التَّلْوِيُّ وَالتَّبْيَهُ تَمَهِيدًا لِلْغَرَضِ الْأَصْلِيِّ  
الَّذِي يُرِادُ تَوْصِيلُهُ إِلَى الْأَفْهَامِ.

(١) قَوْلُهُ: «مُتَصَفًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَوْجَد»، وَهُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، لَا أَنَّهُ حَالٌ مِنْ الْمُفْعُولِ بِهِ.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة  
رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذى في «سننه» (٣٢٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واستغرب به، ثم قال: وفسّرَ  
بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبطَ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ وَقُدرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، عِلْمُ اللَّهِ وَقُدرَتُهُ  
وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ اهـ.  
ورواه ابن الجوزي في «العلل» (٨) وقال: لا يصح.

[كلمة «لا إله إلا الله» جامعه لجميع مراتب التوحيد]

إلا أن هنا نكتة ينبغي التنبيه عليها، وهي أن كلمة «لا إله إلا الله» جامعه لجميع مراتب التوحيد، ودلالة عليها: إما منطوقاً، أو بالاستلزم. وذلك «أن لا إله إلا الله» منطوقه قصر الألوهية على الله تعالى قصراً حقيقياً، أي: إثبات الألوهية له تعالى بالضرورة، ونفيها عن كل ما سواه كذلك، وهو ظاهر، وقد أوضحناه في «إنباء الأنباه»، وهو يستلزم توحيد الأفعال، وتوحيد الصفات، وتوحيد الذات.

أما الأول - الذي هو حصر الحالقه فيه تعالى - فلأن مقتضى قصر الألوهية عليه تعالى قصراً حقيقياً هو أن الله - سبحانه - هو الذي يستحق أن يعبده كل مخلوق، فهو النافع الضار على الإطلاق، فهو الخالق لكل شيء؛ فإن كل من لا يكون خالقاً لكل شيء لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق، وكل من لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق لا<sup>(١)</sup> يستحق أن يعبده كل مخلوق؛ لأن العبادة هي الطاعة والانقياد والخضوع، ومن لا يملك نفعاً ولا ضرراً بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبده ذلك البعض ويطيعه وينقاد له؛ فإن من لا يقدر على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضر عنه؛ لا يرجوه، ومن لا يقدر على إيصال ضر إليه؛ لا يخافه، وكل من لا يخاف ولا يرجي أصلاً لا يستحق أن يعبد، وهو ظاهر.

لكن الذي يقتضيه قصر الألوهية عليه تعالى في «لا إله إلا الله» قصراً حقيقياً هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبده كل مخلوق؛ فهو النافع الضار على الإطلاق؛ فهو الخالق لكل شيء، وهو المطلوب.

(١) في (ش): «فلا».

وأما الثاني - وهو توحيد الصفات أو توحيد وجوب الوجود - فلأنَّ «لا إله إلا الله» تدلُّ على أنَّ الألوهية ثابتةٌ لله تعالى ثبوتاً مُستمراً ممتنعَ الانفكاك، ومنتفيَةٌ عن غيره تعالى انتفاءً مُستمراً ممتنعَ الانفكاك، وكلما كان كذلك؛ فهي دالةٌ على أنَّ الله تعالى واجب الوجود، وأنَّ كُلَّ موجودٍ سواه مُمكِنُ الوجود، وكلما كان كذلك كان وجوب الوجود مقصوراً عليه، وهو مُستلزمٌ لسائر صفاتِ الكمال، وهو المطلوب.

أما دلالتها على أنه تعالى واجب الوجود: فلأنَّ الألوهية لا تكون صفةً إلا لم يجود حقيقةً واتفاقاً، وكلُّ ما لا يكون صفةً إلا لم يجود إذا دلَّ كلامُ على أنه<sup>(١)</sup> ثابتٌ لشيءٍ ثبوتاً ممتنعَ الانفكاك سرداً، فقد دلَّ على أنَّ الوجود ثابتٌ لذلك الشيءِ ثبوتاً ممتنعَ الانفكاك سرداً، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان موجوداً لذاته، وهو المعنى بـ«واجب الوجود لذاته»، وقد دلَّ «لا إله إلا الله» على ثبوتِ الألوهية لله تعالى ثبوتاً مُستمراً ممتنعَ الانفكاك، فقد دلَّ على وجوب وجوده تعالى، وهو مُستلزمٌ لسائر صفاتِ الكمال، وهو المطلوب.

وأما دلالتها على أنَّ كلَّ موجودٍ سواهٍ تعالى فهو مُمكِنُ الوجود: فلأنَّ موجوداً ممماً سواه لو كان واجب الوجود لذاته لكان مُستحِقاً أن يعبد، لكنَّ «لا إله إلا الله» قد دلتَ أنه لا يستحقُ أن يعبد إلا الله دلالةً قاطعةً، فقد دلتَ على أنه لا واجباً وجده لذاته إلا الله، فكلُّ ما سواه فهو مُمكِن، وهو المطلوب.

أو نقول: قد دلَّ «لا إله إلا الله» على أنَّ الله هو النافعُ الضارُّ على الإطلاق، فهو الجامعُ لصفاتِ الجلال والإكرام، فهو المُتَصَفُّ بصفاتِ الكمال كُلُّها، وهو المطلوب.

(١) من أول هذه الفقرة إلى هذا الموضع قد ذهبَ به ترميمُ الورقة في النسخة (ش).

وأما الثالثُ - وهو توحيد الْوُجُود الحقيقِي - فقد قال الإمام الغَزالِي رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ الصَّدْقِ مِنْ «الإِحْيَا»: كُلُّ مَا تَقِيدُهُ الْعَبْدُ بِهِ فَهُوَ عَبْدٌ لَهُ؛ كَمَا قَالَ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَا عَبِيدَ الدُّنْيَا! وَقَالَ نَبِيُّنَا<sup>(١)</sup> ﷺ: «تَعِسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَّ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْحُلَّةِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ»، سَمِّيَ كُلُّ مَنْ تَقِيدَ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ عَبْدًا لَهُ . انتهى<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ فِي بَابِ الرَّهْدِ مِنْهُ: مَنْ طَلَبَ غَيْرَ اللَّهِ فَقَدْ عَبَدَهُ، وَكُلُّ مَطْلُوبٍ مَعْبُودٌ، وَكُلُّ طَالِبٍ عَبْدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَطْلَبِهِ . انتهى<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْهُ: كُلُّ مُتَّبِعٍ هُوَاهُ فَقَدْ اتَّخَذَ هُوَاهُ مَعْبُودًا؛ قَالَ تَعَالَى: «أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهَهُوَهُ» [الجَاثِيَّةُ: ٢٣]، وَقَالَ ﷺ: «أَبْغَضُ إِلَهٍ عُبْدُ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْهَوَى» . انتهى<sup>(٤)</sup> .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ مَا فِي الْوُجُودِ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ مَطْلُوبٌ لِطَالِبٍ مَا، وَقَدْ صَحَّ -

(١) «نَبِيُّنَا» لَيْسَ فِي (شِنْ).

(٢) يُنْظَرُ: «إِحْيَا عِلْمَ الدِّينِ» (٤ / ٣٨٨).

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثُ البَخارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٨٨٦) بِنَحْوِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) يُنْظَرُ: «إِحْيَا عِلْمَ الدِّينِ» (٤ / ٢٢٦).

(٤) يُنْظَرُ: «إِحْيَا عِلْمَ الدِّينِ» (١ / ٣٣ - ٣٤).

وَقَالَ الْعَرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِهِ»: أَخْرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَنَدَ ضَعِيفٌ . قَلْتُ: أَخْرَجَهُ فِي «الْمَعْجمِ الْكَبِيرِ» (٧٥٠٢) بِلِفْظِ: «مَا تَحْتَ ظَلَّ السَّمَاءَ مِنْ إِلَهٍ يُعْجِدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ هُوَ مُتَّبِعٌ» . وَقَالَ الْهَيْشَمِيُّ فِي «مَجْمُوعِ الزَّوَائِدِ» (١ / ١٨٨): فِيهِ الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، وَهُوَ مَتَرَوْكُ الْحَدِيثِ .

وَشِيخُ الْحَصِيبِ بْنُ جَحْدَرِ مَثُلُهُ أَوْ هُوَ شُرُّهُ مِنْهُ؛ فَلَذِلِكَ حَكْمُ بِوْضُعِهِ أَبْنُ الْجُوزِيِّ فِي «الْمَوْضِعَاتِ»

(٣ / ١٣٩) وَقَالَ: فِيهِ جَمَاعَةٌ ضَعَافٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ وَالْحَصِيبُ كَذَابُانْ عِنْدَ عُلَمَاءِ النَّقلِ .

بما مرّ - إطلاق «الإله» عليه، ولا إله إلا الله، فما في الوجود حقيقة إلا الله، فليُقْهَم<sup>(١)</sup>؛ فإنَّه مَسْلُكُ قرِيبٍ مُوجَزٍ، والوقت لا يسع إياضَاه مُفصَلاً.

وإذا تبيَّنَ لك دلالة «لا إله إلا الله» على جميع مراتب التوحيد لاح لك أن الشارع - لأمرِّ ما - جعلَها مفتاحَ الإسلام، وأساسَ الدين، ومهدَّاة الأنام؛ فإنَّها - على إيجازِها واختصارِها - تضمَّنت التفاصيل، والله يقول الحقُّ وهو يهدي السبيل.

والمراتب الأربعُ كما دلت عليها الأدلة<sup>(٢)</sup> السمعية كذلك دلَّ عليها الكشفُ الصحيح، والعيانُ الصريح، والمرتبتان الأولىيان دلَّ عليهما العقلُ بالنظر الفكري<sup>(٣)</sup>، والأخيرتان دلَّ عليهما العقلُ أيضاً، لكن لا من حيثُ نظرُه الفكريُّ، بل من حيث قبوله ما جاء به الصادق.

### [ترتيب مقدّمات الاحتجاج]

ثم ترتيب المقدّمات: قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِأَذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يُهْدَى قَبْلَهُ وَاللَّهُ يُكْلِ شَيْءَ عَلَيْمٌ﴾ [التغابن: ١١]، فالإيمانُ بالله شرطٌ لهداية القلب، فهذا القسمُ من العلم لا يهتدى إليه العقلُ من حيثُ نظرُه الفكريُّ، وإنما يهتدى إليه من حيثُ إيمانه بما جاء به الصادق على حسب ما يقتضيه ظاهرُ اللسان الذي أرسَلَ به ذلك الرسول؛ فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِسَانٍ قَوِيمٍ﴾، ثم بيَّن الفائدة والحكمة بقوله: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيفقهوا عنه، ويعلموا ما هو الأمرُ عليه بسرعة، فمن آمن مثلَ هذا الإيمان بما جاء به الشرع يهدي الله قلبه

(١) من قوله: «قال تعالى: أَفَرَأَيْتَ مِنْ» إلى هنا ذهبَ به ترميمُ الورقة في النسخة (ش).

(٢) في (ش): «الآية».

(٣) في (ش): «الفكر»، وفيها قبلها: «دلَّ عليها».

إلى ما هو الأمر عليه، وبعد هداية الله إياه إلى ذلك أمكنه الترتيب والتعبير عنه إن أذن له في ذلك.

ومن تحكّم في شرّحها بما هو خلاف مقتضى ظاهر اللغة، فلم يؤمّن بالله وبما جاءه من عنده كمال الإيمان، فلم<sup>(١)</sup> يتحقق شرط الهدایة الإلهیة في حقه؛ فإنّ لم يهدِ الله قلبه إلى ما هو الأمر عليه، فلا يلومَنَ إلا نفسه؛ حيث دخل في زمرة من يحرّفون الكلم عن مواضعه من حيث لا يشعر، وسائل الله التوفيق لكمال الإيمان؛ إنَّه الْكَرِيمُ الْمَتَّانُ.

ولا يخفى أنَّ من قال بالمرتبة الرابعة فهو قائل بسائر المراتب؛ فإنها تتضمّنها تضمّناً واضحاً، وكذلك من قال بتوحيد الصّفات فهو قائل ببقية المراتب، وهكذا فإنَّ كُلَّ مرتبة عاليَّة تتضمّن ما تحتها نازلاً؛ كما أنَّ كُلَّ مرتبة سافلة تستلزم ما فوقها صاعداً؛ كما يظهر مما قررناه، وكلَّ من آمن بمضمون «لا إله إلا الله» - بعد فهم معنها - فهو قائل بتوحيد الألوهية بلا خلاف.

وقولنا: «بعد فهم معناها» احتراز عن نحو مَن يقول: «إن الله هو المسيح بن مريم»؛ فإنَّ مثل هذا لو قال: «لا إله إلا الله» لم يكن قائلاً بحضور الألوهية في الله - سبحانه وتعالى - لأنَّه لم يفهم معنى «الله»؛ حيث وضعه على مُمكِّنٍ وحصره فيه؛ كما يدلُّ عليه تعريف الخبر وضمير الفصل<sup>(٢)</sup>.

فأهل الإيمان كافة متّفقون على المرتبة الأولى، وأما بقية المراتب فلم يتفقوا

(١) ذهبت الرطوبة في (ش) بقوله: «كمال الإيمان فلم»، ويقوله قبله: «بما هو خلاف مقتضى ظاهر».

(٢) وذلك فيما تقدّم من قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ» [فاطر: ١٥].

الخبر فيه هو «الغني»، وضمير الفصل هو «هو».

على شيء منها! بل قد علِمَ كُلُّ أَنَاسٍ مَشَرِّبَهُمْ فِي كُلِّ مِنْهَا، وَكُلُّ مُيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

وَنَحْنُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ بِالْهَدَىِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي هِيَ نَتْيَاجُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> كَمَا أَرَادَ، لَا كَمَا يَتَحَكَّمُ فِيهِ الْعُقُولُ بِأَفْكَارِهَا.

وَلَمَّا كَانَ الْمَرَتبَةُ الَّتِي هِيَ بَعْدَ تَوْحِيدِ الْأَلْوَهِيَّةِ مِنْ حِيثُ التَّرْقِيِّ هِيَ مَرَتبَةُ تَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ<sup>(٢)</sup>؛ لِهَذَا صَارَ مَحْلُ النِّزَاعِ بَيْنَ الْفِرَقِ نِزَاعًاً مُتَشَعِّبًاً دُونَ مَا فَوْقَهَا مِنَ الْمَرَتبَتَيْنِ الْأُخْرَيَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الشُّغْلَ بِهَذِهِ الْمَرَتبَةِ وَغُمْوَضَ مَا فَوْقَهَا مِنَ الْمَرَتبَتَيْنِ أَوْجَبَ قَلَّةَ الْالِتِفَاتِ إِلَيْهِمَا، فَلَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِمَا رَأْسًا إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ! ثُمَّ إِنَّهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ، وَقَدْ فَازَ أَهْلُ الْكَشْفِ الصَّحِيفِ بِإِذْنِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> بِجَلِيلَةِ الْحَالِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعَمُ الْمُتَعَالِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَمَّا كَانَ مَرَتبَةُ تَوْحِيدِ الصِّفَاتِ فَوْقَ مَرَتبَةِ تَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ وَمُتَضَمِّنَةً لَهَا؛ كَانَ الدُّخُولُ إِلَى تَوْحِيدِ الْأَفْعَالِ مِنْ بَابِ تَوْحِيدِ الصِّفَاتِ أَوْضَحَ وَأَسْهَلُ، وَأَرْقَى وَأَنْفَعَ ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧].

فَنُحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْقُدْرَةَ وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ، مُتَعَدِّدَةٌ بِالنِّسْبِ وَالْعِتِيرَاتِ، ثُمَّ عَمَّمَنَا وَقُلْنَا: وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْمُتَصَفِّ بِهَا الْحَقُّ سَبَبَانِهِ وَتَعَالَى الَّتِي أَظْهَرَهَا اللَّهُ فِيمَنْ شَاءَ مِنْ عَبَادِهِ - مِنَ الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ،

(١) لفظ الجلالية وقوله قبله: «الأربع» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٢) قوله: «الْأَفْعَالِ» وقوله قبله: «الْمَرَتبَةِ» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٣) من قوله: «مَحْلُ النِّزَاعِ بَيْنَ الْفِرَقِ» إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ ذَهَبَ بِهِ تَرْمِيمُ الورقة في النسخة (ش).

(٤) فِي (ش): «المنعم المفضال».

والكلام، وغيرها - كذلك واحدةٌ بالذات، متعددةٌ بالاعتبارات؛ فقد قلنا بمرتبة توحيد الصفات، ثم دخلنا إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصفات، وذلِّنا طالبَ الحقِّ إلى الرُّقيِّ إلى درجة أعلى في ضمن تقرير مطلوبه الأهمُّ الأقربُ إليه من حيث التَّرْقِيِّ، أعني: توحيد الأفعال<sup>(١)</sup>، وهذا مسلكُ حسن لِمَنِ استبصرَ!

ولا شكَّ عند كل ذي بصيرة أن القدرة التي هي صفة الحقِّ - من حيث كونها صفةً للحقِّ - مؤثرة على وفقِ الإرادة قطعاً واتفاقاً، فصحَّ أن تكون مؤثرة من حيث كونها ظاهرةً في العباد بإذن الله تعالى أيضاً؛ فإن ذلك ليس خروجاً من توحيد الأفعال، وقولاً بأن ثمة قدرةً مؤثرةً في الإيجاد غير قدرة الحقِّ؛ كما يقول به من يقول! فإنَّا قد ذهبنا إلى أن القدرة واحدةٌ بالذات، مختلفةٌ بالنسبة والاعتبارات، بل قلنا: إنَّ جميع الصفات كذلك؛ حيث ذهبنا إلى توحيد الصفات، وكيف يتصوَّرُ من القائل بتوحيد الصفات لله<sup>(٢)</sup> أن يقول: إن ثمة قدرةً مؤثرةً غير قدرة الحقِّ بالذات، ولا قدرةً ثمةً عنده حقيقةً غير قدرة الحقِّ!

وهذا واضحٌ جداً لمن تأملَ، وإن كان المطلب في حد ذاته دقيقاً وغامضاً، بل هو قولٌ بأن لا مؤثرَ في الوجود إلا الله تعالى بقدرته، ولكن غموض المطلب وخفاء تطبيقِ هذا على ما يقوله الشيخ الأشعريُّ - رحمه الله - أو هم خلاف المقصود!

وكان سبب ذلك: أنَّ الأذهان قد تقرر<sup>(٣)</sup> فيها أن القدرة المضافة إلى العبد لا

(١) في (ش): «في عين توحيد الأفعال».

(٢) قوله لله ليس في (ز)، وفيها قبله: «فكيف يتصور...».

(٣) في (ز): «تكرر». قوله: «وكان سبب ذلك»، أي: إيهام خلاف المقصود.

تأثير لها في عمله عند الأشاعرة، فمتى سمع الناظر بتأثير القدرة المضافة إلى العبد توهم أن هذا ميل إلى مذهب المعتزلة، وخروج عن قول الشيخ الأشعري، «وكان ألا يشن عجولا» [الإسراء: ١١].

فهلا ثبت ونظر في سوابق الكلام ولو احتجه، وربط بعضها ببعض، واستنتاج منها ما هو المقصود! فوا عجبا! هل يليق أن يتوهم في حق من يقول: إن القدرة واحدة بالذات، ذات نسبتين، أن يقول بالتأثير لغير قدرة الحق حقيقة؟ «إن هذا شفاعة عجائب» [ص: ٥]! وإن كان لا عجب من أمر الله.

### [بسط الاحتجاج]

فتعمين - حينئذ - أن تورد ما يسره الله وأذن في إيراده مما يتضح به المرام، ويندفع به الأوهام، بإذن الله الملك العلام، ويظهر تطبيقه على مذهب الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحق - سبحانه وتعالى - أوضح التطبيق، ويفوق عليه بما استمل عليه من فائدة زائدة وبالله التوفيق.

فنقول: من المقرر عند أهل التحقيق أن الذوات كما أن لها بسبب تعلق الأوصاف بها ونسبتها إليها أحكاماً تتصف بها؛ كذلك للصفات بسبب تعلقها بالذوات ونسبتها إليها أحكاماً.

مثلاً: إن الذات - بسبب تعلق العلم بها ونسبته إليها - تتصف بكونها عالمة، والعلم - بسبب نسبته إليها - يتصف بكونه قدماً إن نسب إلى القديم، وحادثاً إن نسب إلى الحادث، والحقيقة واحدة، والحكم مختلف؛ لاختلاف ما نسب إليها من الذوات قديماً وحدثاً، وعلى هذا قياسُ سائر الصفات: من الحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

إذا تمَّهَدْ هذا فنقول: القدرة حقيقةٌ واحدةٌ، في القديم قديمةٌ، وفي الحادث حادثةٌ، وهي كسائر الكلمات كلها للحق - سبحانه وتعالى - بالذات؛ بناءً على توحيد الصفات؛ فإن الله كان ولم يكن شيءٌ غيره<sup>(١)</sup>، وكان مُتصفًا بِجَمِيعِ الكلمات بالذات، فكُلُّ كمالٍ لغيره فهو مستفادٌ منه؛ لأنَّه المُوجَدُ له فيه، ولا يُفِيدُ<sup>(٢)</sup> لغيره كمالاً ليس عنده، فله القدرة حقيقة، وهي - من حيث إنها صفتُه تعالى - مؤثرةٌ على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فإذا أراد الله إيجاد شيءٍ في مظاهر العباد وعنده تحريك آلاتِهم تعلقاً بِإرادتهم بذلك الفعل بمُشيئة الله.

فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا شَاءَ وَنَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، مما تعلق مُشيئةِهم بشيءٍ مَا<sup>(٣)</sup> من الأشياء إلا بِمُشيئة الله، بل مُشيتُهم - على ما قررناه من توحيد الصفات - عينُ مُشئته تعالى الظاهرة فيهم وبحسبيهم؛ أي: عينُ المفاضل عليهم من أشعة أنوار مُشيئة الحق - سبحانه - على حسب ما يليق باستعدادهم مما هو مقتضى الحكمة تفضلاً من غير توهمٍ تجزئة أو حلولٍ أو اتحادٍ؛ كما يقربه إلى الذهن السليم إشراق الشمس على الزجاجات المختلفة الأشكال والألوان، والله المثل الأعلى.

ثم خلق الله الفعل بقدرته من حيث ظهورها في العبد بعد تعلق المُشيئة من العبد إن أراد تعالى ذلك؛ فإن الله قد يشاء من العبد أن يشاء شيئاً ولا يشاء أن يخلق

(١) كما قال النبي ﷺ فيما رواه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «يقيده».

(٣) «ما» الإبهامية ليست في (ش).

ذلك المَشِيَّء<sup>(١)</sup>، أَيْ: لَا يُمْكِنُهُ مِنْ إِحْدَاثِ ذَلِكَ الْفَعْلِ وَلَا يَأْذِنُ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ يَشَاءُ الْمَشِيَّةَ وَيَشَاءُ خَلْقَ ذَلِكَ الْمَشِيَّءِ وَتَمْكِينَ الْعَبْدِ مِنْهُ.

فَتَلَّخَّصَ أَنْ حَقِيقَةً «الْكَسْبِ» هُوَ: تَحْصِيلُ الْعَبْدِ بِقُدرَتِهِ الْمُؤْثِرَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ مَا تَعْلَقَتْ<sup>(٢)</sup> بِهِ مَشِيَّتُهُ الْمَوْافِقَةُ لِمَشِيَّةِ اللَّهِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْقُدْرَةُ وَاحِدَةً بِالْحَقِيقَةِ، مُخْتَلِفَةٌ بِالْاعْتِيَارِ؛ فَإِنْ شَئْتَ قُلْتَ: التَّأْثِيرُ لِقُدْرَةِ الْحَقِّ تَعْالَى عَنْ تَعْلُقِ إِرَادَتِهِ بِصُدُورِ ذَلِكَ الْفَعْلِ مِنَ الْعَبْدِ عَنْدَ تَعْلُقِ إِرَادَتِهِ بِهِ<sup>(٣)</sup> أَيْضًاً، وَإِنْ شَئْتَ قُلْتَ: التَّأْثِيرُ لِلْقُدْرَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْعَبْدِ، لَكِنْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَتَمْكِينِهِ، لَا اسْتِقْلَالًا؛ فَإِنَّ الْمَالَ<sup>(٤)</sup> وَاحِدٌ!

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرْادَ بِـ«إِذْنِ اللَّهِ» هُنَا: هُوَ<sup>(٥)</sup> تَمْكِينُهُ لِلْعَبْدِ فِيمَا يَرِيدُهُ عَنْدَ تَوَافُقِ الْمَشِيَّتَيْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعْالَى: ﴿إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْكَهْفُ: ٨٤]، وَقَالَ: ﴿مَا مَكَنَّنَا فِيهِ رَبِّ خَيْرٍ﴾ [الْكَهْفُ: ٩٥]، وَهُوَ الْمُرْادُ بِـ«الإِعَانَةِ» الْمَطْلُوبُ فِي ﴿وَإِنَّا كَنَّا نَسْتَعِنُ بِهِ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٥]، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى تَجْلِي الْحَقِّ - سُبْحَانَهُ - فِي الْعَبْدِ بِاسْمِهِ «الْفَعَالُ».

وَكُلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا إِشْكَالٌ؛ إِذَا لَيْسَ ثُمَّ تَأْثِيرُ لِغَيْرِ قُدْرَةِ الْحَقِّ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ لِغَيْرِهَا نَسْبَةٌ وَاعْتِيَارًا لَا حَقِيقَةً؛ إِذَا تَأْثِيرُ يُرْجَعُ إِلَى تَعْلُقِ إِرَادَتِهِ تَعْالَى بِخَلْقِ ذَلِكَ الْفَعْلِ عَنْدَ تَعْلُقِ مَشِيَّةِ الْعَبْدِ بِهِ، الَّتِي هِيَ مِنْ مَشِيَّتِهِ بِقُدرَتِهِ<sup>(٦)</sup>؛ مِنْ حِيثُ إِنَّهَا مُضَافَةٌ

(١) فِي (ش) هَنَا وَبَعْدَ قَلِيلٍ: «الشَّيْءُ».

(٢) فِي (ش): «تَعْلُقٌ».

(٣) أَيْ: عَنْدَ تَعْلُقِ إِرَادَةِ الْعَبْدِ بِهِ.

(٤) يَقْصُدُ أَنَّ مَالَ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ.

(٥) قَوْلُهُ: «هُوَ» لَيْسَ فِي (ز).

(٦) يَرِيدُ: الَّتِي هِيَ - أَيْ: مَشِيَّةُ الْعَبْدِ - مِنْ مَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى بِقُدرَتِهِ عَزَّ وَجَلَّ.

إلى العبد وظاهره فيه؛ أي: مِنْ حِيثُ تَجْلِيهِ بِاسْمِهِ «الْفَعَالُ» فِي ذَلِكَ الْعَبْدِ.  
وهي - بسبب ذلك - لا تخرج عن كونها قدرةً الْحَقَّ حقيقةً، وإن عرَضَ لها  
الإضافةُ إلى العبد، والاتصافُ بالحدوث؛ فإنَّ ذلك من حُكْمِ الْمُحَلٌّ وَالْمَوْطِنِ  
وْمُقْتَضى الْمَظَهَرِ، وَالْحُكْمُ لِلْمَوَاطِنِ فِي الْحَقَائِقِ قَدِيمًا وَحَادِثًا عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ؛  
قال سيد الطائفـة الجنـيدـ قـدـس سـرـهـ: «لـونـ المـاءـ لـونـ إـنـائـهـ»<sup>(١)</sup>.

فيا لها من كلامٍ أتت على كلمات! بل على حُكْمِ الْمَظَاہِرِ أعلاها وأسفلها!  
فليُنْسَى للعبد تأثيرٌ بقدْرِهِ هي غَيْرُ قُدْرَةِ الْحَقِّ حَقِيقَةً حتَّى يَتوَهَّمَ ما ذُكْرٌ، بل لا تأثيرٌ إلَّا  
لقدْرَةِ الْحَقِّ حَقِيقَةُ الْبَتَّةِ، إلَّا أَنَّهَا تُضَافُ تارِيَّةً إلَى العَبْدِ، وَتُعْتَبَرُ لَهَا أَحْكَامٌ مِنْ حِيثِ  
ظُهُورِهَا فِي ذَلِكَ الْمَظَاهِرِ، وَذَلِكَ غَيْرُ قادِحٍ فِيمَا قَصَدْنَا؛ فَإِنَّ الْقَصْدَ أَنَّ التَّأثيرَ إِنْمَا  
هُوَ لِقُدْرَةِ الْحَقِّ حَقِيقَةً جَمْلَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ أُضَيَّفَتْ إِلَى الْعِبَادِ حِيثُ أُضَيَّفَتْ، وَمَا  
ذَكَرْنَاهُ وَافِ بِهَذَا الْقَصْدَ، وَإِنْ عَرَضَ<sup>(۲)</sup> لِلْقُدْرَةِ مِنْ حِيثُ إِضَافَتِهَا لِلْعَبْدِ أَحْكَامٌ لَمْ  
تَكُنْ لَهَا مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الإِضَافَةِ.

[موافقة ما ذهب إليه المؤلف لقول الإمام الأشعريّ]

وهذا - أي: أن التأثير لقدرة الحق جملة واحدة - هو بعينه قول الأشعري،  
غير أن الأشعري حيث لم يظهر<sup>(3)</sup> من كلام الناقلين عنه - فيما رأيناه إلى الآن - أنه

(١) في (ش): «الإناء». وليس فيها قوله: «الجنيد قدس سرّه»، وذكر هذا القول القشيري في «الرسالة» (٤٨١ / ٢).

(٢) قوله: «وَإِنْ عَرَضْ» معطوفٌ على قوله: «وَإِنْ أُصِيبَتِ إِلَى الْعِبَادِ حِيثُ أُصِيبَتْ»، ولذلك كان تأثيرُ قوله: «وَمَا ذَكَرْنَاهُ وَافِ بِهِذَا الْفَصْدِ» إلى نهاية الفقرة أفضَّلَ وأبعدَ من خفاء المعنى، والله تعالى أعلم.

(٣) في (ش) : «يط». كذا.

قائلٌ بتوحيد الصّفات، بل يظهر من كلامِهم أنه أثبتت قدرةً حادثةً مغايرةً بالحقيقة لقدرة الحقّ؛ لزمه<sup>(١)</sup> أن يقول: «ليس للعبد قدرة مؤثرة أصلاً، بل كاسبة»، بالمعنى المشهور للكسب الذي هو تعلق إرادة العبد بفعلٍ مَا دونَ غيره، فيُوجده الاقتدار الإلهيُّ وحده عند ذلك التعلق، من غير مدخلٍ لتأثير قدرة العبد؛ بناء على تغيير القدراتِ بالذاتِ.

فلم يصحَّ أن يُنسبَ التأثيرُ إلى قدرة العبد بعد فرضِ كونها مغايرةً لقدرة الحقّ بالذاتِ والاعتبار؛ إذ لا تأثير إلا لقدرة الحقّ حقيقةً البَتَّة، وإن كانت في العبد غيرَها اعتباراً، وهذه القدرةُ - على قول الأشعريِّ في المشهور - غيرُ قدرة الحقّ حقيقةً واعتباراً؛ فلا يصحُّ أن يُنسبَ إليها التأثيرُ أصلاً.

وبهذا فارقٌ ما ذهنا إليه وقررناه عمّا ذهبَ إليه الشيخُ الأشعريُّ في المشهور عنه، وهو فرقٌ غيرُ قادرٍ في توحيد الأفعالِ الذي نحن بصددِ إيضاحِه.

غاية الأمر: أنا أثبتناه بإثبات درجة أخرى أرقى منها، أعني: توحيد الصّفات، وهؤلاء الأشاعرة<sup>(٢)</sup> أثبتوه من طريقة أخرى لم يُرووا فيها على تلك الدرجة، وذلك أمرٌ آخرٌ لا يقدح في المقصود.

وقد اتضح للذكيِّ المنصفُ حُسنُ المَسْلَكِ الذي سلَّكناه، وأنه لا يُنافي قول الأشعريِّ في أن التأثير إنما هو لقدرة الحقّ، مع اشتتماله<sup>(٣)</sup> على فائدة زائدة هي الإشارةُ إلى مرتبة توحيد الصّفات.

(١) في (ش): «لزم». وقوله: «لزمه» خبرُ قوله: «غير أنَّ الأشعريَّ».

(٢) يعني: المتابعين للقول المشهور للإمام أبي الحسن الأشعري، ولا يفهم أنَّ الكورانيَّ يتكلَّم عن غير مدرسته؛ فإنه أشعريٌ كذلك، بل هو من محققيهم وأصحاب الاختيارات بينهم.

(٣) أي: المسَّلَكُ الذي سلَّكه.

وإذ قد ظهرَ موافقةً ما ذهَبنا إِلَيْه لقول الشِّيخ الأَشْعَرِيِّ مِن الوجه المطلوب ظهرَ اضْمِحَالُ الشُّبَهَةِ الَّتِي تُوَهَّمُ النَّاظُرُ بِسَبِيلِهَا أَنَّ مَا ذهَبنا إِلَيْه مِخَالِفٌ لِمَا قَرَرَه الغَزَالِيُّ فِي مَوَاضِعِ مِن «الإِحْيَاءِ» مِن الْكَسْبِ الَّذِي هُوَ مَذَهَبُ الْأَشْاعِرَةِ، أَو أَنَّه مُسْتَلِزٌ لِاجْتِمَاعِ الْمُؤْثِرِينَ عَلَى أَثْرٍ وَاحِدٍ.

أما الأول: فظاهر؛ لِمَا تبيَّنَ مِنْ أَنَّهُمَا مُتَقَانٌ فِي أَنَّه لا يُؤْثِرُ حَقِيقَةً إِلَّا اللَّهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَنَا مُبْنَىٰ عَلَى تَوْحِيدِ الصِّفَاتِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ القَوْلِ بِتَأْثِيرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ مَا يُنَافِي تَوْحِيدَ الْأَفْعَالِ، وَقَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ مُبْنَىٰ عَلَى أَنَّ لَا تَأْثِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ أَصْلًا؛ لِكُونِهَا مُغَايِرَةً بِالذَّاتِ عَنْهُ - فِي الْمُشْهُورِ - لِقُدْرَةِ الْحَقِّ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَصْلُ لَا يَتِمُ دِلْيُلُهُ عَنْهُ التَّحْقِيقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما الثاني فأَظَهَرُ مِنْهُ لِمَنْ تَأْمَلَ! فَإِنَّ مَنْ لَا يَقُولُ بِوُجُودِ قُدْرَتَيْنِ حَقِيقَةً كَيْفَ يَلْزَمُهُ القَوْلُ بِاجْتِمَاعِ الْمُؤْثِرِينَ حَقِيقَةً عَلَى أَثْرٍ وَاحِدٍ؟ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً بِالذَّاتِ فَلَا يُؤْثِرُنَّ حَقِيقَةً، وَالتَّعْدُدُ الْأَعْتِيَارِيُّ - بِسَبِيلِ الإِضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ وَالْإِضَافَةِ عَلَيْهِمْ - لَا يُوجِبُ وُجُودَ مُؤْثِرِينَ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

### [موافقةً ما ذهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤْلِفُ لِقَوْلِ الْإِمَامِ الغَزَالِيِّ]

وأما موافقته لقول الإمام أبي حامد الغَزَالِيِّ الذي اختاره فيظهَرُ من نقلِ كلامِه، فتقول: قال - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِ التُّوبَةِ بَعْدَ قَدِحِهِ فِي الْأَقْوَالِ الْثَّالِثَةِ:

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ<sup>(٢)</sup> قَضَيْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْجَبْرِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَالْكَسْبِ

(١) تراجع النسخ فلعل صواب العبارة: «وَالتَّعْدُدُ الْأَعْتِيَارِيُّ بِسَبِيلِ الإِضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِمْ لَا يُوجِبُ وُجُودَ مُؤْثِرِينَ...»

(٢) فِي (ز): «فَقَدْ».

بأنه صادقٌ من وجهه، وهو - مع صدقه - قاصرٌ، وهو مُتناقضٌ<sup>(١)</sup>، فكيف يمكنُ فهم ذلك؟ وهل يمكنُ إيصال ذلك إلى الأفهام بمثالٍ؟ ثم أوضح<sup>(٢)</sup> المقام بقصة العميان مع الفيل الذي لمس كلّ منهم عضواً من أعضائه، ثم أخذ يُخْبِر عن الفيل بأن هيئة كالعضو الذي لم يمسه.. إلى أن قال في آخر الكلام: وإذا كان هذا كلاماً ينطح علوم المكافحة ويحرّكُ أماماجها - وليس ذلك من غرضنا - فلنرجع إلى ما كُنا بصدده. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وما ينطحه هذا الكلام من علوم المكافحة هو توحيد الصفات، وقد قال في كتاب الشكر: ولا قادر إلا الملك الجبار<sup>(٤)</sup>.

وقال في باب المحبة من «جواهير القرآن»: لا قدس ولا قدرة ولا علم إلا للواحد الحق، وإنما لغيره القدر الذي أعطاه<sup>(٥)</sup>.

وهو قولٌ بتوحيد الصفات المستلزم لتوحيد الأفعال، مع إثبات الكسب وتأثير قدرة العبد بالإذن لا بالاستقلال؛ كما يوضّحه قوله في أوائل «جواهير القرآن» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ نَسْتَعِنُ﴾ [الفاتحة: ٥] ما نصّه: أن العبد لا يستقلُّ بنفسه دون معاونته<sup>(٦)</sup>.

(١) المتناقض هو القضاء على كلّ واحدٍ من هؤلاء القائلين بأنه صادقٌ من وجهه، وأنه مع صدقه قاصرٌ.

(٢) أي: الإمام الغزالى.

(٣) ينظر: «إحياء علوم الدين» (٤/٧).

(٤) ينظر: «الإحياء» (٤/٩٠).

(٥) لم أجد ما ذكر في مطبوع «جواهير القرآن» للغزالى، وهو في كتابه «الأربعين في أصول الدين» (ص: ١٥٣).

(٦) ينظر: «جواهير القرآن» (ص: ٦٩).

وأوضح منه ما في كتاب الشوق والمحبة من<sup>(١)</sup> «الإحياء» من قوله: وما هو قادر عليه - يعني: الإنسان - من نفسه أو غيره، فليست قدرته من نفسه وبنفسه، بل الله خالقه، وخالق قدرته، وحالق أسبابه، والممكّن له من ذلك، ولو سلطَ بعوضةً على أعظم ملِكٍ وأقوى شخص من الحيوانات لأهلكته، فليس للعبد قدرةٌ إلا بتمكن مولاه؛ كما قال في أعظم ملوك الأرض ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَنَا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْنَاهُ إِلْخ﴾ [الكهف: ٨٤]، فلم يكن جميع ملكيه وسلطاته إلا بتمكن الله إياه في جزء من الأرض... إلخ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهو واضح في أن العبد لقدرته تأثير بتمكن الله وإذنه لا مستقلًا، وهذا لا يتضح إلا بتوحيد الصفات، وتوحيد الصفات لا يتحقق إلا أصحاب الكشف، ثم من هداه الله من المؤمنين بالمتشابهات على مراد الله وبكلامهم، وبالله التوفيق.

### [طرفٌ من الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلف مع توجيهها]

ثم إنَّا وإنْ أورَدنا الأدلة السمعية على ما ذهبنا إليه في غير هذه العُجالَة، فلا بأس أن نورد شيئاً منها هنا إيضاحاً لِمَا قرَرناه مزيداً لإيضاح؛ على أنَّ التَّجلِي لا يتكرَّر، وإنْ أوهَمَ ذلك تجدد الأمثال، والتَّبسُ الأمْرُ على مَنْ لم يخرج من طُورِ الوَهْم والخيال! قال سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ هُوَ فِي لَسِنِ مَنْ خَلَقَ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

فنقول - وبالله التوفيق - إنَّ الله - سبحانه وتعالى - كانَ ولم يكن شيءَ غيره، وكان كنزًا مخفياً فأحَبَّ أنْ يعرَف، فخلقَ الخلقَ ليعبدوه بإذنه<sup>(٣)</sup>، وسبق في علمه

(١) في (ش): «في».

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥).

(٣) لقد أحسن المصنف - رحمه الله - بعدم نسبته هذا المعنى إلى النبي ﷺ، كما فعل غيره! وقد قال =

أن يكونوا قسمين؛ على ما يدل عليه آية الفريقين وحديث القبضتين<sup>(١)</sup>، ولما أخذ عليهم الميثاق حين استخرجهم من ظهور آبائهم بعد استخراجهم من ظهر أبיהם آدم - عليه الصلاة والسلام - وعدهم أن يرسل إليهم رسله، وينزل إليهم كتبه يذكرونهم عهده وميثاقه<sup>(٢)</sup>، وقد وفى بما وعد، ﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ﴾ [التوبه: ١١١]، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبُوا الظَّلَّاعَ﴾ [النحل: ٣٦].

فكان فيما جاء به رسُوله أو أمره ونواهٍ مثل قوله تعالى: ﴿فَاتَّمُنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾

العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣) : حديث «كنت كنت لا أعرف، فأحييتك أن أعرف، فخلقت خلقاً، فعرّفتهم بي، فعرفوني». قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي - عليه الصلاة والسلام - ولا يُعرف له سند صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ لِجَنَّ وَإِنَّسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفون كما فسره ابن عباس رضي الله عنهم. اهـ.

(١) يُريد قوله تعالى: ﴿وَقَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَقَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشوري: ٧]، وقوله ﴿فِيَّ﴾ - فيما روى الإمام أحمد في «المسنن» (١٧٥٩٣) من حديث أبي عبد الله رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ: «إن الله قبض بيمنيه قبضة، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي».

وروى ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤٨) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قبض قبضة، فقال: للجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: للنار، ولا أبالي».

(٢) روى الإمام مالك في «الموطأ» (٨٩٨ / ٢) عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب، سُئل عن هذه الآية: ﴿وَلَذَا خَذَرَكُمْ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشَهَدُهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَسْتَرِيَّكُمْ قَالُوا بَلْ شَهَدْنَا أَنَّ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا نَعْنَى هَذَا غَنِيَّلِنَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - خلق آدم، ثم مسح ظهره بيديه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».... الحديث.

الَّتِي أَلْأَتِيَ» [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الْزَكُوْنَةَ» [البقرة: ٤٣]، وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُ وَأَرْبَكُ الَّذِي خَلَقْتُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» [البقرة: ٢١]، ومثل قوله: «وَأَشَكُّرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ» [البقرة: ١٥٢]، «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِ» [البقرة: ٤١]، «وَلَا نَقْتُلُوا النَّفَسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» [الإسراء: ٣٣]، «وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَاهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ» [الأنعام: ١٥١].

وبعيدٌ من الحكيم أن يقول: «امشي يا مقعد»، و«افعل يا من لا يفعل»؛ فإن الحكمة لا تقتضيه! فلا بد أن يكون للفعل وجہ نسبة إلى العبد، به صحّ في الحكمة أمره ونهيه، ثم نسبة العمل إليه فعلاً وتركاً وما يتربّط عليهما من الثواب والعقاب، فاختَلَفَ النَّاسُ فِي وجْهِ تلْكَ النِّسْبَةِ مَا هُوَ؟ فِيمِنْ قَائِلٍ، وَمِنْ قَائِلٍ!

### [ضبط الخلاف في المسألة]

وضبطُ الخلاف - على ما ذكره - هو أن أفعال العباد: إما أن يكون حصولها بقدرة الله تعالى وإرادته من غير مدخل لقدرة العبد وإرادته فيه، وهو قول الشيخ الأشعري - على المشهور - ومن وافقه؛ لأنَّه قائل بأن للعبد قدرة، لكن لا تأثير لها، وهذا معنى قولهم: «قُدْرَةُ الْعَبْدِ مَصَاحِبَةٌ غَيْرُ مُؤْثِرَةٌ»، بخلافِ الجَهْمِيِّ؛ فإنه قائل بأنَّ العبد لا قدرة له أصلاً.

وإما أن يكون حصولها بقدرة العبد وإرادته من غير مدخل لقدرة الله وإرادته فيه؛ أي: بلا واسطة؛ إذ لا يُنْكِرُ عاقِلٌ أن الإقدار والتمكين مُسْتَنِدَانِ إِلَيْهِ تَعَالَى، إما ابتداءً أو بواسطة، وهو قول المعتزلة القائلين بأنَّ العبد خالقٌ لأفعالِه الاختيارية بقدرته وإرادته<sup>(١)</sup> استِقلالاً، وإنْ أرادَ الله خلافَها، وإنْ كان الإقدار والتمكين منه تعالى.

(١) في (ش): «والإرادية».

وإما أن يكون حصولها بمجموع القدرتين.

قال في «شرح المواقف»: وقالت طائفه: هي - أي: أفعال العبد - واقعة بالقدرتين معاً، ثم اختلفوا، فقال الأستاذ: بمجموع القدرتين؛ على أن يتعلقا جميعاً بالفعل نفسه، وجوز اجتماع المؤثرين على أثر واحد.

وقال القاضي: على أن يتعلق قدرة الله تعالى بأصل الفعل، وقدرة العبد بصفته<sup>(١)</sup>، أعني: بكونه طاعةً ومعصيةً إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا يوصف بها أفعاله تعالى؛ كما في لطم اليتيم تأدیباً وإيذاءً.

وقالت الحكماء وإمام الحرمين وأبو الحسين: هي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلُّف بقدرة<sup>(٢)</sup> يخلقُها الله تعالى في العبد؛ إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع المowanع. انتهى<sup>(٣)</sup>.

### [تحقيق رأي إمام الحرمين]

والذي قرره إمام الحرمين في «إرشاده» هو الكسب بالمعنى المشهور الذي ذهب إليه الأشعري<sup>(٤)</sup>، والذي نقله بعض المتأخرین عنه هو أن قدرة العبد مؤثرة لا استقلالاً، بل على أقدار قدرها الله<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ش): «بصفة».

(٢) في (ز): «لقدرة»، وقبلها في (ش): «امتناع التخلُّف».

(٣) ينظر: «كتاب المواقف» بشرح الجرجاني (ص: ١٦٣ - ١٦٥).

(٤) يُنظر: «الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد» إمام الحرمين الجويني (ص: ١٧٨) وما وراءها.

(٥) قال الآمدي في «أبكار الأفكار» (٢ / ٣٨٤): وذهب إمام الحرمين إلى أن إثبات قدرة لا أثر لها بوجه كفي القدرة، وإثبات تأثيرها في حالة لا تعقل كفي التأثير، فلا بد من نسبة فعل العبد إلى قدرته وجوداً، وإلى قدرة الله تعالى بواسطة خلق قدرة العبد عليه.

فحصل للإمام ثلاثة أقوال في المسألة، ويُمْكِن إرجاع الثالث إلى الأولى؛ فإن وقوع الفعل بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع - كما في «المواقف»<sup>(١)</sup> - هو معنى أنها مؤثرة لا استقلالاً، بل على أقدار قدرها الله؛ فإن تأثيرها عند موافقة أقدار قدرها الله هو خلقها فيه مقارنة لحصول الشرائط وارتفاع الموانع.

وعلى هذا؛ فيبقى للإمام قولان في المسألة: الكسب كالأشعري في المشهور، والخلق على أقدار قدرها الله، لا استقلالاً.

ثم وقفنا على أن الأخير هو المعتمد من قوله؛ لأنَّه آخر قوله، ذكره في «النظمية» التي ألفها بعد «الإرشاد» وقال في آخره - بعد بسط - فهذا - والله - هو الحقُّ الذي لا غطاء دونه، ولا مرأء فيه لمن وعاه حقٌّ وعيه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

لكن صرَّح في «النظمية» - في غير ما موضع منه - أن تأثير قُدرة العبد في فعله بإذن الله إنما هو بالاختيار<sup>(٣)</sup>، وليس فيه ما يدلُّ على أن تأثيرها بالإيجاب؛ كما نقلُوه عنه مع الفلاسفة وأبي الحسين البصري<sup>(٤)</sup>.

ولهذا أنكَر التفتازاني في «شرح المقاصد» عزو هذا المذهب - أي: القول بالإيجاب - إلى إمام الحرمين<sup>(٥)</sup>، وعلى فرض ثبوته فقد قرَرَه الشمسُ الأصفهانيُّ

(١) يُنظر: «المواقف» (٨ / ١٦٥).

(٢) يُنظر: «العقيدة النظمية» (ص: ٤٩).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظمية» (ص: ٤٨).

(٤) وذلك في «المواقف» (٨ / ١٦٥)، وفي «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (٢ / ٩٧٦).

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» (٤ / ٢٢٤).

بما رَدَهُ إِلَى الاختيار الالائِق بالعبد؛ فَإِنَّه - بعْدَ أَنْ نَقَلَ الأقوال المشهورة في المسألة - قَالَ: وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِمامُ الْحَرَمَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فَعْلَ الْعَبْدِ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ فَهُوَ يَتَرَجَّحُ بِالواِجِبِ - تَعَالَى وَتَقْدِيسُ - عَلَى مَا قَدَرَهُ، فَيُلْزَمُ وُجُوبُ فَعْلِ الْعَبْدِ بِاللهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَسَاقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَوْقُفِ فَعْلِ الْعَبْدِ عَلَى مَشِيشَةِ اللهِ؛ إِذْ فَعْلُ الْعَبْدِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَشِيشَتِهِ، وَمَشِيشَتُهُ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَشِيشَةِ اللهِ تَعَالَى، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ<sup>(١)</sup> الْمَشِيشَةُ بِهِ دَخْلٌ فِي الْوُجُودِ، وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا كُونُ الْأَفْعَالِ إِيجَابِيَّةً. انتهى<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا كَلَامٌ مَقْبُولٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمَتَأْمِلِ أَنَّ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ ظَاهِرُهَا أَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى تَعْدُدِ الْقُدرَةِ بِالْحَقِيقَةِ؛ أَيْ: عَلَى عَدَمِ التَّوْحِيدِ فِي الصِّفَاتِ، وَعَلَى هَذَا، فَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ، إِذْ لَا تَأْثِيرٌ لِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى.

### [تَأكِيدُ التَّوَافُقِ مَعَ قَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ]

ثُمَّ وَقَفَنَا بَعْدَ هَذَا بِنَحْوِ ثَلَاثٍ سَنِينَ عَلَى طَرَفِ مِنْ كِتَابِ «الْإِبَانَةِ» لِلشِّيخِ الْأَشْعَرِيِّ، فَرَأَيْنَا أَنَّ كَلَامَهُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْفِ إِلَّا الْاسْتِقْلَالُ، وَهُوَ قَوْلُ إِمامِ الْحَرَمَيْنِ الْأَخِيْرِ الْمُعْتَمَدِ عَلَيْهِ، وَكِتَابُ «الْإِبَانَةِ» هُوَ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ لِلشِّيخِ الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ آخِرُ تَصَانِيفِهِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ عَسَكِرٍ فِي «الْتَّبَيِّنِ» وَالْحَافِظِ

(١) فِي (ز): «تَعَقَّلَتْ»، وَفِي (ش): «نَقَلَتْ». وَصَوْبُتُ.

(٢) لَمْ أَهْتِدْ إِلَى مَصْدَرِ كَلَامِ الشَّمْسِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَالَّذِي نَقَلَهُ فِي «تَسْدِيدِ الْقَوَاعِدِ» (٩٧٦ / ٢) موافقةً إِمامِ الْحَرَمَيْنِ لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ابنٍ تيمية في بعض «فتاويه»<sup>(١)</sup>، وسيجيء نقلُ ما يتضمّن إيمانَه بتوحيد الصّفات، فالحمدُ لله على الوفاق حمدًاً كثيراً.

وأما على القول بتوحيد الصّفات كما ذهنا إليه - وهو الحقُّ الذي دلَّ عليه ظواهرُ الكتاب والسنّة والكشفُ الصحيح والعقلُ السليم أيضاً، لكن بعد الإيمان بالمُتشابهات على علمِ الله تعالى - فلا يبقى مجالُ لهذا التّزاع؛ كما لا يخفى.

ونحن حملنا قولَ إمام الحرمين على ما ذهنا إليه؛ بناءً على حُسن الظنِّ به، وإمكانِ تطبيقِه على ما ذكرناه:

أما حُسن الظنِّ فقد يتقوّى باختلافِ أقوالِه في المسألة، فحيث انتقلَ من شيءٍ إلى شيءٍ، فُرِبِّما انتقلَ إلى توحيد الصّفات أيضاً، ويؤيّدُه تأييداً أنه قال في «النظامية» ما نصّه: والذي نرتضيه رأياً وندينُ الله به عقيدةُ اتّباع سلف الأمة... إلى آخر بيانِه رحمة الله<sup>(٢)</sup>.

وأراد: الانكِفاف عن التأويل والإيمان بالمُتشابهات على علمِ الله، وكلما كان مؤمناً بالمُتشابهات على علمِ الله كان مؤمناً ضمِيناً بتوحيد الصّفات؛ فإنه - أي: توحيد الصّفات - من معلومات الراسخين في العلم، العالِمين بتأويل المُتشابهات من طَريقَ الْوَهْبِ الإلهيِّ، لا النَّظرِ الفكريِّ، فليُتبَّعْ له، وبالله التوفيق.

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/٣٧٠).

ولم أهتد في «تبين كذب المفترى» لابن عساكر إلى أنه ذكر أنَّ «الإبانة» آخرُ ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٣٢).

## [المعتمد عند الأشعريّ اتّباع السلف في الانكفار عن التأويل]

وهذا - أي: اتّباع السلف في الانكفار عن التأويل - المعتمد عند الشيخ الأشعريّ أيضاً؛ فإنه قال في «الإبانة» - الذي هو آخر تصنيفه - ما نصّه: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسّك بكتاب الله وسُنّة نبيه ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك مُعتَصِمون<sup>(١)</sup>.

وقال: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٌ عَلَى عِرْشِهِ، وَإِنَّ لَهُ وِجْهًا، وَإِنَّ لَهُ يَدَيْنِ، وَإِنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كِيفٍ<sup>(٢)</sup>... إلى أن قال: وَإِنَّ اللَّهَ تَجَلَّ لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكَّاً.

وقال: وَنَدِينُ بِأَنَّهُ يُقْلِبُ الْقُلُوبَ، وَأَنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِهِ<sup>(٣)</sup>. ثم قال: وَنُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا أَهْلُ النَّقلِ مِنَ النُّزُولِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ الرَّبَّ يَقُولُ: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرَةٍ؟»، وَسَائِرُ مَا نَقَلُوهُ وَأَثْبَتُوهُ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ أَهْلُ الزَّيْغِ وَالتَّضْلِيلِ، وَنُعَوْلُ فِيمَا اخْتَلَفَنَا فِيهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ....

إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّ اللَّهَ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ<sup>(٤)</sup>؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وَكَمَا قَالَ: ﴿ثُمَّ دَنَّا فَنَدَلَّ﴾ ⑧ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النَّجَم: ٨ - ٩]. إِلَى هَذَا كَلَامَهُ بِلْفَظِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٠).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢١ - ٢٢).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٦).

(٤) في (ش): «شاء».

(٥) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٩ - ٣٠).

وفيه تصريح بالإيمان بـجَمِيع الوارِدات - التي منها المُتَشابِهات الوارِدةُ في الكتاب والسُّنَّة - على الوجهِ الذي يليق بـجَلال ذات الله، وأنَّ تعويله واعْتِماده عند الاختِلاف على ظواهر الوارِد، لا على الدليل العقلِي المُوجِب للتأویل بمُجرَد النَّظر الفِكريّ، وهو إيمانٌ جامعٌ بين نفي التشبيه والتعطيل؛ فإنه أثبتَ التَّجلِي في المَظَهَر، ونفى الكيفَ مع قوله: «يَقُرُّبُ مِنْ عِبَادَه كَيْفَ يَشَاءُ»، فالحقُّ - سبحانه وتعالى - مُنْزَه عن الكيف في كل حال، حتى في حالِ تجلِيِه في ذي الكيف، ويتضمنَ ذلك أنَّ القُوَّةَ لِلله جَمِيعاً؛ كما هو النَّصُّ<sup>(١)</sup>، وكما يقتضيه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]؛ إذَنَ لَا قُوَّةَ لَهُ إِلَّا بِغِيرِهِ، فالقُوَّةُ لِذلِكَ الْغَيْرِ حَقِيقَةٌ لَّا لَهُ، وَهُوَ الْمُرَاد بـتَوْحِيدِ الصَّفَاتِ، وَبِاللَّهِ التَّوفِيقُ.

### [توجيه كسب الأشعري وتوافقه مع رأي المؤلف]

ويزيدُهُ وُضوحاً ما ذكرهُ الشِّيخُ الأشعريُّ في عامَةِ كُتبِهِ من قوله: معنى «الكسب»: أن يكون الفعل بـقُدرَةٍ مُحدَثَةٍ، فـمَنْ وقعَ مِنْهُ الفعل بـقُدرَةٍ قديمةٍ فهو فاعلٌ خالقٌ، وـمَنْ وقعَ مِنْهُ بـقُدرَةٍ مُحدَثَةٍ فهو مُكتَسِبٌ. انتهى بـلِفَاظِهِ فـيَـمَا نَقَلَهُ عَنِ الـعَالَمَـةِ إِبْرَاهِـمَ الـقِيَـمِ فـي «شفاء العليل»<sup>(٢)</sup>، واطَّلَعْـنا عـلـيـهـ بـعـدـ هـذـا بـنـاحـيـةـ سـنةـ.

وكلامه هذا يدلُّ على أنَّ الـقـدـرـةـ الـمـحـدـثـةـ مـؤـثـرـةـ؛ لأنـه صـرـحـ بـأنـ الفـعـلـ يـقـعـ بـقـدـرـةـ مـحـدـثـةـ، وـوـقـوعـ الفـعـلـ مـنـ الـقـدـرـةـ فـرـعـ تـأـثـيرـ الـقـدـرـةـ؛ إـذـ الـفـعـلـ الـوـاقـعـ أـثـرـ، وـالـأـثـرـ فـرـعـ التـأـثـيرـ، وـالـمـشـهـورـ عـنـهـ فـيـ الـكـتـبـ الـكـلـامـيـةـ: أـنـهـ لـاـ تـأـثـيرـ إـلـاـ لـقـدـرـةـ الـحـقـ، فـيـلـزـمـهـ

(١) يُريد قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ١٦٥].

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لـابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

القول بأنه لا قدرة حقيقة إلا لله؛ جمعاً بين كلاميه، والجمع بين المتنافيين مقدماً على ترجيح أحدهما على الآخر؛ مهما أمكن!

على أن كلامه في «الإبانة» لا ينفي إلا الاستقلال، لا التأثير بالإذن، وهذا - إذا حقق - لا يتم إلا بتوحيد الصفات بالمعنى السابق، لا سبيل إلى غير هذا، والله أعلم، وبالله التوفيق.

وأما تطبيقه على ما ذكرناه فلنجواز أن يقال: إنَّ المراد: أنَّ القدرة المضافة إلى العبد مؤثرة لا استقلالاً بل بالإذن، مع كونها معايرة بالاعتبار لا بالحقيقة: أما بالإذن، فقد صرَّح به في «النظامية»<sup>(١)</sup>، وأما نفي المعايرة الحقيقية، فقد دلَّ عليه كلامه السابق آنفًا، وبالله التوفيق.

### [الرد على الزمخشري في قضية خلق الأعمال]

ثم نرجع ونقول: إن الدلائل السمعية دلت على أن الله خالق كل شيء، فيشمل<sup>(٢)</sup> أفعال العباد، وصرَّح بخالقه للأعمال بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وذلك لأن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إن كانت موصولةً عبارةً عن الأصنام - كما اختتاره صاحب «الكساف»<sup>(٣)</sup> - كان المعنى: والله خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كما صرَّح به صاحب «الكساف» أيضاً<sup>(٤)</sup>، فيكون الخلق واقعاً على الأصنام كالعمل، والأصنام - كما اعترَف به صاحب «الكساف»<sup>(٥)</sup> -

(١) يُنظر: «العقيدة الناظمية» (صح: ٤٨).

(٢) في (ز): «вшمل».

(٣) يُنظر: «الكساف» مع «حاشية الطبي» (١٣ / ١٧٠).

(٤) يُنظر: «الكساف» مع «الطبي» (١٣ / ١٧٠).

(٥) يُنظر: «الكساف» مع «حاشية الطبي» (١٣ / ١٧١).

جواهر وأشكال، أي: مركبة منها، وظاهر أن خلق المجموع المركب إنما يتحقق بخلق جميع أجزائه، فيكون صريح الكلام دالاً على أن الله تعالى خالق للأصنام بجميع أجزائها التي منها الأشكال، ومعلوم أن الأشكال إنما حصلت بتشكيلهم، فتكون الأشكال مخلوقة لله، معمولة لهم؛ لكون نحتم وتشكيلهم عين خلق الله الأشكال بهم، ولا استحالة في ذلك؛ لأن العبد لا قوَّة له إلا بالله بالنَّصْ، ومن لا قوَّة له إلا بغيره فالقوَّة لذلك الغير لا له، فلا قوَّة حقيقة إلا لله.

ومن المعلوم أنه لا فعل للعبد إلا بقوَّة، فلا فعل له إلا بالله، فلا فعل حقيقة إلا لله، وكلما كان كذلك كان النَّحو والتشكيل عين خلق الله تعالى الأشكال بهم وفيهم بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فيكون المعمول عين المخلوق بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فإن إيجاد الحق - سبحانه - يتعلَّق بذات الفعل من حيث هو، وأفعال العباد - بالمعنى المصدرري - تتعلَّق بالفعل بمعنى الحاصل من المصدر<sup>(١)</sup>؛ من حيث كونه طاعة، أو معصية، أو مُبَاحاً؛ لكونهم مُكَلَّفين، والله لِهُ الإطلاق، ولا حاكم عليه.

ولهذا ورد «الخَيْرُ كُلُّهُ بِيْدِكَ، وَالشُّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه تجاوز عن الحدّ

(١) في (ز): «بال المصدر».

قال التفتازاني: لفظ «الفعل» - وكثير من صيغ المصادر - قد يطلق على نفسِ إيقاع الفاعلِ ذلك الأمر، وهو «المعنى المصدرري»، ويُسمى «تأثيراً»، وقد يُطلق على الوصفِ الحاصل للفاعلِ بذلك الإيقاع، وهو «المعنى الحاصل من المصدر»، ويكون وصفاً كالقيام، أو كيفية كالحرارة، أو غير ذلك كالحالة التي تكون للمحرك ما دام متوسطاً بين المبدأ والمتنتهي. والأول حقيقة معنى المصدر، وهو الجزءُ من مفهوم الفعل الاصطلاحي، وهو أمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج. يُنظر: «التلويح على التوضيح» (١٧٥ - ١٧٦).

(٢) رواه مسلم في «صحيحة» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاة عن عليٍّ رضي الله عنه.

المشروع، وحيث لا حد ل فعله تعالى فلا تجاوز ولا<sup>(١)</sup> شر يضاف إليه؛ مع أنه خالق كل شيء، فيفعل ما يشاء، وهو الغني الحميد، ولو كان بعض أفعاله على أيدي العباد المنقسم أفعالهم - من حيث إنها أفعالهم - على محمود ومذموم شرعاً.

وبهذا التقرير يزول الإشكال الذي استشكله صاحب «الكشف» من اجتماع الخلقي والعمل على شيء واحد عند التحقيق؛ حيث قال: فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحد مخلوقاً لله معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعملهم عليها جمياً؟

وأما ما ذكره من الجواب بقوله: قلت: هذا كما يقال: عمل النجار الباب والكرسي، وعمل الصانع السوار والخليخال، والمراد: عمل أشكال هذه الأشياء وصورها دون جواهرها، والأصنام جواهر وأشكال، فالخالق جواهرها الله، وعاملوها أشكالها الذين يشكلونها بنحوهم وحذفهم بعض أجزائها حتى يستوي التشكيل الذي يريدونه. انتهى<sup>(٢)</sup>؛ فلا جواب فيه شافياً؛ لأنه بنى التوزيع على قاعدة الاعتزال؛ من أن العبد خالق لأفعاله على وجه الاستقلال، وحيث إن أصل مذهب الاستقلال باطل بالعقل والنقل؛ كان حمل الآية على التوزيع المبني على هذا المذهب فاسداً؛ إذ إنما الشأن أن يقرر الآية على وجه موافق للقواعد، ثم يبني عليه المذهب، ولم يفعل! وليس في الكلام ما يدل على مذهبه أصلاً؛ إذ ليس في الكلام إلا مجرد إسناد **«تَعْمَلُونَ»** [الصفات: ٩٦] إلى ضمير المخاطبين، ومجرد هذا - لو اقتضى كونهم خالقين لأفعالهم - لكان في الفاتحة ما يقطع التزاع قبل البقرة فضلاً عن الصافات! واللازم باطل؛ لأن مجرد إسناد لا يقتضي إلا أن الفعل له نسبة إلى العبد، وأما

(١) في (ش): «فلا».

(٢) ينظر: «الكشف» مع «حاشية الطبيبي» (١٣ / ١٧١ - ١٧٠).

أن نسبته بالاستقلال، فلا دلالة عليه<sup>(١)</sup> بمجرد الإسناد أصلًا، وإذا لم يكن مجرد الإسناد دليلاً احتاج إلى دليل آخر، ولم يأت بشيء إلا مجرد دعوى!

ولا حاجة إلى نقل بقية كلامه المتعلقة برد كون «ما»<sup>(٢)</sup> مصدرية وإبطالها، بعد التنبيه على أن الآية دالة على أن الله خالق لأعمال العباد بهم؛ على تقدير كون «ما» موصولة عبارة عن الأصنام - على ما هو مختاره - وأن حملها على التوزيع المذكور فاسد؛ لكونه مبنياً على أصله الفاسد<sup>(٣)</sup>.

فإن أراد الاحتجاج بالآية على مذهبه - بناءً على التوزيع المذكور - كان دوراً ومصادرةً على المطلوب، وإن لم يُرد الاحتجاج كان دعوى بلا بُيّنة، بل البُيّنة على بُطْلَانِها، حتى في نفس الآية؛ لِمَا<sup>(٤)</sup> يَسِّنَ من دلالتها على اتحاد «الخلق» و«العمل» بالذات، وتغايرهما بالاعتبار، من غير لزوم استحالة، وبالله التوفيق.

### [الرد على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلقِ أفعاله]

ولنذكر هنا ردَّ ما استدلَّ به المعتزلة على مذهبهم من دعوى استقلال العبد بخلقِ أفعاله على وجه الإيجاز بطرزٍ جديدٍ موافقٍ للكتاب والسنّة، فنقول - وبالله التوفيق :-

قالوا: جَمِيعُ ما استدلَّ به المعتزلة من الوجه على مذهبهم مرجعها إلى أمر واحد، وهو أنه لو لا استقلال العبد بالفعل ببطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل

(١) قوله: «عليه» ليس في (ز).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَمَلَّأُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

(٣) أصله الفاسد هو: قاعدة الاعتزال: أن العبد خالق لأفعاله على وجه الاستقلال.

(٤) في (ش): «بما».

التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة. انتهى<sup>(١)</sup>.

والجواب: أنا لا نُسلِّمُ أن التكليف يتوقف على استقلال العبد بإيجاد فعله! لِمَ لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادرًا على الفعل المُكَلَّف به لا على وجه<sup>(٢)</sup> الاستقلال، بل بإذن الله ومُشيئته، وهذا الجائز هو الواقع؛ كما يوضّحه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا نَذِرَةٌ﴾ ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾ [عبس: ١٢ - ١١]، ﴿وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرةً، وكلّفهم بالتذكرة، وعلّقه على مُشيئتهم، ثم لم يتركه كذلك ليتوهم الاستقلال، بل قال متصلًا به: ﴿وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، فعلّقه على مُشيئته تعالى ثانيةً، وكلما كان تذكّرهم المُكَلَّفُ به، الواجب عليهم، المعلّق على مُشيئتهم، معلّقاً على مُشيئته الحقّ تعالى؛ لم يكونوا مستقلّين بالتذكرة بالضرورة، مع أنّ أصل القدرة لا بدّ منه للتکلیف بالاتفاق، فظهر أن شرط التکلیف إنما هو القادرية في الجملة، لا القادرية على وجه الاستقلال، وهو المطلوب.

فإنا نقول: إن قدرة العبد تؤثّر في فعله، لكن بإذن الله وتمكينه ومُشيئته، لا بالاستقلال، والدليل قائمٌ معنا، وإذا صح التکليف لغير المستقلّ، المؤثّر قدرته بالإذن؛ ظهر وجہ التأديب والمدح والذم والثواب والعقاب؛ لترتّبها على صحة التکليف المتوقّف على تأثير القدرة في الجملة لا بالاستقلال، وإنّه متحقّق؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ على الصحيح<sup>(٣)</sup>، فيذكّرون إذا شاء الله، وظهر فائدة البعثة

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٣).

(٢) قوله: «وجه» ليس في (ش).

(٣) يريده في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

أيضاً؛ لأنها يقع بها الذّكرى، وإن الذّكرى تنفع المؤمنين، ويقوم بها الحجّة على الآخرين؛ فإنها تحرّك دواعي العبد للفعل والترك، فيترتب عليها تعلُّق المشيئة والتمكين على وفق ما سبق به العلم التابع للمعلوم، المتنزع للحجّة البالغة المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِإِنَّهُ الْحَجَّةُ الْبَلِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُدَى كُمْ أَجَعَّنَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذ لم يسبق به العلم<sup>(١)</sup>؛ إذ لم يتعلّق العلم بالمعلوم إلا على ما هو عليه المعلوم في نفسه، ومعلومات الله باستعداداتها الأصلية أزليّة غير مجعلة، فأمعن فيه النظر راسداً مهدياً ب توفيق الله، والحمدُ لله رب العالمين.

### [وجه نسبية الأفعال إلى العباد]

ثم نرجع ونقول: إن الله سبحانه - مع تصريحه بأنه خالق كل شيء وخالق أعمال العباد - نسب الأعمال إلى العباد حتى في آية خلقه للأعمال، فليس وجه نسبية الأفعال إلى العباد أنهم خالقون لها استقلالاً؛ فإن الله قد نص على أنه الخالق لما هم عاملوه من الأعمال، وكل ما كان كذلك فلا استقلال، والجبر المحسُّ باطل بالضرورة؛ لحصول الفرق الضروري بين حركتي الصاعد والساقط عن علو<sup>(٢)</sup>.

فلا بد أن يكون ثمة نسبة غير الخلق الاستقلالي؛ كما هو غير الجبر المحسُّ، وأقلُّها أن يكون العبد مخللاً لظهور الفعل عند تعلُّق إرادته به<sup>(٣)</sup>، وهو «الكسب» في المشهور الذي ذهب إليه الأشعري<sup>(٤)</sup>!

فإن حقيقة «الكسب» عنده - في المشهور - هو تعلُّق إرادة العبد بفعلٍ مَا دون غيره، فيوجِّهُ القدر الإلهي بنفسه عند ذلك التعلُّق، فُسمِّي ذلك «كسباً».

(١) من قوله: «التابع للمعلوم، المتنزع للحجّة» إلى هنا ليس في (ش).

(٢) ذلك أن حركة الصاعد اختيارية، وحركة الساقط عن علو إجبارية، ويجد كل أحد فرقاً بينهما.

(٣) الجار وال مجرور «به» ليس في (ش).

والتحقيق: أن مذهب الأشعري - على ما يستفاد من «الإبانة» الذي هو المعمول عليه، بل ومن كلامه في عامة كتبه كما مرّ نقله - هو أن حقيقة «الكسب»: تحصيل العبد بقدرته المؤثرة بإذن الله ما تعلق به مشيئته الموافقة لمشيئته الله.

وعلى هذا، فوجه نسبة الأفعال إلى العباد - التي هي غير الاستقلال والجبر - هو كونهم فاعلين لها بتأثير قدرتهم، التي هي وجہ من وجوه قدرة الحق تعالى، وتعين من تعيناتها الظاهرة فيهم بحسبهم بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا على الاستقلال؛ فإنه<sup>(١)</sup> الحد الوسط بين طرف الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال، والمتحقق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، والحمد لله المنعم المتعال.

### [تعريف المؤلف للكسب]

وعلى هذا، فالموافق أن يقال في حد الكسب في المشهور: هو تعلق إرادة العبد بفعل ما دون غيره، ففي جده وجہ من الاقتدار الإلهي المفاضي<sup>(٢)</sup> على العبد عند ذلك التعلق بإذن الله.

والمال في التعريفين - على هذا - واحد؛ لأن القدرة واحدة بالذات، مختلفة بالنسب والاعتبارات، وقد مرّ وجہ صحة أن يقال: «إنها مؤثرة»؛ من حيث إنها مضافة إلى العبد بالإذن الإلهي؛ لعدم خروج ذلك عن القول بتوحيد الأفعال.

### [الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلف]

والدليل على ذلك من السمعيات آيات وأخبار:

فمن الآيات قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ لَا أَمِلُكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا

(١) أي: هذا الوجه الذي بيته.

(٢) في (ش): «الماضي».

مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿الأعراف: ١٨٨﴾، والاستثناءُ من النفي إثبات، فـيُقْرَبُ أَنَّهُ يَمْلُكُ لِنَفْسِهِ الْفَنْعَ وَالضَّرَّ إِذَا شَاءَ اللَّهُ، وَهُوَ مَعْنَى التَّأْثِيرِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَشِيقَتِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فَعْلَ الْمَأْمُورَاتِ وَتَرْكَ الْمَنْهَيَاتِ مِنَ النَّفْعِ لِلنَّفْسِ، وَأَنَّ فَعْلَ الْمَنْهَيَاتِ وَتَرْكَ الْمَأْمُورَاتِ مِنَ الضَّرِّ لَهَا، فَإِذَا دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ يَمْلُكُ ذَلِكَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ؛ فَقَدْ دَلَّتِ عَلَى أَنَّ لِقُدْرَتِهِ تَأْثِيرًا فِيمَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنَ الْفَعْلِ وَالتَّرْكِ بِإِذْنِ اللَّهِ؛ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْمَالِكِيَّةِ بِالْإِذْنِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَهَذَا مِنْ أَوْضَعِ الدَّلَائِلِ عَلَى هَذَا الْمَذَهَبِ، وَيُزِيدُهُ وَضُوحاً مَا أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمَ فِي «الْحَلِيلِ» عَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ يَحِيَّى بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمًا... وَسَاقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مَمَّنْ كَانَ شَهِدَ مَعَهُ الْجَمَلَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنِ الْقَدْرِ! فَقَالَ: بَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلْجُهُ.  
قال: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنِ الْقَدْرِ! فَقَالَ: سُرُّ اللَّهِ فَلَا تَتَكَلَّفْهُ<sup>(١)</sup>.

قال: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنِ الْقَدْرِ! قَالَ: أَمَا إِذَا أَبَيْتَ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَا جَبْرٌ وَلَا تَفْوِيْضٌ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ فُلَانًا يَقُولُ بِالْاسْتِطَاعَةِ وَهُوَ حَاضِرٌ.

قال: عَلَيَّ بِهِ فَأَقْاَمُوهُ<sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا رَأَاهُ سَلَّ عَنْ سِيفِهِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعِهِ، فَقَالَ: الْاسْتِطَاعَةُ تَمْلِكُهَا مَعَ اللَّهِ أَوْ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ وَإِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ أَحَدَهُمَا، فَتَرَدَّ، فَأَضْرَبَ عُنْقَكَ!

(١) فِي (ز): «تَكَلْفٌ».

(٢) فِي (ش): «فَأَقْاَمَهُ».

قال: فما أقول يا أمير المؤمنين؟ قال: قُل: أَمْلُكُهَا بِاللَّهِ الَّذِي إِن شاء مَلَكَنِيهَا. اتَّهَى<sup>(١)</sup>.

وهو نصٌّ صريحٌ في هذا الباب بلا خفاءٍ عند المُنْصِف ولا ارتياخ، وفيه ردٌّ لقولِ مَنْ قال بالاستقلال، أو قال بتأثيرِ مجموع القدرَتَيْن؛ كما يظهرُ لِمَنْ التَّقَتَ إلى ذلك، اللَّهُمَّ إِلا أَنْ يَبْيَنِي القولُ بتأثيرِ القدرَتَيْن على توحيد الصَّفَاتِ، فَيَكُونُ القدرَتَان مُغَايِرَتَيْن بِالاعتِبارِ الصُّورَةِ، لا بِالذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ، فَيَرْجعُ إِلَى مَا قَرَرْنَاهُ، أَيْ: أَنَّهُ يَمْلُكُهَا بِاللَّهِ، لَا مَعَهُ، وَلَا مِنْ دُونِهِ، فَلِيُتَبَّهْ لَهُ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومنها قوله تعالى: «وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّينِ كَهْيَةً أَطْيَرِ بِإِذْنِي فَتَسْفَعُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبَرِّئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْقَتِ بِإِذْنِي» الآية [المائدة: ١١٠]؛ فإنها مَسْوَقَةٌ لِتَعْدَادِ النِّعَمِ عليه، وفي مَعْرِضٍ<sup>(٣)</sup> الامتنان.

ومقتضى ذلك أن يكون المراد: أَنَّ هذه الأفعال صادرةٌ من القدرة؛ من حيث إنها مُضافةٌ لِسَيِّدِنَا عِيسَى - عليه الصلاة والسلام - بِإِذْنِ اللَّهِ وَتَمْكِينِهِ لَا بالاستقلال؛ كما لا يَخْفَى عَلَى الْعَارِفِ بِاسْتِلِيبِ الْكَلَامِ.

ومنها قوله تعالى في سورة يومن: «قُلْ لَا أَمْلُكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَعْمًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>» [يومن: ٤٩]، والاستثناءُ من النفي إثباتٌ، فَيُقَدِّرُ أَنَّهُ يَمْلُكُ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ بِمَشِيشَةِ اللَّهِ.

وَمَمَّا يَنْسَبُ ذَلِكَ مَا أَوْرَدَهُ الشِّيخُ ابْنُ حَجَرَ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الصَّوَاعِقُ الْمُحرَّقةُ»

(١) لم أجده في مطبوع «حلية الأولياء»، والله تعالى أعلم! وأخرجه من طريق أبي نعيم بهذا الإسناد وافي المتن ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١ / ١٨٢ - ١٨٣)، وأخرجه الأجري في «الشريعة»

(٤٢٢) من طريق عبد الملك بن هارون بن عترة، عن أبيه، عن جده باختلاف كبير في سياقه.

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٣) في (ش): «لتَعْدَادِ الْمَنْعَمِ بِهِ عَلَيْهِ فِي مَعْرِضٍ».

عن المُحِبِّ الطَّبَرِيِّ وغَيْرِهِ - فِي وِجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى عَظِيمِ نَفْعِهِ لِأَقْارِبِهِ وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً - مَا نَصْبُهُ: وَوِجْهُ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ - كَمَا قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ وغَيْرُهُ - مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لَأَحَدٍ شَيْئاً، لَا نَفْعاً وَلَا ضَرّاً، لَكُنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُمْلِكُهُ نَفْعَ أَقْارِبِهِ، بَلْ وَجْمِيعَ<sup>(١)</sup> أَمْتَهُ بِالشَّفَاعَةِ الْعَامَّةِ وَالخَاصَّةِ، فَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا مَلَكَهُ مَوْلَاهُ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمَاً سَابِلُهَا بِبِلَالِهَا»، وَكَذَا مَعْنَى قُولِهِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً»؛ أَيِّ: بِمُجَرَّدِ نَفْسِي مِنْ غَيْرِ مَا يُكْرِمُنِي<sup>(٢)</sup> اللَّهُ بِهِ... إِلخُ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهَا قُولُهُ تَعَالَى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يَأْذِنُهُ» [البقرة: ٢٥٥]، وَقُولُهُ: «وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْيِكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ» [إِبراهيم: ١١]، وَقُولُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ يَقُولُ إِلَّا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا» [طه: ١٠٩]، وَقُولُهُ: «يَوْمَ يَقُولُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفَا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا» [النَّبِيَّ: ٣٨]... إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ؛ فَإِنَّ الْاسْتِثنَاءَ مِنَ النَّفِيِّ إِثْبَاتٌ، فَيُفِيدُ إِثْبَاتَ الشَّفَاعَةِ وَالْإِتِّيَانِ بِالآيَةِ<sup>(٤)</sup> بِالْإِذْنِ وَالْتَّمَكِينِ، لَا بِالْاسْتِقْلَالِ، وَهُوَ الْمُطَلُوبُ.

(١) فِي (ش): «جَمِيع».

(٢) فِي (ش): «يُمْكِن».

(٣) يُنْظَرُ: «الصَّواعقُ الْمُحْرَقَةُ عَلَى أَهْلِ الرُّفْضِ وَالضَّلَالِ وَالْزَّنْدَقَةِ» لَابْنِ حَجْرِ الْهَيْتَمِيِّ (٤٥٩ / ٢)، وَيُنْظَرُ: «ذَخَائِرُ الْعُقَى فِي مَنَاقِبِ ذُوِّيِّ الْقُرْبَى» لِلْمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ (ص: ٣٣).

أَمَا قُولُهُ لِلْمُحِبِّ: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمَاً سَابِلُهَا بِبِلَالِهَا» فَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩٩٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيقَهِ» (٢٠٤) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمَا قُولُهُ لِلْمُحِبِّ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً» فَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيقَهِ» (٢٧٥٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيقَهِ» (٢٠٦) عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الْآيَةُ هِيَ «الْسُّلْطَانُ» فِي قُولِهِ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْيِكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ» [إِبراهيم: ١١].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [الكهف: ٣٩]؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات، والقوّة هي منشأ التأثير، فإذا ثبت لأحد القوّة بالله ثبت له<sup>(١)</sup> أن فعله المنسوب إليه إنما هو بقدراته المؤثرة بإذن الله، وذلك لأن العبد له فعلٌ شرعاً، ولا فعل له إلا بقوّة بالضرورة، ولا قوّة له<sup>(٢)</sup> إلا بالله، فلا فعل له إلا بالله.

وقد مرّ أن ما كان بالله فهو لله؛ لأن ما بالغير فهو لذلك الغير، والقوّة التي لله مؤثرة بمشيئة الله اتفاقاً، فقوّة العبد - لكونها بالله - مؤثرة بإذن الله فيما تعلقت به مشيئة الموافقه لمشيئة الله.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، والاستثناء من النفي إثباتٌ، كما مرّ.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَايِنَ﴾، وما دلّ عليه الاستثناء هنا صرّح به في النحل بقوله: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّنَهُ﴾ الآية [النحل: ١٠٠]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الأخبار، فمنها قوله عليه السلام: «اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتَنَا مَنْ أَنْفَسْنَا مَا لَا نَمِلُكُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطَنَا مِنْهَا مَا مُرِضَيْكَ عَنَّا». أخرجه الدليلي عن أنسٍ وابن عساكر عن أبي هريرة، وزاد «اللَّهُمَّ» قبل «فَأَعْطِنَا»، قال في «السراج المنير»: وهو حديث صحيح. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ز).

(٣) يُنظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعزبي (١ / ٢٩١).

ولم أجده الحديث عند الديلمي، وقد ذكر الحافظ العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء» =

وهو شاهدٌ لحديث أنسٍ عند الدّيلمي وحديث جابرٍ عنده وعنده الطبرانيُّ الآتي، بل يشهدُ للكلِّ آيةً «قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» [الأعراف: ١٨٨]، فالكلُّ صحيحٌ: إما لنفسه، أو لغيره، والله أعلم.

والاستثناءُ من النفي إثبات، فدلَّ على أنا نملِكُ بالله من أنفسنا ما شاء الله أن نملِكُ، وحيثُ إن ذلك يعمُّ ما يرضى وخلافه؛ قال ﷺ: «فَأَعْطِنَا مَا يُرْضِيكُ عَنَّا»، فقيده بما يرضى؛ طبلاً لخاصةِ الخير، وهذا أيضاً من واضحِ الدلائل على هذا القول.

ومنها قوله ﷺ: «لَا حُوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» الواردُ في غيرِ ما حديث<sup>(١)</sup>، والاستثناءُ من النفي إثبات، فأفاد ثبوتَ القوَّةِ بالله، وهي القدرةُ المؤثرةُ بإذنه تعالى؛ كما مرَّ تقريرُه.

ويُوضِّحُه قولُ عليٍّ رضي الله عنه في جواب السائل عن القدَر: أيها السائل،

= بهامشه (٢ / ٣٦٩) أنه روى هذا الحديث المستغري في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلتُ: أخرجه تمامُ الرازِيُّ في «فوائده» (١٤٧١)، وأبنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١ / ٣٦) كلامهما من طريقِ محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دلهاث بن جبيرٍ به. ودلُّهاتُ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢٨ / ٢) عن الأَزْدِيِّ.

ورواه ابنُ عساكر ثانيةً (٥٥ / ١٤٥) من طريقِ أبي بكرٍ بن أبي الدنيا أسنده عن محمدٍ بن كعب: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبةِ النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقاتلُ في مطبوعه: محمدٍ بن كثيرٍ. والله أعلم.

(١) من ذلك الجمَّ الغفير ما روى البخاري في «صحيحه» (٤٢٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال له رسولُ الله ﷺ: «أَلَا أَدْلُكُ عَلَى كَلْمَةٍ مِّنْ كَنزِ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟»، قلتُ: بلى يا رسول الله، فدلك أبي وأمي، قال: «لَا حُوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

تقول: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِمَنْ؟ قال: إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ! قال: فَتَعْلَمُ مَا فِي تَفْسِيرِهَا؟ قال: تُعْلَمُنِي مَمَّا عَلِمْتَ اللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ!

قال: إن تفسيرها: لا يقْدِرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَلَا يَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ فِي مُعْصِيَةِ اللَّهِ - فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا - إِلَّا بِاللَّهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ قال: جاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ... فَسَاقَ حَدِيثًا مِنْهُ مَا ذُكِرَ<sup>(١)</sup>، وَيَشْهُدُ لَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الْكَهْفُ: ٣٩].

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتَنِي مَا لَا أَمْلِكُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطِنِي مِنْهَا مَا يُرْضِيكَ مِنْهَا»... الْحَدِيثُ؛ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» وَالْدِيلِمِيُّ عَنْ جَابِرٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ مَرَّ بِبِيَانِهِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ خِطَابًا لِابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «وَاعْلَمُ أَنَّ الْأَمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ». أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالحاكِمُ وَالترْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٣)</sup>، وَالاستثناءُ مِنَ النَّفِيِّ إِثْبَاتٌ، فَقَدْ أَفَادَ إِثْبَاتَ النَّفِيِّ وَالضَّرِّ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خُطْبَتِهِ بَعْدِ اسْتِخْلَافِهِمْ إِيَّاهُ: لَقَدْ قُلْدَتُ أَمْرًا عَظِيمًا مَا لِي بِهِ مِنْ طَاقَةٍ وَلَا يَدِ إِلَّا بِتَقْوِيَةِ اللَّهِ... الْأَثْرُ؛ أَخْرَجَهُ

(١) «تَارِيخُ دَمْشِقٍ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (٤٢ / ٥١٢ - ٥١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» (١٤٤٩)، وَلَمْ أَجِدِ الْحَدِيثَ عِنْ الدِّيلِمِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) «مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٢٦٦٩)، وَ«الْمُسْتَدِرُكُ عَلَى الصَّحِيحِيْنَ» (٦٣٠٣)، وَ«سِنْنُ التَّرمِذِيِّ»

(٢٥١٦)، وَقَالَ: حَدِيثُ حَسْنٍ صَحِيحٌ.

موسى بن عقبة في «مغازي» والحاكم وصححه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما أخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿أَلَّذِينَ إِذَا أَصْبَطْتُهُمْ مُّصِيبَةً فَأَلْوَأْنَا لَهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُهَمَّتُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦ - ١٥٧]، قال: من استطاع أن يستوجب الله في مصيبته ثلاثاً: الصلاة، والرحمة، والهدى؛ فليفعل، ولا فُرْوَةَ إِلَّا بِاللهِ؛ فإنَّهُ<sup>(٢)</sup> من استوجب على الله حقاً بحق أحقَهُ اللهُ له، ووَجَدَ اللهُ وفِيَ<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته: ثم اعلموا عباد الله إنكم لتدعون وتزورون في أجل قد عجبت عنكم علمه، فإن استطعتم أن تنقضي الآجال وأنتم في عمل الله فافعلوا، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله... إلى آخر خطبته رضي الله عنه. أخرجه ابن أبي شيبة وهناد وأبو نعيم في «الحلية» والحاكم والبيهقي عن عبد الله بن عكيم قال: خطبنا أبو بكر، فقال: أمّا بعد، فإني أوصيكم بتقوى الله... وساق الكلام إلى أن ذكر ما مرّ وغيره<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن

(١) «أحاديث متخبة من مغازي موسى بن عقبة» (١٩)، و«المستدرك» (٤٤٢٢) وصححه على شرط الشيفيين.

(٢) في (ش): «إن».

(٣) في (ش): «وافيًا». وقد عزا السيوطي هذا الأثر في «الدر المثور في التفسير بالتأثر» (٢) / ٧٣ - ٧٤ إلى عبد بن حميد، و«تفسيره» مفقود إلا نتفة منه.

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٤٣١)، و«الزهد» لهناد بن السري (٤٩٥). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٤٧)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٩).

عباس قال: ما أصاب داود ما أصابه بعد القدر إلا من عجب عجب بنفسه، وذلك أنه قال: يا رب، ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا وعابد من آل داود يعبدك: يصلّي لك، أو يسبّح، أو يكبّر - ذكرأشياء - فكره الله ذلك فقال: يا داود، إن ذلك لم يكن إلا بي، فلو لا عوني ما قويت عليه... الحديث<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما أخرجه أحمدر في «الزهد» وابن أبي حاتم وابن عساكر عن ابن عباس: أن الشيطان عرج إلى السماء، فقال: يا رب، سلطني على أيوب، قال الله تعالى: لقد سلطتك على ماله وولده، ولم أسلطك على جسده... إلى أن قال: فرن إبليس رئي سمعها أهل السماء وأهل الأرض، ثم عرج إلى السماء، فقال: أي رب، إنه قد اعتصم، فسلطني عليه؛ فإني لا أستطيعه إلا بسلطانك، قال: قد سلطتك على جسده ولم أسلطك على قلبه... الحديث بطوله<sup>(٢)</sup>.  
إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) «المستدرك على الصحيحين» (٣٦٢٠) وصححه، وعنه في «شعب الإيمان» (٦٨٦٦).

(٢) لم أجده في مطبوع «الزهد» للإمام أحمد، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٣٦٠) عن ابن عباس، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧١ - ٦٩ / ١٠) عن وهب بن مُنبه.  
ورواه الطبرى في «تفسيره» (١٦ / ٣٥٣ - ٣٥١) عن وهب وغيره من أهل الكتاب الأول، و(١٦ / ٣٦٠ - ٣٦٣) عن الحسن.

(٣) قوله: «من الأحاديث والآثار» ليس في (ش).

## وصية

[لا علاقة لقضية وحدة القدرة بالذات وتعددتها بالنسبة بالحلول أو الاتحاد]

أيها الناظر في هذا الكلام!

لا تُظنَّ من قولنا: إن القدرة واحدةٌ بالذات متعددةٌ بالنسبة والاعتبارات - وكذلك بقيةُ الصفات - أن ذلك قولٌ بالحلول أو الاتحاد<sup>(١)</sup>؛ فإن الأمر ليس كذلك! فإن الظهور غيرُحلول وغيرُاتحاد المردودين في علم الكلام، وأبعد الناس من القول بالحلول والاتحاد هم هؤلاء المحققون من أهل هذا الطريق الشريف الموحّدون، ولكن أكثر الناس لا يعلمون!

لأن مبني كلامهم<sup>(٢)</sup> على توحيد الوجود، وأكثر الناس لا يلمونه علماً محققاً؛ لأنه من العلوم الوهّيبة لا من علوم الفكر، فلا ينال بمجرد النّظر الفكري<sup>(٣)</sup>، وضرب الأمثل إنما هو للتقرير والتوضيح، لأنها مُنطِّقةٌ على المُمثَّل له من كل وجه.

فإذا أوضحنا قولنا: «إنَّ الحُكم للمواطن قديماً وحديثاً» - مثلاً - بقولنا: «لون الماء لون إنائه»، فليس المقصود أن ثمة حلولاً مثل حلول الماء في الإناء، وإنما المقصود أن الحقائق الكلية - كالقدرة مثلاً - تختلف أحکامها وظهوُرها في المظاهر على حسب المواطن، والظُّهور ليس بالحلول، والتَّمثيل بالنظر في المرائي المتعددة المختلفة الأشكال والألوان مما يقرب ذلك إلى الأذهان؛ فإن الناظر واحدٌ بالذات، ويتعَدَّ على عدد المرائي، ويختلف لونه وشكله على حسب اختلافها، فيرى نفسه

(١) في (ش): «والاتحاد».

(٢) يعني: أهل الطريق.

(٣) قوله: «فلا ينال بمجرد النّظر الفكري» ليس في (ش)، وفيها قبل قليل: «لأنه من العلوم الإلهية».

خارج المرائي، ولا يُشكُّ أنه هو ويرى صورته فيها بحسبها، ولا يُشكُّ أنها صورته المُتَجلِّية فيها بحسبها.

ثم إنه ليس فيها كما يظهر مما إذا أشار بأصبعه إلى نحو المرأة من مسافة ذراعٍ مثلاً ومدّ يده إليها، فالصورة التي في المرأة كذلك تُشير بالأصبع وتُمدّ يدها من نحو تلك المسافة؛ مع أن سُمكَ المرأة لا يجيء مقدار أصبعٍ، فضلاً عن ذراعٍ! فظهور أنها ليست حالة في المرأة، وهي لا تُرى إلا فيها، فدلل على ذلك أن الظهور غير الحلول لمن تفطن للأمر.

وإذا كانت هذه الصورة المُتَجلِّية في المرأة - مع كونها محسوسةً ومن المُمكِنات - يتحير في شأنها العاقل؛ حيث يراها في المرأة وليسَت حالةً فيها، ولا يراها خارجةً عنها، ولا مُنفِصلة ولا مُتَصلَّة، فكيف يطمع أن يحيط بنظره الفكريّ بما ليس بمحسوسي ولا من جنس المُمكِنات.

وإذا لم يتم له الإحاطة بعلم ذلك، فليس من العقل والإنصاف أن يُحكم على مُسلِّم بأنه قائل بالحلول - مثلاً - بمجرد أن بعض العبارات أو بعض الأمثل المضروبة يُوهِّم ذلك!

ولا يُغرنَ الناظر أن يرى في كلام بعض أهل الطريق أنَّ من قال: إنه «باقٍ ببقاء الله»، أو «عالِمٌ بعلم الله»، أو «حَيٌّ بحياة الله»، وقع<sup>(١)</sup> فيما هو أشنع من قول الحلوالية! فإنَّا لا نقول بقيام القديم - من حيثُ هو قديم - بالحدث من حيثُ هو حادث، وإنما نقول: إن الحقائق الكلية تختلف أحکامُها باختلاف المواطن والمظاهر؛ فإنَّ حقيقة كل صفةٍ من صفات الكمال واحدة، وتخالف أحکامُها قدماً

(١) قوله: «وقع» خبرُ «أنَّ من قال».

وَحُدُوثاً باختلاف المظاهر، وأين هذا من القول بقيام القديم بالحادث لِمَن نظرَ بَعْيَنَ الإِنْصَافِ مُسْتَبِصِراً؟ وبِاللهِ التوفيق.

قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْأُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿سَتُكَثِّبُ شَهَدَتِهِمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

فعلى العاقل أن يسلُكَ طريق الإنصاف، ويتذكرَ أنَّ فوقَ كُلِّ ذي علمٍ علِيمٌ، فيتجنَّبَ من الاعتساف، فینظرُ في الكلام طارحاً التقىد بالرسوم المتعارفة، ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ يُكْلِ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ [التغابن: ١١].

\* \* \*

## [ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ اهِدِنَا سُبُّلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ بارِكْ لَنَا فِي أَسْمَائِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، وَأَتِمْهَا عَلَيْنَا. آمِين.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال شيخنا المؤلف - حفظه الله - تَمَّتْ لِيَلَةُ السَّبْتِ ٢٩ رَجَب، سَنَةِ ١٠٦٥ .  
انتهى.

وَتَمَّتْ هَذِهِ النُّسْخَةُ فِي صُحْنِ نَهَارِ يَوْمِ الْجَمْعَةِ، جَمَعَ اللَّهُ عَلَوْمًا فِي صُدْرِ كَاتِبِهَا، وَهُوَ يَوْمُ الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٠٩٥ بِبِرْبَاطِ سَيِّدِنَا عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى خَيْرِ سَاكِنِهَا أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) من قوله: «قال شيخنا المؤلف» زيادة من (ز).

الرسالة رقم: (١٩)

مُجْمُوعُ الْعِلَّاتِ الْكُوَرَانِيَّةِ

# ذِيلُ الْمُتَمَّةِ لِلْمَسَالَةِ الْمُهِمَّةِ

تألِيفُ العِلَّامَةِ  
**الْعِلَّاتِ الْكُوَرَانِيَّةِ**

طبع محففاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتقديم  
د. علي محمد زهرة

كتاب الكتاب

المكتبة الأزهرية (ز)

دبل الملة المحيي بما تعلمته كلام الملة  
الحمد لله رب العالمين رب نعمتين ملائكة الرحمن والرحيم  
الحمد لله رب العالمين رب المخلق لما شاء كلامه  
على سمعنا ما قاله الماء في ابرات التوحيد كل امر حكمه والاقول  
الحادي عشر في الرشيد امسنه فيما اهل الملة والحمد  
الروحاني في المقرب من الله وادانة من اهل الشربة  
رسوخه لا ينفع اغفاله في المقرب من الله وفتح  
الله وادانة الحسين تطبيق مفاهيم الشايخين ورقة الملة  
والحادي عشر في المقرب من الله المقرب من الله المقرب  
وادانة المقرب من الله المقرب من الله المقرب من الله المقرب  
منه ورد في من مكتوب في المقرب من الله المقرب من الله المقرب من الله  
من موضع اخطاء المؤول بتبييضه لامر الامثلية الارثانية  
جاوزت النسخة الاشرافية المنشورة في اعتماده بغير حوكمة  
وكذا تأديبها في العادة المفترضة حيث يتضمن المقدمة المقدمة  
وأفاد المنشورة في المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
نون الاشتراك في ائمه ائمته في المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
واعادة المنشورة في المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
نون الاشتراك في ائمه ائمته في المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
دوافعها المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
السمات كلام تأثير المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
يقال عوى توصيف المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة المقدمة  
يسكل منه كل معتقد خان جميع المعتقد المقدمة على ان  
لم يصحوا وتنقل اصحاب المقدمة وهم مستلزمون بقولهم ان  
بالذات وان كانوا لاغروا من مفتاحه من مفتاحه من مفتاحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ لِلَّهِ فِي كُلِّ نَهَارٍ وَلَيلٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ نَالَتْ أَمْتُه بِرَكَتِهِ أَعْظَمُ نَيْلٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ «ذَيْلٍ»، وَعَلَى مَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنَ الْأَجِيَالِ («الْمُتَمَّةُ»)، لِمَا بَدَأَهُ سَلْفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مِنْ الإِجْلَالِ فِي الدِّينِ («لِلْمُسَأَّلَةِ الْمُهِمَّةِ»)، مِنْ كُلِّ مَا يُخْشَى فِي الْآخِرَةِ مِنْهُ عَلَى الْعَبْدِ، فَيَبْعُدُونَ فِيهَا عَنِ الْمُغْبَثِ أَكْبَرَ الْبَعْدِ، ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ.

لَقَدْ وَضَعَ الْمُصَنَّفُ هَذَا «الْذَّيْلُ» عَلَى «الْمُتَمَّةِ لِلْمُسَأَّلَةِ الْمُهِمَّةِ» لِلْجَوابِ عَلَى اعْتِرَاضِ وَارِدٍ عَلَيْهَا وَأَوْرَدَ جَوَابَهُ مُجَمِّلًا، مُبْدِئًا بِالنَّقْلِ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ بِمَا هُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ قَائِلٌ بِتَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَتَوجِيهِ قَوْلِ الْأَشْعَرِيِّ بِالْكَسْبِ بِمَا يَتوَافَقُ مَعَ رَأِيِّ الْمُؤَلِّفِ، ثُمَّ تَطَرَّقُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَرَى عَدَمَ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَصْلًا، وَأَجَابَ عَلَى إِطْبَاقِ جَمِيعِ الْمُتَأْخِرِينَ عَلَى أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَا يَقُولُ بِتَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَاسْتَأْنَسَ لِذَلِكَ بِكَلَامِ الرَّازِيِّ، وَقَوَّاهُ بِكَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي «الْإِبَانَةِ»، ثُمَّ لَخَّصَ مَذَهَبَ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْقُوَّةِ الْمُؤَثِّرَةِ.

وَقَبْلَ أَنْ يَخْتِمَ الْمُؤَلِّفُ رِسَالَتَهُ أَجَابَ عَلَى إِشْكَالِ وَارِدِ عَلَيْهِ، وَرَدَّ عَلَى الزَّمْخَشِريِّ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَوَجَّهَ كَلَامًا لِلْإِمَامِ التَّفَتَازَانِيِّ،

وخلص إلى تأويلِ كلامِ الأشعريِّ الثاني الدالُّ على أنَّ القدرةَ الحادثةَ لا تأثيرَ لها .

وقد منَ المولى على المولى بتحقيقِ هذه الرسالة عنْ سختين خطيتين كتبَتْ إحداهما في حياة المصنف بيَد أحد تلامذته، وقد تقدم ذكرهما في الرسالة السابقة والحمدُ لله على إحسانه.

## المحقق

\* \* \*

## [خطبة الرسالة]

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمُبْدٰءُ الْمُعِيدُ، الْخَلَّاقُ لِمَا يَشاءُ الْفَعَالُ لِمَا يَرِيدُ، وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى  
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْهَادِي إِلٰى مَرَاتِبِ التَّوْحِيدِ، وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولَئِي الْقَوْلِ السَّدِيدِ،  
وَالرَّأْيِ الرَّشِيدِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فِيَا أَيُّهَا الْوَلِيُّ الْمَجِيدُ، وَالْمُوَحَّدُ الْوَحِيدُ، الْغَرِيبُ فِي أَوَانِهِ، وَلَوْفِي أَهْلِهِ  
وَأَوْطَانِهِ؛ فَإِنْ طَلَبَ الْحَقُّ غُرْبَةً بِنَصْرٍ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(٢)</sup>، فَطَالَبَ الْحَقُّ غَرِيبًا بِلَا  
شُبْهَةٍ وَطُوبِي لِلْغُرَبَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَفَقَنَى اللّٰهُ إِلَيْكَ وَالْمُحَبِّينَ، تَوْفِيقَ عَبَادِهِ الصَّالِحِينَ،

(١) الصلاة على النبي ﷺ زيادة من (ش).

(٢) رواه الهرمي في «منازل السائرين» (ص: ٩) بسنده مسلسل بالصوفية إلى جعفر بن محمد عن آبائه إلى عليٍّ رضي الله عنه - مرفوعاً، واستغرب به، وأخرجه الديلمي في «مسنده» - كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٦٥٨) - وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢٣٨).

وقال الغماري في «المداوي» لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي» (١ / ٣٠٩): هذا حديث موضوع في سنته وضاعان شهيران: أحدهما: إبراهيم ابن مهدي الأبلبي، وثانيهما: محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحة» (١٤٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً =

ورزقنا الله العافية، وأدامها لنا، وجمع قلوبنا على التقوى؛ إنه البر الرحيم،  
المنانُ الكريم.

[اعتراضٌ واردٌ وجوابٌ مجملٌ]

قد ورد في ضمن مكتوبكم الشريف ما حاصله: أن ما ذكر في العجلة من دعوى انطباق القول بتأثير القدرة - لا على الاستقلال بل بإذن الله - على قول الشيخ الأشعري رحمة الله تعالى يحتاج إلى دليل.

نعم هو كذلك! ولكن ما أدعينا في العجلة التي ترجمها شيخنا - أبقاء الله في عافيته، وأعاد علينا من بركاته - بـ«المُتَّمِّة لِلمسَأَة المُهِمَّة» إلا أن هذا القول لا يخالف قول الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحق، مع التصرير بأن بينهما فرقاً، وهو أن الأشعري لا يظهر من كلام الناقلين لمذهبه أنه قائل بتوحيد الصفات؛ كما أنه قائل بتوحيد الأفعال، ونحن قد بنينا دعوى الانطباق على دعوى توحيد الصفات، وقد أقمنا في العجلة على دعوى توحيد الصفات الدليل العقلي المؤيد بالنقل<sup>(١)</sup> من الكتاب والسنة؛ على وجه مسلم عند كل عالم منصف.

فإن جميع العقلاة متفقون على أن الحق - سبحانه وتعالى - واجب الوجود، وهو يستلزم تفرده بالكمال بالذات، وإن كل كمالٍ لغيره فهو مستفادٌ منه تعالى؛ كما قررناه في العجلة.

غاية الأمر أنا نبهنا على بعض مواضع أخذ هذا الأصل من نصوص الكتاب؛ تأييداً للعقل بالنقل، لا أنه لا دليل عليه إلا تلك النصوص!

= وسيعود كما بدأ غريباً، فطوي للغباء».

(١) في (ش): «دعوى توحيد العقل المؤيد بالنقل».

ولا شك أن توحيد الصفات يتضمن أن لا قدرة إلا لله، ومن المعلوم أنه لا تأثير إلا بالقدرة، فإذا ثبت أنه لا قدرة إلا لله ثبت أنه لا تأثير إلا لله، وهذا - أي: القول بأنه لا تأثير إلا لقدرة الله - عين قول الأشعري، فقد ظهر الانطباق، والحمد لله الملك الخالق.

ومما يدل على توحيد الصفات مفصلاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَمْدُ﴾ [غافر: ٦٥] فإن تعريف الخبر من طرق القصر، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿الَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَقْوَى الْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فإن تعريف المبدأ أيضاً كذلك، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وفي الحديث القدسي: «يا ابن آدم، بمثنيتي كنت أنت تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الذي تُريد لنفسك ما تُريد»... الحديث، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ أي: إلا

(١) ذكره في «كتنز العمال» (٤٣٦١٥) وعزاه هذا العزو، لم أهتم إليه في شيء من كتب أبي نعيم، والله أعلم.

ورواه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٨٧٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحكي قول أبيه: هذا حديث منكر، عن عمر، والقاسم بن هزان لم يدرك الحاج بن علاء، قلت: ما حال القاسم؟ قال: هو شيخ محله الصدق. اه. وذكره الديلمي في «الفردوس بمؤلف الخطاب» (٨٠٤٣) بنحوه عن أنس.

بِمَشِيَّةٍ<sup>(١)</sup> اللَّهُ الظَّاهِرَةُ فِيهِمْ بِحَسْبِكُمْ؛ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: ﴿تَشَاءُونَ﴾، وَحَذْفُ الْجَارِ مِنْ «أَنْ» وَ«أَنَّ» مَقِيسٍ.

وَأَمَّا مَا فِي «تَفْسِيرِ الْبَيْضَاطِيِّ» مِنْ تَقْدِيرِ الْمَضَافِ؛ أَيْ: «إِلا وَقْتَ أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ مَشِيَّتُكُمْ»<sup>(٢)</sup>، فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ التَّأْمُلِ، فَإِنْ وَقْتَ أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ مَشِيَّتُهُمْ عَيْنٌ وَقْتٌ إِظْهَارِ الْمَشِيَّةِ فِيهِمْ، وَوَقْتٌ إِظْهَارِ الْمَشِيَّةِ فِيهِمْ عَيْنٌ وَقْتٌ تَجْلِي الْحَقُّ فِيهِمْ مِنْ اسْمِهِ «الشَّائِيِّ الْمُرِيدِ»، وَهُوَ عَيْنٌ وَقْتٌ ظُهُورُ مَشِيَّةِ الْحَقِّ فِيهِمْ بِحَسْبِهِمْ، فَالْمَالُ وَاحِدٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الطَّرِيقُ.

### [النَّقلُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ الدَّالُ]

عَلَى أَنَّهُ قَائِلٌ بِتَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ]

وَنَحْنُ إِنَّمَا قُلْنَا فِي الْعُجَالَةِ: لَا يَظْهُرُ مِنْ كَلَامِ النَّاقِلِينَ لِمَذَهَبِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَائِلٌ بِتَوْحِيدِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَقِفْ - إِذَا ذَاكَ - عَلَى نَقْلٍ مِنْهُ يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى - وَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمِهِ كُلَّهَا وَعَلَى إِتْمَامِ النِّعَمَ بِإِكْمَالِ الْمُتَمَّةِ - أَوْقَفْنِي فِي هَذَا الْعَامِ عَلَى كِتَابِ «شَفَاءِ الْعَلِيلِ فِي مَسَائلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ وَالْحِكْمَةِ وَالْتَّعْلِيلِ» لِلْعَلَّامَةِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الدَّمْشِقِيِّ الْمُعْرُوفِ بِابْنِ الْقَيْمِ الْحَنَبَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِذَا فِيهِ نَقْلٌ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ قَائِلٌ بِتَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ مِنْهُ - مَعَ مَا هُوَ الشَّهُورُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِأَنَّهُ لَا مُؤْتَرٌ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ» - ثَبَّتَ أَنَّهُ قَائِلٌ بِتَوْحِيدِ الصِّفَاتِ بِلَا شُبْهَةٍ.

(١) فِي (ش): «مِنْ مَشِيَّةٍ».

(٢) يُنَظَّرُ: «أَنوارُ التَّنزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ» (٥ / ٢٧٣).

فلنُورِدْ ما نَقَلَهُ عَنْهُ فِي «شَفَاءِ الْعَلِيلِ»؛ لِيَتَمَّ التَّوْفِيقُ، وَيَكُمَلَ الْتَّطْبِيقُ، بِحُولِ اللَّهِ وَقُوَّةِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ التَّحْقِيقِ.

فَنَقُولُ: قَالَ فِي «شَفَاءِ الْعَلِيلِ»: قَالَ الْأَشْعَرِيُّ فِي عَامَّةِ كُتُبِهِ: مَعْنَى «الْكَسْبِ»: أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ بِقُدْرَةِ مُحَدَّثَةٍ، فَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفَعْلُ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ فَهُوَ فَاعِلٌ خَالِقٌ، وَمَنْ وَقَعَ مِنْهُ بِقُدْرَةِ مُحَدَّثَةٍ، فَهُوَ مُكْتَسِبٌ. اِنْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأْمِلِ الْمُنْصِفُ أَنَّ هَذَا النَّصَّ مِنَ الْأَشْعَرِيِّ يُدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْفَعْلَ وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ مُحَدَّثَةٍ، وَأَنَّهُ الْمُسَمَّىً «كَسِبًا» عَنْهُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوُقُوعَ فَرْعُ تَأْيِيرِ الْقُدْرَةِ الْمُحَدَّثَةِ؛ إِذَا لَا وُقُوعَ إِلَّا بِتَأْثِيرٍ بِالضَّرُورَةِ، غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ عَلَى الْعَبْدِ أَنَّهُ «خَالِقٌ» بِلِـ«مُكْتَسِبٌ»، وَهُوَ رَعَايَةٌ لِلْلَّادِبِ فِي أَمْرٍ لِفَظِيِّ مُؤْهِمٍ خَلَافَ الْمَقْصُودِ، وَأَنَّهُ بَحْثٌ آخَرُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ إِمامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِهِ الْمُتَرَجِّمِ بـ«النَّظَامِيَّةِ» - بَعْدَ بَسْطِ وَتَفْصِيلٍ فِي تَقْرِيرِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ مُؤْثِرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ لَا إِسْتِقْلَالًا - مَانُصُهُ: وَإِذَا لَزَمَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ تُؤْثِرَ فِي مَقْدُورِهَا وَاستَحَالَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَبْدَ خَالِقُ أَعْمَالِهِ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْخَروْجَ عَمَّا درَجَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأَمْمَةِ، وَاقْتِحَامَ وَرَطَاتِ الضَّلَالِ... إِنْهُ. اِنْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

فَإِنَّهُ - مَعَ تَصْرِيْحِهِ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ مُؤْثِرَةٌ - مَنْعُ الإِطْلَاقِ أَدْبَارًا مَعَ السَّلْفِ، وَحَذَرًا عَنِ إِيَّاهُمِ الْإِسْتِقْلَالِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «النَّظَامِيَّةِ» آخِرُ قَوْلِهِ، الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ.

(١) فِي (ش): «وَقْوَتَهُ».

(٢) يُنْظَرُ: «شَفَاءِ الْعَلِيلِ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّعْلِيلِ» لِابْنِ قَيْمِ الْجُوزِيَّةِ (ص: ١٣٠).

(٣) يُنْظَرُ: «الْعِقِيدَةُ النَّظَامِيَّةُ» لِإِمامِ الْحَرَمَيْنِ الْجُوَيْنِيِّ (ص: ٤٤).

وقال في آخر تقريره: فهذا - والله - الحق الذي لا غطاء دُونَه، ولا مِراء فيه لمن وعاه حق وعيه. انتهى. وهو كلام طويلاً نقله عنه في «شفاء العليل» بلفظه<sup>(١)</sup>:

فنقول: قد ثبتَ بهذا النصّ من الأشعريّ أنه قائل بأن القُدرة المُحدّثة مؤثّرة، والمشهور عنه في الكتب الكلامية أنه قائل بأنه لا تأثير إلا لقدرة الله، فهو قائل بأنه لا قدرة إلا لله، وكلما كان كذلك؛ فلا استطاعة مع الله، ولا من دون الله، بل بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وذلك لا ينافي توحيد الأفعال؛ لأنَّه لا تأثير إلا بقدرة، ولا قدرة بالذات إلا لله، فلا تأثير إلا لله، فلا فاعل في الوجود حقيقة إلا لله، وإن ظهرت الأعمال من العباد صورةً وحِسَّاً بِإِذْنِ اللَّهِ إِذَا شاءَ اللَّهُ.

### [توجيه كسب الأشعريّ وتوافقه مع رأي المؤلّف]

فتلخّصَ من هذا أن «الكسب» عند الأشعريّ: تحصيل العبد بقدرته ما تعلقت به مشيئته وقت تعلق مشيئه الله، لا على الاستقلال، بل بإذن الله وتمكينه.

ويوضحه: أن مذهب الأشعريّ هو التوسيط بين الجبر والتقويض، الذي هو الحق، والمسلك الواضح لإثبات التوسيط عند المُنْصِف هو هذا المسلك - أعني: التأثير بالإذن ونفي الاستقلال - لا ما هو المشهور من مجرّد تعلق القدرة بالفعل ومقارنته من غير تأثير؛ فإنه لا يتضمن به التوسيط اتضاحاً شافياً، وإن بُولغ في تقريره وتحريره.

(١) يُنظر: «شفاء العليل» (ص: ١٢٤)، و«العقيدة النظامية» (ص: ٥٠).

### [الرَّدُّ عَلَى مَن يَرِى عَدْمَ تَأثِيرِ الْقُدرَةِ الْحَادِثَةِ أَصْلًا]

ومع هذا، فالدليلُ الذي استدلُّوا به على أن القُدرة الحادثة غير مؤثرة أصلًا - كما هو مذكور في «المواقف» وغيره<sup>(١)</sup> - إنما يلزم منه أن القُدرة الحادثة ليست مؤثرةً استقلالاً؛ أي: ليست مؤثرةً على وفق مشيئة العبد شاء الله أو لم يشاً؛ فإنَّ التمامُ المؤتَلِّم للمحالات - الذي يدعون لزومه من الدليل المذكور - إنما يلزم على تقدير الاستقلال.

وأما إذا كان القُدرة المُحدَثة مؤثرةً بإذن الله، لا على الاستقلال، فلا تمانع ثم<sup>(٢)</sup> أصلًا حتى يتربَّط عليه المحالات التي ذكروها.

فالدليل المذكور لا يلزم منه إلا بطلان قول المعتزلة القائلين بالاستقلال، وأما بطلان مطلق التأثير - ولو بالإذن - فكلاً؛ كما يظهر عند التأمل فيه.

وسياقه - كما في «المواقف» - لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها فيه، وأنه واقع بقدرة الله تعالى؛ لما سنبرهن على أنه تعالى قادر على جميع الممكِّنات، فلو أراد الله شيئاً وأراد العبد ضدَّه؛ لزم إما وقوعهما معاً، أو عدمهما معاً، أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه، أي: واللازم كُلُّها محالات. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وإنما قلنا: إن هذه المحالات إنما تلزم على تقدير الاستقلال؛ لأن العبد - لعدم استقلاله - إذا شاء ما لم يشأ الله لم يقع، ولا يلزم شيء من المحالات المذكورة.

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦/٩٤) وما بعدها، و«المقاصد» بشرح التفتازاني (٢/٣٥٣) وما بعدها.

(٢) «ثم»: ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦/٨٧-٨٦).

أما الأوّلان فظاھر، وأما الثالثُ فلأنَّا<sup>(١)</sup> لم نفترضِ العبدُ مُستقلاً وقادراً على ما  
لم يشأ الله حتى يلزم خلاف المفروض، بل قلنا: إنه غير مُستقلٌ، وكلما كان كذلك  
فلا قوّة له إلا بالله، ولا يشاء إلا أن يشاء الله، فلا يقع منه شيء إلا ما شاء الله، وعلى  
هذا فلا محاجَّ لازماً أصلًا، وبالله التوفيق.

[الجواب على إطباقي جمهور المتأخرین]

[على أن الأشعري لا يقول بتأثير القدرة الحادثة]

فإن قلت: فمن أين أطّبَقَ جمهُورُ المتأخِّرينَ على أنَّ الأشعريَّ لا يقول بتأثير  
القدرة الحادثة أصلًاً مع وُجودِ هذا النَّصٌّ منه في عامة كُتبِه؟

قلت: قد نقلَ في «شفاء العليل» قولًا آخر عن الأشعري يعطي<sup>(٢)</sup> بظاهره أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره؛ كما لا تأثير للعلم في معلومه<sup>(٣)</sup>، وهو ما قال في «شفاء العليل»: قال الأشعري وابن البارقياني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو محدثاً، فكونه كسباً وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً. انتهى<sup>(٤)</sup>.

ولكن لا يخفى على المتأمل المنصف أن هذا ليس نصاً في عدم التأثير؛ فإن أولَه يدلُّ على التأثير، وآخرَه يعطي أنه لا تأثير، وكما جاز تأويلاً أولَ الكلام بقرينة آخرِه؛ جاز تأويلاً آخرَه بقرينة أولِه، بل هذا أولى بقرينة نصِّه الآخر المذكور في عامَة كُتبه، الدالَّ دلالةً قاطعةً على التأثير، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَشْعَرِيُّ قد نصَّ فِي مَحَلٍ

(١) في (ش): «فإن».

(۲) في (ش): «يقضى».

(٣) في (شـ): «المعلوم».

(٤) يُنظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص: ١٢٢).

آخر على عدم التأثير، ثم صرّح بأنّي قد رجعتُ عمما في عامة كتبِي من القول بالتأثير - أي: بالإذن لا استقلالاً - فحيثُد لا مجال للتأويل! وفي «شفاء العليل» ما يدلُّ على أنَّ الذي استقرَّ عليه رأي الأشعريِّ عدمُ التأثير للقدرة الحادثة أصلاً.

### [الاستئناس بكلام الرازى لنصرة توجيه مذهب الأشعري]

لكن في كلام الإمام فخر الدين الرازى ما يدلُّ على أنَّ الأشعريَّ قائلٌ بالتأثير؛ فإنه - بعدما قررَ أنَّ للقدرة معنيَّين: أحدهما: مجرَّد القُوَّة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، والثاني: القُوَّة المستجمعة لشروط التأثير، وأنَّ الأولى قبل الفعل وترتبط بالضَّدين، والثانية مع الفعل ولا ترتبط بالضَّدين - قال: ولعلَّ الشيخ الأشعريَّ أراد بالقدرة: القُوَّة المستجمعة لشروط التأثير، فلذلك حكم بأنها مع الفعل، وأنها لا تتعلق بالضَّدين، والمعترضة أرادوا بالقدرة مجرَّد القُوَّة العضلية، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل، وترتبطها بالأمور المتضادة، وهذا وجهُ الجمع بين المذهبين. انتهى ملخصاً<sup>(١)</sup>.

والشاهدُ في قوله: «ولعلَّ الشيخ الأشعريَّ...» إلخ؛ فإنَّ فيه دلالةً على أنَّ التأثير أمرٌ مسلمٌ ثبوتُه عند الأشعريَّ، وإنما الترجي في حمل قوله: «القدرة مع الفعل لا قبلَه» قوله: «إنها لا تتعلق بالضَّدين» على هذا المعنى الثاني للقدرة لا في أصل التأثير؛ كما لا يخفى على المتأمِّل.

والاعتراضُ عليه بأنَّ القدرة الحادثة ليست مؤثرةً عند الشيخ، فكيف يصحُّ أن يقال: إنه أراد بالقدرة القُوَّة المستجمعة لشروط التأثير؛ مدفوع<sup>(٢)</sup> بأنَّ المثبت مقدَّم

(١) لم أهتد إلى معرفة مصدر قول الرازى من كتبه، وهو في «المواقف» بشرح الإيجي (٦/١١٠-١١١).

(٢) قوله: «مدفوع» خبرُ المبتدأ «الاعتراض».

على النافي، على أنه قد مر نص الأشعري الدال على التأثير، المصحح لهذا التوجيه والجمع من الإمام.

اللهُمَّ إِنْ يَكُونُ الْأَشْعَرِيُّ رَجَعَ عَنْهُ، فَلَا مَجَالٌ لِهَذَا الْجَمْعِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْأَشْعَرِيُّ صَرَّحَ بِأَنَّهُ رَجَعَ عَنِ القَوْلِ الْمُذَكُورِ فِي عَامَّةِ كُتُبِهِ الدالٌّ عَلَى التأثير، وإنما نصَّ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَأْثِيرَ لَهَا أَصْلًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: «لَا تَأْثِيرَ لَهَا اسْتِقْلَالًا»؛ جَمِيعًا بَيْنِهِ وَبَيْنِ نَصِّهِ الدالٌّ عَلَى أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا، وَمَحَافَظَةً عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ نَصوصُ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ وَالْأَثَارِ الْمُنَاسِبِ لِطَرِيقَةِ الْأَشْعَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَجَاوِزُ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الظَّواهِرُ إِلَّا لِضُرُورَةِ، وَلَا ضُرُورَةَ هَا هُنَا إِلَى الْعُدُولِ عَنْهَا؛ فَهُوَ الْحَقِيقُ بِأَنَّ يَكُونَ مَذَهَبَ الْأَشْعَرِيِّ، وَاللَّائِقُ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلامُهُ، وَقَدْ قَالَ سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الخطَّابَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَضَعْ أَمْرَ أَخِيكَ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى يُجِيئَكَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُكَ، وَلَا تُنْظِنَنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ مُسْلِمٍ شَرَّاً وَأَنْتَ تَجُدُّ لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمَلاً<sup>(١)</sup>.

فَالْأَشْعَرِيُّ إِنْ رَجَعَ عَنِ القَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَدْ جَاءَنَا مَا يَغْلِبُنَا، فَلَا مَجَالٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِالرجُوعِ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، فَلَمْ يَجِئَنَا مَا يَغْلِبُنَا؛ لَوْرُودُ الْأَمْرَيْنِ عَنْهُ، وَإِمْكَانِ الْجَمْعِ بِالتَّأْوِيلِ.

### [تقوية البحث بكلام الأشعري في «الإبانة»]

وقد مر فيما الحقناه بـ«المتممة» آننا قد وقفنا بعدها بنحو ثلاثة سنين على طرفٍ من كتاب «الإبانة» الذي عليه المعمول في المعتقد للشيخ الأشعري، وأنه

(١) أخرج قول عمر - رضي الله عنه - مطولاً الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤ / ٣٦٠)، وابن النجاشي في «ذيل تاريخ بغداد» (٢ / ٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) قوله: «عنه» ليس في (ش).

آخر مؤلفاته؛ كما صرّح به الحافظ ابن تيمية الحنبلي<sup>(١)</sup>، وفيه ما يدلّ على أنه لم ينكر على المعتزلة إلا القول بالاستقلال، وأما التأثير بالإذن فلا يوجد له فيه إنكار، فالحمد لله على الوفاق!

وذلك أنه قال ما نصه: وزعموا - أي: المعتزلة والمكذبون بالقدر - أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم؛ ردًا لقول الله: «قُلْ لَا أَمِلُّ لِنفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» [يوحنا: ٤٩]، وانحرافًا عن القرآن وعما أجمع المسلمين عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه. إلى هنا كلامه - رحمة الله - بلفظه<sup>(٢)</sup>.

وهو واضح الدلالة على أن إنكاره مقصور على الاستقلال المستلزم للغنى عن الله - والغنى عن الله باطل بالعقل والنقل - لا يتعدّاه إلى إنكار أصل التأثير بالإذن؛ كما توضّحه الآية التي استشهد بها عليهم؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات، فالعبد يملك الضر والنفع بمشيئة الله، وإتام المأمورات والاجتناب عن المنهيات داخل في النفع، وضد ذلك داخل في الضر؛ كما هو ظاهر عند من تأمل فأنصاف، وبالله التوفيق.

يؤيدُه أن الجمال عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي قال في «نهاية السُّول»:

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهتد في «تبين كذب المفترى» لابن عساكر إلى أنه ذكر أن «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو كتابه «اللمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلاف في بعض الألفاظ.

إن إمام الحرمين وغيره صرّحوا بأن الأشعري لم ينص على جواز تكليف ما لا يطاق، وإنما أخذ من قاعدين: إحداهما: أن القدرة مع الفعل، والثانية: أن التكليف قبل الفعل، فعلمـنا أن ما ذكره البيضاوي في «منهاجه» من أن التكليف يتوجّه عند المباشرة عكس مذهب الأشعري. انتهى<sup>(١)</sup>.

ويوضّحه أن الأشعري قال في كتابه «الإبانة» - الذي هو آخر مصنّفاته والمument على في المعتقد - ما نصّه: وحثنا في كتابه على التمسّك بسُنّة رسوله ﷺ، فقال: **﴿وَمَا أَئْتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾** الآية [الحشر: ٧]، وقال: **﴿فَلَيَحْذِرَ الَّذِينَ يَخْالِعُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾** [النور: ٦٣]، وقال: **﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** إلى قوله: **﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَلَطَعْنَاهُ﴾** [النور: ٥١]، فأمرـهم أن يسمعوا ويطيعوا أمرـه. انتهى بلفظه<sup>(٢)</sup>.

فصرّح بأنهم مأمرون بأن يطيعوا أمرـه، وهو تصريح بأن الأمر واقع قبل الإطاعة، وهو معنى أن التكليف قبل الفعل.

وقد دل النص على أن الله لا يكلّف نفساً إلا وسعها<sup>(٣)</sup>، فالقدرة - بمعنى الواسع والتمكن من الفعل، التي تصير مؤثرة بإذن الله عند انضمام الإرادة الموافقة لإرادة الله - متحقّقة قبل الفعل عند الأشعري.

وإنما القدرة التي قال: «إنها مع الفعل» هي المستجمعة لشروط التأثير التي منها انضمام مشيئة العبد التابعة لمشيئة الله تعالى؛ كما يوضّحه قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعّله الله. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «نهاية السول» للإسنوي شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (١٤٠-١٤٢).

(٢) ينظر: «الإبانة» (ص: ١٠-١٢).

(٣) كما في قوله تعالى: **﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٣٣].

(٤) ينظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

ومفهومه: أن العبد يستطيع أن يفعل شيئاً حين يفعله الله تعالى، وهو معنى أن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير مع الفعل؛ إذ بها الإيقاع من العبد بإذن الله عند إيقاع الله تعالى إياه بالعبد، فتكون القدرة الموجودة قبل الفعل وحين التكليف هي التمكّن من الفعل بلا تأثير؛ لعدم استجمام الشرائط؛ كما صرّح به صاحب «مناهج العقول» نقلًا عن الفاضل المراغي شارح «منهج الأصول»: إن شرط التكليف القوّة التي تصير مؤثرة عند انضمام الإرادة، وهي موجودة قبل الفعل، وأما المقارنة للفعل فهي المؤثرة المستجمعة لشرائط التأثير، وليس شرطاً للتوكيل. انتهى<sup>(١)</sup>.

ويزيده تأييداً ما في «نهاية السول»: أن الإمام لمّا قرر في «المحصول» جواز التكليف بما لا يطاق استدال عليه بوجوه، منها: أن التكليف قبل الفعل بدليل تكليف الكافر بالإيمان والقدرة غير موجودة قبل الفعل، وذلك تكليفٌ بما لا يطاق، وذكر نحوه في «الم منتخب». انتهى<sup>(٢)</sup>.

### [تلخيص مذهب الأشعري في القوة المؤثرة]

فتلخص: أن الصحيح أن مذهب الأشعري: أن التكليف قبل الفعل وشرط القوّة التي تصير مؤثرة عند انضمام الإرادة وارتفاع المowanع، وهي موجودة قبل الفعل بلا تأثير لعدم استجمام الشرائط، وهو معنى قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «مناهج العقول» للبدخشي (١/١٤٠)، ولا يزال «شرح منهاج الأصول» لأبي بكر المراغي (٨١٦هـ) مفقوداً فيما أعلم، والله أعلم.

(٢) «نهاية السول» للإسنوبي (١/١٤٢). ولا يزال «الم منتخب من المحصل في أصول الفقه» للفخر الرازي غير محقق فيما أعلم، والله أعلم.

(٣) ينظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

وأن القُوَّة التي مع الفعل هي المُؤْثِر لاستجماعها الشرائط؛ لِمَا اقْضَاه كلامه في «الإبانة» أن العبد يستطيع أن يفعل شيئاً بالله حين فعل الله تعالى إياه بالعبد، وبالله التوفيق.

وعلى هذا، فلا يصح أخذ تكليف ما لا يُطاق من القاعدتين المذكورتين في قول الأشعري -أعني: قوله: إن القدرة مع الفعل، وقوله: إن التكليف قبل الفعل -لأن حاصلهما أن التكليف واقع قبل المباشرة بواقع الفعل عند المباشرة، ولا استحالة في ذلك؛ لأن التمكّن من الفعل عند المباشرة متحقّق عندَه قبل المباشرة كما تبيّن، إنما المحال إيقاع الفعل قبل زمان المباشرة، ولم يقع به التكليف.

وأمّا أن الله تعالى كلفَ النّقَلَيْن بالإيمان ولم يؤمِّن أكثرُهم؛ لعلمه تعالى بعدم وقوعه منهم، فليس من التكليف بما لا يُطاق؛ لأنه ليس بالمحال عقلاً؛ لوقوع بعض أفراده من بعض المُكَلَّفين وهم المؤمنون، ومدار التكليف على الإمكان العقلي لاستخراج سرّ القدر في المُكَلَّفين، فالذكرى تنفع المؤمنين، وتقوم بها الحجّة على الآخرين، وما هو ممكِّن عقلاً ليس بما لا يُطاق عقلاً.

وامتناع بعض أفراده من بعض المُكَلَّفين -لسبق العلم -لا ينافي التكليف؛ فإن الحجّة قائمة على الكافر بوقوع بعض أفراده من بعض أبناء جنسه وأبناء بلد़ه، فعدم وقوعه منه؛ لسبق العلم التابع للمعلوم المستعد باستعداد غير مجعلٍ لِمَا بَرَزَ منه،

﴿قُلْ فِيلَوْلَهُجَةُ الْبَلْعَةِ فَلَوْ شَاءَ لَهُدَكُمْ أَجَعَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ولهذا قال عَلَيْهِ السَّلَام: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلِيَحْمِدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ

إلا نفسه»<sup>(١)</sup>، ونسأله الله الكريم، الجواد الرؤوف الرحيم، العفو والعافية الدائمة. آمين<sup>(٢)</sup>.

### [اعتراض وجوابه]

لا يُقال - كما في «المواقف» -: الظواهر مُتعارضة؛ لأن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحوه معارض للأيات التي فيها نسبة الأعمال إلى العباد، وإذا تعارضت الظواهر وجب الرجوع إلى غيرها من الدلائل العقلية القطعية<sup>(٣)</sup>؛ لأنّا نقول: التعارض إنما يتوهّم عند الذهول عن الآيات الدالّة على توحيد الصّفات، وأما بعد التنبّه لهذا والتحقّق<sup>(٤)</sup>، بأن توحيد الأفعال - مع نسبتها إلى العباد - مبني على توحيد الصّفات؛ لم يبق لشّبهة التعارض وتوهّمه أثرٌ بإذن الله.

ولولا هذا الأصل الذي عليه بني التكليف مع توحيد الأفعال كان قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] الدال على أن الله خلقهم وخلق أعمالهم مع إسناد العمل إلى ضمير المخاطبين في ﴿تَعْمَلُونَ﴾ قولًا متناقضًا! ولا تناقض في القرآن؛ فإنه ﴿لَا يَأْنِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ حَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. قال ﷺ: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه ببعضه، ولكن نزل ليصدق بعضه ببعضًا»... الحديث<sup>(٥)</sup>.

(١) كما روى النبي ﷺ عن ربه - تبارك وتعالى - فيما أخرجه مسلم في «صححه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) من قوله المتقى: يؤيده أن الجمال عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي إلى هنا ليس في (ش). يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٧).

(٤) في (ش): «والتحقيق».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» برقم (٦٧٠٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

### [الرد على الزمخشري في تفسير آية خلق الأعمال]

والتوزيع المذكور في «الكساف»<sup>(١)</sup> غير صحيح؛ لِمَا مَرَّ في «المتمَّة» أن الآية دَالَّةٌ على أن المعمول عين المخلوق؛ لكون النحت والتشكيل منهم عين خلق الله الأشكال بهم وفيهم بالذات<sup>(٢)</sup>، وغيره بالاعتبار، وكلما كان كذلك بطل التوزيع المذكور؛ لبناءه على الاستقلال المستلزم لعدم توارد «الخلق»<sup>(٣)</sup> و«العمل» على شيء واحد، مع دلالة الآية على التوارد - صراحة - المستلزم لعدم الاستقلال، المستلزم لتوحيد الصفات، المزيل للإشكال؛ كما أُبَيَّنَ، وبالله التوفيق<sup>(٤)</sup>.

### [توجيه كلام الفتازاني]

على أنَّ كُلَّ ما احتجَ به في «المواقف» و«المقاصد» على نفي أصل التأثير إنما يُدْلُلُ على نفي الاستقلال، لا على نفي أصل التأثير قطعاً؛ كما يظهر بمراجعةتها مع أدنى التفاتٍ!

فإن الفتازاني ذكر خمسة أوجه<sup>(٥)</sup> في «شرح المقاصد»، صرَّح في أربعة منها بنفي الاستقلال، وترك التصريح في واحد، وهو الثاني منها، وهذا المتروك فيه التصريح في «المقاصد» قد صرَّح فيه السيد - قدس سره - في

(١) يُنظر: «الكساف» مع «حاشية الطبيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٢) في (ش): «لهم وفيهم بالقدرة».

(٣) في (ش): «التوارد للخلق».

(٤) قوله: «كما بين وبالله التوفيق» زيادة من (ش).

(٥) في (ش): «وجوه».

«شرح المواقف» بـنفي الاستقلال<sup>(١)</sup>، فرجع الكل إلى نفي الاستقلال، وبه تقول، وبإله التوفيق.

[تأویل کلام الأشعري الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها]  
فإن قلت: فما تأویل کلامه الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها على وجہ یوافق کلامه الأول الدال على أن لها تأثيراً.

قلت: أن يقال: الواقع بالقدرة الحادثة - أي: بتأثيرها - هو كون الفعل، بمعنى الحاصل بالمصدر كسباً - أي: مُحصلاً - دون كونه موجوداً أو محدثاً؛ أي: إنما يطلق عليه «الكسب» دون كونه موجوداً أو محدثاً؛ رعاية للأدب، وحذراً عن إيهام خلاف المقصود.

فكونه كسباً - أي: مُحصلاً - وصف للوجود؛ لأن الفعل حين صدوره ووقوعه يتَّصف بكونه كسباً - أي: مُحصلاً - لا قبله، بمثابة كونه معلوماً؛ فإن المعلوم حين ظهوره لعين البصيرة ووجودها في الذهن بسبب النور المقدوف في القلب - الذي هو العلم - يتَّصف<sup>(٢)</sup> بكونه معلوماً لا قبله.

\* \* \*

(١) يُنظر: «المقاصد» بشرح التفتازاني (٢ / ٣٥٤) وما بعدها، و«المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٩٤) وما بعدها.

(٢) قوله: «يتَّصف» خبر «إن المعلوم».

### [ختام الرسالة]

هذا ما تيسّر من التطبيق، واللّهُ وليُ التوفيق، وصَلَّى اللّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال شيخنا المؤلف - سَلَّمَهُ اللّهُ وَمَتَّعْنَا بِحَيَاتِهِ وَرَزَقْنَا الشُّهُودَ الدَّائِمَ بِرَحْمَتِهِ -  
تمَّ في ضَحْوَةِ الْجُمُعَةِ غَرَّةَ شَعْبَانَ الْمُعْظَمَ سَنَةَ (١٠٦٦) في المدينة المُنَورَة  
عَلَى مُشْرِفَهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَكْمَلُ التَّسْلِيمِ. انتهى.

ووَقَعَ الفَرَاغُ فِي كِتَابَةِ هَذِهِ النَّسْخَةِ قُبْلَ عَصْرِ يَوْمِ السِّبْتِ الْخَامِسِ<sup>(١)</sup> مِنْ ذِي  
القُعُودَ الْحَرَامَ سَنَةَ ١٠٩٥ بِرِبَاطِ سَيِّدِنَا عَلِيًّا - كَرَّمَ اللّهُ وَجْهَهُ وَرَضِيَّ عَنْهُ وَعَنْ كُلِّ  
الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ - بِظَاهِرِ الْمُنَورَةِ عَلَى خَيْرٍ مَنْ دُفِنَ فِيهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ  
وَأَزْكَى السَّلَامِ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) فِي الأَصْلِ: «خَامِس» وَصَوْبَتْ.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ شَيْخُنَا الْمُؤْلِفُ» زِيَادَةً مِنْ (ز).

الرسالة رقم: (٢٠)

مَعْرِفَةُ الْمُعَلَّمَاتِ الْكُوَرَانِيَّةِ



# جَلَاءُ الْأَنْظَارِ بِتَحْرِيرِ الْجَبَرِ فِي الْأَخْتِيَارِ

تأليف العلامة

المعلم الكنواراني

طبع محققًا على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

د. علي محمد زهرة

ذِكْرُ الْكِتَابِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُقْدَّمةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ للهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، الْحَلِيمِ الْغَفَّارِ، الْمُنْعِمُ عَلَى عَبَادِهِ الْأَبْرَارِ، بِنِعْمَةِ تَنْوِيرِ  
الْبَصَائِرِ وَ«جَلَاءِ الْأَنْظَارِ»، الْمُتَفَضِّلُ عَلَى الْخَلِيقَةِ «بِتَحرِيرِ» أَعْمَالِهِمْ مِنْ مَحْضِ  
«الْجَبْرِ» وَالْإِقْتِسَارِ، وَاهِبِ الثَّقَلَيْنِ هَبَةً لِلْإِرَادَةِ «فِي الْإِخْتِيَارِ».

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ الْمُصْطَفَى وَنَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ  
وَذَرِّيَّتِهِ الْأَطْهَارِ، وَعَلَى جَمِيعِ صَحَابَتِهِ الْمُتَنَجِّبِينَ الْأَخِيَّارِ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ  
إِلَى يَوْمِ الْقَرَارِ.

وبعد:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ مَا خَطَّهُ بَنَانُ الْعَلَّامَةِ الْكَبِيرِ بُرْهَانِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
حَسَنِ الْكُورَانِيِّ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَعْلَى مُقَامَهُ، وَأَنْزَلَهُ الْمَنْزَلَةُ الْعُلِيَا  
فِي دَارِ الْمُقَامَةِ.

يَدُلُّ اسْمُهَا عَلَى مَسْمَاهَا، وَيُصْرَحُ عَنْ وَانْهَا بِمَحْتَواهَا، يَتَصَرُّ فِيهَا لِقَوْلِ الْمَذَهَبِ  
الْأَشْعَرِيِّ فِي قَضِيَّةِ سُلْطَانِ الْعِبَادِ عَلَى أَفْعَالِهِمْ، وَمَسَأَلَةِ حَرْيَتِهِمْ فِي اخْتِيَارِهِمْ،  
وَيَتَصَرُّ فِيهَا لِلْمَذَهَبِ فِي تَحْقِيقِ معْنَى الْجَبْرِ الْمُوْسَطِ، وَتَحْقِيقِ الفَرْقِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ  
الْإِكْرَاهِ وَالْجَبْرِ الْمَحْضِ، مَبِينًا تَفاصِيلَ فِي فَهْمِ مَسْؤُلِيَّةِ الإِنْسَانِ عَنْ أَعْمَالِهِ مَعَ كُونِهِ

تحت سُلطان مشيئة الله عز وجل. متبناً قولًا غير معتمدٍ في المذهب الأشعري يُجيز أن يكون للعبد قدرة مؤثرة لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجة مع هذا القول - إلى تخصيص العمومات الدالة على أنَّ الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المُزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وقد تصدَّى المؤلَّف في رسالته هذه للرد على كلام الإمام المحقق صدر الشريعة عُبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي في كتابه «التوسيع شرح التتفيق»، ولتعقب كلام للعلامة محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي في كتابه «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية»، وناقشهما نقاشاً عميقاً مُزدانًا بما يمتاز به - رحمة الله تعالى - من خلقه العالى وأدبه الجمَّ.

ثم ختم المصنف رسالته بخاتمة أوراد فيها لأجل التبرُّك والذكرى خمسة أحاديث مُسندة إلى النبي ﷺ.

وقد جاد الله القويُّ الجليل، على العبدِ الضعيفِ الذليل، بتحقيق هذه الرسالة عن نسختين خطيتين قيمتين كُتباً كلاهما في السنة التالية لوضع المؤلَّف رسالته هذه، قد قابلَ إحداهما ناسخها عليه وهي نسخة مكتبة لا له لي في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٣٧٦٥) ورمزاً لها (ل)، وكُتبت الثانية عن نسخة نُسخَت من نسخة المصنف مقابلةً عليه أيضاً وهي نسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٢٧٨٩)، ورمزاً لها (ع).

ومع قيمة تينك النسختين ومصداقتيهما فقد قمت لأجل حل مشكلات بعض المواقع اليسيرة من الرسالة بالاستئناس بنسختين أخرىين منها؛ أزالتا عن بعض السياقات كل التباس، وهاتان النسختان هما: نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٤٦٤)، والثانية نسخة مكتبة حميدية رقم (١٤٤٠)، وكلتاها في المكتبة السليمانية باسطنبول، فالحمد لله رب العالمين.

## المحقق

\* \* \*



## [خطبة الرسالة]

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## وَبِهِ إِيَاهُ نَسْتَعِينُ

الحمد لله الفتاح، فاطر السماوات والأرض فالق الإصباح، وأشهدُ أن لا إله إلا الله العليم، القدير الفعال لما يريد الجواد الحكيم، ذو الرحمة والسامح، وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبدُه المرسل بالهدي ودين الحق الماحي للشريك بالتوحيد الصراح، وعلي آله الأنقياء، وأصحابه الأشداء الرحماء أولى النجاح، صلاةً وتسلیماً فائضي البركات على السابقين واللاحقين عدداً خلق الله بذوام الله مجری الرياح.

أما بعد:

فإن الإمام المحقق عبيد الله المشهور بصدر الشريعة ابن مسعود تاج الشريعة البخاري رحمة الله تعالى ذكر في «الوضيحة» دليلاً الأشعري على أن العبد مجبور في اختياره المسوق<sup>(١)</sup> لإلزام المعتزلة في دعوى الاستقلال للعبد في إيجاد أفعاله، المبني<sup>(٢)</sup> عليه عندهم توصيف الأفعال بالحسن والقبح العقليين، ثم مهد للقدح فيه أربع مقدمات استتبّ منها أن العبد مختار غير مجبور في اختياره<sup>(٣)</sup>.

(١) صفة لـ«دليل».

(٢) صفة لـ«الاستقلال».

(٣) يُنظر: «الوضيحة شرح التنقيح» لصدر الشريعة الحنفي (١/٣٢٦ - ٣٥٤).

ولما تبيّنَ لي أن دليل الأشعري لا انفصال منه لأهل الاعتزال، وأن القدح فيه بما ذكره لا يصح؛ لما في بعض مقدماته<sup>(١)</sup> من الاختلال؛ أردتُ التنبيه على ذلك عملاً بحديث «تناصحوا في العلم، ولا يكتُم بعضكم بعضاً؛ فإن خيانةً في العلم أشدُّ من خيانةً في المال». رواه الحافظ أبو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

فأقول - وبالله التوفيق :-

### [كلام صدر الشريعة]

#### في الرَّدِّ على دليل الأشعري في الجُبْرِ المُتوسِّطِ

ساق النَّحْرِيرُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ دَلِيلَ الأَشْعَرِيِّ بِمَا حَاصَلُهُ: أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ مُسْتَقْلًا فِي إِيجادِ أَفْعَالِهِ بِقُدرَتِهِ عِنْدَ اخْتِيَارِهِ وَتَعْلُقِ إِرَادَتِهِ، وَإِلَّا لَمَّا تَخَلَّفَ الْفَعْلُ عَنْهُ قُطُّ، لَكِنَّهُ قَدْ يَخْتَارُ شَيْئًا وَيُرِيدُهُ فَلَا يَقِعُ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُرْجِحٍ غَيْرِ اخْتِيَارِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ: فَأَمَّا اخْتِيَارُ الْأَخْتِيَارِ فَهُوَ كَالْأَخْتِيَارِ لَا يَكْفِي مُرْجِحًا، وَأَمَّا فَعْلُ مُسْبِقٍ بِالْأَخْتِيَارِ، فَكَذَلِكَ؛ لِتَوْقِفِهِ عَلَى الْأَخْتِيَارِ الَّذِي ثَبَتَ أَنَّهُ غَيْرُ كَافٍ لِلتَّرجِيحِ.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَجِبُ الْفَعْلُ عِنْدَ ذَلِكِ الْمُرْجِحِ، وَكُلُّمَا كَانَ الْفَعْلُ وَاجِبًا بِمُرْجِحٍ مِنْ غَيْرِهِ كَانَ مُجْبُورًا فِي اخْتِيَارِهِ لَا مُسْتَقْلًا فِيهِ، وَهُوَ الْمُطْلُوبُ.

وَإِيْضًا: أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ صَدَرَ عَنِ الْعَبْدِ بِتَأثِيرٍ قُدرَتِهِ عِنْدَ تَعْلُقِ إِرَادَتِهِ فَهُوَ لَا

(١) يعني: في مقدمات القدح.

(٢) رواه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/٢٠) من طريق الضحاك عن ابن عباس. ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، ورواية الطبراني ثقات إلا أبا سعيد البقال فيه خلاف بسطه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٤١).

يصدر عنه بمُجرَّد ذلك، بل لكون الحق تعالى أراد ذلك منه؛ للنص المُجمع عليه: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»<sup>(١)</sup>، وكلما كان كذلك وجب وقوعه باختياره التابع لاختيار الحق تعالى، فلا يمكِّنه التَّرْك، وكلما كان كذلك كان مجبوراً في اختياره، لا مُستَقْلَلاً في اختياره.

ثم قال صدر الشَّريعة: اعلم أن كثيراً من العلماء اعتقدوا هذا الدليل يقينياً، والبعض الذي لا يعتقد<sup>(٢)</sup> يقينياً لم يوردوا على مقدماته مَنْعًا يمكِّن أن يُقال: إنه شيء!

وقد خفي على كلا الفريقين موقع الغلط فيه، وأنا أسمِعُك ما سَنَحَ لخاطري، وهذا مبنيٌ على أربع مقدمات:

المقدمة الأولى: أن الفعل يُراد به المعنى الذي وضع له المصدر بإزائه، ويُمكِّن أن يُراد به المعنى الحاصل بالمصدر؛ فإنه إذا تحرك زيد فقد قام الحركة بزيادة.

فإن أريد بالحركة الحالة التي تكون للمتحرك في أي جزء يفرض من أجزاء المسافة فهي المعنى الثاني، وإن أريد بها إيقاع تلك الحالة فهو المعنى الأول، والمعنى الثاني موجود في الخارج، فاما الأول فأمر يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج<sup>(٣)</sup>.

الثانية: كل موجود مُمكِّن، فلا بد أن يتوقف وجوده على مُوجَد، وألا يكون واجباً بالذات، ثم إن لم يوجد جملة ما يتوقف عليه وجوده يمتنع وجوده، وإن

(١) ورد في حديث رواه أبو داود في «السنن» (٥٠٧٥) عن ابنه للنبي ﷺ.

(٢) في (ل): «لا يعتقدوه». وفي مطبوع مصدره: «لا يعتقدونه».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التبيح» لصدر الشريعة (١/٣٢٩ - ٣٣٠).

وُجِدَت تلَك الجُملة يَجِبُ وُجُودُهُ عَنْهَا؛ إِذ لَوْ أَمْكَنَ عَدْمُهُ، فَإِنْ تَوَقَّفُ وُجُودُهُ بَعْدَ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ المفروضُ جُملة<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ فُوْجُودُهُ مَعَ الْجُمْلَةِ تَارَةً وَعَدْمُهُ أُخْرَى رُجْحَانَ مِنْ غَيْرِ مُرْجِحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ<sup>(٢)</sup>.

الثَّالِثَةُ: لَمَّا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِوُجُودِ كُلِّ مُمْكِنٍ مِنْ شَيْءٍ يَجِبُ عَنْهُ وُجُودُ ذَلِكَ الْمُمْكِن؛ يَلْزَمُ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ مَا يَجِبُ عَنْهُ وُجُودُ الْحَادِثِ أَمْوَرٌ<sup>(٥)</sup> لَا مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ وَلَا مَعْدُومَةٌ؛ كَالْأَمْوَرِ الإِضَافِيَّةِ، وَهُوَ القُولُ بِالْحَالِ<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: لَا شَكَّ أَنَّ تلَكَ الْأَمْوَرَ الْمَذَكُورَةَ - لِكُونِهَا مُمْكِنَةً - مُفَتَّرَةً إِلَى الْوَاجِب... وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهَا مُسْتَبَدَّةٌ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْاِخْتِيَارِ وَتَرْجِيحِ الْمُخْتَارِ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَّينِ - الَّذِينَ هُمَا الإِيقَاعُ وَاللَا إِيقَاعٌ - عَلَى الْآخَرِ، وَلَا امْتِنَاعٌ فِي تَرْجِيحِ الْمُخْتَارِ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَّينِ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الإِيقَاعَ لِيُسَبِّبُ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثَبُوتِهِ مَعَ الْعِلْمِ تَارَةً وَعَدْمِ ثَبُوتِهِ أُخْرَى رُجْحَانُ الْمُمْكِنِ بِلَا مُرْجِحٍ - بِمَعْنَى وُجُودِ الْمُمْكِنِ بِلَا مُوجِدٍ وَلَا إِيجَادٍ - إِذ لَا وُجُودٌ لِلإِيقَاعِ، بِخَلَافِ الْحَرَكَةِ - بِمَعْنَى الْحَالَةِ الْمَذَكُورَةِ - فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ، فَيَجِبُ وُجُودُهَا عَلَى تَقْدِيرِ الإِيقَاعِ، فَظَاهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

(١) تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ «جُمْلَة» فِي (ل) مَصْحَحًا عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ فِي مَصْدَرِهِ.

(٢) أَيْ: عَلَى شَيْءٍ آخَر؛ كَمَا فِي مَصْدَرِهِ.

(٣) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيْحُ شَرْحُ التَّنْقِيْحِ» (١/٣٣٣).

(٤) جَوابُ الشَّرْطِ «لَمَّا ثَبَّتَ».

(٥) فَاعِلُ «يَدْخُل».

(٦) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيْحُ شَرْحُ التَّنْقِيْحِ» (١/٣٣٧).

واعلم أن إثبات تلك الأمور - على تقدير أن كل ممكِّن محتاج في وجوده إلى مؤثر يوجبه - مخلص عن القول بالموجب بالذات، وموجب للفاعل بالاختيار، ولو لا تلك الأمور لا يمكن نفي الموجب بالذات إلا بالتزام وجود بعض الموجودات من غير وجوب، ويلزم منه وجود<sup>(١)</sup> الممكِّن بلا موجِد، وهو محال<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: الرُّجْحَانُ بلا مُرجِحٍ - أي: الْوُجُودُ بلا مُوجِدٍ - باطل، وكذا الترجيح من غير مُرجِح؛ أي: الإيجاد من غير موجَد.

لكنَّ ترجيح أحد المتساوين أو المرجوح واقعٌ؛ لأنَّه إما أنْ لا ترجيح أصلًا، أو يكون للراجح أو المساوي أو المرجوح.

الأول باطل؛ لأنَّه لو لا الترجيح لا يوجد ممكِّن أصلًا.

وكذا ترجيح الرَّاجح باطل؛ لأنَّ الممكِّن لا يكون راجحًا بالذات، بل بالغير، فترجح الرَّاجح يؤدِي إلى إثبات الثابت، أو احتياج كل ترجح إلى ترجح قبله إلى غير النهاية! فالترجح لا يكون إلا للمساوي أو المرجوح.

ولأنَّ كل ممكِّن معدوم عدمه راجح على وجوده في نفس الأمر بالنسبة<sup>(٣)</sup> إلى علة العدم، ومساوي له بالنسبة إلى ذات الممكِّن، فإيجاده ترجح المرجوح أو المساوي.

على أن الإرادة صفة شائعاً أن يرجح الفاعل بها أحد المتساوين أو المرجوح على الآخر، فعلم أن الإرادة لا تعلل، كما أن الإيجاب بالذات لا يعلل؛ لأنَّ ذات

(١) في (ل): «وجوب».

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٣ - ٣٤٤) بسياق أوجز مما هو هنا!

(٣) في (ع): «وبالنسبة».

الإرادة تقتضي ما ذكرنا، وإنما يمتنع رُجحان المرجوح أو المساوي ما داما كذلك، فإذا رَجَحَ الفاعلُ لم يقيا كذلك.

قال: واعلم أن المتكلمين أوردوا لتجويز ترجيح المُختار<sup>(١)</sup> أحد المتساوين المثال المشهور، وهو: الهارب من السبع إذا رأى طريقين متساوين، فقال الحكماء: القضية البديهية التي لولاها لانسداً باب إثبات الصانع - وهو<sup>(٢)</sup> أن الرُّجحان بلا مُرجح باطل - لا تَبَطَّل<sup>(٣)</sup> بإيراد مثالٍ لا يدلُّ على عدم المُرجح، بل غايته عدم العلم بالمرجح....

ونقول - يعني: رَدًا لهم: إن وجوب المرجح في المثال المذكور: فإذاً أن يجب بحسب نفس الأمر، وهذا باطل؛ لأنَّ الاعتقاد الذي لا يُطابق نفس الأمر كافٍ للأفعال الاختيارية.

وإما أن يجب بحسب اعتقاد الفاعل، وهذا باطل أيضاً؛ إذ نفعل أفعالاً مع عدم اعتقاد الرُّجحان - كما في الهارب - بل مع اعتقاد المرجوحة!

فبطل قولهم: «إن غايته عدم العلم بالرُّجحان»؛ فإنَّ عدم علم الفاعل بالرُّجحان كافٍ في هذا الغرض<sup>(٤)</sup>. يعني: عدم المرجح في علم الهارب واعتقاده. انتهت المقاصد من المقدّمات ملخصة.

(١) أي: فاعل الاختيار.

(٢) كذا في النسختين، والأفضل: «وهي»، والذي في مطبوع المصدر: «هو» دون واو، وانظر التعليق الآتي.

(٣) قوله: «لا تَبَطَّل» خبر المبتدأ «القضية». وفي المصدر: «ولا تَبَطَّل» فيكون الخبر قوله: «هو أن الرُّجحان...»، انظر التعليق السابق. والمعنى واحد.

(٤) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (٣٤٣/١).

## [الرَّدُّ عَلَى كَلَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ]

ففيهما كلام! فإذا سمعت المقدمات فاعلم أن الأوليئن صحيحتان، وأما الأخيرتان<sup>(١)</sup>

أَمَا الْثَالِثُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأول: أن قوله: «الإيقاع لا يجب عند تحقق علته؛ إذ لا يلزم من عدم وجود الم الحال الذي هو وجود الممكِن بلا مُوحِد؛ لأنَّه لا موجود ولا معده، بخلاف الحركة بمعنى الحالة المذكورة» لا يتم<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنَّ الإيقاع ليس في نفسه أمرًا مُستقلًا يصحُّ أن يتوجَّه إليه الإرادة بخصوصه<sup>(٣)</sup> حتى يتخيل تأثيُّ ما ذكره من صحة ترجيُّه على الالإيقاع مع تساويهما من غير لزوم محدودٍ، بل هو<sup>(٤)</sup> أمرٌ إضافيٌّ ونسبةٌ بين القدرة والممكِن يتحقق عند تعلق الإرادة بوقوع ذلك الممكِن الذي هو أثره، فلا يصحُّ توُجُّه الإرادة إليه بخصوصه منفرداً عن أثره؛ لاستلزمـه خروجه عن حقيقته، فلا ترجيُّه الإرادة إلا عند ترجيـح وقوع أثره على لا وقوعه؛ فإن تعلق الإرادة بوقوع الحركة - مثلاً - هو بعينـه تعلقـها بوقوعـها بالإيقاع؛ إذ لا وقوعـ لأثـرـ إلا بإيقاعـ وتأثـيرـ بالضرورةـ، فوجوبـ الحركةـ عند تعلقـ الإرادةـ عينـ وجوبـ إيقاعـهاـ؛ لـتـوقـفـهاـ عـلـيـهـ، فـلـوـ لمـ يـجـبـ الإـيقـاعـ لـمـ تـجـبـ الحـرـكـةـ، والـلـازـمـ باـطـلـ.

(١) في (ل): «الأخرين».

(٢) قوله: «لَا يَتَمَّ خَيْرٌ «أَنَّ قَوْلَه».

(٣) قوله: «بخصوصه» ليس في (ج).

(٤) أى: الإيقاع، والعطف بـ«بِل» على قوله: «لأن الإيقاع ليس في نفسه أمراً مستقلاً».

فالفرق الذي ذكره لا يُجدي إلا على تقدير كون الإيقاع أمراً غير إضافيٌ، لكنه إضافيٌ قطعاً واتفاقاً!

غاية الأمر: أن الحركة إذا وجبت كان الخارج ظرفاً لوجودها، وليس ظرفاً لوجود الإيقاع؛ إذ لا وجود له في الخارج، بل ظرف لذاته.

وهذا الفرق غير قادح في المقصود؛ لتحقق وجوب الإيقاع بوجوب الحركة.

والثاني: قوله: «إن إثبات تلك الأمور هو المخلص عن القول بالمحب بالذات».

والمحب للفاعل بالاختيار ليس كذلك، وذلك لأن اختيار الحق تعالى مستند إلى غناه الذاتي عن العالمين؛ فإن من وجب له الغنى الذاتي والكمال الذاتي لا يكون علة لشيء؛ فإن العلة لذاتها تكون موجبة للمعلول.

فلو كان الحق تعالى علة لشيء لم يتحقق له الغنى الذاتي؛ لأن إيجاب الذات للمعلول وغناها عنه متنافيان؛ لأن العلة والمعلول متضادان، وهما متكافئان ذهناً وخارجياً، فلا غنى لأحد هما عن الآخر.

لكن الحق تعالى غنيٌ بالذات عن العالمين، فكونها علة موجبة بالذات محالٌ، فهو فاعلٌ بالاختيار الناشئ عن الكمال الذاتي، لا عن تلك الأمور، وإلا كان كماله مستفاداً من أمر ممكِّن، واللازم باطل، وتلك الأمور من ضروريَّات الإيجاد بالاختيار، لا موجبات له.

وأما ما في «التلويح» في تقرير قوله: «إن إثبات الأمور اللاموجودة واللامعدومة هو المخلص عن لزوم القول بكون الواجب تعالى موجباً بالذات» من أن القول بكونه موجباً إنما يلزم من جهة أنه لو فعل بالاختيار لكان فعله جائز الترک، فيلزمُ

عدم الممكِّن مع وجود علته التامة، وأنه يلزم منه الرُّجْحان بلا مرجع، ولو منع تمام العلة بناءً على أن الاختيار أيضاً من جملة ما يتوقف عليه الفعل لنقل الكلام<sup>(١)</sup> إلى الاختيار بأنه قديم فيلزم قدم الحادث، أو حادث فيتسلسل الاختيارات ويلزم قيام الحوادث<sup>(٢)</sup> بذات الله تعالى.

فالجواب عنه مسبوق بتمهيد، وهو: أن الأشعري - رحمه الله تعالى - قال في كتاب «الإبانة» - الذي هو آخر مصنفاته والمُعتمد في المعتقد<sup>(٣)</sup> - : وأنه تعالى لا توارى منه كلام، ولا تغيب عنه غائبة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

ولا شك أن علم الله تعالى أزلٌ، ووجود العالم حادث، فليست الأشياء حاضرة بوجوداتها الخارجية أولاً، فعدم غيابها عنه تعالى إنما هو لكونها حاضرة عندَه تعالى بذواتها؛ أي: بحقائقها وما هيّاها، وهي أمور عدمية متميزة في أنفسها، وعلمُه تعالى يكشف التمييز الثابت لها أولاً بما فيها من مقتضيات استعداداتها الغير المجعلة؛ لِمَا في «شرح المواقف»: أن العلم بوقوع شيء في وقت معين تابع لكونه بحيث يقع فيه<sup>(٥)</sup>.

ولا شك أن كون الشيء بحيث يقع<sup>(٦)</sup> في وقت معين اقتضاء ذاتي له، واقتضاء ذات الشيء وقوعه في وقت معين فرع تمييزه في نفسه؛ لأنَّ ما لا تميُّز له في نفسه

(١) جواب الشرط «ولو منع»، وكان في النسخ كلها: «نقل الكلام»، وصوابٌ وافقاً لمصدره.

(٢) في (ل): «ويلزم الحادث». وينظر كلام التفتازاني في «التلويح على التوضيح» (١٨٣ / ١).

(٣) في (ل): «والمعتقد»، وليس فيها قبله قوله: «الذي»

(٤) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٩).

(٥) يُنظر: «شرح المواقف» (٨ / ٩٤).

(٦) زيد في (ل): «فيه». ولا أجد لها وجها.

أصلًا هو المعدوم المخصوص الذي هو الممتنع لذاته، ولا شيء من الممتنع لذاته مقتضٍ<sup>(١)</sup> للوقوع في وقت معين، وإلا لكان ممكناً، فكل شيء يقتضي وقوعه في وقت معين، فهو متميز في نفسه، والعلم يكشف التمييز الثابت له في ذاته، وهذا معنى كونه تابعاً له.

يُوضحه ما في «شرح المواقف»: أن قضاء الله تعالى - عند الأشاعرة - هو إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره إيجاده إليها على قدر مخصوص وتقدير معين في أوقاتها وأحوالها. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وذلك أن الإيجاد تابع للإرادة، والإرادة تابعة للعلم، والعلم تابع للمعلوم، كاشف له على ما هو عليه في نفسه؛ لأن تعلق الإرادة بالأشياء - على ما هي عليه فيما لا يزال - فرع كونها معلومة أولاً بما هي عليه فيما لا يزال، وهو فرع كونها متميزة في نفسها أولاً؛ إذ المعدوم الذي لا تميز له في نفسه عدم صرف؛ أي: هو ما يفرض صدق هذا المفهوم عليه على تقدير اتصافه بالعنوان، وما هو كذلك لا إشارة إليه عقلاً، وكل معلوم يشار إليه عقلاً فلا يصح أن يتعلق به علم، فلا يصح أن يتعلق به إرادة، لكن علمه تعالى متعلق بالأشياء أولاً قطعاً، فهي متميزة في نفسها، مستعدة أولاً باستعداد غير مجعلٍ لـما هي عليه فيما لا يزال، والعلم الإلهي المتعلق بها كاشف لها على ما هي في نفسها من غير زيادة ولا نقصان، والإرادة تتبعه.

فظهر أن المعلومات التي يتبعها العلم ويكشفها على ما هي عليه في نفسها من مقتضيات استعداداتها هي الحقائق العدمية الأزلية المتميزة في نفسها بتميز ذاتي غير مجعل، لا الصور الخارجية الحادثة.

(١) كان في النسخ كلها: «مقتضاياً»، ولا أرى للنصب وجهاً. والله أعلم.

(٢) ينظر: «شرح المواقف» (٨/٢٠١ - ٢٠٠).

## [موافقة الأشاعرة]

## للمنقول عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصحابيه]

وهذا الذي ذكرناه عن الأشعري والأشاعرة موافقٌ لما نقلَه الإمام أبو جعفرٍ  
أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ الطَّحاوِيُّ عن الإمام الأعظمِ أبي حَنِيفَةَ وصَاحِبِيهِ رَحْمَةُ اللهِ  
تَعَالَى، حيث قال في «عقيدته» - التي قال في أولها<sup>(١)</sup>: هذا ذَكْرٌ بِيَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ  
وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فَقَهَاءِ الْمَلَةِ أَبِي حَنِيفَةَ نُعْمَانَ بْنَ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ  
يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّیْبَانِيِّ رَضْوَانُ اللهِ  
عَلَيْهِمْ، وَمَا يَعْتَقِدوْنَ مِنْ أَصْوَلِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ - مَا نَصْهُ: خَلَقَ  
الْخَلَقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ  
عَالِمُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقُهُمْ... إِلَخَ<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في «الفقه الأكبر»: كان الله عالماً بالأشياء  
قبل كونها<sup>(٣)</sup>.

وقال المحقق ابن الهمام الحنفي المتأريدي في «المسايرة»: وعلمه تعالى بلا  
ارتسام<sup>(٤)</sup> بكل جزئيٍّ كان، أو هو كائنٌ قبل كونه... إلى آخره.

وذلك أن الحقَّ تعالى إذا لم يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلَقَ، وَالْعِلْمُ

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٧).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٣) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠).

(٤) قوله: «بلا ارتسام» ليس في (ع) ويليه في «المسايرة» لابن الهمام (ص: ١٩٦): «في قلب ولا دماغ».

أَرْلَيُّ وَالْعَالَمُ حَادِثٌ؛ كَانَتِ الْأَشْيَاءُ مَعْلُومَةً لِلْحَقِّ تَعَالَى أَزَلًا بِحَقَائِقِهَا مِنْ غَيْرِ ارْتِسَامٍ صُورٍ وُجُودِيَّةٍ مِنْهَا فِي عِلْمِ الْحَقِّ تَعَالَى.

وَلَمَّا كَانَ الْعِلْمُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَسْبَةٍ مُقْتَضِيَّةٍ لِلْطَّرَفَيْنِ، وَالْعَدْمُ الْمَحْضُ - أَيْ: مَا يُفْرَضُ مَا صَدَقاً لِهَذَا الْمَفْهُومَ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّصافِهِ بِالْعَنْوَانِ - لَا يَصِحُّ أَنْ يَصِيرَ طَرَفاً لِلنَّسْبَةِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُشَارِ إِلَيْهِ عَقْلًا، وَكُلُّ طَرَفٍ لِلنَّسْبَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُشارًا إِلَيْهِ عَقْلًا؛ وَجَبَ<sup>(١)</sup> أَنْ تَكُونَ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مُتَمَيِّزَةً فِي أَنْفُسِهَا حَالَ عَدَمِهَا الْأَرْلَيُّ، وَالْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ كَاشِفٌ لَهَا، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادُهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَعْمَالُ الْعُمَالِ الَّتِي هُنَّ لَهَا عَامِلُونَ.

### [تفصيل الرَّدِّ على المعترض على قول الأشعريّ]

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ: نَخْتَارُ أَوْ لَا أَنَّ الْاخْتِيَارَ قَدِيمٌ.

قُولُكُمْ<sup>(٢)</sup>: فِيلَزَمُ قِدْمُ الْحَادِثِ.

قُلْنَا: غَيْرُ لَازِمٍ؛ لَأَنَّ الْاخْتِيَارَ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ التَّابِعِ لِلْمَعْلُومِ الْمُتَمَيِّزِ فِي نَفْسِهِ أَزَلًا، فَيَكْشِفُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادُهُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيْنِ الْلَائِقِ بِهِ فِي الْحِكْمَةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْمُحَقِّقُ الْعَصْدُ الْإِجْمَاعَ فِي «الْمَوَاقِفِ» وَ«عِيُونِ الْجَوَاهِرِ» عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعَى الْحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمْرَ تَفْضُلًا وَرَحْمَةً، لَا وُجُوبًا<sup>(٣)</sup>.

(١) جواب الشرط «لِمَا كَانَ الْعِلْمُ».

(٢) أَيْ: اعْتَرَاضًا عَلَى اخْتِيَارِنَا.

(٣) لِيُسَيِّدَ فِي (ع) قَوْلِهِ: «وَرَحْمَةً». أَمَا كِتَابُ «عِيُونِ الْجَوَاهِرِ» لِلإِيجَاحِيِّ فَمُفْقُودٌ! وَأَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» فَإِنَّمَا لَمْ أَجِدْ أَنَّهُ ذُكِرَ فِيهِ هَذَا الإِجْمَاعُ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ مَعْلَلَةً بِالْأَغْرَاضِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَشْعَرَةُ وَخَالِفُهُمْ فِي الْمُعْتَزَلَةِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَقْبَحُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَقَالَ =

وكلما كان كذلك كانت الإرادةُ التابعةُ للعلم متعلقةً بما كشفَه العلمُ مما فيه مراعاةُ الحكمةِ جُوداً ورحمةً من وجوده في الوقت المعين الآتي اللائق به في الحكمة لا في الأزل، فلا يلزمُ من قِدَم الاختيار قِدَم الحادث.

ونختار ثانياً: أن الاختيار حادثٌ.

قولكم<sup>(١)</sup>: فيتسلسل الاختياراتُ، ويلزمُ قيامُ الحوادث بذات الله.

قلنا: لا يلزمُ شيءٌ منهما!

أما الأول فلأنَّ الاختيار تابعٌ للعلم التابع للمعلوم المستعدُ باستعدادٍ غير مجعلٍ للوجود في الوقت المعين اللائق به بمقتضى الحكمة التي راعاها الله تعالى جوداً ورحمة، فانقطعت السلسلة لانتهائِها إلى الجود والرحمة الذاتيَّين.

وأما الثاني فلِمَا في «المواقف» و«شرحه» أن الإضافاتِ يجوز تجديدها اتفاقاً من العقلاء؛ حتى يُقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعدَ أن لم يكن معه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

والاختيار أمرٌ نسبيٌّ لا وجودَ له في الخارج، فلا يلزمُ من حدوثِه وتتجددُه المحدودُ الذي هو قيامُ الحوادث الْوُجُودِيَّة بذاته تعالى.

وأما الرابعة: فلأنَّ الحصر في قوله: «لا ترجح إلا للمساوي أو المرجوح» لا

= التفتازاني في «شرحه» على هذا الموضع (٨/٢٢٤): وقالت الفقهاء: لا يجب ذلك، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً.

وقد ذكر الألوسيُّ في «روح المعاني» (٨/٥١٤) نقل العضُد الإيجي لإجماعِ أهل السنة، وربما أخذَ الألوسيُّ هذا عن الكوراني، والله أعلم.

(١) أي: اعتراضًا على اختيارنا الثاني.

(٢) يُنظر: «المواقف» مع «شرح التفتازاني» (٨/٣٦).

يَصُحُّ؛ لِمَا مِنْ نَقْلٍ إِجْمَاعٌ<sup>(١)</sup> أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعِي الْحُكْمَةِ فِيمَا خَلَقَ وَأَمْرَ تَفْضُلًا وَرَحْمَةً، لَا وُجُوبًاً.

وَمُقْتَضاهُ: أَنْ يَكُونَ التَّرْجِيحُ عَلَى طَبِيقِ الْعِلْمِ الْكَاشِفِ لِلْاسْتَعْدَادَاتِ الْأَزْلِيَّةِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِلْوُجُودِ فِي وَقْتٍ مَعِينٍ، وَكُلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ التَّرْجِيحُ لِلرَّاجِحِ بِمُقْتَضِيِّ الْاسْتَعْدَادِ الذَّاتِيِّ مَرَاعَاةً لِلْحُكْمَةِ جُودًا وَرَحْمَةً.

وَمَا يُقَالُ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ الْمُمْكِنَ لَيْسَ فِيهِ - بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ - مَا يُرِجِّحُ أَحَدَ طَرَفَيْهِ» صَحِحٌ<sup>(٣)</sup>.

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرِجِّحُ وُجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ تَرْجِيحاً يُوجَبُ وُجُودَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ، وَإِلَّا لَكَانَ إِيجَادُ الْمُوجِدِ إِيَّاهُ تَرْجِيحاً لِلرَّاجِحِ، وَإِيجَادًا لِلْمُوجُودِ، وَتَحصِيلًا لِلْحَاصِلِ! وَامْتِنَاعُ هَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُمْكِنِ اسْتَعْدَادُ أَرَلِيٌّ مُرْجِحٌ لِوُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ فِي وَقْتٍ مَعِينٍ بِإِيجَادِ مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَحْقُقَ الْمُرْجِحِ - بِهَذَا الْمَعْنَى - لَا يُنَافِي اسْتِوَاءَ طَرَفَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ مُعَرَّىٰ عَنْ مُقْتَضِيِّ اسْتَعْدَادِهِ.

وَلَيْسَ فِي هَذَا<sup>(٤)</sup> إِثْبَاتُ الثَّابِتِ وَتَحصِيلُ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ لِلْمُمْكِنِ فِي ذَاتِهِ هُوَ اقْتِضَاءُ اسْتَعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ وُجُودَهُ مِنْ فَاعِلِهِ بِالْخِيَارِ، لَا رُجْحَانُ وُجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ رُجْحَانًا مُنْتَهِيًّا إِلَى الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ، وَالثَّابِتُ لَهُ مِنْ الْفَاعِلِ وُجُودُهُ بِالْفَعْلِ عَلَى طَبِيقِ مُقْتَضِيِّ اسْتَعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ بِالْخِيَارِ.

(١) قَوْلُهُ: «إِجْمَاعٌ» لَيْسَ فِي (ل).

(٢) فِي (ع): «قِيلَ».

(٣) قَوْلُهُ: «صَحِحٌ» خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَسْمَ الْمُوصَولُ «مَا».

(٤) فِي (ل): «وَلَيْسَ فِيهَا».

فَصَحَّ أَنْ يُقال: الترجيح للراجح بمقتضى الاستعداد الذاتي، كما يصح أن يقال: الترجح للمساوي بالنظر إلى ذات الممكِن معرّى عن مقتضى الاستعداد وعلة العَدَم التي هي عدم علة الوجود، وللمرجوح<sup>(١)</sup> بالنظر إلى عدمه المرجح أَرَّاً، المستلزم لمرجوحة الوجود؛ لأنَّ ما هو أحد المتساوين من وجهِه والمرجوح من وجهِه هو الرَّاجح من وجهِ آخر؛ لأنَّ اتحاد الذات مع اختلاف الاعتبارات.

فالإرادة صفةٌ شأنها أن يُرجح الفاعل بها أحد المتساوين أو المرجوح أو الرَّاجح، فالشخصي بالأولين لا وجه له. هذا في اختيار الحق سُبحانه. وأما ما ذكره في العبد الهارب من السَّبع من أنه يُرجح أحد الطريقين المتساوين في اعتقاده ويسلُكُه مع عدم علمه بالمرجح.

فأقول<sup>(٢)</sup>: هذا السلوك الذي ظنه ناشئاً من الترجح من غير مرتجح في اعتقاده لم يكن ناشئاً إلا من ترجح من مرتجح في نفس الأمر ساقه إلى اختيار ما هو أحد المتساوين في اعتقاده من حيث لا يشعر!

وببيان ذلك: أن الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمرَ تفضلاً ورحمة لا وجوباً - كما مر - فلا يتعلّق اختيار الحق تعالى بسلوك العبد أحد الطريقين المتساوين في اعتقاده إلا لكون العلم الأَزلي قد كشف أن سلوكَ هذا الطريق المعين المساوي للأَخْرَ في اعتقاده هو اللائق به في الحكمة؛ لإحاطته تعالى بالاستعدادات التي هي مفاتح الغيب التي لا يعلمُها إلا هو، فيكون اختيار الحق تعالى أَرَّاً لذلك تابعاً لما كشفه العلم من اللائق به في الحكمة، وهو المرجح.

(١) أي: صَحَّ أَنْ يُقال: الترجح للمرجوح.

(٢) أي: ردآ على ما ذكره.

ولا شك أن اختيار العبد - فيما لا يزال - سلوك أحد المتساوين في اعتقاده تابع لتعلق إرادة الحق تعالى بذلك أولاً، التابع<sup>(١)</sup> لمقتضى الحكمة بمقتضى الاستعداد الأزلي، وما شاء الله كان - بالنص المجمع عليه - فلا يمكن للعبد ترك اختيار ما اختاره في الوقت المعين؛ مساواياً كان في اعتقاده أو مرجحاً، وهو المراد بكونه مجبوراً في اختياره.

وكون العلم كاشفاً لما هو العبد عليه في نفسه أولاً من كونه بحيث سيختار - فيما لا يزال - أحد المتساوين أو المرجوح في اعتقاده في الوقت المعين، ومتبعاً<sup>(٢)</sup> لتعلق الإرادة بذلك، لا يخرج العبد عن كونه مجبوراً في اختياره؛ لأن الإرادة الأزلية إذا تعلقت بأنه سيختاره ويوقع له لم يمكن العبد تركه، كما أنها إذا تعلقت بأنه سيختاره ولا يوقع له لم يمكن له فعله؛ لأن «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» بالنص والإجماع، وكلما امتنع الترك بعد اختيار الفعل كان مجبوراً في اختياره.

وأما القدرى الجاحد للقدر، القائل بأن ترك المأمور و فعل المنهى غير مراد الله، وأن العبد يترك المأمور ويفعل المنهى باختياره على الاستقلال، فهو - في زعمه - مختار غير مجبور في اختياره.

والأشعرى إنما ساق الدليل المذكور لرد هذا الزعم؛ فإن العبد قد يريد شيئاً ولا يقع، وقد يريد ويقع! فعلم أن مجرد إرادته غير كافية في الواقع، فلا بد من مرجع، وليس من العبد، فهو من غيره، ويجب الفعل عنده، فيكون مجبوراً في اختياره، لا مستقللاً في الاختيار.

(١) قوله: «التابع» صفة لـ «تعلق»، وليس في (ع) قوله قبله: «بذلك».

(٢) قوله: «متبعاً» معطوف على «كاشفاً».

ثم قال<sup>(١)</sup>: وإذا عرفت هذه المقدّمات، فقوله: «يجب وجود الفعل» إن أراد بالفعل الحالة التي تكون للمتحرّك في أيّ جزءٍ يفرض من المسافة، فالجبر مُتنقِّب؛ لأنَّه يلزم حينئذ توقف الموجود - الذي هو تلك الحالة - على ما ليس بموجود ولا معدهوم، وهو الإيقاع؛ فإنه غير واجب، بل مُستند إلى الواجب لطريق الاختيار، ولا يلزم من ذلك الرُّجحان بلا مُرجح؛ إذ لا وجود للإيقاع، وإن أراد بالفعل الإيقاع، فكذلك الجبر مُتنقِّبٌ بعَيْنِ ما قلنا في الإيقاع. انتهى ملخصاً.

والجواب ما مرَّ: من أن العِلَّة التامة للحرَّكة هي العِلَّة التامة للإيقاع؛ لتوقف الحرَّكة على الإيقاع، فوجوبها وجوب إيقاعها، وعدم وجوبها مُستلزم للرُّجحان بلا مُرجح اتفاقاً، فكذلك عدم وجوب الإيقاع المُستلزم لعدم وجوبها.

ثم قال: هذا الذي ذكرنا لإبطال دليل الجبر، فالآن جئنا إلى إثبات ما هو الحق، وهو التَّوْسُطُ بين الجبر والقدر - أي: ما هو حاصلٌ بمجموع خلق الله و فعل العبد - فنقول: التفرقة ضروريَّة بين الأفعال الاختياريَّة والاضطراريَّة؛ فإنَّا نعلم أن الحرَّكة الاختياريَّة بفعلنا دون الاضطراريَّة، فالعلم الوجдاني قاضٍ بأنَّا نفعل من غير اضطرارٍ ولا وجوبٍ، وترجح أحد المتساوين أو المرجوح، وهذا الترجيح هو الاختيار والقصد.

ثم نشاهد أن العبد قد يقصد شيئاً ولا يقدر عليه مع سلامته الآلات وتوفُّر الدواعي، فعلم أن المؤثر في وجود الحرَّكة ليس قدرة العبد وإرادته، وإنما تخلف !

فعلم من وجدانِ ما يدلُّ على الاختيار، ووجدانِ اختيار العبد غير مؤثِّر في

(١) أي: صدر الشريعة في بعض كلامه المتقدّم نقلُه عن «التوضيح شرح التنقح» (١/٣٤٨).

وُجود الحَرَكَة، أَنَّه جَرَى عَادَتُه تَعَالَى أَنَّا مَتَى قَصَدْنَا الْحَرَكَة الْاخْتِيَارِيَّةَ قَصْدًا جَازَمًا مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ إِلَى الْقَصْدِ يَخْلُقُ اللَّهُ عَقِيبَهُ<sup>(١)</sup> الْحَالَةُ الْمَذْكُورَةُ الْاخْتِيَارِيَّةُ، وَإِنْ لَمْ نَقْصِدْ لَمْ يَخْلُقْ.

ثُمَّ الْقَصْدُ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، بِمَعْنَى أَنَّه تَعَالَى خَلَقَ قُدْرَةً يَصْرِفُهَا الْعَبْدُ إِلَى كُلِّ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، ثُمَّ صَرَفُهَا إِلَى وَاحِدٍ مُعِينٍ بِفَعْلِ الْعَبْدِ، وَهُوَ الْقَصْدُ وَالْاخْتِيَارُ.

فَالْقَصْدُ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى اسْتِنَادِهِ - لَا عَلَى الْوُجُوبِ - إِلَى مَوْجُودَاتٍ هِيَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذَا الصَّرْفَ مَقْصُودًا؛ لِأَنَّ هَذَا يُنَافِي خَلَقَ الْقُدْرَةِ، فَحَصَلَ الْحَالَةُ الْمَذْكُورَةُ بِمَجْمُوعِ خَلْقِ اللَّهِ وَالْخَتِيَارِ الْعَبْدِ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّه تَعَالَى خَلَقَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً يَفْعُلُ بِهَا الْقَصْدَ إِلَى فَعْلٍ وَيُحَدِّثُ بِهَا عَلَى الْاسْتِقْلَالِ، وَهُوَ الْقَصْدُ يَصْرِفُ الْقُدْرَةَ إِلَى ذَلِكَ الْفَعْلِ، وَهُوَ الصَّرْفُ فَعْلُ الْعَبْدِ وَحْدَهُ بِقُدرَتِهِ، لَكِنَّهُ يُسَنَّدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مُحَدَّثٌ بِقُدْرَةِ مَخْلُوقَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الصَّرْفُ مَقْصُودًا لَهُ تَعَالَى، فَالْعَبْدُ مُمْكَنٌ مِنْ صَرْفِ قُدْرَتِهِ الْمَخْلُوقَةِ لَهُ تَعَالَى إِلَى مَا يَشَاءُ مِنْ أَفْعَالِهِ الْاخْتِيَارِيَّةِ غَيْرَ تَابِعٍ لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ الصَّرْفَ لَيْسَ مَقْصُودًا لَهُ تَعَالَى، وَبِأَنَّا نَفْعَلُ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ، فَلَوْ كَانَ الصَّرْفُ مُرَادًا لَهُ تَعَالَى كَانَ مَجْبُورًا فِي اخْتِيَارِهِ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ.

أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ مَخِيلٌ<sup>(٣)</sup> مُخَالِفٌ لِقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُ مِنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

(١) فِي (ل): «عَقِبَهُ».

(٢) يُنَظَّرُ: «التوضيحي شرح التنبيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٨ - ٣٥١).

(٣) الْمَخِيلُ: الْمُشْكِلُ الْمُشْتَبِهُ. وَقَبْلَهُ فِي (ل): «أَقُولُ: وَهُوَ». وَالْقَائِلُ الْمُصْنَفُ يَرُدُّ عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

[الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ إذ مقتضاهما أن لا يتحققَ من العبد قصدُ جازمٌ متعلقٌ بالفعل صارفٌ للقدرة إلية<sup>(١)</sup>؛ إلا تبعاً لإرادة الله.

ولنصّ<sup>(٢)</sup> الإمام الأعظم أبي حنيفة وصَاحبِيه - رِضوانُ الله عليهم - فيما قاله الإمام الطحاوي في «عقيدته» المذكورة: مشيئته تعالى تُفْعَل، لا مشيئَة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لهم لم يكن... إلخ<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام الأعظم - رحمه الله - في «الفقه الأكبر»: قدر الأشياء وقضاؤها، ولا يكون في الدنيا والأخرى شيءٌ إلا بما شئت وعلمه، وقضائه وقدره... إلخ<sup>(٤)</sup>.

وقال الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله تعالى - في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَشَاءَ اللَّهُ أَلَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ما نصّه: أعلم الله خلقه أنَّ المشيئَة له دون خلقه، وأنَّ مشيئَتهم لا تكونُ إلا أن يشاء الله. رواه البهقي<sup>(٦)</sup>.

بل نقل البهقي<sup>(٧)</sup> في «الاعتقاد» إجماع السلف الصالح على أنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن<sup>(٨)</sup>.

وكلما كان كذلك؛ كان كُلُّ من القصدِ الجازم وصرفِ القدرة إلى الفعل مقصوداً للحقّ تعالى، مُراداً له قطعاً إجمالاً.

(١) أي: إلى الفعل.

(٢) أي: وهذا الكلام مخالف.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٤) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «من الروض الأزهر» (ص: ١٣٠ - ١٣٢).

(٥) رواه البهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص: ١٥٧).

(٦) يُنظر: «الاعتقاد» للبهقي (ص: ١٦٢).

قوله: إن هذا ينافي خلق القدرة<sup>(١)</sup>.

قلنا: إنما ينافي خلق القدرة المستقلة بالإيجاد؛ شاء الحق تعالى بأنْ كان فعل المأمور وترك المنهي، أو لم يشأ بأنْ كان فعل المنهي وترك المأمور؛ كما يزعمه المعتزلة القائلون بالاستقلال؛ لزعمهم أن التكليف متوقف على الاستقلال، وهذا الزعم باطلًّا عقلاً ونقلًا.

أما عقلاً فدليل الأشعري السابق؛ فإن صدر الشريعة قد اعترف بأن ما أورده عليه - فيما سبق - لا يعده شيئاً<sup>(٢)</sup>! وما أورده هو عليه قد ظهر أنه كذلك؛ لما تبيّن من امتناع القول بعدم وجوب الإيقاع مع القول بوجوب الحركة.  
وأما نقاًلاً فالآية والحديث المذكورين.

وأما خلق القدرة المؤثرة بإذن الله - لا مستقلًا - فلا ينافيه؛ لعدم مُنافاته توحيد الأفعال وكليته: «لا خالق إلا الله».

فكان اللائق الموافق للتحقيق، المؤيد بالكتاب والسنّة في إثبات التوسط بين الجبر والقدر أن يقول: التفرقة بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية ضروريّة، ثم إننا نشاهد أن العبد قد يقصد شيئاً ويفعله بقدرته، وقد يقصد شيئاً ولا يقدر أن يفعله مع سلامة الآلات وتوفّر الدواعي، فعلم أن قدرة العبد لا تؤثر بمجرد إرادته، وإلا لما تخلّف التأثير في مادة ما! فلا بدّ من أمر آخر، وهو تعلق إرادة الله تعالى بوقوعه؛ إذ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ بالإجماع.

ثم قال:

(١) يُنظر: «التوضيح شرح التنقیح» لصدر الشريعة (١/٣٤٨ - ٣٥١).

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٣٠).

فصلٌ: التكليفُ بما لا يطاق غير جائز عندنا خلافاً للأشعرى؛ لأنَّه لا يليقُ من الحكيم، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]<sup>(١)</sup>.

قلتُ: قد مرَّ نقلُ الإجماع على أنَّ الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلق وأمرَ تفضلاً ورحمةً<sup>(٢)</sup> لا وجوباً، وإذا انتفى الوجوبُ إجماعاً تحققَ الجواز، لكنَّه لم يقع بالنَّصّ، وهو مذهب الأشعرى.

ثم قال: فإن قيل: التكليفُ بالمحال لازمٌ على تقدير التوسيط أيضاً؛ لأنَّ العبد غير قادرٍ على إيجاد الفعل، بل يوجد بخلقِ الله، فيكون التكليفُ بالفعل تكليفاً بالمحال.

قلتُ: للعبد قصدٌ اختياريٌّ، فالمرادُ بالتكليف بالحركةِ التكليفُ بالقصد إليها، ثم بعد القصدِ الجازم يخلقُ الله تعالى الحركةَ - أي: الحالة المذكورة - بإجراء عادته، أو التكليفُ بالحركةِ بناءً على قدرته<sup>(٣)</sup> على سبيها الموصى إليها غالباً<sup>(٤)</sup>، وهو القصد. انتهى.

قلتُ<sup>(٥)</sup>: نصوصُ الكتاب والسنة دالةٌ على أنَّ المكلفَ به نفسُ الأعمال الاختيارية، وقد دلَّ نصٌّ ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على أنَّ العبد قادرٌ على ما كُلِّفَ به، فلا موجبٌ للقول بأنَّ المرادَ بالتكليفِ بها التكليفُ بالقصد إليها.

(١) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٦٧).

(٢) قوله: «ورحمة» ليس من (ع).

(٣) أي: العبد.

(٤) في النسخ الأربع: «على سبيها الموصى إليه» بعوْدِ الضمير إلى التكليف، وما جاء في مطبوع: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٦٧) من عَوْدِ الضمير إلى الحركة أجودُ، فليتعمَّنْ، والله أعلم.

(٥) القائلُ هو المصطفى رحمه الله.

فإن قلتَ: المُوجِبُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَكُونُ مَقْدُورَةً لِلْعِبْدِ،  
وَلَا تَكْلِيفٌ إِلَّا بِمَقْدُورٍ.

قلتُ: كونُ الْأَفْعَالِ مَخْلُوقًا لله تَعَالَى لَا يُنافِي مَقْدُورَيْتَهَا لِلْعِبْدِ؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى لَا  
يُوجِدُهَا إِلَّا بِقُدْرَةِ الْعِبَادِ التِّي هِي قُدْرَتُهُ الظَّاهِرَةُ فِيهِمْ بِحُسْنِهِمْ؛ بَدْلِيلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الْكَهْفُ: ٣٩].

وَمَا كَانَ بِاللَّهِ فَهُوَ اللَّهُ بِالذَّاتِ، وَلِلْعِبْدِ بِالْجَعْلِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ  
لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [الْبَقْرَةُ: ١٦٥]، أَيْ: أَنَّ الْقُوَّةَ الظَّاهِرَةَ فِي مَظَاهِرِ الْأَقْوِيَاءِ لِلَّهِ جَمِيعًا،  
فَالْمَكْسُوبُ لِلْعِبْدِ عَيْنُ الْمَخْلُوقِ لِلَّهِ بِالذَّاتِ، وَغَيْرُهُ بِالاعتْبَارِ؛ لَأَنَّ مَصْدَرَهُ - الَّذِي  
هُوَ الْقُوَّةُ الْرِّبَانِيَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي الْعِبْدِ بِحُسْنِهِ - وَاحِدٌ بِالذَّاتِ، مُخْتَلِفٌ بِالاعتْبَارِ،  
فَمَخْلُوقِيَّتَهَا لَهُ تَعَالَى لَا يُنافِي مَكْسُوبِيَّتَهَا لِلْعِبْدِ.

وَمِنْهُ يَتَضَعَّفُ مَعْنَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ الْإِمَامَيْنِ -  
رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فِيمَا نَقَلَهُ الطَّحاوِيُّ عَنْهُمْ فِي «الْعِقِيدَةِ» الْمَذَكُورَةِ -: وَأَفْعَالُ  
الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ وَكَسْبُ الْعِبَادِ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَهُوَ تَقْسِيرٌ لَا حُولٌ  
وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ - رَحْمَهُ اللَّهُ - فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ»: وَجَمِيعُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنْ  
الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ كَسْبُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ... إِنَّهُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ أَوْضَحِ الشَّوَاهِدِ لِلْمَقَامِ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
هَرِيرَةَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِوانُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلْفَنَا مِنَ الْأَعْمَالِ

(١) يُنْظَرُ: «الْعِقِيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ» (ص: ١١).

(٢) يُنْظَرُ: «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» بِشَرْحِ مَلَكِ الْقَارِيِّ (ص: ١٥٣ - ١٥٤).

ما نُطِيقُ: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة... الحديث<sup>(١)</sup>; فإنهم صرّحوا بأن ما كُلِّفوا به هي الأعمال المذكورة أَنْفُسُهَا، وَأَنَّهُمْ يُطِيقُونَ ذَلِكَ، وَأَفَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ على ذلك.

وما عند ابن أبي حاتم والدَّيْلَمِيِّ من حديث عائشة مرفوعاً: «يا عائشة، إن الله تعالى لم يرض من أولي العزم من الرُّسل إِلَّا بالصَّبَرِ عَلَى مَكْرُوهِهَا، وَالصَّبَرُ عَنْ مَحْبُوبِهَا، ثُمَّ لَمْ يَرْضِ مِنِّي إِلَّا أَنْ كَلَّفَنِي مَا كَلَّفَهُمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وإنِّي - والله - لأشْبِرَنَّ كَمَا صَبَرُوا جهدي، ولا قُوَّةَ إِلَّا بِالله». كما في «الدر المثور»<sup>(٢)</sup>.

فإنَّه ﷺ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ هُوَ نَفْسُ الصَّابِرِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ﴾، لَا الْقَصْدُ إِلَيْهِ!

على أن القصدـ إن كان هو المُكَلَّفُ بِهِـ كان فِعْلًا اختِياريًّا مُتَوَقِّفًا عَلَى قَصْدٍ آخَرَ بِالضَّرُورَةِ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَمْرٌ مُمْكِنٌ مُحَدَّثٌ!

غاية الأمر: أنَّ الْخَارِجَ ظَرْفٌ لِذَاتِهِ لَا لِوُجُودِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُحَدَّثًا بِإِحْدَاثِ اللَّهِ عَنْهُ كَانَ مُحَدَّثًا بِإِحْدَاثِ الْعَبْدِ، وَكُلُّ مُحَدَّثٍ بِالْإِخْتِيَارِ فَهُوَ مُسْبُوقٌ بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ بِالضَّرُورَةِ.

فإنَّ كَانَ هَذَا الْقَصْدُ أَيْضًا اختِياريًّا تَوَقَّفَ عَلَى قَصْدٍ آخَرَ، وَهَكُذا، فَإِمَّا أَنْ يَدُورَ، أَوْ يَتَسَلَّلَ، أَوْ يَتَهَيَّى إِلَى قَصْدٍ مُحَدَّثٍ بِإِحْدَاثِ اللَّهِ.

(١) صحيح مسلم (١٢٥).

(٢) يُنْظَرُ: «الدر المثور» للحافظ السيوطي (١٣ / ٣٤٦). وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

وَالْأَوْلَانِ بِاطْلَانِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَخِيرُ مُسْتَلِزٌ لِكُونِهِ مُجْبُورًا فِي الْاخْتِيَارِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ  
فِي الإِعْلَانِ وَالْإِسْرَارِ.

\* \* \*

## تكميلة

[في الرَّدِّ عَلَى كَلَامِ صَاحِبِ «الطَّرِيقَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ»]

قال الفاضل الرومي في كتابه المسمى بـ«الطريقة المحمدية»: وأما حيل الشيطان ومُخادعاته في الطاعة فمن سبعة أوجه<sup>(٢)</sup>، وساق الكلام فيها وفي أجوبتها إلى أن قال: فإن لم تُزل هذه الوسوسة بأمثال هذه الأوجه، ويعود<sup>(٣)</sup> بأن الأعمال أيضاً مقدرة، فلا نقدر على مخالفتها تقدير الله تعالى، فإن قدر لنا الأعمال الصالحة والسعى لها والقصد إليها؛ حصلت لا محالات، وإن لم يقدر استحال وجودها، فنحن مجبورون على العمل والترك، فلا يُفيد القيل والقال!

فُقِلَ<sup>(٤)</sup>: إن الله تعالى - وإن كان خالق أفعال العباد كلها وغيرها لا خالق غيره - لكن للعباد اختيارات جزئية وإرادات قلبية قابلة للتعلق بكل من الضدين: الطاعات والمعاصي، وليس لها<sup>(٥)</sup> وجود في الخارج حتى تحتاج إلى الخلق

(١) يعني: الدَّوْرُ والتَّسْلِسُلُ. والدَّوْرُ: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. والتَّسْلِسُلُ: هو ترتيب أمورٍ غير متناهية. يُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ١٠٥) و(ص: ٥٧).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية» للشيخ محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي بشرح أبي سعيد الخادي (ص: ٢٩١).

(٣) أي: الوسواس.

(٤) أي: للشيطان الذي جاءك بهذا الوسواس.

(٥) أي: للاختيارات الجزئية.

ويتعلّق بها؛ إذ الخلقُ إيجادُ المعدوم، فما لا يُوجَدُ لا يكونُ مخلوقاً، فلا يكونُ مُريدها حالِقها.

وقد جعلها الله تعالى شرطاً عادياً لخلقِه أفعالَ العباد، وكونُ أفعالِ العباد بعلمِ الله تعالى وإرادته وتقديرِه وكتبه في اللوح لا يَسْتَلزمُ كونَ صدورها من العباد بالجَبْر؛ كما إذا علمَ زيدٌ جميعَ ما يفعَلُه عمرو يوماً من الأيام، فأرادَه وكتبه في قِرطاسٍ، فهل يكونُ عمرو في فعلِه مجبوراً من زيد؟ وهل يكونُ له أن يقولَ لزيد: فعلتُ ما فعلتُ لعلِمكَ وإرادتكَ وكتبِكَ إيه؟ فإنَّ عَمْراً فعَلَهُ باختيارِه وإرادته، لأجلِ علمِ زيدِ وإرادته وكتبه، فلا يُنْصَوْرُ فيه الجَبْر! فكذا فيما نحن فيه، فتدبَّرْ وكنْ من الشاكرين!

وهذا الجوابُ هو الحاسمُ لهذه الوسوسة، ومعنى قولِ السَّلْفِ: لا جَبْر ولا تفوِيقٌ، ولكنَّ أمْرَ بَيْنَ أمْرَيْنِ.

وأما على قولِ الأشعريِّ القائل بالجَبْر المتوسط - أعني: كونَ أفعالَ العباد باختيارِهم - لا بالاضطرار كما يقولُ الجَبْرية فإنه<sup>(١)</sup> جَبْرٌ مَحْضٌ، ولكنَّ الاختيارَ من الله تعالى بالجَبْر والاضطرار، فنحن مختارون في أفعالنا، مُضطَرُّون في اختيارنا، فهذا معنى الجَبْر المتوسط، فلا مَحِيصَ من هذه الوسوسة، وهو مخالفٌ لقولِ السلف؛ إذ لا فرقَ بينَه وبينَ الجَبْر المَحْضِ في الحقيقة! فأيُّ نفعٍ في وجودِ اختياراتِ اضطراريِّ؟!

واما قوله<sup>(٢)</sup>، فيلزمُ أن يكونَ للاختيارِ اختيارٌ، فيدور أو يتسلسل، فمنقوصٌ باختيارِ الله.

(١) أي: الاضطرار الذي هو قول الجبرية، لا قول الأشعري، فليُنْفَطَنْ.

(٢) أي: قول الأشعري.

فجوابه جوابه<sup>(١)</sup>! وحله: أن المختار إن كان قصداً وأصالاً فلا بُدَّ له من اختيار مُغايرٍ له سابقٍ عليه بالضرورة، وأما إن كان ضِمناً وتَبَعَا فـلا<sup>(٢)</sup>، بل يكون اختيار المقصود اختياراً لنفسه ضِمناً والتزاماً؛ كما يشهد له الوجدان.

والترجح بلا مُرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار، وإنما الممتنع الترجح بلا مُرجح، فيجوز أن تعلق الإرادة بشيء بلا مُرجح وداع، فلا يرد أن تعلق الإرادة لا بُدَّ له من مُرجح، فإن كان من الخارج يلزم الإيجاب، وإن كان من نفس المرید نقل الكلام عليه أنه بالاختيار أو بالاضطرار، فيلزم إما الدور، أو التسلسل، أو الإيجاب. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وحاصله: أن للعبد اختياراً قابلاً للتعلق بكل من الصَّدَّين، وأنه غير مضطَر في هذا الاختيار، فيرجح ما يشاء من الصَّدَّين، وأن أفعاله الاختيارية عن هذا الاختيار المستقل فيه، فلا يكون مجبوراً في اختياره؛ لأنَّ كونَ أفعاله معلومة لله، مراده له، لا يستلزم العَجْبُ في الاختيار.

وفيه بحثٌ من وجوه:

أما أولاً: فلأنَّه لا يصحُّ أن يكون العبد مستقلًا بالاختيار إلا إذا كان اختياره غير تابع لإرادته تعالى، لكنه تابع<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا شَاءَ مِنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم

(١) قال الخادمي في «شرحه» (ص: ٢٩٩): (فجوابه) أي: جواب النقض... (جوابه) الظاهر، أي: الجواب عن ذلك النقض، أي: جنساً أو أصلاً، لا عيناً ولا شخصاً.

(٢) أي: لا يلزم أن يكون له اختيار سابقٍ عليه.

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» للبركوي بشرح الخادمي (ص: ٢٩١ - ٣٠٠).

(٤) أي: لإرادة الله تعالى.

يُكُنْ»، وللإعتقاد الثابت عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه الإمامين -رحمهم الله تعالى- فقد قال الإمام أبو جعفر الطحاوی: إنهم قالوا: خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقداراً...، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، ومشيئته تنفذ لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لهم لم يُكُنْ إلَّا<sup>(١)</sup>.

وقالوا: ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما قدر فيه، فلو اجتمع الخلق على شيء كتب الله فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء كتب الله فيه: أنه غير كائن؛ ليجعلوه كائناً؛ لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيمة، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه<sup>(٢)</sup>.

وأما ثانياً: فلا شتماله على التناقض! فإنه - مع كونه قائلاً بأن العبد مختار غير مجبور في اختياره - صرَّح بأنَّ كونَ أفعالِ العبد بعلم الله وإرادته وتقديره وكُتْبِه في اللوح المحفوظ لا يستلزم كونَ صدورها من العبد بالجبر! ولم يتبنَّه لِمَا لِزِمَّهُ من أنه تعالى إذا عَلِمَ وُقوعَ فعلِ العبد منه باختياره في وقتٍ مُعيَنٍ وأراد وُقوعَه منه في ذلك الوقت باختياره فقد أراد تعالى منه أن يختار ذلك الفعل في الوقت المذكور، فيكون اختيارُ العبد فعلَه في ذلك الوقت مُرَادًا لله، والله تعالى فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ بالنص<sup>(٣)</sup> والإجماع.

وكلما كان كذلك؛ كان مجبوراً في اختياره؛ لكون اختياره تابعاً لاختيار الله

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

(٣) أي بقوله تعالى: «إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» [هود: ١٠٧]، قوله: «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» [البروج: ١٦].

وإرادته التي لا يختلف عنها المراد، وكلما كان اختيار العبد مُرادةً لله كان الاستقلال مَنفيًا عن العبد في اختياره.

فبعد الاعتراف بأن أفعال العباد مُرادة لله، مقدرة عليهم، لا مجال لإنكار انتفاء الاستقلال وكون العبد<sup>(١)</sup> مجبوراً في اختياره أصلاً.

والقدارية الجاحدون للقدر إنما جحدوا القدر لكونه مُستلزمًا لعدم الاستقلال والجبر<sup>(٢)</sup> في الاختيار، وهم يزعمون أن التكليف الوارد به الشريعة الحقة يتوقف على استقلال العباد في أفعالهم، فلا يصح عندهم أن يكون العباد مجبورين في اختيارهم فيها، فليست أفعالهم مقدرة عليهم، مُرادة لله، فجحدوا القدر السابق، وجحدوا أن يكون أفعال العباد مقدرة<sup>(٣)</sup> لله، مخلوقة له؛ إتماماً لغرض التكليف بزعمهم! فهم أخطأوا في جَحْد القدر، وفي دعوى الاستقلال، لكنهم لم يقعوا في التناقض.

وأما هذا<sup>(٤)</sup> فآمن بالقدر، واعترف بأن أفعال العباد مُرادة لله، ثم زعم أنه لا يسلب الاستقلال، فوقع في التناقض.

فإن قلت: كون العبد أَزَلَ بحث يختار فيما لا يزال متبع<sup>(٥)</sup> للعلم؛ لأنَّ العلم تابع للمعلوم، والعلم متبع لاختيار الإلهي؛ إذ لا يتعلّق بالأشياء إلا على وفقِ العلم، ومتبوع المتبع متبع، فالاختيار الإلهي تابع لاختيار العبد.

(١) قوله: «وكون» معطوف على «انتفاء»، أي: «ولإنكار كون العبد».

(٢) قوله: «والجبر» معطوف على «عدم»، أي: «ولكونه مُستلزمًا للجبر».  
(٣) في (ل): «مقدورة».

(٤) يعني البركوي صاحب «الطريقة المحمدية».

(٥) قوله: «متبع» خبر المبتدأ «كون العبد».

قلتُ: متبوعيَّة كون العبد أَزَلًا بحِيثُ يختارُ فيما لا يزال لاختِيار الله لا يمنع سلبَ الاستقلال؛ لأنَّ اختِيار الله تعالى إذا تعلَّق أَزَلًا بشيءٍ على وفقِ العلم التابع للمعلوم فلا بدَّ من وقوعه؛ لأنَّ ما شاء اللهُ كان! وكلَّما كان كذلك كان اختِيار العبد فيما لا يزال تابعاً لاختِيار الله الأَزلي، ولو لا اختِياره تعالى أَزَلًا ما وقع<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ كونَ العبد أَزَلًا بحِooth يختارُ فيما لا يزال غيرُ كافٍ ب مجرَّده لوقوع الاختيار منه فيما لا يزال، فلا يقع إلا بعدَ تعلُّق اختِيار الله تعالى بوقوعه، وما شاء اللهُ كان؛ فلا استقلال.

وأما ثالثاً: فلأنَّ قياسَ عِلم الله تعالى وإرادته وكُتبِه في اللوح المحفوظ إلى علم زيدٍ بجميعِ ما يفعَلُه عمرو يوماً من الأيام وإرادته وكُتبِه قياسٌ<sup>(٢)</sup> مع الفارق؛ لأنَّ إرادة الله نافذةٌ بالنَّصْ والإجماع، وإرادة زيدٍ لا تنفذُ إلا إذا شاء الله، فجاز تخلُّفُ المراد عنها من حيث إنها إرادة زيد.

وقد مرَّ عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصحابيه -رحمهم الله تعالى-: لو اجتمعَ الخلقُ على شيءٍ كتب اللهُ فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غيرَ كائن؛ لم يقدِروا عليه... إلخ<sup>(٣)</sup>.

وما كتبَه زيدٌ -من حيث إنه كتابةٌ لـ زيد- ليس كذلك، فالقولُ بأنَّ عَمْراً يفعَلُ باختِياره صحيح؛ لأنَّ تعلُّق الإرادة الأَزليَّة لا يسلُبُ الاختيار مطلقاً، وإنما يسلُبُ الاستقلال في الاختيار، فلا يشاءُ إلا ما شاء الله.

(١) أي: اختِيار العبد.

(٢) قوله: «قياس» خبر «فلأنَّ قياس». والضمير في «وإرادته وكُتبِه» قبله عائدٌ إلى زيد لا إلى الله تعالى، فتنبه.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

وأما رابعاً: فلأنَّ قوله: إِذْ لَا فرقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبْرِ الْمَحْضِ... إِلَخَ<sup>(١)</sup>، ليس كذلك؛ فإن القائل بالجَبْرِ الْمَحْضِ يَنْفِي أَصْلَ الْإِخْتِيَارِ، وَالْأَشْعَرِيُّ يُثْبِتُهُ وَيَنْفِي الْإِسْقَالَ فِيهِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ فَرْقٌ جَلِيلٌ.

وأما قوله: أَيُّ نفعٍ فِي وُجُودِ اخْتِيَارٍ اضْطَرَارِيٍّ<sup>(٢)</sup>.

فالجوابُ: نفعُه ترْتُبُ الْأَفْعَالِ وَالْتُّرُوكُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ عَلَيْهِ عَلَى وَفْقِ الْقَضَاءِ الإِلَهِيِّ؛ لِيَتَرَبَّ عَلَيْهَا الثَّوَابُ أَوِ الْعَقَابُ، وَتَقُومَ اللَّهُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ.

وفي «صحيحة البخاري» مرفوعاً: «ما منكم من أحَدٍ إِلَّا قد كُتبَ مَقْعِدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ»، فقال رجلٌ من القوم: أَلَا نَتَكَلَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: حاصلُ السؤال: أَلَا نَتَرَكُ مَشَقَّةَ الْعَمَلِ؛ فَإِنَّا نَصِيرُ إِلَى مَا قُدِّرَ عَلَيْنَا؟ وَحاصلُ الجواب: لَا مَشَقَّةٌ؛ لَأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُيسَرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ. انتهى<sup>(٤)</sup>.

أي: إن العملَ أَيضاً مُقدَّرٌ مكتوبٌ، وكُلُّ مُيسَرٍ لِمَا قُدِّرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَامِلُهُ، فَلَا يُمْكِنُهُ التَّرَكُ، وَمُيسَرٌ لِمَا قُدِّرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَارِكُهُ، فَلَا يُمْكِنُهُ الْفَعْلُ! وَمَعْنَى تِيسِيرِهِ لَذَلِكَ: كُونُه مُنْساقاً إِلَيْهِ بِالْقَضَاءِ الإِلَهِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ عَلَى وَفْقِ اسْتَعْدَادِهِ الْأَزْلِيِّ الْغَيْرِ المَجْعُولِ، وَكُلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِنْتَكَالِ عَلَى الْكِتَابِ اِنْتِفَاءُ الْمَشَقَّةِ؛ لَأَنَّ

(١) يُنْظَرُ: «الطَّرِيقَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ» بِشَرْحِ الْخَادِمِيِّ (ص: ٢٩٨).

(٢) يُنْظَرُ: «الطَّرِيقَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ» بِشَرْحِ الْخَادِمِيِّ (ص: ٢٩٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩) عن - علي رضي الله عنه - بنحوه

(٤) يُنْظَرُ: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١ / ٤٩٧).

العبد إن لم يخلق للترك لم يكن ميسراً للترك، فلذلك قال: «اعملوا»؛ فإن العزم على الترك اتكلاً على الكتاب لا يزيل القدر السابق!

فمقتضى الحكمة الأمر بالعمل على تيسير الله، وكلما كان الفعل والترك بتيسير الله كان العبد متساقاً إليه بالقضاء الأزلي في صورة اختياره، وهو معنى كونه مجبوراً في اختياره المترتب عليه أفعاله وتروّكه المترتب عليها الثواب والعقاب<sup>(١)</sup>.

وأما خامساً: فلأن ما ذكره من أن معنى قول السلف: «لا جبر ولا تفويض»<sup>(٢)</sup> هو: أن العبد مختار غير مجبور في اختياره، مع كون أفعاله مراد الله، مقدرة عليه؛ ليس كذلك!

بل معناه: لا جبر ينافي الاختيار بالكلية ولا تفويض يوجب الاستقلال؛ لـما تبيّن أن العبد ليس مسلوب الاختيار بالكلية - كما يزعمه الجبرية - إذ لا جبر مخصوصاً ولا مستقلأ<sup>(٣)</sup> بالاختيار - كما يزعمه المعتزلة - إذ لا تفويض مطلقاً، بل إنما هو ممكّن من اختيار ما يشاء الله أن يختاره.

فهو لتحقق الاختيار منه تابعاً لاختيار الله مجبور في اختياره؛ لامتناع اختياره غير ما أراد الله.

فظهر أن قول الأشعري شرحاً لقول السلف، لا مخالف له.

واما سادساً: فلأن قوله في رد الأشعري: «واما قوله: فيلزم أن يكون لاختيار

(١) في (ع): «أو العقاب».

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٧).

(٣) قوله: «ولا مستقلأ» عطف على «ليس مسلوب الاختيار».

اختيار، فيدور أو يتسلسل، فمنقوض باختيار الله، فجوابه جوابه<sup>(١)</sup>، يرد عليه: أنه ليس منقوضاً به، ولا جوابه، فإن اختيار الله تابع لعلمه التابع للمعلوم الذي هو المعدوم المتميّز في نفسه أولاً، المستعد بالاستعداد الأزلية لوجوده في وقت معين بمقتضى الحكمة، والله - سبحانه وتعالى - قد راعى الحكمة تفضلاً ورحمة لا وجوباً - إجماعاً، فيقتضي الجود والرحمة مراعاة الحكمة، فإذا اختار الحق تعالى وجوده في الوقت المعين الذي اقتضته الحكمة جوداً ورحمة استند اختياره إلى الجود والرحمة الذاتيين، فلا تسلسل، ولا وجوب عليه، ولا إيجاب منه؛ لجواز الترک؛ لمقتضى الغنى<sup>(٢)</sup> الذاتي المحقق للاختيار، بخلاف العبد؛ فإنه تعالى إذا تعلق إرادته الأزلية باختيار العبد فيما لا يزال لـما يختاره يجب وقوعه<sup>(٣)</sup>؛ إذ ما شاء الله كان، فيكون مُضطراً في اختياره؛ لانتفاء جواز الترک.

وأما سابعاً: فلأن قوله: إن المختار إن كان فصداً وأصلحة، فلا بد له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة، وأما إن كان ضمناً وتبعاً فلا... إلخ<sup>(٤)</sup>، فكلام مُخيل لا تحقيق فيه! لأن اختيار العبد لا شك أنه أمر ممكناً حادث، فلا بد له من محدث: إما هو الله تعالى، أو العبد.

فإن كان الأول؛ كان فعلاً اختيارياً<sup>(٥)</sup> له، مسبوقاً بالاختيار، مع استلزماته كون العبد مجبوراً في اختياره.

(١) ينظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٢) قوله: «المقتضى الغنى» تعليل لجواز الترک.

(٣) قوله: «يجب وقوعه» جواب الشرط «إذا تعلق إرادته الأزلية».

(٤) ينظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٥) أي: فإن كان المحدث لا اختيار العبد هو الله تعالى؛ كان اختيار العبد فعلاً اختيارياً... إلخ.

وإن كان الثاني: فإما إن يكون مجبوراً فيه، أو مستقلاً:

فإن كان الأول؛ لم يصح<sup>(١)</sup> أنه غير مضطّر في اختياره.

وإن كان الثاني؛ كان فعلاً اختيارياً<sup>(٢)</sup> مسبوقاً بالقصد إليه، وننقل الكلام إلى اختيار الاختيار؛ حتى يتسلّل أو يدور، أو يتنهى إلى قصد محدث بإحداث الله.

والآن باطلان، والثالث يستلزم الجبر في اختيار.

وأما قوله: وليس للاختيارات المجزئية وجود في الخارج حتى تحتاج إلى الخلق؛ إذ الخلق إيجاد المعدوم، مما لا يوجد لا يكون مخلقاً... إلخ<sup>(٣)</sup>.

إن أراد أنَّ ما لا يوجد في الخارج لا يمكن إحداثه وإنشاؤه بجعل الخارج ظرفاً لذاته، فهو باطل؛ لما تبيَّن أنَّ اختيار العبد أمرٌ ممكِّنٌ محدث، فلا بد أن يكون محتاجاً إلى إحداث محدث وإنشائه، وكونه أمراً نسبياً لا وجود له في الخارج إنما ينفي إيجاده بجعل الخارج ظرفاً لوجوده، لا إحداثه وإنشاؤه بجعل الخارج ظرفاً لذاته، وذاتُ القصد والإرادة هو الذي يتوقف عليه الأفعال اختيارية، لا كونه موجوداً في الخارج.

وإن أراد أنَّه لا يمكن إيجاده بمعنى جعل الخارج ظرفاً لوجوده، فهو صحيح وغير مفيد لأنَّ امتناع هذا لا ينافي إمكانَ إحداثِ ذاته.

(١) أي: فإن كان المحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مجبوراً فيه؛ لم يصح... إلخ.

(٢) أي: فإن كان المحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مستقلاً فيه؛ كان اختيار العبد فعلاً اختيارياً....

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٥ - ٢٩٦).

ومنه يظهر بطلان التزام التسلسل في التعلقات بناءً على أنه تسلسل في الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج، فإن التعلقات سلمنا أنها ليست موجودة في الخارج، لكن الخارج ظرف لذواتها، وهي متميزة في ذواتها، مترتبة ترتباً عقلياً؛ لأن كل لاحق متوقف على سابقه، والموجود الخارجي موقوف عليها، فلا يصح انقطاعها بانقطاع الاعتبار، فيجري فيها برهان التطبيق<sup>(١)</sup>.

وأما ثامناً فلأن قوله: والترجح بلا مرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار... إلخ<sup>(٢)</sup>.

يرد عليه ما مرّ: أن ترجح العبد شيئاً من غير مرجح في اعتقاده مستند إلى ترجح لمرجح في نفس الأمر ساقه إليه من حيث لا يشعر، وهو تعلق إرادة الله به أولاً، فيلزم أن يكون العبد مضطراً في اختياره من حيث لا يشعر.

وأما الحق -سبحانه وتعالى- فله الترجح من غير مرجح من حيث الغنى الذاتي، لكنه تعالى راعي الحكمة فيما خلق وأمر تفضلاً ورحمة -لا وجوباً- إجماعاً، فالترجح لمقتضى الحكمة جوداً ورحمة، وهو ترجح لمرجح، ولا

(١) برهان التطبيق: هو أن تفرض من المعلوم الأخير إلى غير النهاية جملة، ومما قبله بواحد مثلاً إلى غير النهاية جملة أخرى، ثم تطبق الجملتين، بأن يجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية، والثاني بالثاني، وهلم جرا، فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية، كان الناقص كالزائد، وهو محال، وإن لم يكن فقد وجد في الأولى ما لا يوجد بإزاء شيء من الثانية، فتنتفع الثانية وتنتهي، ويلزم منه تناهي الأولى؛ لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه، والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة. ينظر: «شرح العقائد النسفية» للفتازانى (ص: ٣٣).

(٢) ينظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

تسلسلٌ في المُرجّحات؛ لأنَّ مقتضى الحكمة هو مقتضى الاستعدادات الذاتيَّة الغير المجعلة، والجود الإلهي يقتضي مراعاة الحكمة بإبراز مقتضيات الاستعداد.

وبالله التوفيق، وله الحمدُ عدَّ خلق الله، بدوام الله ربُّ العباد.

وفيما أورَدناه كفايةً للتبنيه على اختلال مسلكي صاحبِ «التوضيح»، وصاحب الكتاب المسمَى بـ«الطريقة المُحمَّدية» في مسألة الكسب.

ومن أراد استيفاء الكلام على هذه المسألة وتحقيق المقام وتوضيح المرام، فليراجع «مَسْلَكَ السَّدَادِ إِلَى مَسْأَلَةِ خَلْقِ أَفْعَالِ الْعَبَادِ» ثم «الإِمَادَةُ لِذَوِي الْاسْتِعْدَادِ لِسُلُوكِ مَسْلَكِ السَّدَادِ»، والله الهادي ولِيُّ التوفيق والإرشاد.

\* \* \*



## خاتمة

# نُورٌ فِيهَا أَحَادِيثٌ مُسْنَدٌ تَبَرّكًا وَذِكْرٍ

[الحديث الأول]:

أخبرنا شيخُنا العارفُ بالله صفيُ الدين أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَدْنَيِّ قُدْسَ سِرُّهُ، عن الشَّمْسِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلَيِّ، عن شيخِ الإِسْلَامِ زِينِ الدِّينِ زَكَرِيَّاً بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عن الْمُسِنِدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُقْبِلِ الْحَلَبِيِّ، عن الصَّالِحِ بْنِ أَبِي عُمَرَ، عن الفَخْرِ بْنِ الْبُخَارِيِّ، عن الْقَاضِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الصَّمْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَرَسْتَانِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، عن الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْفُرَوَوِيِّ، عن الْإِمَامِ أَبِي بَكْرِ أَحْمَدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيِّ الْحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ فِي «كِتَابِ الاعْتِقَادِ وَالهَدَايَةِ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ»:

أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ - هُوَ الْحَاكِمُ - : أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُوبَ : نَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ<sup>(١)</sup> : نَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى : نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقَيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْكَفَأَ الْمُشْرِكُونَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اسْتَوْرُوا حَتَّى أُثْنِيَ عَلَى رَبِّي» ، فَصَارُوا خَلْفَهُ صُفُوفًا ، فَقَالَ :

«اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا بَسْطَتَ ، وَلَا باسْطَ لِمَا قَبْضَتَ ، وَلَا هَادِي لِمَنْ أَضَلَّتَ ، وَلَا مُضِلٌّ لِمَنْ هَدَيْتَ ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا مَانِعَ

(١) تحرّف في جميع النسخ إلى «أبو يحيى عن أبي ميسرة»، والصواب ما ثبت، وهو الإمام، المحدث، المسنيد، أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مسيرة المكي.

لِمَا أُعْطِيَتْ، وَلَا مُقْرَبٌ لِمَا بَاعَدَتْ، وَلَا مُبَا عِدٌ لِمَا قَارَبَتْ، اللَّهُمَّ ابْسُطْ عَلَيْنَا مِنْ  
بَرَكَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأْلُكَ النَّعِيمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْأَمْنَ  
يَوْمَ الْخُوفِ، اللَّهُمَّ إِنِّي عَايَذُكَ مِنْ شَرِّ مَا أُعْطِيَنَا، وَمِنْ شَرِّ مَا مَنَعَنَا، اللَّهُمَّ حَبِّبْ  
إِلَيْنَا الإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا، وَكَرِّهْ إِلَيْنَا الْكُفَّرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَاجْعَلْنَا مِنَ  
الرَّاشِدِينَ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ، غَيْرَ خَرَايا وَلَا مَغْنُونِينَ، اللَّهُمَّ  
قَاتِلْ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ رُسُلَّكَ، وَيُصْدِّوْنَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ عَلَيْهِمْ رِجزَكَ  
وَعَذَابَكَ، إِلَهَ الْحَقِّ»<sup>(١)</sup>.

### الحديث الثاني:

أَخْبَرَنَا شِيخُنَا الْعَارِفُ بِاللهِ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَدَنِيِّ - قُدْسَ سِرُّهُ -  
بِسَنَدِهِ إِلَى الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» قَالَ:

ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقْرِئِ: أَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ  
إِسْحَاقَ: نَا يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِيِّ: نَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضَيِّ: نَا شَعْبَةُ، عَنْ  
مُنْصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَسَارِ، عَنْ حَذِيفَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فَلَانَ، وَلَكُنْ قَوْلُوكَ: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ فَلَانَ»<sup>(٢)</sup>.

### الحديث الثالث:

أَخْبَرَنَا شِيخُنَا الْعَارِفُ بِاللهِ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَدَنِيِّ - نَفْعُ اللهِ بِهِ -  
بِسَنَدِهِ إِلَى الزَّيْنِ زَكْرِيَّاً، عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ  
الْتَّنْوَخِيِّ، عَنِ الْحَجَّارِ، عَنِ الْحَافِظِ مُحَبِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّجَّارِ، عَنِ

(١) «الْإِعْتِقَادِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص: ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) «الْإِعْتِقَادِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص: ١٥٧ - ١٥٦).

الحافظ أبي منصور شهردار ابن الحافظ أبي شجاع شيرويه الديلمي الهمذاني أنه قال في كتابه «مسند الفردوس»:

أخبرنا والدي - هو شيرويه ابن شهردار الديلمي - أنا أبو الفرج علي بن عبد الحميد البجلي: أنا<sup>(١)</sup> أبو بكر بن لال - هو أحمدر بن علي الفقيه الهمذاني - ثنا أبو بكر بن كامل: ثنا الكذيمي: ثنا عبد الله بن بكر: ثنانافع بن عبد الله السلمي، عن أنسٍ قال:

جاءَ رَجُلٌ مِّنْ بَنِي عَامِرٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مِسْقَامٌ لَا يَسْتَقِيمُ بَدَنِي عَلَى طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ، فَادْعُ لِي بِالصَّحَّةِ! قَالَ:

«إِذَا أَكَلْتَ طَعَاماً - أَوْ شَرَبْتَ شَرَاباً - فَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، يَا حُيُّ يَا قَيُومٍ. أَلَا لَمْ يُصِبِّكَ مِنْهُ دَاءٌ وَلَوْ كَانَ فِيهِ سَمٌّ»<sup>(٢)</sup>.

[الحديث الرابع:]

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمدر بن محمد المدائني - قدس سره - بسنده إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، عن أبي الحسن سعيد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري: أنا عبد الرحمن بن حمدين بن الحسن الدوني، بسماعه من أبي نصر أحمد بن الحسين ابن الكسار، بسماعه من

(١) في (ل): «نا».

(٢) يُنظر: «الغرائب الملقطة من مسند الفردوس» الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣٢٣).  
وقيل في اسم تابعيه: نافع بن هرمز، وقيل: ابن عبد الله، وهو متوكليس بشيء، والكذيمي - واسمه محمد بن يونس - متهم بالوضع. يُنظر: «ميزان الاعتلال» (٤/٢٤٣)، و (٤/٧٤).  
وقد ذكر الحديث بإسناد الديلمي الإمام السيوطي في «ذيل الآلائ المصنوعة» (٦٨٠).

الحافظ أبي بكرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ ابْنِ السُّنَّيْ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»:

حَدَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْفَرَغَانِيُّ: ثَا أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلٍ: ثَا الْمُحَارَبِيُّ: ثَا عُمَرُو بْنُ شَمْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ مُرْرَةً يَقُولُ: سَمِعْتُ سُوِيدَ بْنَ غَفَلَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيٌّ، أَلَا أَعْلَمُكَ كَلْمَاتٍ إِذَا وَقَعْتَ فِي وَرْطَةٍ قَلَّتْهَا؟»، قَلَّتْ: بَلَى، جَعَلَنِي اللَّهُ فَدَاكَ! كَمَ مِنْ خَيْرٍ قَدْ عَلَمْتَنِيهِ! قَالَ: «إِذَا وَقَعْتَ فِي وَرْطَةٍ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا حُوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. فَإِنَّ اللَّهَ يَصْرُفُ بِهَا مَا شَاءَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ»<sup>(١)</sup>.

[الحديث الخامس]:

أَخْبَرَنَا شِيخُنَا الْإِمَامُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْمَدْنِيُّ - قُدْسَ سِرُّهُ - بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ السُّنَّيْ قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَبَّابٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُلْكِ<sup>(٢)</sup>، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ: ثَا عُمَرُو بْنِ الْحُصَينِ: ثَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمُلْكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ السُّنَّيْ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٣٣٦).

قَالَ الشِّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِيقِ الْغَمَارِيُّ فِي «الْمَدَاوِي لِعَلْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَشَرْحِيِّ الْمَنَاوِيِّ» (٤٨٠): عُمَرُو بْنُ شَمْرٍ وَاهْ جَدًا وَأَكْثَرُ رَوَايَتِهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، أَمَّا رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ فَغَرِيبَةٌ، وَأَبُوهُ لِيْسَ لَهُ ذَكْرٌ فِي كُتُبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

(٢) كَذَا فِي جُمِيعِ النُّسُخِ، وَفِي مُطَبَّعِ مُصْدِرِهِ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَبَّابٍ بْنِ عَبْدِ الْمُلْكِ»، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجِمَةً.

«من قال إذا أصبح: اللَّهُمَّ أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسَرَّ، فَأَتَمَّ عَلَيَّ  
نِعْمَتَكَ وَعَافِيَتَكَ وَسَرَّكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى؛ كَانَ  
حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُتِمَّ عَلَيْهِ». انتهى<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) أخرجه ابن السنى في «عمل اليوم الليلة» (٥٥). وتفرد به، وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحchin  
العقيلي واه متزوك؛ ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٥٢).

## [ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنَا أَشْهُدُ<sup>(١)</sup> أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسُلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، النَّبِيِّ الْأُمَّيِّ، الشَّفِيعَ الْمَشْفُعَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَأَصْحَابِهِ، صَلَاةً وَتَسْلِيمًا فَائِضَيِّ الْبَرَكَاتِ عَلَى الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ، عَدَدَ خَلْقِ اللهِ، بَدَوَامَ اللهِ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَاجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَمَنْ حَوَاهُ نِيَّتِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، يَا ذَا الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ اسْمَعْ وَاسْتَجِبْ، آمِينَ.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال المؤلف - كان الله له في الدارين - ما لفظه<sup>(٢)</sup>:

تمَ تسويدُه يوم الجمعة المُوفي عشرين من جمادى الآخرة سنة (١٠٨٨) بمُؤخرِ الحرم الشريف النبوى، على مُشرّفةِ أفضُل الصلاة والسلام، عَدَد خلق الله، بَدَوَامَ الله الملك العلام. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ع): «أشهدك».

(٢) في (ع): «قال مصنفها حفظه الله تعالى ونفع الأنام بطول حياته».

(٣) قال ناسخ النسخة (ل): «وقد وقع الفراغ من تنميته على يد أفقر العباد مُحَمَّدٌ بْنُ سعيد بْنُ حُسَيْنِ القرشي التَّقَشَّبِنِي الْكُوكَتِي، ثُمَّ الْمَدْنِي، نهار الأحد (١٢) من المحرم الحرام، افتتاح سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، غفر الله له ولوالديه، ولمشايخه ولجميع المسلمين، آمين. والحمدُ لله رب العالمين». ثم كتب في الهاشم:

«قابل هذا الكتاب ناسخه مع مؤلفه - سلمه الله تعالى ونفعه به - ليلة الإثنين (١٣) من المحرم =

---

الحرام، افتتاح سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، على خير ساكنيها أفضُل الصلاة والسلام، مُقاَبِلًاً تصحيحاً إِلَّا مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

في (ع): «وقد تم تسويد هذه النسخة المباركة من نسخة نُسخت من نسخة المصنف مقابلة عليه، على يد أحقر الأنام عبد الغني بن صلاح الدين الحلبي، ثم المداني، غفر الله لهما في (١٢) شعبان المكرم سنة (١٠٨٨) ختمت بخير».



# الفهرس العام

فهرس الآيات القرآنية الكريمية

فهرس الأحاديث النبوية الشرفية

فهرس الكتب

فهرس الأعلام (شيخ المؤلف)

فهرس الرسائل



# فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٧٠٩، ٧٠٠، ٤١١، ٦٨٢ / ٢
﴿وَبِيَّنَكَ نَسْعِيْنَ﴾	٥	٤٥٨، ٤٥٤ / ٣
﴿غَيْرُ الْمَضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْكَالُّهُنَّ﴾	٧	٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧ / ٢ ٦١٤، ٦١٥
سورة البقرة		
﴿خَتَمَ اللّٰهُ عَلٰىٰ فُلُوْيِهِمْ وَعَلٰىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلٰىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَوَةً﴾	٧	٤٣٢ / ١
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾	١٨	٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٣ / ٢
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	٢١	٤٦١ / ٣
﴿وَعَمِلُوا أَصْنِلِحَاتٍ﴾	٢٥	٨٣ / ٣
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٩	١٨٣ / ٣
﴿أَبَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيُسْفِكُ الْزِمَّاءَ﴾	٣٠	٤٩٤ / ٢
﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٠	٤٩٤ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾	٤١	٢٤٧ / ٣
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾	٤١	٤٦١ / ٣
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتُّو الزَّكُورَةَ﴾	٤٣	٤٦١ / ٣
﴿وَاسْتَعِنُو بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾	٤٥	١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٥٦ / ٣
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِإِخْرَاجِكُمُ الْيَجْنَلَ﴾	٥٤	٢٣٢ / ٣
﴿ثُمَّ قَسْتُ قُلُوبَكُمْ مِنْ يَقِيدَ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْجَاهَةُ أَوْ أَشَدُ قَسْوَةً﴾	٧٤	٤٧٨ / ٢
﴿وَلَنْ يَسْتَمْنُهُ أَبَدًا﴾	٩٥	٢٦٢ / ٣
﴿وَمَا هُمْ بِصَارِئِينَ بِهِ، مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠٢	٤٧٨ / ٣
﴿وَلِلَّهِ الْمَسْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَتَنَا مَا تُولِّوْ فَمَمَّ وَجَهْ﴾	١١٥	١٠ / ١
﴿فَإِذَا كُرُونَى أَذْكُرُوكُمْ﴾	١٥٢	٦٨٢ / ٢
﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾	١٥٢	٤٦١ / ٣
﴿الَّذِينَ إِذَا أَصْبَطْتَهُمْ مُصِيبَةً قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِيعُونَ﴾	١٥٦	٤٨١ / ٣
﴿الْمُهَتَّدُونَ﴾	-	٤٨١ / ٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْثُرُونَ مَا أَرْزَقْنَا﴾	١٥٩	٢٢٠، ٢١٩ / ١
﴿وَإِنَّهُمْ بِاللَّهِ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحِيمِ﴾	١٦٣	١٨ / ٣
﴿أَنَّ الْفُؤُادَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	١٦٥	٣٢٩، ٣١٣، ٣٠٩ / ٣، ٣٢٤ / ٢
	٥٣٦، ٤٩٣	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَعَنِ الْمَالِ عَلَىٰ حِيلَهِ﴾	١٧٧	٢٤٨ / ٣
﴿الْخُرُثُ بِالْمُغْرِبِ﴾	١٧٨	٢٣١ / ٣
﴿وَلَكُمْ فِي الْقَصَابِ حَوَّةٌ﴾	١٧٩	٢٤١ / ٣
﴿وَأَن تَصُومُوا حِلَالَكُمْ﴾	١٨٤	٢٦٢ / ٣
﴿وَلَتُكَمِّلُوا الْمِيَّدَةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنَاكُمْ﴾	١٨٥	٦٢٤، ٤٧١، ٤٦٩، ٤٦٧، ٤٦٥ / ٢ ٢٤٩ / ٣، ٦٣١، ٦٢٨، ٦٢٥
﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ﴾	١٨٦	٣٢٦ / ٢
﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾	١٨٦	٦٨٤ / ٢
﴿وَلَا تَنْقُوا بِأَنْذِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾	١٩٥	٢٣٥ / ٣
﴿وَمَا نَفَعُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	٢٦٦ / ٣
﴿فَإِذَا أَفَضَّلْتُمْ مِنْ عَرَفَتِي﴾	١٩٨	٥٢٧ / ٢
﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَاكُمْ﴾	١٩٨	٥٢٨، ٥٢٨ / ٢
﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مَنْسِكَكُمْ﴾	٢٠٠	٥٢٦، ٥٢٤، ٤٤٠، ٤٣٨ / ٢
﴿فَإِذْ كَرُوا اللَّهُ لَكُمْ كُلُّ أَبَكَاءٍ كُمْ أَوْشَدَ دُنْكَرًا﴾	٢٠٠	٦٤٠ / ٢
﴿وَأَذْكُرُوهُ اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣	٥٨٣، ٥٢٩، ٥٢٦، ٤٦٢، ٤٤٠ / ٢
﴿يَعْزِيزُ حِسَابٍ﴾	٢١٢	٢٢ / ٣
﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ أَمْنَوْلَهُ اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ يَأْذِنُهُ﴾	٢١٣	٣١٠ / ٣
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٢٣٨ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَنْسُو أَلْفَاظَ بِيَتَكُمْ﴾	٢٣٧ / ٣	٢٦٤
﴿وَلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بِعَصَمِهِ بَعْضِ﴾	٢٥١ / ٣	٣١٧
﴿فَضَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	٢٥٣ / ٣	٢٤٨
﴿وَأَوْشَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	٢٥٣ / ٣	٣١٠، ٤٢٢
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾	٢٥٥ / ٢	١٠٤، ٢١، ٢٢
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	٢٥٥ / ٣	٤٧٧
﴿أَمَنَ الرَّسُولُ﴾	٢٨٥ / ٣	٢٢
﴿لَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦ / ٢	١٧٣، ٥٣٥
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦ / ٣	٢٦٤

### سورة آل عمران

﴿وَالرَّسُونَ فِي الْعِلْمِ﴾	٧	٤٣٩ / ١
﴿لَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ لَمْبَةٌ لِأُولَئِكَ الْأَبْصَرِ﴾	١٣	٤٤٠ / ٣
﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّمَا لَا إِلَهَ إِلَّاهُ﴾	- ١٨ ١٩	٢٠، ١٩ / ٣
﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكِ الْمُلْكِ شُفَعْيِ الْمُلْكَ﴾	- ٢٦ ٢٧	٢٠، ٢٢، ١٩ / ٣
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنَ اللَّهَ فَاتَّبِعُنِي يُعِيشُكُمْ اللَّهُ﴾	٣١	٦٥٤ / ٢
﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكُفَّارِ﴾	٣٢	٦٥٤ / ٢
﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٢	٢٣٨ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِسْنَقَ الْيَتَمَّ﴾	٨١	٦٦٠ / ٢
﴿أَفَرَنَا﴾	٨١	٦٦٠ / ٢
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٥٨١ / ٢، ٢٣٣ / ١
﴿وَلَقَدْ نَصَرْتُكُمُ اللَّهَ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ إِذَلَّةٌ﴾	١٢٣	٢٣٣ / ٣، ٥٧٥ / ٢
﴿وَكَانُوا يُنَذَّرُونَ قَاتِلَ مَعْمُرٍ تَبِعُونَ﴾	١٤٦	٢٦٨ / ٣
﴿وَشَارُوهُمْ فِي الْأَغْرِي﴾	١٥٩	١٤٢ / ٣
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيشَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾	١٨٧	٥١٧ / ٢

### سورة النساء

﴿وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾	٣٢	١٩٦ / ٣
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدِيْرُ﴾	٤١	٣٠٢ / ١
﴿كَمَا تَنْجَبَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٥٦	٧١٥ / ٢
﴿أَطْبِعُوا اللَّهَ وَأَطْبِعُوا الرَّسُولَ﴾	٥٩	١٧٤ / ١
﴿وَالشَّهَادَةُ وَالصَّلَاحَيْنَ﴾	٦٩	٤٨٧، ١٧ / ٢، ٤٧٥، ١١ / ١
﴿أَيْمَانَكُوْنُوا يَدُرِكُمْ﴾	٧٨	٢٦٧ / ٣
﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾	٧٨	٣٤٠ / ٣
﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِي أَنَّهِ﴾	٧٩	٣٤٠ / ٣
﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٢٣٥ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذَا حُيِّنُمْ بِشَحِيْةٍ فَحَيُّوا﴾	٨٦	٥٠٣ / ٢
﴿وَمَنْ قَاتَلَ مُؤْمِنًا حَطَّافًا فَتَحَرَّرَ رَفَقَتُهُ﴾	٩٢	١٠١ / ٣
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ قِيمًا وَعُوْدًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾	١٠٣	٥٢٤، ٤٤٢ / ٢
﴿إِن يَشَاءُ يُدْهِبُكُمْ أَهْبَأَ النَّاسِ وَيَأْتِي بِتَابِعِيْنَ﴾	١٣٣	٤١٠ / ٣
﴿وَلَا يَدْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا فَلِلَّهِ﴾	١٤٢	٦٤٦، ٥٨١، ٤٤٥ / ٢
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾	١٥٨	٣٣٧ / ١
﴿رَسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	١٦٥	٢٩ / ٣
﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٦٨	٢٤٣ / ٣

### سورة المائدة

﴿الْيَوْمَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾	٣	٣٣٥ / ١
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦	٢٣٢ / ٣
﴿وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا﴾	٦	١٠١ / ٣
﴿أَوْ يُنْعَوْا مِنْ الْأَرْضِ﴾	٣٣	٩١، ٦٩ / ١
﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْنِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرِ مَنْ عِنْدِهِ﴾	٥٢	٤٨٥ / ٣
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْتَانِ﴾	٦٤	٢٢٢، ١٧٦ / ١
﴿وَإِذْ تَخْلُقُنَّ الظَّيْنَ كَهَيْنَةً الطَّيْرِ يَأْذِنِي﴾	١١٠	٤٧٦ / ٣
﴿إِنَّكَ قُلْتَ لِلنَّاسِ أَتَعْلَمُونِ فَوَأْتَيْتَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	١١٦	٦٦٠ / ٢
	-	١١٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾	١١٧	٢٧٨ / ١
﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	٣	٦٨٨ / ٢
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	١٢	٢٣٩ / ٣
﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ بَيْنِ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٢٣٨ / ٣
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْأَنْ أَمْرِ مِنْ قَبْلِكَ فَاحْذَنْهُمْ بِالْأَسْكَانِ وَالظَّرَفِ لَعَلَّهُمْ يَتَّبِعُونَ﴾	٤٢	٥٧٥ / ٢
﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانَ ضَرَّعَوْنَ﴾	٤٣	٥٧٥ / ٢
﴿وَمَا رَسِلْنَا الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	١٣٢ / ٢
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٣٣٩ / ٣
﴿وَمَا سَقْطَ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾	٥٩	٢٣٨ / ٣
﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ طُลُمَتِ الْأَرْضِ وَالْأَعْنَوْنَدَ نَفْرَعَا وَحَقِيقَةً﴾	٦٣	٦٨٥، ٥٧٤، ٥٦١ / ٢
﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾	٦٥	١٤٧ / ٣
﴿كَالَّذِي أَسْتَهْوَتْهُ الْشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ﴾	٧١	٢١٤ / ٢
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْأَيْمَنِ﴾	٩٥	٣٣٢ / ٢
﴿لَا تَنْدِرْكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾	١٠٣	١٠٩ / ٢
﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَوًا لِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	١٠٨	٥٦٧، ٤٨٣ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رُحْرَقَ الْقَوْلِ﴾	١١٢ / ٣	٨٠
﴿قُلْ فِإِنَّهُمْ أَكْلَمُهُمْ فَلَوْ شَاءَ لَهُدِّنَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩ / ٣	٥٠٤، ٤٧٣، ٣٣٠
﴿وَلَا تَقْرَبُوا إِلَيْهِ حَشْرًا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا يَبْطَلُ﴾	١٥١ / ٣	٤٦١
﴿فَاتَّعُوهُ﴾	١٥٥ / ٢	٥٣٠

### سورة الأعراف

﴿فَلَنَسَأَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٦ - ٨	٥١٧ / ٢	
﴿يَبْعَيْءُ إِدَمْ قَدْ أَزَرْلَنَا عَيْنَكُمْ بِإِيمَانِهِ سَوْرَتُكُمْ﴾	٢٦ / ١	١٥٢
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَكُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣٦ / ١	١٥٢
﴿أَدْخُلُوا فِي أَسْرِيَرِ﴾	٣٨ / ٣	٢٤١
﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ كَمَا نَسُوا إِلَيْهِمْ يَوْمَ هَذَا﴾	٥١ / ٢	٤٩٥
﴿وَلَرَبِّكُمْ أَللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾	٥٤ / ٣	٣٩٨
﴿إِنَّمَا أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤ / ٢	٦٨٧
،٥٩٢، ٥٧٦، ٥٧٣، ٤٨٥، ٤٦٠ / ٢		
،٦٢٠، ٦٠١، ٥٩٤		
،٦٢٢، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٣		
،٦٤٥، ٦٤٢، ٦٣٩، ٦٣٥	٥٥	
،٦٨٥، ٦٧٢، ٦٦٦، ٦٥٩		
٦٨٧		
﴿مَهِمَّا تَأْنِي بِهِ مِنْ إِيَّاهُ لَتَسْعِرَنَا بِهَا﴾	١٣٢ / ٣	٢٦٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رَبِّ أَرْفِيْنَ اَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾	١٤٣ / ١	٤٣٦ ، ١٠٣ ، ١٤٣
﴿وَلِكِنْ اَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اَسْتَقْرَ مَكَانَهُ﴾	١٤٣ / ١	١٠٣ / ١
﴿فَسَأَكِنْهُمْ بِهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	١٥٦ / ٢	٧٠٨ / ٢
﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهَدُونَ﴾	١٥٨ / ٢	٦٥٢ ، ٥٥٣ / ٢
﴿فَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي أَنْهَىٰ﴾	١٥٨ / ٣	٤٦٠ / ٣
﴿فُلْ لَا آمِلُكْ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	١٨٨ / ٣	٤٧٩ ، ٤٧٤ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ / ٣
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا هُوَ وَأَنْصِتُوا﴾	٢٠٤ / ٢	٥٦٩ ، ٤٨٤ / ٢
﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِفَةً وَدُونَ الْجَهَرِ	٢٠٥	٤٧٦ ، ٤٧١ ، ٤٦٥ ، ٤٦١ ، ٤٦١ / ٢
مِنَ الْعُولَ﴾		٥٠٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٣ ، ٤٧٧
، ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٠		٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٠
، ٦٢٠ ، ٦٠١ ، ٥٩٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨١		٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٢٢
، ٦٣٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٠ ، ٦٢٤		٥٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٥٩ ، ٦٥٨ ، ٦٤٥
، ٩ / ٣ ، ٦٧٤ ، ٥٦٧ ، ٦٦٦		

### سورة الأنفال

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾	٢	٦٦٩ / ٢
﴿إِذَا سَتَغْيِرُونَ رَبِّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُسِيدُكُمْ﴾	٩	٥٧٤ / ٢
﴿وَنَنْقُوا اللَّهُ يَعْمَلُ لَكُمْ فَرْقَانًا﴾	٢٩	٣٨٤ / ٢
﴿يَنْأِيْهَا الَّذِينَ مَأْمُونُ إِذَا لَقِيْسُوفَكَ فَأَتَبْتُوا وَأَذْكُرُوا	٤٥	٥٩٧ / ٢
اللَّهَ كَثِيرًا﴾		

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة التوبة		
﴿فَمَا أَسْقَمُوا لَكُمْ فَأَسْتَقِمُو لَهُمْ﴾	٧ / ٢٦٦	٣ / ٢٦٦
﴿فَتَلَوُهُمْ يُعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَنِيدِيَكُمْ﴾	١٤ / ٣١٦	
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾	٢٥ / ٢٤١	
﴿أَرَضِيْتُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ﴾	٣٨ / ٢٣٧	
﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٣٨ / ٢٤٢	
﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ رَيْبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفَسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ﴾	١١١ / ٦٠٤	
﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾	١١١ / ٤٦٠	
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاءْمَنُوا فَلَمَّا تَلَوُهُمْ يَلُونُكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	١٢٣ / ٥٦٦	
سورة يونس		
﴿وَإِنْ أَخْرُجُوكُمْ مِنَ الْمُحَمَّدِ لِلَّهِ رِبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠ / ١٢٠	
﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا كَلَّوْهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرِكُمْ بِهِ﴾	١٦ / ٤٤٨	
﴿لِلَّذِينَ أَحَسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةً﴾	٢٦ / ٥٤٩، ٣٧٥	
﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُمْتَرَى﴾	٣٩ / ٢٦٢	
﴿قُلْ لَا أَمِلُّ لِتَقْبِي ضَرًّا وَلَا نَقْعَدُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	٤٩ / ١٧٥، ٤٧٦	
﴿فَاجْمِعُوهُ أَنْتُمْ وَشَرِكَاتُكُمْ﴾	٧١ / ٢٦١	
﴿فَدَأْجِيبَتْ دَعَوْتُكُمْ﴾	٨٩ / ٦٠٦	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿قُلْ أَنظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١٠١	٨٥ / ٣
﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَفْعَلُ وَلَا يُمْرِنُ﴾	١٠٦	٨٢ / ٣
﴿فَعَنْ هَمْتَدِيٍ فَإِنَّمَا هَمْتَدِي لِنَفْسِي﴾	١٠٨	٤٤١ / ١
<b>سورة هود</b>		
﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾	٧	٣٠٩ / ٢
﴿هَذُلُؤَ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾	١٨	٣٦٦ / ١
﴿وَقَالَ أَرْجُوافَهَا﴾	٤١	٢٤٢ / ٣
﴿يَدْهُودٌ مَا حَتَنَ بَيْنَتَهُ﴾	٥٣	٦٥٩ / ٢
﴿إِن تَعُولُ إِلَّا أَعْرَنَكَ بَعْضُ إِلَهَيْنَا إِسْمُوُعُ﴾	٥٤	٦٥٩ / ٢
﴿وَنَّى أَشْهُدُ اللَّهَ﴾	٥٤	٦٦٠ / ٢
﴿إِنَّ رَبِّكَ هُوَ الْقَوْىُ الْعَزِيزُ﴾	٦٦	٤٩٣ / ٣
﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾	١١٢	٤٣ / ١
<b>سورة يوسف</b>		
﴿رَبِّ الْسِجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾	٣٣	٢٣٩ / ٣
﴿إِن كُنْتُمْ لِلْمُؤْمِنِينَ بِاَنْتَهُوُونَ﴾	٤٣	٢٤٧ / ٣
﴿وَقَوَقَ كُلُّ ذِي عُلُوٍ عَلِيهِ﴾	٧٦	٢٨٩ / ٢
﴿فَنَأْبَرَ الْأَرْضَ﴾	٨٠	٢٦٢ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقَدْ أَحَسَنَ يَتِي﴾	١٠٠	٢٣٤ / ٣
﴿قُلْ هَذِهِ مُسَيْلِيٌّ أَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ﴾	١٠٧	٦٨٩ / ٢
﴿وَتَبَحَّثُنَّ إِلَيْهِ وَمَا أَنْأَمْنَاهُ مُشْرِكِينَ﴾	١٠٧	٦٨٩ / ٢
<b>سورة الرعد</b>		
﴿يَدْتَرِرُ الْأَرْضُ يُفَصِّلُ الْآيَتِ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءُنِي كُمْ تُوقَنُونَ﴾	٢	١٨٤ / ٣
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾	٨	٤٤٠ / ٣
<b>سورة إبراهيم</b>		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾	٤	٤٤٨ / ٣
﴿إِنَّبَرِزَتْ فَمَ﴾	٤	٤٤٨ / ٣
﴿فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾	٩	٢٤٢ / ٣
﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَنَيْنِ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾	١١	٤٧٧ / ٣
﴿رَبَّ أَجْعَلَ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا وَأَجْسَدَنِي وَبَيْنَ أَنْ تَشَدَّدَ أَلَّا صَنَّامَ﴾	٣٥	١١٩ / ٢
﴿إِنْ يَشَأْ يَدْهِبُكُمْ وَيَأْتِي بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٩ - ٢٠	٤٠٩ / ٣
﴿رَبِّ أَجْعَلَنِي مُقِيمَ الْصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾	٤٠ - ٤١	١١٩ / ٢
<b>سورة الحجر</b>		
﴿وَلَمْ مَنْ شَفَعْ إِلَّا عِنْدَنَا خَرَائِمُهُ وَمَا نَنْزِلُهُ إِلَّا يَقْدَرُ مَعْلُومٌ﴾	٢١	٤٣٩ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَبْتَعَكَ مِنَ الْعَادِينَ﴾	٤٢ / ٣	٤٧٨
﴿لَمَّا سَبَعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾	٤٤ / ٣	٩١
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾	٧٥ / ١	٢٨٣ ، ١٠٢ ، ١٠١
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٨٥ / ٢	٣٠٩
<b>سورة النحل</b>		
﴿بُنِيَّتِ الْمَدِيْكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾	٢ / ٣	٤٤٢
﴿لَيَسْتُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾	٢٦ / ٣	٣٠٩
﴿وَلَقَدْ بَعْثَنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً﴾	٣٦ / ٣	٤٤٢ ، ٤٤٠ ، ١٧٧ ، ٤٢٦ ، ٣٥٣
﴿لَوْنَسَافُونَا لِيَقُولُوا إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُلُّ فِيْكُونُ﴾	٤٠ / ١	٤١٩ ، ٤١٣ / ٣ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤ / ٢	٢٤٣ / ٣ ، ٥٩٣ ، ٥٢٨
﴿يَنَقِيُّوا طَلَاءَ اللَّهِ عَنِ الْأَيْمَنِ وَالشَّمَائِلِ﴾	٤٨ / ٢	١٠٦
﴿ثُمَّ إِذَا مَسَكُمُ الظُّرُفَ فَإِيْهِ يَمْتَزِرُونَ﴾	٥٣ / ٢	٥٧٤ ، ٥٦١
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٨٩ / ٣	١٠١
﴿إِنَّمَا سَلَطْنَاهُ عَلَى الْأَدِيرَكَ يَتَوَلَّنَهُ﴾	١٠٠ / ٣	٤٧٨
<b>سورة الإسراء</b>		
﴿وَكَانَ إِلَيْهِنَّ عَجُولًا﴾	١١ / ٣	٤٥٢
﴿وَلَا يَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٣٣ / ٣	٤٦١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَنْهَىٰ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	٣٦	٤٨٥ / ٣
﴿وَلَا يُرِيدُ الظَّالِمُونَ إِلَّا اخْسَارًا﴾	٨٢	١٩٢ / ٣
﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلنَّاسِ مِنْ بَعْدِ مَا نَسِيَ الْأَوَّلُونَ﴾	٨٢	١٩٢ / ٣
﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ﴾	١٠٥	٣٩٦ / ٣
﴿إِنَّمَا نَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسْمَىُ﴾	١١٠	٢٦٦ / ٣
﴿وَلَا يَجْهَرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾	١١٠	٥٦٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨ ، ٦٧٢
﴿وَابْتَسِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَيِّلًا﴾	١١٠	٥٦٢ / ٢

### سورة الكهف

﴿وَبَلَسُونَ يَابَاحُضُرًا مِنْ سُنُدُنٍ﴾	٣١	٢٣٧ / ٣
﴿لَكَنَّهُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾	٣٨	٢٦٠ ، ٢٥٨ / ٣
﴿وَلَوْلَا إِذَ دَخَلْتَ جَنَّاتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾	٣٩	٢٨٥ / ٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ / ١ ، ٤٧٧ ، ٤٦٧ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣٠٩
﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَعْدُرُ صَعِيدَةً وَلَا كِبِيرَةً إِلَّا أَخْصَنَهَا﴾	٤٩	٥٣٦ ، ٤٩٦ ، ٤٨٠ ٨١ / ٣
﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾	٤٩	٨٢ / ٣
﴿أَخْرَقَهُ التَّغْرِيقَ أَهْلَهَا﴾	٧١	٣٢٦ ، ٢٠٤ / ١
﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيَتْ﴾	٧٣	٣٢٦ ، ٢٠٥ / ١
﴿وَمَا فَعَلْنَا مِنْ أَمْرٍ﴾	٨٢	٨٠ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّمَا كَانَ لَهُ فِي الْأَرْضِ وَمَا أَنْتَ تَرَى﴾	٨٤	٤٥٩، ٤٥٤ / ٣
﴿مَا مَكَنَّا فِيهِ رَبِّ خَيْرٍ﴾	٩٥	٤٥٤ / ٣
<b>سورة هريم</b>		
﴿إِذَا نَادَى رَبُّهُ بِنَدَاءَ حَقِيقَى﴾	٣	٦٨٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٥٧٧، ٤٨٥ / ٢
﴿فَلَمْ أَكُنْ كَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيَّا﴾	٢٨	٢٦٢ / ٣
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّا﴾	٦٤	٦٥٣، ٤٩٥ / ٢
﴿يَوْمَ تَحْشِرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَقَدَّا﴾	٨٥	٦٨٩ / ٢
<b>سورة طه</b>		
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾	٥	٣٣٨، ٣٣٧، ١٧٦ / ١
﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٦	٢٤٢ / ٣
﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْغَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَرَ وَأَخْفَى﴾	٧	٦٨٥، ٦٥٧ / ٢
﴿وَلَا صَلَّيْتُمْ فِي جُذُورِ الْأَخْرَى﴾	٣١	٢٤١ / ٣
﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾	٣٩	١٧٥ / ١
﴿أَعْطَنِي كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾	٥٠	٣٤٣ / ٣
﴿إِنْ هَذَنِ لَسَاحِرَنِ﴾	٦٣	٢٠٩ / ٢
﴿لَنْ تَنْجَحَ عَلَيْهِ عَنْ كِفَافِنَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْتَامُونِي﴾	٩١	٢٤٠ / ٣
﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾	١٠٩	٤٧٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقُلْ رَبِّنِيْ ذِيْ عِلْمًا﴾	١١٤	٣٢٥ / ٢
﴿وَعَصَمَ اَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾	١٢١	٣٢٧ / ١
﴿كَذَلِكَ اَنْتَكَ مَا يَنْتَنَا فَسَيَبْهَا وَكَذَلِكَ اَيْوَمُ نَسْنَى﴾	١٢٦	٤٩٥ / ٢
<b>سورة الأنبياء</b>		
﴿أَمْ اَخْنَذُوا مِنْ دُونِهِ اَهْلَهُ كُلُّ هَاٰئُوا بُرْهَنَكُمْ﴾	- ٢٤	٤٤٢ / ٣ - ٢٥
﴿فَلِمَنْكُرِ الشَّهْوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾	٥٦	٣٣٢، ٣٣١ / ٣
﴿وَنَّا لِلَّهِ لَا كِيدَنَ اَصْنَمُكُمْ﴾	٥٧	٢٥٢ / ٣
﴿وَنَصَرَهُ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	٧٧	٢٣٨ / ٣
﴿كَمَابَدَانَا اَوَّلَ حَكْلَنِيْ تُعِيدُهُ﴾	١٠٤	٢٧٨ / ١
﴿وَمَا اَرْسَانَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلنَّاسِ﴾	١٠٧	١٤ / ١
<b>سورة الحج</b>		
﴿فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾	٥	٢٣٦ / ٣
﴿فَاجْتَبِنُو اِلِّيْسَرَكَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	٢٣٧ / ٣
﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْبَيْنِ مِنْ حَرَجَ﴾	٧٨	٦٧١ / ٢
<b>سورة المؤمنون</b>		
﴿هَيَّاهَتْ هَيَّاهَاتْ لِمَأْتُو عَدُونَ﴾	٣٦	٢٧٠ / ٣
﴿فَمَا اسْتَكَادُوا بِرِبِّهِمْ وَمَا يَنْضَرُوْنَ﴾	٧٦	٥٧٥ / ٢
﴿مَا اَخْنَذَ اللَّهُ مِنْ ولَدٍ﴾	٩١	٢٣٨ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾	١٠٠	٨١ / ٣
<b>سورة النور</b>		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجْزَوُنَ أَنْ تَشْبِعَ الْفَجْحَنَةَ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا هُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٩	٦٧ / ٣
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٣٥	٤٤٤ / ٣
﴿مَثُلُ نُورٍ كَيْشَكَوْزٍ﴾	٣٥	٣٨٤، ٣٢٣ / ٢
﴿يُؤْتَى دُونَ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمَهُ﴾	٣٦	٥٨٦، ٤٧٤ / ٢
﴿وَإِلَى اللَّهِ الْحَصِيرُ﴾	٤٢	٣٢٣ / ٢
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُحَكَمَ بِنَاهِمْ﴾	٥١	٥٠٢ / ٣، ١٧٤ / ١
﴿أَنْ يَقُولُوا أَسْمَنَا وَلَطَعْنَا﴾	٥١	٥٠٢ / ٣
﴿فَإِنَّمَا يَخْدِرُ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَنْ يَرَوْهُ﴾	٦٣	٥٠٢ / ٣
<b>سورة الفرقان</b>		
﴿أَلَمْ تَرِكَ رَبِّكَ كَيْفَ مَذَّالِيلَ﴾	٤٥	٤١٦ / ٣، ٣٥٣ / ٣، ٥٧٠، ٤٧٧ / ٢
﴿فَتَعْلَمَ بِهِ خَيْرًا﴾	٥٩	٢٣٣ / ٣
<b>سورة الشعرا</b>		
﴿رَبِّ هَبْ لِحَكَمًا وَالْحِقْنَى بِالصَّبِيلِ حِينَ﴾	- ٨٣ ٨٤	١١ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِنْ نَظُنْكَ لِمَنْ أَكْذِبُونَ﴾	١٨٦	٢٥٦ / ٣
<b>سورة النمل</b>		
﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئِنِ﴾	٣٠	٢٣٦ / ٣
﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾	٣٣	٢٣٩ / ٣
﴿وَرَدَفَ لَكُمْ﴾	٧٢	٢٤٦ / ٣
<b>سورة القصص</b>		
﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينَ عَقْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾	١٥	٢٤٩ / ٣
﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدُوزَنَ عَلَىٰ﴾	٢٨	٢٦٦ / ٣
﴿وَإِذَا سَكَمُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾	٥٥	٦٦٨ / ٢
﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْنَا كُلُّ سَاعَةٍ عَلَيْكُمْ﴾	٥٥	٥٤٧ / ٢
﴿وَرُبُّكَ يَحْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾	٦٨	٤٠٨، ١٩١، ١٩٠، ١٩٠ / ٣
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	٨٨	٣٩٠ / ٣، ٣٣٢ / ١
<b>سورة العنكبوت</b>		
﴿وَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾	١٢	٢٦٥ / ٣
﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾	٤٢	٤٣٥ / ١
<b>سورة الروم</b>		
﴿فَسُبْحَدَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	- ١٧ ١٩	٣٤، ٣٣ / ٣، ٣٣ / ٣
﴿وَهُوَ الْأَعْلَمُ الْقَرِيرُ﴾	٥٤	٤٩٣ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة لقمان</b>		
	١٩	٦٣٥ / ٢
﴿وَأَغْضَبْتُ مِنْ صَوْتِكَ﴾		
<b>سورة السجدة</b>		
	٢ - ١	١٥ / ٣
﴿الْأَسْرَارُ ١ تَبَرُّلُ﴾		
	٥	٦٨٧ / ٢
﴿تَعْرِيَتُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾		
	٧	٣٤٠ / ٣
﴿الَّذِي أَخْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ﴾		
	١٤	٤٩٥ / ٢
﴿فَذُوقُوا مَا نَسِيَّتُ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِيَّتُ كُمْ﴾		
<b>سورة الأحزاب</b>		
	٣٣	١٤٠ / ١
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾		
	٣٥	٤٣١ / ١
﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقَاتِلَ﴾		
	٣٦	١٩١، ١٩٠ / ٣
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا أَفْصَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾		
	٤١	٤٤٢ / ٢
﴿وَسِيَّحُوهُ بَكْرَهُ وَأَصْبَلَ﴾		
	٤١	٤١
﴿رَبَّاهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا ذَكَرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾		
	٤٢	٥٢٣ / ٢
﴿وَسِيَّحُوهُ بَكْرَهُ وَأَصْبَلَ﴾		
	٤٢	٥٢٣، ٤٤٢ / ٢
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَكِكُمْ﴾		
	٤٣	٥٢٣، ٤٤٢ / ٢
﴿رَبَّاهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا ذَكَرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾		
	٤٣	٦٥٩، ٦٤٢، ٦٣١ / ٢
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ رَبَّاهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوةً عَلَيْهِ﴾		
	٥٦	١٩ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿سُتُّةُ أَلَيْفٍ الَّذِينَ خَلَوْا﴾	٦٢ / ٤٤٨	سورة سباء
﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾	١٥ / ٣٠٠	سورة فاطر
﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرَ اللَّهِ﴾	٣ / ٢٣٨	سورة يس
﴿إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمُ الظَّيِّبُ﴾	١٠ / ٣٣٧	
﴿وَنَاهِيَا النَّاسَ أَنْ يُشْرِكُوا إِلَيْهِ وَأَنَّهُ هُوَ الْغَيْرُ الْحَمِيدُ﴾	١٥ / ٤٤٣	
﴿ثُمَّ أَوْزَيْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	٣١ / ٣٨٥	
﴿يَس﴾	١ / ١٤	
﴿وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ﴾	٢ / ٢٥٢	
﴿إِنَّكَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣ / ٢٠٥	
﴿فَزَرْزَنَا بِشَالِتٍ﴾	١٤ / ١٥٩	
﴿سَلَمٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَجِسٍ﴾	٥٨ / ١٠٢	
﴿مَا لِكُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾	-٥٤ ٥٥	سورة الصافات
﴿مَا نَسْأَلُونَ﴾	٩٥ / ٣٣٢، ٣٣٣	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ رِبْعَةٍ مَا يَعْمَلُونَ﴾	٩٦	٤٦٨، ٤٤٢، ٣٤٠، ٣٣٣، ٣٣٢
﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	١٨٠	٧١٧، ١٢٠، ١١٧ / ٢، ٥١١
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾	١٨٢	١٩، ٢١٥ / ٣، ٤٣٣

### سورة ص

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَامٍ﴾	٣	٢٥٩ / ٣
﴿فَكَلِيقٌ مَسْتَحًا﴾	٣٣	٢٧٣ / ٣
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾	٥	٤٥٢ / ٣
﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾	٧٥	١٧٦، ١٧٥ / ١

### سورة غافر

﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُنْ﴾	٦٠	٦٨٦، ٥٥٦ / ٢
﴿هُوَ الْحَمْدُ﴾	٦٥	٤٩٣ / ٣

### سورة الزمر

﴿فَرِئَةٌ أَعْرَى إِغْرَى ذِي عَوْجٍ﴾	٢٨	٤٠٧ / ٢
﴿أَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٥٠٥، ٤٤٢، ٣٤٠ / ٣
﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيلَاتٌ بِسَمِينَهُ﴾	٦٧	٣٣٢ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة فصلت</b>		
١١	- ٣٩٩ / ٣	﴿قُلْ أَيُّنَّكُمْ تَكُفُّرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾
١٢		
١٥	٢٢٤ / ٢، ١٧٦ / ١	﴿أَوْلَئِرَبُوا أَنَّهُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾
٤٢	٥٠٥ / ٣	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيرٍ حَمِيدٍ﴾
٤٢	٦٣١، ٤٧٢ / ٢	﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيرٍ حَمِيدٍ﴾
٥٣	٣١٧ / ٢	﴿سَرِّيْهُمْ إِيَّاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبْيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ أَكْثَرُهُ﴾
٥٤	٤٤٤ / ٣، ٢٨٩ / ٢	﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾
<b>سورة الشورى</b>		
١٠	١٧٤ / ١	﴿وَمَا أَخْنَافْتُمُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَيَّ اللَّهِ﴾
١١	٢٤١ / ٣	﴿يَدْرُؤُكُمْ فِيهِ﴾
	٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٣، ١٧٣ / ١	
١١	٦٩٠، ٦٨٦، ٣٢٣، ٣١٦ / ٢، ٣٣٨	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
	٢٩٩، ٢٥١ / ٣، ٦٩١	
١١	٤٩٣ / ٣	﴿وَهُوَ أَلَّا سَمِيعُ الْبَصِيرِ﴾
١٥	٥٤٧ / ٢	﴿فَلِذِلْكَ قَادِعٌ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾
١٩	٤٩٣ / ٣	﴿الَّهُ لَيَلِفُ بِعِبَادِهِ يَرْفُعُ مَنْ يَشَاءُ﴾
٢٥	٢٥٠ / ٣	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بِنَبِّئِهِمْ﴾	٣٨	١٤٤، ١٤٢ / ٣
<b>سورة الزخرف</b>		
﴿سَيَكْتَبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُشَعِّلُونَ﴾	١٩	٤٨٥ / ٣
﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾	٤٥	٤٤٢ / ٣
﴿لِيَقْضِي عَلَيْنَا يُكَلِّفُكَ﴾	٧٧	٢٦٥ / ٣
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَبَيْنَهُمْ بَيْنَ﴾	٨٠	٦٥٢ / ٢
<b>سورة الدخان</b>		
﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمْ أَسْمَاءُهُمْ وَالْأَرْضُ﴾	٢٩	٤٩٩ / ٢
﴿وَلَقَدْ أَخْرَذَنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَلَائِينَ﴾	٣٢	٤٠٨ / ٣
<b>سورة الجاثية</b>		
﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ تَغْنَدِيلَهُمْ هَوَنَةٌ﴾	٢٣	٤٤٧ / ٣
﴿إِنَّا كَانَتْ نَسْنِيَّةً مَا كُنْتَ تَعْمَلُونَ﴾	٢٩	٨٢ / ٣
﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ تَسْكُنُوا كَمَسِّيْمٍ لِقَاءَ يَوْمَكُمْ هَذَا﴾	٣٤	٤٩٥ / ٢
<b>سورة الأحقاف</b>		
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُوكُمْ إِلَيْهِ﴾	١١	٢٤٤ / ٣
﴿فَاصِرِزْ كَمَا صَرَبَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسْلِ﴾	٣٥	٥٣٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة محمد</b>		
﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٩	٥٣٩، ٣٢٥ / ٢
﴿أَفَلَا يَذَرُونَ الْقُرْبَاتِ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا﴾	٢٤	٤٧٧ / ٢
﴿فَإِنَّمَا يَغْلُبُ عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٨	٢٥٠ / ٣
<b>سورة الفتح</b>		
﴿وَالْزَمَهْرَ كَلِيلَةَ النَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَعْجَبَ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾	٢٦	٥٨١، ٤٥٨ / ٢
<b>سورة الحجرات</b>		
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدِيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١	٦٤٠ / ٢
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾	٢	٦٧٢، ٦٣٧ / ٢
﴿أَنْ تَخْبِطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنْتَ لَا تَشْعُرُنَّ﴾	٢	٦٤٤ / ٢
﴿أَجَيَّبْنَا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّمَا﴾	١٢	٦٧ / ٣
<b>سورة ق</b>		
﴿بَلْ هُوَ فِي لَبَيْنِ مِنْ حَلْقِيَ جَدِيدِي﴾	١٥	٤٥٩ / ٣
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِّنْ حَلْقِ الْوَرِيدِ﴾	١٦	٦٩١، ٦٨٧، ٦٨٣ / ٢، ١٧٨ / ١
﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَبِيبٌ عَتِيدٌ﴾	١٨	٤٦٦ / ٣
﴿فَقَبَوْا فِي الْلَّنْدِ﴾	٣٦	٢٥٠ / ٢
﴿لَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ لَقَ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾	٣٧	٤٥٠، ٣٢٩ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة الذاريات</b>		
﴿وَفِي الْأَرْضِ مَا يَتَّبِعُ لَلشَّرْقَيْنَ﴾	٢١	٣١٧ / ٢
﴿فَإِنَّ الْذِكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٥	٣٢٩ / ٣، ٦٦٣، ٦٥١، ٤٨٧ / ٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ لِجِنَّةً وَلِإِنْسَانًا إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٣٢٥ / ٢
<b>سورة الطور</b>		
﴿وَالْطَّورِ ① وَكُتُبٌ مَسْطُورٌ﴾	٢ - ١	٦١٦ / ٢
﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَرَقِيعٌ﴾	٨ - ٧	٦١٧ / ٢
<b>سورة النجم</b>		
﴿وَالْجَوِ﴾	١	٥٧ / ١
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمَوْئِ﴾	٤ - ٣	٦٥١ / ٢
﴿ثُمَّ دَنَقَنَدَ﴾	٩ - ٨	٤٦٦ / ٣
﴿أَوْ أَدَنَ﴾	٩	٣٤٠ / ٢
﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّ عَنْ ذِكْرِنَا﴾	٢٩	٥٤٧ / ٢
﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الشَّهَنَ﴾	٤٢	٢٨٩ / ٢
<b>سورة القمر</b>		
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدَنَ﴾	٩	١١ / ٢، ١٧٨ / ١
﴿تَبَرِّي بِأَعْنَانَا﴾	١٤	١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿بَجَّيْنَهُمْ بَسَحَرٍ﴾	٣٤	٢٣٣ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا آمَنَنَا إِلَّا وَحْدَةً كَمَعْجَجَ بِالْبَصَرِ﴾	٥٠	١٨١ / ٣
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْفٌ فِي الْزُّبُرِ﴾	٥٢	٨٢ / ٣
<b>سورة الرحمن</b>		
﴿وَتَبَقَّى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْعَلَى وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	٤٣٤، ٣٣٢، ١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَانِ﴾	٢٩	١٩١ / ٣، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٩ / ٣
<b>سورة الحديـد</b>		
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	٣	٤٤٤، ٤٤٣ / ٣، ٦٨٨ / ٢
﴿وَهُوَ مَعْلُوْمٌ أَيْنَ مَا كُشِّمَ﴾	٤	٦٩٠، ٦٨٧، ٦٨٦ / ٢، ١٠ / ١
﴿الَّمَّا يَأْنِ لِلَّذِينَ أَمْنَوْا أَنْ يَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٤٤٤ / ٣، ٦٩١
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْبِنْتِ﴾	٢٥	٢٦٢ / ٣
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾	٢٨	٣٢٧ / ٢
<b>سورة المجادـلة</b>		
﴿أَحَصَّنَهُ اللَّهُ وَسُوْهُ﴾	٦	٢٨٩ / ٢
﴿وَلَئِنْ يَضَّازِهِمْ شَيْئًا إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾	١٠	٤٧٨ / ٣
<b>سورة الحشر</b>		
﴿فَاعْتِدُوا﴾	٢	٨٦ / ٣
﴿وَمَا أَنْتُمْ بِالرَّسُولِ فَحَذِّرُوهُ﴾	٧	٥٠٢ / ٣، ١٧٤ / ١
﴿نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾	١٩	٣١١ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة الممتحنة</b>		
	١      ٢٦٤ / ٣	﴿لَا تَنْجِدُوا عَذُولِي وَعَذُولُمْ أَوْلَاهُمْ﴾
<b>سورة الصاف</b>		
	٢١      ٢٥ / ١	﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
	٤      ٥٦٦ / ٢	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ، صَفَا﴾
	٦      ٤٦٣ / ١	﴿وَمِنْهُمْ رَسُولُنَا مَنْ بَعْدِي أَسْمَهُ أَحَمْدُ﴾
<b>سورة المناقوفون</b>		
	١٠      ٢٦٢ / ٣	﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَارِقَتْكُمْ تِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفَكَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾
<b>سورة الجمعة</b>		
	٩      ٢٣٧ ، ١٠٢ / ٣	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
<b>سورة التغابن</b>		
	١١      ٤٨٥	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ فَقَبْلَهُ﴾
	٧      ٢٧٥ / ٣	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ يَعْثَرُوا﴾
<b>سورة الطلاق</b>		
	٧      ٢٦٥ / ٣ ، ٢٨٩ / ٢	﴿لِئْنِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعْيِهِ﴾
	١٢      ٣٢٥ / ٢	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِنْهُمْ﴾

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة التحرير</b>		
	٦ / ٥٣٨	(لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ)
<b>سورة الملك</b>		
	١ / ١٥، ١٤	(تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ)
	٣ / ٢٢٨	(هَلْ رَأَىٰ مِنْ طُورٍ)
	١٦ / ٣٣٧، ٦٨٨	(أَمَّنْمَ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَغْيِرَ بِكُمْ أَرَضَنَا)
	١٩ / ١٨٣	(إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ)
<b>سورة القلم</b>		
	٤ - ٤ / ٤٤٧	(تَ وَالْقَلَمُ وَمَا يَسْطِرُونَ)
	٥١ / ٤٤٧	(وَإِنْ يَكُادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْأُونَكَ يَأْنُصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الْكَوْكَبَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَجَهَنَّمُ)
	٥٢ / ٤٤٧	(وَمَا هُمْ بِالْأَذْكَرِ لَلْغَالِبِينَ)
<b>سورة الحاقة</b>		
	١٩ / ٢٦٩	(هَاقِمُ أَفْرُودِ وَأَكْنِيَّةِ)
<b>سورة المعارج</b>		
	٤ / ٦٨٨	(تَنْجُ المَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ حَسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)
	١٦ / ٢٤٧	(نَزَّاعَةً لِلشَّوَّى)

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة العزم</b>		
﴿وَبَنَّيْلٌ إِلَيْهِ تَبَتَّلَ﴾	٨ / ٤٣	٤٣ / ١
﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ وَبَنَّيْلٌ إِلَيْهِ تَبَتَّلَ﴾	٩ - ٨ / ٤٣٥	٤٣٥ / ٢
﴿وَدَرَّقَ وَالْمَكَنِينَ﴾	١١ / ٢٦١	٢٦١ / ٣
﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكِّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ أَخْذَ إِلَيْ رَبِّهِ سَيِّلًا﴾	١٩ / ٤٢٠	٤٢٠ / ٣
<b>سورة المدثر</b>		
﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾	١١ / ٢٦١	٢٦١ / ٣
﴿سَارُهُقَدَّ، صَعُودًا﴾	- ١٧ ٢٤	٨٦ / ٣
﴿كَلَّا إِنَّمَا تَذَكِّرَةٌ﴾	- ٥٤ ٥٦	٣٢٨ / ٣
﴿وَمَا يَدْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٥٦	٤٧٢ / ٢ ، ٣٢٨ ، ٦٥١ ، ٣٩٩
<b>سورة القيامة</b>		
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا يَسَانَدُ﴾	١٩ / ٣١٨	٣١٨ / ٣
<b>سورة الإنسان</b>		
﴿عَيْنَا يَشْرُبُ يَهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٢٣٤ / ٣
﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ بُحْكَرَةٍ وَأَصِيلًا﴾	- ٢٥ ٢٦	٩ / ٣ ، ٤٣٥ / ٢
﴿وَمَا شَاءَنَّ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٣٠	٤٥٣ ، ٣٢٨ / ٣ ، ٣٢٦ ، ١٧٥ / ١ ٥٤٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٤٩٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة النبأ</b>		
﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَافِقًا﴾	٣٨	٤٧٧ / ٣
<b>سورة عبس</b>		
﴿كَلَّا إِنَّهَا نَذْكُرَةٌ ﴿١١﴾ فَإِنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾	١٢ - ١١	٤٧٢ / ٣
<b>سورة المطففين</b>		
﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	٢٤٩ / ٣
<b>سورة الانشقاق</b>		
﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾	٨	٨٠ / ٢
<b>سورة البروج</b>		
﴿فَمَالِ لِمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٢٤٧ / ٣
<b>سورة الأعلى</b>		
﴿سَيِّجَ أَسْمَرَتِكَ الْأَعْلَى﴾	١	١٩١ / ٣، ٣٨٢ / ٢
﴿وَنَبِرَكَ لِلْمُسْرَى﴾	٨	١٩١ / ٣
<b>سورة الغاشية</b>		
﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَبْلِيلِ كَيْثَ خَلِقْتَ﴾	١٧	٤٧٦ / ٢
<b>سورة الفجر</b>		
﴿وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا﴾	٢٢	٣٣٨، ١٧٨ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة الشمس</b>		
﴿وَالثَّمَنُ وَضَحَّاهَا﴾	١	١٤ / ٣
<b>سورة الليل</b>		
﴿وَالَّذِي لَذَا يَعْشَى﴾	٢	٢٥٢، ١٩١ / ٣
﴿فَامَّا مَنْ أَغْطَلَنِي وَأَنْقَنَ﴾	٦	٢٧٩ / ١
﴿فَسَبِّبَرْهُ وَلِلْسَّرَى﴾	٧	١٩١ / ٣
<b>سورة الضحى</b>		
﴿وَالصَّحَى﴾	١	١٤ / ٣، ٦٠٤ / ٢، ٢٩٨، ٢٩٦ / ١
<b>سورة الشرح</b>		
﴿إِنَّمَّا مَعَ الْعُسْتَادِرَ﴾	٦	٤٠٠ / ٣
<b>سورة العلق</b>		
﴿عَمَّ اِلْأَنْسَنَ مَا لَرَبَّعَمَ﴾	٥	٣٢٦ / ٢
<b>سورة القدر</b>		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	١	٢٤١ / ٣
<b>سورة البينة</b>		
﴿لَوْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١	٢٧٥ / ١
﴿وَمَا أَرِمْوا إِلَّا يَعْبُدُوا أَنَّهُ مُخْلِصٌ لِّهُ الَّذِينَ﴾	٥	١٠٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
<b>سورة الزلزلة</b>		
﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾	١	١٣١ / ١
﴿بِيَانِ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا﴾	٥	٢٤٣ / ٣
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	٨ - ٧	٨٣ / ٣
<b>سورة الكافرون</b>		
﴿فُلِيتَاهَا الْكَافِرُونَ﴾	١	١٨٩ / ٣، ١٥ / ٣
<b>سورة النصر</b>		
﴿إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ مِّنْ رَّبِّهِ﴾	١	٥٣١، ٥٣٠ / ٢
﴿فَسَيِّئَ بِمَحْمِدٍ رَّبِّكَ وَأَسْتَغْفِرَةً﴾	٣	٥٤٦، ٥٤٣، ٥٣٤، ٥٣٠ / ٢
<b>سورة المسد</b>		
﴿وَأَمْرَأَهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	٢٧٦ / ٣
<b>سورة الإخلاص</b>		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٣٦٦، ٣٦٥، ١٠٤ / ٢، ٥٠٧ / ١
<b>سورة الفلق</b>		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾	١	٥٠٧ / ١
<b>سورة الناس</b>		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾	١	٥٠٧ / ١

# فهرس الأحاديث التجوية الشرفية

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَبْدِلُهَا - ذِيْحَةٍ -	البراء بن عازب	٢٧٦ / ١
أَبْشِرْ بِنُورِينَ قَدْ أُوتِيَتُهُمَا	عبد الله بن عباس	٢٩٢ / ١
أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُظْهَرُ دِينِهِ	عثمان بن عفان	٣١٦ / ٣
أُبْطِئُ لِلْمُؤْمِنِ لَهُ لَذَّا يَنْقُطُعَ عَنِّي	جابر بن عبد الله	٥٧٣ / ٢
أَبْغُصُ إِلَيْهِ عُبْدُ فِي الْأَرْضِ عَنْدَ اللَّهِ		٤٤٧ / ٣
أَتَانِي جَبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي	أبو ذر الغفارى	٢٧٩ / ١
اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمَرَّةٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ	أبو سعيد الخدري	١٠١ / ١
أَثْقَلُ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ	أبو الدرداء	١١٦ / ١
أَجْرُكِ عَلَى قَدْرِ نَصِيبِكِ	عائشة	٧٠٧،٦٦٥ / ٢
اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ - سُبْحَانَ رَبِّكَ - الْأَعْلَى -	عقبة بن عامر	٣٨٢ / ٢
أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ إِيمَانُ بِاللَّهِ	رجل من خثعم	٨٧ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟	عبد الله بن عباس	١٠٩ / ٣
الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ	أبو هريرة	٤٣٠ / ١
الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَانَكَ تَرَاهُ	عمر بن الخطاب	٢٨ / ٣
احفظوني في العباس	الحسن بن علي	٢٥٨ / ١
اخترتُ يمينَ ربي	أبو هريرة	٦٧٩ / ٢
أخذ ركوة فوضعها على يساره - وضوء النبي -	أنس بن مالك	٣٦ / ٢
أَذْرَكْنَا النَّبِيًّا فَمَا أَحَدُ يُكَبِّرُ قَبْلَ الْإِمَامِ	عبد الله بن عباس	٤٦٦ / ٢
إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ	عبد الله بن عمر	٣٨٧ / ٢
إِذَا أَحَبَّ اللَّهَ عَبْدًا ابْتَلَاهُ	أبو هريرة	٥٦١، ٥٧٣، ٦٤٨ / ٢
إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَحَدَكُمْ أَمْرًا فَلِيقْلُ	عبد الله بن مسعود	١٦٤، ١٥٢، ١٥٠ / ٣ ١٩٣، ١٩٢
إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعْدِ خَيْرًا	أنس بن مالك	٢٠٨ / ١
إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعْدِ خَيْرًا	عائشة	١٤٥ / ٣
إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً	أبو هريرة	٨٣ / ٣
إِذَا ارْتَقَ النَّجْمُ	أبو هريرة	٢٤٣ / ١
إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسِّنْ إِسْلَامُهُ	أبو سعيد الخدري	٤٨٦ / ١
إِذَا اشْتَدَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ	أبو هريرة	٤٨٨ / ١
إِذَا أَعْرَضَ اللَّهُ عَنِ الْعَبْدِ	علي بن أبي طالب	٦٣ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفي على بعيركِ		٦١٦ / ٢
إذا أكلت طعاماً أو شربت شراباً فقل	أنس بن مالك	٥٥٢ / ٣
إذا التقى المسلمان بسيفيهما	أبو بكرة	٦٢ / ٣
إذا أمن الإمام فأمنوا	أبو هريرة	٦١٣ / ٢
إذا أويت إلى فراشكَ	البراء بن عازب	٨٥ / ٢
إذا تغولت لكم الغيلانُ فنادوا بالأذان	أبو هريرة	٦٠٣ / ٢
إذا جاء أحدكم إلى فراشه	أبو هريرة	٨٥ / ٢
إذا جاءكم كريمٌ قومٌ فأكرِّمُوه	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
إذا دخلت ليلاً	جابر بن عبد الله	٢٧٥ / ١
إذا دعا أحدكم فليُؤْمِنْ على دعاء نفسه	أبو هريرة	٥٧٨ / ٢
إذا دعوتُم اللهَ فاعزِّموا في الدُّعاء	أنس بن مالك	٨٤ / ٢
إذا رأيَتَ الرجلَ لجُوجاً		٧٧، ٧٥ / ١
إذا رأيتم الحريقَ فكَبِّروا	عبد الله بن عباس	٦٠٣ / ٢
إذا رأيتم الحريقَ فكَبِّروا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٠٣ / ٢
إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله	فضالة بن عبيد	١٩٤ / ٣
إذا صلَّيتُم الفجرَ فلا تناهُوا	عبد الله بن عباس	٤٠٣ / ٢
إذا طلَّعَ النَّجْمُ	أبو هريرة	٣٨٤، ٢٤٤ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ	عبد الله بن عمر	١٦٦ / ٣
إذا عَمِلَ الْمُؤْمِنُ عَمَلاً نَارَ فِي قَلْبِهِ نُورٌ	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِي	٦٧٧ / ٢
إذا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَاتَّبِعْهَا بِحَسِنَةٍ تَمْحُهَا	أَبُو ذِرٍ الْغَافَارِي	٧١٤ / ٢
إذا قاتَلَ أَخْدُوكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٨ / ٢
إذا قال: ﴿وَلَا أَصَّـلَـاـلَـاـنَ﴾ جَهَرَ بِآمِينِ		٦١٤ / ٢
إذا قَلَّ مِنْ حَجَّ أوْ عُمْرَةَ كَبَرَ ثَلَاثَةً		٦٠٤ / ٢
إذا كان النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٨٤ / ١
إذا كان غَدَاءُ الْإِثْنَيْنِ	عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ	١٣٩ / ١
إذا كان في آخرِ الزَّمَانِ وَاخْتَلَفَتِ الْأَهْوَاءُ		٣٣٧ / ٢
إذا كان يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بِعُضُّهُمْ فِي بعضِ	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٨٠ / ٢
إذا كُنْتَ فِي غَنَمَكَ		٦٣٧ / ٢
إذا لَمْ تُحِلُّوا حِرَاماً		٢٤٧ / ٢
إذا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعَوْا	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٤٦، ٤٩٦ / ٢
إذا هُمَّ أَحْدُوكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُرَكِّعْ رَكْعَتَيْنِ	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ	٦٧ / ٢
إذا هُمَّ عَبْدِي بِحَسِنَةٍ فَاكْبُوْهَا لِهِ حَسِنَةً	أَبُو هُرَيْرَةَ	٥٩ / ٣
إذا هَمْتَ بِأَمْرٍ فاستخِرْ رَبَّكَ	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٢٠٩، ١٥٥ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا ولد للرجل ابنةٌ	نبيل بن شريط	٢٥٧ / ١
اذكُروا الله حتى يقولَ المنافقون: إنكم مرأوون	سعيد بن منصور	٥٣٥، ٥٣٢ / ٢
اذكُروا الله حتى يَقُولوا: مجنون	أبو سعيد الخدري	٦٣٨، ٤٤٦، ٥٣١ / ٢ ٦٤٢
اذكُروا الله ذكرًا كثيرًا		٥٣٣ / ٢
اذْهَبْ يا أَنْسُ إِلَيْهِ فَقُلْ	عمرو بن عوف	٩٤ / ١
أرأيَتُكُمْ لِيَلْتُكُمْ هَذِهِ	عبد الله بن عمر	٩٠ / ١
أربُعٌ قَبْلَ الظُّهُرِ بَعْدَ الزَّوَالِ	عمر بن الخطاب	١٠٦ / ٢
أربُعٌ لِيَالِيهِنَّ كَأَيَامِهِنَّ	أنس بن مالك	٣٥١ / ٢
ارْبَعُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ		٦٢٢، ٦٠١، ٥٦٠ / ٢ ٦٨٣، ٦٧٣، ٦٣٥، ٦٣١
ارحُمُوا تُرْحِمُوا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٢ / ١
أسأْلُكَ خَيْرَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ	عبد الله بن مسعود	١٨٤ / ٣
استرِشدُوا العاقِلَ تَرْشِدُوا	أبو هريرة	١٤٠ / ٣
اسْتَرْقُوا الْهَا، فَإِنَّ بَهَا النَّظَرَةَ	أم سلمة	٢٧٤ / ١
اسْتَشْفُوا بِمَا حَمِدَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ		٤١١ / ٢
استعِينُوا عَلَى الْحَوَاجِيجِ بِالْكِتَمَانِ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
استَوُوا حَتَّى أُثْنَيَ عَلَى رَبِّي	رفاعة بن رافع	٥٥٠ / ٣
اسْقِهِ عَسَلًا	أبو سعيد الخدري	٢٧٦ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الإسلام والسلطان أخوان توأمان	عبد الله بن عباس	٣٢٧ / ٢
أصدق كلمة قالـت العرب	أبو هريرة	٤٤٤ / ٣
أضرـبت وجـهـها؟ - للـجـارـيـة -	معاوية بن الحكم	٣٣٤ / ١
أطعـمـ على زـينـبـ خـبـزاـ وـلـحـماـ	أنـسـ بنـ مـالـكـ	٩٤ / ٢
اطـلـبـواـ الخـيـرـ عـنـ حـسـانـ الـوـجوـهـ	عـائـشـةـ	٣٩٠ ، ٣٨٨ / ٢
أعـرـفـكـمـ بـنـفـسـهـ أـعـرـفـكـمـ بـرـبـهـ		٢١١ ، ٣٠٩ / ٢
أعـرـواـ النـسـاءـ يـلـزـمـ مـنـ الـحـجـاجـ	مسلمـةـ بنـ مـخلـدـ	٣٩١ / ٢
الأـعـمـالـ بـالـنـيـاتـ	عـمـرـ بنـ الـخطـابـ	١٥٨ / ٢
الأـعـمـالـ بـالـبـيـةـ	عـلـيـ بنـ أـبـيـ طـالـبـ	٢٦٧ / ١
أـفـضـلـ الـأـعـمـالـ إـيمـانـ بـالـلـهـ وـحـدـهـ	مـاعـزـ	٨٧ / ٣
أـفـضـلـ الـأـعـمـالـ الصـلـاـةـ	عـائـشـةـ	٨٤ / ٣
أـفـضـلـ الـأـعـمـالـ إـيمـانـ بـالـلـهـ وـتـصـدـيقـ بـهـ	عـبـادـةـ بنـ الصـامـتـ	٨٨ / ٣
أـفـضـلـ الـأـعـمـالـ إـيمـانـ بـالـلـهـ وـرـسـولـهـ	أـبـوـ هـرـيرـةـ	٨٧ / ٣
أـفـضـلـ الـأـعـمـالـ إـيمـانـ بـالـلـهـ، وـجـهـادـ	أـبـوـ ذـرـ الغـافـريـ	٨٨ / ٣
أـفـضـلـ الـإـيمـانـ أـنـ تـعـلـمـ	عـبـادـةـ منـ الصـامـتـ	٢٨ / ٣
أـفـضـلـ الصـدـقـةـ حـفـظـ الـلـسـانـ	مـعاـذـ	٨٤ / ٣
أـفـضـلـ الصـيـامـ صـومـ أـخـيـ دـاوـدـ	عـبـدـ اللهـ بنـ عمرـ	٢٧ / ٣
أـفـضـلـ الـعـبـادـ درـجـةـ عـنـدـ اللـهـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ	أـبـوـ سـعـيدـ الـخـدـرـيـ	٤٤٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَفْلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا	المغيرة بن شعبة	٣١٨ / ١
أَفْلَحَ الْوِجْهُ	أبو قتادة	٢٥٦ / ١
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ	أبو هريرة	١٥٨ / ٣
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ	معاذ بن جبل	٣٨١ / ٢
أَكْثُرُهُم مِنْ لَقِيْتُمْ مِنْ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي السَّلَامَ	عبد الله بن مسعود	٦٩٦ / ٢
أَقْيَمُوا صُوفَّكُمْ	أنس بن مالك	٦٧ / ٢
أَكْتُمُ الْخِطْبَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأُ	أبو أيوب الأنصاري	١٥١ / ٣
أَكْثُرُهُم مِنْ يَمُوتُ بَعْدَ قَضَاءِ اللَّهِ	جابر بن عبد الله	٣١٩ / ٣
أَكْثُرُهُمْ ذَكْرُ اللَّهِ	عبد الله بن عباس	٥٣٢، ٤٤٧ / ٢
أَكْثُرُهُمْ ذَكْرُ اللَّهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ	أبو سعيد الخدري	٥٣٣ / ٢
أَكْثُرُهُمْ ذَكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ	معاذ بن جبل	٥٤٢، ٤٤٤ / ٢
أَكْثُرُهُمْ فِي الْجَنَازَةِ قَوْلٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	أنس بن مالك	٥٨٥، ٤٧٣ / ٢
أَكْثُرُهُم مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	أبو هريرة	٥١٤ / ٢
أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا	أبو هريرة	٢٨٢ / ١
أَلَا أَحَدُكُمْ عَنِ الْخَضْرِ	أبو أمامة	٨٦ / ١
أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمَا سَمَّى اللَّهُ خَلِيلَهُ	معاذ بن أنس	٣٤ / ٣
أَلَا كُلُّكُمْ مَنْاجٍ رَبِّهِ	أبو سعيد الخدري	٦٤٨، ٤٥٧ / ٢
أَلَا لَيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ	أبو بكر	١٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الله ما أجلسكم إلا ذاك		٤٩٧ / ٢
ألم تنزيل السجدة تجيء لها جناحان		١٤ / ٣
أم القرآن شفاء	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه	أبو هريرة	٦٦ / ٢
أمرت أن أقاتل الناس	أبو هريرة	٤٨٥ / ١
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله	عبد الله بن عمر	٢٨٥ / ٣، ٥١٤، ٦٢١ / ٢
آمين - إذا قرأ ﴿عَنِ الْمَقْصُوبِ عَنِيهِمْ وَلَا أَصْكَائِنَ﴾ -	وائل بن حجر الحضرمي	٦٠٨، ٦٠٧ / ٢
إن أحدكم إذا كان في الصلاة	عبد الله بن عمر	٦٧ / ٢
إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده	عبد الله بن عمر	٧٨ / ٢
إن أحسن الحسن	الحسن بن علي	٣٥٧، ٢٨١ / ١
إن أغبط الناس عندي لمؤمن خفيف		٣٩٨ / ٢
إن الإيمان ليخلق	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٤٤ / ١
إن البيت الذي يذكر الله		٤٩٩ / ٢
إن الجبل لينادي الجبل باسمه	عبد الله بن مسعود	٤٩٩ / ٢
إن الحياة والعفاف والعبي		٣٣٣ / ٢
إن الذين يذكرون من جلال الله	النعمان بن بشير	٦٥٣، ٥٠١ / ٢
إن السخاء شجرة	جابر بن عبد الله	٥٢ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنَّ الشَّدِيدَ لِيُسَ الَّذِي يَغْلِبُ النَّاسَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٦١ / ١
إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَا يَنْخِسْفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ	ابْنُ الْمَخَارِقَ	١٠١ / ٢
إِنَّ الصُّبْحَةَ تَمْنَعُ بَعْضَ الرِّزْقِ	عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ	٤٠٢ / ٢
إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قِبرِهِ	أَنْسَ بْنَ مَالِكَ	٤٩٩ / ١
إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمَنَ لِيَدْعُو اللَّهَ	أَنْسَ بْنَ مَالِكَ	٥٧٣، ٦٥٧ / ٢
إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزُلْ لِيُكَذِّبَ بَعْضَهُ بَعْضًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَبْنُ الْعَاصِ	٥٠٥ / ٣
إِنَّ الْكَافَرَ لِيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي حَاجَتِهِ	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٦٥٧ / ٢
إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١١ / ٢
إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى مُوسَى الْكَلَامَ	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٤٧٣ / ١
إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنِي يَوْمَ بَدِيرٍ	عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ	١٤٢ / ١
إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ	أَنْسَ بْنَ مَالِكَ	٢٧٥ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَجَارُكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ	أَبُو مَالِكَ الْأَشْعَرِي	٥٩١ / ٢
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٥٣ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتَنِي	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٤٦ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَثَ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٥ / ٣
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْكَافِرِ		٦٥٤ / ٢
إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ		٣١٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إن الله خلق آدم على صورته		٣١٤ / ٢
إن الله خلق كل صانع وصنعته	حذيفة بن اليمان	٣٤٧ / ١
إن الله سبحانه وتعالي يقول: إني لأمُّ بآهل الأرض	أنس بن مالك	٦٦٧ / ٢
إن الله صانع كل صانع	حذيفة بن اليمان	٤٤٢، ٣٣٤ / ٣
إن الله طيب	أبو هريرة	١٢٠ / ٣
إن الله عز وجل صانع كل صانع وصنعته	حذيفة بن اليمان	٣٤٨ / ١
إن الله كتب مقادير الخلق	أبو سعيد الخدري	٤١١ / ٣
إن الله كتب مقادير الخلق	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٩٧ / ٣
إن الله لا يجمع أمتى على ضلاله	عبد الله بن عباس	٥٩١ / ٢
إن الله لا يخفى عليكم	عبد الله بن عمر	٧٩ / ٢
إن الله لا يقبل من العمل إلا	أبو أمامة	٥٣ / ٣
إن الله ليدفع بالMuslim الصالح	عبد الله بن عمر	٣١٨ / ٣
إن الله ليضحك إلى ثلاثة	أبو سعيد الخدري	١٠٢ / ٢
إن الله ليعمّر بالقوم	عبد الله بن عباس	١٢٢ / ١
إن الله يصنع كل صانع وصنعته	حذيفة بن اليمان	٣٤٨ / ١
إن الله ينزل إلى السماء		١٧٦ / ١
إن المستشير معانٌ	عائشة	١٤١ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنَّ الْمُصْلِي لِيَقْرَعْ بَابَ الْمَلِكِ	عبد الله بن عباس	١٥٨ / ٣
إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا ماتَ		٥٠٠ / ٢
إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَوْ وَرَقَدُوا	أنس بن مالك	٦٦ / ٢
أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا	أبو هريرة	١١٠ / ٢
إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	أبو هريرة	٥٥ / ٣
إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ	عائشة	٣٠٥ / ٢
إِنَّ أَوَّلَيَّاً مِنْ عِبَادِي	عمرو بن الجموح	٣٥١ / ١
إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا	أنس بن مالك	١٧١ / ١
أَنْ تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ	معاذ بن جبل	٥٠٠ / ٢
إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ فِي دُبْرٍ كُلَّ صَلَاةٍ	عبد الله بن عباس	٢١ / ٣
إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي	أبو أمامة	١١٨ / ١
أَنَّ سُورَةَ الْأَنْعَامِ نَزَّلَتْ بِمَكَةَ		٥٣٧ / ٢
إِنَّ فَاتِحةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكَرْسِيِّ	علي بن أبي طالب	٢٠ / ٣
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسْوِفَاً	أنس بن مالك	١١٢ / ٢، ٣٤٠ / ١
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسْوِفَاً	علي بن أبي طالب	١١٢ / ٢
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهْرًا يُقَالُ لَهُ: رَجْبٌ	أنس بن مالك	٣٤٨ / ٢
إِنَّ قَاتِلَتْ صَابِرًا مُحْتَسِبًا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٥٤ / ٣
إِنْ كُنَّا لَنَعْدُ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي الْمَجْلِسِ	عبد الله بن عمر	٥٥٢ / ٢

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١١ / ٣	أنس بن مالك	إِنَّ لِلْقُلُوبِ صَدَأً
٣١٩ / ٢		إِنَّ اللَّهَ أَنِيَّ مِنَ الْأَرْضِ
٥٦٥ / ٢		إِنَّ اللَّهَ أَنِيَّ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ
١٠٦، ١٠٥ / ١	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَسْعَةَ وَتَسْعِينَ اسْمًا
١٨٢ / ٣	أنس بن مالك	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْحًا
٣١ / ٣	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ
٤٩٢ / ٢	أنس بن مالك	إِنَّ اللَّهَ سَيَارَةً مِنَ الْمَلَائِكَةِ
٦٥٣، ٤٩٤ / ٢	جابر بن عبد الله	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَرَايَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ
٦٥٠، ٤٩٢ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً سَيَاحِينَ فِي الْأَرْضِ
٦٠٥، ٤٩١ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً سَيَارَةً فُضْلًا
٦٠٥، ٤٨٩ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ
٢٤١ / ١	أبو المسعود البدرى	إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسَ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لِحِكْمَةٍ
٣٥٨، ١٢٩ / ١	أبو هريرة	إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهْيَةً الْمَكْنُونِ
٩١ / ٣	سمرة بن جندب	إِنَّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ
٤٥ / ١	أبو سعيد الخدري	إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ
١٠٠ / ٢	النعمان بن بشير	إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّمْسَ
٦٦٢ / ٢	أبو هريرة	إِنَّ هَذَا ذَكَرَ اللَّهِ فَذَكَرَهُ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٨١ / ٣	عبد الله بن منيب	أَنْ يغْفِرَ ذَنْبًا وَيُفْرِجَ كُربًا
٢٣٥ / ١	أبو هريرة	إِنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَلَأًى
٣١٨ / ٣	جبير بن مطعم	أَنَا الْمَاحِي
٦٨٣ / ٢	أبي بن كعب	أَنَا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرْنِي
٦٤٦ / ٢	كعب الأحبار	أَنَا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرْنِي
٥٣٥ ، ٤٩٥ / ٢	أبو هريرة	أَنَا عِنْدَ طَنْ عَبْدِي بِي
٥١٤ / ٢	أبو هريرة	أَنَامُعْ عَبْدِي مَا ذَكَرْنِي وَتَحْرَكْتُ بِي شَفْتَاهُ
٤٩٠ / ١	عثمان بن أبي العاص	أَنْتَ إِمَامُهُمْ
٥٤٣ ، ٤٥٠ / ٢		أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ذُو الْبِعَادِينِ فَالْزَمْ بَايِ
٢٣٦ / ٣		أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى
٣٥٨ / ١	علي بن أبي طالب	انتظارُ الْفَرَجِ مِنَ اللَّهِ عِبَادَةٌ
٦٥٩ / ٢	جابر بن عبد الله	أَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي
٥٣٨ / ٢	أبي بن كعب	أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جُمْلَةً وَاحِدَةً
٧٣ / ٢	أنس بن مالك	انْصُرْ أَخَاكَ ظالِمًا أَوْ مُظْلومًا
٢٨٤ / ٣	عبد الله بن عباس	إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
٦٤٧ / ٢		إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدُثُوا بَعْدَكَ
٢٣٣ / ١	معاوية بن حيدة	إِنَّكُمْ تُشْمُونَ سَبْعِينَ أَمَةً
٢٢٧ / ١	عبد الله بن حواله	إِنَّكُمْ سُتُّجَنَّدُونَ أَجْنَادًا

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنكم محسوروَنْ حُفَّاءً	عبد الله بن عباس	٢٧٨ / ١
إنما أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مَّنْ خَلَا مِنَ الْأُمَّةِ	عبد الله بن عمر	٧٤ / ٢
إنما أَحَافُّ عَلَيْكُمْ كُلَّ مَنَافِقٍ عَلَيْهِ	عمر بن الخطاب	٣٤٢، ٢٥٠ / ١
إنما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	أبو هريرة	٧٤، ٧٣ / ٣، ٦٦١ / ٢ ١٠٧، ١٠٦، ٧٦
إنما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	عمر بن الخطاب	١٢٠ / ٣
إنما المُهَجَّرُ إِلَى الصَّلَاةِ	أبو هريرة	٤٩٢ / ١
إنما هي أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيَهَا لَكُمْ	أنس بن مالك	٨١ / ٣
إنما يُبَعِّثُ الْمُقْتَلُونَ عَلَى النِّيَّاتِ	عمر بن الخطاب	٥١ / ٣
إنه أَعْوَرُ، وَإِنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ	أنس بن مالك	٣٣٢ / ١
إنه أواه - ذو الْبِجَادِينَ -	عقبة بن عامر	٥٤٤، ٤٤٩ / ٢
إنه سِكُونٌ بَعْدِ هَنَاءٍ	شريح الأشعري	٥٠٥ / ١
إنه كَائِنٌ حَبْرٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ		٤٤٣ / ٢
إنها لرُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى	عبد الله بن زيد الأنصاري	٥٦٣ / ٢
إنها مجالسُ الذِّكْرِ	أنس بن مالك	٥٤٦ / ٢
انهُشُوا اللَّحْمَ نَهْشًا	صفوان بن أمية	٤٢٣ / ٢
إِنَّهُمْ يُبَعِّثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	أم سلمة	٥٢ / ٣
إني أَجُدُّ نَفْسَ الرَّحْمَنِ	سلمة بن نفيل	١٨٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِي	علي بن أبي طالب	٢٥٨ / ١
إِنِّي لَا أَقْبُلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا ابْتَغَيْتُ بِهِ وَجْهِي	أنس بن مالك	٦٦١ / ٢
إِنِّي لَا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مَئَةً مَرَّةً		٥٥٢ / ٢
إِنِّي لَا شَبَهُكُمْ صَلَاتَةً بِرَسُولِ اللَّهِ	أبو هريرة	٦٠٧ / ٢
أُوتِيتُ اللَّيْلَةَ خَمْسًا	أبو ذر الغفارى	٥٠٩ / ١
أَوْجَبَ إِنْ خَتَمْتُ	أبو زهير النميري	٦١٩ / ٢
أُولُو شَيْءٍ خَطَّهُ اللَّهُ	عبد الله بن عباس	١٥ / ١
أُولُو مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعُقَلَ	مالك بن دينار	٣٠٢ / ٢
أُولُو مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ		٣٠٧ / ٢
أَيُّ سُورَةٍ الْقُرْآنُ أَعْظَمُ	رجل من الصحابة	١٠٤ / ٢
إِيَّاكُمْ وَالغِيَبةُ		٤٠٦ / ٢
أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ	نبيشة	٥٢٩ / ٢
آيُّوبُ تَائِبُونَ عَابِدُونَ	البراء بن عازب	١١٣ / ٢
- لِلْجَارِيَةِ -	معاوية بن الحكم	٣٣٤ / ١
أَيُّمَا رَجُلٌ تَرْوَجُ امْرَأَةً	جابان بن جابان	٣٤٥ / ١
الْإِيمَانُ بِضَعْفٍ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً	أبو هريرة	٤٨٦ / ١
الْإِيمَانُ مَعْرُوفٌ بِالْقَلْبِ	علي بن أبي طالب	٧٩ / ٣
الْإِيمَانُ وَالْفَقْهُ يَمَانُ	أبو هريرة	١٨٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أين تُحب أن أصلّي من بيتك	عتبان بن مالك	٣٧٧ / ٢
أيها الناس، إنه ليس من شيء	عبد الله بن مسعود	٣٦٤ / ١
باب الجهر بقراءة صلاة الصبح		٦١٦ / ٢
بإله العظيم لقد حدثني جبريل	أبو بكر الصديق	٢٨٨ / ١
بإله العظيم لقد حدثني جبريل	أبو بكر الصديق	٧٠٩، ٧٠١ / ٢
بركة الطعام الوضوء قبله وبعده		٤١٩ / ٢
البُزاق في المسجد خطيئة	أنس بن مالك	٦٥ / ٢
بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب من الله الرحمن الرحيم	عبد الله بن عمر	٣٦٧ / ١
بسم الله الكبير	عبد الله بن عباس	١٢٥ / ١
بعث بجموع الكلم	أبو هريرة	٥٠٢ / ١
البلاء موكل بالمنطق	علي بن أبي طالب	٣٩٣، ٣٩٢ / ٢، ٢٦٦ / ١
بلغوا عنِّي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١٠ / ١
بم سبقتني إلى الجنة		٧١٠ / ٢
بني الإسلام على خمس	عبد الله بن عمر	٦٣ / ٢
بين كل أدائين صلاة	عبد الله بن مغفل	٦٥ / ٢
بينما أهل الجنة في نعيدهم	جابر بن عبد الله	١٠٢ / ٢
بينما أنا أسير في الجنة	أنس بن مالك	٨٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
بَيْنَمَا أَيُوبُ يَغْتَسِلُ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٣٦ / ١
التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ	٣٢٨ / ١
التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ	عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ	٢٦٦ / ١
تَجَافُوا عَنْ ذَنْبِ السَّخِيِّ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	١١٤ / ١
تَجَاوِزُوا عَنْ ذَنْبِ السَّخِيِّ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ	٣٩٤ / ٢
تَحَاجَّ أَدْمُ وَمُوسَى	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٢٦، ٢٠٣ / ١
تَرَوَّجُوا وَلَا تُطْلِقُوا	عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ	٣٩٥ / ٢
تَعِسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	٤٤٧ / ٣
تَعَشَّوْا وَلَوْ بَكَفَّ مِنْ حَشَفِ	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٩٥ / ٢
تَفَرَّقُ أُمَّتِي	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	١٧١ / ١
تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ	أَبُو أَمَامَةَ	١٧٢ / ١
الْتَّمَسُّوا الْخَيْرَ عِنْدِ حِسَانِ الْوَجْهِ		٣٨٩ / ٢
تَمُوتُ يَا سُرَقُ		٥٦ / ١
تَنَاصُحُوا فِي الْعِلْمِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٥٨٧، ٥١٧ / ٢
ثَلَاثُ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاوةَ الإِيمَانِ	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٦٣ / ٢
ثَلَاثُ يُدْرِكُ بِهِنَّ الْعَبْدُ	أَبُو هَلَالَ التَّمِيمي	٤٩ / ١
ثُمَّ فَوَقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ	الْعَبَاسُ	٦٨٨ / ٢
ثُمَّ يُبَعَّثُونَ عَلَى نَيَّاتِهِمْ	عَائِشَةَ	٥٢ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ثم يَتَبَدَّى اللَّهُ لَنَا فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ		٣١٦ / ٢
ثُمَّ يَرَفِعُ بَرْنَا وَمُسِيْنَا		٣١٦ / ٢
ثُمَّ يَرْفَعُونَ رَوْسَهُمْ	أبو سعيد الخدري	٤١١ / ٣
جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَأَمْرَنِي أَنْ آمِرَ أَصْحَابِي	السائب بن أبي السائب	٤٤١ / ٢
جُبِّلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبٍّ مَّنْ أَحْسَنَ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
جَدَّدُوا إِيمَانَكُمْ	أبو هريرة	٥٤٤ / ٢
الْجَمْعَةُ حُجُّ الْمَسَاكِينِ	عبد الله بن عباس	٣٩٦ / ٢
جَهَّرَ رَسُولُ اللَّهِ بِالدُّعَاءِ فِي كُلِّ صَبَّاحٍ وَمَسَاءٍ	عبد الله بن عمر	٦٣٩ / ٢
حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ	الحسن البصري	٣٣٤ / ٢، ٤٣ / ١
حُبُّ الْوَطْنِ مِنَ الْإِيمَانِ		٣٤٣ / ٢
حِبْطَ عَمَلُهُ، قُتِّلَ نَفْسَهُ	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢
حُبُّكَ لِلشَّيءِ يُعْمِي وَيُضْمِمُ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
حَتَّى إِذَا بَلَغَ النَّعِيمُ مِنْهُمْ كُلَّ مُبْلِغٍ	عبد الله بن عمر	٥٣٩ / ٢
حَتَّى يَضَعَ الْجَبَارُ فِيهَا قَدَمَهُ	أبو هريرة	٣٣٢ / ١
حَتَّى يَقُولَ الْمَنَافِقُونَ	عبد الله بن عباس	٥٣٣ / ٢
الْحَجُّ الْمَبْرُورُ	أبو هريرة	٣٧٨ / ١
الْحَرْبُ خُدْعَةٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الْحَرْبُ خَدْعَةٌ	نيط بن شريط	٢٥٧ / ١

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٥٥، ٤٥٤ / ٢	أبو سلمة	حسن الترجم بالقرآن
٣٩٦ / ٢	الفضل بن عباس	الحق بعدي مع عمر حيث كان
٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	الحكمة ضالة المؤمن
٦٤ / ٢، ٣٨٢، ٢٨٠ / ١ ١٢٠ / ٣	النعمان بن بشير	الحلال بين، والحرام بين
٣٦٨ / ١	أبو سعيد الخدري	الحمد لله الذي أطعمنا
٣٢٠ / ٣	عمر بن الخطاب	الحمد لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمه
٨٣ / ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	حوضي مسيرة شهر
٢٦٥ / ١	علي بن أبي طالب	الحياة خير كله
٣٣٢ / ٢		الحياة يمني الرزق
٥٥٣، ٥٣٠ / ٢	جابر بن عبد الله	خذوا عنى مناسككم
٣١٤، ٣١٣، ٩٧، ٩٦ / ٢ ٣١٥	أبو هريرة	خلق الله آدم على صورته
٣٤٩ / ١	حديفة بن اليمان	خلق الله كل صانع وصنعته
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	خير الأمور أوسطها
٥١٤، ٤٨٢ / ٤٧٥ ٦٧٢، ٦٣١، ٦٣١، ٦٢٠	سعد بن أبي وقاص	خير الذكر الخفي
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	خير الزاد التقوى
٣٩٧ / ٢		خير الناس بعد الميتين الخفيف
٣٤٣ / ٢		خير خلقكم خل حمركم

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الخير كله بيديك	الشريد بن سويد الشفقي	٣٤٠ / ٣
الخير كله بيديك	علي بن أبي طالب	٤٦٩، ٣٣٩ / ٣
خير ما أعطى الإنسانُ	رجل من جهينة	٢٨٢ / ١
خيركم في المئتين كل خفي	حذيفة بن اليمان	٣٩٧ / ٢
الدال على الخير كفاعله	علي بن طالب	٢٦٥ / ١
الدال على الخير كفاعله	أبو مسعود	٦٦٦ / ٢
دعه، فإنه أواه	جابر بن عبد الله	٥٤٤، ٤٤٩ / ٢
دعهما يا أبي بكر - عند ضرب الجاريتين بالدلف -	عائشة	٤٩٦ / ١
دفن البنات من المكرمات	عبد الله بن عمر	٣٩٨ / ٢
الدنيا حيفة، وطالبوها كلام		٣٣٥ / ٢
الدنيا سجن المؤمن	عبد الله بن عمر	٣٩٩ / ٢، ١١٣ / ١
الدنيا سجن المؤمن	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الدنيا قطارة الآخرة	عبد الله بن عمر	٣٣٥ / ٢
ذاق طعم الإيمان	العباس	٤٣٠ / ٣
ذاكر الله في الغافلين	عبد الله بن مسعود	٦٦٣ / ٢
ذذكر الله حجاب من النار ويستر		٧١٤ / ٢
الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله	أبو الدرداء	٥٠٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الراجع في هبته	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الرَّاحِمُونَ يَرْحُمُهُمُ الرَّحْمَنُ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢١ / ١
رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ لِيَلَةً أَسْرِيَ بِي	عبد الله بن مسعود	٦٩٣ / ٢
رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَلَةً أَسْرِيَ بِي	عبد الله بن مسعود	٥٠٢ / ٢
رَبُّ اغْفَرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ	عبد الله بن عمر	٦٨٦، ٦١٧، ٥٧٧ / ٢
رُبَّ قَيْلٍ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ	عبد الله بن مسعود	٥٢ / ٣
رُبَّ كَاسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا		٢٤٧ / ٣
رُبَّ مُبْلِغٍ	أبو بكرة	١٠ / ١
رَجُبُ شَهْرُ اللَّهِ		٣٥٠، ٣٤٧ / ٢
رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَعِلْمًا	أبو كبشة الأنماري	٥١ / ٣
الرَّفِيقُ بِهِ الرِّيَادَةُ وَالبَرَكَةُ	جرير بن عبد الله	١٤٥ / ٣
رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ	عبد الله بن عباس	٢١٣ / ٣
رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جَزْءٌ	عبادة بن الصامت	٢٧٤ / ١
رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ كَلَامٌ يَكَلِّمُ	عبادة بن الصامت	٢١٤ / ٣
رَبِّنُوا أَعْيَادَكُمْ بِالْتَّكَبِيرِ	أبو هريرة	٦٢٦، ٤٦٨ / ٢
سَابِقُنَا سَابِقٌ	عمر بن الخطاب	٣٨٥ / ١
سَافِرُوا تَرْبَحُوا	أبو هريرة	٤٠٤ / ٢
سَافِرُوا تَصْحُحُوا وَتَعْنَمُوا	عبد الله بن عباس	٣٩٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سافروا تصحُّوا وتعنموا	عبد الله بن عمر	٤٠٠ / ٢
سبحان الله، والحمد لله	أبو هريرة	٥٤٦ / ٢
سبحانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ	أبي بن كعب	٥٤٩ / ٢
سبحانك اللهم وبحمدك	رافع بن خديج	٥٥٠ / ٢
سبحانك اللهم وبحمدك	أم سلمة	٥٣١ / ٢
سبحانك اللهم وبحمدك - في الركوع -	عائشة	٥٣٠ / ٢
سبق المُفرّدون	أبو هريرة	٥٤٥، ٤٩٨، ٤٩٧ / ٢
سبقت رحمتي غضبي	أبو هريرة	١٥ / ١
سبوحاً قدوساً - في السجود -	عائشة	٣٨٣ / ٢
ستكون هجرةً بعد هجرةً	عبد الله بن عمر	١١٦ / ٣
سعادة ابن آدم في استخاراة الحق	سعد بن أبي وقاص	١٧٢، ١٣٧، ١٣٦ / ٣ ١٧٤
السعيد من وعظ بغيرة	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
السفر قطعة من العذاب	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
سلٌّ تُعطَه		٦٢٠ / ٢
سلوا الله من فضله	عبد الله بن مسعود	١٢٨ / ١
سمعت رسول الله يقرأ ﴿وَالظُّور﴾	أم سلمة	٦١٦ / ٢
سوء الخلق شؤم	عائشة	١٢١ / ١
سيد القوم خادمهم	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سيروا، سبق المفتردون	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
سيعلم أهل الجمْعَ مَنْ أَهْلُ الْكَرَمِ	أبو سعيد الخدري	٥٨٦ / ٢
الشاهد يرى ما لا يرى الغائب	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
شَرَارُ أُمِّيٍّ عَزَّابُهَا	أبو هريرة	٤٠٠ / ٢
شَرَارُكُمْ عَزَّابُكُمْ	عبد الله بن عمر	٤٠١، ٤٠٠ / ٢
شرف المؤمنين قيامه بالليل		٣٤١ / ٢
شعبان شهرٌ	عائشة	٣٥١ / ٢
الشهرُ تسعٌ وعشرونَ	عبد الله بن عمر	٢٠٥، ٧١ / ٢
شهر رمضان شهر الله		٣٥١ / ٢
شهر رمضان شهر أمي	أبو سعيد الخدري	٣٥١ / ٢
الصائمُ بعد رمضان	عبد الله بن عباس	٢٧ / ٣
الصَّبَرُ ضياءُ	أبو مالك الأشعري	١٦٠ / ٣
صلٌ صلاة الضحى	أنس بن مالك	١١٨ / ١
صلاة الأئتين حين ترمض الفصال	زيد بن أرقم	١٦٨ / ٣
صلاة الجمعة تفضل صلاة الفذ	عبد الله بن عمر	٦٥ / ٢
صلاة الرجل نورٌ في قلبه	أبو هريرة	١٦٠ / ٣
الصلوة قربان المؤمن	أنس بن مالك	١٦٠ / ٣
الصلوة قربان كل تقىٰ	علي بن أبي طالب	١٦١ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
صلَّى النَّاسُ ورَقَدُوا	أنس بن مالك	٦٦ / ٢
صلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ الظَّهَرَ أَرْبَعًا	أنس بن مالك	٤٤٠ / ٢
صلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ وَنَحْنُ مَعَ الظَّهَرِ أَرْبَعًا	أنس بن مالك	٤٤١ / ٢
صلَّى العَصَرَ يَا عَلِيُّ؟	أسماء بنت عميس	٣٧٩ / ١
صلَّى أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ	أنس بن مالك	٣٧٥ / ٢
صومُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ		٢٤ / ٣
صومُ أُولِي رَجِبٍ كَفَارَةً	عبد الله بن عباس	٢٦ / ٣
صومُ شَهْرِ الصَّبْرِ	علي بن أبي طالب	٢٤ / ٣
الصومُ لِي وَأَنَا أَجزِي بِهِ	أبو هريرة	٧٢ / ٢
صومُوا الْهَلَالَ لِرُؤْيَتِهِ	عبد الله بن عباس	٥٠٠ / ١
صومُوا تَصْحُّوا		٤٠٤ / ٢
صومُوا الرُّؤْيَتِهِ	أبو هريرة	٧٢ / ٢
صومي عن أمك		٢٥٠ / ٣
ضَحِّكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ	أبو رزين العقيلي	٩٩ / ٢
ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا	كعب بن مالك	٤٥١ / ٢
طَلْبُ الْحَقِّ غَرْبَةً	علي بن أبي طالب	٤٣٠، ٣٠ / ١
طَلْبُ الْحَقِّ فَرِيْضَةً	أنس بن مالك	٣٥٣، ٣٧ / ١
طَهُورُ الطَّعَامِ يَزِيدُ فِي الطَّعَامِ	عبد الله بن جراد	٤٢٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الظهور شطُر الإيمان	أبو مالك الأشعري	٩٨ / ٣
طُوبى لمن تَواضع	ركب المصري	١٢٤ ، ١٢٣ / ١
طُوبى لمن حُسنت	ركب المصري	١٢٤ / ١
طُوبى لمن ذَلَّ نفْسَه	ركب المصري	١٢٤ / ١
طُوبى لمن رَآني	أبو سعيد الخدري	٤٣ / ٢
طُوفى مِن وراء الناس وأنتِ راكبة	أم سلمة	٦١٦ / ٢
الظلم ظُلُماتٌ يوم القيمة	عبد الله بن عمر	٧٣ / ٢
عبدى إذا ذَكَرْتَنِي خالياً ذَكَرْتُكَ خالياً	عبد الله بن عباس	٥٣٦ / ٢
عَجَّلُوا بالصلوة قبل الفوت		٣٣٤ / ٢
عدة المؤمن	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
عفو الملك أبقى للملك	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
علام تُوَقَّد هذه النيران	سلمة بن الأكوع	٩٢ / ٢
علامة حب الله	أنس بن مالك	١١٣ / ١
العلم عِلْمَان		٣٣٦ / ٢
على كل نفس في كل يوم طَلَعت عليه الشمس صدقة	أبو ذر الغفارى	٥٦٥ / ٢
على ما أوقدتكم هذه النيران	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
عليك بالسَّرارِي	أبو الدرداء	٤٠٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
عليكم بالصدقِ	أبو بكر الصديق	٣٦١ / ١
عليكم بدين العجائز		٣٣٨ / ٢
عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة	أبو هريرة	٤٠٦ / ٢
عمر سراج أهل الجنة	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤٠٥ / ٢
عمرك الله يا معمراً	أبو عبد الله معمر	٧٢ / ١
العين حقٌّ	عبد الله بن عباس	٣١٩ / ٣
غطٌ فخذك	عبد الله بن جحش	٢٧١ / ١
الغنى غنى النفس	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
الغيبة أشدُّ من الزنا	جابر بن عبد الله	٤٠٦ / ٢
غير أن لكم رحمةً		٤٧٧ / ٣
فاتحة الكتاب شفاءً	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
فاتحة الكتاب فيها شفاءً	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
فإذا أحببته كنت سمعه	أبو هريرة	٣٨٤ / ١، ١٠٢ / ٢
فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به	أبو هريرة	٣٢٣ / ٢
فأعطيها ما يرضيك عناً		٤٧٩ / ٣
فتلك أئمك	أبو هريرة	١٦٦ / ١
فتلك أئمك يا بنى ماء السماء	أبو هريرة	٣٠٠ / ٢
الفخذ عورة	عبد الله بن عباس	٢٧١ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
فَرَّ مِنَ الْمَعْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ		٢١٢ / ٢
فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسُتْ	أبو هريرة	٥١١ / ١
الْفَقْرُ سَوَادُ الْوَجْهِ فِي الدَّارِينِ		٣٤٠ / ٢
الْفَقْرُ فَخْرِي		٣٣٩، ٣٣٨ / ٢
فَمَنْ وَجَدْ خَيْرًا فَلِيَحْمِدِ اللَّهَ	أبو ذر الغفارى	٥٠٤ / ٣
فِي رَجْبِ يَوْمٍ وَلِيلَةٍ	سلمان الفارسي	٢٧ / ٣
فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرَفُونَ	أبو هريرة	٣١٦ / ٢
فِي خِرْجٍ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ	أبو سعيد الخدري	٩٣ / ١
فِي كُمْ غَرِيبٌ؟	شداد بن أوس	٥٤١ / ١، ١٥٤ / ٢
الْقَاصُ يَتَظَرُّ الْمَقْتَ	مجاحد	٤٠٧ / ٢
قَالَ: يَا مُوسَى إِنَّهُ لَا يَرَانِي	عبد الله بن عباس	١٠٣ / ١
قَالَ أخْيَ مُوسَى: يَا رَبَّ أَرْنِي	عمر بن الخطاب	٣٧٠، ٣٧١ / ١
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِكَ	أبو هريرة	٣٧٤ / ١
الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ	عبد الله بن عباس	٤٠٩، ٤٠٨ / ٢
قَسْمُ الصَّلَاةِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي	أبو هريرة	٦٨٢ / ٢
قَلْبُ الْمُؤْمِنِ حَلْوٌ يَحْبُّ الْحَلاوةَ		٤١٧ / ٢
قَلْبُ الْمُؤْمِنِ عَرْشُ اللَّهِ		٤٠٩ / ٢
قُلُوبُ الشُّعْرَاءِ خَزَائِنُ اللَّهِ		٣٤٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
القلوب آنية الله في أرضه	أبو أمامة	٥٦٥، ٣١٩ / ٢
قولوا خيراً	عبد الله بن عمر	٣٧٧ / ١
قوموا فلأصل لكم	أنس بن مالك	٣٧٥ / ٢، ٤٣١ / ١
قوموا قد غفر الله لكم ذنبيكم	سهل بن الحنظلي	٥٠١ / ٢
قوموا، فلأصل لكم		٢٦٥ / ٣
كاد الفقر أن يكون كفراً	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
كان آخر الأمرين من رسول الله	جابر بن عبد الله	٢١٥ / ٢
كان إذا فرغ من قراءة ألم القرآن رفع صوته		٦٠٩ / ٢
كان الأنبياء يفزعون إذا فزعوا إلى الصلاة	صهيب	١٥٧ / ٣
كان الله قبل كل شيء		٣٩٦، ٣٨٤ / ٣
كان الله ولا شيء معه		٣٩٦، ٣٦٦ / ٣
كان الله ولم يكن شيء غيره	أبو هريرة	٣٨٤، ٣٦٤، ٣٤٤ / ٣ ٤٢١، ٣٩٦، ٣٨٥
كان النبي يتحرّى الصلاة عند الأسطوانة	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
كان رسول الله يجهر بأعلى صوته بالذكر		٦٤٩ / ٢
كان رسول الله يكره رفع الصوت عند القتال		٥٩٨، ٥٩٧ / ٢
كان رسول الله إذا سلم من صلاته	عبد الله بن الزبير	٦٠٠ / ٢
كان رسول الله إذا صلى الصبح رفع صوته	أبو هريرة	٦٨٤ / ٢
كان رسول الله إذا صلى عند البيت رفع صوته	أبو هريرة	٥٦٨ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كان رسول الله إذا فرغ من قراءة أُم القرآن	أبو هريرة	٦٠٧ / ٢
كان رسول الله وجيئه إذا علوا الشياكِبَروا	عبد الله بن عمر	٥٤٨ / ٢
كان رسول الله يخرج إلى العيدين رافعاً صوته بالتهليل	عبد الله بن عمر	٦٢٥ / ٢
كان رسول الله يقول في الليل سبحان الله رب العالمين	ربعة بن كعب الإسلامي	٥٥٠ / ٢
كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام		٦٠٩ / ٢
كان في عماء - عن الله تعالى -	أبو رزين العقيلي	٦٨٨، ٩٩ / ٢، ٣٤١ / ١
كان في عنقته شعرات بيض	عبد الله بن بسر	٩٤ / ٢
كتاب الله القصاص	أنس بن مالك	٩٣ / ٢
كذبوا، الآن جاء القتال	سلمة بن نفيل	٥٠٤ / ١
الكرم التقوى	يحيى بن أبي كثير	٣٦١ / ١
كُفَّ شرَكَ عن النَّاسِ	أبو ذر الغفارى	٨٤ / ٣
كُلُّ بدعة ضلاله	العرباض بن سارية	٦٥٠ / ٢
كُلُّ مسکِ حرام	أبو موسى الأشعري	٥٠٧، ٥٠٦ / ١
كُلُّ معروفٍ صدقةٌ	جابر بن عبد الله	٨٤ / ٣
كُلُّ معروفٍ صدقةٌ	نبط بن شرط	٢٥٧ / ١
كُلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة		٩٩ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كلاهما على خيرٍ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٨٣ / ١
كلّكم راعٍ وكلّكم	عبد الله بن عمر	٣٦٦ / ١
الكلمةُ الحكمةُ ضالةٌ	أبو هريرة	٦٦،٦٥ / ١
كلمةُ الحكمةِ ضالّةٌ	علي بن أبي طالب	٦٥ / ١
كما أنتُم على صفوٍ فكم	عبد الله بن حنطبل	٣٧٣ / ١
كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ	أبو موسى الأشعري	٢٧٥ / ١
كُنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ يَا حُذْنَنَ مِنْ رُؤُوسِهِنَّ	عائشة	٢١١ / ١
كنا إِذَا صَعَدْنَا كَبَرَنَا	جابر بن عبد الله	٥٤٧ / ٢
كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ الْمَغْرِبَ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
كُنْتُ أَعْرَفُ اقْضَاءَ صَلَاتِ رَسُولِ اللَّهِ بِالْتَّكْبِيرِ	عبد الله بن عباس	٥٩٩ / ٢
كُنْتُ كَنْزًا لَا أَعْرُفُ	٣٢٥،٣٢٤،٣٢٢ / ٢	
كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا فَأَحَبَبْتُ أَنْ أَعْرَفَ	٣٢٤ / ٢	
لَا أَغْنِي عَنْكُمْ	٤٧٧ / ٣	
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلْمَةٌ عَظِيمَةٌ كَرِيمَةٌ عَلَى اللَّهِ	أنس بن مالك	٧٨ / ٣
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ		٦٥١ / ٢
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ	جابر بن عبد الله	٥٢٨ / ٢
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ	أبو أيوب الأنباري	١٢ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ	٥٤١ / ٢
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - إِذَا قُفلَ مِنَ الْحَجَّ -	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٥٤٨ / ٢
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلِلْعَرَبِ	زَيْنَبُ بْنَتُ جَحْشٍ	٢٢١ / ١
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي	عَلَيْ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٣٦٩ / ١
لَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَّنْ فِي السَّمَاءِ	أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ	٦٨٨ / ٢
لَا تَتَمَّنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِمِ	٢٨٤ / ١
لَا تَجْعَلُونِي كَفَدَحَ الرَّاكِبِ		٤٢١ ، ٤٢٠ / ٢
لَا تَجْعَلُونِي كَفَدَحَ الرَّاكِبِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودَ	٤٢١ / ٢
لَا تَخْصُّوا لِيَلَةَ الْجَمْعَةِ بِقِيَامِ	أَبُو هَرِيرَةَ	٣٨٢ / ٢
لَا تُرْضِيَنَّ أَحَدًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودَ	٤٦ / ١
لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِّنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ	الْمَغِيرَةُ بْنُ شَعْبَةَ	٨٦ / ٢
لَا تَقْطَعُوا الْخَبَزَ وَاللَّحَمَ بِالسَّكِينِ		٤٢٢ / ٢
لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانَ	حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ	٥٥١ / ٣
لَا تُكْرِهُوا مِرْضَاكُمْ	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١١٩ / ١
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ		٤٧٩ / ٣
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - غَرَاسُ الْجَنَّةِ -	أَبُو أَيُوبِ الْأَنْصَارِيِّ	٥٠٣ / ٢
لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ	أَبُو هَرِيرَةَ	٣٥٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا صلاة لجار المسجد	أبو هريرة	٤٢٣ / ٢
لا صلاة لمن لم يقرأ	عبادة بن الصامت	١٥٧ / ١
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	عبادة بن الصامت	٣٥٦، ٣٥٥ / ١
لا عذوى ولا طيرة	أنس بن مالك	٢٧٧ / ١
لا عذوى ولا طيرة		٢١٢ / ٢
لا هم إلا هم الدين	جابر بن عبد الله	٤٢٤ / ٢
لا يأتي أحدكم يوم القيمة بقرة لها خوار		٢٤٥ / ٢
لا يُباع الذهب بالذهب إلا سواه		٢٤٧ / ٢
لا يبقى أحد يوم عرقه	عبد الله بن عمر	١٠٦ / ٢
لا يبقى من هو اليوم	عبد الله بن عمر	٦٩ / ١
لا يتوضأ رجلٌ فيحسن وضوءه	عثمان بن عفان	٢٢٠، ٢١٩ / ١
لا يحل دم امرئ مسلم	عثمان بن عفان	٥٠٦ / ١
لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لا يدخل الجنة إلا رحيم	أبو هريرة	١٠٧ / ٢
لا يزال سائلك رطباً من ذكر الله	عبد الله بن بسر	٥٠٠ / ٢
لا يزول قدما عبد	أبو بربعة	١١٩ / ١
لا يسمع مدائ صوت المؤذن بالنداء	أبو سعيد الخدري	٥٦٣ / ٢
لا يشكُ الله من لا يشكُ الناس	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢١٢ / ٢		لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا
٤٩٧ / ٢	أبو هريرة	لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يذَكُّرُونَ اللَّهَ
٥٧٨ / ٢	أبو هريرة	لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شَاءَ
٥٠٣ / ١	أبو هريرة	لَا يَلْجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى
١٥٩ / ٢	أنس بن مالك	لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ
٦٨٠ / ٢		لَا، وَلَكُنَّهُ أَوَّاهٌ
٤٤٩ / ٢	ابن الأدرع	لَا، وَلَكُنَّهُ أَوَّاهٌ
٦٦٩ / ٢		لَا، وَلَكُنَّهُ أَوَّاهٌ
٣١٨ / ٣	سهل بن سعد	لَأَنْ يَهْدِي اللَّهُ بَكَ رَجُلًا
٤١٠ / ٢	جابر بن عبد الله	لَأَنْ يُؤَدِّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ
٩٠، ٨٣ / ١	أبو عبيدة	لَعْلَهُ أَنْ يُدْرِكَهُ
٦١٩ / ٢	بريدة	لَقَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ
٦٤٥ / ٢	حديفة بن اليمان	لَقُنُوا مُوتاكم لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٣٣٢ / ١	أبو هريرة	لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ يَضْحَكُ
٥٦٥ / ٢، ١٥٦ / ١	عبد الله بن عمر	لَكُلُّ شَيْءٍ سَقَالَةُ
٧٢ / ٢	أبو هريرة	لَكُلُّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ
٣٦٥ / ١	أبو هريرة	لَكُلُّ نَبِيٍّ دُعْيَةٌ مُسْتَجَابَةٌ
٣٧٥ / ١	أنس بن مالك	لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لله أشدُّ أذنًا للرجل الحسن الصوت		٦٥٦ / ٢
لم يأذن الله لشيء ما أذن لنبيٍ يتغنى بالقرآن	أبو هريرة	٦٥٥ ، ٤٥٣ / ٢
لم يتعود الناس بمثلهنَّ	عقبة بن عامر	٥٠٧ / ١
لم يسعه سماواته ولا أرضه		٣١٧ / ٢
لما خلق الله العقل	أبو هريرة	٣٠٤ / ٢
لما خلق الله العقل قال له: أقبل	أبو أمامة	٣٠٦ ، ٣٠٥ / ٢
لن ينجي أحداً منكم عمله	أبو هريرة	٧٦ / ٢
الله أشدُّ أذنًا	فضالة بن عبيد	٤٥٤ / ٢
الله أكبرٌ حربت خيرٌ	أنس بن مالك	٥٩٩ / ٢
الله أكبر والله الحمدُ - بعرفات -		٥٥٦ / ٢
الله أكبر، الله أكبر	عبدة بن الصامت	٦٠٣ / ٢
الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله		٥٢٩ / ٢
اللهم احفظ أبا قتادة	أبو قتادة	٢٥٥ / ١
اللهم ارحم خلفائي	عبد الله بن عباس	٤٨٧ ، ١٤ / ٢
اللهم ارحم خلفائي	علي بن أبي طالب	٤٧٣ / ١
اللهم أسمعنا خيراً		٧١٨ / ٢
اللهم أصلح لي ديني	أبو بربعة	٤٨٥ / ٢
اللهم اعصمني بدينكَ	عبد الله بن عمر	٥٢٩ / ٢

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦١٧، ٦٠١، ٥٥٢ / ٢ ٦٣٩	أبو أيوب الأننصاري	اللهم اغْفِر لِي خَطَايَاي وَذُنُوبِي كُلَّهَا
٥٥٥ / ٢	أبو هريرة	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي
٧١٦، ٥٥٧، ١١٣ / ٢	عبد الله بن عمر	اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشِيشَتَكَ
٧١٧، ١١٥ / ٢	عبد الله بن مسعود	اللَّهُمَّ أَلْفُ بَيْنَ قُلُوبِنَا
١١٦ / ١	عائشة	اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ
٩٥ / ١	عمر بن الخطاب	اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ
١١٧ / ١	جابر بن عبد الله	اللَّهُمَّ إِنَّ نَوَاصِنَا يَبْدُوكَ
١٨٥ / ٣	علي بن أبي طالب	اللَّهُمَّ أَنْجِحِ الْلَّيْلَةَ كُلَّ حَاجَةٍ لِي
٦٨٧، ٥٧٤ / ٢	عمر بن الخطاب	اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي
٦٤٦، ٥٥٤ / ٢	عبد الله بن عباس	اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَرَى مَكَانِي
٤٧٨، ٣١٩ / ٣	أبو هريرة	اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنفُسِنَا
٦٠١، ٥٥١، ١٠٧ / ٢ ٦١٧	عبد الله بن عمر	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ
٣٥٠ / ١	جابر بن عبد الله	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا
٥٥٣، ٦١٨ / ٢	عائشة	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرَضَاكَ مِنْ سَخْطِكَ
٢٧٧ / ١	سعد بن أبي وقاص	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ
٦٨٤ / ٢	عبد الله بن مسعود	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزْنِ
٥٥١ / ٢	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزْنِ
٣٥٠ / ١	أبو هريرة	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَارِ السُّوءِ

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
اللهمَّ اهْدِنَا بِالْهُدَىٰ	عبد الله بن عمر	٥٥٥ / ٢
اللهمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا	عليٌّ بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
اللهمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا	نبِطٌ بن شرِيفٍ	٢٥٧ / ١
اللهمَّ بَارِكْ لَنَا فِي تَمْرِنَا	أبو هريرة	٢٥١ / ١
اللهمَّ تَرِ مَكَانِي	عبد الله بن عباس	٦٥٣ / ٢
اللهمَّ خَرِّ لِي وَاخْتَرْ لِي		٢٠٨ / ٣
اللهمَّ رَبَّ جَبَرِيلَ وَمِيكَائِيلَ	أُسَامَةُ بْنُ عَمِيرٍ	٥٥٠ / ٢
اللهمَّ رَبَّنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٥٦ / ٢
اللهمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ		١٢ / ٣
اللهمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالذِّي نَقُولُ	عليٌّ بن أبي طالب	٥٥٣ / ٢
اللهمَّ هُؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي	أم سلمة	١٤٠ / ١
اللهمَّ، إِنَّكَ سَأْلَنَّنِي مِنْ نَفْسِي	جابرٌ بن عبد الله	٤٨٠ / ٣
لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيَاً	عبد الله بن الزبير	٧٦ / ٢، ٣١٦ / ١
لَوْ أَنْكُمْ دَلَّيْتُمْ بِحَبْلٍ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَىٰ	أبو هريرة	٦٨٨ / ٢
لَوْ صَدَقَ السَّائِلُ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُ		٣٤٤ / ٢
لَوْ صَلَّيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا	عمر بن الخطاب	٣٩ / ١
لَوْ عَدَلَتِ الدُّنْيَا	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	١٢٦ / ١
لَوْ كَانَ لَابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالِ	عبد الله بن عباس	٧٥ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَوْ لَمْ أُبَعِّثْ فِيْكُمْ لَبَعِثَّ عُمْرَ	بلال بن رباح	٤١٠ / ٢
لَوْ لَمْ أُبَعِّثْ لَبَعِثَّ يَا عُمْرَ		٤١٠ / ٢
لَوْلَا أَنَّ السُّؤَالَ يَكْذِبُونَ	عائشة	٣٤٥، ٣٤٤ / ٢
لَوْلَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ	أبو أمامة	٣٤٦، ٣٤٥ / ٢
لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١٧٠ / ١
لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	أبو الدرداء	٦٠٥، ٥٠١ / ٢
لَيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ	أبو بكرة	٤٧٢، ٣٣٥ / ١
لِيدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سِبْعُونَ أَلْفًا	سهل بن سعد	٨٣ / ٢
لِيَسِ الْخُبُرُ كَالْمُعاِيَةِ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لِيَسْ عَلَى النِّسَاءِ غَرُورٌ	أبو قتادة	٢٥٦ / ١
لِيَسْ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَنْادِي	معقل بن يسار	١٨٤ / ٣
لِيَسْ مِنَّا مِنْ غَشَّنَا	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لَيَسْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ	أبو هريرة	٤٩٣ / ١
مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ	عبد الله التيميمي	٢٦٠ / ١
مَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟	أبو سعيد الخدري	٢٧٧ / ١
مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَأَذْنِهِ لَنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ		٦٥٥، ٤٥٣ / ٢
مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ		٤٥٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما أذن في الترجم بالقرآن	أبو سلمة	٤٥٣ / ٢
ما أذن لنبي حسن الصوت	أبو سلمة	٦٥٥ ، ٤٥٤ / ٢
ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن	أبو هريرة	٦٥٥ / ٢
ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ومال وولد، فيقول	أنس بن مالك	٣٦٣ / ١
ما بال أقوام ينتزهون عن الشيء أصنعه	عائشة	٦٣٨ ، ٥٥٤ / ٢
ما بعث الله مننبي إلا أنذر قومه الأعور	أنس بن مالك	٧٩ / ٢
ما توطئ رجل مسلم المساجد	أبو هريرة	١٠٣ / ٢
ما جلس قوم يذكرون الله تعالى	أنس بن مالك	٥٠٢ / ٢
ما خاب من استخار	أنس بن مالك	١٧٥ ، ١٣٨ ، ١٣٧ / ٣
ما رفع أركان العرش	علي بن أبي طالب	٦٨ / ١
ما شاء الله كان		٥٤٠ ، ٤٢١ / ٣
ما شأنكم تشيرون بأيديكم	جابر بن سمرة	٤٩٤ / ١
ما طلعت شمس من المشرق	عبد الله بن عباس	١٨٤ / ٣
ما على الأرض مسلم يدعوا الله بدعا	عبادة بن الصامت	١٢٨ / ١
ما فوقه هواء		٣٧١ / ٣
ماقل وكفى	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم	زهير بن صرد الجشمي	٣٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما من أحد يقول: لا إله إلا الله، مئة مرّة	أبو ذر الغفاري	٧٨ / ٣
ما من الناس مُسلِمٌ يموت له ثلاثة	أنس بن مالك	٦٩ / ٢
ما من الناس من مُسلِمٍ يُتوفَّى له ثلث	أنس بن مالك	٦٨ / ٢
ما من أيام أفضل عنَّا	عبد الله بن عباس	٢٥ / ٣
ما من أيامٍ من أيام الدنيا	أبو هريرة	٢٥ / ٣
ما من بُقعةٍ يُذكَرُ اسمُ اللهِ فيها	أنس بن مالك	٤٩٨ / ٢
ما من حالةٍ يكون عليها العبد أحبَّ إلى		١٥٧ / ٣
ما من شيءٍ أنجى من عذابِ اللهِ من ذِكرِ اللهِ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٦٦ / ٢
ما من قلبٍ إلا وهو بين إصْبَعَيْنِ	النواس بن سمعان	٣٣٢ / ١
ما من قومٍ اجتمعوا في مجلسٍ	عبد الله بن مغفل	٦٦٢ / ٢
ما من مُسلِمٍ يحفظُ على أمّيٍّ أربعين حديثاً	أنس بن مالك	٢٢ / ٢، ٤٧٩ / ١
ما من مؤمنٍ صَلَّى على محمدٍ		٧٦ / ١
ما من مؤمنٍ يقول		٧٦ / ١
ما منكم من أحدٍ إلا قد كتبَ مقعدهُ	علي بن أبي طالب	٥٤٤ / ٣، ٢٧٩ / ١
ما نهيتكم عنه فاجتنبوه	أبو هريرة	١٧٣ / ٣
ما هذا؟ - لارتفاع أصواتهم وقت الصلاة -	عائشة	٤٩٤ / ١
ما هلك امرؤٌ عُرفَ قدرُه	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
ما وَسَعْنِي أَرْضِي ولا سمائي		٤٧٩، ٤٠٩، ٣٢١ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما وَسَعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي		٣١٨ / ٢
الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا	عبد الله بن عمر	١٨١ / ١
مِثْلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ	النعمان بن بشير	٧٣ / ٢
مِثْلُ أُمَّتِي مِثْلُ الْمَطَرِ	علي بن أبي طالب	١٣٦ / ١
الْمَجَالُسُ بِالْأَمَانَةِ	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
مُؤْحِي الْعِبَادَةِ - الدُّعَاءِ -		٥٧٨ / ٢
المرءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّهُ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
مَرَرْتُ عَلَى قَبْرِ مُوسَى	أنس بن مالك	٤٩٧ / ١
الْمُسْتَحِي مَحْرُومٌ		٣٣٢ / ٢
الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمِنٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الْمُسِيرُ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِيرُ بِالصَّدَقَةِ		٤٨٢ / ٢
الْمُسْلِمُ مَرَأَةُ الْمُسْلِمِ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الْمُسْلِمُ مَنْ سَلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وِيدِهِ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٧٧ / ٢
مَفَاتِيحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةِ	جابر بن عبد الله	١٥٨ / ٣
مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ	أبو سعيد الخدري	٩٨ / ٣
مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَأِلَ بِالْمَكِيَالِ الْأَوْفِيِّ		٧١٧ / ٢
مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ	أنس بن مالك	٤١٩ / ٢، ٣٢٥ / ١
مَنْ أَحَبَّ هَذِينَ وَأَبَاهُمَا	علي بن أبي طالب	٢٥٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ أَحْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا	عائشة	٥٢٠ / ٢
مَنْ أَحْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ	عائشة	٦٤٧، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢
مَنْ أَخْلَصَ اللَّهَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا	أبو أيوب الأنصاري	٤٢٥ / ٢
مَنْ أَخْلَصَ اللَّهَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ظَاهِرًا يَنَابِيعُ الْحَكْمَةِ		٤٢٦ / ٢
مَنْ أَدَى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا	عبد الله بن عباس	٤٨٨، ٢٨ / ٢، ٤٨٣ / ١
مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَوَّرَ فِيهِ	عبد الله بن عباس	١٤٣، ١٤٠ / ٣
مَنْ اسْتَشْفَى بِغَيْرِ الْقُرْآنِ	أبو هريرة	٤١١ / ٢
مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ دُبَرَ كُلَّ صَلَاةٍ	البراء بن عازب	١٢ / ٣
مَنْ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ	أبو الدرداء	١١ / ٣
مَنْ اسْتُهْلَكَتْ ذَاتُهُ	أحمد بن علي الشناوي	١٣١ / ١
مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	أبو بكر الصديق	٣٧٦ / ١
مَنْ أَفَاقَ الْصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَةَ	عبد الله بن عباس	٢٠٣ / ٢
مَنْ اقْتَصَدَ أَغْنَاهُ اللَّهُ	طلحة	١٤٤ / ٣
مَنْ اكْتَحَلَ بِالإِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءِ	عبد الله بن عباس	٤١٢ / ٢
مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النَّفَاقِ	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
مَنْ أَكْثَرَ مِنِ الْاسْتِغْفَارِ	عبد الله بن عباس	١١ / ٣
مَنْ أَكَلَ فُلْيَيْمَ أَوْ فُلْيَصُمْ	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٦١ / ٢	أنس بن مالك	مِن السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرُ عَلَى الشَّيْبِ
٥١٩ / ٢	أنس بن مالك	مَنْ أَعْشَ حَقًا بِلْسَانِهِ
٤١٣ / ٢	أبو هريرة	مَنْ أَوْسَعَ عَلَى عِيَالِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءِ
٢٥٧ / ١	نبط بن شريط	مَنْ بْنَنَ اللَّهَ مَسْجِدًا
٤٩٦ / ١	سمرة بن جندب	مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ
١٣٩ / ١	أم خالد	مَنْ تَرَوْنَ أَكْسُو هَذِهِ
٢٩٨ / ٢، ٢٤٩ / ١	جابان بن جابان	مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَنْوِي
٦١ / ١		مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ زِيَّهِ
٦٠، ٥٩ / ١		مَنْ تَزَيَّا لَكُمْ فَاقْتُلُوهُ
٥٤ / ١		مَنْ تَصُوَّرَ فِي غَيْرِ صُورَتِهِ
٥٥ / ٣	أبو هريرة	مَنْ تَعْلَمَ عِلْمًا يُؤْتَغِي بِهِ وَجْهُ اللَّهِ
٣٥٤ / ١	عبد الله بن جزء	مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ
٦٨٩ / ٢	أبو هريرة	مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ ذِرَاعًا
١١٧ / ١	أبو هريرة	مَنْ تَوَاصَعَ اللَّهُ
٩٨ / ٣	أبو هريرة	مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ
١٦٠ / ٣	أبو الدرداء	مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوضوءَ
٤٨٧ / ١	عثمان بن عفان	مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا
٢١٩ / ١	عثمان بن عفان	مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ		٢٧٤ / ٣
مَنْ ثَابَرَ عَلَىٰ ثَنْيِ عَشَرَ رَكْعَةً	عَائِشَةٌ	٤٩٨ / ١
مَنْ حَجَّ وَلَمْ يُزْرِنِي	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٤١٣ / ٢
مَنْ حَدَّثَ عَنِّيٍّ بِحَدِيثٍ يُرِيَ أَنَّهُ كَذِبٌ		٢٣١ / ٢
مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٢٠، ٨٣ / ٣
مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعينَ حَدِيثًا	عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ	٤٧٨، ٤٧٧، ١٩ / ١ ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠
مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعينَ حَدِيثًا	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٢٣ / ٢٠ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعينَ حَدِيثًا	أَبُو الدَّرَداءِ	٢٦، ٢٤ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعينَ حَدِيثًا	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٦ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَىٰ أُمَّتِي أَرْبَعينَ حَدِيثًا	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٢١ / ٢
مَنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ - تَكْبِيرُ الْعِيدِ -	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٢٨، ٤٦٩ / ٢
مَنْ خَافَ اللَّهَ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٢٢ / ١
مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ سَفَرًا	عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ	٣٦٠ / ١
مَنْ ذَاوَمَ أَرْبَعينَ يَوْمًا عَلَىٰ صَلَاةِ الْغَدَاءِ	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٣٥٢ / ١
مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ	عُمَرَ بْنَ الخطَّابِ	١٢٧ / ١
مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمُ الْلَّيْلَةَ رُؤْيَا	سَمْرَةَ بْنَ جَنْدُبٍ	٦٩ / ٢
مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتُلَ	عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ	٢٥٤ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن سَبَحَ فِي دُبْرِ صَالِةِ الْغَدَاءِ	أبو هريرة	٤٩٥ / ١
مَن سَتَرَ حُرْمَةً	نبيل بن شريط	٢٥٧ / ١
مَن سَرَّهُ أَن يَكْتَالَ	علي بن أبي طالب	٢٩٣ / ١
مَن سَرَّهُ أَن يَلْقَى اللَّهَ	عائشة	١٣ / ٣
مِن سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ	سعد بن أبي وقاص	٣٣٩ / ١
مَن سَنَّ سَنَّةَ حَسَنَةً	جابر بن عبد الله	٥٢١، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢
مَن سَنَّ سَنَّةَ حَسَنَةً	جرير بن عبد الله	١٧٨ / ٣
مَن شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسَأَلَتِي	عمر بن الخطاب	٥٤٧، ٥٣٥، ٥٣٤ / ٢
مَن صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ	جابر بن عبد الله	٢٥ / ٣
مَن صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ		٢٧ / ٣
مَن صَامَ مِنْ رَجَبٍ يَوْمًا	عبد الله بن عباس	٣٤٩ / ٢
مَن صَلَّى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ بَعْدِ الْعِشَاءِ	عبد الله بن عباس	١٥ / ٣
مَن صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ		١٧ / ٣
مَن صَلَّى ثَسْنَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً	أم حبيبة	٤٩٨ / ١
مِنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ	أبو الدرداء	١٥٩ / ٣
مَن صَلَّى سَتَّ رَكْعَاتٍ بَعْدِ الْمَغْرِبِ	عبد الله بن عمر	١٦ / ٣
مَن صَلَّى عَلَيَّ	رويافع بن ثابت	١٢١ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُمْسِي عَشْرًا	أبو الدرداء	١٣ / ٣
مَنْ صَلَّى فِي يَوْمِ ثَتِي عَشْرَةِ	أبو هريرة	١٨٠ / ٣
مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ مِنَ الْلَّيْلِ فَلَيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ	معاذ بن جبل	٤٨٤ / ٢
مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ	سلمة بن الأكوع	٩٢ / ٢
مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَا	كعب بن مالك	٥٥ / ٣
مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، عَرَفَ رَبَّهُ		٣١١، ٣٠٩ / ٢
مَنْ عَزَّى مُصَابًاً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ	عبد الله بن مسعود	٤١٤ / ٢
مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا	عائشة	١٧٦ / ٣، ٣٦٠ / ٢
مَنْ عَيَّرَ أخاهُ بِذَنْبِ	معاذ بن جبل	٤١٥ / ٢
مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي	عبدادة بن الصامت	٥٣ / ٣
مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا		٥٢٠١ / ٢
مَنْ قاتَلَ فَلَيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ	أبو هريرة	٣١٥ / ٢
مَنْ قادَ أَعْمَى أَرْبَعينَ خطوةً	عبد الله بن عمر	٤١٥ / ٢
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ	عبد الله بن عباس	١١٦ / ٢
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحُ	عبد الله بن عباس	٥٥٤، ٣٤ / ٣
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: سَبَحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	عبد الله بن عباس	٧١١ / ٢
مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ	جابر بن عبد الله	٦٤ / ٢
مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ	معقل بن يسار	١٠٥ / ٢

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٣ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ
٣٣ / ٣		مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ
٥٤٠ / ٢	أنس بن مالك	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَهَا
٢٣ / ٣	أبو هريرة	مَنْ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
٢٣ / ٣	عبد الله بن عباس	مَنْ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
٧١٢ / ٢		مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٣٧٤ / ١	أبو هريرة	مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
٢٦٧ / ١	علي بن أبي طالب	مَنْ قُتُلَ دُونَ مَالِهِ
١٤ / ٣	عبد الله بن عمر	مَنْ قَرَأَ ﴿تَبَرَّكَ اللَّهُ الَّذِي بَيَّنَ وَالْمُلْكُ﴾
١٣ / ٣	أنس بن مالك	مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٣٦٥ / ٢	معاذ بن أنس	مَنْ قَرَأَ قَلْ هو الله أحد عشر مرات
٣٦٥ / ٢		مَنْ قَرَأَ قَلْ هو الله أحد مئة مرة
١٦، ١٥ / ٣	أنس بن مالك	مَنْ قَرَأَ يَسِ
١٦ / ٣		مَنْ قَرَأَهَا فَكَانَمَا قَرَأَ القرآنَ - سورة يس -
١٢٠ / ١	أنس بن مالك	مَنْ قُضِيَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ
٨٨ / ٢	سلمة بن الأكوع	مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلِيُصْبِمْ بَقِيَّةَ يَوْمَهُ
٧٨ / ٢	أبو هريرة	مَنْ كَانَتْ عَنْهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلِيَعْلَلْهُ
٥٤٩ / ٢	أبو هريرة	مَنْ كَبَرَ عَلَى سَيفِ الْبَحْرِ تَكِبِيرًا

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ كَثُرَ صَلَاتُهُ بِاللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ		٣٤٦ / ٢
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا	جابان بن جابان	٣٤٥، ٢٤٧ / ١
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	نبيل بن شريط	٢٥٧ / ١
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا	أبي بن كعب	٢٩٦، ٢٩٤ / ٢
مَنْ لَمْ يُبِيِّنِ الصِّيَامَ	حفصة	٥٠٠ / ١
مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ	أبو هريرة	٦٥٤، ٤٥٢ / ٢
مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ	أبو سعيد الخدري	٤٨ / ١
مَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	عبادة بن الصامت	٣٥٦ / ١
مَنْ لَمْ يُكْثِرِ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنِ الإِيمَانِ	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ بُعْثَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ		٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ حَاجًا	عبد الله بن عمر	٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ اسْتَوْجَبَ شَفَاعَتِي		٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَةَ		٤١٧ / ٢
مُنْ تُوقَشَ الْحِسَابَ عُذْبَ	عائشة	٨٠ / ٢
مَنْ هُوَ ذِي يَقْرَأْ؟	عمر بن الخطاب	٥٩٦ / ٢
مَنْ هَلَّ مِئَةٌ وَكَبَرَ مِئَةٌ	أنس بن مالك	٣٨٣ / ١
مَنْ هُمَ بِحَسْنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلُهَا	عبد الله بن عباس	٥٩ / ٣
مَنْ هُمَ بِحَسْنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلُهَا	أبو ذر الغفارى	٥٩ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ هُمْ بِحُسْنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا	أنس بن مالك	٥٩ / ٣
مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ	سهل بن سعد	٧٧ / ٢
مَنْ يُقْلِّ عَلَيَّ مَا لَمْ أُفْلِّ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
الموتُ كَفَّارَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ	بلال بن رباح	٤١٩، ٤١٧ / ٢
المُؤْمِنُ حُلُمٌ يَحْبُّ الْحُلُومِ		٤١٧ / ٢
مُؤْمِنٌ نُورٌ اللَّهُ قَلْبُهُ	أنس بن مالك	٣٨٥ / ٢
النَّاسُ كَأَسنانِ الْمَشْطِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
نَزَّلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ وَمَعَهَا مُوْكَبٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ	أنس بن مالك	٥٣٨ / ٢
نَصَرَ اللَّهُ امْرًا	زيد بن ثابت	٦٤٤ / ٢، ٤٧٣، ١٠ / ١ ١٤ / ٢
نَصَرَ اللَّهُ امْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي	عبد الله بن مسعود	٤٧٣، ٣٣١، ٣٣٠ / ١ ١٤ / ٢
نَصَرَ اللَّهُ امْرًا سَمِعَ مِنَا شَيْئًا فَلَبَّغَهُ	عبد الله بن مسعود	١٤ / ٢
يَعْمَلُ تُرْجِمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	عبد الله بن مسعود	٤٤٣ / ٢
يَعْمَلُ تَنْعِيمَانُ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ	عبد الله بن عباس	٧٥ / ٢
نَوَّرُوا الدُّكْرَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ	أبو عنابة الخولاني	٤٧٨ / ٢
نَوْمُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ		٤٠٣ / ٢
هَذِهِ ضَرْبَةٌ أَصَابَتِنِي يَوْمَ خَيْرٍ	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
هَذِهِ مَوَارِيثُ آبائِي وَإِخْوَانِي	عائشة	٢٩٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الهِرَةُ مِن الإيمان		٣٤٣ / ٢
هكذا تكونُ تِبْجَانُ	علي بن أبي طالب	١٤٣ / ١
هكذا فاعمَّ	عبد الله بن عمر	١٤١ / ١
هل ظلمتُكُم مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ	عبد الله بن عمر	٧٠٨ / ٢
هل عليه دين	سلمة بن الأكوع	٨٩ / ٢
هل عليه مِنْ دِينٍ؟	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢
هل فيكُمْ غَرِيبٌ	عبادة بن الصامت	٤٤٨ / ٢
واعلَمَ أَنَّ الْأَمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ	عبد الله بن عباس	٤٨٠ / ٣
واعلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ		٣٥٩ / ٢
واعلَمُوا أَنَّكُمْ لَن تَرَوْ رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا	أبو أمامة	٤٣٤ / ١
والذِّي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفَقَّنَ	عوف بن مالك	١٧٢ / ١
وَالذِّي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَدُودَنَ رِجَالًا عَنْ حَوْضِي	أبو هريرة	٤٤٤ / ٣
وَالذِّي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ	أنس بن مالك	٢٨٠ / ١
وَالذِّي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	أبو هريرة	٦١٩ / ٢
وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمُ اللَّهُ		٥٠٢ / ١
وَإِنْ تَرَكُوهَا لَهُ حَسَنَةٌ	أبو هريرة	٥٥٤ / ٢
الوضوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ حَسَنَةٌ	عائشة	٦٢ / ٣
		٤٢٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وقرأت فيك القرآن	عبد الله بن عباس	٤١٩ / ٢
وقف رسول الله حتى غربت الشمس وكُل معرف صدقة	أبو هريرة	٧٨ / ٣
الولد سر أبيه	عبد الله بن عمر	٥٢٧ / ٢
الولد للفراش ولدت في زمان الملك العادل	جابر بن عبد الله	٧١٤ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل كسرى وما تقرب إلى عبدي	علي بن أبي طالب	٣٣٢ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل وهي مقومة بيني وبين عبدي	أبو هريرة	٢٦٦ / ١
ولدت في زمان الملك العادل كسرى ويل للأعذاب من النار	أبو أيوب الأنصاري	٣٢٨ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل وما غراس الجنة	أبو هريرة	٣٢٩، ٣٢٨ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل ويل للأعذاب من النار يا أبا الدرداء	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٩٤ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل يا أبا بكر، إذا مررت برياض الجنة	أبو الدرداء	٥٦٤ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل يا ابن آدم، بمسيئتي	أبو هريرة	١٩٧ / ١
ولدت في زمان الملك العادل يا ابن الأكوع، لا تباع	عمر بن الخطاب	٤٩٦ / ٢
ولدت في زمان الملك العادل يا ابن الأكوع، لا تباع	سلمة بن الأكوع	٤٩٣ / ٣
ولدت في زمان الملك العادل		٨٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا ابنَ الأكوع، ملَكتَ فأسِحْجَن	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
يا أيها النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُم		٥٩٣، ٤٦١ / ٢
يا أيُّهَا النَّاسُ، إِذَا مَرَرْتُم بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ	جابر بن عبد الله	٤٩٥ / ٢
يا أيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُم	أبو موسى الأشعري	٥٤٨ / ٢
يا أيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ		١١٤ / ٣
يا بلاً، إِذَا حَضَرَتِ الْعَصْرُ	سهل بن سعد	٤٩١ / ١
يا بُنَيَّتِي قُومِي فَاشَهَدِي رِزْقَ رَبِّكِ	فاطمة بنت رسول الله	٤٠٣ / ٢
يا جابر، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ نُورَ نَبِيِّكَ		٣٠٨ / ٢
يا جارِيَّةُ، هَذِهِ صَفَاتُ الْمُؤْمِنِينَ حَقًا		٣٣٠ / ٢
يا حازُمُ أَكْثُرٍ مِنْ قَوْلٍ	حازم بن حرملة	١١٥ / ١
يا حذِيفَةُ وَيَا أَنْسُ ادْخُلَا إِلَى هَذَا الشَّعْبَ	وائلة بن الأسعع	٨٨ / ١
يا حُيُّ يَا قَيُّومَ	علي بن أبي طالب	٣٨٠ / ٢
يا خرقاءُ تموتينَ بفلاةٍ		٥٦ / ١
يا دُنْيَا مُرْيِي	عبد الله بن مسعود	١١٢ / ١
يا ربُّ، رجوتُكَ وَفَرَقْتُ النَّاسَ	أبو سعيد الخدري	٦٩ / ٣
يا سَلَمَةُ أَلَا تُبَايِعُ؟	سلمة بن الأكوع	٩٣ / ٢
يا عائشة، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرَضِ مِنْ أُولَئِي	عائشة	٥٣٧ / ٣
الغَرْم		

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا عبادي إني حَرَمْتُ الظُّلْم	أبو ذر الغفارى	٢٣١ ، ٢٣٠ / ١
يا عبد الله بن عمر، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَائِنٌ غَرِيبٌ	عبد الله بن عمر	٣٥٩ / ١
يا عَلِيٌّ عَلَيْكَ بِمَدَوْمَةِ ذَكِيرِ اللَّهِ	علي بن أبي طالب	١٥٤ / ١
يا عَلِيٌّ، أَلَا أَعْلَمُكَ كَلْمَاتٍ	علي بن أبي طالب	٥٥٣ / ٣
يا عَلِيٌّ، صَلَيْتَ الْفَرَضَ؟	الحسين بن علي	٣٧٨ / ١
يا كَائِنًا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ	علي بن أبي طالب	٣٦٢ / ١
يا مطاعُ امْضِ إِلَى أَصْحَابِكَ	مسعود بن الضحاك	٢٥٦ / ١
يا معاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟	معاذ بن جبل	٢٧٩ / ١
يا مُعاذ، أَيْنَ السَّابِقُونَ	معاذ بن جبل	٤٩٨ ، ٤٤٦ / ٢
يا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالاً	عبد الله بن زيد	٣١٨ / ٣
يا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ	بريدة	٦٣٦ / ٢
يا مَعْمَرُ عَطَّ عَلَيْكَ فَخَدِيكَ	محمد بن جحش	٢٧١ / ١
يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ	أنس بن مالك	٣٢٠ / ١
يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	عائشة	٥٢ / ٣
يَتَبَعُ الْمَيْتَ ثَلَاثٌ	أنس بن مالك	٧٨ / ٢ ، ١١٥ / ١
يُحَشِّرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	جابر بن عبد الله	٥٢ / ٣
يَخْرُجُ قَوْمٌ مِّنَ النَّارِ	أنس بن مالك	٨٢ / ٢
الْبُدُّ الْعُلِيَا خَيْرٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٦٥ / ١	عبد الله بن عمر	يَدْنُو الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ
٣١٦ / ٢	أبو سعيد الخدري	يَرْفَعُونَ رُؤوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ
١٦ / ٣	معقل بن يسار	يُسَقِّطُ الْقُرْآنَ
٢٣٨ / ١	عبد الله بن عمرو بن العاص	يُصَاحِ بِرَجْلِ مَنْ أُمَّتِي
٦٧٣ / ٢	عائشة	يُفَضِّلُ الذِّكْرُ الْخَفِيُّ عَلَى الذِّكْرِ الْجَهْرِيِّ
٢٧٨ / ١	أنس بن مالك	يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا
٦٦٧ / ٢		يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنَّ أَحَبَّ عَبْدِي إِلَيَّ
٣٤٣ / ١	أنس بن مالك	يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، وَاحْدَةً لَكَ
٦٠ / ٣	أبو هريرة	يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي
٦٣٨ / ٢		يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مَرَاوِيُونَ
٧٥ / ٢	أنس بن مالك	يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانٌ
٨٤ / ٣	أبو هريرة	يَكْفُ شَرَهُ عَنِ النَّاسِ
٧١ / ١	رتن الهندي	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ
٣٥٩ / ١	سهل بن سعد	يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ
٢٦٦ / ١	علي بن أبي طالب	الْيَمِينُ الْفَاجِرُهُ تَدْعُ الدِّيَارَ بَلْقَعَ
٢١٥ / ١	عبد الله بن عباس	يُنَزَّلُ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ

الجزء والصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢١٧ / ١	عبد الله بن عباس	يُنَزَّلُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرِينَ وَمِئَةً رَحْمَةً
٣٣٧ / ١	أبو هريرة	يَنْزُلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى
٢٦٢ / ١	علي بن أبي طالب	يَهِنِّفُ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ

\* \* \*

# فهرس الأعلام

(شيوخ المؤلف)

## الجزء والصفحة

## اسم الشیخ

٥١ / ١	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبرى المكى
٤١٥، ٣٩٥، ٢٠١ / ١	أحمد بن أحمد العجمي الأزهري
٤٤٩ / ١	أحمد بن علي العباسي الشناوى
٣٦ / ١	أحمد بن محمد العقبي
٥٣ / ٢، ١٨٤ / ١	إسحاق بن محمد الصريفى الذىالى الزيدى
٢٣٤ / ١	إسحاق بن محمد بن جمعان اليمانى
٢٩٠، ١٩٦ / ١	حسن بن علي العجيمي
٢٩ / ١	حمزة بن محمد بن عبد الله الحسيني
٤٤٠، ٤٢٤، ٢٦٣، ٢١٤، ١٧ / ١	زين العابدين بن محي الدين عبد القادر الطبرى المكى الحسنى
٣١٩، ٣١٧، ٣١٥، ١٨٠، ١٣١ / ١ ٥٧ / ٢، ٤٥٣، ٣٩٦	سلطان بن أحمد المزاھي

اسم الشيخ

الجزء والصفحة

٤٠، ٣٩، ٣٠، ٢٨، ١٨، ١٣، ١١ / ١  
 ٥٥، ٥٤، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤٥  
 ، ١٣٠، ١٢٩، ٩٧، ٧٥، ٦٦، ٦٥، ٦٣  
 ، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٦، ١٤٤، ١٣١  
 ، ٢٠٩، ١٨١، ١٥٩، ١٥٧، ١٥٣  
 ، ٢٤٤، ٢٣٥، ٢٢٦، ٢١٨، ٢١٢  
 ، ٣١٨، ٣١٤، ٢٨٠، ٢٥٩، ٢٥٠  
 ، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩  
 ، ٣٤٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٥  
 ، ٣٥٣، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤١  
 ، ٣٧٦، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٥٤  
 ، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٨٧، ٣٨٥  
 ، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٧، ٤١٦، ٤٠٨  
 ، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥  
 ، ٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٧، ٤٢٨، ٤٢٧  
 ، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٤٧  
 ، ٥٠٩، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٠، ٤٧٩  
 . ٥١٠

٣٩، ٣١، ٢٨، ٢٧، ٢٢، ٢٠، ١٧ / ٢  
 ، ٦٩٥، ٦٩٢، ٤٨٨، ٩٥، ٦١، ٥٨  
 ٧١١، ٧٠٠، ٦٩٨، ٦٩٧  
 ، ٥٥٠، ٧٣، ٧٢، ١٣٩، ٤٢٩، ٤٧٦، ٤٧٥  
 ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١

٢٢٣، ٢٠٩، ٢٠٨، ١٣١، ١٨ / ١  
 ٤١٧، ٤١٥، ٣٩٦، ٣٩٥

عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبلي

عبد الغفار بن أحمد بن عبد الغفار بن نوح القوسي ٧٠ / ١

عبد الكريم بن أبي بكر بن هداية الله الحسيني الكوراني ٤٥٤، ٤٥٢، ٤٥١، ٤١٦، ١٥٨ / ١

عبد الكريم بن أحمد بن علي بن محمد ٢٥٤ / ١

الجزء والصفحة	اسم الشیخ
٢٥١،٢٠ / ١	عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي
٢٤٣،٢٢٦،٦١ / ١	عبد الملك بن عبد اللطيف البناني الأحمدآبادي
٣٩٦،٣٠٢ / ١	علي بن علي الشبراملي
٤١٧ / ١	علي بن محمد الحكمي
٣٤،١٨٥،١٨٦،٢٣٦،٢٦٣،٥٦ / ٢،٢٩٤،٢٩٢	علي بن محمد الدبيع الشيباني الزبيدي الصوفي
٢٥٤ / ١	علي بن محمد العقيبي
٣٩٦،٢٣٢ / ١	علي بن محمد اليمني التعزى العقيبي
١٦ / ١	علي بن محمد بن العفيف
٢٢٦،٦٤ / ١	علي بن محمد بن مطير اليمني
١٨٤ / ١	علي نور الدين بن علي الشرابلمسى
١٣٥،٦٤،٦٢،٢٤ / ١	عيسي بن محمد الجعفري المغربي الجزائري
٢٥٢،١٧ / ١	محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي المغربي
٢٢ / ١	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصارى
٢٥٢،١٦ / ١	محمد بن سعيد الميرغتى السوسي المراكشى
٤١٧،٣٩٦،٢٦٩،٢٣٧،٢١٠ / ٢	محمد بن علاء الدين البابلي القاهري
٢٢٩،١٣١ / ١	محمد بن محمد الدمشقى
٨٧،٥٨،٣٢ / ٢،٣١٥	ملا عبد الله بن سعد الله اللاهوري

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
ملا محمد بن أبي سفيان الحارثي البخاري	١٦٢ / ١
ملا محمد شريف بن ملا يوسف الكوراني	٤١٧ ، ٣٨٨ ، ٣١٤ ، ٢٤١ ، ١٥٨ / ١ ٤٢٦ ، ٤٢٢ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٠٠ ، ٤٢٧
نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد العameri الغزي	٥٨ / ٢ ، ٤٥٢ ، ٣١٤ / ١
يوسف بن محمد بن مسروق	١٢٦ / ١

\* \* \*

# فهرس الكتب

(الواردة عند المؤلف)

## الجزء والصفحة

## اسم الكتاب

١٧٩، ١٧٨، ١٧٤، ١٧٣ / ١	الإبانة للأشعري
٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣ / ٣، ٣٣٨	
٤٦٨، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٢٧	
٥٠٣، ٥٠٢، ٤٧٤	
٥٢٣، ٥٠٤	
١٥٤ / ٣	الابهاج بأذكار المسافر الحاج للسعداوي
١٨٨ / ١	الإبريز في تصحیح الوجیز لعمر بن محمد الزبیدی
١٣٤ / ١	إتحاف الفرقہ برفع الخرقہ للسيوطی
١٨٦ / ١	إتحاف والديباح شرح المنهاج لابن مطیر اليماني
١٦١ / ١	إثبات الواجب الجديد لصبغة الله الموسوي البهروجي
١٥٩ / ١	إثبات الواجب لحسين الخلخالي
٤٥١، ١٦٠، ١٥٩ / ١	إثبات الواجب للدوانی
١٥٨ / ١	إثبات الواجب لمحمد الشیرازی
٤٢٨ / ١	الأجوبة المسکنة عن الأسئلة المبهة فيما أنکروه عليه في حياته من مواضع الإحياء للغزالی

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأحاديث المختارة للضياء المقدسي	٣٥ / ٢، ٤١٤، ١٣٤ / ١
احترازات المذهب لأبي عمران موسى بن محمد الطبرizi	٢١٤، ١٥٣ / ٣
الإحکام للأمدي	٤٠٢ / ١
إحياء علوم الدين للغزالی	٣١٨، ٤٢٧ / ٢، ٤٢٨، ٤٢٧ / ١ ٤٩ / ٣، ٣٥٨، ٣٥٣، ٣٥٢ ٤٤٧، ٤٤١، ٤٤٠، ١٩٠، ٥٦ ٤٥٩، ٤٥٧
أخبار أصبهان لابن منده	٤١٥ / ٢
أخبار المدينة للزبير بن بكار	١١٣ / ٣
اختلاف الحديث للشافعی	٢١٢ / ٢
الاختیار للموصلي	٤٠٤ / ١
الأدب المفرد	٣٤٧، ٢٤٠، ٢٣ / ١ ٣٦٥ / ٢، ٤٨٥، ٤٢١، ٢٢٩ / ١ ٥٤٧، ٣٧٣، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٧ ٧٢، ٣٤ / ٣، ٧٠٥، ٥٩٣، ٥٥٨ ١٨٩، ١٨٦
الأربعون التساعية لابن جماعة	٤٠ / ٢، ٣٨٣ / ١
الأربعون المكية من أحاديث الفقهاء الحنفية لمحمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي	٣٨٣ / ١
الأربعون لأبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري الجوزي	٣٧٧ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٨٧ / ٢	الأربعون لأبي نعيم
٣٥ / ٢، ٦٨ / ١	الأربعين العشارية لإبراهيم بن علي القلقشندي
٢٧٢ / ١	الأربعين المتباينة لابن حجر العسقلاني
٤٨٨، ٤٨٧ / ٢	الأربعين المكية للجمال المرشدي
٢٠ / ٣	الأربعين لأبي منصور الشحامي
٣٧٦ / ١	الأربعين لأبي منصور عبد الخالق النيسابوري الشحامي
٣٧٥ / ١	الأربعين من أخبار سيد المرسلين لأبي المعالي سعيد بن المطهر الباخري
٧٧ / ٣، ٩١ / ١	إرشاد الساري للقططاني
٢٩٩ / ١	الإرشاد لأبي يعلى الخليلي
١٨٨ / ١	الإرشاد لإسماعيل بن أبي بكر الشاوي
١٦٤ / ١	الإرشاد لسليمان بن ناصر الإسکافي
٤١٦ / ١	الإرشاد للفتازانی
٤٦٣ / ٣، ٤٢٧ / ١	الإرشاد للجویني
٤٧٠ / ١	الإرشاد للخليلي
١٣٧ / ٢	الإرشاد للنووي
٢٩٤ / ٢	الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطى
٣٤٤ / ٢	الاستذكار لابن عبد البر

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الاستيعاب لابن عبد البر	٢٩٧ / ٢، ٣٤٧، ١٦٤، ١٢٥ / ١
الأسماء والصفات للبيهقي	٤٤٢ / ٣، ٣٤٩، ٣٤٨، ١٠٨ / ١
الإشارات والتنبيهات للطوسى	٣٨٣، ٣٧٧ / ٣
الأشباه والنظائر لابن نجيم	٥٨٢ / ٢
الإشراف لابن المنذر	٤٦٤ / ٢
الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر	٦٩، ٥٧، ٥٦، ٥٠، ٣٠ / ١ ٩٢، ٨٩، ٨٤، ٨٢، ٧٢، ٧٠ ٢٢٨، ١٩٨، ١٦٥، ١١٥، ٩٤ ١٠٤ / ٢، ٣٤٥، ٢٦١، ٢٤٨ ٤٤٩، ٣٥٧، ٢٩٨
أصول السرخسي	٥٩٨ / ٢
أصول فخر الإسلام البزدوي	٤٢٧، ٤٠٣، ٤٠٢ / ١
أطراف المختارة لابن حجر	١٣٤ / ١
اعتقاد الشافعى للحافظ عبد الغنى المقدسى	٣٣١ / ١
الاعتقاد للبيهقي	٥٣٣ / ٣، ٣٤٨ / ١
الاعتماد للنسفي	٤٠١ / ١
إعجاز البيان للقونوى	٣٣٩ / ٢، ٤٣٧ / ١
الأفراد للدارقطنى	٣٩٣ / ٢، ٨٢ / ١
الإقناع للبهوتى	٤١٥ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤١٣ / ١	الإقناع للزاغوني
٣٩٣ / ١	ألفية زين الدين العراقي
٤٢٤، ٣٤٩، ٣٤١ / ٢	الألقاب للشيرازي
١٣٠ / ٢	الإلماع للقاضي عياض
٢١٤ / ٢	الأم للشافعي
٢٧٢ / ١	أمالى ابن حجر العسقلانى
٥٤٢، ٤٤٤ / ٢	أمالى ابن صصري
٣٤٩ / ٢	أمالى أبي الفوارس
١٩٠ / ٣	أمالى أبي عثمان الصابونى
٤١٣، ٣٥٤ / ٢	أمالى الحافظ زين الدين العراقي
١٥٤ / ٣	أمالى المخلصي
١٤١، ٣٨٣ / ٢، ٦٥ / ١	الأمثال للعسكري
٣٦٦ / ١	الأموال للقاسم بن سلام
٥٩ / ١	إنباء الغمر لابن حجر العسقلانى
٣٣٦ / ٢	الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر
١٣٢ / ٢	الأنساب للسمعاني
٤٣٩ / ١، ٤٢٣ / ٣	إنشاء الدوائر لمحيي الدين بن عربي
١٨٦ / ١	الأنموذج للدواني

الجزء والصفحة

اسم الكتاب

٣٢٤ / ٢	الأنوار السنية للسمهودي
٤٥٤ / ١	الأنوار في فقه الشافعية
١٨٨ / ١	إيضاح الفتاوى للطيب بن أحمد الزبيدي
١٨٥ / ١	إيضاح شرح المفتاح لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليمني و(المفتاح) له
٤٢٥ / ١	إيضاح للقزويني
٢٠٠ ، ١٨٦ / ٣	إيضاح للنووي
٣٥٩ ، ٣٥٣ / ٢	إيضاح والبيان لابن حجر المكي
٣٣٣ / ١	إيمان لابن أبي شيبة
٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦١ / ٢	البحر الرائق لابن نجيم
٥٨٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥١٦	
١٠٧ ، ٩٩ / ٣ ، ٦٧٠	
٤٠٢ / ١	البحر العميق في الحج إلى بيت الله العتيق لابن ضياء المكي
٣٨٩ / ١	البحر للروياني
٦٧٧ / ٢ ، ٢٤٧ / ١	البدر المنير لابن حجر الهيثمي
٤٠٢ / ١	البديع في أصول الفقه لابن الساعاتي
٤٢٧ / ١	البرهان للجويني
٣٨٠ / ١	بشرى الليب لابن سيد الناس

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١	البعث والنشور للبيهقي
٣١٧، ٣١١، ٣١٠ / ٢	بلغة الغواص لمحب الدين بن عربي
٣٥٤ / ٢	بهجة الأسرار لابن جهضم
٣٩٢ / ١	البهجة لابن الوردي
٤٠٩ / ١	البيان والتحصيل لابن رشد
٤٠٦ / ١	بيان وهم المعتزلة للماتريدي
٢٩٣ / ٢، ٢٧١، ١٠٢ / ١ ٣٨٩، ٣٨٥	تاريخ البخاري
٢٤٥، ٢١٥ / ١	تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
٢٩١، ٤٢ / ٢، ٣٧٠، ٦٠ / ١	تاريخ دمشق لابن عساكر
٤٢٠، ٤١٧ / ٢	التاريخ للحاكم
٦٤ / ١	التاريخ للسخاوي
٤٠٦ / ١	تأويلات القرآن للماتريدي
٢٩٨ / ٢، ٢٤٩ / ١	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني
٥٩٤ / ٢	تبين الحقائق للزيلعي
٤٦٤ / ٣، ١٧٣، ١٦٤، ١٥٧ / ١	تبين كذب المفترى لابن عساكر
٤٠٥ / ٣	التجريد
٣٦٢، ٣٥٥ / ٢	تجريد الصحاح

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التجريد في الخلاف بين الشافعية والحنفية	٤٠٤ / ١
التجليات لمحيي الدين بن عربي	٣٧٤، ٣١ / ٣
تجنيس الفتاوى للمرغباني	٥٩٨ / ٢
تحرير إقلیدس للطوسی	٤٢٠ / ١
التحریر للبخاري الحصري	٤٣١ / ٣، ٤٠٠ / ١
التحصیل مختصر المحسول لمحمد بن أبي بكر الأرموي ١ / ١٦٤	
التحفة لابن حجر الهنمي	١٦٣، ١١١ / ٣، ٢٨٨ / ٢
التحقيق	٣٧١ / ٢
التحقيق	٦٥٦ / ٢
التحقيق لعبد العزيز	٢٠١ / ١
تخریج أحادیث إحياء علوم الدين للعرaci	٢١٦ / ١
تخریج أحادیث الرافعی لابن حجر	٦١٤، ٦١١، ٦٠٨، ٦٠٦ / ٢
تخریج أحادیث الهدایة لعلاء الدين التركمانی	٦٤٥، ٦٢٧
تخریج أحادیث الهدایة للزیلیعی	٣٩٩ / ١
التدریب للسراج البلقینی	٣٩٣ / ١
الذکرة في الطب لداود الأنطاكي	٣٣٦ / ٢
الترغیب لابن زنجویه	٣٩٦ / ٢

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤٢١ / ٢	الترغيب للتيمي
٣٤٨، ٢١٦ / ١	الترغيب والترهيب للمنذري
٣٩٩ / ١	التسديد شرح التمهيد للسعنافي
٥٧٠، ٤٧٦ / ٢	تعريف المئة بأجرية الأسئلة المئة
٢٩٢ / ٢، ٢٥٩، ٨٩ / ١	التعقبات للسيوطني
٣٩٦، ٣٩٢، ٣٨٥، ٣٤٢	
٤١٦، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٠	
٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٢، ٤١٧	
١٨٢ / ٣، ٥١٧، ٤٦٧	
٦٧٦ / ٢	تفسير ابن بر جان
٤٩٩ / ٢	تفسير ابن جرير
٢٩٠ / ١	تفسير ابن عربي
٥٦٧، ٤٨٣، ٣٨٦ / ٢	تفسير ابن ماردوخ
٤٠٣ / ١	تفسير أبي حفص النسفي
٨٦ / ١	تفسير أبي حيان
٥٦١، ٤٥٠، ٣٨٨، ٢٤١ / ١	تفسير البيضاوي
٤٩٤ / ٣	
٤٢٢ / ١	تفسير الجامي
٤٠٣ / ١	تفسير الرازى
٤٥١ / ١	تفسير القرآن لابن هداية الله الكوراني

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي	٢٢٥ / ٢
التفقیہ فی شرح التنبیہ للرمیمی التزالی	١٨٨ / ١
التقریب لابن حجر	٢٤٩، ٢٢٧، ١١١، ٨٧ / ١ ٤٠٦، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٩٨ / ٢
التقریب للنووی	٥٨٠، ١٤٨، ١٣٧ / ٢
القیید لابن نقطۃ	٤٧ / ٢، ٤٦٤، ٣٢٤ / ١
تلخیص المفتاح للقزوینی	٤٢٥ / ١
التلقین لعبد الوهاب بن علی	٤٠٩ / ١
التلویح للتفتازانی	٥٢٢، ١٠٢ / ٣، ٤١٦ / ١
التمییز للبارزی	٣٩١ / ١
تنبیہ الغافلین لأبی الليث	٢٨٨ / ٢
التنبیہ لأبی إسحاق الشیرازی	٣٩٠، ١٩٢ / ١
التنقیح والتوضیح لصدر الشریعہ	٥١٥ / ٣، ٣٩٧ / ١
تهذیب الأسماء واللغات للنووی	٦٩٤، ٣٧١ / ٢، ١٨٣، ٨٥ / ١
التهذیب للبراذعی	٤٠٨ / ١
التهذیب للبغوی	١٨٧ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤١٦ / ١	التهذيب للفتازاني
١٣٥ / ١	التهذيب للمزي
٢١٠ / ٣	تواتي التأسيس بمعالي ابن ادريس لابن حجر
٤٠٦ / ٢	التوبیخ لأبی الشیخ
٢٩٣ / ٢، ٣٦٤ / ١	التوحید لابن خزیمة
٣٦٥ / ١	التوحید لابن مندہ
٤٠٦ / ١	التوحید للماتریدی
١٣٩ / ٢	توضیح النخبة لابن حجر
٥٤٩، ١٠٢ / ٣	التوضیح للمحبوبی
٣٥٩ / ١	التوکل لابن أبي الدنيا
٣٠٢، ٢٩٥ / ١	الیسیر لأبی عمرو الدانی
، ٢٤٥، ٢٢، ٢٣، ١٧١، ٢٣، ١٧١ / ١	
، ٣٨، ٣٦، ٣٧٢، ٢٨٩ / ٢	الثقات لابن حبان
٧٠٤، ٤١١	
٨٥ / ٣	الثواب لابن السنی
٦٤٧ / ٢	جامع ابن الجوزی
٣٣٧ / ٢	جامع الأصول لابن الأثير

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الجامع الصغير للسيوطى	٤١٠،٤٠٦،٤٠٤،٤٠٢،٣٩٩،٣٩١،٣٨٩،٣٨٧،٣٦٥،٣٥٢،٣٩٨،٣٩٧،٣٩٦،٣٩٥،٣٩٢،٤١٩،٤١٥،٤١٤،٤١٢،٤١١،٤٩٩،٤٩٨،٤٧٥،٤٥٦،٤٢٤،١٣٨،١٣٧ /٣،٦٧٧،٦٥٧،٦٤١،٥٩٦،٤٥٨ /٢،١٨٢،٢٠ /٣
الجامع الكبير للسيوطى	١٤٤ /٣،١٤٢ /١
الجامع الكبير للطبرانى	٣٣٧ /٢
جامع رزين	٤٢١ /٢
جامع عبد الرزاق	٤٢١ /٢
الجامع لسفيان بن عيينة	٣٥٥،٣٥٣ /١
جامع مسانيد الإمام أبو حنيفة للخطيب أبي المؤيد الخوارزمي	٩٠،٨٣ /١
جامع معمر	٢٩٣ /٢
جزء القراءة للبخاري	٣٧٧ /١
جزء من حديث أبي بكر محمد بن الفرج الأزرق	٣٩٢ /١
جمع الجواع للسبكي	

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١،٤٣،٦٥،١٤٢،٢،٣٢٦	جمع الجوامع للسيوطى
٣٣٠،٣٣١،٣٨٢	الجواهر
٤٠٣،٤١٣،٤١٥،٤٢١	جواهر العقدين للسمهودي
٤٢٦ / ١	جواهر القرآن للغزالى
١٧١،١٨ / ٣	الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد
٦٩٨،٢٩٩،١٣٢،٣٩ / ١	الجواهر المكملة للسخاوي
٧٠٢ / ٢	الجواهر لمحمد الغوث
٤٤٧ / ١	حاشية ابن عبد الحق السنباطي
٥٨٥،٤٧٣ / ٢	حاشية الإسپرايني على تفسير البيضاوى
٤٢٤ / ١	حاشية الإسپرايني على شرح العقائد النسفية
٤٢٤ / ١	حاشية الإسپرايني على شرح ملا جامي للكافية
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على الشرح القديم للتجرید
٤١٨ / ١	حاشية الإيجي على العضد
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على الكشاف
٤١٨،٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على المطول
٤١٧ / ١	حاشية الإيجي على شرح الإشارات للطوسى

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الإيجي على شرح الشمسية	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح المطالع	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح حكمة العين	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح مختصر المنتهى	٤١٧ / ١
حاشية الإيضاح لابن حجر الهيثمي	١٨٧، ١٨٦، ١٦٤، ١٣٦ / ٣ ٢٠٠، ١٩٤، ١٩٢
حاشية الخلخالي على تفسير البيضاوي	٢٠٩، ٢٠٤
حاشية الدرر والغرر للشنبلاني	٢٠١ / ١
حاشية الدواني على التهذيب	٤١٩ / ١
حاشية الدواني على شرح الجديد للتجرید	٣٨٩ / ٣
حاشية الدواني على شرح الشمسية للقطب الرازي	٤١٩ / ١
حاشية الشبراملسي على النهاية للرملي	٣٩٦ / ١
حاشية القطب للإيجي	٤١٨ / ١
حاشية الكشاف للفتازانى	٤١٦ / ١
حاشية الكشاف للجرجاني	٤٣٢ / ١
حاشية المزاخي على شرح المنهاج للقاضي ذكريما	٤٥٣ / ١
حاشية الملا شريف رسالة في المنطق	٤٥١ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤٥١ / ١	حاشية الملا شريف على الخطائي
٤٥١ / ١	حاشية الملا شريف على الخيالي
٤٥١، ٤٥٠ / ١	حاشية الملا شريف على أنوار التنزيل
٤٥١ / ١	حاشية الملا شريف على تفسير الإشارات
٤٥١ / ١	حاشية الملا شريف على تهافت الفلاسفة
١٦٢ / ١	حاشية جمال الدين محمود الشيرازي على إثبات الواجب الجديد للدواني
١٥٩ / ١	حاشية شرح العقائد العضدية لحسين الخلخالي
١٥٩ / ١	حاشية شرح العقائد العضدية ليوسف القراباغي
٣٩٦ / ١	حاشية شرح المنهاج للمزاحي
٤٤٨ / ١	حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على الإنسان الكامل للجيلي
٤٤٨ / ١	حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على المواهب اللدنية للقدسلياني
١٦١ / ١	حاشية على التلويح لوجيه الدين بن نصر الله العلوى الكجراتي
٤٠٧ / ١	حاشية على أنوار التنزيل للخفاجي
١٦١ / ١	حاشية على أوائل البيضاوى لملا شيخ بن إلياس الكردى
١٦١ / ١	حاشية على تفسير البيضاوى لصبغة الله الموسوى البهروجى
١٦١ / ١	حاشية على تفسير البيضاوى لملا شيخ بن إلياس

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية على تفسير البيضاوي لملا محمد شريف الكوراني	١٥٩ / ١
حاشية على تفسير البيضاوي لوجيه الدين بن نصر الله العلوى الكجراتى	١٦١ / ١
حاشية على تهافت الفلاسفة لخواجہ زادہ الرومی لملا محمد شريف الكوراني	١٥٩ / ١
حاشية على رسالة الزوراء للدواوی	٤١٩ / ١
حاشية على شرح الإشارات للطوسی لملا محمد شريف الكوراني	١٥٩ / ١
حاشية على شرح التفتازانی للشرح العضدي لوجیہ الدین بن نصر الله العلوی الكجراتی	١٦١ / ١
حاشية على شرح الدواعی للعقائد العضدية لعیسیٰ بن محمد الإیجی	١٦٢ / ١
حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازانی لأحمد بن قاسم العبادی	١٦١ / ١
حاشية على شرح المواقف لوجیہ الدین بن نصر الله العلوی الكجراتی	١٦١ / ١
حاشية ملا داود الھروی على حاشیۃ الإیجی علی شرح الشمسیۃ	٤١٧ / ١
حاشية ملا زادہ الخطائی علی شرح التفتازانی لمختصر التلخیص	٤١٦ / ١
حاشية ملا یوسف علی اوائل تفسیر البيضاوی	١٦٠ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١٦٠ / ١	حاشية ملا يوسف على حاشية الخطائي
١٦٠ / ١	حاشية ملا يوسف على حاشية الخيالي
١٦٤ / ١	الحاصل مختصر المحسوب لمحمد بن الحسين الأرموي
٣٩١، ١٨٧، ١٨٦ / ١	الحاوي الصغير لعبد الغفار بن عبد الكريم الفزوي
٣٩٠ / ١	الحاوي للماوردي
٣٣٣، ٣٥١ / ٢، ٣٥٠ / ١	
٤٠٦، ٤٠٢، ٤٠٣ / ٢	حلية الأولياء لأبي نعيم
٤٨١، ٨٤ / ٣، ٤٢٥، ٤٢١	
١٦١ / ١	حواشي التجرید لصيغة الله الموسوي البهروجي
١٦٣، ١٦٢ / ٣، ٦٠١ / ٢	خادم الرافعي والروضة للزرکشي
١٥٢ / ١	الخرقة لمحيي الدين بن عربي
٥٣٨ / ٢	الخصائص للسيوطى
٩٧ / ٣، ٤٦٤، ٤٦٣ / ٢	الخلاصة [فقه حنفي]
٣٩٩ / ١	الخلاصة لعلاء الدين التركمانى
٢٩٣ / ٢، ٣٤٩، ٣٤٨ / ١	خلق أفعال العباد للبخاري
٤٤٢ / ٣	
٤٠٠ / ١	خير مطلوب للبخاري الحصري
٢٨٨ / ٢	الدر الملتفط في تبيين الغلط ونفي الغلط للصاغاني

الجزء والصفحة

اسم الكتاب

٤٠٧، ١٧ / ٢، ٤٧٥، ١١ / ١	الدر المنشور للسيوطى
٤٥٩، ٤٤٥، ٤٤٣، ٤٤١، ٤٤٠	
٥٢٩، ٥٢٧، ٥٢٤، ٥٢٣، ٤٦١	
٥٦٧، ٥٥٣، ٥٤٩، ٥٣٧، ٥٣١	
٦٢٦، ٦٢٥، ٦٠٧، ٥٨٠، ٥٧٩	
٥٣٧، ١٨١، ١٤٤ / ٣، ٦٦٧	
٤١٥ / ٣، ٤٢٢ / ١	الدرة الفاخرة للجامى
٤٠٢ / ١	درر البحار للقونوى
٣٢٤، ٧٨ / ١	الدرر الكامنة لابن حجر
٣٠٣ / ٢، ٣٨٠ / ١	الدرر المنشورة في الأحاديث المشتهرة للسيوطى
١٩٦ / ١	الدرر والغرر لملا خشرو
٣٦١ / ١	الدعاة لابن أبي الدنيا
٥٥٥، ٥٥٤ / ٢	الدعاة لليهقى
٥١ / ١	دلالة المستنهج إلى معالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبرى الفارسي
٢٢ / ٣	الدلالة على الله تعالى لعبد الوهاب الشعراوى
٢٩٣ / ٢، ٣٤٩، ٥٦ / ١	دلائل النبوة لليهقى
٤٤٨ / ١	ديوان شعر لصفى الدين أحمد القشاشى
٣٧٨ / ١	الذرية الطاهرة للدولابى

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الذكر لجعفر الفريابي	٤٥٠ / ٢، ١٠٨ / ١
ذم الغيبة لابن أبي الدنيا	٤٠٦ / ٢
ذم الملاهي لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
ذيل تاريخ بغداد لابن السمعاني	٢٦٧ / ١
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب	٤٥٧، ٣٢٨ / ٢، ٤١٤، ١٤٥ / ١
رافع الارتياض للخطيب البغدادي	٢٣٩ / ٢
رد الماتريدي أوائل الأدلة للكعبي	٤٠٦ / ١
رسالة الدواني في إثبات الواجب	٤١٩ / ١
رسالة الزوراء للدواني	٤١٩ / ١
الرسالة الوجودية للجامعي	٤٢٢ / ١
الرسالة الوضعية للإيجي	٤٢٦ / ١
الرسالة اليوسفية لمحي الدين بن عربي	١٥٢ / ١
رسالة ضوء الهالة	٤٤٨ / ١
رسالة في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر للمزاحي ١ / ٤٥٣	
رسالة في النفس لملا يوسف الكوراني	١٦٠ / ١
رسالة في تحقيق معنى الإيمان لوجيه الدين بن نصر الله ١ / ١٦١	
العلوي الكجراتي	

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد	٤٠٨ / ١
الرسالة للإمام الشافعي	٣٢٩ / ١
رواة مالك للخطيب البغدادي	١٤٠ / ٣
روح القدس لمحيي الدين بن عربي	٧١٨، ١١٨ / ٢
الروضة للجلال المحلي	١٦٣ / ٣، ٥٧٢، ٤٥٣، ١٨٣ / ١ ١٦٨
رياض الخلد لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
ريحانة القلوب ليوسف العجمي	١٥٤، ١٥٣، ١٤٣ / ١
زاد المسير للسيوطى	١٣٩ / ١
الزهد لأحمد بن حنبل	٤٨٠، ٤٥٨، ٣١٨، ٣٠٢ / ٢ ٤٨٢ / ٣، ٥٩٥، ٥٣٢، ٤٨٦
زهر الربى على المجتبى للسيوطى	٤٦٥ / ١
زوائد الزهد لعبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٠٧، ٣٠٣ / ٢
زوائد مسند أحمد بن حنبل	٤٠٢، ٣٠٢ / ٢، ٢٤٢ / ١
سراج الطريق لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
سراج المریدین لمحيي الدين بن عربي	٤١٨ / ٢
السراج المنیر شرح الجامع الصغیر	٤٤، ٤٢ / ٢، ١٢٤، ٦٦ ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٧٥، ٤٥٦، ٤٤٦ ٤٧٨، ٢١٤ / ٣، ٥٤٥، ٥٣٢
سفر السعادة للفیروزآبادی	١٧١، ١٣٦، ١٨ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
السنة لابن أبي عاصم	٣٤٧ / ٢، ٣٤٧ / ١
السنة للالكائي	٣٦٧ / ١
سنن ابن ماجه	٢٩٣ / ٢، ٣٢٤ / ١
سنن أبي داود	٤٢٢، ٢٩٢ / ٢، ٣١٨ / ١ ٤٢١، ٣٣، ٥٧٥، ٥٤٨
سنن الترمذى	٤٥٣، ٣١٩، ١٣٩، ٢٦ / ١ ٣٨٣، ١٣، ٢٩٣، ٤٧٢ ٦١١، ٤٩٨، ٤٩٢
سنن الدارقطنى	٢٩٣، ٣٥٠ / ١
السنن الكبرى للنسائي	٤٧٠ / ١
سنن الكشى	٣٤٧ / ١
سنن النسائي	٤٦٨، ٤٦٣، ٣٥١، ٣٢١ / ١ ٢٩٣ / ٢، ٤٨٣، ٤٧٠، ٤٦٩
سنن سعيد بن منصور	٥٧٢ / ٢، ٣٧٢ / ١
السنن للبيهقي	٣٣٣، ٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١ ٦٢٦، ٥٩٧، ٥٦٩، ٤٦٨
الشاطبية للشاطبى	٣٠٢ / ١
الشافى العى على مسند الشافعى للسيوطى	٧١٥، ٢٩٠ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشامل للجويني	٤٢٧ / ١
شجون المسجون	٣٧٤ / ٣
شرح ابن ماجه للدميري	٣٩٣ / ١
شرح الأجهوري على رسالة ابن أبي زيد القيرواني	٤١١ / ١
شرح الإسفايني للرسالة الوضعية	٤٢٤ / ١
شرح الإشارات للطوسى	٣٠٣ / ٣
شرح الألفية في أصول الحديث لزكريا الأنصاري	١٥٤ / ٢
شرح الإيجي للمفتاح	٤١٧ / ١
شرح الإيضاح	٢٠٦ / ٣
شرح البخاري لأبي بكر بن العربي	١٥٨ / ٢
شرح البخاري للعيني	٩٥ / ٣، ٤٠٦
شرح البخاري للكرماني	٤٢٧ / ١
شرح البهجة للشيخ ولی الدين العراقي	٣٩٣ / ١
شرح التجريد الجديد للقوشجي	٤٢٠ / ١
شرح التجريد للبابرتی	٤٠٥ / ١
شرح التذكرة الشريفي	٤٢٠ / ١
شرح الفتازاني لتصنيف الزنجابي	٤١٦ / ١
شرح الفتازاني لمختصر التلخيص	٤١٦ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤٢٤ / ١	شرح التلخيص للإسفرايني
٣٩٥ / ١	شرح الجامع الصغير لابن عبد الله الأنصاري
٣٩٥ / ١	شرح الجامع الصغير لعلي العزيزي
٤٠٠ / ١	شرح الجامع الصغير لقاضي خان
٤٠٤ / ١	شرح الجامع الصغير للبزدوي
٤٠٤ / ١	شرح الجامع الكبير للبزدوي
٤٢٢ / ١	شرح الجامي على كافية ابن الحاجب
٣٩٢ / ١	شرح الحاوي للقونوي
٤٤٨ / ١	شرح الحكم لابن عطاء الله لصفي الدين أحمد الفشاشي
٤٢٦ / ١	شرح الدواني على عيون الجواهر
٤١٩ / ١	شرح الدواني لعيون الجواهر
٤٢٤، ٤٠٢ / ٣، ٤١٩ / ١	شرح الدواني للعقائد العضدية
٤٥٣، ١٨٣ / ١	شرح الروض لذكريا الأنصاري
١٦١ / ١	شرح الزوراء لأحمد بن علي بن عبد القدس الشناوي
١٦١ / ١	شرح الزوراء لملا شيخ بن إلياس الكردي
٤٠٣ / ١	شرح الزيادات للبخاري
٣٨٤ / ١	شرح السنة للبغوي
٤١٦ / ١	شرح الشرح للتفتازاني

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح الشفا للخفاجي	٤٠٧ / ١
شرح الشمسية للتفتازاني	٤١٦ / ١
شرح الشمسية للرازي	٤٢٥ / ١
شرح الصدور للسيوطني	٦٦٢ / ٢
الشرح الصغير للرافعي	١٨٨ / ١
شرح العضد لمختصر الحاجب	٤٥١ / ١
شرح العقائد العضدية لصبغة الله الموسوي البهروجي	١٦١ / ١
شرح العقائد العضدية للدواني	٣٧٨ / ٣، ١٦٢، ١٥٩ / ١
شرح العقائد النسفية لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح العقائد النسفية للتفتازاني	٤١٦، ١٦٣، ١٥٨ / ١
شرح العقائد النسفية لهداية الله الكوراني	٤١٦ / ١
شرح الفرغاني للتائية	٤١٦ / ٣
شرح الفوائد الغياثية	٤٢٧ / ١
شرح ألفية العراقي	٢٦٧ / ١
شرح ألفية العراقي للسخاوي	١٩٩ / ١
شرح الكرخي للقدوري	٤٠٤ / ١
شرح الكترز للعيني	٤٠٦ / ١
شرح المحرر لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤٥١ / ١	شرح المحرر لهداية الله الكوراني
٤٠٤ / ١	شرح المختار للموصلي
٤٢٦ / ١	شرح المختصر
٤٠٥ / ١	شرح المشارق للبابري
١٩٩ / ١	شرح المشكاة لابن حجر الهيثمي
٣٨٨ / ١	شرح المصايخ للبيضاوي
٤٢٠ / ١	شرح المطالع القطبي
٤٢٥ / ١	شرح المطالع للرازي
١٦٠ / ١	شرح المقاصد لأحمد بن محمد القشاشي
/٣،٦١٢ / ٢،٤١٦،١٦٣ / ١	شرح المقاصد للتفتازاني
٥٠٦،٤٦٣،٣٢٦،٣٢٥،٣٢٣	
٤٠٥ / ١	شرح المنار للبابري
٤٠٢ / ١	شرح المنظومة في الخلاف لابن الساعاتي
٤٥٣،١٨٣ / ١	شرح المنهاج للجلال المحلي
٣٩٥ / ١	شرح المنهاج للخطيب الشربيني
٣٩٦ / ١	شرح المنهاج للشمس محمد بن أحمد الرملي
١٨٣ / ١	شرح المنهاج لزكريا الأنصاري
،٤٧٣،٣٧١،٣٥٨،٣٣٦ / ٢	شرح المهذب للنووي
١٦٤،١٦٣ / ٣،٥٨٤،٥٧٢	

الجزء والصفحة

اسم الكتاب

٤٢٠ / ١	شرح المواقف العضدي
١٦٠ / ١	شرح المواقف لأحمد بن محمد القشاشي
٤٥١ ، ٤١٨ ، ٤١٧ / ١	شرح المواقف لابن أبي جي
٣٢٥ / ٣ ، ١٤٨ / ٢ ، ٤٣٤ / ١ ٥٢٣ ، ٣٤٣ ، ٣٢٦ ٥٢٧ ، ٥٢٤	شرح المواقف للجرجاني
٤٠١ / ١	شرح النافع للنسفي
١٦١ / ١	شرح التوبة لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي
٢٩١ / ١	شرح الهمامية للحداد
٥٩٢ / ٢	شرح الهدایة لشاه كرمانی
٤٠٥ / ١	شرح الهدایة للبابرتی
٤٠٦ / ١	شرح الهدایة للعینی
٦٢٧ / ٢	شرح الهدایة للمجدد بن تیمیة
١٨٨ / ١	شرح الوسيط لعلی بن عبد الله العامری
٢٨٨ / ٣	شرح أوضاع المسالك للأزهري
١٨٤ / ١	شرح جمع الجوامع للمحلی
٤٥١ / ١	شرح حکمة العین للدوانی
١٦٠ / ١	شرح حکمة العین لملا احمد المجلی

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٨٤ / ١	شرح ديوان علي بن أبي طالب لحسين بن معين المبيدي
١٩٠، ١٨٩ / ٣، ٣٧١ / ٢	شرح سنن الترمذى للزین العراقي
٤٢٦ / ١	شرح شمس الدين السمرقندى على الرسالة الوضعية للإيجي
٩٣ / ٣، ٤٩٢ / ٢	شرح صحيح مسلم للنووى
١٥٩ / ١	شرح عقيدة ابن خفيف لأحمد بن محمد القشاشى
٤٤٨ / ١	شرح عقيدة ابن خفيف لصفي الدين أحمد القشاشى
١٦٢ / ١	شرح عيسى بن محمد الإيجي على تهذيب الكلام للتفتازنى
٤٢٢ / ١	شرح فصوص الحكم للجامى
١٦١ / ١	شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن علي بن عبد القدس
٤٢٤ / ١	شرح كافية ابن الحاجب للإسپارايني
٤٠٢ / ١	شرح مجمع البحرين للقونوی
٤٠٥ / ١	شرح مختصر ابن الحاجب للبابرتى
١٦٠ / ١	شرح مختصر ابن الحاجب للعپد
٤٥١ / ٢	شرح مختصر الخليل للتتائى
٤٥١ / ٢	شرح مختصر الخليل للسباطى
٢٠٠، ١٩٨ / ١	شرح مسند أبي حنيفة للقارى
٣٧٩ / ١	شرح مشكل الآثار للطحاوى

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٢٤٠ ، ٣٣٩ / ٢	شرح منازل السائرين للكاشاني
٤٥٧ / ٢	شرح متنهى الإرادات لابن النجار
٤١٥ / ١	شرح متنهى الإرادات للبيهوي
٦٢٣ / ٢	شرح منية المصلي
٤١٠ / ١	شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي
٤١٠ / ١	شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي المواق
٤١١ / ١	شرح مختصر الخليل للأجهوري
٤١٠ / ١	شرح مختصر الخليل لأبي البقاء الدميري
٤٦٦ / ١	شروط الأئمة لابن طاهر
٣٦٩ / ١	الشريعة للأجرى
٢٩٧ ، ٢١٥ ، ١٤١ ، ٤٣ / ١	
٣٤٢ ، ٣٣٤ ، ٢٩٣ / ٢ ، ٣٤٩	
٤١٧ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٣	
٥٣٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢١	شعب الإيمان للبيهقي
١٤٤ ، ٨٥ / ٣ ، ٦٦١ ، ٦٢٥	
٤٨١ ، ١٤٥	
٣٨٠ / ١	الشفاء للقاضي عياض
٤٩٨ ، ٤٩٦ / ٣ ، ٥٦٥ / ٢	شفاء العليل لابن القيم
٤٧٩ ، ٣١٩ / ٢ ، ٤١١ / ١	شفاء الغليل في حل مغلق الخليل لأبي عبد الله محمد بن غازي

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
،٣٩٠،٣٨٨،٣٨٣،٣٧٨ /٣ ٤٠٠،٣٩٧	الشفاء لابن سينا
٣٦٣ /١	الشجر لابن أبي الدنيا
٤٥٠ /١	صادحة الأزل للشناوي
١٠٤ /٢	الصحابة للإسماعيلي
،٣٤٩،٢٤٢،٩٣،٩٠،٨٣ /١ ٢٩٣ /٢	صحيح ابن حبان
٢٩٣،٢٠٥ /٢	صحيح ابن خزيمة
،٢١٩،١٨٥،٩٥،٢٣ /١ ،٤١٤،٢٧٣،٢٧٢	٤٩٩،٤٧٢،٤٦٦،٤٥٣
،٤٧،٤٦،٤٥،٣٨،١٣ /٢	،١٦٠،١١٧،٥١،٥٠،٤٨
،١٨٣،١٨٢،١٨١،١٧٩	،١٨٣،١٨٢،١٨١،١٧٩
،٢٩٢،٢٦١،١٨٦	،٢٩٢،٢٦١،١٨٦،١٨٥
،٣١٦،٣١٣،٣١٤	،٣١٦،٣١٣،٣١٤،٣٠٠
،٤٧٧،٤٥١،٤٦١	،٤٧٧،٤٥١،٤٦١،٣٦٥
،٥٦٠،٥٤٨،٥٥٤	،٥٦٠،٥٤٨،٥٥٤،٥٣٥
،٦٢٢،٦٢٠،٦١٥	،٦٢٢،٦٢٠،٦١٥،٥٩٣
٦٤٤،٦٣٦	٥٤،٤٢١،٤١١
،٣٨٥،٣٨٤،١٤٦،٥٩ /٣	،٣٨٥،٣٨٤،١٤٦،٥٩ /٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
صحيح مسلم	٣١٧، ٢٣٠، ٩٣، ٩٠، ٨٣ / ١ ٤٥٣، ٣٨٢، ٣٣٤ ٤٧٢، ٤٦٦ ١٨١، ١٣، ١٦٩، ٣٨، ٢١٥، ٢٠٥، ١٨٥، ١٨٢ ٣٠٠، ٢٩٢، ٢٨٩، ٢٦١ ٤٩٠، ٣١٣، ٣١٦، ٤٦١، ٥٣٠، ٤٩٧، ٤٩٦ ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٧٤، ٥٤٨، ٥٤٥ ٦٤٤، ٦٢٠، ٥٩٣ ٣٩٧، ٣١٩، ٧٨، ٥٩ / ٣ ٥٣٦، ٤١١
الصلوة لابن أبي عاصم	٤٢١ / ٢
الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي	٤٧٦ / ٣
الصواعق على النوعي للسيوطى	٩١ / ١
الضعفاء لابن حبان	٢٠ / ٣، ٤١٣ / ٢، ٦٦ / ١
الضعفاء للأزدي	١٨٢ / ٣
الطب لابن السنى	٨٤ / ٣
الطب لأبي نعيم	٤٠٤ / ٢
طبقات الحنابلة للفراء	٤١٤ / ١
طبقات الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوى	٤٤٩ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
١١١ / ١	طبقات الصوفية للسلمي
٤١٢ / ١	طبقات الفراء
١٩٩ / ١	الطبقات الكبرى لابن سعد
٣٥٥ / ٢	طبقات شيروريه الديلمي
٥٤٩، ٥٣٨ / ٣	الطريقة المحمدية للرومسي
٣٨٨ / ١	الطوالع للبيضاوي
٣٠٢ / ١	الطيبة لابن الجزري
٥٣٨ / ٢	الطيوريات للسلفي
١٨٨ / ١	الباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب
لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الرضي الزبيدي	
٣٣٨ / ٢	عدة المرشدين وعمدة المسترشدين للزبيدي
١٨٣ / ٣	العرش لابن أبي شيبة
٨٤ / ١	العروة لأهل الخلوة والجلوة للسمتاني
١٦٣، ١٦٢ / ٣	العزيز شرح الوجيز للرافعي
٤٠ / ٢	عشاريات أبي طاهر أحمد بن محمد الجخندي
٣٧ / ٢	عشاريات العلائي
١٨٢ / ٣، ٤٩٨ / ٢	العظمة لأبي الشيخ
٥٢٦ / ٣، ٦٥١ / ٢	العقائد العضدية

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
العقل لداود بن المحرر	٣٠٣ / ٢
عقلة المستوفز لمحيي الدين بن عربي	٤٢٦، ٣١١، ٣٠٩ / ٢، ٤٣٩ / ١
عقيدة أبي حنيفة	٥٢٥ / ٣
العقيدة الصغرى للإيجي	٣٤٤ / ٣
العقيدة الطحاوية	٥٣٣ / ٣، ٤٠٥ / ١
العلل لابن أبي حاتم	٤٧٠ / ١
العلل للترمذى	١٦ / ٢، ٤٧٥ / ١
العلو للذهبى	٣٣٤ / ١
علوم الحديث للحاكم	١٥٨ / ٢
عمدة الأحكام للبدر الزركشى	٣٩٢ / ١
عمدة القارى للعیني	١٥٠، ٩٤ / ٣
العمدة في الاعتقاد للنسفي	٤٠١ / ١
عمل اليوم والليلة لابن السنى	٥٥٣ / ٣، ٢٠ / ٣، ٣٧٣ / ١
العناية	٦٢٦، ٤٦٧ / ٢
العناية في تخریج أحادیث الهدایة لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشی	٣٩٩ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٤٢٥، ٤٣٥، ١٣٩، ١٣٧ / ١ ١٧٤، ١٣٣ / ٣	عوارف المعارف للسهروردي
٤٢٦ / ١	عيون الجواهر
٤٢٦ / ١	عيون الجواهر للإيجي
٤٦٣ / ٢	غاية البيان للإتقاني
٣٨٨ / ١	غاية القصوى في الدراءة والفتوى للبيضاوي
٣٩٩ / ١	الغاية في شرح الهدایة للسروجي
٦١٠، ٥٨٧، ٤٦٥، ٤٦٤ / ٢ ٩٧ / ٣، ٦٧١، ٦٢٣ ١٠١	غنية المتملي
٤١٢ / ١	الغنية للكيلاني
٢٤٩ / ٢	الفائق للزمخري
٨٦ / ١	فتاوى ابن الصلاح
٤٦٥ / ٣	فتاوى ابن تيمية
١٤٢ / ١ ٣٤٨، ٣٢٣، ٣١١، ٣٠٨ / ٢ ٣٤٩	الفتاوى التفسيرية للسيوطى
٤٥٩، ٤٥٥ / ٢	الفتاوى الحديثية للسيوطى
٥٨٦، ٥٨٥، ٥١٥، ٤٧٢ / ٢ ٦٧٣	فتاوى التوسي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
فتاوی قاضی خان	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٠٠ / ١ ٥٨٤، ٥٦
الفتاوى للنسفي	٤٠٣ / ١
فتح الباري لابن حجر العسقلاني	٢٧١، ١٦٥، ٩١، ٨٤، ٨٣ / ١ ٤٣٠، ٤١٥، ٣٨٠، ٣٤٠، ٣٣٥ ٤٩٩، ٤٥١ ٣٧٨، ٣٦٦، ٢٩٤، ٤٥، ٣٨ / ٢ ٤٩٣، ٤٨٩، ٤٥٣، ٤٥١، ٤٤٢ ٥٩٩، ٥٣٠، ٥٢٢، ٥٢٠، ٥١٥ ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٠٨ ٨٨، ٨٠، ٧٦، ٦٣، ٦١، ٥٠ / ٣ ١٤٩، ١٤٧، ١٣٧، ١٣٦، ٩٤ ٢٨٤، ١٩٤، ١٨٩، ١٨٦، ١٦٧ ٥٤٤، ٣١٩، ٣١٧
فتح القدير للكمال بن الهمام	٥٨٢، ٥٥٩، ٤٦٤، ٤٦١ / ٢
فتح المالك بشرح ضياء المسالك لأبی الحسن البکری	٢١٣، ١٩٢ / ٣
الفتح المبين لابن حجر الهیتمی	٣٦٠، ١٥، ١٤ / ٢، ٤٧٣ / ١ ١٧٨ / ٣
فتح الممالك لأبی الحسن البکری	٢٠٠ / ٣
الفتوحات المکیة لمحیی الدین بن عربی	٢٨٩، ١٥١، ٨٢، ٧٩، ٥٤ / ١ ٦٩٨، ٣٢٢، ١١٧ / ٢، ٤٣٩ ٧٠٦، ٧٠٥، ٦٩٩ ٣٧٢، ٣٥٧، ١٦٩، ٢١ / ٣ ٤٢٦، ٤٢٣، ٤١٨، ٤١٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا	٣٦٢، ٣٥٨ / ١
فصوص الحكم للفارابي	٣٨٨ / ٣
فضائل ابن الصرس	٥٣٧ / ٢
فضائل أبي عبيد	٥٣٧ / ٢
فضائل الأوقات للبيهقي	٣٤٩ / ٢
الفقه الأكبر لأبي حنيفة	٥٣٦، ٥٢٥ / ٣
الفكوك للقونوي	٣٦٢ / ٣
الفناء في المشاهدة لمحيي الدين بن عربي	٤٣٢ / ١
فوائد الثقفيات	٤٠٥، ٣٣٦ / ٢
الفوائد الغياثية	٤٢٦ / ١
فوائد رحلته لمحمد بن أحمد بن أمين الأشمرى	٧١ / ١
الفوائد لأبي حسن علي بن حسن الخلعي	٢٣٧ / ١
الفوائد لتمام	٣٩٠ / ٢
فيصل التفرقة بين الإسلام والزنادقة للغزالى	٤٢٨ / ١
فيض المولى الكريم للكركى	١٩٦ / ١
قاموس المحيط للفيروزبادى	٣٢٤، ٢٦٩، ١٨٩، ١٦٥ / ١ ٣٠٠، ٢٩٨، ١٨٧، ١٣٣ / ٢ ٦٤١، ٦٣١، ٥٧٥، ٣٢٠ ٢٠٥، ١٧٦، ٨٦، ٧٨، ٦٩ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
القسطاس للغزالى	٤٢٨ / ١
القصد والأمم في أنساب العرب والعجم لابن عبد البر	٢٩٧ / ٢
قصر الأمل لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
قضاء الحاجات لابن أبي الدنيا	٣٨٩ / ٢
القناعة والتعفف لابن أبي الدنيا	٣٦٣ / ١
القنية للزاهدي	٦٦٨، ٦٠٢ / ٢
القواطع للسمعاني	٣١٠ / ٢
قواعد العقائد للغزالى	٤٤٠ / ٣
قوة الحجاج لابن حجر العسقلانى	٦٢٧، ٤٦٨، ١٦ / ٢، ٤٧٤ / ١
قوت القلوب	٣٥٨، ٣٥٢ / ٢
قوت المغتذى للسيوطى	٥٧٢ / ٢
القول الأشبه [الحاوى للفتاوى]	٣١٢، ٣١١ / ٢
القول البديع للسخاوي	٤٢٠ / ٢، ٧٦ / ١
القول المسدد	٣٠٥، ٣٠٣ / ٢، ١٦ / ١
الكافى شرح الوافى للنسفى	٦٧٠، ٤٠١ / ١
الكافى لابن قدامة	٤١٣ / ١
الكامل في الضعفاء لابن عدي	٤٨٢، ٩٤، ٥٧ / ١
الكامل للعجزانى	٢٦ / ٢

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٧٠٩ / ٢	كتاب العادلة لمحيي الدين بن عربي
٥٢٦، ٤٣٩ / ٢	الكتاب الكبير لابن المنذر
٥٢٦، ٤٣٩ / ٢	كتاب مكة للفاكهي
٣٣١ / ٣، ٥٧٤ / ٢، ٤٣٢ / ١	الكشاف للزمخشري
٥٠٦، ٤٧٠، ٤٦٨	
٤٠١ / ١	كشف الأسرار والحقائق في شرح كنز الدقائق للكرماني
٦٠٦ / ٢	الكشف الكبير
٣٧٩ / ١	كشف اللبس في حديث رد الشمس للسيوطى
٢٠١ / ١	الكشف لعبد العزيز
٣٩٩ / ١	الكافية في مختصر الهدایة لعلاء الدين التركمانى
٢٢٥ / ٢	الكافية للخطيب البغدادي
٤٦٤، ٤٦٣، ٤٠١ / ١	كنز الدقائق للنسفي
٣٨٨ / ٢	الكنى والأسماء للدولابي
١١٤، ١١ / ١	الكوكب الدرى في مناقب ذى النون المصرى لمحيى الدين بن عربي
٤١٢ / ٢، ٥٢ / ١	اللائى المصنوعة للسيوطى
٥٦٨ / ٢	باب النقول للسيوطى
١٦٤ / ١	اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين لمحمود بن أبي بكر الأرموي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
لسان الميزان لابن حجر	٧٧، ٧٣، ٧٢، ٦٧، ٤١ / ١ ٣٩٢، ٣٧، ٢٨٩، ٧٨ ٧٠٤، ٧٠٣، ٦٤٣
لطائف الأعلام	٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩ / ٢
لطائف المتن لابن عطاء الله السكندري	٣١٢ / ٢
لقط المرجان في أحكام الجان	٥٨، ٥٧، ٥٥ / ١
اللمع للجويني	٤٢٧ / ١
لوامع الإشراق للدواني	٣٢٧ / ٢
ما لا يسع المحدث جهله	١٣٦، ١٣٠ / ٢
المبتدأ لإسحاق بن بشر البخاري	٨٤ / ١
المبسوط للبردوبي	٤٠٤ / ١
المبشرات المنامية لمحيي الدين بن عربي	٧١٨، ٧٠٥ / ٢
المبشرات لمحيي الدين بن عربي	١١٧ / ٢
المتفق والمفترق للخطيب البغدادي	٧٠٢ / ٢، ٢٨٨ / ١
مجمع البحرين وملتقى البحرين لابن الساعاتي	٤٠٢ / ١
مجمع الزوائد لابن حجر الهيشمي	٣٤٥، ٢٤٧، ١٧٢، ١٧١ / ١ ٥٨٦، ٥١٧، ٣٦ / ٢، ٣٧٢ ٦٤٨
محاسبة النفس لابن أبي الدنيا	٣٦٠ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٥٩٤ / ٢	المحيط البرهاني لابن مازه
٥٥٩ / ٢	المحيط الرضوي
٦٠٤ / ٢،٤٠٤ / ١	المختار للفتوى للموصلى
٤٠٩ / ١	مختصر ابن الحاجب [جامع الأمهات]
٤٥ / ٢	مختصر البخاري لابن أبي جمرة
٤١٢ / ١	مختصر الخرقى
٤١٠ / ١	مختصر الخليل لخليل بن إسحاق بن شعيب المصري
٤٠٤،٤٠٢ / ١	مختصر القدوري
٣٨٩ / ١	مختصر المزني
٥٩٤ / ٢	مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي
٤٠٨ / ١	المدونة لسحنون بن سعيد
٣٢٨ / ٢	مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي
٤٠٤ / ٢	مراasil أبي داود
٢٢٥ / ٢	المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي
٣٧٩ / ١	مزيل اللبس عن حديث رد الشمس لأبي عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي
٤١٥ / ١	مسألة الإيمان لأبي الحسن الأشعري
٥٢٥،٣٤١،٣١٤ / ٣،٦٢١ / ٢	المسايرة للكمال بن الهمام

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المستبهج إلى عوالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي ٥١ / ١	
مستخرج أبي نعيم على مسلم ١٦٦ / ٣	
مستخرج الإمام علي على صحيح البخاري ٣٨٤ / ٣	
المستدرك للحاكم ٢٧١، ٢٤٠، ١٠٧، ٢٦ / ١، ٣٥٠، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٣، ٢٩٢، ٤١ / ٢، ٤١٤، ٦١٠، ٥٥٠، ٣٨٠، ٣٤٢	
مسلسلات ابن أبي عصرون ٢٨٩ / ١	
مسلسلات السخاوي ٧٠٣ / ٢، ٢٨٩ / ١	
مسند أبي يعلى ١٣٦، ٢٧ / ١	
مسند أبي يعلى الموصلي ٣٤٦ / ١	
مسند أحمد ٢٤٥، ١٥٤، ٢٧، ٢٣ / ١، ٣١٩، ٢٩٣، ٢٩٢ / ٢، ٣٣٩، ٤٧٩، ٤٤٨، ٤١٩، ٤٠١، ٣٢٠، ١٤٤، ٧٥ / ٣، ٥٦٥، ٥٤١	
مسند أحمد بن منيع ٦٩٦ / ٢	
مسند الإمام أبي حنيفة لأبي محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي ٣٥١ / ١	
مسند الإمام أبي حنيفة لحسين بن محمد البلخي ٥٧٨، ٥١٦، ٤٥٨ / ٢، ٣٥٢ / ١	

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٥٤ / ١ مستند الإمام أحمد لعيسى بن محمد الجعفري الثعلبي المغربي	
٣٢٨ / ١ مستند الإمام الشافعي	
٤٩٢، ٤٢١، ١٧٠ / ٢، ٣٤٣ / ١ مستند البزار	
٣٦٨ / ١ مستند الحارث بن محمد التميمي	
٣٥٥ / ١ مستند الحافظ طلحة بن محمد	
٢٩٣ / ٢، ٣٤٠، ٢٨٢، ٢٥ / ١ مستند الدارمي	
٦٣٦، ٦٢٢ / ٢ مستند الشافعي	
٣٥٧ / ١ مستند الشهاب القضايعي	
٥٨٨ / ٢ المستند الصحيح لأبي عوانة	
٦١٢ / ٢، ٣٤١ / ١ مستند الطيالسي	
٣٢٥ / ٢، ٣٥٧، ٦٦، ٥٢ / ١ ، ٤٧٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٤	
٥٥٢، ١٥٥ / ٣ مستند الفردوس للديلمي	
٤٩٤، ٤٢١، ٣٤٢، ٢٥٠ / ١ ٥٥١، ٥٣٥ / ٢ مستند عبد بن حميد	
٣٨٧ / ١ المشارق للصغاني	
٤٢٨ / ١ مشكاة الأنوار للغزالى	
٧٠١ / ٢، ٣٧٤، ٢٩٠ / ١ مشكاة الأنوار لمحيي الدين بن عربي	
٣٨٥ / ١ المشكاة للتبريزى	

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مشيخة ابن البخاري	٣٨١ / ١
مشيخة ابن شاذان	١٤٣ / ١
المصايح للبغوي	٣٨٤ / ١
مصابح الأنس بين المعقول والمشهود للفتاري	٣٣٦، ٣٣٢ / ٢، ٤٣٩، ٣١ / ١
مصابح الأنس للفتاري	٣٨٣ / ٣
المصنفى	٤٧٢ / ٢
المصنفى للنسفي	٥٨٤، ٤٠١ / ١
مصنف عبد الرزاق	٥٥٦ / ٢
المضمرات	٦٢٩، ٤٧٠ / ٢
المضنون للغزالى	٤٢٨ / ١
المطول للفتازانى	٤١٦ / ١
معاقد شرح المفتاح	٤٢٠ / ١
معالم التنزيل للبغوي	٣٨٤ / ١
معجم ابن فهد المكي	٧٣ / ١
المعجم الأوسط للطبراني	٤٧٣، ٣٤٤، ٢٤٨، ١٧٢ / ١ ٣٠٤، ٢٩٥، ١٧٠، ١٤ / ٢ ٤٤٥، ٣٤١، ٣٨٧، ٤٠٤ ١٩٦، ١٤٣، ١٤٠ / ٣، ٦٠٣

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٢٤٨، ١٧٠، ٦٤ / ١ ٥٣١، ٢٩٦، ٢٩ / ٢ ١٣٨، ٥٩ / ٣، ٥٥٢	المعجم الصغير للطبراني
٢١٦، ٢٧ / ١ ٣٧٩، ٣٤٤، ٢٤٢، ٢١٧ ٦٤٩، ٥١٧، ٣٩١، ٣٣٣ / ٢ ٢١١، ١٥٠ / ٣	المعجم الكبير للطبراني
٣٩ / ١	معجم رشيد العطار
٢٥٥ / ٢	معرفة الرجال للنسائي
٢٤٧ / ٢	معرفة الصحابة لابن منده
٣٤٤ / ٢	المعرفة للبيهقي
٤٨١ / ٣	معازى موسى بن عقبة
٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٢ / ١	معنى الليبب لابن هشام
٤١٣ / ١	المعني لابن قدامة
٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٨ / ١ ٤٢٤، ٣٦٢	مفتاح الغيب للقونوي
٣٢٥، ٣١٨، ٣٠٢ / ٢ ٤٠٨	المقاصد الحسنة للسخاوي
٥٠٦ / ٣	المقاصد للإيجي
٣٣٧ / ١	مقالات الإسلاميين للأشعري
٤٠٦ / ١	مقالات للماتريدي

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المقنع لابن قدامة	٤١٣ / ١
مكارم الأخلاق للخراططي	٣٣١ / ٢
المانتق للسرخسي	٥٩٧ / ٢
ملتقى البحار	٦٢٣ / ٢
المنار في أصول الدين للنسفي	٤٠١ / ١
منازل السائرين للهروي	٤٢٩، ٤٢٨، ٢٨ / ١
المناسك لأبي ذر الهروي	٥٥٦ / ٢
مناقب الشافعي للبيهقي	٥٢٠ / ٢
مناهج التأصيل لأحمد بن علي بن عبد القدس الشناوي	١٦٠ / ١
مناهج التأصيل للشناوي	٤٥٠ / ١
متنهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقیح وزيادات لأبي البقاء الفتوحی	٤١٤ / ١
متنهى الآمال للسيوطی	١١٥، ١١٣، ٧٦ / ٣
متنهى المدارك للفرغانی	٤٢١ / ٣، ٣٢٤ / ٢، ٣٣ / ١
المنظومة في الخلاف للأئمة الثلاثة للنسفي	٤٠٢ / ١
منع الموانع للتاج السبكي	٦٥ / ٣
المنقد من الصلال للغزالی	٣٢٧ / ٢، ٤٢٨ / ١
المن کبری	٤٤٩ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٥٠٣ / ٣	منهاج الأصول للمراغي
٣٢٨ / ٢	المنهج في شعب الإيمان للحليمي
٣٨٨ / ١	المنهج للبيضاوي
٤٧٢ / ٢، ١٩١، ١٨٦ / ١	المنهج للنبوبي
١٨٥ / ١	منهج السداد في شرح الإرشاد لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليماني
٥٥٨ / ٢	المنهج القويم لابن حجر الهيثمي
٤٠٢ / ١	المنيع في شرح المجمع لابن ضياء المكي
٣٩٠ / ١	المهذب لأبي إسحاق الشيرازي
١٨٨ / ١	مهمات المهامات لأبي الفتى عمر بن محمد الزبيدي
١٥٣، ١٥١ / ٣	موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان
١٣٥ / ١	المواعظ للعسكرى
٢٩ / ٣، ٤٣٩ / ١	موقع النجوم لمحيي الدين بن عربي
٤٦٣، ٤٢٦ / ٣، ٣٤٣، ٤٢٦ / ١	المواقف للإيجي
٥٢٧، ٥٢٦، ٥٠٦، ٥٠٥، ٤٩٧	موهاب الجليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي خطاب
٣٠٨ / ٢، ٢٣٩، ١٤٣، ١٤ / ١	الموهاب اللدنية للقسطلاني
٣٣٧ / ١	الموجز للأشعري

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الموضع لأوهام الجمع والتفريق	٢٥١ / ٢
الموضوعات لابن الجوزي	٢٩٢، ٣٨٠، ١٠٢، ٥٢ / ١ ٣٩٣، ٣٩٠، ٣٦٧ / ٢، ٣٤٧ ٢١ / ٣، ٤١٨، ٤١٣، ٤١٢
موطأ الإمام مالك	٤٤١، ٣٢٥، ٢٠٤، ١٩٩ / ١ ٧٦ / ٣، ٥٢٦
ميزان الاعتدال للذهببي	٣٤٩ / ٢، ٢٨٩، ٧٧، ٧٠، ٢٢ / ١ ٣٥٤
النادريات من العشريات للسيوطى	٢٦ / ٢، ٦٤ / ١
نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار لابن حجر	٤٧١، ٤٦٨، ٤٣٩، ٣٦٧ / ٢ ٥٢٥، ٤٨٦، ٤٩٥، ٤٨٣ ٦٣٠، ٦٢٦، ٥٦٧، ٥٣٢ ١٤١، ١٣٨، ٧٢ / ٣، ٦٩٤ ١٩٠، ١٤٣، ١٤٢
نتيجة الفكر للسيوطى	٥٣٤، ٤٩٩، ٤٨١، ٤٤٧ / ٢ ٥٩٥، ٥٧٦، ٥٦٩، ٥٦٧، ٥٣٥
النجاة لابن سينا	٣٩١ / ٣
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني	١٣٨، ١٣٠ / ٢
النشر لابن الجزري	٥٣٩ / ٢، ٣٠٣، ٢٩٨، ٢٩٧ / ١
النصائح على نهج الشرح المصطفوى الفائق لمحيي الدين بن عربي	٤٣٩ / ١

الجزء والصفحة	اسم الكتاب
٣٦٢،٣٥٨ / ٣،٤٣٧ / ١	النصوص للقونوي
٤٩٥،٤٦٨،٤٦٣ / ٣،٤٢٧ / ١	النظامية للجويني
٤٠٣ / ١	نظم الجامع الصغير لأبي حفص النسفي
٤٥٠ / ١	نظم الزوراء للشناوي
٧٨ / ١	نفحات الأنس من حضرات القدس لملا جامي
٤٢٠ / ٣،٤٨٠،٤٣٧ / ١	النفحات للقونوي
٤٢٢ / ١	نقش الفصوص للجامعي
١١٠ / ١	النقض على المرسي لعثمان الدارمي
٢١٩ / ٢،٤٦٧ / ١	نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح
٤٧٠ / ١	نكت الزركشي على ابن الصلاح
٥٠٣،٥٠١ / ٣	نهاية السول للأستوبي
٣٩٩ / ١	النهاية شرح الهدایة للسخناني
٣٩٩ / ١	النهاية على الهدایة لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشی
٤٥٠،٢٤٩ / ٢	النهاية لابن الأثير
٦٤ / ١	الهدایة الرحمانیة للنھر والی
٥٩١ / ٢،٣٩٧،٢٠١،١٩٦ / ١	الهدایة للمرغینانی
١٠٦ / ٣	

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الوافي للنسفي	٤٠١ / ١
الواقعات للسمرقندى	٥٩٤ / ٢
الوحدان لابن أبي عاصم	١١٥ / ١
الوحيد في سلوك طريق أهل التوحيد لعبد الغفار بن نوح القوصي	٧٠ / ١
الورقات للجويني	٤٢٧ / ١
الوصايا القدسية لأبي بكر الخوافي	١٤٨، ٧٧ / ١
وصية أبي حنيفة لأبي يوسف	٥٨٢ / ٢
وظائف الأوقات لأبي موسى الأصبهانى	٣٥٦ / ٢
وفاء الوفاء للسمهودي	٢٩٩ / ٢
وفيات الأعيان لابن خلكان	٢٩٧ / ٢
يتيمة الدهر	٥٨٧ / ٢
اليقين لابن أبي الدنيا	٣٦١ / ١

\* \* \*

# نهر الرسائل

## المجلد الأول

---

الصفحة

الرسالة

---

الرسالة رقم (١): مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار .....	١
الرسالة رقم (٢): الأمم لإيقاظ الهم .....	٣٠٥
الرسالة رقم (٣): تذليل الأمم لإيقاظ الهم .....	٤٤٥
الرسالة رقم (٤): نظام الزبرجد في الأحاديث المسسلة بأحمد .....	٤٥٥

\* \* \*

## المجلد الثاني

الصفحة

الرسالة

الرسالة رقم (٥): جناح النجاح بالعوالي الصاحب ..... ٥
الرسالة رقم (٦): حاشية على نزهة النظر ..... ١٢١
الرسالة رقم (٧): المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني ..... ٢٧٧
الرسالة رقم (٨): نشر الزهر في الذكر بالجهير ..... ٤٢٩
الرسالة رقم (٩): إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله ..... ٥٠٥

\* \* \*

## المجلد الثالث

الرسالة

الصفحة

الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقارب بالتوافق ..... ٥
الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات ..... ٣٧
الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار ..... ١٢٣
الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية ..... ٢١٧
الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله ..... ٢٧٩
الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب (ليس كمثله شيء) ..... ٢٩٣
الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال ..... ٣٠٥
الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار ..... ٣٤٧
الرسالة رقم (١٨): المتممة للمسألة المهمة ..... ٤٣٥
الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة للمسألة المهمة ..... ٤٨٧
الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار ..... ٥٠٩

\* \* \*